



تاريخ لِسَانِيّ^{٢٨} للعربية^{٢٩}

تأليف

جوناثان أُونز

ترجمة

محمد ظافر الحازمي

١٤٤٦هـ / ٢٠٢٤م

إصدار مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية

جوناثان أُونز

تاريخ لسانِي للعربية

محمد ظافر الحازمي

١٤٤٦هـ / ٢٠٢٤م

إصدار مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية

العنوان الأصلي: A Linguistic History of Arabic
المؤلف: جوناثان أُونز Jonathan Owens
الناشر: Oxford University Press

اسم الكتاب: تاريخُ لسانِي للعربية
ترجمة: د. محمد ظافر الحازمي
الرقم الدولي: 4-201-1-99992-978
رقم الإيداع: 2024/8384
الطبعة الأولى: 1446 هـ - 2024 م
نُشر في مسقط، سلطنة عُمان

الناشر:

مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية
بمجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص. ب (539) - مسقط - سلطنة عُمان
هاتف: 24968870 (968+) فاكس: 24607550 (968+)
البريد الإلكتروني: ctapa@gccsg.org
الموقع الإلكتروني:

<https://www.gcc-sg.org/ar-sa/GeneralSecretariat/SectorsSites/GCCTAB/Pages/Home1.aspx>

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية التابع للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويمنع استخدام أي من المواد التي يتضمنها الكتاب أو استنساخها أو نقلها كلياً أو جزئياً في أي شكل وبأية وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي أو التسجيل أو أي نظام من نظم تخزين المعلومات أو استرجاعها إلا بإذن خطي من الناشر.



الإشراف العام:

أ. د. عبد الله بن سيف التوي
مدير مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية

ترجمة الكتاب:

د. محمد بن ظافر الحازمي
قسم اللغويات بكلية اللغة العربية والدراسات الإنسانية - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

المتابعة والتنسيق الإداري:

أ. سالم بن محمد الحجري
رئيس قسم التعاون والعلاقات بالمركز

المراجعة اللغوية والتحرير:

أ. عهد بنت خميس المخينية
خبيرة الترجمة والتعريب بالمركز

أ. أحمد بن سليم الهنائي
أخصائي تعريب بالمركز

شكر وتقدير



في مُستهلّ هذا العمل الذي أخذ من الوقت والجهد الكثير أتذكر من وقفوا بجانبني وقدموا لي الدعم ولا بد من شكرهم اعترافاً بفضلهم وجميلهم. وبادئ ذي بدء أحمد الله الذي يسر وأعان على إنجاز هذا العمل. ثم أشكر والديّ الذين سهّلوا لي سبيل العلم مذ كنت طفلاً وحتى اليوم. وأشكر زوجي الغالية التي لم تأل جهداً في دعمي ومساندتي في مواصلة هذا الطريق منذ زواجنا، وابني يوسف الذي كان يتقبل بصدر رحب أعذارني حينما يطلب مني الخروج. الشكر موصول أيضاً إلى الدكتور جوناثان أونز مؤلف هذا الكتاب الذي شجّعني على ترجمته، وأعانني أثناء الترجمة ثم راجعها. وأشكر من زملائي في الجامعة الإسلامية الدكتور صالح بن عويد الحربي والدكتور طارق بن ربيع الفريدي الذين قدما لي النصح والتوجيه حول كثير مما اعترضني، فقد أفدتُ من استشارتهما ودعمهما الكثير. أشكر كذلك الدكتور عقيل بن حامد الزمّاي الذي بدأت بالتواصل معه منذ بداية عملي في ترجمة هذا الكتاب ووجهني بخبرته في هذا المجال، وأشكر الدكتور حمزة بن قبلان المزيّني، فقد استشرته في مواضع كثيرة من الترجمة وكان في نصحه كريماً صبوراً.

لا يفوتني في هذا المقام أن أشكر القائمين على مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأخص بالذكر مدير المركز الدكتور عبد الله بن سيف التوبي القائم على هذا الصرح الذي يدعم نشاط الترجمة في أوطاننا الخليجية. أخيراً وليس آخراً أشكر من المركز الأستاذ سالم بن محمد الحجري رئيس قسم العلاقات العامة على حسن التواصل ورفقي التعامل.



رموز البحث



- [] بنية المقطع أو القيمة الصوتية (حسب القرينة)
- { } حروف الجذر
- // عنصر صوتي أو صرفي (حسب القرينة)
- * أشكال لغوية أعيدت بناء صورتها لتتبع مرحلة ما قبل الشتات
- ** أشكال لغوية تعود للعربية الأولية
- ★ عنصر مشابه للحركة
- ' مقطع منبور
- # حدود الكلمات
- ~ أشكال المُغاير
- , رمز الإمالة
- © حرف مفخم (ما عدا الحروف المفخمة الأصلية)
- ط © صوت ابتلاعي (في لهجة غرب السودان)
- Ø حالة غياب الحركة أي السكون.
- ف حرف القيف (الجيم القاهرية)
- ح حركة (صائت)
- ص صامت
- ii كسرة طويلة
- ie كسرة طويلة مزجية
- ee كسرة طويلة منخفضة
- ص1 الصامت الأول
- ص2 الصامت الثاني
- ABS الحالة الإعرابية المطلقة يقوم فيها الفاعل مقام المفعول بلا علامة، انظر: absolutive

التعريف بالمؤلف:

اسمه جوناثان أونز Jonathan Owens،⁽¹⁾ ولقب أونز يعود في أصله إلى الشعوب السلتيّة أو القلّط Celtic، والاسم أونز نفسه اسمٌ ويلزي (Welsh) يُعبّر عن النبالة والشرف. يقول أونز: هذا هو اسمي كاملاً فأبوي لم يعطيني اسماً أوسطاً.⁽²⁾

وُلد سنة 1951 في ولاية تينسي في الولايات المتحدة الأمريكية وترعرع في مدينة دولوث بولاية مينيسوتا حتى المرحلة المتوسطة ثم انتقل للدراسة في كلية بلويت Beloit College وهي كلية خاصة تحمل اسم مدينة في ولاية وسكونسون.⁽³⁾ وتترجم هذه الكلية أفكاراً لبرالية وتهتم بالفنون والعلوم الإنسانية. من الجدير بالذكر هنا أن مصطلح الكلية College في أمريكا وبريطانيا لا يُعبّر عما نُسميه في العربية كلية ونقصد بها إحدى الجهات التعليمية في الجامعة، بل إن هذا المصطلح عندهم يُطلق على المدرسة الثانوية، أما الكلية عندنا التي تعبر عن الجهة التعليمية في الجامعة فيُسمونها Faculty.

البيئة التي نشأ فيها أونز بيئة تهتم بالعلوم الإنسانية فوالدته ناشطة في

(1) وبالرغم أن اسم أونز من جانب الأب يعود إلى أربعة أجيال تعود إلى عام 1784 من الكهنة التابعين إلى الكنيسة الميثودية الموحدة، فإن اسم جوناثان في الأصل يُقال: إنه اسم أكبر أبناء الملك طالوت ومعناه عطية الرب أو هبته (وهو في العبرية شاول Saul) الذي ورد ذكره في سورة البقرة في القرآن الكريم 2: 247. ويُنتق في العبرانية يوناتان، فالباء غالباً ما تتحول في الأسماء العبرانية إذا دخلت الإنجليزية إلى الجيم.

(2) ومن الجدير بالذكر أن الناس في الولايات المتحدة الأمريكية لا يأخذ أحدهم اسم أبيه ببساطة على أنه الاسم الأوسط بين الاسم الأول واللقب، بل إن الأباء هم الذين يمنحون أبناءهم اسماً أوسطاً فإما أن يُعطي الأب اسمه لابنه ليكون الاسم الأوسط أو يختار له اسماً آخر.

(3) وأسستها مجموعة أصدقاء التعليم، التي بدأها سبعة رواد قَدِموا من شرق نيو إنجلاند والذين بعد وقت قصير من وصولهم إلى إقليم ويسكونسن، اتفقوا على ضرورة إنشاء كلية. جمعت المجموعة الأموال لإنشاء كلية في مدينتهم وأقنعت الهيئة التشريعية الإقليمية بسن ميثاق كلية بلويت في 2 فبراير 1846. انتهى بناء المبنى الأول (الذي كان يسمى آنذاك الكلية الوسطى) في عام 1847، وما يزال قيد التشغيل إلى اليوم. بدأت الفصول الدراسية في خريف عام 1847، ومُنحت الدرجات الأولى في عام 1851.

قضايا تعليم المرأة حصلت على الماجستير وعملت أُمينةً لإحدى المكتبات المرموقة، أما والده فحاصلٌ على الدكتوراة في الأدب الإنجليزي، وعَمِلَ أستاذاً في جامعة مينيسوتا. ولعل هذا ما شجع أونز ليواصل دراسته في العلوم الإنسانية واتفق ذلك مع ولعه باللغات التي كما يقول: غالباً ما أَخَذْتُ حيزاً من تفكيره ووقته منذ نعومة أظفاره.

لم يكن أونز مهتماً باللغات فقط، بل كان عاشقاً للثقافات الأجنبية عموماً وبسبب أن والديه كانت لهما علاقات بأوغندا قرر أن يقضي شطراً من دراسته الجامعية هناك. يقول أونز: كانت تلك المرحلة من المراحل التي تلت مرحلة الحرب العالمية الثانية. وكانت فكرة ربط الجسور بين الشعوب والأمم والسفر في أرجاء المعمورة رائجةً في الولايات المتحدة الأمريكية؛ ولذا فقد عرضت هذه الكلية على الطلاب عدة برامج للسفر والدراسة في وجهاتٍ عالمية عدة منها: الشرق الأقصى مثل الفلبين والصين، والجامعة الأمريكية في بيروت، وعدد من الوجهات في أفريقيا، إضافة إلى إسطنبول. فضَّلَ الشباب الأمريكي أنذاك أن يتبعوا شغفهم سواءً في الأراضي الأمريكية أو خارجها. وكأنهم يخرجون من مرحلة ظلوا فيها منشغلين بكسب قوتهم على الطريقة التقليدية داخل الولايات المتحدة الأمريكية. واقتنع الشباب أن هناك الكثير مما يمكن لهم اكتشافه والإعجاب به حول العالم. وهذا ما آمن به أونز وحققه في أفريقيا، يقول أونز: لقد تلاشى هذا المفهوم اليوم نتيجةً للتطور الهائل الذي مرت به الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسين سنة الماضية فغداً كثير من الأمريكيان أقل اهتماماً باكتشاف العالم.

وكانت تلك المرحلة أشبه ببدايةٍ لعصر جديد في إفريقيا وهي مرحلة ما بعد الكولونيالية (الاستعمار)، إذ خرج المستعمر البريطاني من أوغندا سنة 1962 وقرر إحياء قواه الناعمة فأنشأ جامعةً في إيدان (Ibadan نيجيريا) وجامعةً في ماكريري (Makerere) في أوغندا. وقد تميزت هاتين الجامعتين بجودة البرامج التعليمية فيهما ومنها برنامج اللسانيات في الجامعة البريطانية في أوغندا وهي فرعٌ عن جامعة لندن؛ ولذا التحق أونز بهذا البرنامج ودرس اللغة النوبية هناك وكان ذلك في عام 1971. يقول أونز: عانينا في

تلك الفترة من عدم الاستقرار في أوغندا نتيجة الانقلاب العسكري الذي قاده عيدي أمين، ولكنني واصلت الدراسة رغم ذلك وقضيت سنتين من الأربع سنوات الجامعية في جامعة مكرري بأوغندا ثم حصلت على بكالوريوس في الأنثروبولوجيا أو علم الإنسان من جامعة بلويت. وبسبب أنه أُلِف نظام التعليم الجامعي البريطاني في هذه الجامعة الأوغندية رأى أن يُكَمِّل دراسته العليا في لندن. خلال السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية كان من الممارسات الشائعة أن يقضي الطلاب الراغبون في إكمال دراستهم والحصول على الدكتوراة سنةً أو سنتين خارج الولايات المتحدة؛ لاكتساب الخبرات خارج الإطار الجامعي أو للعمل والحصول على بعض المال لدفع مصاريف الدراسات العليا أو أيضا لاختيار الجامعة والبرامج التي تناسبهم. وهكذا، ففي عام 1973 عاد أونز إلى الولايات المتحدة؛ لإكمال فصله الدراسي الأخير في جامعة بلويت ثم قرر العمل لمدة سنة ونصف على ظهر سفينة لنقل خام الحديد المعروف بـ iron ore بين بحيرة سوبريور وغيرها من البحيرات العظمى (متشيقن، هيووان و ايري) التي تقع بين كندا وأمريكا. ومن الجدير بالذكر أن قطاع النقل البحري كان رائجا في ذلك الوقت في مدينته دولوث وهي واحدة من أوسع الموانئ في الولايات المتحدة مما شجع الكثير من الشباب الراغب في كسب بعض الخبرات الحياتية للعمل في هذا المجال.

وقد تنبه بحكم تخصصه في الأنثروبولوجيا إلى الفارق الطبقي بين المرجعية أو المشارب التي انحدر منها والتي أتى منها زملاؤه من العاملين على ظهر السفينة. فهو ينتسب إلى الطبقة الوسطى المتعلمة بينما يعود عدد من زملائه في السفينة إلى الطبقة العمالية. إضافةً إلى جني المال فقد أفاد أونز من خلال العمل مع البحارة في التعرف على الخيارات الأخرى في الحياة والعمل بعيداً عن الأكاديمية. وما يزال يتذكر صعوبة العمل على ظهر تلك السفينة البخارية، حيث كان مع البحارة؛ ينقلون الفحم الحجري إلى حجرة المحرك لتبدأ عملية الاحتراق، ثم بعد أن ترسو السفينة ينظفون

المحرك من بقايا الفحم ورواسبه في الجو القارس عبر البحيرات العظمى في الشمال الأمريكي المعروف ببرده الشديد.

بعد مرور عام ونصف من العمل على ظهر السفينة، قرر أونز أن يُكمل دراسته العليا فتقدم للدراسة في جامعة لندن في فرعها المعروف بالدراسات الإفريقية والعربية وهي كلية سواس SOAS، فبدأ دراسته في لندن سنة 1975. لم يكن مضطراً للبقاء في لندن بحكم أنه طالب إذ كانت الدراسة أشبه ما تكون بنظام غير رسمي، فما يتفق عليه الطالب مع أستاذه يُنفَّذ. فغادر لندن بالاتفاق مع مشرفه Richard Hayward وقضى معظم وقته في كينيا وهناك درس اللغة الكريولية النوبية، وهي السبب الذي حرف اهتمامه صوب العربية. ومن ذلك الوقت بدأ يدرس العربية ولهجاتها، وتعلم لغة الأرومو في نايروبي و في مرسبت في شمال كينيا، وهو موطن الأرومو حيث قضى معظم وقته في دراسة هذه اللغة. ونتيجة لذلك فقد ألّف كتاباً حول النحو في لغة الأورومو، ثم تعرف على بعض اللغات الأثيوبية أيضاً بحكم أن مشرفه متخصص في لغات إثيوبيا ويسمونه Etheiopianist.

يقول أونز: إن اللسانيات لم تتأسس في أوربا حتى وقت متأخر إذ غالباً ما دُرس هناك يندرج تحت ما نسميه الدراسات الفيلولوجية حيث كانوا يهتمون باللغة المكتوبة ونصوصها القديمة إلى حد كبير. أما في بريطانيا فكان هناك اتصال قديم باللغات الحية ونتج ذلك الاتصال عن طريق التوسع والاستعمار. فكثير من الإنجليز العاملين في المستعمرات اتصلوا بكثير من اللغات؛ ولذا فقد كان الاهتمام بدراسة تلك اللغات متأصلاً عند الإنجليز ومن هنا تطورت دراسة اللسانيات في بريطانيا. وفي المقابل فإن اللسانيات في أمريكا كانت تحت ظل الأنثروبولوجيا علم الإنسان الذي توجه أساساً نحو دراسة السكان الأصليين في أمريكا. ويشعر أونز أن هناك حاجة إلى اهتمام أكبر في أمريكا تجاه اللغات الأجنبية خاصة الثقافات غير الغربية بما فيها بالطبع العربية.

وبسبب اهتمامه باللغة العربية خصوصاً فإن أونز يقول: أقدم نفسي على أني مستعرب ولست مستشرقاً، فالمستشرقون سمعتهم موضوعٌ جدلي؛ لارتباطهم بحقبة الاستعمار، كما أنهم غالباً ما يهتمون بالتاريخ والثقافة ويدخل تحت ذلك الدين واللغة. أما أنا فلسانيّ مستعرب ينصبُّ اهتمامي على اللغة فقط، وكلما تقدمتُ في العمر أقترّب من العربية وعلمائها القدماء مثل سيبويه وابن السراج أكثر، فأنا أشعر أنني قريب منهم في التفكير والتحليل للظواهر اللغوية.

وحينما سألتَه عن دراسته للماجستير أفادني بأنه حينما تقدم لجامعة لندن وقابل مشرفه خضع لبعض الاختبارات والمقابلات وكان من نتائجها أنهم قرروا أن يُعفوه من مرحلة الماجستير فبدأ الدكتوراة مباشرة. يقول أونز: خلال مرحلة السبعينات وفي 1973 تحديداً ازداد كلام الناس عن العرب والعالم العربي وشعر الناس هناك بحاجتهم لهذا العالم الناطق بالعربية وذلك نتيجة أزمة قطع النفط. ورغم ذلك يقول أونز كنت منشغلاً بالكامل عن هذه الأمور باللسانيات التي انصب عليها تركيزي الكامل. شكّل ذلك الوقت في جامعة لندن بدايات لظهور مسارات تُركّز على بعض التخصصات الدقيقة داخل علم اللسانيات. فكان الطالب ينظر في هذه المسارات وينضم لما شاء منها، فانضم إلى مجموعة تهتم باللهجات العربية وكان من أساتذته في هذه المجموعة اللساني البريطاني بروس إنغام.⁽¹⁾ وكانت تلك المسارات مصممة لتزوّد الباحث بفكرة عامة حول التخصصات الدقيقة ولا تغوص في التفاصيل. هذا الاتجاه العمومي هو الذي ساد آنذاك في كلية سواس SOAS وهي الفرع الخاص بالدراسات الشرق أوسطية والإفريقية. يقول أونز: إن كان هناك من مكسب حصلت عليه من تلك المرحلة فهو النظرة العامة على مختلف فروع علم اللسانيات التي تزوّدتُ بها من جامعة لندن، وذلك

(1) كان إنغام ضمن اللجنة التي ناقشتني في مرحلة الدكتوراة سنة 2015 في جامعة إكستر، وقد ذكر لي إنغام: أن اللساني السعودي حمزة المزيني جاء للدراسة مع هذه المجموعة في جامعة لندن في السبعينات ثم بعد ذلك قرر أن يذهب للدراسة في أمريكا (المترجم).

بحكم سعة اللسانيات وسعة الفروع التي تفرعت عنها.

انتهى من مرحلة الدكتوراة التي كتب فيها رسالة بعنوان Aspects of Nubi Syntax (جوانب نحوية في العربية النوبية)، وأول وظيفة حصل عليها كانت في ليبيا، حيث إن العالم العربي، خاصة الدول المنتجة للنفط، كان يعيش مرحلة التوسع في إنتاج النفط الذي كان من أسباب الرخاء ووفرة المال حيث أسست الكثير من الجامعات. عمل أونز أستاذاً في قسم اللغة الإنجليزية في جامعة بنغازي (المسماة في ذلك الوقت بـ «قار يونس») لمدة عامين وكان سعيداً بهذا العمل. والعمل في بنغازي منحه فرصة لمواصلة البحث والعمل الميداني في أفريقيا. ورغم صعوبة الأوضاع هناك نتيجة عدم الاستقرار الذي كان سببه ثورة شتّى أهل الشرق على القذافي سنة 1977 إلا أن أونز يقول: أفدت من إقامتي بليبيا الكثير. فألف كتاباً حول قواعد عربية شرق ليبيا، واتصل بالأساتذة في قسم اللغة العربية. ومن خلال المناقشات معهم يقول: بدأت أطلع على الكنوز الموجودة في تراث العربية وفي أعمال النحاة. ومن هناك بدأ اهتمامه بعلوم العربية القديمة وكلما تعلم شيئاً من تلك العلوم، زاد شغفه بها ورغب في تعلم المزيد؛ فتراث العربية بحرٌ لا ساحل له. فأصبح يقرأ قراءةً ممنهجةً في النحو العربي وذُهِلَ بالنموذج المنضبط المتكامل الذي أنتجه نحاة العربية. ولا يقل أهمية عن ذلك أنه التقى في ليبيا بزوجه التي كانت أيضاً أستاذة للغة الفرنسية، وهي حليبة الأصل نشأت في الإسكندرية وتخرجت من جامعتها بتخصص اللغة الفرنسية. وبعد أن عمل لمدة عامين في ليبيا انتقل في 1978 إلى شمال شرق نيجيريا وعمل في جامعة مايدقوري أستاذاً للسانيات؛ فكل الجامعات آنذاك تتسابق حتى الناشئة منها في أفريقيا لبرامج اللسانيات. وهناك تعرّف على العربية المحلية في نيجيريا، وهي بالمناسبة ليست رطانة، بل إنها لهجة عربية ينطق بها بدو نيجيريا في مدينة مايدقوري، وهم من قبيلة البقارة العربية وموطنهم الأصلي في كردفان بالسودان.

ثم في سنة 1981 انتقل إلى جامعة اليرموك في الأردن وعمل في قسم اللغة الإنجليزية، وكان تدريس اللسانيات آنذاك مندرجاً تحت قسم اللغة الإنجليزية. وما يزال أونز يتذكر كم كان أعضاء هيئة التدريس في الأردن على مستوى من التميز في تخصصاتهم اللسانية، وقد تميزت الجامعة بالتنظيم والعمل الأكاديمي الجاد. ولأردن ذكريات جميلة في وجدان أونز؛ فهو يثني على استضافة الأردنيين له وكرمهم وتقبلهم للآخرين من خارج ثقافتهم. وهو يتذكر الكثير من الزملاء الدكاترة مثل: يوسف الطروانة وحسن شقير ورضوان مهدي ورسلان بني يسين وعلي الحمد. قضى في الأردن خمس سنواتٍ وهناك رُزق بابنه الأكبر وهو سيدرك أونز الذي يعمل حالياً أستاذاً للكيمياء الحيوية في جامعة في ولاية كاليفورنيا.

وفي سنة 1986 بدأ مرحلة جديدة في حياته العلمية فذهب إلى ألمانيا وهناك التقى بعالم اللغة والمستشرق الألماني فيشر (Wolfdietrich Fischer) وحضر بعض دروسه في جامعة إرلانغن (Erlangen بمقاطعة نورنبرك وكان من ألمع من درّس العربية ودرّسها. وجد أونز ضالته في تلك الجامعة؛ لأنه - على حد قوله - إن الشيء الذي يدفع الإنسان لمزيد من العمل هو وجود كثيرين حوله ممن يشاطرونه نفس الاهتمامات وهذا ما وجدته في ألمانيا؛ فهناك الكثير من المهتمين بالعربية خاصة في جامعة إرلانغن. ولاحقاًها على قسم مهتم بالعربية خصوصاً، فهناك الكثير من المحاضرات والدورات حول اللغة العربية، لدرجة أنه وجد مجموعةً تقرأ كتاب سيبويه. في المقابل، فإن الكثير من الجامعات الغربية لا تُخصّصُ قسماً للعربية أو اللغة؛ على سبيل المثال في الجامعات الأمريكية نجد قسماً لدراسات الشرق الأدنى وفيه المتخصصون في الثقافة والدين والتاريخ واللغة، وهنا لا يجد الأستاذ مَنْ يشاطرونه التخصص. وفي هذه الجامعة (إرلانغن) تعرّف أونز ألمانيا وعادات الألمان وثقافتهم ونظامهم التعليمي.

ثم في 1987 تقدم إلى وظيفة أستاذ للسانيات العربية وهي عبارة عن مقعد أكاديمي بجامعة بايروييت Bayreuth الألمانية يحمل اسم عالم اللغة الألماني هومبولت، وظل في هذه الجامعة حتى تقاعد في 2016. وهناك أتقن الألمانية وبدأ في دراستها بأن تلقى دورة مكثفة لمدة شهرين، ومن بعدها أكمل تعلم الألمانية من الحياة العامة. يقول: في الثمانينيات، حينما استقرت بي الوظيفة في ألمانيا، لم يكن الحال كما اليوم؛ فالألمان في ذلك الزمن لم يكونوا يتكلمون الإنجليزية إما؛ لأنهم لا يعرفونها أو لأنهم يشعرون بالإحراج من التواصل بالإنجليزية.

مما يضطرك لتعلم لغتهم بخلاف من يتجول اليوم في ألمانيا فيجد أغلب الألمان يتكلمون الإنجليزية. وأثناء عمله في هذه الجامعة أشرف على العديد من الطلاب العرب في الدراسات اللسانية العليا ويثني أونز على أحدهم وهو الدكتور طلال الجسار الأستاذ بجامعة الكويت حالياً.

يقضي اليوم أونز أوقاته بين العمل على بعض المشروعات في جامعة بايروييت بألمانيا وبيته في ولاية ميريلاند في إحدى ضواحي واشنطن دي سي، ويقول: قضيت معظم أوقات شبابي بعيداً عن وطني أمريكا وأنا اليوم أبدأ رحلتي في اكتشاف وطني مترامي الأطراف. وبالرغم من ذلك فإن أونز لا يتوقف عن العمل؛ عن المشروعات العلمية فهو يقضي الآن - في وقت كتابة هذه السيرة المختصرة - مدة شهرين في نيجيريا حيث يجمع البيانات اللغوية لنشر المزيد من الأعمال حول عربية نيجيريا.

معرفتي (المترجم) بجوناثان أونز كانت صدفةً وذلك حينما تقدمتُ ببحث حول اللغة المبسطة (الطانة) في ٢٠١٨ إلى مجلة Journal of Pidgin and Creole languages وكان أحد المحكمين للبحث، وافق على التواصل معي، وتعلمتُ منه الكثير حول تصحيح ذلك البحث. وكان في تصحيحه كريماً صبوراً يقدم النصيحة في كل مسألة وزاوية من زوايا البحث، ولم يتوقف عن تقديم المشورة والتصحيح حتى أخبرته بأن البحث

قد قُبِلَ للنشر. ومن ذلك الحين قرأت له هذا الكتاب وبدأت في ترجمته، وأنا الآن أوشك على الانتهاء من الترجمة. وبحق فقد كان أونز معي في هذه الترجمة يقرأ كل ما أكتبه بالعربية ويقدم النصح والتصحيحات بكرمٍ وصبرٍ وأناةٍ.

حينما سألته عن آخر الكلام أفادني بأنه يُحب أن يعبر عن مدى حبه الشديد للعربية وتعلُّقه بالمنجز اللغوي الذي قدمه علماءها، متمنياً أن يعرف المتخصصون الشباب في العربية قيمة هذه اللغة وأهميتها، وأهمية الإطار النظري الذي قدمه علماءها. ويضيف قائلاً: العربية من اللغات المركزية المهمة؛ لأنها تُبرز لنا الإمكانات الهائلة التي يمكن للغةٍ ما أن تقدمها للثقافة والمعرفة عموماً. ليس لأنها اللغة الأساسية في منطقةٍ جغرافيةٍ كبيرةٍ فحسب؛ بل لأنها لغةٌ تطورت نتيجةً للحركة الفكرية عبر عصورٍ متعاقبةٍ في أزمنةٍ مديدةٍ. الأمر الآخر الذي يقول أونز أنه تنبه إليه أثناء عمله في الأردن هو مدى تطور الدرس اللغوي العربي التراثي. وكيف أن المتخصصين في العربية في الغالب يفهمون هذا الدرس اللغوي بكل ما فيه من تطورٍ وتعقيد أكثر من غيرهم من الغربيين. إن المتخصصين في دراسات الشرق الأوسط أو الدراسات الإسلامية من الغربيين ينظرون إلى اللغة العربية بوصفها أداةً أو وسيلةً لقراءة النصوص بدلاً من النظر إليها بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الثقافة العربية الإسلامية التي من الضروري فهمها؛ لدمجها في تفسيرٍ ثقافيٍ تاريخيٍّ شاملٍ. يضيف أونز أنه إلى حد ما يشعر بالإحباط من أن تقاليد الدرس اللغوي العربي ما تزال الدراسات فيها غير كافيةٍ في الغرب؛ فالموجود فيه الكثير من العموميات المغلوطة خاصةً في حق القديم. وفي الوقت نفسه فإن أونز يأمل أن يكون هناك نقاشٌ ونقدٌ علميٌّ للدرس اللغوي العربي داخل العالم العربي - من العرب أو المستعربين - بعيداً عن المواقف الدفاعية المتشنجة أو العاطفية. وأضاف هنا أنه

يعد حصوله على جائزة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لدعم اللغة العربية⁽¹⁾ في دبي في عام 2018 تثبيتاً لرؤية بحث متقدم في مجال اللغة العربية.

يختم أونز اللقاء بقوله: مما يميز العربية أيضاً إذا قارناها مع اللغات الأوروبية المعاصرة سنجد أن هذه اللغات وإن مثلت كل منها بوتقةً انصهرت فيها الثقافة، إلا أن الهوية القومية في حق اللغات الأوروبية ظهرت في وقت متأخرٍ بخلاف الهوية القومية في اللغة العربية الضاربة في أعماق التاريخ. فالهوية القومية للغة الفرنسية ظهرت في القرن السابع عشر، أما الهوية القومية للألمانية فظهرت في القرن التاسع عشر؛ ولذا فالعربية لها مسيرتها الخاصة التي لا تشبه غيرها. ولا أقصد العربية الكلاسيكية فحسب، بل العربية في جميع تجلياتها القديمة والمعاصرة، ولو سألنا السؤال التالي: ماذا يحدث للغة عبر الزمن؟ لوجدنا أن الجواب الكافي والشافعي له موجود في العربية بشكل فريد عن غيرها من اللغات، وانتهى اللقاء مع أونز على ذلك.

محمد بن ظافر الحازمي

أستاذ مشارك بقسم اللغويات

كلية اللغة العربية والدراسات الإنسانية بالجامعة الإسلامية

المدينة المنورة 1445/7/29 الموافق 2024/2/10

(1) وهي جائزة تهدف ضمن أشياء أخرى إلى:

- الارتقاء باللغة العربية وتشجيع المبادرات التي تسهم في تطويرها تعلماً وتعليماً وتخطيطاً وفكراً واستخداماً.
- نشر الوعي بأهمية المبادرات الشخصية والمؤسسية الساعية إلى تطوير اللغة العربية.
- استنهاض الوعي بكون اللغة العربية لغة المستقبل، والعمل على بلورة هذا الدور والهدف على أرض الواقع.

الفصل الأول

المقدمة



لغة لها أسرارها

لطالما شكلت العربية لغزاً لأولئك المتبحرين في تشعباتها. وهناك عدد لا بأس به من الدراسات النحوية القروسطوية اشتملت عناوينها على كلمة «سر» أو «أسرار». على سبيل المثال، أسرار العربية للأنباري، ذلك النحوي الذي عاش في القرن الثاني عشر، وكذلك سر صناعة الإعراب لابن جني (ت ١٠٠٢م). وهناك أيضاً من قدّموا أعمالاً تروم فك تلك الأسرار كالسكاكي في مفتاح العلوم، وآخرين من أمثال ابن السراج في كتابه الأصول في النحو الذي وصف جوهر اللغة في بواكير القرن العاشر. أسرار لغوية عربية كثيرة ما تزال حاضرة ولم تتأثر منذ ألف عام حينما كان ابن السراج يؤلف في هذا المجال. ولا ريب أن التوسع في العلوم اللسانية الحديثة جعل العلماء المعاصرين يطرحون المزيد من التساؤلات عن اللغة.

إن العربية معينٌ ساحرٌ لا يَنضب، علماً بأن الذين أسسوا علومها والذين جاؤوا من بعدهم ممن اشتغلوا بالنحو لم يغفلوا عن كثير من القضايا اللغوية التي نشتغل بها اليوم. ومن خلال عبقريتهم ظهر فكرٌ لغويٌّ متكاملٌ له أسسه النظرية مما أكسبه أهميةً كبرى في حد ذاته، وأسهم هذا الفكر في إنتاج مكنزٍ لغويٍّ وصفيٍّ عظيمٍ التفاصيل. هذا المكنز جذابٌ بأسراره التي سأحاول إمعان النظر في أحدها من خلال هذا الكتاب. والنهج المقارن الذي يعود إلى القرن التاسع عشر الميلادي أحد المفاتيح التي سأستعملها في كشف هذا السر. والسرُّ هو العربية المستعملة قبل / أثناء سنوات الشتات العربي الإسلامي الذي حدث في الحقبة الإسلامية الباكرة (حقبة انتشار العرب والمسلمين في عصور الفتوحات). ولحلّ خيوط هذا السر لا بد من الاستعانة ليس فقط بالمصادر الباكرة للعربية أو العربية القديمة - وهو مصطلح أطلقه على مجموع المصادر المتقدمة ذات العلاقة - بل لا بد أيضاً من الاستعانة بالنسيج اللغوي الكبير للعربية المعاصرة ولهجاتها التي تلعب دوراً مركزياً في هذا المجال. ويقدم الجمع بين هذه المصادر القديمة والمعاصرة - بحيث يكمل بعضها البعض بدلاً من النظر إليها على أنها فروعٌ مختلفةٌ أو متضادةٌ - رؤى جديدةً حول تاريخ العربية.

1.1 العربية الأولية، مصطلحات أساسية

ليس الهدف من دراسة تاريخ العربية في الأوساط العلمية الغربية هو مسألة المصطلحات؛ فالعربية القديمة، العربية الجديدة، بواكير العربية الجديدة، بواكير العربية الهامشية، الكوينه Koine الشعرية والعربية المتوسطة كل ذلك غيضٌ من فيض المصطلحات المتداولة. مبدئياً، أرى أنه من الأجدي أن أقدم خلاصةً تضم المصطلحات التي سأستعملها لتوصيف تنوعات العربية عبر التاريخ. وهنا أود أن ألفت الانتباه إلى أنني أتناول عدداً من المصطلحات الآتية بأسلوبٍ يختلف عن تناول تلك المصطلحات في كثير من أوساط المستعربين (المهتمين بالدراسات العربية من الغربيين).

1 - Proto-Arabic العربية الأولية. (وهي: اللغة الأولية بشكلٍ عامٍ، ونخلص إليها من خلال النهج المقارن الذي يُمكننا من بناء صورة اللغة في عصرٍ محتملٍ وفي تاريخٍ متوقع. واللغة الأولية أقدم من أية وثيقة ملموسة). إن العمل الجوهري الذي تروم إنجازَه اللغويات التاريخية بلا استثناء هو إعادة بناء اللغة الأولية. هذا المفهوم مكتملٌ ومعروفٌ وسيجده أكثر القراء معهوداً. وهو ليس مستقلاً بذاته بحيث يُشكل منهجاً يمكن تطبيقه على لغة بعينها أو أسرة لغوية معينة. علماً بأن الهدف الأساس للمعالجة التاريخية للعربية لا بد أن يكون إعادة بناء اللغة الأولية. ومن الغريب أن مصطلح اللغة العربية الأولية proto-Arabic يقلُّ دوراً في عُرف الدرس اللغوي العربي في الغرب مقارنةً بالكثير من المصطلحات الأخرى، أما في هذه الدراسة فمصطلح العربية الأولية يشكل ركيزةً أساسيةً.

2 - عربية ما قبل الشتات، ولها دور أساسي في هذا الكتاب ويمكن لنا أن نُفسِّر تشكُّل هذه اللغة على النحو التالي: مع بداية اتساع رقعة الخلافة الإسلامية في القرن السابع كان انتشار العرب ولغتهم سريعاً في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويمكن لنا أن نستدل على تاريخ هذا الانتشار من خلال تأسيس المدن العربية الجديدة في الأمصار المفتوحة مثل مدينة

الفسطاط سنة 643 م. أما أسوان فقد وصلها الفاتحون في حدود سنة 641 م، ثم دخلوا الأندلس سنة 711م ودخلوا أوزبكستان في حدود سنة 710. وفجأة أصبحت العربية ضمن اللغات المستعملة في منطقة شاسعة تمتد من الطرف الغربي لأوروبا (الطرف الجنوبي الغربي ليشمل الأندلس) حتى حدود غرب الصين. استمرت الهجرة إلى هذه المناطق حتى القرن السابع عشر على اختلاف في نسبة المهاجرين من منطقة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر. وقد وصل التوسع العربي إلى حدوده الحالية مع موجة كبيرة من المهاجرين أدت إلى تعريب غرب الصحراء الكبرى (موريتانيا القرن 16م)، وهجرات كبيرة لمتكلمي العربية إلى غرب السودان (القرن 14 حتى 16م)، إلا أن هذه المجموعات في غرب السودان لم تكن لها الهيمنة اللغوية. ثم هناك هجرات لمتكلمي العربية إلى قيليقية في الوسط الجنوبي لتركيا (للتفاصيل حول كل إقليم انظر الملحق 1). وعند المقارنة بين مخرجات هذا الانتشار اللغوي في أكثر من إقليم مثل: العربية في أوزبكستان، والعربية في منطقة بحيرة تشاد فمن المنطقي النظر إلى السمات اللغوية المشتركة بين لغات الأقاليم المتباعدة - خاصة السمات النادرة أو غير المعتادة - على أنها نتيجة لعودة هذه الأشكال اللغوية إلى أصل واحد (عربية ما قبل الشتات)، وليس مجرد صدفة للتطور اللغوي المستقل في كل منطقة. ونظراً للمسافة الشاسعة جغرافياً وزمناً بين عربية أوزبكستان وعربية حوض بحيرة تشاد، فإن أصول هذه اللغات تعود إلى زمن كان فيه أجداد متكلمي اليوم يعيشون في مكان واحد. وهو زمن ما قبل الشتات والعربية فيه هي عربية ما قبل الشتات.

والحدود الفاصلة بين الأزمنة المتوالية لعربية ما قبل الشتات تظل حدوداً تقريبية تقتصر إلى الدقة، وأحسب أن الخط الزمني لهذه اللغة ينتهي في 790 م. وهذا تاريخ يأتي بعد بداية حركة التوسع العربي الإسلامي مباشرة. وأهمية هذه الحقبة الزمنية (793م. 177 هـ) نابعة من حقيقة أن سيبويه كان أحد أعلام الدرس اللساني فيها. ولذا فنتائج الدراسات التي تهدف لإعادة بناء صورة اللهجات المعاصرة اليوم غالباً ما تُجرى بالمقارنة مع مصادر



العربية الباكورة، وعمل سيبويه هو الأفضل للمقارنة؛ لأنه أقدم المصادر (يمكن أيضاً الاعتماد على تنوع المُغايَرات في القراءات القرآنية كونها سبقت عمل سيبويه بجيل واحد). ومن هنا فيمكن لنا أن نتخيل أن سيبويه شاهدُ عيانٍ على تنويعاتٍ عربيةٍ ما قبل الشتات، إلا أنه لم يؤثر عنه أنه سافر إلى جزيرة العرب؛ ولذا فلا يمكن عدُّه شاهدَ عيانٍ على عربيةٍ ما قبل الشتات في موطنها الأصلي. لقد كان سيبويه من المتكلمين بالفارسية، وكان نشاطه العلمي في البصرة حيث تعرّف على التنويعات العربية من خلال الأفراد الذين التقى بهم في البصرة؛ إحدى المناطق التي هاجر إليها العرب من الجزيرة. ويجدر التنبيه إلى أن أغلب التصنيفات اللغوية القبلية (مثل قيس، بنو وائل، تميم) والمناطقية (مثل الحجاز، المدينة) الموجودة في كتاب سيبويه تعود إلى الجزيرة العربية، الأمر الذي يربط كتاب سيبويه بالمناطق الجغرافية الخاصة بعربية ما قبل الشتات.

يمكن لنا أن نعدّ سنة 630م باكورة التوسع العربي الإسلامي، والكوفة والبصرة كانتا أول المدن الإسلامية التي أنشئت جنوب العراق في سنتي 16هـ 636م و17هـ 638م على التوالي. ورغم أن التوسع العربي في المناطق المتاخمة للجزيرة العربية بدأ قبل الإسلام بفترة ليست بالقصيرة (Retsö 2003)، إلا أن الفقرة السابقة تخلص إلى أن التوسع العربي لم يأخذ مكانه بشكل ملحوظ في البلدان المجاورة لجزيرة العرب إلا في العصور الإسلامية، فالتوسع قبل الإسلام لم يكن شيئاً مذكوراً.

ولذا فسوف أقترح أن الحقبة الزمنية لعربية ما قبل الشتات تتراوح في الفترة من 630 حتى سنة 790م التي تمثّل نهاية الحقبة الزمنية لهذه اللغة. أما النموذج اللغوي الذي يمكن إعادة بنائه والقول بأنه يعود إلى هذه الحقبة الزمنية فلا شك أنه كان موجوداً قبلها. وهناك المزيد مما سيضاف إلى ما تقدم حول إعادة بناء صورة اللغة في تلك الحقبة كما سيأتي في هذا البحث. أخيراً، يُستحب في هذا السياق ربط نتائج إعادة بناء الصورة اللغوية بهجرات سكان المنطقة وهو أمرٌ سأناقشه بإسهاب في البحث 1.4.

إن عربية ما قبل الشتات في هذا العمل تنويعاً تقوم على نتائج إعادة بناء صورة اللهجات المعاصرة. وتجدر الإشارة إلى أن هناك قدراً كبيراً من التطور اللغوي التاريخي طال عربية ما بعد الشتات في المناطق الجديدة التي انتقل إليها الناطقون بالعربية، وكل منطقة حصل فيها نوع من التطور المحلي بمعزلٍ عن غيرها. ومن هنا فإن عملية إعادة بناء صورة عربية ما قبل الشتات لا بد أن تركز على دراسة كل حالة على حدة نظراً لاختلاف الظروف من منطقة إلى أخرى. ورغم أن عربية ما قبل الشتات أُعيدت بناء صورتها لتشكّل نوعية واحدة، إلا أنه لا يلزم من ذلك أن تكون هذه النوعية متحدةً ومتجانسةً. وعلى العكس من ذلك، مثل هذا الطرح الذي لا يفترض التجانس غالباً ما يقود إلى فكرة تعدد أشكال عربية ما قبل الشتات. ففي الفصل السابع على سبيل المثال نجد أن ضمير المخاطب الجمع الواقع مفعولاً يأخذ ثلاثة أشكال عندما نحاول بناء صورة له في عربية ما قبل الشتات وهي: *كُم، *كُن، *كو، وهذا التنوع ليس بمستغرب. فعربية ما قبل الشتات أُعيدت بناء صورتها استناداً إلى الفترة ما بين 630 حتى 730م، وهذا هو الزمن الذي استندت إليه دراسة عربية الأدب الجاهلي (انظر مناقشة المصطلح التالي 3، وكذلك المبحث 1.2 فيما يأتي). إن الصورة التي أُعيدَ بناؤها لعربية ما قبل الشتات لا تتجاهل ما قدّمته الدراسات حول الأدب الجاهلي، بل تتكامل معها.

ومن الناحية المنهجية فإن عربية ما قبل الشتات تُقدّم لنا مرحلة تفسيرية بين العربية القديمة وما تلاها من التنويعات المتأخرة. والنموذج الذي اعتمد في هذا العمل يقوم على فكرة أن العربية القديمة تُبنى صورتها من خلال المصادر العربية القديمة تبعاً للتعريف أدناه، أما عربية ما قبل الشتات فصورتها تُبنى تبعاً لما يُطرح في هذا الفصل.

سيكون التركيز الأكبر في هذا الكتاب على عربية ما قبل الشتات. وذلك عبر منهجية تقوم على دمج اللهجات المعاصرة في التاريخ اللغوي العربي. وسيُطبّق ذلك في المبحث 1.3 وفي مواضع أخرى. إلا أنني في

هذه المرحلة من البحث أجد من الصعب التفريق بدقة بين عربية ما قبل الشتات والعربية القديمة تبعاً لأسس معتمدة مسبقاً؛ لأن عربية ما قبل الشتات ربما بعد أن أنتهي من بناء صورتها تبدو وكأنها العربية القديمة. وأود التنبيه هنا على أن بعض الفصول تُركّز بشكل واضح على عربية ما قبل الشتات مثل الفصل الخامس بكامله، ومعظم ما جاء في الفصلين الثاني والسادس. أما الفصلين الثالث والرابع والسابع فيؤدّمان صورةً لعربية ما قبل الشتات، وصورةً لمستوى لغوي آخر أكثر عمقاً. الفصل الثامن وهو الأخير يتناول في الغالب دراسة مصادر العربية القديمة، ويُقدّم أيضاً صوراً عن كلٍّ من العربية القديمة وعربية ما قبل الشتات.

3 - العربية القديمة. في الفصل التالي سأقدّم قائمةً من الأسباب التي تُبرّر تحفّظي على الصورة التي رُسمت للعربية القديمة في الدراسات الغربية. وهنا أقدم أحد تلك الأسباب: وهو أن المصادر العربية القديمة غنية بالتفاصيل الدقيقة التي تُغني عن المصطلحات اللغوية الجديدة - الموجودة في الدراسات الغربية - وهذه التسميات الجديدة تُنتج عنها محاولات لبناء صورة للغة الأولية. لذا فالدرس العربي ظهر في القرن الثامن متكاملًا (يضم كلاً من التراث النحوي، تفسير القرآن وقرآته، النقوش القديمة، تدوين الشعر العربي) تبعاً لتقاليد علمية متطورة تُناسب العربية، وهذا ما أصف به مصادر العربية القديمة⁽¹⁾ وقد بيّن ذلك في هذا الكتاب في المبحث 1.2. تتعارض هذه المصطلحات القديمة مع تقاليد دراسات المستعربين التي تُصوّر العربية القديمة على أنها مجرد مرحلة تاريخية لغوية وستتناول في الفصل الثاني.

(1) هناك استعمال آخر لمصطلح «اللغة العربية القديمة» في (Macdonald 2000: 49) وما بعد هذه الصفحة أيضاً، حيث يشير إلى لغة وثّقت من خلال بعض النقوش التي تشهد لوجودها. فمثلاً يقارن ماكدونالد اللغة العربية القديمة مع إحدى أخواتها المتفرعة من العربية الشمالية أو العربية الشمالية القديمة (2000: 41)، وهي مجموعة من اللغات المتنوعة التي تشهد لها النقوش. إحدى السمات التي تُميز اللغة العربية القديمة عن العربية الشمالية القديمة هي أداة التعريف، ففي الأولى هي «أل» بينما في الأخيرة هي «ها». في هذه المقالة، لا يناقش ماكدونالد أين تقع «عربيته القديمة» بالنسبة إلى اللغة العربية الفصحى أو الأشكال اللغوية الأخرى، بل يكتفي بالإشارة إلى أنها تختلف عنها (2000: 30).

4 - العربية الكلاسيكية، الفصحى المعاصرة. من خلال المصادر العربية المتقدمة ظهرت أكثر الأشكال اللغوية غموضاً وهي العربية الكلاسيكية. ورغم أن توصيف العربية الكلاسيكية وتعريفها عادة ما يكون شرطاً لتحقيق المنهجية العلمية في دراسة تاريخ العربية، إلا أنني سأجنب ذلك عن قصد بالرغم من أنني سأشير إلى هذا المصطلح (العربية الكلاسيكية) في عدة مواضع من هذا الكتاب. السبب في ذلك هو ما ذكره كورينتي Corriente في أعماله الصادرة في: 1971، 1973، 1975، 1976، وما ذكره رابين Rabin سنة 1955، حيث أكدا على أن العربية الكلاسيكية ما هي إلا الحدُّ الفاصل الذي توقف فيه تطور العربية القديمة من بين مجموع التنوعات التي تمايزت عن العربية القديمة. والنظرة الفاحصة إلى الاعتبارات التي أدت إلى ظهور ما يسمى بالعربية الكلاسيكية تُشعر بأنها جزءٌ من دراسة موسعةٍ لعلم اللغة الاجتماعي العربي التاريخي. الأمر الذي يتطلب قراءةً تفصيليةً للمصادر الباكورة مثل: أعمال سيبويه والفراء، تقاليد تلاوة القرآن الكريم (التجويد)، ما جُمع من الشعر العربي وما شابه ذلك مما يمكن الوصول إليه، وهذا كلُّه ضروريٌّ في دراسة كهذه. ولكي يأخذ البحثُ منحىً عملياً، أرى أن من المهم الإشارة في بعض مواضع الكتاب إلى تنوعاتٍ متعددةٍ مما يُمكن تصنيفه تحت العربية المعيارية. ولهذا الغرض فسوف أستعمل أحد المصطلحين التاليين: العربية المعيارية أو الفصحى المعاصرة، وتُعبّر مثل هذه المصطلحات عن عربية تبدو معياريةً إلى حدٍ كبيرٍ وتندرج تحت اللغة الكلاسيكية، وهي التي تُدرّس في الجامعات العربية وتُستعمل في الصحافة العربية.

5 - اللهجة. المصطلح الأخير الذي أستعمله وأحتر فيه كثيراً لدرجة أنني أشك فيه هو «اللهجة». إذ يسبب هذا المصطلح عند استعماله في سياق الحديث عن العربية القديمة الكثير من الإشكالات، وسأتناول ذلك في المبحث 1.3. أما فيما يخص العربية المعاصرة، فإنني أُفضِّلُ وسمها بالعربية المنطوقة مهما بُعد الزمن الذي كانت فيه بدايتها. أما مصطلح اللهجة المعاصرة فيعود بوضوح إلى اللغة الأم (التي يأخذها الناطق بالعربية

اليوم عن أمّه ويتعلمها سليقةً، وهو يأخذ عن أمّه العامية وليس الفصحى). وعلى أية حال، فإن الظروف المعروفة لتعدد اللهجات تجعل المساواة بين اللغة الأم واللهجة أمراً مرفوضاً. والعربية المنطوقة المعاصرة ليست إلا خليطاً من اللهجات المحلية والعربية المعيارية التي يتعلمها الطلاب في المدارس وتُستعمل في غالبية وسائل الإعلام العربية. تي إف ميتشل T. F. Mitchell (1986) يرى أن هذه التنوعية من العربية تُسمّى: عربية المثقفين، وهي تسميةٌ موفقةٌ.

أما أنا فأناقش ذلك قائلاً: إن العربية المعاصرة تشكل جزءاً أساسياً في عملية إعادة بناء صورة العربية الأولية. وعلى أية حال، إعادة بناء صورة العربية الأولية لا تحتاج إلى أي شكلٍ من أشكال العربية المنطوقة باستثناء تلك اللغة التي يحق لنا تسميتها اللغة الأم.⁽¹⁾ وتمشياً مع تقاليدنا نحن معاصر المستعربين سأسميها اللهجة.

1.2. المصادر الباكّة

حظيت العربية بكمية كبيرة من المادة العلمية التي تعود إلى العصور الباكّة، ومن وجهة نظر تاريخ العلوم العربية فإن هذه كمية ضخمة جداً من النتاج العلمي العربي الباكّر. وأعتقد أن وفرة المادة العلمية قديماً في تتبع التاريخ المنهجي للدرس العربي قلّت من أهمية دمج مصادر متأخرة تساعد على فهم تاريخ العربية، وهذه قضية سأتناولها في الفصل التالي. وبالرغم وجود بعض الأدلة المعاصرة والمباشرة في ارتباطها بالعربية القديمة التي تعود إلى القرن الرابع ميلادي إلا أن تلك الأدلة تظل نادرة وغير مكتملة حتى أواخر القرن الثامن ميلادي. إن أقدم المصادر العربية - العربية (أحادية اللغة) عبارة عن ستة نقوش وُجدت في المنطقة الممتدة من حلب في شمال سوريا وصولاً إلى جنوب الأردن. أقدمها نقش النمارة

(1) ويقصد بها اللهجات العربية المعاصرة، حيث يرى كثير من الباحثين الغربيين أن العربي حينما يقول: لغتي الأم فلا بد أن ينصرف ذلك إلى اللهجة العامية التي يسمعها من والديه ويتعلمها بالفطرة، وليس العربية الفصحى التي يكتسبها ويتعلمها في المدرسة (المترجم).

الذي يعود إلى 328 م، ويقع جنوب شرق دمشق في سوريا (Bellamy 1985). وبالرغم أن هذه النقوش تُعدُّ ضمن الأدلة المهمّة إلا أنها شحيحة ولا تقدّم لنا الكثير عن العربية الباكّة؛ ولذا لا يمكننا أن نعدّها ضمن المصادر المستقلة. (انظر 1.6.2 فيما يأتي).

لم تظهر المصادر العربية الباكّة وتتكاثر إلا في العصر الإسلامي. وإذا أردنا أن نخمّن أول ظهور للنصوص المكتوبة للقرآن الكريم (ما يعرف بالمصحف) يمكننا القول بأن كتابته تعود إلى 652 م، وقد كُتب تبعاً للرسم العثماني. عموماً، فإن هذه النسخة اشتملت على الصوامت الخالية من الشكل (الحركات)، وقد خلا هذا النص أيضاً من النّقط الذي يُميز بين الصوامت. فعلى سبيل المثال فإن «التاء» و «النون» لا يمكن التمييز بينهما. ثم إن تلك المصاحف التي تعود إلى ذلك العصر لم تُعد موجودة اليوم ولا حتى جُذاتٍ منها (انظر Puin 1996 on early Koranic fragments).

حتى جاء القرن الثامن م. حيث ظهرت القراءات القرآنية مكتوبةً بشكلٍ كاملٍ يشتمل على الصوامت والحركات التي أخذت مكانها ضمن التقاليد المعروفة للقرّاء. حتى هذه القراءات لم تكن منضبطةً ولا مكتوبةً حتى القرن العاشر م. حتى جاء ابن مجاهد (ت. 324هـ - 936 م) وضبطها فأصبحت نُسخُ القرآن على اختلافها في متناول أيدينا. لم يكتفِ ابن مجاهد بضبط قراءةٍ واحدةٍ، بل ضبط سبع قراءاتٍ وربط كل قراءةٍ بقارئٍ معينٍ من أعلام القرن الثامن م. أما العلماء الآخرون؛ كابن الجزري، فزاد على السبعة وجمع قراءاتٍ عشرةٍ قراء، ثم زاد عليهم أربعةً فأنتهى عمله إلى أربعة عشر قارئاً (لمزيد من التفاصيل انظر الفصل الرابع). ومما يزيد هذه القراءات غموضاً أن التغيرات فيها تركزت على أمور متعددة؛ فتارة يكون التغيّر بسبب اختلافٍ في نطق القارئ من الناحية الصوتية فقط، وتارة يكون التغيّر متركزاً على تفسير النص الذي يتغيّر تبعاً للاختلاف في تلاوة النص المكتوب (Larcher 2005: 253). ورغم أن مثل هذه المتغيرات قد تفتح عدة تساؤلات حول القراءات إلا أنها لا تُقلل من أهمية

القراءات لتكون ضمن المصادر الباكورة التي تساعدنا على فهم العربية القديمة وتفسيرها.

إن تدوين قواعد النحو أسهم بشكل كبير في تشكّل القراءات القرآنية واستقلال كل واحدة منها عن الأخرى وهذا الأمر حصل في النصف الثاني من القرن الثامن م. وعندما نتحدث عن تدوين القواعد فيمكن لنا أن نعدّ ظهورَ كتاب سيبويه (ت. 177 هـ - 793 م) علامةً فارقةً في تاريخ اللسانيات. وقد بلغ الكتاب ألف صفحة اكتظت بجوانب صوتية ونحوية شرحها سيبويه بالتفصيل.⁽¹⁾ وسيتجلى دور سيبويه الكبير في تفسيره لتاريخ العربية في عدة مواضع من هذا الكتاب. أما ثاني أهم الإسهامات الباكورة في اللسانيات العربية فهو عمل الفراء (ت. 207 هـ - 822 م) المتمثل في تعليقاته على القرآن. بلغ هذا العمل أكثر من ألف صفحة علّق فيها الفراء على كثير من القضايا اللسانية في القرآن وعنوانه «معاني القرآن للفراء».

شكّل هذان المرجعين - كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء - القاعدة الأساسية لحركة علمية واسعة يمكن تصنيفها تحت تخصص الفيلولوجي. وتحت هذا الفرع قدّم كثيرٌ من اللغويين دراساتهم النحوية والمعجمية، وسيُذكر عدد من هؤلاء العلماء في الفصول القادمة. ومن الواضح جداً أن هؤلاء النحويين لم يكن أمامهم نموذج واضحٌ ومحدّد للتنويع العربية المعيارية التي يرغبون بدراستها. وقد اشتملت أعمالهم على كثير من الملاحظات حول عدة قضايا مثل: القواعد النحوية، الأصوات ومعاني الكلمات. أحياناً تشير هذه المصادر الباكورة إلى تنوّع لغوي قديم في العربية مما يجعل تطبيق

(1) خلافاً للاعتقاد السائد بين كثير من المستعربين مثل (Mo1 2003: 15) لم يكن مستوى اللغة العربية في القرآن هو الأهم الذي ينطلق منه سيبويه في تحليلاته. والذي يؤكد ذلك أن هذا المستوى اللغوي القرآني في عصر سيبويه كان ما يزال في طور التشكل والتعقيد، هذا إذا ما أخذنا في الحسبان التنوع الكبير في القراءات القرآنية الذي كان يُلقى بظلاله على اللغة آنذاك. وتظل المصادر التي اعتمد عليها سيبويه في كتابه مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمنهجية التي طبقها، وهذا معيارٌ متغيّر ويحتاج عند دراسته إلى عملٍ مستقل. إن مما يدل دلالة واضحة على علاقة النص القرآني بقواعد سيبويه يكمن في الخمسة عشرة صفحة التي كرّسها سيبويه للإمالة، وستناقش في الفصل السابع من هذا الكتاب (انظر تحديداً الجدول 7.1)، علماً بأنه نادراً ما سيُذكر القرآن أو القراء.

النهج المقارن ضرورياً في دراسة المرحلة الكلاسيكية، ومثل هذه الدراسة المقارنة تُشكّل مصدراً جديداً لدراسة اللغة (انظر على سبيل المثال الفصل السابع حول الإمالة).

مع تنامي النظرة المعيارية للغة بدايةً القرن الرابع هـ - العاشر م انحسر التجديد في عمل النحاة عموماً وأصبح محصوراً بالأزمنة التي تعود إليها المعلومات المتنوعة التي جمعها النحاة من قبل. أما ما يتعلق بالنواذر والملاحظات التي دَوَّنَهَا جُمَاعُ اللغة في رحلاتهم فقد ظهرت أعمالٌ جديدةٌ تهتم بجمع هذه النواذر والملاحظات من أعمال المتقدمين (على سبيل المثال: أعمال ذلك النحوي الذي لا يعرف الكلل وعاش في القرن الخامس عشر م، وهو السيوطي). وسوف أتجنب مثل هذه الأعمال المتأخرة بحكم أنها في الغالب تُكرّر الملاحظات المتنوعة التي قدمها النحاة الأوائل⁽¹⁾.

هناك أيضاً مصدران متقدمان على السيوطي لن أتعامل معهما، أحدهما: ما يُسمى بالعربية الوسطى التي ناقشناها بإسهابٍ في الفصل التالي (2.3.3). والنصوص التي كُتبت بالعربية الوسطى أصبحت متنوعةً في القرن العاشر. وأنظرُ إليها بنظرة الكثير من العلماء (انظر خلاصة ذلك في Larcher 2001) الذين يرونها لغةً أدبيةً تسالت إليها الكثير من الظواهر اللهجية. ومن الصعب جداً إقحام مثل هذه النصوص ضمن موجبات دراسة تاريخ اللغة العربية. وليس من المستبعد أن يأتي الزمن الذي ستُستخدَم فيه هذه النصوص التي تحتاج إلى مزيد من التحليل والتدقيق.

ثانيهما: الشعر العربي الباكر (الجاهلي وما قيل في صدر الإسلام). فهذا النتاج الأدبي يصعب الوقوف بدقة على مدى أصالته ومكانته (انظر Blachère 1980 الفصل 2 وهو عبارة عن خلاصة لعدة قضايا، وقد أكمله Zwettler 1978 وغطّى دور المشافهة). ناهيك عن حقيقة أن جمع

(1) إن محاولة الربط بين الأعمال المتقدمة والمتأخرة في هذا السياق عملٌ يُشكّل دراسةً مستقلة بذاتها، انظر على سبيل المثال الحاشية 13 في الفصل السابع. وفي الملحق 3 قدمتُ أحد المؤشرات التي أطبقها لإثبات افتراضاتي حينما أقرن بين الإمالة عند سيبويه وعند الزمخشري الذي جاء بعده بثلاثة قرون ونصف.

شعر الجاهلية وعصر صدر الإسلام وتنظيمهما كانا جزءاً لا يتجزأ من البيئة الفكرية التي أنتجت القواعد النحوية وقَدَّست المُغَايرات في القراءات القرآنية، خصوصاً في القرنين السابع والثامن م. والحقيقة أن أغلب ما وصل إلينا من الدواوين الشعرية في ذلك الزمن يعود إلى ما دونه وجمعه العلماء الذين جاؤوا بعد عصر سيبويه كالأصمعي على سبيل المثال (ت. 213هـ - 828م). علماً بأن القرن الثامن م ظهرت فيه حملة تنقية للغة ركزت على العصور المتقدمة. ربما نتيجة لهذه الحملة بدا لنا الشعر القديم كله (الذي قيل في العصر الجاهلي وصدر الإسلام) خاضعاً لمستوى لغوي موحد وهو ما يُطلق عليه أحياناً: الكُونية (koine) الشعرية.⁽¹⁾ ويرى بعض العلماء أن العربية الكلاسيكية هي عربية الشعر نفسها (Brockelmann 1908: 23, Fück 1950, Bellamy 1985). ويمكن القول بأن عربية الشعر ليست إلا نوعية لغوية أو تنويعة وُجدت ضمن نوعيات وتنوعات لغوية أخرى في تلك الحقبة.⁽²⁾

1.3 دور اللهجات الحديثة في تفسير تاريخ العربية

اللهجات العربية المعاصرة دورٌ أساسي في سرد التاريخ اللغوي للعربية، وهذا هو التفكير المنطقي الذي يقودنا إليه النهج اللغوي المقارن. حيث يقودنا في الغالب إلى وحدتين لغويتين أساسيتين وهما: لغة أولية (وهي

(1) بالنسبة لمتلقي علم اللسانيات في العصر الحديث (انظر Kerswill 2002) فإن مصطلح كوينة ليس واضحاً خاصة في هذا السياق؛ لأن هذه الكوينة (المستوى اللغوي للشعر) لا تظهر عليها خصائص التبسيط والتنقية من مجموع المُغَايرات (رغم أن العلماء يفترضون ذلك غالباً Blachère 1980: 180). فليس لهذه الكوينة وحدة هيكلية، وربما حدث هذا عبر أزمنة تشكلت فيها هذه الكوينة، إلا أنه مما لا يمكن الجزم به.

(2) إن عبارة «ضمن مستويات لغوية أخرى» الأفضل أن ننظر إليها بوصفها عبارة تذكيرية تصف حال اللغة آنذاك. بخلاف ما أشار إليه بروكلمان الذي يرى (Brockelman 1908: 24)، أن النصوص الشعرية تعود إلى زمن يُسميه: «عصر اللهجات القبلية» (Dialekte der Stämme). وهو بهذا الزعم يصف اللغة الشعرية وكأن الأدلة التي تشهد لها تعود إلى حقبة ما قبل الإسلام. أما ما يُسمى باللهجات في نظره فقد جاءت في حقبة متأخرة. هذه الثنائية لا شك أنها زائفة وقد لاحظ ذلك بلاشير Blachère بشكل واضح. ثم إن إشكالية وضع التواريخ الدقيقة للنصوص المتعاقبة عبر الزمن مشكلة شائعة في العلوم الإسلامية.

الأصل) ثم لغات تفرعت عنها. تظل هذه اللغات الفرعية مرتبطة باللغة الأولية عبر مجموعة من القواعد والقوانين. ولا بد أن تُقدّم الدراسة اللغوية التاريخية المتكاملة توصيفاً لهذه القواعد التي تربط اللغات الفرعية باللغة الأولية، وكيف تطورت اللغة الأولية وانشعبت إلى تنوعات متعددة. ويمكن لنا في حالة العربية أن نُعدّ اللهجات المعاصرة هي الفروع الجديدة، ويظل السؤال قائماً: ما الأصل الذي نتجت عنه هذه التنوعات الجديدة؟

هناك قلة من الدراسات الجادة التي وظّفت النهج المقارن لفهم التطور التاريخي للعربية المنطوقة في العصر الحديث، وهذا ما سأناقشه في ثنايا الكتاب. والذي يظهر أن فشل مثل هذه الدراسات يعود لثلاثة أسباب، كلها تدور حول منزلة اللهجات العربية المعاصرة من الناحيتين الاجتماعية والسياسية، إضافةً إلى تاريخ تناول هذه اللهجات بالدراسة في الغرب تبعاً للمناهج اللسانية.

يعود السبب الأول إلى العلاقة بين العربية الكلاسيكية واللهجات المعاصرة خاصةً من ناحية أن اللهجات المعاصرة لا تحظى بشرعية على المستوى الرسمي في العالم العربي. إن وضع كل من اللغة الكلاسيكية واللهجات المعاصرة على ميزان متكافئ - وهذا ما يمكن أن تقدمه دراسة مقارنة متحررة من العواطف - يطرح التساؤلات حول العلاقة اللهجية غير المتكافئة (Ferguson 1959a) بين العربية الكلاسيكية العليا (أو الفصحى المعاصرة التي يُسميها فرغسون المستوى العالي) واللهجة الدنيا (المستوى الأسفل).

أما السبب الثاني فأعتقد أنه متعلقٌ بناحية الملائمة. حيث إن العربية الكلاسيكية تُقدم لنا وبسهولة نقطة انطلاق واضحة إذا ما أردنا تلخيص تاريخ العربية. في كتابه المرموق الذي يحمل عنوان العربية - يمكن الوقوف على النقاش في الفصل 2.3.2 - يتعرض فك (Fück) (يوهان فك) لتاريخ العربية (تحت عنوان فرعي: دراسات في تاريخ اللغة العربية وأسلوبها) مستهلاً باللغة الأدبية مع محاولة جادة لدمج اللهجات في الدراسة (حسبما

عُرِّفَتْ، انظر (Spitaler's review of 1953). وبينما يُغطي العنوان كلاً من اللغة وأساليبها إلا أن الأخير هو الذي يحظى بنصيب الأسد من التركيز والاهتمام.

أما السبب الثالث فيجمع بين منظورين مختلفين: أحدهما، الزمني حيث إن أقدم توثيق مفصّل للعربية الكلاسيكية لا شك أنه أقدم بحوالي ألف سنة من أي توثيق مفصّل للهجات العربية المعاصرة. ثانيهما: أسلوب، وهو أن اللغة الكلاسيكية أكثر تعقيداً عند مقارنتها باللهجات، انظر (see e.g. Ferguson 1959b, 1.6.6 for further) عندما نربط هذين المنظورين ببعضهما يسهّل علينا تفسير اللهجات المعاصرة على أنها أشكالٌ مبسطةٌ أو نسلٌ غير شرعي لتنوعٍ قديمةٍ تحمل صورةً مثالية⁽¹⁾ (Mahdi 1984: 37).

وضع مثل هذه المنظورات الثلاثة خاصةً الأول في الاعتبار النقدي عندما نقارن بين اللهجات والفصحى على أسسٍ عادلةٍ قد لا يكون محلاً للجدل بين كثيرٍ من اللسانيين، ولكن سوء الفهم غالباً ما يَنُتُج عن أسبابٍ ثقافيةٍ. فعلى سبيل المثال من المحتمل أن يؤدي القول بالمساواة اللغوية بين المستويات اللغوية المختلفة كالفصحى والعاميات إلى القول بأن اللغة الكلاسيكية واللهجات المعاصرة مستويتان أيضاً من الناحيتين السياسية والثقافية. على أية حال فإن من المنطقي أن تكون دراسات إعادة بناء الماضي اللغوي مستقلةً عن المناحي الثقافية والسياسية.

وعوداً على السبب الثاني المذكور آنفاً وهو ناحية الملاءمة فلا بد من التأكيد على أن الملاءمة وحدها لا يمكن أن تكون بديلاً للمنهجية المنضبطة التي اختُبرت وطُبِّقت مسبقاً.⁽²⁾ والسؤال الذي يمكن طرحه على مؤرخي الدراسات اللغوية العربية والسامية في هذا السياق: لماذا هناك القليل

(1) ينصّحنا مهدي Mahdi بأن ندرس اللهجات من أجل القضاء على الآثار السلبية التي تعكسها اللهجات على العربية الفصحى، ولذا فيمكن دراسة اللهجات ليس لإلقاء الضوء على اللغة ككل، بل لتنقية المستوى المعياري من اللغة.

(2) من بين المحاولات القليلة الواضحة في هذا السياق ما عمل عليه كوان Cowan 1960 في تركيزه على الصّوّة (الفونولوجيا).

فقط من المحاولات الجادة لإعادة بناء العربية الأولية؟ حسبما أُخْمِن فإن السبب وراء ذلك هو التفضيل السائد بين اللغويين للغة المكتوبة (العربية الكلاسيكية) على اللغة المنطوقة (اللهجات). وهو أمرٌ يمكن تفهمه؛ حيث إن اللغة المنطوقة لا تكتسب الشرعية الكاملة التي تحظى بها المكتوبة. ومن هنا أود الإشارة إلى أن علماء اللغة في النصف الأول من القرن العشرين كانوا مسيطرين على التأليف في ذلك العصر، ليس في مجال الدراسات اللغوية المقارنة فقط، بل حتى في الدراسات الاستشرافية والإسلامية.⁽¹⁾ أما في السنوات الأخيرة، ومنذ 1960، بدأ الاهتمام بدراسة اللهجات المعاصرة واللسانيات الاجتماعية العربية يزداد (انظر على سبيل المثال الجزء 2، 1987 من مجلة Al-Arabiyya). مع ذلك، فقد اقتضت هذه المحاولات على التوصيف، إضافة إلى اللسانيات النظرية، ولكن استُبعد النهج المقارن. وإذا أمعنا النظر في السبب الثالث، فسيظهر لنا جلياً أن أصحاب النهج المقارن إنما يعملون على الزمن التقريبي في الدراسات الزمنية (الدايكرونية) التي تهدف لإعادة بناء صورة عن الماضي. ولا شك أننا لو نظرنا إلى الناحية الزمنية سنجد أن أقدم المصادر الشاملة للعربية الكلاسيكية تعود إلى القرنين السابع والثامن م. مثل هذه المصادر لا شك أنها حديثة جداً إذا ما قارناها بمصادر اللغة الأكديّة التي تعود إلى 2500 ق.م. (قبل الميلاد). وعلى أية حال فليس هناك أحدٌ من دارسي الساميات يجادل فكرة أن الأكديّة تُمثّل أقدم صورة للغة السامية. ومن المهم جداً في هذا السياق الاحتكام إلى معيار الزمن النسبي الذي طُوّر من خلال تطبيق النهج المقارن. ومن هنا يتضح جلياً أن اللغة العربية التي يمكن لنا بلغة الأرقام أن نعدّها

(1) أعتقد أن هذا التحيز كان مضللاً، فعلى سبيل المثال فإن بروكلمان (6: 1908- Brockelmann) (1982) زعم بأن الأكديّة أقدم لغة سامية مستقلة. ورغم صحة كونها الأقدم في الكتابة إلا أنه لا توجد طريقة تثبت أنها أقدم من العربية القديمة أو الإثيوبية القديمة (بوصفها مقابلاً للسامية القديمة التي لا يمكن تفريقها عن غيرها في غرب جزيرة العرب وهي التي يفترض بروكلمان أنها الأقدم). أما دياكونوف (Diakonoff 1988:24) فيفترض تبعاً للنهج المقارن أن اللهجات السامية كانت متميزة في الفترة بين 4000 إلى 5000 قبل الميلاد وهذا يزيد من احتمال أن العربية كان لها سلف قديم مختلف عنها ومعاصر للأكديّة التي افترض بروكلمان أنها الأقدم.

الأصغر سناً تحتوي على عدة عناصر صوتية (فونولوجية) قديمة (على سبيل المثال، هناك مجموعة متميزة من الأصوات المفخمة، (Moscati 24: 1980 et alii) أكثر من اللغة الأكديّة. هذا المخزون الصوتي السامي القديم الذي يعود إلى ما قبل الأكديّة هو ما يدفعنا للقول بأن العربية هي الأقدم (بحكم أنها حافظت على خصائص تعود إلى ما قبل الأكديّة). من حيث المبدأ، هناك حجة أخرى يمكن تطبيقها في أية مقارنة بين اللهجات المعاصرة واللغة الكلاسيكية: بدهيّاً (وقبل تطبيق النهج المقارن و/ أو قبل إعادة بناء صورة للغة من داخلها) فعند المقارنة لا يمكن الحكم على سمة لغوية معينة في لهجة من اللهجات على أنها أقدم أو أحدث أو مكافئة (حتى من الناحية النسبية) لسمة مماثلة في اللغة الكلاسيكية.

ونظراً لأهمية الأمر، فمن المناسب في هذا السياق النظر في ثلاثة جوانب متعلقة بمصطلح «اللهجة العربية».

أولاً، هناك تساؤل حول البيانات التي تُميّز لهجة من اللهجات العربية، فما هي تلك البيانات؟ إذا تحدثنا عن العصر الحاضر فيبدو لي أن اللهجات العربية هي اللغة الأم L1 للناطقين بالعربية كلغة أولى، وهذا أمر لا جدال فيه. ويمكن تصنيف هذا التنوع اللهجي من خلال منهجية لهجية كلاسيكية، وذلك عبر تشكيل مجموعة من الحدود الجغرافية لكل سمة لغوية، الأمر الذي يساعد على تحديد منطقة لكل لهجة. من خلال النقاش المذكور آنفاً تظهر صعوبة التعرف على إجابة السؤال التالي: ما الذي شكّل اللهجات في العصر الكلاسيكي (ما قبل الإسلام)؟ من وجهة نظري فإن المشكلة الأساسية تكمن في نظرة المعنيين بالشأن اللغوي في القرن الثامن والتاسع الميلاديين، الذين باشرُوا التعامل مع اللغة في الميدان. فعلى سبيل المثال، فإن اللغويين من أمثال سيبويه والفراء لم تكن مسألة التفريق بين اللهجة واللغة الكلاسيكية حاضرة عندهم كما كانت حاضرة ومفهومة عند اللغوي المتأخر عنهما وهو ابن السراج (ت. 316هـ/928م)، وكذلك بروكلمان Brockelmann وفيشر Fischer في بواكير القرن العاشر أو بدايات

العصر الحديث (أو في العصر الحديث). لذا فإن سمةً مصنفةً على أنها لهجيةٌ حسب معايير العصر الحديث أو حتى معايير القرن العاشر مثل قلب كاف المخاطب شيئاً في إنشي بدل إنك لم يتصورها سيبويه على أنها سمة لهجية، انظر: (II: 322, see sec. 8.7.4, Owens 2004). وهذه قضية متشعبة، يمكن لنا القول بأن هذا هو المكان الأنسب للوقوف عليها. وهناك أيضاً قضية أخرى لم يتعامل معها بشكل منهجي وهي اللسانيات الاجتماعية التاريخية في العربية. وبالرغم من أنني لم أناقش هذه القضية بإسهاب فإن الموقف الذي أتخذه هو ضرورة التمييز في العربية بين الجوانب اللسانية من جهة والجوانب اللسانية الاجتماعية من جهة أخرى؛ لنتمكن من تفسير التاريخ اللغوي العربي. من وجهة النظر اللسانية، يمكنني أن أضع المادة اللغوية كاملة - سواء تلك المواد التي حظيت بالتمجيد في العصور الكلاسيكية (الفصحى) أو تلك المواد اللغوية التي يُنظر إليها على أنها لهجية - في وعاء واحد؛ لمحاولة⁽¹⁾ إعادة بناء صورة الماضي. أما من وجهة نظر اللسانيات الاجتماعية فتتعدد المساواة بين النوعيات المختلفة وهذا أمرٌ أُكِّد عليه في كثيرٍ من الدراسات المعاصرة. ومع ذلك، فلا ينبغي أن تكون الأولوية في تفسير التاريخ اللغوي لصالح المكانة الاجتماعية اللغوية. يجدر هنا التنبيه على قضية مصطلحية - سأعلل لها في الفقرة القادمة - وهي أنني سأستعمل مصطلح التنويعات للعربية القديمة بدل مصطلح اللهجات وذلك في معرض الحديث عن المُغايرات التي وثَّقها المصادر القديمة.

ثانياً، لا يمكن وضع المواد اللغوية العربية القديمة والمعاصرة جنباً إلى جنب لغرض التوصيف اللغوي البحث. ومن المستحيل بناء صورة متكاملة عن التنويعات العربية القديمة بسبب عدم توفر توصيف صوتي صرفي متكامل لكل تنويع على حدة. وفوق ذلك فهناك موادٌ لغويةٌ تشتمل على كثيرٍ من السمات الشاذة والمحيرة (على سبيل المثال: في القراءات القرآنية

(1) التنصيص على جانب الاحتمالية مهم في هذا السياق إذ إن الابتكار اللغوي في اللهجات الحديثة لا يمكن اتخاذه أداةً يمكن الركون إليها لإعادة بناء صورة العربية القديمة بشكل مؤكد.



أو في كتاب سيبويه) التي تصعب مهمة بناء صورة متكاملة لها.⁽¹⁾ هذا أحد الأسباب التي تدفعني لاستعمال مصطلح التنويعات العربية القديمة بدل اللهجات.

ولتوضيح هذه الجزئية يمكن تقديم مثال من عمل رابين (1951) Rabin، الذي اجتهد فيه ليقدم توصيفاً دقيقاً لإحدى اللهجات العربية القديمة التي يسميها «العربية الغربية العتيقة». وبالرغم من أنه عمل مرموق إلا أنه لا يمكن عدّه ضمن الدراسات اللهجية المقارنة بالمفهوم العلمي المعاصر؛ والسبب في ذلك هو عدم توفر المصادر التي تمكن الباحث من الدراسة اللهجية المقارنة للعربية في الماضي. والذي عمل عليه رابين عبارة عن غرلة للمصادر العربية القديمة التي تتناول العربية في منطقة واسعة تمتد من المدينة إلى اليمن وتحدد المغايرات المحلية التي تُفرّق بين عربية تلك المناطق والعربية الكلاسيكية. وردت معلومات حول استعمال أهل اليمن والمدينة والأزد وبكر وقيس لمغاير وهو أنطى بدل أعطى (Rabin 1951 ص 30). أما هذيل (شرق مكة) وتغلب (في العراق) فهناك معلومات عن تخفيفهم للهزمة في أول الكلمة؛ حيث يستبدلون بها بصوت /واو/ أو /ياء/ (ص 82)، وأما أهل الحجاز فيحذفون الهزمة (ص 131). وعلى أية حال، فليس هناك خصيصة لغوية واحدة في المصادر القديمة موصوفة بشكل منهجي يحدد المناطق الخاصة بها على أنها سمة لهجية كما في الدراسات الحديثة. وينطلق الجانب النقدي هنا من المنظور العام لتطبيق النهج المقارن: إذ كما تتطلب الدراسة التاريخية تطبيقاً للنهج المقارن ولو بشكل مبسط، كذلك تتطلب الدراسة اللهجية تطبيقاً منهجياً لطرق جمع المادة اللهجية. وأود التأكيد هنا على أن مثل هذه الملحوظات النقدية ليست موجهة ضد الإنجازات الكبيرة التي قدمها نحاة العربية، ولكن تجاه الفكرة الشائعة لدى

(1) تجاهل المستعربون هذه المسألة باستمرار. فعلى سبيل المثال فإن ديم (1978: 138) Diem يصرح بأنه لا وجود للهجات معاصرة يمكن ربطها ولو على وجه التقريب بلهجات عربية قديمة. مثل هذا الزعم يؤدي إلى افتراض زائف وهو أن لدينا اليوم توصيفاً مفصلاً للهجات القديمة يمكننا به تخصيص العلاقات المترابطة المدققة بين اللهجات القديمة والحديثة. الأمر الذي يصب في صالح كل من يبحث عن خصائص لغوية تفصيلية تعود للماضي.

بعض المستعربين والمستشرقين وإن لم يصرحوا بها والتي تدعم القول بوجود لهجة عربية محددة قديمة.

وعلى النقيض من ذلك، لدينا اليوم ولحسن الحظ فيض من المعلومات حول اللهجات المعاصرة. هذا الثراء في المعلومات اللهجية له أثر مهم في منهج هذه الدراسة. وبدلاً من أن أبدأ الدراسة المقارنة من الماضي اللغوي وصولاً إلى اللهجات المعاصرة سأأخذ الطريق المعاكس وأبدأ من الحاضر اللهجي متوجهاً نحو ماضي العربية. والسبب في ذلك توفر حُزَمٍ مُمنهجة من البيانات حول التنوعات المعاصرة، ويمكن من خلال هذه البيانات إقامة مقارنات بين اللهجات في كثير من المجالات النحوية.

ثالثاً - وقد تقدم التنبيه على ذلك - فإن مصطلح «لهجة» في تقاليد الدول العربية المعاصرة غالباً ما يكون محملاً بشيء من الازدراء؛ وذلك بسبب المواجهة الحادة بين اللهجة في مقابل الفصحى. إذ لا يُعترف في الدول العربية إلا بالفصحى، وكذلك تواجه اللهجات العربية القديمة نفس الموقف الذي يجعلها في منزلة أقلّ حينما تُوضع في مقابل العربية الكلاسيكية. وهذا يعني أن مصطلح اللهجة لا يُستخدم بشكله اللغوي في هذه السياقات، بل هو مصطلح محمّل بالمواقف الاجتماعية والسياسية السلبية في هذا الصدد. هنا أود التنويه إلى أن هذا الجانب المتعلق بمصطلح «اللهجة العربية» ليس ضمن اهتمامات هذا الكتاب وحدوده البحثية.

1.4 حدود الدراسة

يندرج هذا الكتاب تحت المظلة الواسعة للسانيات التاريخية. والعنصر الأساس في هذا التخصص يكمن في تطبيق النهج المقارن الذي لولا وجوده لما كانت هناك لسانيات تاريخية. ويُعدُّ هذا النهج أحد أهم التطورات في تاريخ الدراسات اللغوية؛ لأننا لو تأملنا هذا النهج من الجانب النظري سنجد أنه يُمكننا من تتبع اللغات المتباينة، أو اللهجات المتعددة في لغة واحدة حتى يصل بنا إلى أصل واحدٍ تجتمع فيه تلك الفروع. ويُجرى ذلك بإعادة بناء

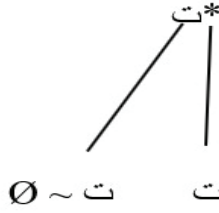


النماذج اللغوية الأولية التي تفرّعت عنها اللغات عبر تتبع قوانين التغيير. ويمكن لنا أن نضرب المثال التالي من هذا الكتاب: فالتاء مثلاً في كل التنويعات العربية (باستثناء تنويعات اللغات المبسطة والكريوليات) تأتي متصلةً بالفعل للدلالة على المتكلم (الفاعل)

(1) القاهرة	العراقية	النجدية	العربية النيجيرية
كَتَبْتُ	كَتَبْتُ	كَتَبْتُ	كَتَبْتُ ~ كَتَبْتُ-X

وفي مثل هذه الجملة، تبدو العربية النيجيرية وكذلك عربية غرب السودان في العموم غير مألوفتين. حيث تُستعملُ التاء فيهما متبوعةً بلاحقة بعدها، وكأن الغرض من التاء هو (التخفيف والتسهيل). حتى في الحالات التي لا تظهر فيها /ت/ يمكن للسامع أن يشعر بميل الناطق إلى النبر في مثل هذه الجمل. ويمكن تفسير النبر على أنه يمثل في الكلمة صوت /ت/ الذي لم يُنطق بل أغنى عنه النبر كما يلي: 'كَتَبْتُ' (كتب هو) في اللهجات الأخرى في مقابل كَاتَبْتُ (كَتَبْتُ) في العربية النيجيرية. ولا شك أن حذف التاء من آخر الكلمة في بعض المواضع ابتكارٌ لغويٌّ طارئٌ على العربية النيجيرية. يمكن توضيح ذلك من جانبين: الأول، أن جميع التنويعات الأخرى حافظت على تاء الفاعل اللاحقة للفعل. الثاني، هناك عاملٌ تاريخي يمكن من خلاله التحقق من سبب غياب هذه التاء في مثل هذا الموضع من العربية النيجيرية. وإذا نظرنا إلى المسألة بالعكس وافترضنا أن الوضع في العربية النيجيرية هو الأصل فإن ذلك يتطلب منا تقديم تفسيرٍ لإضافة التاء في العربية على اختلاف تنويعاتها، وهذا أمرٌ معقّدٌ وليس بواقعيٍّ أساساً. وعلى هذا الأساس فإن هذه التاء المتأخرة *ت (أو *تْ) يمكن إعادة بناء صورتها على أنها تاء الفاعل اللاحقة للفعل الماضي. هذا النموذج قديمٌ في اللغة وانتقل عبر الزمن إلى كل اللهجات إلا أنه في العربية النيجيرية انقسم إلى قسمين تبعاً للسياق الصرفي.

الشكل 1.1



للمزيد من التفاصيل حول هذا الانقسام (انظر (1) في الفصل 5.2.4)، وقانون الانقسام كالتالي: /ت/ ← ∅ و مسبقة بـ # (للتناش حول المسألة انظر رقم 2 في الفصل 6).

(2) ت ← ∅ #

ويمكن لنا من خلال النهج المقارن ملاحظة أن مثل هذه الأشكال اللغوية في اللهجات المعاصرة يمكن إعادتها إلى تنويع أولية. الفصل السابع وجزء من الثامن على وجه التحديد يشرحان هذا المنظور في النهج المقارن بالتفصيل.

وفي السنوات الأخيرة انكبَّ المتخصصون على تعيين حدود النهج المقارن والتأكيد عليها.⁽¹⁾ علماً بأن بعض مكونات قواعد اللغة لا يصلح تطبيق هذا النهج عليها في كل العصور (Owens 1996)، خاصةً وأن الاتصال بين اللغات المفصلي إلى التأثير الجليّ فيها يجعل تطبيق مثل هذا النهج مستحيلاً (Drurie and Ross 1996). البيانات والظواهر اللغوية التي قُدِّمت في هذا الكتاب المُستقاة سواء من اللهجات المعاصرة أو من المصادر العربية القديمة لا تُسفر بالضرورة عن أشكالٍ لغويةٍ عربيةٍ قديمةٍ لا لبس فيها. وكذلك لا تُشير بالضرورة إلى أشكالٍ لغويةٍ أوليةٍ واضحةٍ عند مقارنتها بمرحلة ما قبل شتات العرب أو حتى بمستوى العربية القديمة. وتوضح الفصول 2-6 وأجزاء من الفصل 8 هذا المنظور.

(1) تماماً مثلما طُوِّر النهج المقارن في جميع تفاصيله في القرن التاسع عشر في ألمانيا، كانت هناك ردة فعل قوية ضد تطبيق هذا النهج بحذافيره، جاء ذلك في أعمال كثير من المهتمين باللهجات مثل Schuchardt شوشارد الذي شدد على دور اتصال اللغات بوصفه عاملاً من عوامل التغيُّر في اللغة.

إذا انتقلنا إلى التعامل مع اللسانيات العربية فلا بد من استحضار العلاقة القوية بين تاريخ اللغات وتاريخ الشعوب الناطقة بها. تساعد مثل هذه الحقائق البديهية في بعض الأوساط العلمية على إيجاد مصدر مهم للمعلومات التاريخية اللغوية. والنهج المقارن الذي يُطبَّق على الناطقين في العصر الحديث يمكن استعماله أداةً نتعرف من خلالها على هجرات تلك المجموعات السكانية في الماضي، وتطبيق هذا النهج يؤتي ثماره في دراسة المجتمعات التي تقتدر إلى التدوين الثقافي الممتد عبر العصور. فعلى سبيل المثال، ولدت العلاقة بين اللغة والهجرات السكانية نقاشات ذات أهمية في تاريخ شعب البانتو في أفريقيا في الستينيات وبداية السبعينيات (see Guthrie 1962, Greenberg 1972). وفي الغالب، حينما تتوفر السجلات اللغوية الضخمة تُتجاهل اللغة في سبيل فهم بعض القضايا التاريخية المحددة، وهذا بالضبط ما حدث في حالة اللغة العربية. وهذا مؤسف؛ لأن هناك فيضاً من المصادر العربية التي تشرح توزيع القبائل العربية وانتشارها الذي لم يُلتَفَت إليه، ابتداءً من العصور التي سبقت ظهور الإسلام (Blachère 1980, vol. 1, Retsö 2003 for summaries)، وصولاً إلى عصر شتات العرب وتفرُّقهم (e.g. Donner 1981).

وفي حقبة ما قبل الإسلام وردت الأخبار عن هجرات سكانية من جنوب غرب الجزيرة العربية نحو الشمال الشرقي عبر الأردن وسوريا وأرض الفرات، وهناك عربٌ سكنوا جزيرة سيناء (de Jong 2000: 13). الانقسام القبلي الكبير كان بين قبائل الجنوب والشمال وهو الانقسام الذي يُشار إليه بالقحطانية في الجنوب والعُدنانية في الشمال والشرق (كذلك يعرف بالانقسام بين ربيعة ومضر). وقد أشار رتسو (Retsö 2003: 24-102) إلى أن الانتماء القبلي تغيّر بشكل ملحوظ تبعاً للتقلبات السياسية آنذاك. الأمر الذي يجعل من السداجة اعتقاد أن هناك علاقةً مكتملةً بين قبيلة معينة ولهجة من اللهجات. نشهد اليوم نوعاً نسبياً من الارتباط اللغوي بين بني حسان في موريتانيا وبنيسان Beneesan (بنو حسان) التابعين لقبيلة برونو في نيجيريا رغم أن أصلهما واحد يعود إلى منطقة حوض النيل. ومن هنا فإن فكرة الارتباط بين لهجة معينة وحكراًها على مجموعة من

المنتمين لقبيلة معينة أمرٌ محفوفٌ بالمخاطر؛ لأن الأسماء التي ينتسب إليها الأشخاص (الألقاب القبلية) تتغير بطرقٍ مختلفةٍ عن التطور اللغوي الذي يحدث للهجات، فمثلاً إذا غيّر الناطقُ بلهجةٍ ما لقبه أو انتسب إلى فخذ تحت القبيلة فإن اللهجة التي يتحدث بها لا تُغيّر لقبها مثله. وبعيداً عن كل ما ذكر من المحاذير، يمكن لنا إذا أردنا إقامة دراسةٍ تاريخيةٍ لغويةٍ للعربية منذ عصور ما قبل الإسلام حتى اليوم أن نتناول الإجابة عن التساؤل حول مدى ارتباط الهجرات القبلية الموثقة بإعادة بناء التاريخ اللغوي للعربية. تُشكّل معالجة التاريخ اللغوي المقارن للعربية الثنائية المتعددة المبسطة (انظر 1.6.7 وكذلك الفصل الثاني) التي يمكن العمل على إصلاحها ولو نسبياً. لذا أقترح إعادة بناء صورة العربية بشكلٍ منهجيٍّ ومفصلٍ، الأمر الذي يُسهّل التعرف على العلاقات بين اللغة من جهة وهجرات الشعوب والأحداث التاريخية الموثقة من جهة أخرى.

وباختصار، يمكن القول: إن العلماء يُحرزون تقدماً في تلخيص المصادر التاريخية المكتوبة وتفسيرها أكثر من المصادر اللغوية. ومن هنا أُفضّل الاقتصاد على المصادر اللغوية في هذه الدراسة مع التركيز على الروابط المباشرة التي يمكن وصفها بالمطرّدة بين العربية المنطوقة اليوم وعربية المصادر القديمة.

1.5 التغيّر اللغوي وانتقال اللغة عبر الأجيال

الصورة المرسومة للعلاقة بين اللغة والتاريخ في الفصل السابق ترتبط بموضوع آخر شد انتباهه أو يمكن القول بأنه استعاد شد انتباه اللغويين في العصر الحاضر (اهتموا به في بداية العصر الحديث ثم أهمل ثم أبدى بعض المتأخرين اهتماماً به) وهو البحث في ظروف انتقال اللغة من جيل إلى آخر. ظهرت هذه المسألة بوضوح في فرضية قدمها كل من تومسون Thomason وكوفمان (1988) Kaufman، الذين افترضوا أنّ الحالة (الافتراضية) التي لم تُتناول في موضوع انتقال اللغة هي انتقال اللغة بشكل كامل من جيل إلى جيل.

ولا شك أن هذه قضية مركزية في فهم تاريخ العربية؛ لأنها وأثناء انتشارها عبر رقعة جغرافية واسعة حوّلت كثيراً من شعوب تلك المناطق من متحدثين بلغاتهم الأم إلى متحدثين بالعربية، وهذا من انتقال اللغة من جيل إلى جيل بشكل كامل. وأودُّ هنا أن أشير إلى أن هذا تساؤل آخر أيضاً - مثلما جرى حول العلاقة بين التاريخ واللغة في المبحث السابق - خارج نطاق هذا الكتاب. هناك سببان رئيسان لهذه الحالة وكلاهما يعود إلى أن العلاقة المتلازمة بين التطور اللغوي والطريقة التي تنتقل بها اللغة من جيل إلى جيل لم تثبت بعد. أحد هذين السببين لغوي والآخر فولغوي (فوق-لغوي، أو من خارج اللغة). وإذا بدأنا الحديث عن السبب الأول - وهو اللغوي - تجدر الإشارة إلى افتقار الدرس اللغوي إلى دراسات تضع أسساً للتغيير في اللغات بصورة عامة. ولمزيد من الوضوح، هناك طرحٌ تناول التغيير في بعض المكونات الفرعية للغة، وأبرز تلك المكونات التطور المعجمي في النظرية المعجمية المعروفة بـ Lexicostatistics (الإحصائيات المعجمية) التي طورها موريس سوادش Morris Swadesh. هناك أيضاً مقالات نُشرت في جزأين سنة 2000 من تأليف Renfrew رنفرو وآخرين، ومفادها أنه ليس هناك إجماعٌ يثبت إمكانية تطبيق مثل هذه النظرية المعجمية، بل إن البعض يرفضها ابتداءً مثل ماتيساوف (Matisoff 2000)، بينما هناك آخرون من أمثال إيرت (Ehret 2000) يعترفون بها. إذا نظرنا خارج المعجم، وبعيداً عن تلك الملاحظة المُبتذلة - التي يزعم أصحابها بأن اللغات أو أجزاء منها تسلك أحد الطرق الثلاثة الآتية: التبسيط، التعقيد أو تظل دون تغيير واضح لفترات زمنية طويلة نسبياً - يظهر لنا أنه لا توجد هناك فرضيات عالمية يمكن من خلالها أن نخمن نوع التغيير اللغوي الذي يمكن حدوثه في حقبة زمنية معينة.⁽¹⁾

(1) رغم أن ماتراس (Matras 2000: 582) طرح فكرة إمكانية التوصل إلى «تخمينات ذكية» حول التغييرات النحوية التي قد تحدث، هذه التخمينات ترتبط بكمية المعلومات اللسانية الاجتماعية في الميدان الذي حصل فيه الاتصال بين أعراق متعددة اجتمعت وشكلت مجتمعا واحداً. وقد أشار كوستر (Kuster 2003) إلى وجود ارتباط قوي بين التغير اللغوي والعوامل الاجتماعية وقد ارتكز في ذلك على شيء من بيانات التنوعات العربية.

أما فيما يتعلق بمفهوم العوامل الفولغوية - السبب الثاني - التي تشكل مفهوم انتقال اللغات من جيل إلى آخر، فهناك عدة عوامل متطّيلة في مثل هذا السياق. ويمكن ذكر بعض المتغيرات التي تؤثر في المشهد مثل: عدد المتحدثين باللغة، ونسبة التعدد اللغوي بين الناطقين، مكانة كلّ لغة وعلاقة تلك المكانة باللغات الأخرى من جهة / وبالناطقين بتلك اللغات من جهة أخرى، وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين مُتحدّثي تلك اللغات. وبالنظر إلى المعلومات حول هذه المتغيرات يمكن القول بأنه في حال ما كانت المعلومات كافيةً يمكن إعادة بناء أُطرٍ تُثري الدرس اللغوي وسأوضح ذلك فيما سيأتي. عموماً تظل مثل هذه المعلومات غير مكتملة حتى في أحسن الأحوال، وحتى لو كانت مكتملة نسبياً فليست هناك تنبؤات واضحة يمكن الوصول إليها بسهولة.

وثقّت الدراسات اللسانية العلاقات بين انتقال اللغة من جيل إلى آخر والتطور اللغوي، إذ تُنوّلت هذه العلاقات على أساس الفصل بين الحالات فُدرست كل حالة (في كل لغة) على حدة. وقد تُنوّل هذا المنظور بشكل واضح في عمل قدمه كل من تومسون Thomason وكوفمان Kaufman (1988). حيث درسا حالاتٍ موثقةً بشكل ممتاز أو حالات موثقة بشكل جيد لتغيّر اللغة، وربطوا التغيّر في تلك الحالات بطيفٍ واسعٍ من العوامل الاجتماعية التي تُرجّح ذلك النوع من التغيّر اللغوي. ورغم أن هذا الكتاب يشير إلى أن العلاقات التاريخية يمكن إعادة بنائها، إلا أنه يقدم عدداً قليلاً من العلاقات المحددة التي تندرج تحت هذا النوع، وبالنظر إلى التكوين اللغوي الاجتماعي فعلياً توقّع التغيّر اللغوي.

ويمكن توضيح المشكلة من خلال واقع اللغة العربية، فإذا بدأنا من الحدود القصوى نجد أن التطور اللغوي في العربية يمكن وصفه باللاماركي (Lamarkian)، التطور اللاماركي فرضية تقول بأن الكائن الحي يمكنه أن يَنقُل إلى نسله الخصائص التي اكتسبها - من خلال استخدامه أو عدم استخدامه لهذه الخصائص - خلال حياته. وكان لمارك عالماً روسياً في الأحياء (المترجم) ومن ذلك تتشكل اللغة الكريولية. فأظهرت دراسة اللغة

الكرىولية تاريخياً في أغلب الحالات أن التغير الاجتماعي المفرط شرطاً أساسياً لتشكّل الكرىولية. حيث تلتقي مجموعات بشرية ناطقة بلغات مختلفة في مكان ما، ولديهم جميعاً معرفة محدودة بلغة تجمعهم. وفي جميع الحالات تكون تلك اللغة التي يعرفون عنها القليل لغة الطبقة المهيمنة في ذلك المجتمع المتنوع. ومن هذا الخليط الاجتماعي واللغوي تتشكل لغة مشتركة تتواصل بها هذه المجموعات من الناطقين بلغات مختلفة. هناك عددٌ من الدراسات الاجتماعية والتاريخية التي تتسم بالدقة ابتداءً من شاولدسون Chaudenson (1979)، وثقت مثل هذه العلاقة وأظهرت أن التناوب في بعض المتغيرات مثل زيادة عدد الناطقين باللغة السائدة له تأثيرٌ على مُخرَج اللغة الكرىولية التي تشكلت في ذلك المجتمع المتنوع.

في العصر الحديث تشهد العربية تنوعاً في اللغة الكرىولية، وتاريخ تشكّل إحدى هذه الكرىوليات في جنوب السودان في القرن التاسع عشر يُظهر بعض العناصر الكلاسيكية لنشوء الكرىوليات وارتقائها. فهذه اللغة غير مفهومة للناطقين بالعربية والعكس كذلك، ثم إنها وعند مقارنتها بالعربية على اختلاف تنوعاتها تبدو لغةً مبسطةً (انظر 1.6.4)، وقد حدث هذا التبسيط خلال حقبة شهدت الكثير من الاضطراب والتقلب الاجتماعي⁽¹⁾. كانت الكرىولية الناتجة عن هذه الظروف علامةً على طبقة اجتماعية توسطت بين الأكثرية الغالبة المؤلفة من المصريين والسودانيين الشماليين والأوروبيين من جهة، ومن جهة أخرى هناك المجتمعات القبلية من السكان الأصليين الأفارقة (Owens 1997).

ولو نظرنا إلى هذا الجانب فإن هذه المكونات الفولغوية تؤثر في شكل اللغة أثناء انتقالها من جيل إلى آخر أو أثناء تطورها داخل الجيل الواحد. تشكل الكرىولية العربية فصلاً صغيراً في تاريخ اللغة العربية، ومن الصعب القول بوجود مثل هذه الكرىولية في عصور أخرى من تاريخ العربية، انظر (see Owens 1989, 2002 Fischer 1995, Holes 1995: 19-24, vs.

(1) للمزيد حول التوصيف التاريخي لسنوات الاضطراب في جنوب السودان حتى زمن الاستقلال يمكن الرجوع لأعمال كولنز Collins (1962, 1971, 1983). وقد شدد مكورتر McWhorter (e.g. 1998, 2001) على دور التبسيط اللغوي في تشكّل اللغة الكرىولية.

(Versteegh 1984). وتظهر مشاكل تفسير مثل هذه الظواهر في العربية عندما يحاول الباحث تطبيق الجوانب الاجتماعية التاريخية بوصفها متغيِّراً مستقلاً يكشف عن سَنَنٍ تطور اللغات على الصورة الكبيرة والموسعة للغة العربية. وبإمكاني توضيح هذه الصورة بمثالٍ مبسطٍ وهو: النموذج المتكامل في العربية هو الذي يُمَيِّز بين كل من المفرد والجمع والتذكير والتأنيث في الجملة، وهذا موجود في العربية النيجيرية (3a)، ونتيجة لهذا التفريق تصبح عندنا عشر صيغ. إلا أنه وفي عددٍ من اللهجات المعاصرة (نمثل هنا باللهجة القاهرية) يُسْتَغْنَى عن التذكير والتأنيث في الجمع وبهذا ينقص عدد الصيغ إلى ثمانٍ، كما في النموذج (3b). وفي بعض لهجات شمال أفريقيا (مثل لهجة جيجل، تونس، سوسة) وكذلك في المالطية لا يُفَرَّق بين الجنسين في حالة المخاطب وهذا يُخَفِّض الصيغ إلى سبع كما في النموذج (3c). ولقد اخترتُ الضمير المتصل لأبَيِّن هذه الصور وأُقارن استعمال هذا الضمير بين عدة تنويعات عربية في مقابل الكريولية العربية (الموجودة في جنوب السودان) التي تَخَلَّت عن كل هذه الضمائر اللاحقة، انظر (5) in 1.6.4.

3a العربية النيجيرية		3b القاهرية		3c التونسية في سوسة	
المفرد	الجمع	المفرد	الجمع	المفرد	الجمع
ي	نا	ي	نا	ي	نا
اك	كو	أك	كُم	إك	كُم
إِ	كَن	إك	X	إِك	X
ا	هُم	و	هُم	و	هم
ها	هِن	ها	X	ها	X
مؤنث		مؤنث		مؤنث	

يطرح استعمال هذه البيانات بوصفها نموذجًا تساؤلين، أحدهما؛ ما الذي يمكننا استنتاجه عن تلك القوى الاجتماعية التي أسهمت في تبسط اللغة. إحدى الأجوبة الشائعة للسبب وراء التبسيط هو التمدن. تتماثل القاهرة مثلاً وغيرها من حواضر الشرق الأوسط المهمة مثل دمشق والقدس في مثل هذه الصور المبسطة للضمان. لكن تحليل التبسيط اللغوي بالتمدن في الحواضر ليس مقبولاً في حالة اللغة المالطية؛ لعدم وجود دليل على أن المالطية تشكلت نتيجة للتمدن،⁽¹⁾ وكذلك الكثير من لهجات شمال أفريقيا مثل لهجة سوسة في النموذج (3C).⁽²⁾ إضافةً إلى ذلك، تتفق العديد من لهجات المناطق الريفية (مثل: اللهجات العربية في الأناضول جنوب تركيا والسُخنة في شرق سوريا) وكذلك لهجات الجزيرة العربية (مثل الهفوف، انظر 4 Ap) مع القاهرية في النموذج (3b). وإذا أردنا أن نضع بعض التوقعات حول وجهة النظر الأخرى - لتفسير التبسيط - والتي سنُتناوَل في الفقرة التالية، غالباً ما تراوَدنا فكرة التغيُّر اللغوي نتيجةً لاتصال اللغات. يرشدنا مثل هذا الطرح إلى اثنين من المتغيرات الفولغوية المستقلة وهي: التحضر والاتصال اللغوي، وهذان متغيران يصعب قياس تأثيرهما بدقة. فهل كان أحدهما مسيطراً في زمن معين؟ أم كانا مُتَّحِدِينَ وأنتجا هذا التبسيط؟ وما الظروف التي أدت لاتحادهما؟ يمكن أن تأخذ هذه العوامل مكانةً وأهميةً في تقديم التفسيرات المقنعة عندما يُنْعَمَلُ مع هذه الأسئلة بجدية.

والسؤال الثاني عكس الأول، وهو ما المُخْرَج اللغوي المتوقَّع للظروف الاجتماعية المذكورة؟ والإجابة من هذا المنظور أصعب للمتخصص في

(1) المالطية استقرت أولاً في تونس أو جزيرة صقلية وجنوب إيطاليا (كالاباريا Calabria) وكلا المنطقتين حتى اليوم لم تتشكل فيهما حواضر كبيرة. وخلال فترة استقرار العرب في كبرى مدن مالطا والتي كانت تدعى مَدِينَة Mdina (من كلمة مدينة العربية وهي لا تزال إلى اليوم اسماً لمكان وسط العاصمة) وهي التي أصبحت العاصمة اليوم واسمها فاليثا فقد كان سكانها قلة قليلة ولم تشكل حاضرة كبيرة؛ لذا فالتمدن في حالة المالطية لا يمكن عده من عوامل تشكلها (المترجم).

(2) حيث إنها إما لم تحصل على كمية التبسيط الموجود في بقية الحواضر، أو لم تكن الظروف المنتظرة لتبسيط اللغة متوفرة (المترجم).

اللسانيات؛ لاشتغال المكونات الاجتماعية المشار إليها على عدة متغيرات لها تأثير نسبي في اللغة لا يمكن قياسه بدقة. وتتفاهم إشكالية ربط هذا المنظور اللساني بالتغير الحاصل في العربية بسبب أن المعلومات الأساسية حول الديموغرافيا والحالة السياسية شحيحة أو متفرقة، ولا تُمكن من بناء صورة متكاملة. لتوضيح ذلك يمكننا الاستناد إلى النماذج (3a) و (3c) في الجدول أعلاه، ويمكن الانطلاق من فكرة أن النيجيريين من أصول عربية وبقية عرب شمال أفريقيا يشتركون في الأصول التي تعود إلى أسلافهم الذين استوطنوا صعيد مصر، (لمناقشة الموضوع انظر: Owens 2003). بدأت هجرات أولئك الأسلاف من صعيد مصر نحو شمال أفريقيا في القرن الحادي عشر، وفي القرن الرابع عشر بدأت الهجرات من صعيد مصر جنوباً باتجاه السودان ومنطقة بحيرة تشاد. نتيجة لذلك، قد نتوقع أن ينعكس هذا الأصل الواحد المشترك لهذه الشعوب على اللغات التي يتحدثون بها، إلا أن الواضح عكس ذلك فليس هناك انعكاس لذلك الأصل المشترك في الماضي على لغاتهم المعاصرة. تحافظ العربية النيجيرية على النموذج اللغوي بشكل كبير، بينما تُشكّل العربية في سوسة النموذج الأكثر إفصاحاً واختزالاً لعربية شمال أفريقيا. ولا يتضح في هذا السياق سبب محافظة العربية النيجيرية على هذا التباين. استوعب المجتمع العربي في نيجيريا عدداً كبيراً من الناطقين بغير العربية (هذا العدد تحول للعربية بواسطة ما يسمى في اللسانيات الاجتماعية باتصال اللغات). ومن المقنع القول بأن العربية النيجيرية انعكس عليها تأثير من الناطقين بلغة الفولفولدي Fulfulde (وربما الناطقين بلغات أخرى أيضاً) حيث تغير الصوت العربي وهو الطاء إلى صوت أسناني ابتلاعي مجهور يشبه الدال كالتالي: *t > d ط @، وهذا من الأصوات الموجودة في لغة الفولفولدي. قد يحاول البعض تفحص التركيبة الاجتماعية في هذه المنطقة ليتعرف سبب هذا الإبدال في الأصوات، إلا أن ذلك غير ممكن؛ لأنه حتى اليوم لا توجد معلومات حول النواحي الإثنية العرقية لهذا المجتمع.



وبالرغم من أن البيانات المقدمة في هذا الفصل يعترضها الإشكال إلا أن أنها موثقة بشكل جيد وإن كان هذا التوثيق نسبي. وإذا أردنا الاستعانة بانتقال اللغة من جيل إلى جيل - بوصفه قانوناً عاماً يؤثر في اللغات - لفهم التغير الحاصل في العربية بدءاً من عصور شتات العرب خارج الجزيرة حتى العصر الحديث فيتطلب ذلك منا النظر في عددٍ من المتغيرات، وهي كثيرة جداً يصعب التعامل معها في حال ما أردنا توظيفها في دراسة تاريخية لغوية تفصيلية.⁽¹⁾ وإضافةً إلى الكثير من العقبات المشار إليها هنا التي لا بد من النظر فيها أثناء محاولة إعادة بناء صورة اللغة فهناك متغيرٌ أساسي لا يمكن تجاهله وهو الشكل أو المستوى اللغوي الذي علينا الأخذ به مادةً أوليةً للدراسة. يناقش هذا الكتاب بوضوح بأن العربية الأولية ليست ضمن المعطيات التي أمامنا (حيث لا توجد لها صورةً مكتملة) بل هي في حاجة إلى أن نتناقش حولها (في محاولة لبناء صورة لها) من خلال تطبيق عدة أمور من ضمنها النهج المقارن.

وأختتم هذا المبحث قائلاً: بأنني لا أعتقد في هذه المرحلة أن البيانات (التي تشكل المعلومات) الفولغوية (من خارج اللغة كالبيانات الاجتماعية وغيرها) قد فُهِمَت بشكل جيد؛ للتعرف على دور انتقال اللغة العربية من جيل إلى آخر في تغييرها عبر التاريخ، علماً بأن المؤشرات التي يمكن لها أن تلعب دوراً إيجابياً في مثل هذه الحالات معروفة. وكما أشرت في الفصل السابق بأن البيانات اللغوية العربية المعاصرة يمكن إلى حد ما ربطها بالنصوص التاريخية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدراسات اللسانية الدقيقة المعاصرة التي تُركِّز على دراسة متغيرات التنوع اللغوي في العربية يمكن الاستعانة بها لاستقراء العصور الباكورة للغة العربية (انظر الفصل 2.4.1.1). وهناك مفاهيمٌ لسانية مثل البروز saliency أو الشفافية

(1) ربما يرى القارئ أن انتقال اللغة من جيل إلى جيل تُجْوهَل بوصفه عاملاً مستقلاً في هذا الكتاب، وهو إغفال لأمر خطير. وهنا أود القول بأن الكتاب يخلو من تناول تأثيرات انتقال اللغة من جيل إلى آخر على بنية العربية، ويهدف هذا الفصل إلى توضيح سبب تجاهل هذا العامل.

(1) transparency يمكن الاستعانة بها للاستدلال على بعض القضايا. يمكن أن تكون مثل هذه المعايير على قائمة أجنات الدراسات المستقبلية، فمثل هذه الأدوات لم تكتمل بعد، الأمر الذي يجعل تحكيمها في مثل هذا الكتاب أمراً غير ممكن.

1.6 نظرة نقدية لبعض بدهيات اللسانيات العربية التاريخية.

في الفصول الستة التالية سأقدم تفسيراً من وجهة نظري لعدد من الإشكاليات في اللسانيات التاريخية العربية. فهناك منظومة كبيرة ومعقدة من القضايا التي يتألف منها علم اللغة التاريخي في العربية، أعتقد أن هذه المنظومة أصبحت تشكل بدهيات لا يتساءل أحدٌ حول أسسها الوصفية أو النظرية. وهنا أود اقتناص هذه الفرصة؛ لأنتقد بعض الأقوال والرؤى التي غالباً ما نجدها في الدراسات التاريخية العربية. وقد ثولت بعض هذه القضايا بمزيد من التفصيل في الفصول التالية. وبما أن هذه البدهيات غالباً ما تكون حاضرة في مناهج العلماء عند تفسير تاريخ العربية أرى أن من المناسب الإشارة في بعض المواضع إلى أمور قد لا تبدو مرتبطةً بالقضايا المطروحة في هذا الكتاب؛ لأن هذه الأمور تُشكّل جانباً من الإشكالات المصاحبة لتفسير تاريخ اللغة العربية.

1.6.1 خطوة خاطئة: الحكم على الكل بالجزء

غالباً ما يُفرّق بين ما يُسمى العربية القديمة والعربية الجديدة استناداً إلى اختلافات جزئية فقط، وسيُفصّل في هذه المسألة في الفصل الثاني.

(1) بروز الظاهرة اللغوية أو الشفافية التي تمكن من ملاحظتها (المترجم).

1.6.2 يمكننا توظيف المستقبل في إعادة بناء صورة الماضي
إلا أن المستقبل الذي استعمل أداة لا يمكن أن يُلغى ما
هو موجود أصلاً في الماضي فمثلاً: لا يمكن الاستعانة
بالعربية الكلاسيكية لتحديد التنوعات التي سبقتها.

هذه قضية حساسة ومع أنها حاضرة دائماً إلا أنه لم يُعبّر عنها صراحة
في التفسيرات التاريخية للغة العربية، وأكرر هنا قائلاً: بأن نقد هذا النهج
سيأتي في الفصل الثاني 2.2.1. ولتأكيد فكرة أن مثل هذا المنظور شائع
بين المستعربين يمكن إحالة القارئ إلى 1985 Bellamy. حيث يقدم بلمي
قراءة جديدة لنقش النمارة الشهير، الذي يعد أقدم نقش عربي إذ يعود إلى
328 ق.م، وهو مكتوب بالخط النبطي. ولا شك أن هذا الخط يفتقر إلى
الحركات، وقراءة الصوامت فيه يعثرها الإشكال. يختلف تفسير بلمي لهذا
النقش عن تفسير دوسو Dussaud الذي فسر هذا النص قبل بلمي بسنين.
افتراض بلمي أن اللغة هي العربية المعيارية، وحقاً فقد اتضح له تأكيد هذا
الافتراض، فلغة المراثية المكتوبة في النقش هي نفس اللغة التي نجدُها في
الشعر الجاهلي، انظر (1985: 46).

إن الافتراضات الخفية الكامنة خلف هذا النوع من الجدل يحقُّها الكثير
من المخاطر التي وإن بدت نسبية إلا أنه لا يمكن تجاهلها. وسأذكر اثنين
من تلك المخاطر: الأول، أن بلمي قرأ النص على أنه مكتوب بالعربية
المعيارية، مثل هذا الافتراض لا بد أن يكون مرفوضاً من جميع المستعربين
المحافظين؛ حيث يتطلب وجود مثل هذه البنية اللغوية في العربية عدة
أمر من بينها البيئة الاجتماعية الحاضرة للغة والتي على حد علمنا لم
تكن موجودة في ذلك الزمن الذي يعود إليه ذلك النقش 328 م. وعلاوة
على ذلك، يتطلب منا التحليل المقارنُ النزيه أن نفترض مسبقاً وجود تنوع
لغوي أنتج هذه التنوعة التي كُتِبَ بها النص، ثم هناك افتراضات أخرى
مثل كون التفسير الذي جاء به بلمي لا يتناسب مع لهجة عربية معينة،

أو أن الاعتماد على لهجة معينة أساساً في تفسير النص قد لا يُفضي إلى النتائج المقبولة.

الافتراض الثاني وهو المهم ومفاده استحالة القول بأن ذلك النص المنقوش مكتوب بلغة الشعر الجاهلي. فافتقار النص إلى الحركات يجعل الكثير من قضايا المقارنة غامضة، انظر (الفصل 2.4.1)، وحتى ما فُسِّر على أنه همزة (في الخط يبدو ألفاً) يعتريه الإشكال، ويمكن القول بأننا لو أجرينا مقارنة موجزة لظهرت مزالق مثل هذه التفسيرات. وتبعاً لنسخة لرشي Larcher (2005) يمكننا القول بأن الإملاء في النقوش التي سبقت الإسلام يمكن مقارنته بما في نُسخ القرآن الخالية من الشكل والنقط (انظر الفصل 4). علماً بأننا ومن خلال القراءات القرآنية نعرف أن الكلمات في الرسم القرآني المذكور تحمل عدة أوجه ولا تتفق (قراءات) تلك الأوجه غالباً مع لغة الشعر.⁽¹⁾ فالنص المكون من صوامت فقط (عارية عن النقط والشكل) يحتمل عدة تفسيرات، وقراءة النقوش التي تعود إلى ما قبل الإسلام على أنها مكتوبة بلغة الشعر الجاهلي ليس سوى أحد الاحتمالات المتعددة لقراءة مثل هذه النقوش.

1.6.3 إعادة بناء صورة اللغة على أساس نتيجة محددة مسبقاً مقنعة، ولكن لا يمكن عدّها ضمن النهج المقارن

هذا متعلق بالقضية المذكورة سابقاً، حيث إن المنهجية السابقة تقوم على فكرة عرض الواقع اللغوي الحاضر على ماضي اللغة؛ لتشكيل واقعية لغوية تاريخية، بينما هنا تُرسم صورة اللغة القديمة أولاً (كما فعل الذين قرأوا النقوش) ثم ومن خلال هذه الصورة يُنظر إلى المُغايرات التي وُثِّقَت أخيراً على أنها تطوّر لغوي لذلك النموذج القديم. وعلى أية حال فإن بناء صورة للغة تتخذ شكلاً معاكساً للزمن، حيث إن الأشكال اللغوية الموثقة

(1) على سبيل المثال الإمالة (انظر الفصل 7) إذ ليس لها دور في الشعر، وفي المقابل فهناك الهمزة التي حافظ عليها الشعر واستغني عنها في بعض القراءات.



أخيراً هي التي تساعدنا في بناء صورة للشكل اللغوي القديم (الأولي) الذي لم نكن شهوداً عليه. لننظر على سبيل المثال في العمل الرائع المحفوف بالصعوبات الذي قدمه بيركلاند Birkeland سنة 1940. ربما هو أكثر عمل يَصْدُقُّ عليه مسمى الدراسة اللغوية التاريخية المقارنة من بين أعمال المستعربين الغربيين في النصف الأول من القرن العشرين. اتخذ بيركلاند جزءاً لا يستهان به من كتاب سيبويه ليكون أساساً يَبْنِي عليه تفسيره للغة (31-21: 1940). ويمكن أن نقدم مثلاً على ذلك يرتبط بشكل مباشر بما سيأتي في الفصل الثامن. يقدم سيبويه (2:307) توصيفاً يتراوح بين التفصيل والإجمال لأربعة أنواع لِنُطْق الكلمة قبل الوقف أو ما يعرف في الدرس العربي بـ «أشكال الوقف» وهي: الرُّوم والإشمام والتضعيف والسكون. وباختصارٍ شديد فإن السكون هو نطق الكلمة مع تجريد آخرها من الحركة. والتضعيف هو عبارة عن تشديد الصامت الأخير من الكلمة، فمثلاً الاسم خالد يُنطَق **خَالِد** بتشديد الدال. أما الروم والإشمام فقد حظيا بمزيد من اهتمام سيبويه ويبدو أن إدراكهما في السمع يحتاج إلى مزيد من الانتباه والدقة بخلاف الصورتين النطقيتين السابقتين والمشمئلتين على الوقف. إذ يرى سيبويه أن الإشمام يَحْدُثُ فقط في آخر الكلمة المختومة بالضمة مثل **الكتاب**. وكأن السامع هنا عليه الانتباه إلى تلك الضمة التي تُنطَقُ بطريقة تجعلها غير مجهورة أو مهموسة. ويضيف سيبويه هنا قائلاً: إن الإشمام لا يَلْحَظُه الكفيف ويَلْحَظُه الناظر إلى الشفتين عند استدارتهما (لمزيد من التفصيل حول التفسير الصوتي لهذه الظاهرة انظر الفصل 7.1.3). أما الروم فلم يُفَصِّلْ سيبويه فيما يُمَيِّزُه من الناحية الصوتية، علماً بأن الروم مجرد تخفيفٍ لصوت كلٍّ من: الضمة والكسرة، كما يمكن تطبيقه على الفتحة.

يرى بيركلاند أن هذه النماذج الأربعة للوقف تشكل مراحلَ تدريجيةً لما نراه اليوم من سقوط حركة الآخر (غياب الإعراب). والدليل الوحيد الذي يستند عليه في مثل هذا الافتراض تقاليد قراءة الشعر العربي قديماً التي يَمَدُّ فيها الصوت بحركة آخر البيت (مد حركة الروي) انظر (الفصل

8.1). وبالنظر إلى هذا الافتراض فإن بيركلاند يُعيد بناء المراحل التي قادت إلى فقدان حركة الإعراب عند الوقف وهو ما يسمى بالسكون. يمكن توضيح هذه المراحل من خلال المثال التطبيقي المعروف: «كاتب» وهي كلمة يلحقها كلٌّ من الضم والفتح والكسر كعلامة للرفع والنصب والجر. (4) مراحل تطور أنواع الوقف في العربية القديمة عند بيركلاند:

- (أ) ظهور علامات الإعراب الثلاثة كاملة كما في كاتب، كاتبٌ، كاتبٌ وكاتبٍ.
 (ب) ظهور الرّوم الذي لا يؤثر في الفتحة، بل فقط يخفّف من حدة الضمة والكسرة نحو كاتب، كاتبٌ/.
- (ج) ظهور الإشمام الذي لا يؤثر على الفتحة والكسرة، ولكن يتخلص من الضمة ويعبّر عنها بالإشارة إليها بالشفيتين فيما يشبه نطق الضمة مهموسة.

(د) تضعيف الصامت الأخير وذلك للتعويض عن الحركة المحذوفة.

إن الإشكال المنطقي الذي يمكن استحضاره في هذا الافتراض هو أنه لا يوجد دليلٌ من المصادر العربية القديمة يؤكد لنا أن مثل هذه الحركات كانت تظهر في حال الوقف. وكما يلاحظ بيركلاند نفسه، فإن النطق بأحرف العلة القصيرة عند الوقف عُثر على ما يُقابله في التقاليد السائدة قديماً لقراءة الشعر انظر (سيبويه 2:325 الفصل 507، وقد نوّقش ذلك في الفصل 8.1 من هذا الكتاب). وتطلّ عملية إعادة بناء صورة اللغة هي وحدها المخوّلة بتحديد شكل اللغة في الماضي وذلك بترجيح كفة أحد الأشكال اللغوية القديمة. ولذا فمن المعقول القول بأن الأصل في اللغة هو السكون أما إضافة الحركة على الصامت (مثل حركات الإعراب) فقد تكون تطوراً لغوياً حدث لاحقاً، وهذا هو الجانب الذي أناقشهُ محاولاً توضيحه هنا، انظر (الفصل 3، 4).

أما فيما يتعلق بالمستويات الخمسة التي قدمها بيركلاند، فلا بد من التذكير بأن سيبويه حينما نص عليها إنما كان يصف مُغايراتٍ سَمِعَهَا عن العرب. وبيركلاند لا ينكر أن تحديد هذه المراحل الخمسة يعود الفضل فيه

إلى توصيف سيبويه لهذه المُغايرات توصيفاً تزامنياً (31:1940). وعمل بيركلاند ينحصر في بناء سيناريو مقنع يمكن من خلاله النظر إلى هذا التنوع في النطق على أنه تطور لغوي حصل تدريجياً. وإذا أخذنا في الاعتبار الافتراض الأساس الذي يرى أن ظاهرة الإعراب كانت أسبق وجوداً في اللغة فإن بيركلاند يذهب في عكس هذا الاتجاه ويبدأ من فكرة أن الأصل هو حالة السكون والحركات طارئاً، إلا أن الإشكالات المنطقية لا تلبث أن تظهر. فالمرحلة 4 ب و 4 ج أعلاه تقوم على التخلّص من الضمة والكسرة في آخر الكلمة. والمرحلة 4 د هي عبارة عن تضعيف الصامت الأخير وتُفسّر على أنها تعويض لفقدان الحركات. ولكن مثل هذا التفسير يُقبَل فقط في حال ما كانت المراحل 4 ب و 4 ج مشتتة على تضعيف الآخر، بحيث يكون هذا التضعيف دالاً على الحركة التي تُخلّص منها، وهذا أمر لا دليل عليه إذ لم يثبت اجتماع الرّوم أو الإشمام مع التضعيف. رغم أن هذه التفسيرات التي قدمها بيركلاند مثيرة للاهتمام، محفوفةً بالتحديات، وتبدو رائعة إلا أنها تفتقر إلى أساسيات النهج المقارن. من هنا، فإن بيركلاند يُعيد بناء صورة العربية الكلاسيكية التي تتخذ شكلاً مثالياً التي يُطلق عليها أحياناً مصطلح «عربية» ويُفترض أنها تمثل الشكل اللغوي المُشتمل على الحركات كاملة، وحالة التسكين ليست سوى تطور طارئ على هذا الشكل اللغوي. وهذا ما دفع بيركلاند لأن ينظر إلى ملحوظات سيبويه التزامنية على أنها تُمثّل مراحل تاريخية متعاقبة. وبما أن بيركلاند لا يقدم تبريراً صلباً تظل هذه المراحل التي افترضها عرضةً لأكثر من تفسير (انظر الفصل الثامن وبالتحديد 8.9).

1.6.4 متلازمة الحلول السريعة

إن التقسيم الأساسي للعربية إلى قديمة وجديدة غالباً ما ارتبط بفكرة انتشار العربية في الأقطار وهذا ما أدى إلى حدوث تغيرات كبيرة فيها. نجد هذه الفكرة عند يوهان فك Fück (1950) وبروكلمان (1908) وغيرهما، ولكن الذي بالغ في الحديث عن هذه الفكرة هو فيرستينغ Versteegh

(1984) في نظريته الكريولية الجريئة. إذ يرى أن اللهجات العربية مرت بمرحلة أساسية وهي أنها كانت عبارة عن لغات مبسطة⁽¹⁾ أو كريوليات⁽²⁾. والملاحظ أن كل هؤلاء المؤلفين الذين ذكروا هذه الفرضية في أعمالهم لم يقدموا سرداً تفصيلياً للتغيرات اللغوية التي طرأت أثناء انتقال اللغة من الشكل القديم إلى شكلها الجديد. وللتأكيد على أن العربية القديمة واللهجات المعاصرة متشابهة إلى حد كبير يمكن لنا النظر في النماذج اللغوية الثلاثة التي يُضاف فيها الاسم المفرد «بيت» إلى ضمائر الملكية. ويُمثّل العمود الأول في الشكل 5 العربية الكلاسيكية (في حالة الإضافة)، والعمود الثاني يمثل الضمائر اللاحقة للكلمة كما في العربية المفترضة التي أُعيدت بناء صورتها تبعاً لما في اللهجات المعاصرة (انظر الفصل الثامن)، أما العمود الثالث فيمثل الكريولية العربية المعروفة باللغة النوبية في شرق أفريقيا (Wellens 2003: 52).

(5) النوبية وتنويعات العربية

النوبية	عربية ما قبل الشتات	الكلاسيكية	
بي تاي	بيئي*	بيتي	المتكلم
بي تك	بيتك* أو بيتك*	بيتك	المخاطب المذكر
X	بيتك*	بيتك	المخاطب المؤنث
بي تو	بيتُهُ*	بيتُهُ	الفائب المذكر
	بيتُها*	بيتُها	الفائب المؤنث

يظهر مما تقدم أن اللغة التي أُعيدَ بناء صورتها من خلال اللهجات

(1) لغات مبسطة (بيجين) مثل لغة العمالة الوافدة في الجزيرة العربية (المترجم).

(2) وهي اللغات المبسطة حينما تصبح اللغة الأم للجيل الثاني من الوافدين فتقترب من اللغات المحكية محلياً (المترجم).

العربية المعاصرة تُطابق العربية المعيارية إلى حد كبير، بينما النوبية تتخذ شكلاً مختلفاً عن العربية المعيارية بحيث لو أردنا أن نُلخص هذه اللغة في نموذج معين لظهر أن ذلك النموذج بعيدٌ عن العربية. لو لعبت إعادة الهيكلة الجذرية دوراً في فهم عملية الانتقال من اللغة العربية القديمة للجديدة، لكان من المتوقع حدوثُ تطورٍ مشابهٍ لما حدث في النوبية حيث اختفت عدة ضمائر متصلة (لواحق) إضافةً إلى علامة وفئة التأنيث بالكلية. ومن هنا أود القول بأن فقدان حركات الإعراب الحاصل في اللهجات العربية المعاصرة (وهذا ما أتساءل حوله)، يظل يسيراً ولا يُشكّل قاعدةً صلبة لتغيُّر جذري بين اللهجات واللغة المعيارية.

1.6.5 لا يمكن أن نعد اللهجات لغات، بل هي لحن

تعرّضتُ لهذه المسألة في الفصل 1.3 ولا حاجة للتوسع فيها، علماً بأن مثل هذه الافتراضات تُشكل خطورة على علم اللغة المقارن.

1.6.6 يزعمون أن التنويع الأكثر تعقيداً لها الأولوية من الناحية التاريخية

هذا النقاش مرتبطٌ بالمسألة السابقة، علماً بأنه جدلٌ تطورَ وبشكلٍ خاص في أوساط الفكر الغربي في نظريته لتاريخ اللغة العربية. في مقالاته الكلاسيكية حول اللهجية في العربية (1959a) يقدم فيرغسون Ferguson نموذجاً لمثل هذا التفكير. حيث ينطلق من افتراض أن اللهجات المعاصرة تُشكّل فروعاً للعربية الكلاسيكية محاولاً التدليل على أن التنويعات ذات المكانة المنخفضة أبسطُ من الناحيتين الصوتية والصرفية حينما نقارنها بالعربية الكلاسيكية ذات المكانة العالية. ولو ضربنا الذكر صفحاً عن افتراضات فيرغسون حول تطور العربية يمكننا أن نثبت زيف تلك الفرضية من وجهة نظر التصنيف اللغوي. حيث إن فيرغسون كغيره من المستعربين

تقارن افتراضاتهم اللغة العربية الكلاسيكية بلهجات عربية مُختارة. فمثلاً يقولون إن العربية الكلاسيكية فيها صوامت بين أسنانية (مثل الثاء) التي لا نجدها في بعض اللهجات المعاصرة كاللهجة القاهرية مثلاً.

وعلى أية حال فبمجرد أن يُقَارَن بين العربية الكلاسيكية ومجموع اللهجات العربية المعاصرة يتضح أن اللهجات أكثر تعقيداً من العربية الكلاسيكية من جوانب عدة، ويمكن توضيح ذلك من خلال أربعة أمثلة اثنتين في الصّواتة واثنتين في الصرف.

الصّواتة

في الحقيقة فإن فيرغسون حريص على الخروج بأحكام عامة حول الفروق بين التنويع العاليا (الفصحى) والتنويع الأدنى منزلة، إلا أن تلك الأحكام متشابهة ولا تساعد على توضيح الفروق بينهما. وحينما يناقش القواعد النحوية والصرفية (1959a: 333) يشير فيرغسون إلى أن التنويع العاليا أقل تعقيداً من التنويع الدنيا. وعند تأمل العربية الكلاسيكية واللهجات المعاصرة، نجدُ حالاتٍ واضحةً تبدو فيها اللهجات أكثر تعقيداً من العربية الكلاسيكية، ومن ذلك تعدد الصوئيات وكثرة القوانين فيما يخص بنية المقاطع الصوتية.

تتضمن العربية الكلاسيكية على أربعة صوامت (صوتياتية) مُفخمة والتي نجدها في العربية المعيارية كالتالي: أربعة صوامت مُفخمة وهي: ص، ض، ط، ظ.⁽¹⁾ العربية النيجيرية فقدت الذال المفخم؛ لفقدانها للأصوات بين

(1) يمكن ملاحظة المغايرات المرتبطة بالبدائل الصوتية لبعض الصوامت خاصة (الراء) و (اللام) المفخميتين. ويبدو أن هذا مما نُظِمَ في وقت متأخر من التأليف في علوم القراءات، فعلى سبيل المثال فقد أشار الداني المتوفى (444/1053) في تيسير القراءات (51-3) إلى أن البدائل الصوتية للصوامت المفخمة تقع قبل كل من (الألف) و(الواو) كما في نطق كلمة (الصلاة) في قراءة ورش حيث تُفَخَّم (ل) بعد الصامت المفخم، وكما تُفخم الراء في قوله تعالى: (حذر- الموت) وتُسمى المغايرات المفخمة أو المغلظة. يناقش فيرغستون (1956) بأن اللام المفخمة عبارة عن صوتية حافظت عليها العربية الكلاسيكية وانتقل منها إلى ما يسميه بالعربية الكلاسيكية المعاصرة، ولا يناقش القضية في الأدب العربي قديماً.



الأسنانة الاحتكاكية وتظل محتفظة بالصاد والطاء والضاد إضافة إلى اللام المفخمة والراء المفخمة وكذلك الميم المفخمة التي قد تُمَيِّزُ بين معاني الكلمات (لها قيمة صوتيائية).

(6) gallab يَلَب : ركض

gallab يَلَب بتفخيم اللام: غضب (ل) (©)

karra كَرَّ : شق أو مزق

karra كَرَّ بتفخيم الراء: جرَّ أو سحب (ر) (©)

amm أَمَّ : عم

amm أَمَّ : أَمَّ بتفخيم الميم (م) (©)

لذا فالعربية النيجيرية لديها ستة أصوات (صوتيائية) مُفخمة وهي بهذا تُبدي تعقيداً أكثر مما في العربية الكلاسيكية. وكذلك اللهجات العربية (المعاصرة) لديها مجموعة من الأصوات المفخمة لا نجد مثيلاً لها في العربية الكلاسيكية.

والعربية النيجيرية تشبه كثيراً اللهجات الأخرى في قانون صوتي يترتب عليه إضافة /فتحة/ بعد الصوامت اللهوية (وبعضها من أدنى الحلق أو وسطه) مثل (الهمزة، الحاء، الخاء، العين) مثل قولهم في كلمة أَحْمَر: أَحْمَر ومثل هذا القانون غير موجود في العربية الكلاسيكية.

ويمكن لنا أن نخمن بأن البدائل الصوتية المفخمة في الأدب العربي القديم ربما تحجب وجود مثل هذه الأصوات التي تُعد صوتياتٍ تقابلية. إذ قد تشير اللام والراء المفخمتان إلى صامتين أصليين زائدين في العربية.

وإذا انطلقنا من النقاش المطول في مواضع عدة من هذا الكتاب يمكن الخوص إلى أن (اللام) و (الراء) المفخمتين ربما كانتا موجودتين في عربية ما قبل الشتات، علماً بأنني لن أطبق ذلك هنا (في هذا الكتاب).

وتجدر الإشارة إلى أن اللهجات لها بدائلها الصوتية المفخمة، على سبيل المثال، فإن العربية النيجيرية لديها (ب) و (ن) مفخمتين وغيرهما من الأصوات المفخمة التي تكون مجاورة لصوامت مفخمة كما في (رَبط) أو (رَبنا في قولك: رَبطنا) وحينما نقارن العربية القديمة باللهجات نجد ببساطة أن اللهجات لديها مغايرات مفخمة أكثر.

الصرف

لضمير المتكلم المفرد شكلاً واحداً في العربية القديمة أنا، إلا أنه وفي لهجات تهامة الساحلية اليمنية على وجه التحديد يُفَرَّق فيه بين جنس المتكلم على النحو التالي:

(7) أنا للمذكر أُنِي للمؤنث

أيضاً العربية القديمة لديها سابقة واحدة للدلالة على المستقبل وهي (السين) مثلاً:

(8) يَكْتُبُ سيَكْتُبُ

وإذا نظرنا إلى اللهجات العربية المعاصرة نجد أن اللهجة القاهرية لديها سابقتان للدلالة على المستقبل:

(9) يَكْتُبُ يَكْتُبُ هِيَكْتُبُ

ولذا فالقول بأن اللهجة المصرية أكثر تبسيطاً من العربية القديمة في نظام اللواحق (سواء كانت سوابق أو لواحق) إنما هو قول يتعمى عن مثل هذه الملاحظات الدقيقة،⁽¹⁾ التي توضح أن تَشَكُّلَ الزمن في بنية الفعل tense / (طبيعة حدوث الفعل) aspect (جهة الفعل) الخاص باللواحق يتسم بتعقيد أكثر منه في العربية القديمة. وعند النظر في اللهجات الأخرى يبدو المشهد أكثر تعقيداً. فعلى سبيل المثال اللهجة الليبية الغربية نجد فيها السابقة -ب للدلالة على المستقبل:

(10) يَمِشِي أما العربية النيجيرية فإن السابقة -ب تبدو معقدة فيها بسبب تداخل عدة عوامل متعلقة بالصّواتة وبالنحو، حيث إن هذه السابقة نادراً ما تقع قبل سابقة أخرى في أول الكلمة معدودة ضمن الصوامت فمثلاً:

(11) تَكْتُبُ بُكْتُبُ

(1) العربية القديمة لديها نظام يتألف من ثلاثة مواضع إعرابية: الرفع، النصب، الجزم يَكْتُبُ، يَكْتُبُ، يَكْتُبُ، في حين أن العامية المصرية يتخذ الفعل فيها وضع تسكين آخر الفعل دائماً يَكْتُبُ.

وهذا ما أسميه سياقات لا يمكن التحكم فيها، الأمر الذي يجعل السابقة بغير مسموح بها في جميع الحالات.⁽¹⁾

(12) يَلْ إَكْتَبْ (قلت لابد له أن يكتب)

ومن خلال هذه النماذج المختصرة وبعيداً عما يُسمى بالنموذج الشامل الذي يتناول التفصيل في الأفعال من حيث الزمن (tense) / طبيعة حدوث الفعل (aspect) / الصيغة (mode) يظهر أن الوصف العام للخصائص الشكلية لهذه الجوانب اللغوية في اللهجات العربية أشدّ تعقيداً من وصفها في العربية القديمة. ومن هنا فإن زعم فيرغسون بأن جميع التنويعات ذات المنزلة الأدنى أكثر تبسيطاً في بنيتها النحوية من التنويعات العليا لا يصمد أمام قراءة - ولو كانت عرضية - للمؤلفات المعاصرة حول الصّواتة والصرف في اللهجات المعاصرة (انظر أيضاً Gee and Belnap 1994: 146).

وأود أن أوضح أن هذه الملحوظات في هذا الموضوع من الكتاب لا يمكن عدّها سرداً تاريخياً يهدف إلى تأصيلها، بل حتى فيرغسون لا يقدّم ملحوظاته على أنها تتبّع تأصيلي تاريخي، إلا أنه يفترض ببساطة أن اللهجات أصغر سناً ويربط هذه الفرضية دائماً بفرضية أخرى مفادها أن اللهجات المعاصرة تطورت في اتجاه التبسيط وليس التعقيد.

1.6.7. لابد من التنبّه للتقسيمات المبسّطة حيث إن التسميات الجميلة لا تعكس بالضرورة مفاهيم سليمة

هناك أربع أو خمس ثنائيات غالباً ما تُوظّف في التمييز بين التنويعات العربية، ويُعبّر عن هذه الثنائيات استناداً إلى جوانب لهجية أو من علم اللغة الاجتماعي، وفي بعض الأحيان يُعبّر عنها بمصطلحات تاريخية. والتقسيم اللغوي الذي له سطوة في هذا المجال هو القائم على فكرة القديم والجديد وهو ما سيُتناول في الفصل التالي. وهناك تقسيم آخر يقوم على فكرة

(1) ولا يمكن التحكم فيها بمعنى أن الفاعل (agent) ليس له دور في توجيه ذلك الاستعمال وبهذا يصبح الأمر خاضعاً لشخص أو كيان له سلطة أقوى.

البدو الرحل والحضر المستقرين وسكان الأرياف. وهناك أيضاً التقسيم القائم على العربية الشرقية والعربية الغربية،⁽¹⁾ وأخيراً التقسيم القائم على التركيبي/التحليلي (انظر الفصل 3.4.3). وتستحق جميع هذه التسميات مزيداً من النقد المفصل وهذا خارج عن إطار هذا الكتاب (للمزيد حول مسألة التعقيد والتبسيط انظر الفصل 3.5.3 وكذلك 1.6.6)، ورغم ذلك سأعرض هنا ثلاث نقاط حاسمة:

أولاً، في الواقع المعاصر نجد أنه من النادر العثور على انقسامات ثنائية دقيقة بين تنويع حضريّة وريفية، وحتى عندما يُعثر عليها تكون هذه الانقسامات مرتبطةً بحدودٍ جغرافية. فعلى سبيل المثال المنطقة الممتدة من إقليم بورنو في شمال شرق نيجيريا إلى البحر الأحمر يتحدث سُكَّانُها العربية ومن الصعب تحديد مجموعات داخل هذه المنطقة وتقسيمها إلى حضريّة في مقابل أخرى ريفية. وتعادل مساحة هذه المنطقة المسافة في الولايات المتحدة الأمريكية من نهر المسيسيبي وحتى الساحل الشرقي الأمريكي. فلو أردنا تقسيم الناطقين بالعربية إلى حضر وبدو فسنواجه مشكلة في التقسيم؛ لأن أسلوب حياة البدو في العراق الذين ينطقون بلهجة معينة يختلف تماماً عن أسلوب حياة البدو في تشاد أو الكاميرون.

ثانياً، بمجرد أن نُستَحْضَرَ هذه الثنائية يُرْكَنُ إليها وتُحْمَلُ أكثر مما تَحْتَمِلُ. وقد ناقشتُ هذه القضية فيما يتعلق بثنائية اللهجة الشرقية في مقابل اللهجة الغربية (Owens 2003). إن التقسيم القائم على فكرة أن اللهجات إما شرقية أو غربية في العالم العربي غالباً ما يتخذ من المنطقة الواقعة غرب

(1) إن تقسيم كوان (Cowan 1960: 4) للهجات العربية إلى لهجتين غربية وشرقية؛ لغرض إعادة بناء صورة للعربية الأولية يُعدُّ مثلاً واضحاً للفكرة الجيدة التي يُقَالُ من شأنها بسبب التقسيمات والثنائيات المفترضة مسبقاً. ويتفق عملي في هذا الكتاب مع كوان في أن جميع اللهجات لا بد أن تكون متساوية من حيث المبدأ في الدور الذي تلعبه في عملية إعادة بناء صورة اللغة العربية الأولية، ويضاف إلى ذلك المصادر العربية القديمة. وكما يظهر من خلال الأمثلة المتعددة في هذا الكتاب، فإن الكثير من الظواهر التاريخية في اللغة العربية يمكن ربطها مباشرة بعربية ما قبل الشتات. إن الاستناد إلى مرحلة تاريخية وسيطة (تشكل مرحلة انتقالية بين مرحلتين) تقوم على فكرة الانقسام بين الشرق والغرب ينطوي على خطر إغفال العلاقات التاريخية العميقة، حيث يُكْتَفَى بالنظر إلى الانقسامات اللهجية التي حصلت بعد الشتات.



مصر أو شرق ليبيا حدًّا فاصلاً بين الشرق والغرب.⁽¹⁾ إحدى أهم السمات الفاصلة بين هذين القسمين الشرقي والغربي نجدُها في الفعل المسند للمتكلم على النحو التالي:

(13أ) في الشرق يقولون: نُكْتَب nu-ktub

(13ب) في الغرب يقولون: نُكْتُب nu-ktub-u

تستعمل العربية في شمال إفريقيا إضافة إلى الأندلس النموذج (13ب)، في حين أن العربية في آسيا كلها تستعمل النموذج (13أ)، وتكمن المشكلة في مصر التي يُستعمل في لهجاتها كلا النموذجين: (13ب) و (13أ)، ولفهم وجود النموذج (13ب) (الخاص بشمال إفريقيا) في بعض اللهجات المصرية لجأ العلماء إلى تفسير تقليدي وهو التفسير التاريخي على النحو التالي، حيث قالوا: بأن وجود النموذج (13ب) المستعمل في شمال إفريقيا في أية لهجة مصرية يدل على تأثرها بلهجات شمال إفريقيا بسبب الهجرات من شمال إفريقيا إلى مصر (Versteegh 1997: 162, Woidich 1993: 354, Behnstedt 1998: 87). إلا أن الإشكال الذي يعتري هذا التفسير يكمن في غياب دليل مقنع يثبت حدوث مثل هذه الهجرات. ويزداد الأمر تعقيداً حينما نُستحضر فكرة هذه الهجرات للاستدلال على الظواهر اللغوية مثل النموذج (13ب) في اللهجة المصرية. لأن هذا النموذج نجده أيضاً في العربية النشادية، ومن هنا فلا بد من القول بأن النموذج (13ب) وصل إلى مصر عبر هجرات مبكرة حوالي عام 1500م؛ ليتسنى لنا القول بأن هذا النموذج انتشر بعد ذلك في جميع أنحاء تشاد.

يؤدي بنا التفكير الشامل في مثل هذه القضية والاستعانة بالمصادر اللغوية المسموعة والمكتوبة على حد سواء إلى الاستنتاج التالي: وهو أن النموذج (13ب) نشأ في مصر أولاً ثم انتشر من مصر إلى شمال إفريقيا. ويمكن لنا القول بأن هذا الاستنتاج تُوصّل إليه من خلال تناول

(1) وفي الحقيقة فإن مفهوم الانقسام اللهجي إشكالي في حد ذاته، إلا أن هذا الأمر يمكن تجاهله هنا لأن السياق سياق نقاش لمثل هذه القضايا.

هذه الإشكالية بشكلٍ كليٍّ مع مراعاة كلٍّ من اللسانيات المقارنة والمصادر التاريخية المكتوبة.

ثالثاً: أعتقد أن هذه التسميات (وهي الثنائيات الخمسة أو الأربعة المذكورة أعلاه) أصبحت شائعةً لدرجة أنها تُوهم من يستعملها بشيءٍ من الطمأنينة حينما يحاول فهم اللغة العربية. وبهذا يظن البعض بأن المطلوب فقط تقسيم التنوعات إلى بدوية وحضرية أو ما شابه ذلك من التقسيمات وبهذا تكون قد أنجزت العمل. وحتى لو كانت هذه التسميات مفيدة - كما أشرت، إلا أن فائدتها محدودة - فهي لا تزودنا بالكثير حول جوانب متعددة من تاريخ اللغة العربية. ومن تلك الجوانب مثلاً، تتبّع تطور الأخطاط اللغوية العربية، ثم هناك العربية الكريولية، إضافة إلى فهم كيف حافظت بعض الأشكال اللغوية الريفية على مظاهرها داخل محيط المناطق الحضرية، والعكس حيث إن بعض هذه اللهجات الريفية اندثرت بعد انتقالها إلى المناطق الحضرية (see Amara 2005, Miller 2005). وهناك أيضاً ظاهرة صمود اللغة العربية في وجه الاندماج الكبير بين العرب والعجم (يشهد على ذلك ما يجري في أجزاء كبيرة من منطقته غرب السودان)، ويُضاف إلى هذا كله العديد من القضايا التاريخية التي يتناولها هذا الكتاب.

1.6.8 اللهجات التي في الأطراف يمكن الافتراض ابتداءً بأنها لا علاقة لها بتفسير المشهد اللغوي

هذا افتراض قدمه فيشر Fischer (1995) يرى أن في اللسانيات المقارنة وكذلك الدراسات التاريخية الثقافية معياراً أولاً تتحرك الابتكارات اللغوية على ضوئه في موجات. ومن هنا فيمكن القول بأن المُغايرات الأقدم يمكن العثور عليها في بعض الأحيان في لهجات الأطراف وتظل الابتكارات اللغوية مترسخةً في المركز (الوسط جغرافياً). وستعرض الفصول 3 و 5 و 6 و 7 إلى سماتٍ لغويةٍ موجودةٍ في لهجات خارج شبه الجزيرة العربية ومن المؤكد أن هذه اللهجات طَرَفِيَّةُ الأمر الذي يدل على أن تلك السمات



كانت موجودة في الوسط وانتقلت عبر الموجات إلى الأطراف، ويمكن الاستعانة بها في بناء صورة لعربية ما قبل الشتات.

1.6.9 الحقيقة التي لا يساورها الشك أننا نجد اللغات محافظةً على نفسها بشكلٍ مدهشٍ في جوانب متعددة

ولنتأمل على سبيل المثال نموذجين من نماذج الأفعال العربية: أحدهما من العراق والآخر من نيجيريا:

• المفرد

النموذج العراقي	النموذج النيجيري (كلاهما مضارع) ⁽¹⁾
أَكْتُبُ	أَكْتُبُ
تَكْتُبُ	تَكْتُبُ
يَكْتُبُ	يَكْتُبُ
أَكْتُبُ	أَكْتُبُ
تَكْتُبُ	تَكْتُبُ

• الجمع

أَكْتُبُ	نَكْتُبُ	المتكلمون
تَكْتُبُ	تَكْتُبُ	المذكر للمخاطبين
يَكْتُبُ	يَكْتُبُ	المؤنث للمخاطبات
أَكْتُبُ	أَكْتُبُ	المذكر للغائبين
تَكْتُبُ	تَكْتُبُ	المؤنث للغائبات

(1) هنا يتجلى النموذج الذي سميته سابقاً «السياقات التي لا يمكن التحكم فيها». فعلى سبيل المثال في هذا السياق فإن السابقة (ب) لم تُستعمل.

بالنسبة إلى النموذج النيجيري أعلاه من الواضح أنه يعود إلى العربية المستعملة في نيجيريا اليوم. أما نموذج التنويع العراقية فقد يَظُن البعض - خاصة من لا يتعامل مع اللسانيات السامية المقارنة - بأنه يعود إلى اللهجات العراقية فينشغل بالبحث عن منطقة عراقية يشيع في لهجتها هذا النموذج من الأفعال، وهذا غير صحيح؛ لأن النموذج العراقي أعلاه لا يعود إلى اللهجات العراقية المعاصرة على الإطلاق، بل هو من اللغة الأكديّة التي تعود إلى 2500 قبل الميلاد. أما التنويع النيجيرية فيعود نموذجها إلى عمل ميداني طُبِقَ على اللهجة النيجيرية سنة 2005 م. ورغم التباعد الزمني إلا أن النموذجين متطابقان إلى حد كبير، حيث نجد شبه تماثل في كل من: وزن الفعل، الصرفيات وكيفية تواليها، سواء كانت تلك الصرفيات سوابق للفعل أم لواحق له للدلالة على صيغ الجمع وصيغة المفرد للمخاطبة المؤنثة. وبطبيعة الحال فهناك اختلاف كبير في معاني الصيغ المتقابلة من النموذجين: فالنموذج من اللغة الأكديّة يُفرّق بين الفعل الماضي وغيره، وفي المقابل فإن العربية النيجيرية تستعمل صيغة المضارع دائماً. وعلى الرغم من الفارق الزمني بين النموذجين وهو عبارة عن 4500 سنة فإننا نجد التشابه واضحاً بينهما. ولذا يمكننا القول بكل ثقة بأن النموذجين يعودان إلى أصل واحد ثبت عبر العصور ولم يتغير.⁽¹⁾ هذا الثبات اللغوي الملحوظ بين النموذجين - تجدر الإشارة إلى أن مقارنة أفراد الأسرة اللغوية الواحدة عبر فتره طويلة من الزمن كما في النموذجين أعلاه لا تتوفر إلا في أسرة اللغات السامية - يُقوّي موقف العمل الحالي في هذا الكتاب الذي يقارن بين لهجات عربية متعددة من أقاليم مختلفة.

(1) يزعم روسلر Rössler أن نموذج ما قبل اللغة الأكديّة تحول إلى اللغة العربية واللغات السامية الشمالية الغربية. وهذا يمثل تحولاً في المعنى وليس في الشكل فقط. وهناك مقارنة أقلّ تغييراً بعض الشيء، حيث يتطابق الشكل والمعنى، وهي المقارنة بين اللغة الأوجريّة (1300 قبل الميلاد) واللغة العربية النيجيرية المعاصرة، حيث يُشكّل الفعل المضارع من السوابق التي تستعمل للربط في كل من اللغتين.



1.7 خلاصة الفصول

هذا الكتاب عبارة عن سلسلة من المقالات الأكاديمية التي كتبها حول تاريخ اللغة العربية. علماً بأن بعض المقالات التي شكّلت هذا الكتاب طالها شيء من التغيير بعد أن أصبحت جزءاً من هذا الكتاب، ويتمثل ذلك في المقالات التي شكلت الفصول (3، 4، 5). بقية المقالات التي عالجت قضايا هذا الكتاب دُمجت في بعضها البعض؛ لتخرج بشكل أكثر تماسكاً في سبيل إبراز مناقشة قضايا الكتاب عموماً. ومع ذلك فهناك بعض المواضيع في الكتاب مقتبسة من تلك المقالات دون تغيير، ويظهر ذلك عندما يُتحوّل عن مناقشة موضوع ما إلى موضوع آخر، وعند الانتقال السريع من فصل إلى آخر.

تتألف بقية الكتاب من سبعة فصول، يتناول الفصل الثاني تمحيصاً للمفاهيم الأساسية لكل من العربية القديمة والعربية الجديدة، وهذا التمحيص من جانبين: الأول استعراض تاريخي لنشأة مفهوم كل من العربية القديمة والجديدة في فكر المستعربين الغربيين. الثاني: مدى صلاحية هذين المفهومين في اللسانيات التاريخية المقارنة. ويتناول النقاش أيضاً السمات اللغوية التي تُميّز ثنائية القديم مقابل الجديد في اللغة العربية، وكيف أن هذه السمات يمكن استنتاجها في سبيل المقارنات التاريخية. ويخلص هذا الفصل إلى اقتراح أن تكون الخلفية الفكرية التاريخية مُكمّلة للدراسة التاريخية المقارنة؛ لأن مفهوم القديم والجديد في العربية تأسس قبل ظهور الدراسة العلمية للسانيات التاريخية المقارنة في الغرب كتخصص دقيق. يتناول الفصلان الثالث والرابع الحركات في العربية القديمة بالتفصيل. وقد استُئِد إليها بوصفها معياراً فاصلاً بين ثنائية القديم والجديد في اللغة العربية؛ حيث تميزت التنويع الجديدة بفقدانها لمثل تلك الحركات. واستناداً إلى المصادر القديمة إضافة إلى آراء النحاة والقراءات القرآنية يمكن لنا أن نفترض وجود تنوعتين للعربية الأولية: أولاهما تتميز بالحركات، والثانية لا

تشتمل على مثل هذه الحركات، ويبدو أنها الأقدم مقارنةً بالتنويع الأولى التي تشتمل على الحركات.

تنتقل الفصول الأربعة المتبقية من التركيز على العربية القديمة إلى أمرين: أحدهما التركيز على العربية الجديدة، والثاني المساواة بين العربية القديمة واللهجات المعاصرة من حيث قيمتهما بوصفهما مصدرين أساسيين لبناء صورته للغة. وقد أشرتُ إلى ذلك سابقاً؛ حيث إن هذه المساواة شرطٌ مسبقٌ لأية دراسة تاريخية للغة العربية تستند إلى النهج المقارن. لأن الشكل الأولي للغة العربية لا بُد أن ينطوي على ما يُفسّر الأشكال اللغوية المتأخرة (مثل اللهجات)، فمجرد وصف الأشكال اللغوية بأنها قديمة وجديدة لا يقدم لنا تفسيراً مُجدياً.

وأحاول في الفصل الخامس لفت الانتباه إلى أهمية عربية ما قبل الشتات ودورها في تفسير تاريخ اللغة العربية. وعربية ما قبل الشتات هي اللغة التي انتشرت في أعقاب التوسع العربي الإسلامي الذي بدأ في القرن السابع الميلادي. ويُقارَنُ في هذا الفصل بين أربع تنويعات عربية خارج شبه الجزيرة العربية. اثنتان منها: العراقية، ولهجة غرب السودان في منطقتين جغرافيتين كبيرتين وهما منطقة بلاد الرافدين، ومنطقة غرب السودان، ويتفرع عن كل لهجةٍ منهما لهجاتٌ متعددة. في مقابل اثنتين من التنويعات العربية المنفردة التي لا يتفرع عنهما لهجاتٌ أخرى وهما: لهجة قبائل الشكرية شرق السودان، والعربية الأوزبكية. يقوم النقاش في الفصل على أساس إحصائي لتسعٍ وأربعين سمةً لغويةً ما بين صواتيةٍ وصرفيةٍ، ويُبحث داخل هذه السمات عن التشابه بين الأربع تنويعات المذكورة آنفاً والتي تقع في مناطق جغرافية متباعدة. فعلى سبيل المثال عربية غرب السودان والعربية الأوزبكية تحملان دلالاتٍ على وحدات لغوية مكونة من الصّواتة والصرف والنحو وكلها موجودةٌ في عربية ما قبل الشتات. وقد طُبّقَ هذا المنظور أيضاً في الفصل السادس حيث جرت محاولة إعادة بناء صورة الفعل المضارع في عربية ما قبل الشتات استناداً إلى بيانات



التنوعات اللهجية المعاصرة.

يركّز الفصلان الخامس والسادس بشكل أساسي على اللهجات الحديثة وكيف أن الارتكاز على اللهجات المعاصرة مع الاستعانة بالمصادر القديمة - ولو في الحد الأدنى - يُمثّل آلية لها شرعيّتها التي تُمكننا من قراءة تاريخ العربية. أما في الفصل السابع والثامن وبدرجة أقل في السادس فقد رُبطت النماذج اللغوية الموجودة في اللهجات المعاصرة بما يشابهها في العربية القديمة. ويتناول الفصل السابع بالتفصيل مُغاير الإمالة المشروطة، وهي عبارته عن إمالة الحركة الطويلة / [aa] نحو /ي/ [ie] . وسيتبيّن في هذا الفصل تماثلاً ملفتاً للنظر في كل من الأصوات phonetic والصّوارة phonology عندما نقارن توصيف سيبويه لهذه الظواهر في عربية أو آخر القرن الثامن الميلادي بثلاث لهجات عربية معاصرة، إضافة إلى العربية الأندلسية. حيث تُستخدَم أوجه التشابه اللغوي بين الماضي والحاضر لوضع تاريخ لسانيّ مقارن لهذه الظاهرة اللغوية (الإمالة). أخيراً، يبدأ الفصل الثامن بمحاولة إعادة بناء صورة ضmannr النصب المتصلة على أساس عيّنة جُمعت من تسعة وأربعين (49) لهجة معاصرة. ويمكن ربط نتائج إعادة البناء هذه بما جاء في المصادر العربية القديمة. تجدر الإشارة هنا إلى أمرين: أحدهما، خلافاً لمزاعم البعض فإن إعادة بناء صورة اللغة لا تُسفر عن دليل يشير إلى وجود آثارٍ لعلاماتٍ إعرابيةٍ قديمةٍ كانت موجودة في المراحل المتقدمة للعربية. والثاني، ربما يجادل البعض بأن كل محاولات إعادة بناء صورة اللغة في الماضي استناداً إلى اللهجات المعاصرة يُنظر إليها على أنها محاولاتٌ لتوضيح استمرارية الأشكال اللغوية القديمة التي تشهد لها النصوص القديمة وتطورها.

ويمكن التوجّه العام الذي يجمع الفصول الأربعة الأخيرة في ردم الفجوة بين اللهجات المعاصرة والعربية القديمة، تلك الفجوة التي ضُخِّمت أكثر مما تستحق. وبصفة عامة، يأخذ النقاش مسارين: أولاً يتضح أن الأدب العربي المكتوب بالعربية القديمة يشتمل على العديد من السمات اللغوية

المنسوبة إلى اللهجات العربية المعاصرة والتي يعتقد الكثير بأن لا علاقة لها بالعربية القديمة. ثانياً، تمكنا إعادة بناء صورة عربية ما قبل الشتات من العثور على السمات اللغوية الموجودة في اللهجات المعاصرة، وأقصد هنا السمات التي لا نجدها في النصوص العربية القديمة. وكما هو موضح في المبحث 1.1 فإن عربية ما قبل الشتات متزامنة مع العربية القديمة. ثم إن كلاً من العربية القديمة وعربية ما قبل الشتات المندرجتان تحت عصور ما قبل الشتات كما هو موضح في المبحث 1.1 تشكلان ثنائية تبدو أكثر ثراءً وتنوعاً من الثنائية الدارجة المنتشرة التي تقوم على الفكرة المبسطة للعربية القديمة والعربية الحديثة.

أعتقد أنه من المناسب إنهاء هذا الفصل التمهيدي بالتنبيه إلى أن الهدف الرئيس من الكتاب هو إعادة توجيه بوصلة التفكير اللغوي التاريخي للعربية. وبما أن التاريخ اللغوي في مجمله يتألف من مجموعة كتابات موجزة نتيجة رؤية تاريخية فردية نابعة من رأي الكاتب، فقد اخترت عدداً من تلك الكتابات التي أعتقد أنها كانت محورية في زمن تأليفها. خاصةً فيما يتعلق بتناول تلك الكتابات للظواهر اللغوية التي لا يمكن تفسيرها استناداً إلى المفاهيم السائدة في تاريخ اللغة العربية. والاستنتاجات التي يُتوصل إليها تكون نتيجة للتفسير الفردي للظواهر اللغوية والتي غالباً ما تكون الأدلة عليها ظرفية (تبعاً لظروف خاصة أو أزمنة معينة). إن تاريخ أية لغة لا بد أن يكون بحراً واسعاً يُوثَّق من خلال مجموعة متنوعة من المصادر وكذلك الحال في اللغة العربية، وهذا ما يدل على أن هذا التاريخ الواسع للعربية لا يمكن اختزاله بتفسيرات سطحية. ومن هنا يظهر أن هذا الكتاب لا يمكن عدّه تاريخاً شاملاً للغة العربية، بل هو محاولة للنظر إلى تاريخ اللغة العربية من منظور معين.

وعلاوة على ذلك، فإنني في بعض الأحيان أتجنب مناقشة بعض المسائل ذات الطابع العام مثل أحوال الكُؤينة koine اللغوية العربية قبل الإسلام، أو الحالة اللهجية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأيديولوجية قبل الإسلام،



وكلها شكّلت أساساتٍ لظهور العربية الكلاسيكية المعيارية في القرن الثامن والتاسع والعاشر ميلادي. تجنّب مثل هذه القضايا ليس تقيلاً من أهميتها؛ ولكن لأنني أعتقد أن هذه الأسئلة الاجتماعية اللغوية يمكن الإجابة عنها بشكل أفضل حينما نتناول المسائل اللغوية الأخرى بمزيدٍ من التفصيل وبشكلٍ مستقلٍ عن القضايا الاجتماعية اللغوية المذكورة أعلاه.

ومن الآثار المترتبة على النهج المُطبّق في هذا الكتاب: أن فهمنا لتاريخ اللغة العربية نابعٌ من حقبةٍ زمنيةٍ نجهل الكثير عنها، ويكمن الحلُّ بتفكيك الصورة ثم إعادة بنائها. أهم التحليلات والتفسيرات التي تبدو مقنعةً ولكنها في نفس الوقت متناقضةٌ لا بد أن نرحب بها؛ لأنها إشاراتٌ نحو مجالات بحثية جديدة في المستقبل.

الفصل الثاني

العربية القديمة
والعربية الجديدة
واللسانيات المقارنة

2.1 منهج علمي مقابل مصفوفة منطقية

يبدو التاريخ اللساني للعربية نادراً وصعباً من ناحيتين، وأكاد أزعم أنه فريدٌ إذا ما قارناه بتاريخ اللغات الأخرى حول العالم. خلقت هذه الصعوبة تحدياتٍ أزعم أن لها آثاراً إيجابيةً من ناحيةٍ وسلبيةً من ناحيةٍ أخرى في فهم تاريخ العربية.

وأبدأ بالجانب الإيجابي أولاً، ويتمثل في أن العربية تُعد ضمن اللغات القليلة التي وصلنا توصيفٌ لغويٌّ مفصلٌ لها (من نفس الحقبة الزمنية لأقدم النصوص الأدبية والدينية) وهو توصيفٌ قديمٌ قَدَّمَ أقدم نصوص اللغة الأدبية والدينية (الأدبيات اللغوية) في العربية التي تعود إلى القرن الثامن ميلادي. ولا يكفي هذا التوصيف بتوثيق دقائق علمي الصّواتة والصرف وتراكيب الجمل، بل يزودنا أيضاً بمعلومات مهمة حول المُغايَرات المختلفة في ذلك الزمن. وبهذا فإن اللساني في عصرنا الحاضر يجد النصوص العربية القديمة ويجد في مقابلها كذلك التوصيفات اللغوية، والتفسير اللغوي لتلك النصوص في أعمال علماء العربية.

ثانياً، الجانب الذي بدا لنا وكأنه سلبي، هو أن التاريخ اللغوي للعربية بدأ العمل على توصيفه في الغرب منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، وهذا في حد ذاته ليس أمراً سلبياً. وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن توصيف تاريخ العربية (في الغرب) بدأ بالتزامن مع ظهور اللسانيات التاريخية ودراسات اللهجات. وهما من التخصصات الفكرية المستقلة التي وُلدت في القرن التاسع عشر. فعلى سبيل المثال، ظهر نموذج أسرة اللغات الهندو أوروبية (Stammbaum- Theorie) في عملٍ نشره أوجست شلايشر August Schleicher سنة 1853، قبل أن ينشر فليشر Fleischer (انظر 2.2.2 فيما يلي) نظرية العربية الكلّية بسنة واحدة. في هذه الفترة تطورت مناهج اللسانيات التاريخية بشكل دقيق، وقد بلغت ذروة تطورها خلال عقدين من الزمن على يد اللسانيين المعاصرين أوستهوف وبروقمان Osthoff and Brugmann (انظر 2001 Jankowsky). وبناءً على



ذلك، فقد طُوِّرت فكرة ربط اللغات الأولية باللغات المتفرعة عنها (بناتها) عبر قوانين عامة للتطور اللغوي تستند في الغالب إلى التغيرات الصوتية. فُصِّلَتْ هذه الفكرة بشكل دقيق لتناسب التوصيف اللغوي الذي ظهر في ذلك العصر للغات الهندو أوروبية. وفي هذا العصر أيضاً أسست الدراسات اللهجية فكرة تعميم الدرس اللغوي على جميع المستويات اللغوية سواء كانت فصيحة معيارية أم لا، انظر (Knoop 1982). وتحت مظلة اللسانيات التاريخية - القائمة أساساً على فهم العلاقات التاريخية بين اللغات الهندو أوروبية، أو دراسة التنوع اللهجي للغة معينة في منطقة جغرافية محددة - نمت مفاهيم الدرس اللساني التاريخي والدراسات اللهجية عموماً وازدهرت. وتكمن الإشكالية في حالة العربية في أن العلاقات التاريخية بين التنوعات حُدِّثَتْ في أواسط القرن التاسع عشر، ومنذ ذلك العصر لم يُتَصَدَّ لإعادة فهم هذه العلاقات التاريخية التي بدت وكأنها محصنة ضد التغيير أو أن المتخصصين في غفلة عن حصانتها حتى يومنا هذا.⁽¹⁾

(1) تستحق هذه الملحوظة فصلاً كاملاً وليس حاشية منفردة إلا أن التوسع فيها قد ينحو بعيداً عن موضوع الكتاب. وبعيداً عن تخصص اللسانيات التاريخية، أود الإشارة إلى أن المعرفة اللغوية عند المستعربين الأوروبيين غالباً ما نجد لها منقطعة عن التطور الحديث في تخصص اللسانيات عموماً. حيث كان العلماء الأوروبيون في مطلع القرن التاسع عشر يقدمون تفسيرات فيها شيء من الاستخفاف بالقواعد النحوية العربية التي يظهر اليوم أنها مُميّزة في ترابطها من الناحية النظرية، انظر (collection of articles in Auroux et al. 2001). والأساس الذي تستند إليه انتقاداتهم مجرد افتراض ضمني يقضي بتفوق الثقافة الأوروبية، وقد تأسس هذا الافتراض على دعوى كونية تعود إلى التعليم الإغريقي في العصور الكلاسيكية. إن التقاليد التي تأسست عليها قواعد النحو العربي كانت تقاليد خاصة لا تستند إلى أسس منطقية. يُوخ ميركس (Merx (1891: 16) على سبيل المثال اللغويين العرب بسبب تجاهلهم حقيقة أن القواعد تستند إلى المنطق 'ils ignoraient le fait que la grammaire repose sur la logique'. أما ويل Weil (1915: 383) فيقدّم مفارقة تاريخية من منظور عصرنا الحالي إذ يقول: إنه تجاهل قواعد النحو العربي بحجة أنها قوية: 'nur in der Entwicklung der grammatischen Theorie'. ويضيف ويل مدّعياً أن التقاليد الأوروبية هي الوحيدة التي كانت مهتمة باللغة بشكل عام ('Sprache im allgemeinen'). يتناقض هذا الموقف العدائي أساساً تجاه تقاليد الدرس اللغوي العربي بشكل صارخ مع الهندو أوروبيين المعاصرين من اللغويين. على سبيل المثال، الأعلام الكبار من علماء اللغة مثل الأمريكيين المتقدمين الذين كانوا في الغالب من أتباع النهج المقارن بين اللغات الهندو أوروبية. وهناك مثالان في غاية الأهمية وهما: دوايت ويتني وليونارد بلومفيلد Dwight Whitney and Leonard Bloomfield، وكلاهما كان ضليعاً في أمور عدة من ضمنها التقاليد اللغوية الكلاسيكية في السنسكريتية. وقد أعرب بلومفيلد صراحةً وهو أحد مؤسسي اللسانيات البنوية على وجه الخصوص بأنه مُمتنٌ للدرس اللغوي السنسكريتي الكلاسيكي؛ لأنه أفاد منه. القضية العامة التي تُوسَّع فيها في هذه الحاشية تتكامل مع الحجة الواردة في هذا الفصل، وهي أن التقاليد العلمية الغربية التي تبناها المستعربون كانت بعيدة نسبياً عن التقدم الحاصل في اللسانيات العامة.

أدت فكرة وضع تاريخ للسانيات⁽¹⁾ عموماً في القرن التاسع عشر إلى فكرة الأسر اللغوية الأخرى خارج دائرة الأسرة الهندوأوروبية مثل أسرة اللغات السامية (Hecker 1982:6). وتفترض فكرة الأسر اللغوية علاقات وراثية بين أفراد كل أسرة والتي غالباً ما يُعبّر عنها بنموذج شجرة اللغات. والعلاقات الوراثية بين اللغات أُكِّدت من خلال تطبيق النهج المقارن الذي أضاف الاستعانة بما حافظت عليه اللغة (retentions) وبالابتكارات اللغوية (innovations)، وذلك للخروج بأسرٍ لغويةٍ فرعية، (Harrison 2003:232-239).⁽²⁾ وتجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب يفترض أن معالجة اللسانيات التاريخية سواءً للغة واحدة أو مجموعة لغاتٍ يتطلب أمرين: أحدهما تناولٌ صريحٌ وواضحٌ للعلاقات الوراثية للغة أو اللغات المدروسة، ثانياً محاولة تطبيق النهج المقارن.⁽³⁾

إن فكرة تاريخ اللغة تشتمل على شيء من التعبير المجازي، وهذا التعبير يفترض للغة حياةً مستقلةً مختلفةً عن النتائج التي يخلص إليها

(1) عموماً أودّ التنويه إلى أن فكرة ارتباط اللغات من الناحية الجينية قديمة جداً، انظر على سبيل المثال (cf. e.g. the tenth-century Hebrew grammarian, Ibn Qureysh on Hebrew, Ara- (maic, and Arabic, Hirschfeld 1926). إن فكرة التاريخ اللساني للغة تتطلب تأسيساً منهجياً للبنية اللغوية الأمر الذي نُظِمَ بشكل خاص في القرن التاسع عشر وهو عصر تطور اللسانيات المقارنة. وكان هذا النشاط الفكري متركزاً في ألمانيا (see e.g. Jankowsky 2001; Emhauser 2001). وليس من المستغرب أن يكون التقدم في ذلك العلم بصورة متكررة وفي نفس الجامعة، (على سبيل المثال جامعة لايبزغ Leipzig حيث شهدت هذه المدينة وجود كلٍ من علماء الساميات من المستعربين وعلماء اللغات الهندو أوروبية على حد سواء).

(2) إن افتراض العلاقة الوراثية بين اللغات فكرة متقدمة من الناحية الزمنية على منهجية المقارنة بين التفاصيل (النهج المقارن)، ابن قريش Ibn Qureysh اقتبس في n 2، وأكد العلاقة الوراثية بين ثلاث لغات سامية: الآرامية والعبرية والعربية. إلا أن ذلك لم يؤدّ في نهاية المطاف إلى دراسة اللسانيات التاريخية بأي شكل من الأشكال، فمن دون اللسانيات المقارنة لا وجود للسانيات التاريخية.

(3) يتكامل النهج المقارن كذلك مع منهجيات أخرى مثل إعادة بناء اللغة بالاعتماد على العناصر الداخلية للغة أو إجراء المقارنات الشاملة. وبطبيعة الحال وكما تبين الآن بأن النهج المقارن قد لا يصلح بالنسبة للعديد من اللغات (Dune and Ross 1996) ولو انطبق على لغة فإنه قد لا ينطبق على جميع المجالات اللغوية فيها (Owens 1996) ولكن قبل أن يُستبعد النهج المقارن ابتداءً لا بد من محاولة تطبيقه أولاً.

النهجُ المقارن. ومن خلال الاستناد إلى مجموعةٍ من النصوص التي تعود إلى فتراتٍ زمنيةٍ متباعدة يمكن رسم بدايات لكل مرحلةٍ، خاصةً حينما تنطوي على تطورٍ لغوي واضح. فمثلاً اللغة الإنجليزية المعاصرة مستمدةٌ من الإنجليزية الوسطى وهذه اللغة الوسطى مستمدةٌ من الإنجليزية القديمة، والمصرية (الفرعونية) الجديدة تعود إلى المصرية الوسطى وهي الأخرى تعود إلى المصرية القديمة. ومن خلال التوثيق الجيد للغة الإنجليزية - عندما نقارنها بالنقص الموجود في توثيق اللغات الأخرى - يتضح لنا أن اللغة تسير عبر تلك المراحل بشكل متقطع. والتغير في اللغة ليس منضبطاً في سرعته فهناك فتراتٌ تتعرض فيها اللغة لتغيراتٍ يسيرةٍ، وذلك عند انتقالها من جيل إلى جيل، وهناك فتراتٌ يكون فيها التغير سريعاً. ففي الفترة التي تتراوح من 800 إلى 2000 ميلادي - وهي تقريباً نفس الفترة التي نوقشت في هذا الفصل بالنسبة للغة العربية - تغيرت اللغة الإنجليزية بشكل كبيرٍ وعَبَرَت ثلاث مراحل: القديمة ثم الوسطى وصولاً إلى الإنجليزية المعاصرة. وعلى النقيض من ذلك هناك لغةٌ جرمانية تربطها علاقة تاريخية بالإنجليزية، وهي اللغة الأيسلندية، ولم يحصل فيها تغيرٌ كبير خلال الفترة المذكورة نفسها.⁽¹⁾ ومن هنا لا يمكن النظر إلى تاريخ اللغات على أنه مجرد تسلسلٍ زمنيٍّ تَمُرُّ به اللغات. إذ يمكن تمييز المرحلة اللغوية الواحدة بمجموعة من الخصائص اللغوية التي قد تستمر لفترةٍ زمنيةٍ قصيرةٍ أو طويلةٍ. وتطلُّ العوامل اللغوية وغير اللغوية التي تؤثر في الثبات اللغوي موضوعاً للدراسة كما هو موضح في 1.5.

تكون الدراسة اللغوية في أفضل حالاتها حينما تُوثَّق اللغة المدروسة

(1) يختصر قلندرني Glendening اللغة الأيسلندية كالتالي: الأيسلندية اليوم على حالها كما كانت حينما استعمر البشر جزيرة آيسلندا فهي في الأساس تعود للغة النوردية بعد عام 874 ميلادي. ولم تتغير على مدى 1000 سنة (1961: p. v). وكذلك كتب كوسترس (2003: 204) Kusters: إن التصريف (inflection) في الأيسلندية ظل على حاله في الغالب كما في الأصل وهو النوردية القديمة Old Norse باستثناء التغيرات التالية: 1) مستوى المفرد المخاطب والغائب في الأفعال الشرطية والماضية، 2) التقليل في عدد اللواحق الشرطية الدالة على الجمع في حالة الرفع، 3) حذف ما يميز فعل المطاوعة.

عبر مرحلة زمنية مستمرة بنصوص لا تختلف كثيراً عن اللغة المنطوقة. ومع عدم توفر مجموعة كبيرة من النصوص التي تعود إلى المراحل السابقة لعصرنا الحالي فيمكن لنا إعادة بناء صورة للغة خلال مرحلتين حداً أدنى: المرحلة المعاصرة والمرحلة السابقة لها. ويُستند في هذا العمل إلى محاولة إعادة بناء صورة اللغة من خلال المقارنات أو عبر العناصر الموجودة داخل اللغة (إعادة البناء الداخلي). وعلى هذا الأساس أعيد بناء صورة الأسر اللغوية في أفريقيا وآسيا والأميركتين.

ويمكن للتسلسل القائم على فكرة القديم/الجديد، أو القديم / المتوسط/ الجديد أن يُسهّل توقُّع الحالة اللغوية وتخمينها بدلاً من استخلاص تجريبي يستند إلى النهج المقارن. إننا بمجرد استحضارنا لفرضية تطور اللغات نستحضر أيضاً وبشكل منطقي فكرة تقسيم اللغة إلى: القديمة/ الوسطى/ الجديدة. تقوم هذه المصنوفة المنطقية على فكرة المراحل المتعاقبة، وهي غالباً ما تكون حاضرة قبل التنظير لدراسة أية لغة، إذ يمكن افتراضها مبدئياً كسيناريو عام للتطور اللغوي. وتظل هذه الفرضية في حاجة ماسة للبيانات اللغوية التي تملأ كل مرحلة بقدر كافٍ من المحتوى اللغوي؛ لكي تصبح فكرة التقسيم المرحلي صالحة للتطبيق. فعلى سبيل المثال، قد يقف دارس اللغة على مدة طويلة لا يمكن تقسيمها إلى مراحل زمنية (بسبب عدم وجود محتوى لغوي مناسب يملأ تلك المراحل).

وأعتقد أن هذه المصنوفة المنطقية (التي تقوم على التقسيم المرحلي القديم والجديد) طُبِّقت على العربية دون تمحيص، وهذا التمحيص يتمثل بملء المراحل اللغوية الثلاث بمحتوى لغوي مناسب. وقد حصل ذلك في بواكير دراسة الأوروبيين للعربية في القرن التاسع عشر. مثل هذه القراءة التاريخية الخاطئة للعربية لا زالت قائمة.⁽¹⁾ وذلك نتيجة لعمل الأوروبيين

(1) الذي يتضح من واقع أعمال الغربيين التي ألفت لغرض التعليم في مجال اللغة العربية مثل كتاب فيرستينغ Versteegh (سنة 1997: 47، 93)، أن هذه الأعمال تتبنى فكرة تقسيم العربية إلى ثنائية القديم/ الجديد من دون نقاش. فمثلاً هولز Holes في كتابه (1995: 1-30) يتحدث عن العربية القديمة/ الوسطى/ الحديثة، ويربط ذلك بتطور اللهجات الحديثة. أما فيراندو Ferrando في كتابه (2001: 137)



المهتمين بالعربية الذين قسموها إلى: العربية القديمة والعربية الجيدة، والأخيرة تُجسّد اللهجات العربية المعاصرة.⁽¹⁾ هنا أود الإشارة إلى أن هذه الثنائية التي تقوم على فكرة القديم/الجديد غير صحيحة في تاريخ العربية؛ لسببين: الأول، أنها تُخطئ في التسلسل الزمني للتاريخ اللغوي. الثاني، أن هذه الثنائية وبمجرد افتراضها تشكل إطاراً نظرياً يفرق بين المراحل اللغوية المختلفة على أساس فروق لغوية (جزئية)، انظر الفصل 1.6.7 و 1.6.1.

وستناقش هذه الجوانب في خمسة مواضع من هذا الفصل. ويمكننا القول بأن اللغة العربية تاريخاً: أحدهما للغة الأدبية والآخر شامل للغة بجميع أشكالها انظر (2.2.2). في المبحث 2.2.1 من هذا الفصل أستهل مناقشة التحقيب للعربية على أساس اللغة الأدبية. والشواهد على هذه

فبينما يقدم نظرة عامة وجيدة لفكرة ثنائية القديم/الجديد في العربية متسائلاً حول ما إذا كانت العربية الجديدة تعود في جذورها إلى زمن العربية القديمة؟ (انظر أيضاً على سبيل المثال Spitaler 1953 والمبحث 2.4.2 في هذا الكتاب) إلا أنه في هذا السياق لا يناقش شرعية هذا التقسيم مفهوماً لغوياً يستند إلى أساس.

يمكن الوقوف على تبني ثنائية القديم/الجديد في تقاليد دراسة المستعربين الغربيين للعربية من خلال تتبع كبار المؤلفين المعروفين في أوطانهم. فإلى جانب المذكورين في الفقرة السابقة، وهم (الهولندي فيرستيغ Versteegh، والإسباني فيراندو Ferrando، والإنجليزي هولز Holes) يمكن لنا أن نضيف الفرنسيان فليش Fleisch (1974: 13) وكوهين Cohen (1970)، وهناك الألماني الإسرائيلي بلاو Blau والأمريكي فيرغسون Ferguson، وأراؤهم حول التقسيم القديم والجديد في العربية مما سأتناوله بمزيد من التفصيل في هذا الفصل. يشير الواقع إلى أن هذا التمييز بين القديم والجديد مترسخ في التقاليد الغربية الأمر الذي جعل كوفلاي Cuvalay (1997: 6) يقول: (مهما وصفوا الحال قبل ظهور الإسلام فإن جميع نظريات تطور العربية الحديثة تعترف بحدوث تغيرات لغوية واسعة النطاق نتيجة انتشار العربية خارج شبه الجزيرة العربية، وقد بدأ هذا الانتشار مع الفتوحات الإسلامية في القرن السابع ميلادي). والإشكال الذي يظهر من منظور كتابي هذا هو أن الإجماع الذي يتحدث عنه كوفلاي حول التقسيم السابق ليس له أساس لغوي تاريخي مقارن.

(1) وعلاوة على ذلك، وكما أشار بيبير لرشي (p.c. June 2004) Pierre Larcher فإن المستعربين من الأوروبيين تأثروا بشدة بنماذج تطور اللغات الأوربية حيث يقول: "On ne peut rien com- prendre du l'orientalisme européen, si on oublie que jusqu'au date récente les orientalistes ont tous fait du latin et du grec."

والمصوفاة المنطقية مستوحاة أيضاً من نماذج اللغات الأوروبية. يرى قولدزيهر (Goldziher) (في 1877 1994: 20) أن الصواب فيما يتعلق بما يسمى اللغة العامية أنها تمثل مرحلة متأخرة من تطور اللغة العربية تماماً كما كانت اللغة اللاتينية أصلاً للغات الرومانسية.

اللغة متعددةٌ ومنها التوصيفات المفصلة للغة في أعمال نحاة العربية. إن النظرة الفاحصة إلى تلك التوصيفات التي تشكل مكنزاً ضخماً تُبَيِّن لنا مدى صعوبة تطبيق فكرة التقسيم المرحلي على العربية من خلال هذه الأوصاف المكتوبة للغة. لذا فإنني في نهاية البحث 2.2 وغالبية المبحث 2.3 أدرس محاولات المستعربين لدمج اللهجات المنطوقة داخل مفهوم شاملٍ للغة العربية ابتداءً من 1850 حتى 1950. أما أهمُّ محاولةٍ لتقسيم العربية إلى مرحلتين: قديمة وجديدة فقد تناولتها بالتفصيل في المبحث 2.4. والبيانات التي نحصل عليها سواء من اللهجات المعاصرة أو من التوصيفات الدقيقة للغة في أعمال النحاة تدلُّ على أن أكثر المعايير التي وُضعت لتقسيم العربية إلى مرحلتين قديمة وجديدة معاييرُ خاطئة. ومما يُسهم في هذا الخطأ عدم كفاية المصادر التي استُنِدَ إليها في صناعة هذه المعايير. وفي المبحثين 2.5 و 2.6 مصفوفتان منطقيتان تذرَّع بهما البعض لفهم تاريخ العربية. وفي 2.5 سأنظر في العلاقة القائمة بين الحالة اللهجية من جهة (اللهجات المعاصرة) والعربية المعيارية من جهة أخرى، وهل هذه العلاقة بين اللهجي والفصحى كانت موجودة في ماضي العربية؟ أما في المبحث 2.6 فقد وضَّحتُ أن مفهوم التاريخ اللغوي الخاص بالعربية الذي نجده في تقاليد دراسة العربية للأسف نادراً ما يُلتَفَتُ إليه. وينتهي هذا الفصل بالمناقشة الختامية في المبحث 2.7.

2.2 مراحل اللغة العربية

يمكن التمييز بين فرعين مختلفتين في التقسيم اللغوي للعربية القائم على ثنائية القديم/ الجديد: أحدهما داخلي وهو ما سأصطلح على تسميته باللغة العربية الأدبية، والآخر هو ما تصوَّره عالم اللغة الألماني فليشر في القرن التاسع عشر المتمثِّل في فرضية العربية الكلية، وهكذا سماه باللغة الألمانية (Gesamtarabisch).

2.2.1 العربية الأدبية

هنا أبدأ بالفرع الأول؛ لأنه أكثر تبسيطاً، حيث عُرِّفت العربية تبعاً لمعيارٍ ظهرَ في القرنين الثامن والتاسع ميلادي وتطورَ فيهما. واستندوا في هذا المعيار إلى مجموعةٍ من النصوص التي تخضع لقانونٍ واحدٍ (قانون الفصاحة)، وتتمثل هذه النصوص في القرآن الكريم، الشعر في العصرين: الجاهلي و صدر الإسلام، بواكير الأعمال الأدبية أو ما يمكن تسميته بالرسائل الأدبية مثل كتابات ابن المقفع (139 هـ/ 756 م). وقد حظي المصدران الأوَّلان (القرآن والشعر في الجاهلية وعصر صدر الإسلام) بتقييم وتحرير وتعليقات المشتغلين بالدراسات القرآنية مثل ابن مجاهد (324 هـ/ 936 م)، والنحاة وأشهرهم الفراء (207 هـ/ 822 م) وسيبويه (177 هـ/ 793 م). ومن هنا، فقد أصبحت هذه المصادر النحوية تقدم عناصرٍ إضافيةً تؤسس لمعيار الأدبية في اللغة.

حسب ما يراه فيشر (1982b: 37-45)، تُشكِّل العناصر الأربعة التالية مصادر اللغة العربية الكلاسيكية.

1) مصادر العربية الكلاسيكية

- القرآن
- الشعر
- بواكير الأدب⁽¹⁾
- الرسائل النحوية

(1) تجدر الإشارة إلى أن المؤلفات الأدبية لم تكن جزءاً من البيانات اللغوية التي اعتمد عليها النحاة المتقدمون. حيث اعتمدوا على أمثلة من القرآن الكريم وبواكير الشعر ورواة اللغة إضافةً إلى الأمثلة التي اصطلح عليها النحاة. والإشكال في المؤلفات الأدبية هو أن كثيراً منها إن لم يكن جميعها لم يتوفر بصيغته النهائية إلا في أزمنة متأخرة - وفي بعض الحالات على وجه اليقين - وفقاً لمعايير نظرية متأخرة. لمناقشة هذه القضايا بشكل عام، انظر بوزورث Bosworth سنة 1989 ولatham سنة 1990. وبطبيعة الحال فإن السلسلة التاريخية الممتلئة في مرحلة ما قبل الكلاسيكية/ الكلاسيكية/ ما بعد الكلاسيكية يمكن التوصل إليها عبر أبنية منفردة. علي سبيل المثال، يزعم لرشى: (2003: Larcher 189) أن الجمل الشرطية تُظهر لنا تبسيطاً تدريجياً لنماذج الفعل في الشرط وجوابه فيما يُسميه لارشر العربية ما قبل الكلاسيكية (القرآن والشعر) وصولاً إلى العربية الكلاسيكية ثم ما بعد الكلاسيكية.

باستناده إلى المرحلة الكلاسيكية فإن فيشر يُعرّف عصر ما بعد الكلاسيكية في العربية بأنه هو العصر الذي استُعملت فيه اللغة الأدبية في الفترة المتراوحة بين 900-1100 ميلادي، والذي يميزها عن مرحلة الكلاسيكية مجموعةً من الخصائص الأسلوبية والمعجمية. وفي قول آخر نجد أن فيشر نفسه يرى أن العربية التي سبقت المرحلة الكلاسيكية هي التي كانت مستعملةً في عصر ما قبل الكلاسيكية. ورغم أن فيشر يعترف بأن هذا التقسيم يشوبه شيءٌ من التداخل - بحيث إن خصائص المرحلة اللغوية المعينة قد تظهر في مرحلة لغوية أخرى - إلا أن نظام التقسيم يخلق لنا انقساماً ثلاثياً متناسقاً يشبه مصفوفة: القديم/ المتوسط/ الجديد حيث إن التقسيم المرحلي للعربية يتشابه مع التقسيم الزمني.

وبطبيعة الحال فهناك مشكلاتٌ جوهريةٌ تتعلق بطبيعة المصادر العربية التي يصنفها هذا النظام لغرض التوضيح. ومما لحظه فيشر في كتاباته عن الفترة الكلاسيكية (44: 1982b) أن قواعد سيبويه شكلت ذروة تطور العربية الكلاسيكية المعيارية كما ذكر في الاقتباس التالي باللغة الألمانية: "... markiert den Abschluss der Ausbildung einer klassisch-arabischen Standardsprache".⁽¹⁾ إضافة إلى ما ذكر أعلاه من أطروحات فيشر لتوصيف العربية قبل المرحلة الكلاسيكية، فإننا نجده بدلاً عن أن يعرف لنا التنويعات ويربطها بالواقع اللساني يحيلُ القارئ إلى ما كتبه نولدكه Nöldeke سنة 1897 حول قواعد العربية الكلاسيكية. وتجدر الإشارة إلى أن القواعد التي كتبها نولدكه مليئةٌ بالنماذج (Forms) اللغوية التي تبدو مخالفةً لنماذج العربية الكلاسيكية. ومن الملاحظ أن أحد أهم المصادر التي اعتمد عليها نولدكه هو كتاب سيبويه. فعلى سبيل المثال، أشار نولدكه (14: 1897) إلى أن استعمال ضمير المفرد المذكر الغائب الواقع مفعولاً به المكوّن من الضمة والهاء بعدها /هُ/ مثل لم أضربهُ بدل الضمير المضموم /هُ/ في لم أضربهُ أحدُ الأشكال البديلة التي نوقشت

(1) يرى فيشر ورأيه صحيح بأن التطور اللغوي التاريخي يجري حتى على العصر الذي كانت تُستعمل فيه العربية القديمة. انظر المبحث: 2.3 لمعرفة نوع آخر من المصفوفة الحديثة.

في كتاب سيبويه، 2: 313، (انظر مناقشة ذلك في هذا الكتاب في المبحث 8.9). ولا يمكن لنا أن نعد عمل سيبويه ذروةً للمرحلة الكلاسيكية للغة وفي نفس الوقت نعدّه مصدراً رئيساً لمرحلة ما قبل الكلاسيكية.⁽¹⁾ ينطبق هذا الاعتراض على بقية المصادر التي استخدمها نولدكه، ومن ذلك استشهاده بالكثير من البنى اللغوية المختلفة في القراءات القرآنية الشاذة. بيد أن القراءات القرآنية استُشهدَ بها بشكل متوازن، خاصة في اللغة التي تعود إلى مطلع القرن الثامن الذي يمثل عند فيشر المرحلة الكلاسيكية (انظر الفصل 4). ورغم أن نولدكه لم يَعد إلى أعمال الفراء، إلا أننا نلاحظ أن الفراء هو الذي ناقش مُغايرات ضمير المفعول للمفرد المذكر الغائب المذكور آنفاً (1: 233، 388)، حيث لاحظ أن البدو إضافةً إلى عدد من القراء وهم عاصم (736 م / 118 هـ) والأعمش (756 م / 148 هـ)⁽²⁾ ورد عنهم استعمال المُغاير التالي: /ئـ/ في سياقات معينة.

وفي الواقع، لم يحاول نولدكه تحديد مراحل تاريخ اللغة العربية. بل كان (1: 1897) مهتماً بالاستثناءات (الشواذ أو ما خالف القياس) التي طالت قواعد اللغة العربية كما يفهمها هو. وعلى النقيض من فيشر، فإن نولدكه لا يُلزم نفسه بالإجابة على التساؤل الزمني حول الاستثناءات اللغوية المخالفة لقواعد اللغة الكلاسيكية وهل تلك الاستثناءات كانت سابقةً للمرحلة الكلاسيكية من الناحية الزمنية، أم أنها تشكل مفارقاتٍ صالحةً لإقامة المقارنات داخل العربية الكلاسيكية؟ وهذا سؤالٌ تصعبُ الإجابة عليه إذ يتطلب تطبيق النهج المقارن على كل خصيصةٍ لغويةٍ من تلك الخصائص الخارجة عن القواعد. وما دام الأمر بهذه الصعوبة فلا بد لنا من ترك السؤال الزمني مطروحاً: فهل تلك الخصائص اللغوية (الشاذة أو

(1) لو افترضنا أنه بإمكاننا تحديد ثم تفكيك ثم إعادة بناء الإشارات الواردة عند سيبويه حول اللغة الكلاسيكية على أساس ما ورد من مرحلة ما قبل الكلاسيكية فهذا عمل لم يقم به فيشر Fischer. بل حتى سيبويه نفسه لم يفكر في مثل هذه المراحل التاريخية، بل كان مراقباً دقيقاً للعربية من حوله وفي زمانه ولذا فقد كانت البيانات التي يبني دراسته عليها بياناتاً تزامنية.

(2) أحد القراء الأربعة عشر وكان كوفياً، انظر: Gilliot 1990: 160، وقد استند عليه الفراء كثيراً.

المخالفة للقواعد) كانت موجودةً قبل العربية الكلاسيكية أو استجدَّت معها (ولم تُوصَّف على أنها نماذج مخالفة للقاعدة)، أم أنها جاءت بعدها على هيئة ابتكارٍ لغوي؟

بالنظر إلى هذه الملحوظة الأخيرة يتضح أن الأساس الذي تستند إليه العربية التي سبقت العربية الأدبية الكلاسيكية - وهو أساس وضعه فيشر - قد استُبعد، وعلى أقل تقدير فلا بد من انتظار عملٍ لغويٍّ مقارن يوثق ذلك. فليس هناك مكنزٌ لغوي ضخم يعود إلى عصور ما قبل العربية الكلاسيكية. ثم إن جميع المصادر المذكورة في الفصل الأول أعلاه تعود للقرن الثامن، وبهذا فإن كل تلك المصادر تعود إلى ما يسميه فيشر الفترة الكلاسيكية.

2.2.2 العربية الشاملة

يمكن لنا أن نفترض منطقياً بأن العربية التي سبقت العربية الكلاسيكية تشكِّل كياناً قائماً بنفسه، إلا أن هذا الكيان لا يمكن القول بأنه مؤسَّس على مبادئ اللسانيات المقارنة. وهنا أود الإشارة إلى أن المصفوفات المنطقية في تقسيم اللغات تصبح أكبر حينما تُضاف اللغة المنطوقة إلى المحتوى اللغوي الذي يتألف من أشكال متعددة.

وقد تأسس هذا المفهوم قبل 150 عاماً على الأقل، حيث اقترح المستعرب الألماني فليشر Fleischer فكرة العربية الشاملة *Gesamtsprache* التي توفر مظلةً لغويةً شاملةً لتنوعاتٍ عربية تبدو متباينة بشكل واضح (1968/1854: 155).⁽¹⁾ ويمكن تقسيم هذه اللغة الشاملة إلى ثلاث مراحل: العربية القديمة، العربية الوسطى، العربية الجديدة (*Neuarabisch*) وهذه المراحل لمجرد تعريف البنى (*Altarabisch, Mittelarabisch*)

(1) تظهر أفكار فليشر Fleischer في مقدمة مقالةٍ حول علم المعاجم العربية نُشرت سنة 1854، ثم أُعيد نشرها عام 1885 مع مجموعة مقالاته، وأعيدت طباعة هذا العمل عام 1968 وبالتالي فإن المراجع والصفحات تعود إلى نسخة 1885.

اللغوية، ويبدو أن فليشر يتصور هذه المراحل عبر التسلسل الزمني. فالمرحلتان الأولى والثانية وهما العربية القديمة والعربية الوسطى يمكن تشبيههما بالعربية الكلاسيكية عند فيشر Fischer. حيث إن العربية القديمة هي لغة القرآن والشعر التي اشتغل بها النحاة (انظر: Fleischer 1885: 154). أما العربية الوسطى فهي اللغة الأدبية التي ظهرت في بواكير العصر الإسلامي خارج الجزيرة العربية (1885: 155). والعربية الجديدة لا نجد لها عنده توصيفاً صريحاً إلا أننا نستشف من كلامه أنها تنويعاً تعود إلى اللهجات العربية المعاصرة.

والعنصر الرئيس في هذا الموضوع هو المصفوفة المنطقية وهي: العربية القديمة، والعربية الوسطى، والعربية الجديدة التي فرضت علينا قدرًا وليس على أساس الممارسة اللغوية المقارنة.

العرض الناقد الذي أقدمه هنا يستند إلى أساسٍ لساني صارم. ويظل فهم الدوافع والأسباب الكامنة وراء مبادرة فليشر Fleischer بعيداً كل البعد عن نطاق هذا الكتاب وحدوده، حيث يبتعد مثل هذا البحث عن الدوافع والأسباب متوجهاً نحو تاريخ الدراسات العربية في الغرب. ومع ذلك، فلا مانع من القول بأن محاولة فليشر كانت تهدف لدمج اللهجات المعاصرة داخل النسيج الكلي للغة العربية. فهو يشير على سبيل المثال إلى أن العربية المعاصرة لا تتمتع بالمكانة سواء بين العرب أو بين الكثير من العلماء الغربيين (1885: 157).⁽¹⁾ وأستشهد بعمل المستعرب الفنلندي فالين Wallin حيث أشار إلى أن لهجات شبه الجزيرة العربية قد تكون أقرب إلى اللغة العربية القديمة أكثر مما نظن، وربما تكون من السلالات المباشرة لتلك اللغة (1885: 157).⁽²⁾ في عام 1854 كان علم اللهجات العربية في

(1) لسوء الحظ، هناك شكٌ له ما يبرره اليوم وهو قائم منذ 150 سنة. هناك عمل معياري قدمه موسكاتي وآخرون (Moscati 1980: 14) حول اللغات السامية ويرى هذا العمل أن آخر مرحلة في اللغات السامية هي اللغة العربية الكلاسيكية، ويرى أن اللهجات المعاصرة لا تُسهم في معرفة ذلك التاريخ إطلاقاً.

(2) لا يفتر لنا فليشر كيف تكون النصوص التي كتبها فالين (بالنجدية) أقرب إلى العربية القديمة من اللهجات الحضرية، مثل الأغاني والأشعار التي نقلها فالين كما سمعها. وعلى أية حال، فإن

بداياته ولا نستطيع الجزم بأن فليشر كان يستعمل مصطلح العربية الجديدة على أنه مصطلح تجريبي، إلا أنه يرى حاجةً إلى دمج اللهجات المنطوقة في الدراسات العربية، وهي لهجاتٌ لم يُحدّد وضعها الدقيق بعد.⁽¹⁾

بيد أن هذه المصنوفة الباكورة لا تقوم على أسس لغوية. ثم إن الاستشهاد بكلام فالين حول اللهجات العربية السعودية يسمح لفليشر بأن يستند في تفسيراته إلى معايير غير لغوية. حيث يرى أن العربية المعاصرة في المناطق الحضرية أبعد عن العربية القديمة من اللهجات العربية الأخرى (خارج الحواضر مثل اللهجات البدوية). ومن هذه الملاحظة يتضح أنه ينبغي النظر إلى ثنائية القديم/الجديد في العربية على أنها تطورٌ لغويّ تاريخيٌّ المفترض به أن يُظهر لنا قدرأً أكثر أو أقل من الابتكار اللغوي، غير أنه لا يوجد أساسٌ لسانيٌّ مقارن لمثل هذه الافتراضات. وعلاوةً على ذلك هناك معيارٌ آخر غير لغويّ، وهو تقسيم اللغة إلى حضرية وبدوية الذي نجده في تفكير فليشر، وكل ذلك يصب في جانب المصنوفات المنطقية المتنوعة التي يُستند إليها عند تفسير التاريخ اللغوي العربي، (انظر الفصل 1.6.7).

وعلاوةً على ذلك، فإن النظرة العُجلى إلى كتاب فالين تُظهر أن والين نفسه حكم على لهجته النجدية البدوية وفقاً لتطابقها أو عدم تطابقها مع العربية الكلاسيكية. فمثلاً نجده في النص يُصحح جملة: لا تضيع من اللهجة النجدية بقولهم في الفصحى: لا تُضِعْ (8:1851). ومعنى هذا أن فالين يرى أن حالة الجزم في المضارع في حالة النهي هي الصواب وما

فالين يشير إلى أن إلقاء القوائد لا يتبع بالضرورة قوانين الصّواتة المعروفة في تلك اللهجة، فمثلاً الصوت /تش/ عبر عنه بـ /ك/ والصوت /دز/ عبر عنه بـ /ق/ فكتب /صديق/ بدل /صدّذ/ (1851: 10، 218:1852).

(1) وقد وصف فليشر نفسه الاختلاف بين اللغة البدوية السليمة التي شكلت الأساس للغة القرآن والعربية المعيارية في مقابل التنويع الحضرية التي تشكلت أساساً بين غير المسلمين (1847:155). هذه المناقشة نجدها في سياق تلخيص نص يندرج تحت مظلة العربية الوسطى، وهو نص يتسم بشيء من الانحراف عن اللغة العربية. وبهذا فإن فليشر يبدو مسؤولاً عن تقديم عدد من المفاهيم الرئيسة التي يعترّبها شيء من الإشكال، بما في ذلك مفاهيم مثل العربية الجديدة/المتوسطة/القديمة، والبدوية النقية مقابل الحضرية المنحطة.

سواها لحن. ويشير كذلك إلى أن فعل الإرادة في النجدية هو: راد وهذا بدلاً عن أراد في الفصحى (4:1851). ويقول أيضاً بأن كلمة: أبوك يُلْتَزَمُ بها في جميع الحالات بدلاً عن أباك وأبيك، ويعلق قائلاً: لأن الحركة الإعرابية لم يَعدْ يلتفت لها أحدٌ من العرب في الوقت الحاضر. وربما أن فالين يشيرُ إلى نموذج العربية الكلاسيكية ليس للتخطئة، ولكن من باب إرشاد القارئ. ومع ذلك فإن استحضارَه المستمرَّ للنموذج الفصحى يُضفي على عمله طابعاً معيارياً يمكن فهمه بسهولة على أنه تطور تاريخي عبّرت فيه اللغة من مرحلة الكلاسيكية إلى اللهجة الحديثة. وفي عملٍ آخر قدمه حول الصّواتِ العربية (7:1855) فإن فالين يقدم توصيفاً خالصاً يُقابِل فيه بين العربية الكلاسيكية واللهجات المعاصرة رغم أنه يشير إلى أن الإمالة (تُتَوَلَّتْ في الفصل السابع من هذا الكتاب) كانت موجودةً في النموذج الأقدم للعربية، وهي خصيصةٌ يعرضها للمقارنة على اللهجة البدوية المعاصرة. ومن هنا فإن فكرة القديم والجديد في اللغة تبدو وكأنها تسلسلٌ زمنيٌّ صرفٌ. وفي عمل آخر قدمه فالين (1858: 673-675) يُلَخِّص لنا فيه كيف أن الأشكال النحوية القديمة حُوِفَظَ عليها في لغة البدو، وإن شاب تلخيصه شيءٌ من عدم الوضوح.⁽¹⁾ وهو هنا يشير إلى تطورٍ خطِّيٍّ مباشرٍ عبرت فيه اللغة من الكلاسيكية إلى اللهجة المعاصرة.

من خلال هذه الأمثلة لأعمال كلٍّ من فيشر وفليشر، يمكن لنا وضع أساس لتفسيرين مختلفين لتاريخ اللغة العربية في أوساط الغربيين؛ فالتفسيرُ الأول يلتزم الخط التاريخي بصرامة. حيث يرى أن العربية الجديدة (اللهجات) ليست جديدةً لاشتغالها على ابتكاراتٍ لغويةٍ جديدةٍ مقارنةً بالقديمة، بل لمجرد أن اللهجات أصغر سناً من العربية القديمة. أما التفسير الثاني فمفاده أن العربية الكلاسيكية كما حددها المصادر (الفصل 1) أعلاه هي المعيار

(1) يلحظ فالين على سبيل المثال أن علامات الإعراب في النهاية لا تُستخدم وفقاً لقواعد العربية الفصحى (1858: 674). ثم يعود ويشير إلى أن هذه الحركات الإعرابية تظهر عند بعض القبائل البدوية. وهي في الحقيقة عبارة عن صوائت مجهورة كما سيُوضَّح في الفصل 8.3 انظر أيضاً الفصل الثالث الاسم 31.

التاريخي لجميع التنويعات الأخرى، سواءً كانت تنويعات أدبية أم على شكل لهجات حديثة. وكلا الافتراضين يُشكّلان عقبات كبيرة أمام الوصول إلى التاريخ اللغوي للعربية.

2.3 العربية واللهجات

أستعرض في هذا الفصل مزيداً من التفسيرات لتاريخ اللغة العربية، وكلها تفترض ثنائية القديم/الجديد باستثناء رأي فليشر الذي يضيف إلى ثنائية القديم/الجديد تنويعاً ثالثة وهي الوسطى. وأودُّ الإشارة إلى أنني في هذا الفصل سأشير إلى أمثلة لتفسيرات مهمة في اللسانيات المقارنة دون إدراجها تحت مدرسة معينة عند المستعربين الغربيين.

2.3.1 بروكلمان: من القديم إلى الجديد بلا جدل

يُعدّ كارل بروكلمان أحدَ ألمع الأسماء في تاريخ الدراسات السامية، وله كتابٌ بعنوان (Grundriß der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen 1908 منشورٌ في مجلدين سنتي 1908 و1913). يُشكل الكتاب عملاً مرجعياً أساسياً في هذا المجال حتى يومنا هذا. ورغم أنه يُفهرس النماذج النحوية في العربية الجديدة على نطاقٍ واسع إلا أنه لا يتناول إطلاقاً تاريخ هذه النماذج النحوية باستثناء إشارته إلى أنها ظواهرٌ تشكلت بعد المرحلة الكلاسيكية للعربية. أما مصطلح العربية الجديدة فلم يظهر في الكتاب إلا في الصفحة 45 واستخدمه في سياق عرض مثالٍ لخصيصة كلمة معينة وليس مضموناً عاماً. ومن هنا فالعربية الجديدة مجرد افتراضٍ بلا توضيحٍ أو تحديد. ويشير أيضاً إلى أن اللهجات المنطوقة لم تُتناول في البحوث اللغوية الصادرة قبل القرن التاسع عشر إلا ما ندر.

إن صمّت بروكلمان إزاء قضية ظهور العربية الجديدة يتمشى إلى حد كبير مع الطابع التصنيفي لكتابه المذكور أعلاه Grundriß، الذي يسرد



بدقة أشكالاً متنوعةً من اللغات السامية المختلفة وهذا التنوع يعطيها مزيداً من القوة. ونحن نجدده يقول في المقدمة بشكل صريح: إنه ينظر إلى عملية إعادة بناء اللغة على أنها تطبيقٌ شكليٌّ؛ فالنماذج التي يُعاد بناء صورتها تمثل لغةً لا وجود لها في الواقع اللغوي، ومحاولة إعادة بناء لغةٍ ما لا تفي أبداً، بعكس صورتها الحقيقية في الماضي (1908: 4-5: 35). فضلاً عن ذلك، فإن اللغات السامية يشبه بعضها بعضاً والنظر إليها بعين التقسيم اللغوي الجغرافي هو النهج الأفضل في التعامل معها بدلاً من تصنيفها على أساس الابتكارات اللغوية التي تشترك فيها أكثر من لغة (1908: 6). ويتزامن هذا النهج عند بروكلمان مع ملاحظته بأن اللغات السامية شهدت قدراً كبيراً من الاتصال الوثيق إذ كثيراً ما يستعمل الساميون أكثر من لغة سامية في الكلام فينتقلون من لغة إلى أخرى. ما تزال هذه الملحوظة بالرغم من أهميتها معزولةً ولا يُلتفت لها، إذ لم توقظ الاهتمام بدراسة تأثير الاتصال بين اللغات ودوره في التطور اللغوي في حالة العربية.

وباختصار فإنه وبحلول عام 1908، أُكِّدَ على مسألة الثنائية في العربية التي تقوم على القديم/الجديد مبدأً تنظيمياً عامّاً لا يحتاج للاستناد على أساسٍ لساني مقارن. ومن هنا فإن مناقشة التطور اللغوي المقارن بين العربية المعاصرة والقديمة مسألة غائبة تماماً عند بروكلمان.

2.3.2 يوهان فك Fück: من القديم إلى الجديد، ما قبل

الشتات وما بعد الشتات

كان لكتاب فُك Fück «العربية» تأثير كبير في الدراسات اللغوية العربية (1950). وهو كتاب يتوسع في تناول المعرفة اللغوية إلا أنه يستند إلى مصادر أدبية غير لغوية. تقدم تلك المصادر تفسيراً للتطور اللغوي الذي طال العربية فنقلها من القديمة إلى الجديدة. ويذكر فُك بأن الاتصال المكثف بين العرب والعجم في القرن الأول من عصور الفتوحات الإسلامية نتج عنه التبسيط النحوي للعربية على نطاق واسع. ومن جانب آخر فقد نشأت

فوارق طبقية بين الطبقة العليا العربية والطبقة الدنيا والمتوسطة غير العربية (1950: 5-7).

يصعبُ في هذا الموضوع تتبُّع التحليل اللغوي الذي قدمه فُك في كتابه، إذ يقترح أن التبسيط الواسع النطاق للقواعد النحوية كان العامل المؤثر، غير أن دليله على ذلك هزيلٌ، أما تحليله فهناك الكثير من التساؤلات تحوم حوله. وكما أشرت قبل قليل من أنه يعتمد على المصادر الأدبية (خاصة البيان والتبيين الذي يعود لمنصف القرن التاسع)، وسأقتبس منه المثال التالي:

(2) شريكاتنا في أهوازها وشريكاتنا في مدينها وكما تجي تكون⁽¹⁾

من المسلم به أن المعنى إلى حد كبير يظل غامضاً هنا مالم يُوظف السياق رغم أن الجملة تَظْهَر عليها الكفاءة النحوية والصرفية. ويبدو من الصعب استعمالها كمثالٍ للغة المبسطة (البجين) pidgin في ذلك العصر؛ لأنها تتماشى مع قواعد العربية وخاصة الصرف، حيث تبدو اللواحق صحيحةً حيث استعمل شريكات بدل شركاء! وعبر عن معنى الكُونِيَّة بشكل صحيح، والاسم شريك ألحقت به لاحقتان: الأولى للجمع، والثانية للمؤنث. انطلاقاً من ذلك، فلا نستطيع تصنيف هذا الكلام تحت اللغة المبسطة (البجين)؛ لأن إحدى أهم خصائص اللغة المبسطة حول العالم هو انعدام الصرف (وهذا أيضاً موجود في اللغة المبسطة العربية - لغة العمالة الوافدة في الخليج GPA) - انظر: (Thomason and El-Gibali 1986, see Owens 1997: 132, on a 'short 10th century text, Smart 1990 on Gulf Pidgin Arabic)

(1) (شركاؤنا بالأهواز والمداين يبعثون إلينا بهذه الدواب فنحن نبيعها على وجوهها). النص في المتن أعلاه كما جاء في نسخة كتاب يوهان فُك الذي استند على النسخة القاهرية من كتاب الجاحظ. وفي نسختي البيروتية (ص. 90) مكتوبة كالتالي: مدينها وتجي، والجاحظ يقدم النموذج الصحيح هو: شركاؤنا بالأهواز والمداين يبعثون إلينا بهذه الدواب فنحن نبيعها على وجوهها. وتجدر الملاحظة أن فُك لم يكتب حركات أواخر الكلمات في رَومَنَّتِه لهذه العبارة في المثال (2)، رغم أنها في النسخة الموجودة من كتاب الجاحظ التي عندي خلت من الحركات لذا فلا يمكننا معرفة نية الجاحظ النحوية. ويبدو أن فُك حاول إعادة بناء الحركات وفقاً لتصوره لشكل هذه العربية الركيكة، وليس بناءً على منهجية علمية لسانية.

حينما نقارن ما في هذا النص الذي أورده الجاحظ باللغة المبسطة يتضح لنا أننا أمام حالة مختلفة وهي التي يمكن لنا أن نعتها ضمن حالات تعلم التنويع التي تمثل اللغة الثانية L2، لكن المعلومات التي يقدمها الجاحظ لا تشكل بيانات لغوية منضبطة يمكن على أساسها إصدار الأحكام؛ لأنها مجرد دعابات أو أحداث مروية باختصار.

وعلى الجانب الآخر، فإن فُك Fück يتحدث عن تنويع مرتبطة بالطبقة الاجتماعية، فيذكر مجموعة متنوعة من الطبقات الاجتماعية الدنيا والمتوسطة والعليا. وهي طبقات يمكن وصفها بغير العربية ظهرت في الإمبراطورية الإسلامية، وكان أفراد تلك الطبقات يسعون جاهدين لتعلم اللغة الكلاسيكية من الطبقة العليا العربية. وقد نجحوا في تعلم اللغة إلا أنهم فشلوا في تعلم حركات الإعراب، هذه التنويع الخالية من الإعراب التي ظهرت بينهم أصبحت في النهاية لهجات الحواضر العربية.

هذا التفسير مُربك إلى حد ما إذا ما أردنا من خلاله فهم مسألة التطور اللغوي في حالة العربية وكيف انتقلت من القديمة إلى الجديدة، ويظل مثل هذا التفسير غير مقنع. فمن جهة، يمكن القول بأن هناك لغة مبسطة تشكّلت أثناء شتات العرب وفي الوقت نفسه ظهرت عربية خالية من علامات الإعراب. وبالنظر إلى أن فُك اعتمد على المصادر المكتوبة فلا يمكن أن نتوقع نتائج كبيرة. وكل واحدة من الخلاصتين التي انتهى إليهما فُك يمكن لنا أن نعتها صحيحة بطريقة ما، وفي أقل تقدير صحيحة من حيث المصادر التي اعتمد عليها. وهذا يسمح لنا بتقديم توصيف أفضل لما نسميه التنويع التي تمثل اللغة الثانية L2 (وهي العربية للناطقين بغيرها آنذاك) على نحو ما وُضِّح في الاقتباس (2) أعلاه. وفُك بنفسه يعترف قائلاً: (بأن تفاصيل هذا التطور غير معلومة لنا بسبب انعدام أخبار المعاصرين لذلك التطور)، (ص.5). وفي نهاية المطاف، وكما هو الحال مع فليشر وكذلك كان الحال قبله بمئة سنة، فإن اللسانيات التاريخية اعتمدت على المصنوفة المنطقية التي تُقسّم اللغة إلى قديم وجديد ثم تجرد المادة اللغوية بُغية

تصنيفها وهذا ما قام به فُك في كتابه الشهير العربية.

وقبل أن أنتقل إلى النموذج التالي، يجدر بي تلخيص رأي إثنين من اللسانيين الذين ربما تأثروا بأفكار فك بشكل مباشر فطُوروا بعض أفكاره التي لم يطرحها أحد قبله.

يعود الرأي الأول إلى الأمريكي فيرغسون Ferguson ويُعرف بفرضية الكُوَيْنَة Koine. حيث ناقش قائلاً بأن العربية شهدت شيئاً من التبسيط أو التقارب بين أشكالها في عصور بدايات ظهور المعسكرات الإسلامية في البلدان المجاورة لجزيرة العرب لتتناسب مع حال المخاطبين، وهذا ما يعده فيرغسون تباشير اللهجات المعاصرة. وهذا موجود أيضاً في كتاب فُك (1950:5) حيث شهدت المعسكرات الإسلامية الباكراة في الكوفة والفسطاط (القاهرة) تطور عربية البدو التي كانت مشتركةً بين فئاتٍ متعددةٍ من قاطني المعسكرات، وهذا الشكل اللغوي البدوي كان قبل تطوره في المعسكرات يشكل الأساس للعربية الموصوفة بالكلاسيكية. اتخذ فيرغسون نفس البيئة الاجتماعية لتكون أرضاً خصبة لتنوعية أُطلق عليها الكوينة العربية، ومن خلال 14 معياراً لغوياً طبقها فيرغسون حكم بأن هذه الكوينة طالها شيء من التبسيط. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعالجة التي قدمها فيرغسون هي الأولى من نوعها وتظل حتى يومنا هذا واحدة من المحاولات القليلة التي تشرح عملية انتقال العربية من القديمة إلى الجديدة على نطاق واسع ووفقاً لمعايير لغوية محددة وهي الأربعة عشر المذكورة آنفاً⁽¹⁾ وانطلاقاً من منطق هذا التفسير فإنه يقع خارج الحدود النقدية التي طُرحت في هذا الفصل. وبالرغم من أنني لن أعلق على المميزات التي انفرد بها فيرغسون في تحليله إلا أن القارئ يمكنه ملاحظة أن المنظور النقدي الوارد في الفصل 2.4 يمكن تطبيقه على تلك المميزات.

(1) انظر Kaye 1976 للاطلاع على النقد المبكر. أما عبود حجار 4-83: 2003 Abboud-Haggar فقدّم خلاصةً جيدةً لفرضية تشرح كيف أن بعض الخصائص اللغوية جعلت هذه اللغة تتحول إلى كوينة وذلك بناء على ما جاء عند كل من فيرغسون (1959b) وكوهان (1970) (Cohen) وفيرستيغ (1984a) (Versteegh) وهو طرح مشابهة في منهجيته لما قدمه كل من فيرغسون وفيرستيغ.



ويعود الرأي الثاني إلى فيرستينغ Versteegh (1984) وهو فرضية التبسيط اللغوي. حيث يرى أن نتيجة هذا التبسيط هي ظهور اللغة المبسطة (البيجين). وفي عمل متأخر (2004) يبدو أن فيرستينغ قد غير أفكاره إلى حد ما؛ حيث أكد على أن هناك فرضية قوية تقوم على فكرة أن التأثير اللغوي كان نتيجة تعلم كثير من العجم للعربية بوصفها لغة ثانية، حيث استبدل تفسير التطور من فكرة اللغة المبسطة للوافدين المنبثقة من علم اللغة الاجتماعي إلى نظريات تعلم اللغة الثانية.

2.3.3 نظرية بلاو: القديم ← المتوسط ← الجديد

فكرة القديم / المتوسط / الجديد أُشيرَ إليها أعلاه في كلام فليشر، بحيث تكون العربية المتوسطة ذات أهمية في فهم ما يسميه فليشر عربية ما بعد العصور الكلاسيكية. ورغم أن فليشر يفترض ضمناً هذا المسار لتطور العربية (القديم / المتوسط / الجديد) إلا أنه لا يُصرّح به. أما جوشو بلاو Joshua Blau فقد قدم تفسيراً مختلفاً للعربية الوسطى في أعماله الصادرة (1966، 1981، 1988، 2002). بنى بلاو هذا التفسير على تحليل نصي واسع ودقيق، حيث أظهر لنا أن هناك العديد من الوثائق والرسائل الشخصية والتجارية إضافة إلى العديد من المصادر العربية المسيحية واليهودية مكتوبة بما يسميه العربية الوسطى. وبالرغم من أن هذه المصادر تبدو لغتها كلاسيكية إلا أنها تشتمل على شيء من العناصر اللغوية التي نجدها في اللهجات المعاصرة. ويعود أقدم هذه المصادر إلى أواخر القرن السابع م، وبمجرد أن نصل إلى القرن العاشر نجد أنها قد تكاثرت. استناداً إلى هذه الوثائق اقترح بلاو أن اللغة العربية الوسطى التي ظهرت نتيجة اتصال العرب بالعجم (1981) هي الحلقة المفقودة التي تفك شفرة التحول من اللغة القديمة إلى الجديدة. ويمكن أن نأخذ أطروحة بلاو على أنها تطبيق عملي للمصفوفة المنطقية التي تفترض منطقاً أن لكل شيء مرحلة قديمة ومرحلة حديثة وهناك مرحلة وسط بينهما. ومن الناحية التطبيقية

يُعرَّف الوسطُ من خلال مكنزٍ ضخمٍ من النصوص.

أشار بلاو في العمل الذي قدّمه بأن العربية الوسطى يمكن أن تقدم تفسيراً بعيداً عن التسلسل الزمني (قديم/جديد). حيث أبدت الوثائق الباكّة إضافةً إلى الوثائق المتأخّرة (على سبيل المثال قدم دوس Doss في 1995 عملاً يتناول نصاً يعود للقرن السابع عشر م.) نفس القدر من الانحراف عن المستوى المعياري. ويمكن تفسير هذه الانحرافات على أنها استعمالاتٌ لهجيّةٌ تسالت إلى العربية المعيارية عند متعلميها، (على سبيل المثال: هذا بدلاً عن هذا، ص 75 من ألف ليلة وليلة)، وربما تكون مثل هذه الانحرافات من أخطاء العجم الذين تعلموا العربية المعيارية وأصبحت لغتهم الثانية مثل قولهم: لم تقولين بدل لم تقولي (Blau 1966: 269). وفي كلتا الحالتين فالعربية الوسطى في مثل هذه النصوص عبارةٌ عن خليطٍ من العربية المعيارية واللهجة المنطوقة تعتمد في كيانها على هذين النوعين وتتألف من تنويعاتٍ عدة، (see Larcher 2001, Versteegh 2005 for summaries and overviews). وفي الحقيقة فإن بلاو نفسه كان يميل إلى النظر إلى العربية الوسطى على أنها تمثل شيئاً من التنوع الأسلوبي الذي كان يتماشى مع واقع ذلك العصر (1982)، ولا يُنظر إليها على أنها تنويعٌ مستقلٌّ عن العربية المعيارية واللهجات العربية.⁽¹⁾ وفي آخر أعماله (2002:14) كتَبَ بلاو: «أن العربية الوسطى هي لغة النصوص المكتوبة في العصور الوسطى التي تناوبت فيها عناصر العربية الكلاسيكية وعربية ما بعد الكلاسيكية والعربية الجديدة وبعض العناصر اللغوية التي

(1) يقول هولز Holes (1995:31): «يمكن أن نكتشف خطأ واضحاً لتطور العربية المكتوبة في النصوص منذ من أوائل 800 م. في العصور الوسطى ووصولاً إلى اللهجات العربية المعاصرة». حسب معلوماتي ليس هناك عملٌ منشورٌ يُفصّل لنا هذا التطور المفترض. وكما أشرتُ هنا فإن هناك إجماعاً على أن العربية الوسطى تتجسد في اختلافات أسلوبية. فيرستيج Versteegh (2005: 16) يحذرنا من الفكرة التي تقول بأن العربية الوسطى تطورت حتى استقلت قائلاً: «عندما نتحدث عن النصوص المكتوبة بالعربية الوسطى فرغم أنها تعكس استعمال الكُتّاب للعامة في أعمالهم إلا أن هذه الاستعمالات ليست إلا رأس الجبل الجليدي وهذا ما يعطينا لمحةً عن الذي جرى للعربية المنطوقة آنذاك». وعلى أية حال فهناك إجماعٌ على أنه ما تزال هناك حاجةٌ لمزيدٍ من التحليل للنصوص المكتوبة بالعربية الوسطى؛ لإلقاء مزيدٍ من الضوء على كلا الرأيين.



تبدو متماشياً مع اللغة المعيارية.» ويبدو أن وسم العربية الوسطى مجرد قضية أسلوبية ولا تمثل مرحلة تاريخية من مراحل العربية.

2.4 العربية الجديدة والمدرسة الألمانية الجديدة

بعد مرور أكثر من مئة سنة من التقسيم المنطقي (القائم على الزمن) للعربية ظهرت محاولة لملء كل من المرحلتين القديمة والجديدة بالبيانات اللغوية المناسبة بحيث يكون هناك محتوى لغوي لكل مرحلة. وفي الفصل الثالث من Handbuch der arabischen Dialekte (كُتِبَ اللهجات العربية) هناك عددٌ من المقارنات الصّوّاتية والصرفية بين هذين الصنفين من أصناف العربية.⁽¹⁾ ويظهر على هذه الخلاصة تأثيرها بفكرة كل من فيرغسون (1959) Ferguson، وانظر الفصل 2.3.1 أعلاه) وكوهين (1970) Cohen التي ترى أنه وبالرغم من أن ظاهرة اللهجات نتيجةً لظروف لغوية اجتماعية، تبدو الكوينة وكأنها الشكل النهائي للعربية الجديدة وهي صالحة لتشكّل مادةً للمقارنة مع غيرها. وسأكرّس الجزء الأكبر من هذا الفصل لنقد هذا الرأي؛ لأن فكرة القديم مقابل الجديد في اللغة العربية تنجح أو تفشل بوصفها مفهوماً لغوياً وفقاً لطبيعة التطورات اللغوية الممثلة فيه.

عموماً يتناول كلٌ من فيشر Fischer وجاسترو Jastrow حوالي عشرين خصيصةً لغويةً بالنقاش، وبدلاً من أن أستعرض كل سمةٍ على حدة فإنني أنتقد المفهوم برمته وذلك من خلال تصنيف تلك السمات إلى أربع مجموعات. سوف يحمل النقاش المفصل حول ما تمثله تلك المجموعات الأربعة في طياته نقد تلك الخصائص من حيث كفاءتها أو عدم ملاءمتها، ويمكن لنا أن نصف تلك الخصائص من خلال هذه المعايير الأربعة:

(1) وهناك تلخيص أقصر للخصائص اللغوية يمكن الوقوف عليه في أحد فصول عمل فيشر بعنوان: "Das Neuarabische und seine Dialekte" في Grundriss (1982c) ويظل الكتاب مرجعاً أساسياً في اللهجية العربية.

- 1- التناقض بين اللهجات حاصل بين بعضها وليس كلها.
- 2- التناقض بين التنويعات القديمة حاصلٌ بين بعضها وليس كلها.
- 3- نقص البيانات اللغوية.
- 4- التناقض مقبولٌ بقدر ما تسعفنا المعلومات.

أبدأ بالأول، وهو الإشكال الأكثر شيوعاً، ومن وجهة نظري أن ما يُقدَّم على أنه مندرج تحت ثنائية القديم/الجديد في اللغة نجد في الواقع أنه متعلق ببعض اللهجات العربية المعاصرة. وهناك ما يُقدَّم على أنه يجسد ثنائية القديم/الجديد - المذكورة - إلا أننا نجده يعرّضُ أشياءً متطابقةً بين العربية القديمة والجديدة (اللهجات). وفي الواقع فإن مثلاً واحداً كقيلُ بأن يجعلَ الخصيصةَ اللغوية غيرَ صالحة لأن تكون مثلاً للثنائية التاريخية القائمة على القديم/الجديد.

ويمكنني أن أمثل بأحد عناصر الصّواتة الأساسية وهي بنية المقطع الصوتي. حيث تتميز المقاطع الصوتية في العربية القديمة بالحركات على النحو التالي: ص ح، ص ح ص (أو ص ح ص ص، والتي يمكن تجاهلها هنا). تبعاً لفيشر وجاسترو فإن الصورة تختلف: حيث إن الحركات في المقاطع المفتوحة تُخَفَّفُ بشكل كبير (3.3 ص 40). وهنا يقارنون جملة: كَتَبْتُ من العربية القديمة مقابل ما نجده في اللهجة الدمشقية: كَتَبْتُ. فالدمشقية مثل كثيرٍ من اللهجات في الشام تُخَفِّفُ الحركات (غير المنبورة) في المقاطع المفتوحة في البنية التالية: * [ص ح] [ص ح ص] - ص ح كَتَبْتُ فتصبح ص ح ص ص - ص ح كَتَبْتُ.

وكلٌّ من فيشر وجاسترو يشيران إلى أن الحركات العالية كذلك هي عرضةٌ للحذف أكثرَ من الحركات المنخفضة.

وعلى أية حال فإنهما لا يقارنان العربية القديمة بالعربية الدمشقية أو الشامية عموماً، ولكن يقارنانها بالعربية الجديدة يعني بجميع اللهجات العربية المعاصرة، وتبعاً لذلك فإن هذا تعميمٌ خاطئ. إنَّ كلاً من الضمة والكسرة ستُناقشان بالتفصيل في المبحث القادم. وهنا أكتفي بالإشارة إلى

أنه يمكن من خلال التوصيف قياسُ اللهجات المعاصرة تبعاً لمعيارٍ مطوّلٍ مبنيٍّ على أساس السلوك اللغوي في نطق الحركات، بل ربما تُقاسُ الحركاتُ في المقاطع المفتوحة بالتحديد. وأنا أستمع المعاييرِ الصَوَاتِيَّةَ المؤقَّتةَ للمقاطع المفتوحة في المواضع المنبورة وما قبل المنبورة وما بعدها كمعايير تصنيفية. وعندما نصل إلى الظاهرة في أشد تجلياتها نجدها تحافظ على الحركات في المقاطع المفتوحة ونرى هذا مثلاً في اللهجات الجبلية اليمنية (Behnstedt 1985: 53-4, Werbeck 2001: 59) جملة: فِرَحَتْ وَيَعِينُوا وَيَعَالِجْهُ كما نرى ذلك في الواحات البحرية في مصر فيقولون: لِبِسَتْ وَتَنَام (Behnstedt and Woidich 1985: 64-68, 1988: 325). أما بالنسبة للخطوة التالية على السلوك اللغوي (انظر الفصل 6 لمزيد من التفصيل) وبشكل خاص في عربية غرب السودان (تشاد، الكامبيرون ونيجيريا) فجميع الحركات يُحافظُ عليها تقريباً باستثناء بعض الحركات التي تأتي بعد مواضع النبر في المقاطع المفتوحة (ويعتمد ذلك على أمور من ضمنها سياق الصوامت) فإنها تحذف أحياناً مثل: رَاجَال (رَجَال) 'سَمِعَ (سَمِعَ) سَمِعُوا (سَمِعُوا) 'سَمِعُوا ولكن فهمو من غير حذف الكسرة. أما اللهجة النجدية فتحافظ في أوزان الأسماء والأفعال على جميع الحركات في المواضع المنبورة وقبل المواضع المنبورة أيضاً: جَالُوس (جالس)، رَاجَال. أما الحركات التي تأتي بعد المقطع المفتوح المجهور فتُحذف مثل: سِرَق (سُرِق) في مقابل قولهم: سِرَقُوا ← سِرَقُوا (سُرِقُوا) (Ingham 1994a: 27, 33). وفي كثير من لهجات الماردينية (قُلْتُو) في العراق، سوريا والأناضول فإن الحركات العالية في المقاطع المفتوحة غالباً ما تُحذف مثل: رَاجَال (مع الإمالة في الألف) (Sasse 1971: 92 on Mardin in Anatolia)، إلا إذا كانت مسبقة ب صامت صامت ([ص ص]) - فإنها في جميع الأحوال لا تُحذف مثل يَكْتَبُونَ (يَكْتُبُونَ). تُحذف الحركة المنخفضة فقط في أحوال معينة. فمثلاً في المُطَاوَع في سابقة (التاء التي تسبق الفعل) الفعل الذي على وزن تَفَعَّلَ V أو تَفَاعَلَ VI يُحذف ثَقَاتِل (*تَقَاتِل). وقبل المقاطع

المنبورة المفتوحة في الأسماء والصفات قد يُرفع صوت /ا/ مثل: مِكَاتِب (مَكَاتِب). وفي غالب المواضع تظل الحركات المنخفضة ولا تحذف مثل اكْتَبْتُ. وإذا انتقلنا إلى الحذف في أوضح صورهِ فنجدهِ في لهجات شمال أفريقيا حيث يحذفون أي حركة في المقاطع المفتوحة. وهنا يصبح دور الحركات القصيرة منع تسلسل الصوامت، حيث إن الحركات تؤدي وظيفة منع توالي الصوامت، اكْتَب - كَتَبْتُ (كَتَبْتُ) (Caubet 1993: 2.4.1, 31 انظر الفصل 5.8.3 فيما سيأتي).

ويمكن تلخيص مثل هذه الملحوظات بنتائج (1) وقوع الفتحة في المقطع المفتوح الذي تكون فيه الحركة العالية إما (2) قبل المقطع المفتوح المنبور أو (3) تكون فيه الحركة العالية بعد المقطع المفتوح المنبور. ولمزيد من التبسيط والتوضيح فسوف أستبعد الفعل يَكْتُبُون في العربية الماردنية (تنسب لمدينة ماردن التركية)؛ لأن التمثيل بهذا القالب يتطلب التوسع في الحالات التي تقع فيها الصوامت ولا تُحذف وكذلك قانون تحول الفتحة إلى كسرة في المقاطع المفتوحة في بعض اللهجات.

جدول 2.1

حركة عالية قبل مقطع منبور	حركة عالية بعد مقطع منبور	فتحة في مقطع مفتوح	
+	+	+	جبال اليمـن
+	+	+	بحرية
-/+	+	+	عربي سوداني الغرب
-	+	+	نجدي
-	-	-/+	مردين
-	-	-	وسط المغرب

في الجدول 2.1 يدل الرمز + على أن الحركة حُوفِظَ عليها في الموقع المعين، بينما يدل الرمز - على أن الحركة قد حُذفت.

ما جرى هنا بشكل مبسط جداً هو فكرة أن اللهجات الحديثة يمكن أن تتفاوت على مقياسٍ يستند إلى ثلاثة معايير لبنى المقاطع الصوتية. من

الناحية الصَوَاتِيَّة، يتطلب بقاء الحركة العالية بعد مقطع مفتوح منبور المحافظة على جميع الحركات العالية بغض النظر عن موضعها. ويترتب على عدم حذف /الفتحة/ بصور متباينة (انظر الآتي) عدم ثبوت الحركة العالية قبل وبعد المقطع المنبور المفتوح، وهلم جرا.

ويمكن لنا أن نتوقع العثور على بعض الحالات المتوسطة في لهجات وسط المغرب وماردين في تركيا. فالرمز + يأتي للدلالة على /الفتحة/ في اللهجة الماردنية التي تشتمل على حالة معقدة كما يبين أعلاه. وإذا أردنا التفصيل فلا بد من إلقاء الضوء على كل من الحركة العالية والمنخفضة في سياق المقاطع الصوتية وذلك عبر تصنيفها إلى تصنيفات أكثر دقة. وعلى أية حال يظهر جلياً من خلال هذا العرض الموجز أن اللهجات المعاصرة لا يمكن إدراجها تحت مظلة واحدة مثل تلك الموسومة بالعربية الجديدة وهذا مرتبط بمدى قدرتنا على رصد الحركة العالية في المقاطع المفتوحة وتتبعها. وفي أحسن الأحوال (انظر المبحث 2.4.1.2، العربية القديمة والمبحث 2.4.2)، فالمقارنة بين العربية القديمة واللهجات لا بد فيها من الاختصار على بعض اللهجات إذ لا يمكن العمل عليها بشكل عام، بل - وسيأتي توضيحه - إن افتراض كون اللهجات أقرب إلى العربية القديمة من الأشكال اللغوية الأخرى وإصدار ذلك الحكم استناداً إلى جزئية معينة يُنتج لنا حكماً يعتريه الإشكال.

هناك أمثلة أخرى من خلالها يصدر كل من فيشر وجاسترو أحكاماً عامة بناءً على قضايا جزئية مثل:

- ضمير المفعول به المتصل للمخاطبة تغيّر في العربية الجديدة من (ك) مثل قابلُك إلى (يك) في اللهجات المعاصرة مثل يابلُك) رغم أن كثيراً من اللهجات ما تزال تحافظ على الصورة القديمة لهذا الضمير وهي، /ك/ (انظر الفصل 3.4.3، مثل أغلب اللهجات العربية الماردنية في بلاد الرافدين وأوزبكستان وغرب السودان، انظر الفصل 8.6.5).

- كثير من الكلمات التي فيها صوت َ تحول إلى ِ في اللهجات

المعاصرة مثل اسم الاستفهام: مَنْ؟ تحولت إلى مِنْ أو مين؟ وكذلك الضمير أنت تحول إلى إنت (انظر 3.6). وما تزال موجودة في كثير من اللهجات،⁽¹⁾ على سبيل المثال (لهجة شرق ليبيا، بعض لهجات اليمن، حوران، لهجات الواحات البحرية في مصر). وكذلك «أنت» في لهجات تهامة اليمنية وبعض لهجات عُمان.

وقد أشار كل من فيشر وجاسترو إلى أن التصارييف العشرة للفعل في العربية المعيارية مطابقةً تماماً لما في العربية القديمة (انظر الفصل 3.8)، ولم تتشكل تصارييف جديدة لهذه الأفعال.

2.4.1 الكسرة في مقابل الفتحة دراسة حالة من وجهة نظرٍ تفسيرية

تُشكّل الحركات مصدراً ثرياً للخروج بنتائج تفسيرية. وهنا أود أن أناقش بشيء من التفصيل جانباً من الجوانب التي تناولها كل من فيشر وجاسترو وقارناها بين العربية القديمة والعربية الجديدة، وذلك بغرض إظهار مجموعة المصادر التي يمكن الاستناد عليها عند محاولة الوقوف على العلاقات بين العربية في شكلها القديم والجديد. وقد لَحَظنا (3.5 ص 43) أن التعارض بين الكسرة والضمّة (الحركات القصيرة العالية) غالباً

(1) إن مسألة ما الذي يمثل الكثير، وما هي الحال لذلك الموصوف بأنه كثير تظل مسألةً مركزيةً وتستحق المزيد من البحث. حيث إن كلمة كثير قد تعني الكثير من المتكلمين مثل 10,000 أو 100,000 أو 1,000,000 أو ملايين أو مئات الملايين، وقد يعني ذلك: في كثير من اللهجات. وتطبيق هذا المفهوم الأخير أمر صعب إلا إذا حُدِّدَت اللهجات بحدود جغرافية معينة (انظر مناقشة ذلك في الفصل 5) أو عُرِّفَت تعريفاً تاريخياً. ومثل هذا التعريف لم يُعمَل عليه في العربية، حيث لا يوجد تاريخ للهجة في العربية (باستثناء بعض المحاولات خاصة في لهجات الجزيرة العربية على سبيل المثال عمل هولز 1991 Holes وواتسون 1992 Watson). وتشكل النماذج التي يُستشهدُ بها استثناءات للتعميم الذي انتهى إليه كل من فيشر وجاسترو القائم على فكرة الكسرة ← الفتحة حيث استندوا إلى نماذج تعود إلى مناطق جغرافية منفصلة وكذلك المتكلمين اختيروا من مناطق منفصلة. وحتى لو كان هناك تاريخٌ لهجيٌّ مشتركٌ في مكان ما فإن تاريخ اللهجات يتطلب عملاً مقارناً ودقيقاً. وعلى أية حال فإن الاستثناءات في اللهجات المعاصرة كافية لإسقاط التعميم الأنف الذكر بحيث لا يُستند عليه بوصفه قانوناً يُفرّق بين العربية القديمة والجديدة.

ما يكون غير ظاهرٍ في العربية الجديدة، وهذا بلا شك صحيحٌ. ثم إنهما لحظاً أيضاً بأن لا تباين على الإطلاق بين هذين الصوتين في كثير من اللهجات، إذ يُعبَّرُ عنهما بصوت واحد وهو /ə/ الذي يتأثر سماعه بما يجاوره من الصوامت. فعلى سبيل المثال، يُصنَّف هيث Heath (2002: 4-10) اللهجات المغربية إلى ثلاث مجموعات: فهناك اللهجات الجنوبية أو الصحراوية حيث تتحول كل من الحركات الثلاثة القديمة وهي إِ إلى صوت /ə/ (كسرة منخفضة). إلا أن الحركات قد يُحافظُ عليها في المقاطع الصوتية المفتوحة. أما بالنسبة للهجات الشمالية فإن هيث فيها يحاول الابتعاد عن التعميمات فيما يتعلق بالحركات في مواضعها المختلفة، غير أنه يتوسع في شرح ظاهرةٍ شائعةٍ تتمثل في فقدان الحركات في المقاطع على اختلافها، إلا أن أمثاله كلها من المقاطع المفتوحة. النوع الأساسي الذي يشكّل كوينة مغربية يشبه النوع اللهجي الشمالي باستثناء أن الحركات القديمة (تعود للعربية القديمة) يُتخلَّص منها، كما في نُكْتِب وفي الجنوبية نُكْتِب. تنص أغلب قواعد لهجات شمال أفريقيا على حركةٍ واحدة وتظهر في أغلب اللهجات على شكل صوت /ə/ الذي يتأثر نطقه بالصوامت المجاورة له. وهذا هو الحال مع ما ذكره كلٌّ من كاوبي Caubet (1993: 23) في اللهجة المغربية⁽¹⁾ و مارسيه Marçais (1956) بالنسبة للهجة جيجل في الجزائر حيث إن الحركة الوحيدة في اللهجتين التي يتأثر نطقها بالصوامت من حولها هي /ə/. والواقع أنه من الناحية الصَوَاتِيَّة يمكن القول بناءً على ما تقدم: لا يمكن تحديد الحركة في بعض اللهجات إلا من خلال قوانين الصَوَاتِ، الأمر الذي يترتب عليه استبعاد قضية الحركة من قواعد اللهجة؛ لأن ذلك محكومٌ بقواعد أخرى تتمثل في علاقة الحركة بالصوامت من حولها وليس بالقوانين اللهجية (انظر Owens 1980).

هناك إشكاليّتان أساسيتان في مقارنة فيشر وجاسترو وكلامهما حول الحركة. أولاً، لا بُدَّ من استحضار ما أشرتُ إليه أعلاه حول الكسرة

(1) ولك أن تتوقع أنها حدّدت نوعين من الحركات /ə/ و /u/ ويبدو أنها على أية حال غير متباينة من الناحية الصَوَاتِيَّة، في المقابل القول بأن /u/ الذي يمثل الضمة العادية نادر.

والضمة، وأنه قد حُوْفِظَ عليهما في كثير من اللهجات المعاصرة. ثانياً، أن فيشر وجاسترو خَلَصَا إلى أن الفتحة والكسرة تُشَكِّلَان حالةً مناقضة تماماً لما في العربية القديمة. إلا أن هذه الخلاصة لا تصمد أمام النظرة الفاحصة للمصادر القديمة. وكلا هذين الاعتراضين (على ما خلص إليه فيشر وجاسترو) سوف يُمَثَّل عليهما بشكل مفصّل فيما سيأتي. وفي المبحث 2.4.1.1 سأناقش المصادر الحديثة بما في ذلك نتائج دراسة مفصلة على العربية النيجيرية. وفي المبحث 2.4.1.2 سألتفت إلى المصادر القديمة.

وقبل الخوض في مناقشة ما تقدم، أحاول تقديم صورة مفيدة للقارئ تقوم على التفريع التطوري التالي: (3a) وهذا يمثل اقتراح كل من فيشر وجاسترو. ويقوم على فكرة أن الحركات ثابتة ويمكن لنا القول بأنه يمكن مقارنتها بما في العربية القديمة، بينما العربية الجديدة تغيرت فيها تلك الحركات بطريقة ما قللت من ثباتها وقيمتها بوصفها وحدات لغوية صالحة للمقارنة بين الأشكال المتعددة للعربية. والتفريع الآخر سأرمز له بـ (3b)

(3) الحركات العالية العربية القديمة	(a) فيشر / جاسترو	(b) تفسير هذا الكتاب
العربية القديمة	الحركات العالية ثابتة	الحركات العالية إما ثابتة/أو غير ثابتة
	↓	↓
اللهجات المعاصرة	غير ثابتة	الحركات العالية إما ثابتة/أو غير ثابتة

(العربية القديمة ≠ العربية الجديدة)

العربية القديمة ≡ العربية الجديدة (≡ مقارب ل)

من وجهة نظر مقارنة، فإن فيشر وجاسترو يقدمان توصيفاً مائزاً للعربية القديمة عن العربية الجديدة. والسؤال الذي أطره هنا هو: هل يا ترى حصل نوعٌ من الابتكار اللغوي فرّق بين العربية القديمة وبين غيرها من التنويعات الجديدة؟ إن لم يكن هناك ابتكارٌ لغويٌّ قد حصل كما

في التفرع الثاني وهو (3b) فلا بد من إزالة هذه الخصيصة من مجموعة العوامل المقترحة التي تُمكن من المقارنة بين العربية القديمة والجديدة.

2.4.1.1 الحركات العالية المعاصرة

رغم أن هناك بعض اللهجات يظهر عليها فقدان الحركات، إلا أن هناك الكثير من اللهجات تبدو محافظةً عليها مع تفاوتٍ في مدى الحفاظ اللغوي (retention) على تلك الحركات. ويمكن أن نقارن من الناحية الصوتياتية (phonemic) بين ثلاث لهجات في المقاطع المغلقة. يوثق ميتشل في لهجة شرق ليبيا Mitchell (1960: 379) المقارنة التالية: حَيْتَ (حاشي أو جمل صغير)، حَيْتَ (النظرة أو أنظر (فعل أمر)) و حَيْتَ (نَظَرَ)، وقد أشار كلٌّ من فيشر وجاسترو (1980: 53-54) إلى أن هناك بعض اللهجات احتفظت بالحركات الثلاثة مثل بعض لهجات سوريا ولبنان واليمن.

وفي الكثير من اللهجات الأخرى يحصل نوعٌ من التغيير الحر على الحركات (بحيث لا يمكن ضبطه) مثل ما يحدث للكسرة والضمة في المقاطع المغلقة. فمثلاً في لهجة شمال اليمن هناك بعض المُغايرات التي تأتي المُعجميّة فيها تارةً بالكسر وتارةً بالضم. على سبيل المثال، كلمة ضفدع التي يصيها شي من التغيير في الصوامت حسب اللهجات فهناك دِفْدَعَه أو دِفْدَعَه (CVfdVC²-ah). وفي خمسةٍ من المُغايرات نجد حركة الصامت الأول هي الكسرة بينما هناك سبعة أشكالٍ أخرى لنطق الكلمة بكسر الصامت الأول، وشكلين من أشكال النطق يكون الصامت الأول فيهما مفتوحاً، على سبيل المثال: دِفْدَعَه في مقابل دُفْعِيدَه أو دُفْدَعَه (Behnstedt 1985: 203). أما في اللهجة الشُّكرية في السودان فإن ريشموت (1983: 59) Reichmuth يحدّثنا عن الكسرة في مقابل الضمة وتنوعها من الناحية المعجمية مثل كلمة هِدِم (ملابس) في مقابل كلمة كُفَر (كُفار)، وكلاهما مما لا يمكن المقارنة بينهما. وفي اللهجات العربية الأوزبكية يظهر على بعض المعجميات تبادلٌ لحركاتٍ مختلفة، مثل كلمة

مِجَتْ (وَضَعَ) (في لهجة منطقة جُفَري Jogari يقابلها مِخَتْ وكذلك لهجة أربخونا Arabkhona التي تقع في دائرة لهجة جقري)، وهناك كلمة جِفَر (بئر) في لهجة جقري يقابلها جُفَر في لهجة جينوا Djeinau انظر (Zimmermann 2002: 16). وفي كثيرٍ من المناطق وعلى نطاق واسع يبدو التغييرُ حراً بين كلِّ من الكسرة والضمة (حيث في بعض اللهجات المحلية تأخذ المعجمية حركةً ما وفي لهجة محلية أخرى تأخذ المعجمية حركةً أخرى)، بينما في مناطق معينة يغيب الفرق الصوتياتي بين الكسرة والضمة. ويعود التغيير في الكلمة إلى جوانب معجميةً بحتةً بحيث تأخذ كلُّ كلمةٍ شكلاً معيناً إما بالكسر أو بالضم.

وبالتالي فمن المجدي أن ننظر بمزيدٍ من التفصيل في التنوع بين الكسرة والضمة في لهجة عربية معينة حيث يبدو ظهور كلِّ من الحركتين في المقاطع المغلقة طبيعياً. وسيُستندُ إلى هذا الأساس للمقارنة مع العربية القديمة في المبحث 2.4.1.2 واللهجة التي يُعَمَلُ عليها هي العربية النيجيرية. وفي حين أنه لا تعارض بين الصوتيات فيما يخص الكسرة والضمة في المقاطع المغلقة⁽¹⁾ إلا أن كلاً من الفتحة والضمة لا بد أن تُعطيان قيمةً بنيويةً؛ لأنهما لا يمكن التنبؤ بموضع وقوعهما، فعلى سبيل المثال في الفعل المضارع يَتِمُّ (ينتهي) مقابل يِلِمُّ (يجمع). وعموماً فإن الوضع هنا أبعدُ ما يكون عن الوضوح حيث إن هناك الكثير من التباين المعجمي، والتباين المتعلق بالكنة الفردية والمتعلق بلهجة جماعة معينة (داخل جماعة أكبر) إضافة إلى التباين اللهجي الذي يكون على مستوى اللهجة العام.

(4) جِمِرَّ ~ حُمِرَّ (حمير).

يَتِمُّ ~ بَتِمُّ (سَيِّمٌ - يُنهي الأمر)

ولمزيد من التفصيل أعرض نتائج دراسة استقصائية أجريتها قبل عشر

(1) في الأمثلة الواردة أدناه سيلاحظ بأن إحدى الحركات وقعت في مقطع مغلق، بينما الحركة الأخرى لم تكن كذلك. عموماً فإن التناغم بين الحركات في العربية النيجيرية حاصل؛ لذا فإن وقوع الكسرة أو الضمة في مقطع ما سيتطلب وقوع آخرٍ مثله في مقطع آخر. وأعتقد أن المقطع المغلق هو الذي يحدد نوعية الحركة، رغم أن هذا سؤال نظري بحت لا يحتاج إلى إجابة في مثل هذا السياق.

سنوات. حيث رسمت قائمةً من الكلمات المتناوبة بين الكسرة والضمة كما في المثال رقم (5)، واستكشفت نموذجاً للحركة العالية. وهذا قد يكون في الاسم المفرد، والجمع والفعل الماضي والمضارع كذلك. وقد استُكشِفَتْ كُلُّ من الحركة العالية والمنخفضة في القوالب الصرفية في المثال (5) عبر المسح الاستقصائي. وقد اعتمدتُ على المُغايرات المشتمة على الكسرة كمعيار أساسي.

الحركة المنخفضة	(5) الحركة العالية
هنا الكسرة في المفرد	كَيْفَ
الكسرة في الجمع	جَمْرٌ (حمير)
الكسرة في المفرد و الكلمة أعجمية مقترضة (1)	دِرْدِر (جدار)
بِكْبَر ~ بَكْبَر (يكبر) هنا الكسرة في الماضي	كَبِر (فعل ماض)
لَرَّا (دَفَع) هنا الكسرة في المضارع المضعف	بَلَزَّ (يدفع)
المضارع الثلاثي	بَجَسَ
جَبَدوها المضارع الثلاثي العادي المتصل بالمفعول	بَجَبَدوها (يسحبوها)

أقيمت الدراسة على 46 ناطقاً بالعربية النيجيرية حيث وُجِّهت لهم أسئلةٌ شفهيّةٌ بغرض تدوين أجوبتهم ودراستها. أربعةٌ وعشرون منهم من مايدقوري Maiduguri (عاصمة ولاية برنوا في نيجيريا)، واثنان وعشرون منهم من قرىٍ متعددة. (2) وقد تُحْصِلَ على ثمانيةٍ وعشرين زوجاً من الأنماط اللغوية.

(1) تتناوب الكلمات المقترضة بشكل عشوائي في الاستخدام بنفس طريقة استعمال الكلمات الأصلية. ويُلاحظ أن النيجيريين العرب يُدخلون في كلامهم العربي كلماتٍ من لغتهم الثانية وهي الهوسا، فعلى سبيل المثال قد تظهر كلمة (الكل) على أنها duk أو dik والأولى مستعملة في الهوساوية المعيارية.

(2) والقرى هي Tuba و Kinyande و Warabasa و Mbewa و Ambuda و Kirenawa و Ma-gonari و Dala و Axadari و Mule Shuwari و Wayatanga و Kace (Dole) و Lagaje (Dole) و Abbari (Mallis). ويمكن العثور على مواقعها في (Owens 1998: 91). بالنسبة لهذه المواقع

من الناحية النظرية، كان لا بد من الحصول على 1288 جواباً، ولكن الذي تُحصِّل عليه من خلال ممارسة العمل الميداني كان أقلّ بكثير؛ لأن طريقة الاستبانة المُقدمة للمتكلمين باللغة المدروسة لم تكن مفهومةً خاصةً في القرى، ولم يكن من الممكن لجميع أفراد العينة إكمال الاستبانة. علاوةً على ذلك، فإن الإجابات التي تتطلب أسماءً في صيغة الجمع فالملاحظ أن أفراد العينة أجابوا بنماذج للجمع خاليةٍ من الكسرة والضمة اللتان ارتُكِرَ عليهما معياراً فارقاً. فعلى سبيل المثال، بجانب الكلمتين **حِمِرٍ** / **حُمِرٍ** اللتان كان من المتوقع الحصول عليهما في أجوبة أفراد العينة على أنهما جموع لكلمة حمار، فإن بعض أفراد العينة أجاب بكلمة **حَمِير** القياسية وكان ذلك لدى ثلاثة من أفراد العينة. وهناك كلمة **قزال** (غزال) أجاب فيها عشرة من أفراد العينة بأن جمعها **قِزْلالن**، في حين أن جمع نار كان من الصعب الحصول عليه ضمن أفراد العينة. وعموماً فقد كان هناك 762 جواباً في العينة اشتملت إما على الكسرة أو الضمة (اللّتين اعتمدناهما معياراً).

وقد أُجريت الاستبانة عن طريق نموذج يُجاب عنه على النحو التالي:

(6) إذا كانت الدَّرَائر (الجدران) كثيرة فكيف تقول لواحد

والجواب المتوقع هو **يَرِير** (أو **دُرُرُ**)

هُمَا (هم) **جَبَدُوها** هنا **أَمَس** (بالأمس) **هَو** قد **كُلَّ** **هُمَا** دُقَّت (ومرة أخرى، هم الآن) والجواب المتوقع في الفراغ هو (**يُجَبِدُوها**) (أو **يُجَبِدُوها**)

وبعد تجارب معدودة لبعض البنود التي ليست ضمن معايير الاختبار وإجراء تجارب أيضاً على نماذج اسمية وفعلية فإن بعض الأفراد الذين اتسموا بمزيدٍ من الدقة تمكنوا من تعبئة الفراغات شفوياً حيث رُصدَ 18 اسماً و10 أفعال. وقد دَوَّنَتْ هذه الإجابات في ورقة معدة للاستبانة، ولم أسجِّل صوتياً أو مرئياً تلك المقابلات.

الخمسة الأخيرة غير موجودة هناك، ولكن ترد القرى المجاورة لها على الخريطة بين معقوفين.

وقد اختيرت الكلمات بناءً على التجربة القائمة على ملاحظة أن تلك الكلمات (في الحقيقة هناك العديد من الكلمات الأخرى) يمكن أن تشمل إما على الكسرة أو على الضمة في نفس المعجمية. ولهذا الغرض فقد أكدت الإجابات في الاختبار هذه الملاحظة اليسيرة. حيث تلقيت 407 إجابة بالكسر [i] و 355 بالضم [u]. إضافةً إلى ذلك، فهناك 72 إجابة جاءت بالصوت الذي أُعبر عنه بـ /ə/ وهو ما سأغض الطرف عن الخوض فيه بالتفصيل.⁽¹⁾ وإذا نظرنا نظرةً فاحصةً إلى تلك النماذج نجد أن هناك كلمتين فقط لم نحصل فيهما على أي تنوع لهجي حيث اتفق جميع أفراد العينة على نطقهما، وكان هذا الإحصاء بقدر ما أسعفتنا الحركة العالية (انظر الجدول 2.2). أما بقية المعجمات فقد اشتملت على كلٍ من الكسرة والضمة في الأجوبة التي تلقيناها من أفراد العينة. ومن الملاحظات العامة على الأجوبة أن الأفعال والأسماء المُسندة إلى المفرد يبدو التغيير والاختلاف فيها أقل بين أفراد العينة. هناك فقط خمسة أفعال وخمسة أسماء من هذا النوع جاء فيها التغيير بين من قُوبلوا وتَراوَحَ التغيير بين الكسرة والضمة كما سيأتي. ولم يُختبروا اختبارات إحصائية مثل تحليل الانكفاء (يسميه البعض تحليل الانحدار أو الارتباط) بالرغم من أن العوامل المؤثرة الهامة من خلال البحث تبدو على النحو التالي: من ناحية صوتية يبدو أن الصوامت اللهوية تتصاحب مع الضمة أما الصوامت اللثوية فتتصاحب مع الكسرة. أما المعجمات الفردية (المعبرة عن المفرد) فغالباً ما يميل النطق معها باتجاه الكسرة أو الضمة كما يظهر في القائمة. هناك فقط اسمٌ واحدٌ حصل على نسبة انشطار 50% وهي كلمة كِرْكِمَة (نتوء) (i/u = 8/10). عدا عن ذلك، يظل المعدل غالباً في حدود 2:1 أو أعلى. وبقدر ما تسمح به المعجمات منفردة فإن الأفعال غالباً ما تتصاحب مع الكسرة. وعلى أية

(1) هناك أربعة معجمات تمثل 54 من 72 تكرار ورد بصوت [ə]. ثلاثة منها عبارة عن سياقات [r] (حصيرة)، و kærkæmme (نتوء)، و rægæbbe (رقاب) وأحدها سياقٌ صوتيٌ مُفخَّمٌ وهو ðænne (أذان) مفردة daan.

حال، فليس هناك نمطٌ عامٌّ بين الأسماء يمكن إثباته بالدليل. وكما في قائمة الجدول 2.1 هناك أربعة أسماءٍ على وزن فِعْلَةٍ متناظرةٌ حيث جاء اثنان منها بالكسرة [i] واثنان بالضمة [u].

ولا يمكننا أن نعدّ أيّاً من هذه العوامل على أنه خالٍ من الاستثناءات. على سبيل المثال كلمة الجمع وهي لِسِنَّ (جمع لسان) تتشكل بالكامل من صوامت لثوية، وفي العينة التي جُمعت من إقليم مايدوقوري Maiduguri وجدنا 12 إجابة بكلمة لِسِنَّ و 6 إجابات بكلمة لُسُنَّ. والمضارع بِكْبُر يكبُر أو بُكْبُر سألنا عن صيغته في الماضي فحصلنا على 13 إجابة بـ كِبُر في مقابل 16 إجابة كُبُر.

الجدول 2.2 التنوع بين الكسرة i / الضمة u في العربية النيجيرية من خلال معجماتٍ مختارة:

الأفعال	تكرار بالكسرة	النسبة المئوية	تكرار بالضمة	النسبة المئوية
ماضٍ				
لِمَس	35	100	0	
بِلَزَّ (دفع)	40	97.5%	1	
سِمِن	27	91	2	
مضارع				
بُقْلَب (يعدو)	2		32	96
بِجْبُدوها (يسحبوها)	38	92.5	3	
الأسماء (بصيغة الجمع)				
رُكْبِي (رُكْبِي)	0		10	100%
دِرْدِر (جدار البيت)	36	97%	1	
إِنِّن (الزمام)	24	80%	3	
لِحِمَّ (لُحْم - جمع لجام)	32	88%	4	

86%	12	2	رُقْبِ (رقاب)

الجدول 2.3 القرى مقابل إقليم مايدوقوري Maiduguri

القرى	مايدوقوري	الأفعال
222	281	الكسرة
133	126	الضمة

وإذا انتقلنا إلى اللهجة والتوزيع الاجتماعي للنماذج فإن النقاط التالية لها علاقة بذلك.

من خلال المقارنة بين إقليم مايدوقوري والقرى الأخرى نجد أن المدن تَغْلِبُ فيها الكسرة بينما القرى تَغْلِبُ فيها الضمة وبيان ذلك في الجدول 2.3.

فبعض المعجمات يكون التغيير فيها جلياً مثل كاب (أو كَعَب) فعلى سبيل المثال 1-18 في القرى يميلون باتجاه الضم فيقولون كُغَب بينما 6-7 في إقليم مايدوقوري يميلون باتجاه الكسر فيقولون كِغَب⁽¹⁾.

وعند النظر إلى المجموعة التي من إقليم مايدوقوري نجد أن جميع أفراد العينة يمكننا تصنيفهم تبعاً للأحياء التي يقطنونها باستثناء فردٍ واحدٍ شذَّ عن هذا التعميم. هناك أربعة أفرادٍ مُثِّلوا في الدراسة من ثلاثة أحياء

(1) عندما نتفحص عينة Maiduguri فإن الذين قُوبِلوا يقطنون ثلاثة أحياء في المدينة وهي: Gam-baru و Gwange و Dikkeceri. وكما يظهر في (Owens 1998a)، فإن الحي السكني يلعب دوراً مهماً في فهم المتغيرات اللهجية في عينة Maiduguri. وعند المقارنة بين هذه الأحياء الثلاثة نلاحظ أن هناك ميلاً في عينة حي Gambaru نحو الكسرة، أما الأحياء Gwange و Dikkeceri فيميل سكانها إلى الضمة (وإذا استبعدنا المُغايِر [ə] فإن نتيجة حساب مربع كاي كالتالي: $\chi^2 = 7.1$, $df = 1$, $p < .027$). وعموماً فإن كلا حيي Gwange و Dikkeceri يغلب على سكانهما من أسميهم الناطقين بعربية Bagirmi، وهي عبارة عن لهجة شرقية وجنوبية، وفي المقابل فإن حي Gambaru تشيع فيه اللهجات الغربية والشمالية. وفي العينة التي جمعتها فإن كل الأفراد الذين قابلتهم في Gambaru يعودون إلى هذه المنطقة المذكورة آنفاً. وإذا نظرنا بتعمُّنٍ إلى كل من النماذج الواردة بالكسرة في مقابل الضمة يظهر لنا فرق لهجي انتقل إلى Maiduguri (وكذلك الحال بالنسبة إلى كثير من الخصائص)، وعلى أية حال بالنسبة لعينة القرى فهناك القليل منها، وفي الحقيقة هناك قرية واحدة من منطقة Bagirmi يمكننا من التحقق من هذه الفكرة.

في الإقليم والأحياء هي قمارو Gambaru وقوانق Gwange ودكسري Dikkeceri. والنتائج موجودة في الجدول 2.4 وقد اشتملت هذه العينة على الصوت [ə].

الجدول 2.4 الكسرة /i الضمة u في ثلاثة أحياء في إقليم مايدوقوري Maiduguri

بين بين ə	الضمة u	الكسرة i	
17	65	168	حي قمارو Gambaru
13	37	72	حي قوانق Gwange
2	15	14	حي دكسري Dikkeceri

حي قمارو يغلب على سكانه العرب وتُشكّل أراضيهم جزءاً من غرب نيجيريا الذي يُعدُّ منطقة خاصة بالعربية النيجيرية. أما أحياء قوانق ودكسري فتتبعان للمنطقة الشرقية التي أُسمّيها بقيرمي Bagirmi. بيد أن الصعوبة في إيجاد الروابط على أساس مناطق أو تبعاً لسكان المنطقة القدامى (أسلاف السكان الحاليين) تظهر عند المقارنة لنفس الظاهرة اللهجية المتغيرة في النصوص المسجلة. أما النصوص المسجلة التي تشتمل على بعض أفراد العينة من حي قمارو فيظهر أن فيها ميلاً نحو الضمة بينما في قوانق هناك ميلٌ إلى الكسرة (Owens 1998a:143).

ويلاحظ أن القرى تميلُ إلى التوازي في التمثيل إلى حد ما بين الضمة والكسرة (رغم أنه في بعض القرى اعتمدَ على سؤال شخصٍ واحدٍ فقط). وظهرت الاختلافات الأكبر بدرجة قصوى حينما بلغت نسبة 14% للكسرة مقابل 7% للضمة وذلك في مِتِن Mitene، و 13 للكسرة مقابل 6 للضمة في كينياندي Kinyande. وفي البيانات الطبيعية التي تُوصَل إليها في عمل أونز (1998a:143) في عينة اشتملت على 22 قرية كانت بمثابة انقسام متكافئ بين الصوتين (الكسرة والضمة). وفي ثلاثة من القرى، سُئل أكثر من شخص واحد: قرية ماقوناري Magonari 4 وميُول شواري

3 Mule Shuwari ودالا أخضري Dala Axderi 2. ففي ماقوناري سُئل 4 أشخاص (كسرة/ضمة) 1: 7/5، 2: 3/8، 3: 8/5، 4: 5/11، وتراوحت الفروق الفردية بين انحراف بنسبة 23/29. أما في كلٍ من مَيُول شُواري ودالا أخضري فإن الكسرة تسيطر على النتائج بشكل واضح على النحو التالي 12/22 في دالا أخضري و 12/34 في مَيُول شُواري. ويمكن الاستنتاج من هذا الاختلاف من جهة الجغرافيا حيث إن القريتين متجاورتين تقعان جنوب Maiduguri مباشرة وعلى الطريق المؤدي إلى Dambua، في المقابل فإن Maiduguri تقع في الشرق قريباً من المركز الإداري لـ Mafa (=Muba). وعلى افتراض أننا نعتزف بأن ثلاثة قرى غير كافية، وهذا يشجعني للحديث عن القرى التي يغلب على نطق سكانها الكسرة في مقابل القرى التي يغلب على سكانها استعمال الضمة، ولا أكتفي بالقرى، بل بالمناطق بحيث أجعل مناطق الكسرة في مقابل مناطق الضمة. يأتي مثل هذا الاقتراح في ضوء الحجة التي أعرضها في هذا الفصل وهي أن التغيير الذي يُستشهد به هنا من هذه اللهجات المعاصرة يمثل امتداداً للتغيرات اللغوية التي تعود إلى عصر ما قبل الشتات. ولكي نتمكن من فهم كيف حُوْفِظَ على مثل هذه المتغيرات اللهجية منذ عصر ما قبل الشتات إلى اليوم نحتاج إلى دراسات اجتماعية - لهجية تفصيلية - على غرار ما أعمل به.

تدل مثل هذه الدراسة الاستقصائية على أن المحافظة على المتغير اللهجي القائم على التناوب بين الكسرة/الضمة يجري بشكل واسع على الأسماء/الأفعال. والفكرة العامة التي يمكننا الخلوص إليها هي أن التناوب اللهجي بين كلٍ من الكسرة/الضمة رغم أنه لا يؤدي وظيفة نحوية أو صرفية (مجرد تغيير صوتي لهجي) إلا أنه مترسخ في العربية النيجيرية ولا يمكن اختزاله في لفظ معين، أو متكلم معين أوقاعدة لغوية مطلقة أوقاعدة لغوية/اجتماعية.

2.4.1.2 الحركات العالية في المصادر العربية القديمة

عوداً على المصادر العربية الكلاسيكية فهناك مؤشراتٌ متعددةٌ تشير إلى التشابه بين الحالة اللغوية العربية في الماضي والحالة اللهجية المعاصرة. الأمر الذي يشير إلى أن توصيف كلٍّ من فيشر وجاسترو للتقابل بين الكسرة والضمة في العربية ضعيفٌ وغير مكتمل (*schwache Ausbildung der Opposition i:u*, 3.5, p. 43) ويتفق بشكل واسع مع العربية القديمة. ويتجلى هذا الأمر عند النظر إلى أربعة أنواع من الأدلة.

1- العربية القديمة

تتعلق المسألة الأولى بالجوانب التوزيعية لكلٍّ من الكسرة والضمة في العربية القديمة، حيث إن هناك قلّةً من الأوزان الصرفية يظهر فيها التباين بين (الكسرة/الضمة) من الناحية الصوتيائية (phonemically). وفي الحقيقة فإن مثل هذه المواضع تقتصر على المقطع الأول في الكلمات إضافة إلى حركة آخر الكلمة مثل الكسرة في حالة الجر والضمة في الرفع (انظر (17) فيما سيأتي). لذا فإن المقابلة كالتالي:

(7) مَسْك (الرائحة الجميلة)

مُسْك (الجشع)

مَسْك (الجلد) (انظر قطرب ص 26، والكسائي p.45 (Brockelmann 1898).

(8) زَجَاج (رؤوس السهام)

زُجَاج (الزجاج)

زَجَاج (نوع من القرنفل) (قطرب ص 19).

وفي قليل من الأفعال الثلاثية الماضية نجد تبايناً بين كلٍّ من الكسرة والضمة.

(9) خَلَقَ

خَلِقَ (أصبح رقيقاً أو مطبوخاً)

خَلَقَ (أصبح بالياً) (اللسان 10: 85-90)

حتى بالنسبة للتباين الأخير في (9) فإن الكسرة بالرغم من ذلك ربما تتناوب بشكل حر (دون قانون) مع الضمة (Kofler 1948: 60). إضافة إلى ذلك فإن شويمي Chouémi (1966: 82) في إحدى دراساته التي تناولت الفعل في عربية القرآن لم يقف على تفريق دلالي واضح بناءً على الحركة العالية في بداية أو نهاية مثل هذه الأفعال. وختم القول حول حركة وسط الفعل الثلاثي بالتالي: "En ce qui concerne les types de cette forme, nous pensons qu'il n'existe en réalité que deux types: **faʕala** et **faʕila**, **faʕula** n'étant qu'une variante de **faʕila**."

(وفيما يتعلق بهذا النوع من الأفعال يبدو أن هناك فرعين لها وهما فَعَلَ وفَعِلَ أما فَعُلَ فهو مجرد صورة نطقية بديلة ل فَعِلَ).

يُظهر هذا التفسير لحركة عين الفعل في عربية القرآن أن هناك تبايناً بين الحركة المنخفضة وهي الفتحة والحركة العالية المتمثلة في كل من الكسرة والضمة. ولم تُتناول الحركة القصيرة العالية في أول الفعل وفي آخره بشكل موسع وذلك لنتمكن من الوصول إلى قاعدة دلالية واضحة بهذا الخصوص. تجدر الإشارة إلى أن سيبويه في خلاصته التي تحدث فيها عن معاني أوزان الفعل (II: 246-58) لم يُشر إلى الثنائية الناتجة عن تغيير حركة عين الفعل وتراوحها بين الضمة والكسرة. ولكنه قارن بين الحركات العالية (الكسرة والضمة) والمنخفضة (الفتحة)، مثل قولهم حَزَنَ في مقابل حَزَنَ. ولم يُفْلح كلا المصدرين المتقدمين (عمل سيبويه والفراء) في توضيح قيمة التباين بين الصور الثلاثة في المثال (9).

وفي مواضع أخرى فإن كلاً من الكسرة والضمة يُقَدِّمان من ناحية الأبنية الصرفية، بحيث لا يكون بينهما تباين صوتيائي مستقل. وإذا أردنا أن نتوغل أكثر، يمكننا القول بأن كلاً من الكسرة والضمة متباينتان في الغالب عن الفتحة، ولكن ليس مع بعضهما البعض.

(10) مُعَلِّم

مُعَلَّم

(11) تَصَرُّفًا

تَصَرَّفَ

(12) أَحْرَفَ

أَحْمَرَ

وفي مواضع أخرى كما في العربية النيجيرية فإن الكسرة والضمة لهما قيمة معجمية، ولكن ليس هناك تباين بينهما من الناحية الصوتياتية.

(13) أَكْتَبُ

أَرْجَعُ⁽¹⁾

وتبعاً لمفاهيم الصَوَاتِية التقليدية فإن القيمة البنيوية لكلٍ من الكسرة والضمة تظل محدودةً في وظيفتها.

من الناحيتين الأصواتية والصَوَاتِية فإن توالي الكسرة والضمة لا يحدث أبداً في عين (وسط) الجذر المعجمي، ولا فيما بين صرْفَيْنِ في العربية؛ لذا فضمير المفعول الغائب للمفرد نحو **هُ** وللجمع نحو **هُمْ** يأتي بالكسر على النحو التالي **هُ** أو **هُمْ** إذا سبقته كسرة أو ياء،⁽²⁾ وذلك في المصادر الكلاسيكية حيث ورد كلا المغايرين من هذه الضمائر).

(14) من بَيْتِهِ > بَيْتُهُ

يُؤَدِّهِ (يدفعه - للمال) (Q 3: 75، ابن مجاهد 131).

قُلُوبِهِم (Q 2:7، ابن مجاهد 108).

ويظهر هنا أن توالي الضمة والكسرة مقتصر على حالة المبني للمجهول، فَعِلَ (انظر (16) فيما يأتي).

(1) لا شك أن الفعل في صيغة المضارع يُدَلَّ على وظيفة حركات جذره اللغوي بشكل أفضل من خلال تخفيف التباين الصوتي عند النطق بالصوامت اللهوية وتقريبها من (الفتحة) مثل تخفيف الهمزة في يَفْرَأُ، انظر الزمخشري 277-278.

(2) CF كذلك المغاير عند بني وائل حيث يكسرون الكاف في ضمير الغائب الجمع فيقولون بِكُمْ بدل بِكُمْ، سيبويه 2: 323-321.

2- مصادر العربية القديمة، سيبويه والفراء

وإذا التفتنا صوب المصادر الكلاسيكية فسنجد أدلة مباشرة وغير مباشرة على ضعف المقارنة بين كلٍ من الكسرة/الضمة. وسأعول في هذا الفصل على العمل الأساسي في هذا الشأن الذي قدمه سيبويه والفراء.

سيبويه (ت. 793/177) هو اللغوي الأعظم في العربية، ويتناول كتابه زهاء 1000 صفحة تقريباً الكثير من قضايا العربية بكثيرٍ من التفصيل، وفي الجزء الثاني (نسخة ديرنبورغ (Derenbourg edition) هناك الكثير من التفصيلات الصوتية والصَوَاتِيَّة التي تناولها في أكثر من موضع بما في ذلك الحركات. وبتفصيل أكثر دقة في العربية الشرقية، (وهذا مصطلح يستعمله الغربيون في تقسيم العربية القديمة فيقولون للحجازية: عربية وللنجدية: شرقية) وكلا الكسرة والضمة قابلتان أيضاً للحذف في المقاطع المفتوحة.

(15) عِلْمٌ ← عِلْمٌ (2: 399.2)

كَرَمٌ ← كَرَمٌ (2: 277.22)

ومن المثير للاهتمام أن هذا ينطبق أيضاً على المبني للمجهول

(16) عَصِرَ ← عَصَرَ

يلحظ سيبويه عموماً وبأسلوبه التفسيري الفذ بأن توالي الفتحة - الكسرة/الضمة أو الكسرة/الضمة - الفتحة يُتَجَنَّب وذلك لمزيد من الوضوح في الكلام. ثم إن عدم تحقيق الكسرة والضمة (تخفيفهما) يُسهِّل مهمّة اللسان بحيث إن التخفيف يُجَبِّب اللسان الاضطراب إلى سرعة نقله من وضع منخفض إلى مرتفع أو من مرتفع إلى منخفض. يعدُّ سيبويه توالي الضمة والكسرة (16) سمة ملحوظة في اللغة مضيفاً أن ذلك التوالي في الحركات يحدث في صيغة المبني للمجهول وهي الصيغة الوحيدة في العربية التي نجد فيها الضمة / الكسرة في معجمية واحدة (2: 278.6).

هناك مسألتان أساسيتان لا بد من الإشارة إليهما في هذا السياق: أولاً وكما هو الحال في اللهجات الحديثة فإن المقطع المفتوح عبارة عن موضع يُمكن الناطق من تخفيف الحركة. ثانياً: الكسرة / الضمة تدرجان ضمن فئة شائعة من الحركات العالية، وفي الجملة فإن كلا منهما قابلٌ للحذف في المقاطع المفتوحة. وتجدر الإشارة إلى أنهما على النقيض من الحركة المنخفضة (الفتحة) وبالرغم من أنها قابلةٌ للحذف أيضاً كما في (20) إلا أن هذا الحذف لا بد أن تتوالى فيه أربعة مقاطع مفتوحة أو أكثر. وهذا يؤكد الملاحظة المذكورة أعلاه ومفادها بأن التباين بين الحركات يتركز على فكرة العالية نقيضةً للمنخفضة وسيظهر هذا النمط اللغوي فيما سيأتي. وعلى الجانب الآخر فإن التباين بين كلٍ من الكسرة / الضمة يبدو ضعيفاً من الناحية الوظيفية.

يظهر التباين الصوتي الضعيف بين الكسرة / الضمة أيضاً في إعراب آخر الكلمة في حالتها: الضمة في الرفع، والكسرة في الجر. وسأتناول حركة الآخر بشكل موسع في الفصلين 3 و4 مستحضراً كلاً من تقاليد القواعد النحوية والقراءات القرآنية كأساسٍ للحجة التي أعرضها. ويتعلق بذلك ملاحظة سيبويه للاختلاس في كلٍ من ضمة الرفع وكسرة الجر قبل ضمير المفعول به المتصل وذلك في حالة الوصل وليس الوقف حيث تُخَفَّف حركة الإعراب ويُحَيَّد التباين بين الحركات. ويمتاز الاختلاس بصوتٍ سريع يصعب تمييزه.

(17) مِنْ مَأْمَنِكَ (بتخفيف كسرة النون)

يَضْرِبُهَا (باختلاس حركة الباء حتى تشبه الكسرة) (2: 324.19)

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن سيبويه يخرج عن الطريق الذي رسمه قائلاً بأن الحركة القصيرة لا تزال مسموعة قبل اللاحقة في آخر الكلمة (للمزيد انظر 2.4.2 و الحاشية 38).

تناول علامات الرفع والجر بهذا الشكل حاضراً أيضاً في القراءات القرآنية وبالتحديد في التقاليد البصرية. (= أبو عمرو، ابن مجاهد 156

انظر الفصل: 4.2، 4.3) حيث مُيِّزَ اختلاسها بمصطلح (التخفيف)، ومن الملاحظ أن سيبويه يستشهد بكلام أبي عمرو في هذه النقطة تحديداً. ويتضح من خلال هذا النقاش أن سيبويه قدّم توصيفاً لتنويعاتٍ عربية تَقَلَّصَ فيها الطابع الوظيفي الصوتي لكلٍ من حركتي الكسرة والضمة. وقد امتد هذا التحجيم الوظيفي لهاتين الحركتين في ذروة أهميتهما وذلك حينما تقعان في آخر الكلمة لبيان الموقع الإعرابي. وفي بعض الحالات يربط سيبويه التنويعات بلهجة منطقة معينة مثل شرق الجزيرة العربية، بينما في حالات أخرى كما جاء في مناقشته لمُغايِر الاختلاس يبدو سيبويه وكأنه يقدمه لنا على أنه ظاهرة عامة. وعلى أية حال، فإن الافتقار إلى وظيفة تمييزية واضحة لكل من الكسرة/الضمة مسألة مترسخة في اللغة العربية القديمة.

يمكننا العثور على أمثلة للمقارنة في عمل نحوي عظيم وهو الفراء، أحد مؤسسي ما يُسمى بالمدرسة الكوفية. ففي كتابه المعاني أشار في مواضع متعددة إلى التناوب المعجمي الحر بين الكسرة والضمة في بعض الكلمات، ومثّل على ذلك ب عَجَل و عَجَل (1: 382، 1: 227، 328، 2: 122، 189، 263، إلخ). وفي مقابل للمثال (16) أعلاه أشار الفراء إلى أن هناك ما يأتي على وجهين كما في المثالين أدناه/

(18 أ) أَنْلَزْ مَكْمُوها

(18 ب) أَنْلَزْ مَكْمُوها

ففي (18 ب) حُذِفَت الحركة الدالة على الإعراب. ويقدم الفراء ملاحظة عامة بقوله: «إنما يستثقلون كسرة بعدها ضمة أو ضمة بعدها كسرة أو كسرتين متواليتين أو ضميتين متواليتين» (2: 12). ويتضح من أمثله أن الفراء يقصر ملاحظاته على الحالات التي تتوالى فيها حركتان في سياق مقطعين صوتيين مفتوحين أو أكثر كما في الأمثلة التالية: رُسُلٌ ← رُسُلٌ، يَحْرُثُهُمْ ← يَحْرُثُنَا، يَحْرُثُنَا. وتوالي الأصوات يكون كالتالي: [ص ح هـ ص ح] فالحركة العالية يمكن حذفها (كما في نص الفراء

انظر أيضاً 2: (137، 160).

3- الكتب التعليمية

هناك دليل غير مباشر على ضعف التباين بين القيمة الصوتية للكسرة مقابل الضمة، ويمكن التأكد من ذلك من خلال كتاب المثانات لقطرب (ت. 821/206). يمثل هذا الكتاب بحثاً مختصراً يقدم فيه المؤلف أمثلة متناقضة تحتوي كل منها على الكسرة/ الضمة/ الفتحة. الأمثلة (7، 8) أعلاه مأخوذة من هذا الكتاب، ومن الجدير بالذكر أن أغلب الأمثلة (44 من أصل 63) يكون فيها التغيير في حركة أول الكلمة: [ص ح ص ص] وتقع في مقطع مغلق. والبقية تكون في كلمات أولها كالتالي: [ص ح ص ألف (ص) فتحة] كما في المثال (9) أعلاه وفي هذا السياق ربما يجدر القول بأن 12 من هذه الأمثلة الأخيرة يأتي بعد الصامت الثاني فيها صوتٌ ذلقي (مفتوح مثل المدود).⁽¹⁾

يأتي هذا البحث الموجز (عمل قطرب) في القرن التاسع هجري حيث ظهر نمطٌ من التصنيف يقتصر على جمع بعض الأنماط الصَوَاتِيَّة والصرفية في كتاب أو رسالة أو منظومة. ويقدم السجستاني عملاً أكبر حينما يقارن (وأحياناً لا يقارن) بين الأفعال التي على وزني فَعَلَ وَأَفْعَلَ،⁽²⁾ في المقابل فإن الفراء يركز على مسألة الجنس في مقارنته بين المذكر والمؤنث. وهذا النوع من التأليف ظهر أيضاً في عصر متأخر وذلك في عمل الفروخي على سبيل المثال في (القرن 6 هـ/ 12 م.) حيث عُرضَ الحد الأدنى من ثنائية الضاد في مقابل الظاء. والمميز في مثل هذه الأعمال هي أنها موجهة لجمهور القراء ممن لا معرفة لديهم بمثل هذه

(1) على سبيل المثال هناك نمط للتذكير يحصل في تطبيقه إضافة حركة قبل الصوت المجهور مثل ما في كلمة بُكَّرَ. حيث تُضاف حركة الحشو قبل الذلعي، (سيبويه 2: 309). وعلى أية حال فالصامت المجهور لا يمكن شرحه من خلال هذه الملحوظة.

(2) شاهين (2004: 9) رصد خمسة عناوين في القرن التاسع - إضافة إلى السجستاني - تتناول الفرق بين الأفعال التي على وزن فَعَلَ وَأَفْعَلَ.

المقارنات. كل هذه الأمثلة تُشكّل سماتٍ لهجيةً في اللهجات المعاصرة إما قُيِّدَتْ بقوانينٍ معينة أو أنها اختلفت من اللهجات تماماً، على سبيل المثال المقارنة بين كلمات الضاد والطاء (انظر 2.4.5 فيما يأتي). يعلق فولرز Vollers (1906: 15) على التنوع في القراءات القرآنية بين الضاد والطاء بأنه يشكل تقابلاً فيه شيءٌ من الغموض منذ ظهوره بشكلٍ إملائيٍّ مكتوب. أما النوع الآخر من التصنيف الذي تعامل صراحة مع الأخطاء اللغوية فيتمثل في كُتُبِ لحن العوام الشائعة بين المتعلمين (انظر، Molan 1978, Pellat 1960/1986, Larcher 2001: 593). وظهر العمل الأول من هذا النوع في وقت مبكر للغاية حيث ألف الكسائي (ت. 798/183 أو 804/189) (للمناقشة إسهامه انظر Brockelmann 1898, see Fück 1950: 50) عملاً ينطوي عنوانه على شيءٍ من المغالطة حيث إن مضمون الكتاب يخالف عنوانه. أولاً: من النادر الإشارة إلى خطأٍ بعينه، ولكن دعنا نقول بأن الأمر نسبيٌّ. فمثلاً في الصفحة 33 هناك مجموعةٌ من الكلمات الصحيحة على وزن فَعُول مثل هَبُوطٌ وصَعُودٌ، إلخ. ويتمثل الافتراض الوحيد في مثل ذلك في أن الناطقين بالعربية ربما استعملوا وزن فَعُول بشكل خاطئ في مثل هذه الكلمات. والكثير من الأخطاء هي في الواقع تأخذ شكل أخطاءٍ تقع في سياقٍ أدبيٍّ رفيعٍ أو تدرج تحت أخطاء المتعلمين. ففي الصفحتين الأوليين على سبيل المثال كان هناك 12 خطأً في كلمات قرآنية حَرَصَتْ (12: 103، وليس حَرَصَتْ). ولكي نفي بأغراض هذه الدراسة فلا بد أن يكون أمر هذه الأخطاء مثيراً لاهتمامنا خاصةً كثرة عددها الذي يبلغ 39.⁽¹⁾ خذ على سبيل المثال ما يتعلق بالحركات: الكسرة، الضمة والفتحة في صفحة 45 في الكلمات التالية: مَسْك، مَسْك، مَسْك، وهكذا ينقلها القرطبي. 31 منها يتعلق بالتباين بين الفتحة/الكسرة أو الفتحة/الضمة، ويظهر مما تقدم أن هذا التباين من الناحية الصوتيَّة يَضطلع بوظيفةٍ أهم بكثير من التباين بين

(1) يدخل تحت هذه الـ 39 بعض الأوزان الفعلية مثل فَعُول كما أشرت إليه أعلاه أو بعض الكلمات المعينة مثل حَرَصَتْ.

ثنائية الكسرة/الضمة. وتتمثل الأمثلة في: مَحْلَب في مقابل مَحْلَب (ص). (38) وَجُدُّ مقابل جُدَد (ص. 41). ثم 7 من 8 من التباينات بين الكسرة/الضمة واقعة في المقاطع المغلقة مثل: صُفْر في مقابل صُفْر كما في (ص 43). وكما عند سيبويه والفراء (انظر المبحث 2.4.1.2) فإن التباين الذي له أهمية هو ذلك الذي يقع بين الحركة المنخفضة (الفتحة) في مقابل الحركتين العاليتين (الكسرة والضمة). أما التباينات المباشرة بين الكسرة والضمة فمحدودة في عددها ومواقع مقاطعها الصوتية.

وفي كل من هذين العاملين المختصرين يُنظر إلى التوزيع المؤدي للتباين (يسبب تغيراً في المعنى) بين الكسرة والضمة في العربية القديمة على أنه محدود، وإدراج الحركات تحت هذا النوع التعليمي من التأليف يشير إلى أن مثل هذه التباينات لم تكن ملحوظة بشكل واضح منذ عصور باكرة. مثل هذه الملحوظة الأخيرة تجعلنا نعتقد بأن التساؤل حول مثلثات قطرب، وهل هي تعكس التباين بين 3 حركات أم أنها مجرد محاولة من قبل النحويين لاعتماد أحد أشكال التباين في تنويع ما وتعميمه (أو فرضه) على جميع المتكلمين؟ ومن المؤكد أن المنظور الأول هو الذي يدعمه أنصار ثنائية الانقسام بين الجديد والقديم في العربية. وهنا تظهر الحاجة إلى كتب تعليمية لغوية لتعليم العربية الصحيحة للأعداد الكبيرة من الناطقين الجدد بالعربية. وبعيداً عن كون التساؤل حول الجمهور الذي ألّفت له هذه الكتب تساؤلاً تستحيل الإجابة عليه، فإن هذه الأعمال تعود إلى حقبة زمنية كانت فيها اللغة العربية (المعيارية) مسيطرة على حد زعمهم. وفي الحقيقة لا يوجد توصيف تفصيلي لحال اللغة العربية قبل أن يؤلف الكسائي كتابه، وبالتالي فإن أي افتراضات حول المستوى اللغوي السائد بين تلك الأجيال يحتاج إلى الدعم بدراسة لسانية مقارنة.

هذه الملحوظة الخاصة بالتسلسل الزمني في رأيي تدعم المنظور الثاني القائم على فكرة أن مثل هذه التصنيفات تعليمية، وهذا يدل على أن هناك انتقاءً لتنويعاً ما أو عدة تنويعات تُفرض على أنها الشكل الصحيح. وفي



هذه التنويعات فإن الحركتين: الكسرة والضمة تتباينان من الناحية الصوتيائية في مواضع معينة. ويمكن افتراض وجود تنويعات أخرى تكون الكسرة والضمة فيها غير متباينتين من الناحية الصوتيائية، كما في العربية النيجيرية المعاصرة وعدد من اللهجات العربية الحديثة.

4- مثال من لسان العرب

يتمثل أحد المصادر الثرية للعربية في المعاجم. ومنها لسان العرب لابن منظور الذي ألفه في القرن الثالث عشر م. (توفي في 1311/711)، هذا الكتاب يتّوج زبدة العمل المعجمي العربي الشامل باشماله على 16 جزءاً تقدم لنا 80,000 جذراً لغوياً موزعة على المداخل المعجمية (Haywood 1965: 81). وبالرغم من تأخر ظهور المصطلحات المتعلقة بالزمن (في الدراسات العربية) إلا أن التقاليد المعجمية التي انتهجها ابن منظور لم تُغفل مثل هذه المصطلحات باستثناء النزر اليسير. وقد دَوَّن معجميو العربية المتأخرون ما قدمه أسلافهم ولخصّوه.

كانت المداخل المعجمية موسوعية، إلا أنها كانت في حاجة إلى مزيد من التنظيم، الأمر الذي أدى إلى شيء من الصعوبة في التعامل مع تلك المصادر. اشتملت المداخل المعجمية المطولة تقليدياً على اقتباسات شعرية، حديثة وقرآنية ومناقشات نحوية تفصيلية. ويمكن توضيح مدى التواءم بين الدراسة الحالية وعلم المعاجم من خلال أحد الجذور المعجمية وهو: {ح ب} (1: 289-296).⁽¹⁾ نجد هذه المادة في 8 صفحات من الكتاب وتحتوي كل صفحة على عمودين مكتوبين بخط صغير، وبلغت المصطلحات تحت هذه المادة 29. ومع ذلك يصعب تحديد بداية المدخل من نهايته حيث إن هناك تداخلاً في المعلومات، ويمكن تقسيم هذه المادة عموماً إلى ثلاثة أقسام: يتعلق الأول بمعنى الحُب أو كما يُعرّف في بداية المادة اللغوية «الحب نقيض البغض». يمتد هذا المعنى إلى أربع صفحات ثم يبدأ المعنى

(1) ح ب ب (ب ب ح) ونجدها في الجزء الأول؛ لأن الكتاب يتبع مدرسة القافية.

التالي، «الحَبّ وهو الزرع صغيراً كان أو كبيراً»، وبعد صفحتين هناك عرضُ لبعض المعاني المستقلة عن المعنيين السابقين حتى نهاية الثامنة الخاصة بهذه المادة.

والإشكال الذي أود عرضه هنا يظهر مع بداية المدخل اللغوي حيث يُذكرُ البديل لَحَبّ بالضم وهو حَبّ بالكسر ويُذكرُ على أنه متغيرٌ حرٌّ (بلا قانون ضابط). ولكن يبدو أن الكسرة في الحاء هي الأقلُّ استعمالاً، ورغم ذلك تحسُّلٌ على الشرعية الكاملة؛ لأنها تأتي مصحوبةً بشاهدٍ شعريّ فصيح.

وعلى أي حال، فإن هذا يذكّرنا بالتنوع بين الكسرة/الضمة الذي نوقش في 2.4.1.1 حول العربية النيجيرية. وعلاوةً على ذلك، فإن الفعل المضارع يَحَبُّ بالكسر من حَبّ يُشارُ إليه بوضوح على أنه شاذ، وهو المُغاير الوحيد المتعدي من هذا الفعل. وهنا نلاحظ كيف أن الكسرة لها أهميتها (حيث جعلت الفعل متعدٍ)، (انظر أيضاً اللحن للكسائي ص 33 للوقوف على مزيد من الملحوظات).⁽¹⁾

وداخل المادة اللغوية نفسها وتحت مدخلٍ واحدٍ نجد أن (الكسرة) و (الضمة) نقيضتان على الأقل في الصيغة الأكثر شيوعاً وهي حُبّ، وهي كلمة يمكن مقابلتها بكلمةٍ أخرى جاءت بعدها بصفحة ونصف وهي حِبّ التي نوقشت بإسهاب واستشهد لها بعددٍ من الأحاديث. وتحت معنى (الصاحب) تأتي كلمة حُبّ وأحد أشكال الجمع الستة لكلمة حِبّ وهذا على وزن فُعْل وله بديلٌ وهو فُعْل مثل رُسْل و رُسْل (انظر (19) فيما تقدم)، بما في ذلك الكلمات التي تأتي على [ص ح ص ص] مثل لَذّ جمع لذيّ (Wright 1896: 202).

هذا التباين الصوتي بين الكسرة/الضمة تدعمه مداخل لغوية أخرى، على سبيل المثال ففي ص 295 نجد كلمة حُبّ (وعاء كبير) التي يقال إنها مشتقة من الكلمة الفارسية حُنْب. غير أن متابعة النقاش لكلمة حِب بمعنى البذرة

(1) المتعدي المضاعف يُتوقع فيه (الضمة).

(ص 293) تستدعي مزيداً من الحذر هنا. فالمدخل لـ حَب (اسم جمع) بمعنى بذور ومفرد لها حَبَّة. ومن خلال الاستشهاد بكلام اللُّغويين والمُعْجَميين وهم: الأزهرى والجوهري والكسائي فإن كلمة حَبَّ لها تعريفاتٌ متنوعة، ومنها: بذرة، نبتةٌ صحراويةٌ أو بذرة شجرةٍ بريةٍ في مقابل كلمة حَبَّ التي نجد الجوهري - وهو سلف ابن منظور في الدرس المعجمي (ت. 1007/398 مؤلف الصحاح) - يجعل هذه الكلمة فقط لـ حَبَّ (النباتات الغذائية التي يزرعها الناس (مثل القمح والشعير)). ويُستخدم المفرد حَبَّة لجميع المعاني سواء بذور النباتات البرية أو التي يزرعها الناس. هناك مصدرٌ وحيد وهو العالم أبو حنيفة يَستخدم كلمة حَبَّه للحبوب سواء كانت من النباتات البرية أو تلك التي يزرعها الإنسان. وإذا جمعنا كل هذه المصادر يظهر لنا أن كلاً من حَبَّ وحَبَّ - على حسب المصدر المُعْتَمَد - تتغير تغيراً حراً، وذلك إذا كانت منصويةً تحت معنى: البذرة عموماً.

وإذا أردنا أن نستخلص المعاني التالية من النقاش المتقدم

(19) حُبَّ (الحب، القدر الكبير، الأصدقاء).

حُبَّ (الحب، الصديق)

حَبَّ (البذرة، بذرة النباتات الغذائية التي يزرعها الناس).

حَبَّه (البذرة، بذرة النباتات البرية)

وفي بعض المعاني فإن الحركات تُفْضي إلى التباين، بينما في بعض المعاني ينعدم التباين بين الحركات. وهذا يحدث حينما يُنْظَرُ إلى كامل المُدخل اللغوي. وتبعاً لأبن منظور، فإن غياب التباين غالباً ما يكون عبارةً عن صورٍ نطقيةٍ تعود إلى مصادرٍ متنوعةً، فمثلاً حُبَّ (الحُب) مصدرُها الشَّعر، بينما حُبَّ (الصاحب) مصدرُها الحديث، أما حَبَّه (بذرة) فمعنى قدمه الفقيه أبو حنيفة. وفي كلا الحالتين فإن التنوع المعجمي الحر في حركات الكلمة يقابل التنوع بين الكسرة والضمة في العربية النيجيرية. وحينما نقف على كمية كافية من المصادر يتضح لنا أن التنوع في الحركات ليس هناك قانون يحكمه (تنوعٌ حُر).

وإذا نظرنا إلى المسألة من زاويةٍ أخرى فسنجد زوجاً من الكلمات المتقابلة بالكسرة والضمّة مثل: حُبّ (القدر العظيمة) في مقابل حَبّ (الصاحب)، وهذا يتضح من خلال الجهود الاستقصائية للمعجميين حيث دونوا حُبّ (القدر العظيمة) وهي كلمة فارسية مقترضة⁽¹⁾ تأتي من مجتمع لغوي مختلف عن ذلك المجتمع الذي يستعمل كلمة حَبّ (الصاحب) أو كلمة حُبّ بمعنى الأصحاب. وعلى المستوى الصرفي وحده فلا تباين بين حَبّ في مقابل حُبّ، وهناك قضية مماثلة تتعلق بالمثال (8) أعلاه. وفي تعليقاته القرآنية (القرطبي 24: 35) يشير الفراء إلى أن الفراء أجمعوا على قراءة (الرُّجَاج) إلا أن كلاً من رَجَاج و رَجَاج ممكنان وتؤديان نفس المعنى (2: 252). وفي السياق القرآني فإن الكلمة بأشكالها الثلاثة: رُجَاج، رَجَاج، رَجَاج تعني الرُّجَاج وبهذا فليس لحركة الأول وظيفة (تؤدي إلى تغيير المعنى) وتغيّرُها ليس سوى تباين حر. أما في السياق المعجمي المتبحر فالأمر مختلف، حيث إن المعنى يختلف في كل كلمة وبهذا تصبح الحركة ذات وظيفة معنوية في الكلمة.⁽²⁾ والشيء الذي لا يمكن قياسه هو ما إذا كانت تلك التغيّرات المعنوية مرتبطةً بمجتمع معين من الناطقين أم أن التنوع يُمثّل مزيجاً لهجياً يظهر تنوعه فقط في سياق المعاجم الاستقصائية

(1) هذه الكلمة غير مدرجة ضمن الكلمات الفارسية المقترضة في اللغة العربية في الدراسة المستفيضة التي قدمها الأصبغي (1988). وهناك في اللهجة الخليجية وعاءٌ كبير للماء يوضع على الأرض يسمونه حَبّ (ولا حُبّ، Holes 2001: 100, Qafisheh 1997: 116).

(2) المادة اللغوية في اللسان هي ز ج وهي تتسبب في مزيد من الإشكاليات. فابن منظور يرى أن رُجَاج يأتي منها رَجَاج وتعني (رؤوس الرماح، ناقة عجوز أو زجاجات طويلة العنق، ثم إن رُجَاج تعني أيضاً زجاجات طويلة العنق. وتبعاً لقطرب فإن كلمة رَجَاج كما يراها وتعني القرنفل لا نجدها لا في معجم الألمانى هانز فير Wehr ولا في محيط المحيط للبستاني الذي عاش في القرن التاسع عشر (ص. 267). وبالنسبة للآخر فإن الرُّجَاج لا يختلف عن الرَجَاج و الرُّجَاج. ومن الغريب أن ابن منظور يفسرها بالزجاج الببضاوي الشكل، ويقول بأن الرُّجَاج هو صانع الرُّجَاج. وكذلك البناء الذي أورده قطرب وهو مُسْك (7) لا نجده في اللسان. ومحقق كتاب المثلثات زاوي أشار (ص. 26، حاشية 1) إلى أنه لم يعثر على هذا البناء في جميع المعاجم. وتشير مثل هذه الاستشهادات التي ربما تراجع عنها اللغويون بما فيهم قطرب نفسه إلى أن بعض النماذج اللغوية التي جمعها تعود إلى مجتمعاتٍ صغيرة جداً. وعلى عكس نظرائهم المعاصرين فإن العلماء القدماء لم يشغلوا أنفسهم بما يقوله عنهم أقرانهم ونحن نجد ابن السكيت يتهم معاصره قطرب بتزوير المعلومات، ولا يلتفت إليه قطرب أو يرد عليه (Versteegh 1983: 170).

في جمعها للكلمات ومعانيها.

وإذا نظرنا إلى عينة يمكن وصفها بالعشوائية تتألف من 10 جذورٍ وردت في الجزء 1 فسيظهر لنا أن الجذر اللغوي غالباً ما تظهر عليه وظيفة الحركة العالية للمواقع التي نجد فيها من الناحية النظرية مساحة للتباين الصوتيَّاتي. فعلى سبيل المثال: جُزء (ص 45)، غالباً ما تكون بالضم ولا تأتي أبداً بالكسرة رغم أنه من الناحية النظرية يمكن للكسرة أن تأتي هنا. في المقابل فكلمة جُزب (مجموعة من الناس) (ص 308) غالباً ما تكون بالكسرة. و 5 من أصل 10 جذور تأتي بالضمّة كُب (كتلة) ص. 695، كُفء (مماثل، مساوٍ) ص. 138، رُحِب (سعة) 413، عُجِب (مفاجأة) 580،⁽¹⁾ وهناك ثلاثة تأتي بالكسرة (جُزب كما ورد أعلاه، عِبى (جمل)، سِبب (غطاء، ستار، ثوب)) (456)، وهناك اثنان يجوز فيهما الضم والكسر. شُزب، شَرِب، شُزب (487) وهذه تبدو وكأنها داخلية تحت المتغير الحر للمصدر (كما جاء عند الفراء 2: 282) كما في حُبب ~ حِبب أعلاه. كلمة حِبب «العفن أو البحر الهائج» (342) تبدو مشابهة للمدخل المعجمي حِبب: حيث هناك بعض الكلمات يكون فيها التغير في الحركة حراً مثل كلمة حَبَّة، حَبَّة، حُبَّة «مسلك قدر»، بينما هناك بعض الكلمات ينطوي فيها التغير الصوتي على تغيّر المعنى مثل: حُبب «خرقة» مقابل حِبب «العفن أو البحر الهائج». هذه الإحصائية المختصرة تبين لنا أن الذي يحدد الكسرة أو الضمة في الكلمات هو المعجم، ولكن من الناحية الصوتياتية فليس هناك تباين. إذ غالباً ما نجد أنه تغيّر حرٌّ تتراوح فيه الحركة بين الضمة والكسرة، وربما حصل تباينٌ في المعاني بسبب تغيّر هاتين الحركتين العاليتين (الكسرة والضمة).

إن معالجة هذه المشكلة من المنظور المعجمي العربي الموصوف بالثراء والشمولية يُظهر لنا أن الوضع الصوتيَّاتي لكل من الكسرة والضمة مشكّل. وحتى في المواضع القليلة التي تتباين فيها الحركتان من الناحية الصوتية فإن هناك أدلة تشير إلى أن هذا النوع من التباين الصوتي يظل

(1) لم يذكر المؤلف سوى أربعة (المُترجم).

نسبياً. وبشكل عام فإن المزيج من الأشكال اللغوية الموجودة في المعاجم العربية يشبه إلى حد كبير الأشكال اللغوية الموجودة في اللهجات العربية المعاصرة. ويمكن العثور على التباينات الصوتيائية (انظر لهجة شرق ليبيا) إلا أنها نادرة. في اللهجة الشكرية هناك تباينات معجمية في الجذور إلا أنها غير متباينة من الناحية الصوتيائية، وكذلك هناك شيء من التنوع الحرّ قد رُصد (انظر العربية النيجيرية).

وقد فُصلَ في مناقشة الجانب الوظيفي لكلٍ من الكسرة في مقابل الضمة في العربية القديمة الأصيلة التي أتناولها في هذا الفصل إلا أن المصادر القديمة لم يُستَقْصَ ما فيها بشكل شمولي. وبقدر ما كان التباين موجوداً إلا أن حاله في تلك اللغة (القديمة) كحاله في اللهجات المعاصرة وغالباً ما يُقتَصَر على المقاطع المغلقة. وهناك أمثلة كثيرة على حذف الحركات في المقاطع المفتوحة وهي ظاهرة أخرى تشهد عليها اللهجات المعاصرة. وإذا نظرنا إلى اللهجات المعاصرة في الجملة يظهر لنا كيف أنها لا تختلف كثيراً من الناحية النوعية عما نجده في أقدم المصادر العربية لوظائف الحركة التي يمكن القول بأنها وظائف مقيدة.

2.4.2 العربية القديمة متنوعة

عوداً على القائمة في بداية الفصل 2.4 يمكن توضيح المشكلة الأخرى وتكمن في الطابع المتنوع للعربية القديمة بمثالٍ من قوانين بنية المقاطع الصوتية التي نوقشت أعلاه. وقد لاحظ فيشر وجاسترو (3.3 ص 40) أن العربية القديمة يمكن أن تتوالى فيها المقاطع القصيرة المفتوحة كما هو الحال في كلمة: **حَرَكَتِكَ**. وكما ذُكِرَ أعلاه فإن هذا يقع أيضاً في بعض اللهجات المعاصرة كما في كلمة: **كَتَبْتَهُ** (كَتَبْتُ) في العربية النيجيرية أو كلمة: **بَقَرْتَهُ** (بَقَرْتُهُ) في لهجة الجبال في اليمن (Behnstedt 1985: 63). والحد الأقصى لتوالي هذه المقاطع في اللهجات المعاصرة هو أربعة بينما في العربية القديمة فالحد الأقصى خمسة. والسبب الذي يدفعنا لتحديدها

بأربعة في اللهجات هو عدم توفر أمثلة تشكل نمطاً لغوياً في اللهجات تتوالى فيها أكثر من أربعة مقاطع. وتجدر الإشارة إلى أن العربية القديمة تميل إلى تقايص توالي المقاطع القصيرة المفتوحة. وقد عُرِضَت أمثلة للحركات العالية في المقاطع المفتوحة في الفصل 2.4.1.2 وعموماً غالباً ما يُتَجَنَّب توالي مثل هذه المقاطع الصوتية. يناقش سيبويه قوانين الإدغام في العربية الحجازية قائلاً: في حالة الوصل بين كلمتين وتكون نتيجة ذلك النطق بخمسة مقاطع صوتية متوالية فإن حركة الصامت الأخير في الكلمة الأولى تُحذف. المثال (20) صريح في مثل هذه الحالات.

(20) جَعَلَ لَكَ ← جَعَلْكَ (2: 455)

ويصرِّح سيبويه بأن توالي خمسة مقاطع مفتوحة ثقيل في النطق. وكما أفهم من مصطلح «ثقل (ملحوظ، marked)» فإنه يتطلب حذف الحركة. وفي تقاليد القراءات القرآنية فإن مصطلح الإدغام الكبير يصف مثل هذا الحذف (إذا جاز لنا أن نسميه حذف، انظر الفصل 4) بالتفصيل.

ويشير سيبويه إلى أن القيود المفروضة على تتابع الحركات داخل الكلمات هي قيودٌ شديدة، تُساوي في شدتها القيودَ المفروضة على توالي مثل هذه الحركات بين الكلمات (مثلاً بين كلمتين). مناقشة مُغايرات ضمير المفعول به المتصل مثل: كُمْ ~ كُمو، وَهُمْ ~ هُمو حيث يشير إلى أن الصامت في آخر الكلمة يصبح هو المفضل في النطق على الحركة وذلك حينما يتسبب النطق بـ كُمو في توالي أربعة مقاطع مفتوحة؛ لذا فإن (a21) يصبح هو البديل لـ (b21) علماً بأن كل نقطة تمثل حد المقطع.

(a21) رُ.س.ل.كُم = 3 مقاطع مفتوحة

(b21) رُ.س.ل.كُ.مُو = 4 مقاطع مفتوحة

وهنا نجد سيبويه يستدعي التعميم قائلاً: «ألا ترى أنه ليس في كلامهم اسم على أربعة أحرف متحرك كله» (2: 319).

ولا تكمن المشكلة هنا في استنباط حالة التغيير التي لها ما يقابلها في اللهجات المعاصرة، وفي هذه الحالة تكون عملية التغيير بحذف الحركة في المقطع المفتوح، وهذا ما حدث بالفعل في العربية القديمة. يمثل هذا

النوع من التعليل طريقة تفكير قديمة. على سبيل المثال، يشير نولدكه وهو عالم كبير بالأدب العربي إلى بعض الحالات التي تُحذف فيها حركة الإعراب أو الحركة التي تبين تصريف الفعل وقد يُبَيَّن ذلك في الفصل 2.4.1.2، (10: 1897). ويقوم تفسيره لذلك على ربط مثل هذه الظواهر بعربية العرب الذين يسكنون خارج الجزيرة (يعني عوامل التأثير باللغات الأخرى) أو أن تلك الظواهر تُوجد في شاهد شعري تُلوَّعَب به. ومع ذلك فإن كلا الملاحظتين لا تُنبئ عن تطبيق اللسانيات المقارنة.⁽¹⁾ فالسؤال هو لماذا يكون الشاهد الذي تُلوَّعَب به أكثر عرضة لمثل هذه الظاهرة من الحذف؟ وهذه مسألة لا تُتناوَل بالتفصيل. وبهذا فإن نولدكه يقدم لنا حُكماً متأثراً بفكرة مسبقة وهي وجود تنوعاتٍ مندثرة في شبه الجزيرة العربية ربما كانت تحمل مثل هذه الظواهر. وكذلك لا يقدم نولدكه أية حجج تستند إلى علم اللغة الاجتماعي تدعم فكرة أن سكان خارج الجزيرة العربية عُرضة لأن يحذفوا حركة الإعراب أكثر من أولئك الذين يسكنون جزيرة العرب. قد يكون افتراض نولدكه في أن اللغة العربية في شبه الجزيرة العربية كانت أو هي بطبيعتها أكثر محافظةً من تنوعات الشتات، غير أن هناك مثلاً يدحض هذا الافتراض. يُبيِّن هولز (Holes 1991) أن الاحتكاك في صوت الـ /ك/ و /تش/ و /تس/ بدأ في أواسط الجزيرة العربية وانتشر خارجها من هناك (انظر الفصل 8.7.1). وأود أن أضيف هنا بشيء من السخرية الهادفة قائلاً: لم تكن تراود نولدكه الشكوك في الاعتماد على أحد مصادره الأساسية للعربية القديمة، ويتمثل هذا المصدر في سيبويه الذي لم تكن لغته الأم العربية. وقد اختار البصرة مستقراً له وهي واحدة من أوائل المدن العربية التي انتشرت فيها عربية ما بعد الشتات. وتجدر الإشارة إلى أنه حسب المعلومات المتوفرة فإن سيبويه لم يطأ أرض جزيرة العرب

(1) وكما يظهر في (18) على سبيل المثال، فإن مُغاير الاختلاس عند سيبويه ظاهرة لغوية لا بد أن تكون واسعة الانتشار حيث يقدم مثلاً معيارياً لها وهو يَصْرُبُك (باختلاس ضمة الباء). أما المُغاير المشتمل على حذف حرف العلة فيجسَدُ في الشعر خاصة، رغم أن سيبويه تناول المسألة في الفصل نفسه بل في الجملة التالية للجملة التي تحدث فيها عن مُغاير الاختلاس. وبشكل ما فإن كلا الظاهرتين تنتميَان إلى فئة شائعة من المُغايرات في العربية. وربما أن الحذف الكلي للحركة أو حرف العلة كان شائعاً كما يرى نولدكه، انظر في هذا الخصوص قراءة أبي عمرو بن العلاء في المبحث 4.3.

وكان يعتمد في معلوماته على عينة من المتحدثين هناك، يعتقد نولدكه أن أفراد هذه العينة تكلموا بعربية خالية من علامات الإعراب.

والنقد العام الذي يمكن توجيهه لنولدكه هو أن تفسيره يثير السؤال التالي: كيف كان شكل العربية القديمة؟ تناولتُ مثل هذا الإشكال المنطقي في الفصل 2.2 حيث حاولتُ بناء صورةٍ لعربية ما قبل العصور الكلاسيكية استناداً إلى نفس المصدر الذي بُنيت صورة العربية الكلاسيكية بواسطته، هذا المصدر هو سيبويه. وما دامت المصادر نفسها فلا بد من تطبيق منهجيةٍ مختلفةٍ مثل النهج المقارن؛ لتحديد أي جزءٍ في كتاب سيبويه يمثل العربية ما قبل الكلاسيكية وأي جزء يمثل الكلاسيكية وأي جزء يمثل ما بعد الكلاسيكية. يمكننا القول ببساطة بأن تجنّب توالي المقاطع القصيرة المفتوحة جزءٌ لا يتجزأ من العربية القديمة، وهناك تجنّب مماثل لتوالي هذه المقاطع في بعض اللهجات الحديثة، ثم إن هذه ليست سمةً يمكن استخدامها للتفريق بين التنوعتين؛ لأنها موجودةٌ فيهما. إلا أنه وبلا شك يمكن القول بأن حذف الحركات زادت وتيرته بشكلٍ ملحوظ في بعض اللهجات المعاصرة (انظر الجدول 2.1 في الفصل 2.4.1)، وهذا يمثل جزءاً من التاريخ اللغوي خصوصاً لهذه اللهجات التي نجد فيها هذا السلوك (حذف الحركات)، وليس ذلك في العربية الحديثة عموماً. ومن المجدي في هذا السياق الاستعانة على مناقشة هذه المسائل بالرسوم التوجيهية التي توضّح التطور الحاصل. يظهرُ في المثال (22) حذف الحركات من خلال ضمير الغائبة المفردة في الفعل الماضي كَنَبْتُ.

(22) تقليل الصوامت

عربية ما قبل الشتات [ص ح] [ص ح] [ص ح] [ص ح] (كَنَبْتُ)

اللهجات المعاصرة [م ص] [م ص] [م ص] [م ص] [م ص] [م ص] (كَنَبْتُ)
اللهجات المعاصرة [م ص] [م ص] [م ص] [م ص] [م ص] [م ص] (كَنَبْتُ)

يوضح الرسم أعلاه أن بعض اللهجات المعاصرة تستمر في استعمال

نموذج الفعل العربي المتعارف عليه في عربية ما قبل الشتات، بينما هناك لهجات أخرى ابتكرت بعض التغييرات المتمثلة في حذف الحركات غير المنبورة في المقاطع المفتوحة. ومن الواضح أنه لا يوجد أساس لغويّ يميّز في مثل هذه الحالات بين القديم والجديد في اللغة حيث إن مثل هذا الابتكار اللغوي غير موجود في كثير من اللهجات المعاصرة (بلا قانون). ومن الاستراتيجيات ذات العلاقة في هذا البحث: ملاحظة أن العربية الجديدة (التي تعكسها اللهجات المعاصرة) تتطابق في عددٍ من السمات مع العربية القديمة؛ ولتفسير ذلك يمكننا القول: بأن هذه قد تكون سمةً من سمات اللهجات العربية القديمة.⁽¹⁾ فيشر وجاسترو (1980: 44) أشارا إلى

(1) كما يظهر في الفصل 1.3 فإن مشكلة اللهجات العربية القديمة مُركبة. وقد لاحظ ذلك الذين اشتغلوا باللهجات القديمة (على سبيل المثال: 64: 1940 Koffler)، إذ لا يوجد مصطلح لهجة في الأدب القديم، وهذا ليس مفاجئاً نظراً لعدم وجود حالة لهجية ممنهجة (واضحة المعالم). وكان التعبير الأقرب لذلك التنوع باستعمال كلمة لغة، وفي بعض الأحيان يحددون الموقع الجغرافي كقولهم: لغة الحجاز وغيره، ويمكن لنا أن نعبر هنا عن اللغة باللهجة. واللغة في قرائن أخرى قد تعادل مفهوم المغاير دون ارتباط بمفهوم اللهجة أو غيره. ومن هنا، فإن معالجة اللهجات العربية القديمة في الدراسات الغربية يشكل موضوعاً مستقلاً بذاته كغيره من الموضوعات المستقلة (انظر: 1940 Koffler). وهذا المرجع غالباً ما يُستشهد به على أنه مصدرٌ موثوق - و متميّز - ويشكل خلاصة تضم تفاصيل آراء كثير من اللغويين والمؤلفين العرب الذين يصعب التمييز بين مناهجهم. وفي معرض مناقشته لهذه المسألة فإن كوفلر (1942: 30-26) على سبيل المثال يشير إلى أن سيبويه (2: 325 طبعة ديرنبورغ) يستشهد بأشعار تُجوز بعض الأشكال اللغوية (انظر 6b على سبيل المثال في الفصل 7.1) التي تختفي فيها كل الواح الدالة على الإعراب، وهو يصنف هذا على أنه لهجي. وإذا أردنا النظر في المسألة بدقة فلا بد من التنبيه إلى أن الشاهد المستعمل هنا من الشعر، وهذا الذي صرح به كوفلر في عمله حول تعامل سيبويه مع الحالة الإعرابية للكلمة، ولم يزد (كوفلر) على هذا التصريح. ومع ذلك، ففي كتاب سيبويه وفي الصفحة السابقة للصفحة التي ناقش كوفلر ما فيها فإن سيبويه (2: 324) ناقش الإشباع والاختلاس/التمطيط (انظر الفصل 8.1) على أنها ظواهر تمثّل نوعاً من إدراك الإعراب من المتكلم على نحو ما في المثال (18) أعلاه، ولم يعلّق كوفلر على هذا إطلاقاً، وربما أن ذلك بسبب أنه لا يرى الظواهر اللغوية المذكورة على أنها تمثل الحالة اللهجية. ومع ذلك فليس هناك شيء في كلام سيبويه يرشدنا إلى فرق تميّز من خلاله بين ما ذكره في كتابه في الجزء الثاني في صفحتين متواليتين وهما 324 و 325. فالإشباع على سبيل المثال يراه سيبويه عبارةً عن مُغاير إذا كان صادراً من أولئك العرب الذين يأتي في كلامهم الإشباع لقوله (أما الذين يشبعون). وفيما يتعلق بحذف اللاحقة التي تبيين الإعراب فإن سيبويه يعلق قائلاً: بأنهم ربما حذفوا علامة الرفع أو الجر في الشعر (وقد يجوز أن يسكنوا الصامت المرفوع والمجرور في الشعر). وفي الحقيقة، تبدو الحالة الأولى وهي الإشباع أشبه ما تكون بظاهرة متعلقة بلُسن مجتمعية Lectal كونها مرتبطة بمجموعة غير محددة من المتكلمين. ومن ناحية أخرى، فإن حذف علامة الإعراب يبدو أقرب إلى المغاير الاعتيادي حيث وُصف حدوثه بأنه (قد يجوز). وقد وصف هولز Holes عمل كوفلر بأنه عبارة عن تصنيف للهجات العربية القديمة (1995: 41 n). يعتمد على معايير بدائية للغاية (على تصنيف مبدئي فقط).

وعلى أي حال، فإن هذه الحاشية ليست سوى مؤشر يسيراً على إشكالات تفسيرات المغايرات المتعددة

أن اللهجات الحديثة عادة ما تشتمل على الكسرة كحركةٍ لحرفٍ المضارعة
مثل:

(23) تَكْتَبُ، نَكْتَبُ

ولا يمكن لنا أن نفهم هذا على أنه ابتكار لغويٍّ طارئٍ على اللغة بل لا بد من النظر إليه على أنه امتدادٌ لشكلٍ لهجيٍّ قديمٍ انحرف في الماضي عن اللغة العربية الكلاسيكية (انظر Versteegh 1997: 42, Larcher and Gilliot ms 2004, Larcher and Gilliot ms 2004، في نقلهم عن الفراء)، وتستحق مثل هذه الملحوظات مزيداً من الاهتمام. إلا أن الإشكال الذي تُسببه مثل هذه الملحوظات يكمن في التالي: ما دامت اللهجات المعاصرة تشكل امتداداً لأشكال لغوية قديمة فلا جدوى من الاستعانة بها في مناقشةٍ تهدف إلى المقارنة بين العربية القديمة والجديدة (المتماثلة في اللهجات المعاصرة). وما دام هناك شحٌّ في التحليل المقارن، فيمكن لنا القول إن مثل هذه الظاهرة تميز كلا الشكليين اللغويين: القديم والجديد، ويمكن توضيح ذلك في الرسم التالي: (1)

تَكْتَبُ	تَكْتَبُ	(24) العربية القديمة
↓	↓	
تَكْتَبُ	تَكْتَبُ	العربية الجديدة

التي وردت في الأدبيات القديمة.

(1) تماماً مثل الخصيصة اللغوية التي جاء بها كلٌّ من فيشر Fischer وجاسترو Jastrow انظر 3.7.2 ص 45. في اللهجات الحديثة فإن الأفعال المضعفة تشتمل على شيءٍ من التصريف وكذلك الأفعال المعتلة مثل رَدِيت (رددت) وبنَيْت (بنيت). أما في العربية القديمة فإن الأفعال المضعفة تلحقها الضمائر وتتصرف بعد فك التضعيف مثل رَدَدْتُ. وتتطلب النصوص نقاشاً مستفيضاً إلا أنني أقترح أن الاستشهاد التالي وهو تَقَصَّصْتُ – تَقَصَّيْتُ (انظر على سبيل المثال سيويو 2: 442، الفراء 1: 217) عبارة عن الشكل العربي القديم للاحقة التي نجدها اليوم وهي حُيْتُ في آخر الفعل المسند إلى المتكلم.

2.4.3 شح في المعلومات

هناك جانب ثالث في المختصر الذي قدمه فيشر وجاسترو وهو مشكلة لا تزال قائمة بيننا إلى حد كبير اليوم ألا وهي التعميمات التي تتشكل على أساس المعلومات المتوفرة. فمثلاً، هناك عدة خصائص لغوية قديمة يُعتقد أنها اندثرت حتى جاءت الثمانينات الميلادية وظهرت دراسات مكثفة للهجة اليمنية (بشكل خاص ما قدمه بيتر بنشتد من دراسات للهجة اليمنية انظر Behnstedt 1985, 1987: 5) أظهرت لنا أن تلك الخصائص لم تزل موجودة في اللهجة اليمنية على سبيل المثال: المحافظة على الهمزة في الفعل جَاءَتْ، وكذلك الأصوات المفخمة المتباينة التي تحل محل بعض مثل *الظاء تأتي مكان الضاد في أخضر فتصبح أخضر وعضم تصبح عظم.

وعلى الرغم من أن فيشر وجاسترو قدما مختصراً للهجات إلا أنهما لم يتناولوا اللهجة السودانية بالكامل (وكذلك كلٌّ من Lethem 1920, Trimmingham 1946, Carbou 1913, Kaye 1976 being available)، وهذا من الموجبات التي تدرج تحت مظلة الصنف الثالث من النقد الذي أوجَّهه للأعمال السابقة. وأعتقد أننا سنصل قريباً إلى مرحلة لا نجد فيها سماتٍ «جديدة» قديمة (جديدة في اكتشافها قديمة في وجودها)، وإن كان الاتجاه العام الناجم عن البحوث التجريبية منذ عام 1980 يتمثل في تقليص السمات التي حددها كلٌّ من فيشر وجاسترو للتمييز بين العربية القديمة والجديدة.

2.4.4 الفروقات الصحيحة

يقودنا هذا إلى القضية الرابعة في القائمة الموجودة في الفصل 2.4، وهي قضية بالغة الأهمية لأولئك الذين يحبون تفسير ثنائية العربية القديمة/



العربية الجديدة على أنها تقوم على أسس لسانية. وفي الواقع هناك بعض الفروقات (بين العربية القديمة والجديدة) الموجودة في القائمة التي دونها كل من فيشر وجاسترو نجت من الانتقادات الثلاثة التي أشرت إليها سابقاً. ويمكنني تحديد أربع سمات يمكن تقديمها على أنها تطورات لغوية تاريخية.

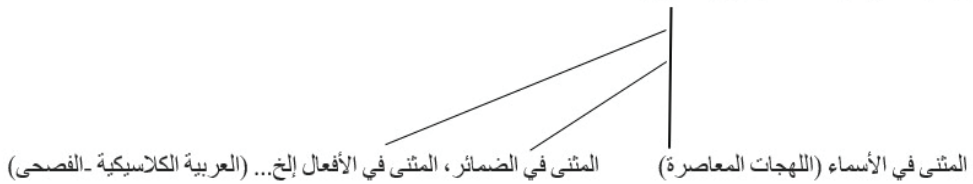
(٢٥)	أ. لاحقة التأنيث في الاسم	ب. لاحقة التثنية في الفعل
العربية القديمة	عت، اء، اء (١٩٨٠: ٤١، الفصل ٣، ٤، ٢)	ان، ا- (١٩٨٠: ٤٦، الفصل ٣، ٧، ٣)
اللهجات	عت	ؤ
العربية القديمة	ج. لاحقة الإعراب	د. لاحقة الجمع في المضارع
اللهجات	ؤ، ء، ء ؤ	ون/و (١٩٨٠: ٤٢، الفصل ٣، ٤، ٤) ون/و

قبل مناقشة هذه المسائل بالتفصيل، يمكن طرح تساؤل عام حول ما إذا كانت هذه الأربع سمات غير متجانسة إلى حد كبير وهل هي كافية لتوضيح الفرق الشاسع بين كل من العربية القديمة والجديدة. وإذا انتقلنا إلى السمات نفسها فسوف أناقش واحدة منها بالتفصيل وهي (ب25). وفي تحليلي فإن كلاً من ب، و ج في (25 ب، ج) يشكلان نوعاً من التطور الشائع في اللغة، فلو استندنا على أحدهما فإنه ينوب عن الآخر؛ لذا فسوف أناقش (25 ب) فقط. أما النظرة الشاملة إلى (25 أ) فتتطلب من الناظر أن تكون له مرجعية في تحليل حركات الآخر وظاهرة الوقف، وهذا بدوره يتطلب مناقشة تفصيلية (ونقداً) لعمل بيركلاند Birkeland. وسوف أناقش جوانب من هذا العمل في الفصل 8 فيما سيأتي. أما (25 د) فسوف أغض الطرف عن مناقشته.

تمثل الخصيصة (25 ب) فقدان المثنى. ويمكن القول إن جميع اللهجات المعاصرة تقريباً حافظت على المثنى في الأسماء. أما اللغة العربية الكلاسيكية فتتمتع بما يدل على التثنية في الأفعال، الضمائر، أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وهذا غير موجود في اللهجات. أشار فيشر وجاسترو إلى هذه المسألة، ولحظا أن العربية هي السامية الوحيدة المتفردة بنظام لغوي متطور للواحق الخاصة بالمثنى وهذه اللواحق تغطي الفئتين الاسم والفعل.

وهما يَزْعُمَانِ بِشَكْلِ لَا لِبَسٍ فِيهِ أَنْ (25 ب) لَيْسَ إِلَّا مَظْهَرًا مِنْ مَظَاهِرِ التَّبْسِيطِ فِي اللَّهْجَاتِ الْمَعَاصِرَةِ. وَلَكِنْ يَبْدُو أَنَّ هَذَا نَوْعًا مِنَ الْحِفَاطِ اللَّغَوِيِّ عَلَى خِصَائِصِ السَّامِيَةِ الْأُولِيَّةِ (يَعْنِي أَنَّ نِظَامَ التَّنْثِيَةِ طَارِئٌ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ مِنْ بَيْنِ أَخَوَاتِهَا السَّامِيَّاتِ) وَكَأَنَّ اللَّهْجَاتِ الْمَعَاصِرَةَ تَمَثِّلُ الْأَصْلَ السَّامِيَّ الْقَدِيمَ حَيْثُ يُعَبَّرُ عَنِ الْمَثْنَى فَقَطْ فِي الْأَسْمَاءِ (انظر 1995 Retsö). هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَهْمَةٌ لِتَفْسِيرِ تَارِيخِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ حَسَبَ مَا أَرَاهُ. وَهَذَا التَّفْسِيرُ يَقُومُ عَلَى فِكْرَةٍ أَنَّهُ مَهْمَا كَانَتْ الْاِخْتِلَافَاتُ كَبِيرَةً بَيْنَ الْعَرَبِيَّةِ (الْكَلَّاسِيكَةِ) مِنْ جِهَةِ وَالْعَامِيَّاتِ - وَيُظْهِرُ هُنَا أَنَّ الْقَلِيلَ مِنْ تِلْكَ الْاِخْتِلَافَاتِ يُمْكِنُ التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ (بِسَبَبِ النِّقْدِ الْمَوْجُوهِ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْاِخْتِلَافَاتِ) - فَلَا يَصِحُّ أَنْ نُحْمِلَ الْعَامِيَّاتِ الْمَسْئُولِيَّةَ عَنِ الْاِبْتِكَارَاتِ اللَّغَوِيَّةِ الطَّارِئَةِ عَلَى الْفَصْحَى. يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمَثْنَى فِي اللَّهْجَةِ الْحَدِيثَةِ أَقْدَمَ - مِنَ النَّاحِيَةِ اللَّسَانِيَّةِ الْمَقَارَنَةِ - مِنْ الْمَثْنَى الْمَوْجُودِ فِي الْعَرَبِيَّةِ الْقَدِيمَةِ (الْفَصْحَى) الَّتِي يُمْكِنُنَا النَّظَرَ إِلَى نِظَامِ التَّنْثِيَةِ فِيهَا عَلَى أَنَّهُ اِبْتِكَارٌ لَغَوِيٌّ طَارِئٌ عَلَى النِّظَامِ السَّامِيِّ كُلِّهِ وَاخْتَصَّتْ بِهِ الْعَرَبِيَّةُ. وَيُمْكِنُ لَنَا أَنْ نَقْدِمَ الرَّسْمَ الْمَوْجُودَ فِي (26) لِتَوْضِيحِ هَذِهِ الْحَالَةِ.

(٢٦) المثنى في الأسماء (العربية الأولية)



فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّطَوُّرِ الَّذِي يَظْهَرُ عَلَى الرَّسْمِ الشَّجَرِيِّ أَعْلَاهُ، فَإِنَّ النِّهَجَ الْمَقَارَنَ يَقُودُنَا إِلَى نَتِيجَةٍ مَفَادِهَا أَنَّ التَّطَوُّرَ وَصَلَ أَقْصَاهُ فِي مَرَحَلَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْكَلَّاسِيكَةِ وَبَعْدَ ذَلِكَ حَصَلَ انْقِلَابٌ حَيْثُ رَجَعَتْ اللَّهْجَاتُ إِلَى الْأَصْلِ الْقَدِيمِ وَأَصْبَحَ الْمَثْنَى فِيهَا فِي الْأَسْمَاءِ فَقَطْ. وَأَوْدُ هُنَا أَنَّ أَنْاقِشَ (انظر الفصول 3، 4 أدناه) قَائِلًا: بِأَنَّ نَفْسَ هَذَا التَّفْسِيرِ يَنْطَبِقُ عَلَى (25). وَالْوَاقِعُ أَنَّ اللَّهْجَاتِ الْحَدِيثَةَ الَّتِي فَقَدَتْ عِلَامَاتِ الْإِعْرَابِ تُعَبَّرُ عَنْ سَمَةِ سَامِيَّةٍ وَأَفْرُوآسِيَوِيَّةٍ (أَفْرِيْقِيَّةٍ - آسِيَوِيَّةٍ) قَدِيمَةٍ. وَمَعَ مَلَاْحَظَةِ أَنَّهُ وَفْقًا لِهَٰذَيْنِ التَّفْسِيرَيْنِ فَإِنَّ عِدَدَ

الاختلافات بين اللغة العربية الجديدة (اللهجات المعاصرة) والعربية التي ننشد بناء صورة لها (عربية ما بعد الشتات) قد انخفض بنسبة 50%.

وبغض النظر عن الإشكاليات المتعلقة بتفسير الظواهر، فإن السمات الأربع في (25) لا تُمثّل تطوراً متسقاً في القواعد اللغوية باتجاه اللهجات؛ لأن مثل هذا التطور يأخذ شكلاً عشوائياً في عدة جوانب من القواعد اللغوية. وكما جاء في الفقرة السابقة، فإن الاستشهاد ببعض الاختلافات الجوهرية الفارقة بين العربية القديمة والجديدة (اللهجات) لا يعني بالضرورة أن اللهجات المعاصرة أصغر سناً من وجهة نظر اللسانيات المقارنة.

وقد قدم فيشر في عمل متأخر (1995) منظوراً مختلفاً حاول فيه التوصل إلى العلاقات التي تربط بين العربية القديمة والجديدة بطريقة منهجية مركزة على مبادئ معينة. وبدلاً من استخلاص اللهجات الحديثة من العربية القديمة مباشرةً كما هو الحال في نموذج 1980 فإن فيشر أنشأ حزمة لغوية وسيطة سماها العربية الجديدة، ويُجسدها عبر مجموعة من الجوانب اللغوية مثل الضمائر المنفصلة، لواحق الفعل الماضي إضافةً إلى عددٍ من أدوات الاستفهام. وقد استخدم فيشر تصنيفات تذكّرنا بتلك التي نص عليها بروكلمان، وقد ميّز (1908: 24) بين الكوينة الشعرية - حيث رأى أنها تمثل العربية الكلاسيكية - واللهجات القبالية في منطقة شمال الجزيرة العربية التي يعتقد أن اللهجات الحديثة مستمدة منها. وكما ذكر أعلاه فإن بروكلمان لا يتعامل مع ثنائية القديم/الجديد في العربية من وجهة نظر لسانية مقارنة؛ لذا لا يمكننا أن نفسر على وجه الدقة التطور اللغوي في العربية من وجهة نظره. ومن هنا فإن بروكلمان يتحسّر على عدم وجود أمثلة قروسطوية تدل على اللهجات العربية المعاصرة من القرون الوسطى. يُشكّكنا موقفه في نظريته إلى ما حصل في العربية، وكأنه يرى أن ذلك ليس من قبيل التطور اللغوي - لأنه لا يقر بوجود أمثلة عليه - على النحو التالي: لهجات العربية القديمة ← لهجات العربية القروسطوية ←

لهجات العربية المعاصرة ويظل هذا مجرد تخمين.⁽¹⁾ وعلى أي حال، فاللغة العربية القديمة لها لهجات والعربية الكلاسيكية كذلك، وقد نظر بروكلمان إلى كل منهما على أنه كيان مختلف عن الآخر.

ومع ذلك فإن فيشر يعمل على نظام أكثر تطوراً من الناحية اللغوية من العمل السابق حيث إنه غالباً ما يلتزم فكرة المراحل التطورية الصريحة التي تؤمن بفكرة الانتقال من العربية القديمة إلى اللهجات الحديثة. وعلاوة على ذلك فإن العربية الأولية / العربية الجديدة - وهي من المفاهيم الخاصة بفischer - يكتنفهما الغموض بسبب أن كثيراً من الخصائص اللغوية في اللهجات المعاصرة نجد لها جذوراً قديمة. فعلى سبيل المثال الضمير المتصل المعبر عن الغائبة تحوّل إلى *ت* أو *ت* (كتبت - كتبت). وفي (27) أعرض نموذج فيشر للعربية القديمة (وهذا من المصطلحات التي اخترعها بنفسه)، وهو نموذج الفعل الماضي في العربية الأولية والعربية الجديدة وسيشكل هذان النموذجان أساساً للنقاش (1995: 81).

العربية الأولية الجديدة	(27) العربية القديمة
كُتِبْتُ، كُتِبْتُ	كُتِبْتُ
كُتِبْتُ	كُتِبْتُ
كُتِبْتُ	كُتِبْتُ
كُتِبْتُ	كُتِبْتُ
كُتِبْتُ، كُتِبْتُ	كُتِبْتُ
الجمع	
كُتِبْنَا	كُتِبْنَا

(1) يقدم لنا بروكلمان دليلاً مناسباً للهجات العربية القديمة من أعمال السيوطي وهو نحوي متأخر (ت. 1505م). ولذا ربما أن بروكلمان شكّل مصفوفته المنطقية التي تقوم على القديم - الوسط - الجديد التي منعتهم من استعمال النماذج اللهجية في كتاب سيبويه (أو غيره كما في القراءات القرآنية) في نحوه المقارن؛ لأنها تعقّد البيانات اللغوية التي أمامه بشكل كبير.

كَتَبْتُمْ، كَتَبْتُمْ	كَتَبْتُمْ
كَتَبْتُمْ	كَتَبْتُمْ
كَتَبُوا	كَتَبُوا
كَتَبَ	كَتَبَ

وأول ما يلفت الانتباه هو مدى التشابه بين العربية القديمة من جهة والعربية الأولية/الجديدة من جهة أخرى، ومن هنا يبدو أن الفروقات بين هذين المستويين اللغويين قد طالها التضخيم. وإذا نظرنا إلى المزيد من اللهجات العربية المعاصرة، خذ على سبيل المثال ضمير المخاطب المذكر المفرد وهو تَ (أو كَ كما في جبال اليمن)، حيث يوجد في 15 موقعاً في شمال ووسط اليمن، ودراسة بروخازكا Prochazka (1988: 27) تترك المجال مفتوحاً لوجود هذا الضمير بهذا الشكل في جبال تهامة السعودية. كذلك ضمير الغائب لجمع الإناث وهو نَ وضمير المخاطبات تُنَّه كلها موجودة عند قبيلة غامد (في جنوب الحجاز انظر: 1988: 27). بالنسبة لضمير الغائب المفرد المذكر في العربية الأولية / الجديدة يشبه هاء السكت في العربية القديمة. وهذا كما أشرتُ أنفاً يتطلب معالجةً منفصلةً إلا أنه في مثل هذا السياق يمكن أن يُقلَّل من الفوارق ولو بشكل سطحي غير متعمق بين كلٍّ من العربية القديمة والجديدة.

وإذا نظرنا إلى المصادر العربية القديمة سنلاحظ أن الفصل 8.9 يقدم لنا الضمائر المتصلة لجمع المؤنث وهي تُنَّ و نَ، وإذا أخذنا في الحسبان مسألة مواضع الوقف في الكلام فإن هذين الضميرين يعتريهما إشكالٌ إذا أردنا أن نقدمهما على أنهما يعودان إلى العربية القديمة. ومن هنا فإن من المقنع القول: بأن الضمائر نَ أو نَ - التي قدمها فيشر - ربما تمثل عربية ما قبل الشتات التي تستمدُّ مثل هذه الضمائر من حقبة العربية القديمة.

وحتى لو غضضنا الطرف عن النقاط التي أُثيرت في الفقرتين السابقتين فإننا لو اقتصرنا على (27) فلن نجد أساساً نستند إليه للتمييز بين العريبتين

القديمة والجديدة؛ لأنهما تبدوان متطابقتين إلى حد كبير. ولا يسمح لنا نَصْلُ أوكام اللغوي⁽¹⁾ بأن نبالغ في فكرة التفريق بين العربية القديمة والعربية الأولية / الجديدة مثل اللهجات المعاصرة (بالعُ البعض لدرجة أنه رأى أن الفصحى - القديمة - واللهجات المعاصرة عبارة عن لغتين مختلفتين). والخاتمة التي تحسّم الأمر في هذا السياق تتماشى مع ما تُوصِّل إليه أعلاه ويمكن تلخيصه فيما يلي: ما دام مفهوم كلٍّ من العربية القديمة والعربية الجديدة ليس موروثاً من القرن التاسع عشر فلن يُنظر إليهما ككيانين مستقلين في علم اللغة العربي المعاصر؛ حيث أبدت جهود علماء القرن التاسع عشر أن هناك تشابهاً كبيراً بينهما. ولكن من ناحية اللسانيات المقارنة فليس هناك تفريقٌ بينهما، والتفريق الموجود فقط هو الزمني القائم على فكرة القديم / الجديد، وهو أمر لا تعترف به اللسانيات المقارنة.

2.5 الماضي هو الحاضر: مصفوفة منطقية معاصرة

إن ثنائية القديم/الجديد في اللغة العربية ليست النموذج الوحيد الذي يُفهم من خلاله تاريخ العربية بعيداً عن معطيات اللسانيات المقارنة. وهناك نهجٌ آخر لقراءة السنوات التي تشكّل فيها تاريخ العربية وذلك بعرض الواقع اللغوي المعاصر على عربية القرن الثامن والتاسع الميلاديين. ونلاحظ أن هذا النهج قد تكرر في سياقات متعددة في الفصل الأول (1.6.2). وإذا كانت عربية اليوم مميزةً بثنائية اللهجة الدنيا في مقابل العربية المعيارية العليا، فإن هذه الثنائية كانت موجودةً أيضاً في الماضي. وتبعاً لهذا التفسير فإن سيبويه على سبيل المثال أخذ على عاتقه مهمةً وصف اللغة الموسومة بالعليا (المعيارية)، (الناصر 1993: 116). وكان سيبويه على ما يبدو على درايةٍ بعربيةٍ عاميةٍ في زمنه لم يُعرها اهتماماً حيث ركز على التنويع العليا. هذا النهج يغنينا عن طرح السؤال الصعب الذي يتساءل عن تحديد العناصر المتنوعة المكوّنة لفكر سيبويه وغيره من النحاة الأوائل، حيث

(1) نصل أوكام Occam's razor هو مبدأ لحل المشاكل ينص على أنه لا ينبغي الإكثار من شيء إذا لم تقتض الضرورة ذلك (المترجم).



يُنظَرُ إلى مهمة سيبويه على أنها مجرد تطبيق للقواعد المتاحة على مجموعة معينة ومحددة من البيانات اللغوية.⁽¹⁾ وكغيرها من المصفوفات الأخرى القائمة على المنطق فإن هذه المصفوفة - القائمة على الفكرة الزمنية القديم / الجديد - ينقصها النظر إلى بعض الإشكاليات التي تساعد على فهم تاريخ اللغة العربية. ويمكن شرح ذلك في التالي: هذه المصفوفة تتجاهل ثلاث نقاط أساسية وهي أولاً، التعقيد النسبي في اللغة العربية في عصر سيبويه. ثانياً، السياق اللغوي الاجتماعي الذي كان في عصر سيبويه، والذي يُنظر إليه على أنه مساوٍ للسياق اللغوي الاجتماعي في الدول العربية اليوم. ثالثاً، أن هذه المصفوفة لا تتحدث عن العلاقة التاريخية المقارنة بين التنوعات العربية الأصيلة التي تكلم بها الناس في عصر سيبويه.

2.6 تراث العربية

قبل أن أدلف إلى الاستنتاج أرى أن من المناسب الإشارة بإيجاز إلى الأسس التحليلية للتقاليد النحوية العربية التي يستند إليها هذا الفصل بشكل واضح. وعموماً فإن المنظور التاريخي (بمفهومه الحديث) غير حاضر في التراث العربي. مصطلح «الأصل» الذي له أهمية في نظرية الصرف العربي (Owens 2000) غالباً ما يعود إلى فكرة منطقية تُشبه إلى حد ما فكرة «البنية العميقة» في الأطوار الأولى لنظرية النحو التوليدي. لذا فالفعل **قَالَ** أصله **قَوْلٌ**؛ لأنه مشتقٌّ من معتل العين بالواو وانقلبت ألفاً. غير أنه لا دليل يستند إلى النواحي التاريخية يُثبت أن **قَوْلٌ** سابقة لـ **قَالَ**. ولا شك أن النحاة كانوا على دراية بمفهوم التغيير غير أن مثل هذه المسائل تُعالج في إطار مصفوفة منطقية بدلاً عن تناولها بمنهج علمي مُنظَّم. ويمكن أن نمثِّل

(1) غالباً ما يُختزل تاريخ اللغة العربية الباكر في جملي مختصرة. فعلى سبيل المثال يقول هوفيز Hoffiz (1995: 15) أنه منذ العصر الجاهلي أخذت اللغة شكلين: أحدهما أدبي والآخر عبارة عن لهجات عامية، ومن الواضح أن هذا من إسقاط الظروف المعاصرة للعربية على عصور ما قبل الإسلام. وإذا توخينا الدقة فليس هناك عملٌ أدبيٌّ مكتوبٌ يشهد له عصر ما قبل الإسلام، حيث إن الذي أمامنا مجرد تفسيرات للأدب (الشعر والنثر) الذي نُقل شفهاً حتى وصل إلى عصر التنوين، كما جاء في الفصل 1.2 الذي يقتبس كثيراً من نصوص القرن التاسع م.

لذلك بالنقاش الذي قدمه النحوي المتأخر، وهو السيوطي (ت. 1504 م). يمثل كتاب الاقتراح للسيوطي محاولةً شاملةً لتفكيك مبادئ النظرية اللغوية العربية تبعاً لتطورها خلال القرون السبعة التي سبقتها (انظر سليمان 1999). ومن المهم الإشارة إلى السيوطي في هذا السياق، فعلى الرغم من تاريخه المتأخر إلا أنه استطاع أن يجمع بين جميع خيوط النظرية اللغوية المتقدمة عليه في عمل واحد. وبمناقشته لأصل اللغة (31-35) يقدم السيوطي مثلاً للأسماء المبنية مثل «أين» و «كم». وفي المقابل فإن الأسماء في العربية المعيارية يتغير آخرها بتغير الإعراب، فمن الناحية النظرية لا بد أن كم تكون في الرفع كَمّ وفي النصب كَمّاً وفي الجر كَمّ، إلا أنها لا ينطبق عليها ذلك فتظل مبنية.

في النظرية النحوية العربية كل فئة من الكلمات لها خصائص لا يُشار إليها مثل تغيّر الآخر بتغير الحالة الإعرابية في الأسماء. هناك فئات فرعية من الأسماء (المبنية) تخلو من هذه الميزة ولا بد من توضيح سبب ذلك للمحافظة على توازن النظام (في اللغة) (Versteegh 1977). وقيل إن أحد أسباب غياب الإعراب (البناء) في «كم» هو كثرة دورانها على الألسنة (كثرة الاستعمال). وهذا بمثابة أداة تفسيرية عامة تُستعمل في مواضع متعددة (تفسير غير دقيق)، وعلاوة على ذلك فهناك كلمات كثر دورانها على الألسنة إلا أنها ظلت متغيرة الآخر مثل: لم يَكْ بدلاً من لم يَكُن. وفي حالة اسم الاستفهام «كم» فقد تجاوزت المناقشة هذا التفسير ووصلت للتكهن بما إذا كانت «كثرة دوران الكلمة على الألسنة» تعني أن «كم» ربما كانت قبل كثرة استعمالها تتمتع بالإعراب الكامل ثم لما كُثِر استعمالها بُنيت، ويقدّم السيوطي هنا هذه الفكرة على أنها افتراض ممكن. والتفسير الذي يُفضّلُه هو ما جاء به الأخفش في القرن التاسع الهجري ويتمثل في أن العرب أدركوا أن هذه الكلمات تُستخدم بكثرة؛ ولذا فقد حذفوا علامات الإعراب منها (بنوها) قبل استخدامها.

تتجلى المصفوفة المنطقية هنا من جانبين: أحدهما أن الافتراض القائل بأن اسم الاستفهام «كم» كان معرباً (قبل كثرة الاستعمال) هو افتراض

مشتق من ملاحظة الأمثلة التي بدت فيها كم خالية من الإعراب، وهذا ما دفع إلى الاستنتاج التالي: الأسماء لها إعرابٌ و «كم» اسمٌ؛ لذا لا بد أنها في مرحلة سابقة كانت معربة. هذا الافتراض قائمٌ رغم أنه ليس هناك دليلٌ تاريخيٌّ على أنها كانت معربةً في الماضي. الثاني، فضَّل السيوطي تفسيراً يستند إلى المنطق بنفس القدر الذي يستند فيه التفسير الأول إلى المنطق، حيث رأى كالأخفش أن العرب بحكمتهم تجاهلوا إعراب مثل هذه الكلمات قبل استعمالها؛ لعلمهم بأنها مما سيكثر دورانه على الألسنة. والنتيجة هي مجموعةٌ من القيود النحوية، حيث يَخْلُص النحوي إلى منع الإعراب في أنواع معينة من الكلمات التي لا تشتمل على الإعراب (مبنية). وكلا المنظورين يفتقران إلى الحس اللساني من وجهة نظر معاصرة على خلاف ما جاء به السيوطي (انظر Bohas and Guillaume 1984 وللمزيد انظر Larcher 2005).

إن القول بأن الدرس اللساني العربي يفتقد إلى المنظور التاريخي لا يُعدُّ نقداً؛ لأن التعريف المعتمد للسانيات التاريخية ينص على أن الدرس اللساني التاريخي مُرتكزٌ على الدرس المنهجي المقارن، وهذا لم يكن متوفراً في ذلك الزمن فالدرس المقارن من معطيات القرن التاسع عشر. وتكمن عبقرية التقاليد اللغوية العربية في جوانب أخرى مثل القواعد النحوية (Owens 1988). ويمكننا القول بأن هذا الكم الضخم من البيانات اللغوية - الذي أتناول جزءاً يسيراً منه هنا - لا يمكن جمعه وتنظيمه (كما فعل علماء العربية) دون تفكيرٍ تنظيري متطور. وفي الحقيقة أعتقد أن الإنجاز الوصفي النظري الذي قدمه نحاة العربية تَظهر لنا قيمته حينما نقارنه بالمحاولات المتنافرة المفكرة إلى المنطق التي قدمها العلماء الغربيون المعاصرون؛ ليتمكنوا من الخروج بروايةٍ متماسكةٍ تشرح تاريخ اللسانيات العربية بعد أن طبقوا مبادئ اللسانيات المقارنة على العربية بشكلٍ سيء.

الخاتمة

الخلاصة التي ننتهي إليها هنا تُنبِّهنا إلى أمرٍ ذي بال، وهو أنه وبالرغم من مرور 150 سنة من البحوث والدراسات التي قدمها الغربيون حول العربية فليس هناك درسٌ هادفٌ ذو أهميةٍ يمكن لنا تصنيفه تحت الدرس اللساني التاريخي المقارن للعربية. تستند المفارقة القائمة على فكرة العربية القديمة/الجديدة إلى مصفوفةٍ منطقيةٍ، وليس على أساسٍ لسانيٍّ مقارن. والواقع أن الدرس اللساني الغربي حول العربية أخذ مسارين: أحدهما مسار الذين رحبوا بثنائية القديم/الجديد دونما تمحيص وعدوها ضمن الأسس التاريخية لدراسة العربية (مثل بروكلمان). والآخر هو مسار أولئك الذين قبلوا بعض الملحوظات اللسانية المقارنة في حق العربية واستندوا إلى تلك الملحوظات لإصدار أحكامٍ حاسمةٍ في حق العربية (مثل فيشر 1995 Fischer وجاسترو 1980 Jastrow) القديمة والجديدة علماً بأن تلك الملحوظات التي استندوا إليها لا تتوافق والعربية.⁽¹⁾

ومن الواضح أن المشكلة اليوم لا تكمن في الحاجة إلى البيانات اللغوية حيث وفّرت لنا السنوات الأربعين المنصرمة ثروةً لغويةً ضخمةً (من العربية المعاصرة كاللهجات). ويمكن ربط هذه الثروة اللغوية ببيانات لغوية تعود إلى عصر العربية القديم، ثم إن الثروة اللغوية المعاصرة يمكن أن نستخدمها لتوسيع نطاق معرفتنا بالعربية الأولية.

(1) هناك الكثير من الأصوات تعارض هذا النموذج. فمثلاً تلقى فولرز Vollers ردوداً شديدةً أولاً من التقليديين من العرب المعاصرين (وفقاً لما قاله فولرز في أطروحته التي قدمها في الجزائر العاصمة 1906: ص 3)، ثم لاحقاً من زملائه الألمان (على سبيل المثال نولدكة 1910) حيث يذكر لنا رابين Rabin أن العامية الحديثة - اليمنية على سبيل التحديد - تمثل امتداداً لللهجات القديمة (EI 564). ولسوء الحظ فإن مثل هذه الأحكام لا تُدعم بأمتلئة ملموسة، وليس واضحاً ما إذا كان رابين يعدُّ اللهجات الأخرى مثل اليمنية امتداداً للهجاتٍ قديمة أم أنه يخص ذلك الحكم باللهجة اليمنية. وإذا لم تكن اللهجات الأخرى امتداداً للهجات القديمة فما المعايير التي استند إليها في كلا الحالتين. هناك عملٌ مهمٌ قدمه بيركلاند (1940) يتناول أنواعاً متعددة من الوقف تُطبَّق مبادئ اللسانيات المقارنة عليها بشكل غير صحيح من أولئك الذين يَركِّزون إلى الإطار القديم القائم على فكرة القديم/الجديد.

ومن الواضح أيضاً أن اللهجات العربية المعاصرة في سياق هذا الكتاب تكتسب أهمية أكبر من المعتاد في تفسير تاريخ العربية، وهذا تصحيح جزئي لبعض الأخطاء المرتكبة في الممارسات السابقة التي رامت فهم تاريخ العربية. وكما رأينا في الماضي فقد استُبعدت اللهجات العربية بشكل كبير من هذا التخصص الفرعي في اللسانيات. ومع ذلك فإن التاريخ اللغوي العربي عموماً ليست لديه روابط تربطه بتاريخ اللهجات أكثر من تلك الروابط التي تربطه باللغة الكلاسيكية. والهدف الذي كان يروم فليشر Fleischer تحقيقه من فكرته التي تقوم على العربية الشاملة هدفٌ مُقنِع ليس اليوم فقط بل منذ 150 سنة. ومع ذلك فليست هذه الفكرة غايةً في الدرس اللغوي العربي، بل هي وسيلة تُشكّل منهجيةً لسانية قائمةً على أساسٍ متينٍ وهذا يتطلب جملة أمورٍ منها استعراض مبدئي للعلاقات بين المصادر الحديثة من جهة وكل ما يتوفر من المصادر القديمة من جهة أخرى. ولا أفضّل أن أصف المشهد العام الذي أعرضه هنا على أن العربية مرّت بتطورٍ خطيٍ مبسطٍ يأخذ شكل ثنائيةٍ متناظرةٍ تقوم على فكرة القديم في مقابل الجديد، بل الأجدى أن نتصور العربية وكأنها شجرة تُشكّل جذعها قبل 1300 عامٍ ثم نمت لها فروعٌ متعددة. بعض هذه الفروع متصلةٌ بالجذع لدرجة أنه يصعب تمييزها عنه خاصةً تلك الأجزاء التي لا علاقة لها بثنائية القديم/الجديد. وفي المقابل هناك بعض الفروع تتميز بشكل كبير عن الجذع (الأصل) بل تتميز أيضاً عن بعض الفروع الأخرى. وهذا ما يدلنا على أن العربية تشبه كائناً معقداً في تركيبه لا تصلح له تلك التفسيرات المبسطة التي تقوم على الثنائية السطحية مثل فكرة القديم/الجديد.

وسأسعى في الفصول الستة القادمة - من خلال دراسة حالات لغوية عربية تتراوح بين الماضي والحاضر - إلى تكريس فكرة أن ثنائية القديم/الجديد ليست ذات أهمية لفهم التاريخ اللساني للعربية، والمهم هو دراسة هذا التاريخ من وجهة نظرٍ لسانيةٍ مقارنة.

الفصل الثالث

الإعراب والعربية الأولية

من المبادئ الأساسية في اللسانيات المقارنة أن شجرة النسب بين اللغات لا يمكن رسمها إلا على أساس السمات اللغوية الملموسة المشتركة، وكلما كانت السمة اللغوية مركزية في اللغة زادت أهميتها في عملية التصنيف اللغوي. ورغم ذلك فليس هناك إجماع حول تعريف السمة المركزية في اللغة، ويمكن القول: إن التصنيف اللغوي وإعادة بناء صورة اللغة غالباً ما يُستند فيهما إلى معايير صوتية وصرفية. ويدّعي هيتزرون (Hetzron 1976b) بأن الصرف هو الأكثر أهمية؛ لأنه يُمثّل المستوى الأكثر تعقيداً ضمن قواعد اللغة، كما أن فكرة الاعتبارية تتجسد في الصرف أكثر من غيره، حيث إن العلاقة بين الصوت والمعاني الصرفية لا تستند إلى أسس طبيعية معروفة. وبشكل أكثر دقة يمكن القول: بأن هذه الاعتبارية تدل ولو بشكل نسبي على أن الانسجام في الجوانب الصرفية يُستبعد أن يكون قد حصل من باب الصدفة.

ورغم أن مبادئ هيتزرون للتصنيف الجيني اللغوي كانت متأثرة بقربه من اللسانيات المقارنة في كل من اللغات السامية والأفروآسيوية - حيث يوجد بعض التشابه اللافت في الجوانب الصرفية بين اللغات المتباعدة جغرافياً وزمناً (انظر المثال (14) في الفصل 1.6.9 أعلاه) - ورغم أن المبدأ الذي رَسَمَهُ وهو مبدأ الأسبقية الصرفية يسهُل التشكيك فيه إلا أنه يمكن التعامل معه بوصفه فرضية عامة في الدراسة المقارنة. ولا شك أن الإعراب داخل تحت مظلة العناصر الصرفية الأساسية في اللغات. وبغض النظر عن كون الإعراب يدخل تحت العناصر الأساسية في اللغات أم لا، يظلّ مثل هذا السؤال في حاجة إلى تطبيق نهج لسانيّ مقارنة. ففي النيجر/ الكونغو على سبيل المثال يظهر أن الحالة الإعرابية لا تنتمي إلى اللغة الأولية، بينما في اللغات الهندوأوروبية تشكّل الحالة الإعرابية عنصراً أساسياً في اللغة الأولية⁽¹⁾ (Antilla 1972: 366). وفي اللغات الأفروآسيوية

(1) في لمحة عامة عن لغات النيجر والكونغو التي حررها بندور صمويل Bendor-Samuel من عشر عائلات من النيجر والكونغو يبدو أن لغات إيجويد Ijoid هي فقط التي لديها بعض علامات الإعراب (1990: 115). وقد أبلغني زملائي في جامعة باريوت بألمانيا Bayreuth وهما: جودرون



التي تنتمي إليها العربية لم يُحسم النقاش بعد حول الإعراب، وهل كان موجوداً في اللغة الأولية أم لا؟ ومع ذلك فإن افتراض وجود نظام للإعراب في بعض أفراد الأسرة السامية (Moscatti et alii 1980) أدى إلى تصور علاقات بين أفراد الأسرة السامية وبناء صورة للغة الأولية التي تُعدُّ أصلاً للساميات. ونظراً لأن قضية علامات الإعراب غير مؤكدة على مستوى الفصيحة اللغوية إلا أن التقييم النقدي لحالتها على مستوى تسلسل أنساب الأسر اللغوية أمرٌ مطلوب. وفي إطار هذا المنظور فسأسعى في هذا الفصل إلى توضيح التفاعل بين مفهوم الحالة الإعرابية وإعادة بناء صورة تنوعية واحدة وهي الأولية. ونظراً لأهمية العربية بين الساميات فسأحاول توضيح أن الاستنتاجات التي يُتوصل إليها بشأن هذه اللغة ستكون لها نتائج تؤثر على كامل الأسرة اللغوية الفرعية (التي تنتسب لها العربية) وعلى اللغات المندرجة تحت الساميات من خارج الأسرة الفرعية.

ويتكون هذا الفصل من خمسة أجزاء ففي 3.2 أستعرض بإيجاز وضع الحالة الإعرابية في عدة لغات تدرج تحت المجموعة الأفروآسيوية. ومن هنا فسوف يظهر أن النظام الإعرابي ليس خاصيةً للفصيحة اللغوية كلها. أما في 3.3 فسأنتقل إلى الإعراب في العربية الكلاسيكية، وسأنظر في أمور عدة من ضمنها عمل سيبويه الوصفي الذي كان له دورٌ فعالٌ في تحديد طبيعة العربية الكلاسيكية. وأخيراً وفي المبحثين 3.4 و 3.5 فسأتناول الدليل الذي يُشير إلى الإعراب في اللهجات العربية المعاصرة، وأتناول بشكلٍ خاص مسألة ما إذا كان ينبغي النظر إلى اللهجات على أنها لغاتٌ تفرعت عن لغةٍ كانت في زمنٍ ما مشتملةً على الإعراب. وفي حال لم يكن الأمر كذلك فهل خُلُو بعض التنوعات من علامات الإعراب يمكن النظر إليه على أنه تطورٌ طارئ؟ أم ننظر إلى أن حالة غياب الإعراب هي الأصل، ومن هنا فإن ظهوره في اللغة الكلاسيكية أمرٌ طارئ.

ميهي Gudrun Mieke و كارل هوفمان Carl Hoffman، وكلاهما له خبرة طويلة في النيجر والكونغو أنه من غير المرجح أن تكون هذه العلامات موروثاً عن اللغة الأولية هناك (يعني أنها ظاهرة طارئة).

3.1 المقدمة

بغض النظر عما جاء في الأدبيات في الماضي ربما يكون الاختلاف الأبرز بين كلٍّ من العربية القديمة والعربية الجديدة ممثلةً في اللهجات هو الإعراب ونظام تصريف صيغة الفعل (mode)، وهذا أحد أهم الفروقات بين المستويين (Fück 1950: 2، الفصل 2.3.2، Fischer، 1988: 2، Blau 1982: 83). وقد آن الأوان لمناقشة هذه الظاهرة بالتفصيل خاصةً عند محاولة الوقوف على العلاقة بين العربية الأولية واللهجات الحديثة. وسأركز بشكلٍ حصريٍّ على السمة المركزية في علامات الإعراب العربية التي تتمثل في حركة تصريف الأسماء.

3.2 الإعراب في فصيلة اللغات الأفروآسيوية

تتمتع فصيلة اللغات الأفروآسيوية بتشابهٍ مُلفتٍ بين اللغات المندرجة تحتها في أنظمة الأفعال والضمائر. العلامات الشخصية في (في الضمائر و/ أو الأفعال) على سبيل المثال الضمير: لك للمخاطب (المفرد والجمع) ونا للمفرد المتكلم (وهو عبارة عن م في التشادية)، وهناك س ~ ش (للغائب)، ضمير المخاطب أو الغائب في الجمع يتكون من الصامت الموجود في الضمير + ضمة + غنة (الغنة غير موجودة في التشادية)، وهذا موجودٌ في جميع اللغات الفروع. وتصريفات الأفعال تتغير تبعاً للسوابق واللاحق (في توزيعاتٍ مختلفةٍ) في ثلاثة من الفروع السامية والكوشية والأمازيغية، في المقابل فإن الفرعين الآخرين وهما المصرية (في اللواحق فقط) والتشادية (في السوابق فقط) يظهر تشابهٌ واضحٌ بينها (Rössler 1950، Voigt 1987، Diakonoff 1988). ومن اللافت أن اثنين من الخمسة⁽¹⁾

(1) أفترض أن فكرة شجرة اللغات الأفروآسيوية تقليديةٌ للغاية ولا بد أن هناك أسئلة تصنيفيةٌ تحوم حولها على جميع المستويات، ومع ذلك لا أعتقد في هذه المرحلة أن مثل هذه الأسئلة تؤثر بشكلٍ حاسمٍ في المعالجة الحالية لظاهرة الإعراب.

لغة البربر وأغلبية اللغات التشادية ليس فيها إعراب. وبما أن الخط في اللغة المصرية ليس فيه رموزٌ للحركات فمن من الصعب القول بأن المصرية القديمة اشتملت على الإعراب أم لم تشتمل. ورغم أن كالندر Callender (1975) حاول إعادة بناء صورة الإعراب في المصرية القديمة على أساس أشكال



فروع وهما السامي والكوشي لديهما لغاتٌ تتمتع بعلاماتٍ إعرابية. وحتى داخل هذين الفرعين هناك تنوعٌ واضحٌ بين اللغات إذا نظرنا إلى كل لغة على حدة. ومسألة مدى تشابه اللغة الكوشية مع السامية في هذا الجانب أمرٌ غير واضح. في الفصل 2.1 قدمت موجزاً لوضع اللغة الكوشية وفي 2.2 قدمت موجزاً للحالة السامية.

3.2.1 الإعراب في الكوشية

في حين أن العديد من اللغات الكوشية لديها أنظمة إعرابية إلا أننا لا نعرف هل استُمدت هذه الأنظمة من الكوشية الأولية أم لا. ويعود هذا الاقتراح إلى ساسه Sasse (1984) حيث قدم نظاماً للإعراب في حالة الرفع مقابل حالة النصب في الكوشية الأولية.⁽¹⁾

وعارض ذلك توسكو Tosco (1993, in the spirit of Castellino, 1978: 40) قائلاً: إن العديد من علامات الرفع الكوشية تكمن في الصرْفِيَّة الأهم في الكلمة. ونقاش توسكو مبني على اعتبارين أحدهما عالمي والآخر شكلي ويمكن تلخيص الخصيصتين الأساسيتين كالتالي:

الأفعال ووظائفها (مثلاً الرفع ضمة، النصب فتحة) إلا أن عمله يظل في حدود التخمين وفي أحسن الأحوال يمكننا القول بأن عمله عبارة عن ملء نص مصري مكون من الصوامت بحركات مأخوذة عن العربية الكلاسيكية. أما بتراسك Petráček (1988: 40) فلا يُعَدُّ عمله ضمن محاولات إعادة بناء النظام الإعرابي في اللغة المصرية القديمة.

(1) يترك ساسه Sasse الباب مفتوحاً أمام احتمالية إعادة بناء صورة لحالاتٍ إعرابية أخرى. ويقترح دياكونوف Diakonoff (1988: 60) نظاماً مجرداً للحالة الإعرابية في اللغة الأفروآسيوية الأولية، ويتميز هذا النظام كما يبدو بالاعتباطية. وبشكل واضح فإنه يعارض بين كلٍ من الكسرة والضمة في مقابل الفتحة وحالة عدم وجود الحركة (السكون)، مع العلم أنه لم تُوضَّح طريقة عمل هذا النظام من الناحية الوظيفية في اللغات الأفروآسيوية بالتفصيل. وتعتمد الصورة التي حاول دياكونوف إعادة بنائها إلى حدٍ كبير على بياناتٍ من اللغتين السامية والكوشية، ومن هنا فإن محاولته قابلةٌ لأن تتعرض لنفس النقد الموجه لفرضية وجود الإعراب في الكوشية الأولية في هذا الفصل. وعلاوة على ما تقدم فإن إعادة بناء صورة للحالة الإعرابية في اللغات الأفروآسيوية بأكملها تستند إلى افتراضٍ مشكوكٍ فيه مفاده أن اللغة الأولية تُسببت إلى مجموعة لغات تسمى لغات توافقية "ergative". ويظل ادعاؤه (1988: 59) بأن لغة أرومو Oromo (وكذلك دعواه بشأن بجا Beja و سيدامو Sidamo و أوميتو Ometo) تشتمل على الإعراب في الأسماء (أو فيها بقايا من نظام إعرابي معين) غامضاً، (انظر Owens 1985).

أولاً: يلحظ (كما لحظ عدد من العلماء قبله) أن التمييز بين الرفع - والنصب في الكوشية له نموذجٌ غريبٌ؛ لأن الرفع يُوسَم تبعاً لعدة معايير. فعلى سبيل المثال الاسم المرفوع هو الشكل الذي يتمتع بعلامةٍ إعرابيةٍ انظر (1) مقابل (2)⁽¹⁾ في لغة شعب أرومو:

namičč-í	ní-dufe (1)
الرجل-علامة الرفع	سابقة-جاء
	(جاء الرجل)

namiččá	arke (2)
رجل (في موضع النصب ABS)	رأى
	(هو رأى الرجل)

الحالة الإعرابية المطلقة absolutive ويُرمز لها ABS⁽²⁾ تفتح المجال للمزيد من التصريفات الفعلية، قارن ذلك ب (ك) في namičč-áa وتعني (للرجل). علاوةً على ذلك فإن قوانين الرفع محدودةٌ ولا تُطبَّق إلا على الفاعل وهي قليلةٌ ليست دارجةً في النصوص. وفي هذه الجوانب فإن الرفع في فرع اللغات الكوشية له علاقةٌ وثيقةٌ بالموضوعات النحوية.

وإذا استعرضنا ما كُتِب حول اللغات الكوشية فإن توسكو Tosco يذكر أن اللاحقة i (كسرة) لا تُستعملُ علامةً للرفع في الفاعل فقط، بل مع مكونات لغويةٍ أخرى أيضاً، وهذا منطبقٌ على عدة فروع كوشية منها كوشية المرتفعات الشرقية مثل قولهم Sidamo mín-i وتعني بيت، وآخره مكسورٌ علامةً للرفع والكوشية الوسطى (Awngi -kí) التي لا تُميّز الفاعل فقط، بل تُميّز مكونات لغويةٍ أخرى. حيثما يُتعامل مع i على أنها علامة لرفع الفاعل فإن العلامات الأخرى تتطور بوصفها مُصَدِّرات لمعلومات

(1) أشار قرينبرق Greenberg (1978: 38, 95) إلى أنه لو كان هناك إعرابٌ لُظَهَرَ على فاعل الفعل اللازم (انظر كذلك Croft 1990: 104).

(2) توجد في بعض اللغات الهندو أوروبية وفيها يقوم الفاعل مقام المفعول وتخلو هذه الحالة من العلامة (المترجم).



الجملة (topicalizers). و n تقوم بهذه الوظيفة بشكل شائع كما في لغة
الهرر Harar من الأرومو Oromo.

namiččá-n

arke (3)

الرجل - موضوع

رأى

(أنا رأيت الرجل)

وإذا ربطنا المعلومات الكوشية بالسامية يجدر بنا أن نشير إلى عمل
ساسه Sasse حيث رأى أن علامة الرفع في الكوشية *i الكسر يقابلها في
السامية *u الضم إلا أن *a في الكوشية لا يمكن أن نعثر على ما يقابلها في
نظام الإعراب السامي القائم على ثلاثية الرفع/النصب/الجر. وفي الحقيقة
وكما أشار توسكو (Tosco's topicalizer) بأن المشهور هو الرفع فقط
في الأسماء التامة وعلامته الكسرة.⁽¹⁾ مع العلم أن الرفع وعلامته u الضمة
موجود في فرع اللغات الكوشية إلا أنه يأتي كجزء من أدوات التعريف أو
التنكير أو أسماء الإشارة وليس كلاحقة للاسم (مثل kuni في لغة أرومو
(هذا- مرفوع) في مقابل kana هذا- ثم حالة ABS).⁽²⁾ وفوق هذا فإن
علامات الإعراب في الكوشية تختلف عن النظام السامي بشكل كبير (ومن
هنا فإن لغة أونقي Awngi المتفرعة عن الكوشية الوسطى (Hetzron
1976a: 37) وكذلك لغة أرومو تُعدّان استثناءً) حيث إن تلك العلامات
تكون في الآخر. في اللغة الصومالية على سبيل المثال يكون إظهار
موضع الرفع من خلال تخفيض نغمة النبر من الحركات العالية (ضمة،
كسرة) إلى المنخفضة (فتحة)، فإذا كانت الحالة الإعرابية ABS يكون
الأمر كالتالي: nin «رجل» في حالة الرفع ولكن في الرفع مع علامة

(1) في عددٍ من لهجات المرتفعات الشرقية الكوشية (Hudson 1976: 253 ff). فإن علامة الرفع
صواتية وتكون تبعاً لنظام معين (form absolute : مجرد عن اللواحق) فإذا انتهى بفتحة -a فتكون
العلامة -i وإذا انتهى بـ -o فتكون العلامة -u.

(2) ومن المفارقات أن أداة التعريف في السامية/نظام أسماء الإشارة ليس موحداً، وفي أغلب اللغات
السامية (بما فيها العربية الكلاسيكية والأكدية، 47: Von Soden 1969) في أغلب المراحل تغيب
الفروق عن الحالات الإعرابية (Moscatti et alii 1980: 110).

التعريف تكون nin-ku (الرجل) حيث يكون محدد المعنى منطوقاً بنغمة منخفضة، وبهذا فإن كلمة nin الخالية من العلامة تعبر عن حالة ABS وتُنطق بنغمة مرتفعة (Saeed 1987: 133). إن أية محاولة للربط بين هذه البيانات الكوشية بالحالة الإعرابية السامية تُفسّر لنا مدى الاختلاف الهيكلي الكبير بين اللغتين. إضافة إلى مثل هذه الإشكالات الخاصة بالكوشية نلاحظ أن كلاً من ساسه وتوسكو لم يُشر أحدٌ منهما إلى حالة الجر ضمن الأنماط التي وضعوها للغات الكوشية، وكلاهما يدرك الإشكالات المحيطة بهذه المهمة.

ولكي ألخص هذا المبحث أقول: رغم صحة ما قاله ساسه إلا أنني سأعيد صياغة وتعديل النموذج الذي وضعه؛ لأتحدث عن بعض الحالات الإعرابية في اللغات الكوشية على أنها تتضمن تشابهاً واضحاً في بعض التكوينات اللغوية مع فروع أفروآسوية أخرى (1984: 111)، ولا تظهر في هذه المرحلة على الأقل إمكانيةً للربط بين العلامات في هذه الفروع اللغوية وبين نظام الإعراب في الفرع السامي. حتى إذا افترضنا أن الصلة ممكنة فلا يترتب على ذلك أن تكون تلك الصلة خاصةً بجانب الإعراب. ولو نظرنا إلى الفرع السامي (مع اتباع ما فعله توسكو في فرع اللغات الكوشية) فسيظهر لنا أن النظام السامي متفردٌ بالإعراب في الصورة الأولية للغة، ويبدو هذا جلياً لا لبس فيه؛ لذا فليس من المفاجئ وجود نظامٍ إعرابي سامي بعلاماتٍ مختلفةٍ في المرحلة الأولية للغة السامية.

3.2.2 الإعراب في السامية

ليس من أهدافنا هنا أن أراجع ما كُتب حول الإعراب في السامية. لكنني سأستعرض الحالة في اللغة العربية بالتفصيل في المبحثين المقبلين. ويتوجب عليّ طرح قضيتين أساسيتين لغرض الموضوع الذي أمامنا.

أولاً: رغم أنه يمكن إعادة بناء نظامٍ إعرابي ثلاثي (رفع - نصب - جر) في السامية الأولية إلا أن هناك أقليةً من اللغات السامية تشهد لذلك. وعلاوةً

على ذلك فلو افترضنا أن تصنيف موسكاتي الثلاثي Moscati et alii للغات السامية الذي يصنف الساميات إلى شمالية شرقية وشمالية غربية وجنوبية غربية فإننا سنجد تحت كل هذه التصنيفات فروعاً لغويةً أو لهجاتٍ ثبت خلؤها من الإعراب. والمراحل الباكرة من الأكديّة (الشمالية الشرقية) كانت تتمتع بالإعراب إلا أنها بعد سنة 1000 ق. م. ظهرت علامات واضحة تدل على تلاشي الإعراب فيها.⁽¹⁾

معظم اللغات السامية الشمالية الغربية لم تكن تتمتع بالإعراب (مثل العبرية والآرامية والفينيقية) باستثناء الأوجريتيّة⁽²⁾ والإبلاوية. وفكرة وجود الإعراب في اللغة الأوجريتيّة ليست مقبولة حيث إن الدليل المباشر والوحيد للإعراب فيها يأتي من الرمز الأخير في الكلمة الموجود على الهزمة.

(1) الذي ينظر إلى المسألة من بُعد قد لا يستريح إلى ملاحظة سoden (1969: 80) التي يرى فيها أنه حتى في الآشورية القديمة والبابلية تحدث استثناءات في علامات الإعراب المتوقعة. ويمكن عزو هذا إلى الأخطاء الإملائية أو النطق السيء للكلمات. إن دراسة متعمقة حول هذه الأخطاء ستكون مثيرة للاهتمام.

(2) حتى المتخصصين في الساميات ليسوا متفقين بشكل واضح حول الساميات التي فيها إعراب. فهناك رابين Rabin (1969: 161) ورأيه يمثل رأي الأقلية التي تحذر من إعادة بناء صورة للإعراب في الأوجريتيّة بسبب عدم توفر بياناتٍ لغويةٍ كافية، ومن هنا فلا يمكن إدراجها ضمن اللغات التي فيها إعراب موثّق بشكل كافٍ. ويرى رابين أن في لغة الجعر حركتين في النظام الإعرابي (في رأيي يتعارض مع رأي وينينغر Weninger 1993) ولكنه لا يتردد في وصف لغة الجعر بأنها لغةٌ فاقدةٌ لحالة الرفع ويصفها هي والأكديّة بأنها absolute (إذ تفقدان للإعراب) في حين أن العربية لديها الضمة في الرفع (1969: 196). هناك بعض اللغات الإثيوبية الحديثة مثل الأمهرية لديها حالة ثانوية للنصب وبعض الأحيان تؤثر حالة التعريف والتنكير في الكلمة. وقد افترض برث Barth (1898: 594) أن العبرية الأولية لديها إعراب يستند أساساً على افتراض آخر مفاده أن السامية الأولية كانت على حالة واحدة فقط وهو أنها لغة إعرابية (ولم يكن هناك شكل آخر لها خالي من الإعراب، انظر 3.5). ومع ذلك فإن قراءة مقالته بشكل مفصل تجعل القارئ يقتنع أكثر بأن لا يمكن تبرير إعادة بناء النظام الإعرابي للعبرية من داخل النصوص التوراتية، تماماً كما لا يمكن تبرير النظام الإعرابي للعربية من اللهجات المعاصرة.

وليس هناك محاولات على حد علمي تشرح كيف اختفى النظام الإعرابي من السامية الأولية، وهو نظام يُفترض وجوده في جميع أنحاء فروع الأسرة السامية. يقدم موسكاتي Moscati (1958) محاولةً يمكن وصفها بأنها ليست لتبرير فرضية وجود إعراب على مستوى الأسرة السامية ولكنها مجرد محاولة لتحديد طول تلك العلامات الإعرابية. وبالنظر إلى الدليل المهم - الذي يناقض ذلك - وهو أن بعض اللغات/التنوعات السامية لم يكن فيها إعراب أبنة، قد نتكّن من إيجاد تفسيرٍ موحدٍ لاختفاء الإعراب من تلك التنوعات.

وفي معجم جوردن (Gordon 1965) هناك عشرة معجميّات تصاحب الأسماء وهي التي يتكون منها نظام الإعراب في هذه اللغة. ومن الجدير بالذكر أن كلاً من رايبين (Rabin 1969 see n 8) وبتراسك (Petráček 1988: 39) وضعوا الأوجريتيّة ضمن اللغات التي تتمتع بالإعراب. ومن ضمن اللغات السامية الجنوبية الغربية هناك بلا شك العربية الكلاسيكية التي تتمتع بالإعراب، أما لغة الجَعَز (ولها شواهد تعود إلى 350-500 قبل زمن أقدم الشواهد العربية) يبدو أنه لا إعراب فيها، وفي أقل تقدير حتى لو وُجد فيها نظامٌ إعرابي فهو يختلف تماماً عن النظام القائم على ثلاثية الرفع/ النصب/ الجر الموجود في النظام السامي الأولي. اللغات السامية الأثيوبية الحديثة كذلك هي الأخرى تفتقر إلى الإعراب (انظر الحاشية 9) وكذلك اللهجات العربية الحديثة. لغات جنوب الجزيرة العربية الحديثة كذلك ليس فيها إعراب في حين أن النقوش الجنوبية لا نستطيع أن نحكم بوجود إعرابٍ فيها وذلك بسبب الخط الذي كُتبت به.

من وجهة نظرٍ توزيعية، يمكن لنا التعامل مع المشكلة بطريقتين. الأولى أن ننطلق من فكرة أن الإعراب أصيلٌ في هذه التنوعات التي تَفَقَّرُ إلى شواهد تؤكد وجود إعرابٍ فيها، (هذا هو النهج الذي اتبعه معظم المختصين في اللغات السامية (على سبيل المثال 94: 1980 Moscati et alii)). ويمكن القول بأن الوضع في اللغة الأكديّة يدعم هذه الفكرة ولو بشكل غير مباشر، حيث إن الشواهد الممتدة عبر العصور تشهد لمسألة تفكك الإعراب في هذه اللغة عبر الزمن. تتمثل الطريقة الأخرى في النظر إلى حالة غياب الإعراب على أنها الأصل، وفي المقابل فإن نظام الإعراب في كلٍ من الأكديّة والعربية يُتَعامَل معه على أنه طارئ. وهذا أمر مُشكِـل؛ لأن الأكديّة أقدمُ الساميات على الإطلاق ورغم ذلك فإن نظام الإعراب فيها يُقَارَن بالنظام الموجود في العربية عموماً وليس بالتفصيل. ومن غير المحتمل أن يكون النظام مبتكراً في اللغتين كليهما؛ لأنه لو كان كذلك لكان النظام في كل لغة مستقلاً عن الآخر تماماً ولا يمكن المقارنة بينهما. ومن هنا يمكننا أن نعود إلى الفكرة السابقة التي تقول بأن اللغة الأولية التي تفرعت عنها



هذه اللغات اشتملت على النظام الإعرابي الذي انتقل إلى اللغات المتأخرة مع شيء من الاختلاف بينها. وهناك طريقةٌ ثالثةٌ حيث يمكننا القول بأن السامية الأولية اشتملت على نظامين لغويين مختلفين (ربما في لهجتين) أحدهما النظامين يشتمل على الإعراب، والآخر يخلو منه، وسأنتقل من هذه الفكرة في بقية هذا الفصل. وفي هذه المرحلة أودُّ القول بأن دعوى وجود نظامين مختلفين في السامية الأولية يمكن أن ندعمه بحقائق توزيعية داخل أسرة اللغات السامية؛ لأن الكثير من اللغات السامية اشتمل على أنظمة إعرابية، وذلك يقلب الحجة التي وردت في الطريقة السابقة رأساً على عقب، وكذلك النقاش الذي جاء في المبحث السابق وفيه أن الإعراب في الساميات وعموم اللغات الأفروآسيوية مخترع (طارئ).

ثانياً: ويمكن ملاحظة أن اللغات السامية التي فيها إعراب وردت فيها بعض النصوص عبر الأزمنة خاليةً من الإعراب. فمثلاً في اللغة الأكديّة لا توجد علامة للإعراب على الاسم الدال على الملكية إذا كان مضافاً إليه (أو تبدو في حالة تخلو من الإعراب يسمونها (Absolute form) قبل اسم الملكية وقبل ضمير الملكية عموماً باستثناء ما إذا كان اسم الملكية ينتهي بعلّة (حركة طويلة) (Von Soden 1969: 82 ff., 189 ff.).

(4) beel-Ø (سَيِّد-مذكر) biit-i-m (بيت-مذكر)

house-GEN-M master- Ø

“master (Ø= “absolute” case) of the house”

سيد الدار

affas-su (زوجة - هـ)

في العربية الكلاسيكية يحدث تغييب الإعراب في ممارسات لغوية معينة مثل الوقف (انظر 3.3.2.3، 1.6.3). إلى جانب إثارة هذه التساؤلات المركزية حول وظيفة الإعراب في اللغة السامية (انظر 3.3.1 أدناه) أودُّ الإشارة إلى أن مثل هذه السياقات التي تخلو من الإعراب تشير إلى أنه حتى تلك اللغات السامية التي تتمتع بإعراب يظهر على نظامها الصرفي

تظهر عليها أحيانا آثار تنويعية خالية من الإعراب. وسأتناول قضايا الإعراب المقارن في الساميات فيما سيأتي (3.3.3، 3.4.2، 5).

رغم أن الملحوظات في هذا الفصل موجزة إلا أنها تتسق بقدر كافٍ مع استنتاج بتراسك Petráček انظر (1988: 41, Rabin 1969: 191)، القائم على بياناتٍ لسانيةٍ مقارنةٍ من اللغات الأفروآسيوية حيث خلص إلى أن نظام الإعراب يمكن عدّه ابتكاراً لغوياً سامياً، (»Die prägnant gebildete Struktur des Kasussytems im Semitischen (-u, -i, -a) dürfen wir als eine semitische Innovation ansehen«). ولو قبلنا ذلك فستظهر لنا قضية أخرى تتمثل في التساؤل التالي: متى طورت اللغات السامية نظام الإعراب وهل هذا التطور شمل كل الأشكال السامية القديمة أم اقتصر ظهوره على بعضها؟ وهنا سأحاول أن أوضح بأن دراسة هذه المسألة في العربية الأولية بالتفصيل تساعدنا في توفير عنصر مهم في الإجابة على هذا التساؤل.

3.3 العربية الكلاسيكية

لا بد من القول بأن الافتراض القائم على فكرة أن هناك تمييزاً واضحاً بين اللغات السامية التي فيها إعراب والتي تخلو منه - مثل هذه اللغات التي تخلو من الإعراب ربما اشتملت على خصائص لغوية أقدم من الإعراب - هو افتراض لا يمثّل إشكاليةً كبرى كتلك التي نراها مجسّدة في المصادر الأساسية في هذا المجال مثل Moscati et alii 1980, Fischer ed. 1982. وفي هذا المبحث سأدرس حالة الإعراب في العربية الكلاسيكية بمزيدٍ من التفصيل من خلال مصدرين. وفي المبحث 3.3.1 سأوجز أعمال كورينتي Corriente التي لم تتل مكانتها بين الأعمال التي ناقشت العربية القديمة. ربما يعود ذلك إلى أن آراءه شكلت تمرداً على الأفكار السائدة حول الإعراب في العربية القديمة، كما أن كورينتي لم يتمكن من التوصل إلى نتائج منطقية من أفكاره الثورية. وفي المبحث 3.3.2 سأنتقل إلى

الحديث عن نحوي يمكنني القول عنه بأنه إن لم يكن مؤسس مفهوم العربية الكلاسيكية فلا شك أنه لعب دوراً أساسياً في تحديد شكله أكثر من غيره، وهو سيبويه الذي عاش في القرن الثامن. وللحصول على نظرة أكثر دقة حول طبيعة العربية الكلاسيكية التي دَوَّن معالم شكلها ذلك النحوي فسأبدأ بالمقارنة بين العربية الكلاسيكية واللهجات الحديثة. وهذه خطوة ضرورية في مناقشة نظرية بلاو القائمة على فكرة أن اللهجات الحديثة مستمدة من اللغة الكلاسيكية.

ومن الأعمال التي سلكت منظوراً فيلولوجياً لدراسة الإعراب في كلمات نقوش الآرامية لعربية النبط في جنوب الأردن والتي تعود إلى سنة 100 ق.م⁽¹⁾ دراسةً زمنيةً متعمقة قدمها ديم Diem سنة 1973. حيث يوضح ديم بأن أسماء الأشخاص في عربية النقوش لم تظهر عليها آثار نظامٍ إعرابي متغيرٍ (حسب الحالة كما في العربية). وإذا كان تفسير ديم صحيحاً فإن ذلك يعني أن أقدم دليل مكتوبٍ للغة العربية يتميز بغياب النظام الإعرابي الذي يُعتقد أنه أحد أهم خصائص العربية الجديدة) (انظر 3.2.2).

3.3.1 كورينتي

في عدة مقالاتٍ متسلسلةٍ (1971، 1973، 1975، 1976) ناقش كورينتي قائلاً: بأن العربية الكلاسيكية توقفت في أوج تطورها وتبلور عن ذلك شكلٍ من أشكالها تميز بالثبات الذي كان أحد ثمرات جهود نحاة العربية. وكثيرٌ من النقاط التي تناولها كورينتي في هذا الصدد تتعلق بالنظام الإعرابي. وقد اتكأ في ذلك على استدلالاتٍ يمكن لنا تصنيفها كالتالي: تفسيراتٍ داخلية لغويةٌ وفحصٌ للسجل اللغوي.

وقد كان المنظور الأول طاعياً في المقالة المنشورة عام 1971 حيث

(1) استخدم النبطيون العرب الآرامية بوصفها تنويعاً أدبية. يقول ديم Diem (ص 237): Es wurde zu zeigen versucht, dass das Nabatäisch-Arabische schon im ersten Jahrhundert v. Chr. das Kasussystem des Semitischen aufgegeben hat ... "وحول ما إذا كانت هذه التنويعات تشتمل على الإعراب فيظل هذا أحد أسئلة إعادة البناء التاريخي للغة.

أظهر كورينتي أن العائد الوظيفي للإعراب في - تقريباً في السياقات التي يتغير فيها المعنى بتغير الحالة الإعرابية وحدها - العربية الكلاسيكية قليل بل يكاد يتلاشى. ورغم أننا قد نتفق مع بلاو (Blau 1988: 268) في أن نظام الإعراب قد يبدو أحياناً وكأنه زائد أو فوق الحاجة إلا أن النقطة الجوهرية تتمثل في أن وظيفة الإعراب في العربية ليست مندمجة بعمق مع القواعد. علاوة على ذلك، فإن الأشكال الإعرابية لم تُدمج بشكل عميق مع النظام الصرفي (1971: 47). حيث يظهر على تلك الأشكال الإعرابية نقص في تحديد البدائل الصرفية التي تلحق دائماً بأواخر الكلمات مع شيء من التفاعل الصوتي والصرف سواء مع جذع الكلمة التي لحقتها اللواحق أو مع اللواحق نفسها. ويمكن القول بأنه على عكس الكثير من اللغات فإن هذه الجوانب لا تخضع لقواعد متغيرة تبعاً لنظام التعريف والتكرير. إضافة إلى ذلك وكما جاء في الفصل السابق (المبحث 2.4.1.2، مصادر العربية القديمة) من أن التباين بين الرفع والجر وعلامتهما الضمة/الكسرة قد يختفي أحياناً لأسباب صوتية في بعض التنويعات.

وفي مقالته المنشورة سنة 1975 يستشهد كورينتي بانحراف عن المعايير الكلاسيكية في العديد من الأبيات الشعرية الموجودة في كتاب الأغاني بما في ذلك حالات من المثني الذي يلزم صورة واحدة انظر (1957: 52، cf. Rabin 1951: 173، وكذلك الآية رقم 63 في سورة طه) حيث يحدث إما اختلاط للحالات الإعرابية (1975: 57) أو تختفي علامات الإعراب تماماً (1975: 60). وكان تفسير كورينتي لهذه الظاهرة وكذلك لتطور اللغة العربية الوسطى عن العربية القديمة قائماً على افتراض وجود تنويع خالية من الإعراب تشكلت في عصور ما قبل الإسلام على طول الحدود العربية الشمالية المحاذية لبلاد النبط (Diem 1976: 88; expanding on 1973). ارتبطت هذه التنويع بالمراكز التجارية وكان من الممكن لها أن تكتسب مكانة مرموقة بعد مرحلة الشتات العربي الإسلامي مباشرة، وهي التنويع التي نتجت عنها العربية الخالية من الإعراب في السياقات اللغوية في الحواضر. ومن هنا يظهر أنه لا يختلف مع بلاو بشكل كامل حيث إنه

يرى بأن التنويعات الخالية من الإعراب ناتجة عن الاتصال بين الحدود الفاصلة اللغوية والثقافية.

وتتفق هذه الدراسة مع كورينتي على أن هناك حاجة إلى التعرف على تنويعات خالية من الإعراب تزامن وجودها مع تنويعات أخرى اشتملت على الإعراب. وإذا أخذنا برأي كورينتي في الحسبان فيمكن لنا أن نستخلص منه وجود علاقة تربط بين تنويعات قديمة خالية من الإعراب (عربية النبط)، وتنويعات حديثة وهي اللهجات المعاصرة. وتكمن الصعوبات الناتجة عن مثل هذا الرأي في إيجاد علاقة ولو مبسطة بين التنويعتين القديمة والحديثة كما في المبحثين 3.4 و 3.5 إضافة إلى مواضع أخرى من هذا الكتاب. ويجدر بي أن أنوّه إلى ملحوظة تمهيدية عامة وهي أن دمج اللهجات الحديثة في إعادة بناء العربية الأولية يؤدي إلى نتائج جديدة لا تُكرّر ما قدمه نحاة العربية، وكذلك الحال لو أضفنا النقوش (مثل عربية النبط). وهذا ناتج عن الاستناد إلى ثلاثة أمور: أولاً، مناهج وأهداف متنوعة للدراسة المقارنة، وثانياً، ما قدمه نحاة العربية من الدراسات، وثالثاً، طبيعة النقوش التي تُشبه القصصات المجزأة هنا وهناك. وتتطلب إعادة البناء المتكامل للعربية الأولية تعريفاً مستقلاً ومفصلاً لكل هذه المكونات قبل وضعها معاً لتشكيل صورة أكبر.

3.3.2 سيبويه

بعيداً عن كون الدراسة شاملة لجميع المواد الموجودة في جميع الأطروحات النحوية، فإن التركيز على سيبويه لا يحتاج إلى تبرير. حيث إن كتابه يعدّ نموذجاً للتفصيل والاكتمال حتى بالمعايير العلمية الحديثة (وليس بالضرورة التنظيم ووضوح الأسلوب). الأهم من هذا أنه يمكننا القول بأن كتاب سيبويه هو العمل النحوي الوحيد الذي نجد فيه كمّاً هائلاً من ملحوظات شاهد عيان على اللغة، وتُمثّل تلك الملحوظات الاستخدام الفعلي لها وتُعرّض بشكلٍ منهجي. وهذا لا يعني إنكار وجود مثل هذه

المواد في الأطروحات المتأخرة عن سيبويه إلا أن الذي يتميز به عمل سيبويه أن كل من جاء بعده عالّةً عليه. وذلك لسببٍ بسيطٍ وهو أن العربية أصبحت تتكون من مجموعة بياناتٍ إلى حد ما مغلقةً (لا يمكن الزيادة عليها) وذلك بحلول القرن العاشر م.⁽¹⁾ وهذا يجعل الملحوظات على اللغة المنطوقة في ذلك العصر زائدةً عن الحاجة (انظر أدناه).

وإذا انتقلنا إلى سيبويه فهناك جانبان من عمله يمكن أخذهما في الحسبان وذلك عندما نفسّر ملحوظاته على اللغة العربية. الأول، هو أن سيبويه واجه كتلةً من المُغايِرات المتنوعة التي قيّمها بأسلوبه الفريد وسأطرق إليه هنا. وبشكلٍ عام فإن قواعد اللغة التي دُوّنت بعد نهاية القرن التاسع استبَعَدَت المُغايِرات المتنوعة أو عالجتها في قواعد نحوية خاصةً ومفصلة (كما نجد عند ابن السراج وابن يعيش) فيما قدموه من إضافاتٍ للقواعد العامة. وغالباً ما نجد مثل هذه الإضافات التي تشكل استخداماتٍ لغويةً نادرةً في الاستشهاد بالنماذج اللغوية المدونة عن بعض الشخصيات/ أو القبائل المعاصرة لسيبويه أو ممن كان قبله.⁽²⁾

القضية الأخرى تتعلق بما يمكن تسميته موقف سيبويه تجاه البيانات اللغوية التي وصّفها. وقد قارن كارتر Carter نهج سيبويه الوصفي مع الوصفية عند النحاة المتأخرين عنه انظر (1973: 146, see Ditters for criticisms) 1990: 131. هذه المقارنة في جانب الأساليب مثلما أشرت في الفقرة السابقة تعكس توجهاً عاماً جديداً يضع لنا ملامح البيانات التي يمكننا الاعتماد عليها إذا أردنا وضع ملامح للعربية. ومع ذلك، فإن المقصود بالوصفية هنا يظل غامضاً وهذا أمر لم يتناوله كارتر. ومن

(1) وعمل المعجميين ربما يتعين علينا استثناءه هنا، لقلّة عدد الدراسات الحديثة النقدية بهذا الشأن. وبخلاف القواعد النحوية فإن المعجمية تتعامل مع الكلمات دون النظر إلى حركات الآخر. فإضافة كلمة للمعجم نادراً ما تؤدي إلى تغيير (في نظام) المعجم بخلاف إضافة قانونٍ للقواعد النحوية حيث إنه من المحتمل أن يؤدي إلى تغيير النظام بالكلية.

(2) في هذا الصدد تسقط (تفشل) فكرة التشابه مع تاريخ التفكير اللغوي العربي. ولا شك أنه كانت هناك قفزات هائلة في المفاهيم اللغوية خاصةً بعد القرن العاشر، ولكنها في مجالاتٍ فكريةٍ تتعلق بالصرف والصوت والنحو مثل الذريعات وعلم الدلالة.

المهم الوقوف على فهم سيبويه لهذه النقطة؛ لتحديد ملامح تفكيره اللغوي النظري، وفهم نوعية المواد اللغوية التي أصبحت في متناول تصورنا وفهمنا من خلال ملحوظات سيبويه التفصيلية، وأخيراً الوقوف على دوافع تطوير القواعد اللغوية وآلياتها عموماً. وقد وضع البعلبكي (1990: 18) نقطة مهمة مفادها أن النحاة الذين تعاملوا مع الكتلة الضخمة من البيانات اللغوية لم يكتفوا بعرض وصفي بحث لتلك المواد، بل حاولوا تقديم ذلك ضمن نظامٍ متماسك، (وهذا ما أُشددُ عليه). ويشير البعلبكي إلى أن سيبويه كان هو الشخصية الرئيسة في هذه العملية. وفي المباحث الثلاثة القادمة أناقش بعض جوانب هذا النظام مع إشاراتٍ خاصةٍ إلى إشكاليات النظام الإعرابي.

وقبل الشروع في هذا العرض أجد من المهم الإشارة إلى أن المصطلحات الخاصة بعلامات الإعراب المتعارف عليها بين النحاة ربما تؤثر في إجابة التساؤل حول وجود الإعراب في العربية القديمة. أقدم عمليين نحويين أحدهما (لسيبويه) الذي كان في نهاية القرن الثامن م.، والآخر لمعاصرٍ له أو بعده بقليل، وكلاهما استخدم العلامات الإعرابية بوصفها معايير شكلية مركزية؛ لتنظيم البنى النحوية. سارت القواعد النحوية وعلامات الإعراب جنباً إلى جنب على امتداد تاريخ نظرية القواعد النحوية العربية. ويمكن لنا أن نعد مقدمة النحو التي ألفها خلف الأحمر مصدراً عملياً مختصراً، انظر (Owens 1990 chapter 9). في حين أن كتاب سيبويه يُعدُّ واحداً من أكثر المصادر تفصيلاً في قواعد العربية. ويتوجه سيبويه في بداية حديثه عن القواعد متناولاً قضايا مهمة (1990 Baalbaki 2.1 ff.، I)؛ ليتمكن من التمييز وظيفياً بين الأشكال اللغوية التي تحكمها الناحية المعجمية، والأشكال اللغوية التي تحكمها الناحية النحوية عبر الحركات الإعرابية. والمصطلحات التي يستعملها سيبويه كالتالي:

(5 أ) مصطلحات الحركات عند سيبويه

معجمي	صرفي - نحوي	القيمة الصوتية
ضمة	رفع	ُ
فتحة	نصب	َ
كسرة	جر	ِ

ويبدو أن اكتشاف الحركات المتميزة وظيفياً كان مسبقاً بزمان كانت فيه نفس المصطلحات تُستعمل بلا تفريق لكلا النوعين الوظيفيين من الحركات. وما يزال هذا النظام قائماً في المصطلحات التي نجدها عند الفراء (Owens 1990: 159, Talmon 2003).

(5 ب) مصطلحات الحركات عند الفراء

معجمي	صرفي - نحوي	القيمة الصوتية
ضمة ~ رفع	رفع	ُ
فتحة ~ نصب	نصب	َ
كسرة ~ خفض	جر	ِ

عند الفراء تُستعمل القيمة الصرفية-النحوية لوصف أصوات الكلمات المعجمية؛ ولذا فهو يصف حركة كلمة «أَمَّ» (1:6) بأنها الرفع.⁽¹⁾ ويمكن دعم مثل هذا الافتراض من دراسة قدمها فيرستينغ حول النظرية النحوية

(1) لا بد أن تكون مصطلحات الفراء أقدم رغم أنه عاش بعد سيبويه بجيل (ليس لسبويه تاريخ وفاة دقيق) ويمكن شرح ذلك من خلال نظرية تالمون Talmon (مثل 1990، 2003) الذي يقول إن الفراء يمثل مدرسة نحوية أقدم من مدرسة سيبويه.

علماً بأنني أميل إلى تفسير الفراء بأن المُغايير المشتمل على الكسرة في دال الحمد لله (1:3) كان من كلام البدو وبأن الضم انصهر في الكسرة التالية لحركة حرف الجر «لـ» وأن هذا كان نتيجة لكثرة الاستعمال. وعلى أية حال فإن المثال يبين لنا التالي: (1) عدم وجود مصطلحات خاصة بالإعراب في مقابل الحركات المعجمية، و (2) القيمة الوظيفية للإعرابية لعلامات الرفع في الآخر عند طائفة من الناطقين باللغة.

العربية الباكرة. حيث يظهر (1993b: 125) أن مُفسر القرآن محمد الكلبي (ت 145هـ/763 م) الذي عاش قبل سيبويه بجيل قد استعمل كلمة ضم ليصف حركة الصوامت داخل الكلمة (قبل الصامت الأخير) (وللصامت المنون) وكذلك يستعمل النصب للحركة المعجمية (الحركة التي يكون المرجع فيها المعجم) وإضافةً لحركة الآخر، وللتنوين وكذلك المصطلحات الأخرى الواردة في قائمتي الجدول (5).

وبدلاً من النظر في البيانات وتطبيقاتها لنتمكن من فهم تطور النظرية اللغوية العربية - وهذا أحد الاهتمامات التي يمكن التوصل إليها عبر البيانات اللغوية المذكورة - نستطيع تقديم تفسيرٍ يهدف إلى الإجابة على السؤال المعاصر عن أحوال علامات الإعراب عبر تاريخ اللغة. وفي هذا المجال قدّم سيبويه جانبين صوتيين متباينين أحدهما معجمي والآخر صرفي نحوي وكلها موجودة في اللغة التي وصّفها.

والسؤال الذي يمكن طرحه هنا هو ما إذا كان الاختلاف والتمييز غير الدقيق بين الحركات المعجمية والصرفية والنحوية عند الفراء، وغيره من المتقدمين، لا يشير إلى وجود تنوع لغوي يكون فيه اختلاف أصوات آخر الكلمة غير دالٍ على الإعراب ولا معبرٍ عنه. على سبيل المثال: ربما تكون هناك تنويعاتٌ عربيةٌ خاليةٌ من الإعراب. وفي ظل هذه الظروف ربما من غير الضروري استخدام مصطلحاتٍ متباينةٍ بشكلٍ منهج عند التوصيف. وبناءً على ذلك، فإن المصطلحات التي افترقت إلى الدقة التي استعملها الفراء ربما لا تدل على تفكيرٍ لغويٍ أقل مستوىً في التفريق بين الحالات من تفكير سيبويه، بل ربما دلت على أنه كان يصدد مادة لغوية مختلفة عن تلك التي تناولها سيبويه. هذا الطرح الذي أقدمه هنا لا شك أنه تخميني، إلا أن فكرة الربط بين الإشكاليات المصطلحية الباكرة والأشكال الفعلية للغة لا بد من البحث فيها.⁽¹⁾

(1) ربما يفكر المرء على سبيل المثال في معنى التسميات اللسانية بين التنويعات/الكيانات اللغوية في مقابل: كلام، لغة، قول (Versteegh 1993b: 91, 99 ff) وذلك عند التفكير في مسألة تطور أحد أنواع أو مستويات اللغة العربية.

3.3.2.1 مثال

يمكن النظر إلى المثال التالي على أنه مقدمة لمعالجة سيبويه للإعراب في العربية الكلاسيكية، وكذلك إلى الطريقة التي عالج بها البيانات اللغوية. وسأبدأ من الفصل 24 (ff 1:31) حيث يتناول سيبويه مواد لغوية معقدة نوعاً ما؛ ليقدم تعريفاً للإعراب من حيث المبتدأ و/ أو من حيث الاسم العامل انظر (Khan1988: 25 ff. for discussion). ويمكن أن أقدم مقارنة أساسية في (5 أ) في مقابل (5 ب).

(6 أ) زيدٌ لقيثُ أخاه (32.16 :1)

(6 ب) زيداَ لقيثُ أخاه (32.20 :1)

فزيدٌ يظهر هنا بشكل متساوٍ في الرفع والنصب. ولو كان سيبويه وصفيّاً سطحياً لاكتفى بتقديم الملحوظة التالية ومفادها أن هذا المعنى في الجملة تُوصِّلُ إليه في شكلين أحدهما مرفوع والآخر منصوب في تباينٍ لغويٍ حر (لا تضبطه قاعدة). ويبدو أن مثل هذه الملحوظة تنطبق على كثيرٍ من الأسماء في موضع المبتدأ في ذلك الفصل والفصول التي بعده. إلا أن هذه الملحوظة تُمثِّلُ نهجاً بعيداً كل البعد عن نهج سيبويه الذي لا يعترف بالتباين الحر؛ لأن كل مُغايرٍ يصفُه يشير في وصفه إلى تفسيرٍ مفهوميٍ خاصٍ نابعٍ من التصور الذي نجده في كتابه. وفي هذا المثال يمكن تقديم تبريراتٍ لكلٍ من الرفع والنصب قياساً على بَنَى لغوية أكثر تبسيطاً، وأمثلةٌ أعيدت صياغتها، الأمر الذي يمكننا من مَعْيَرَةِ مثل هذه العناصر البنيوية في اللغة التي تبدو شاذة.

في بداية الفصل 31 (ff 31.17 :1) يشرح سيبويه الثنائيات في الأمثلة التالية حيث يتشابه (7 أ) مع (6 أ) و (7 ب) مع (6 ب).

(7 أ) زيدٌ ضَرَبَتْهُ

(7 ب) زيداَ ضَرَبَتْهُ

فالمثال رقم (7 أ) يحتوي على اسم مرفوع يشغل موضع المبتدأ، والفعل يشغل موضع الخبر⁽¹⁾ (مبني على المبتدأ، انظر، Levin 1985). يُوضَّح الرفع هنا في كلمة زيد من خلال علامة الرفع. وفي (7 ب)، يتمثل الإشكال في شرح كيفية حدوث النصب في كلمة زيد، ويحلُّ سيبويه الإشكال فعل محذوف (إضمار الفعل 1: 32.1)، وتقدير هذا المحذوف من خلال تكرار الفعل المتأخر الذي يحكم الجملة وهو ضربته فيكون الكلام: ضربت زيدا ضربته.

ثم ينتقل سيبويه إلى أمثلة أكثر تعقيداً؛ حيث يكون الضمير المتصل مفصلاً عن الفعل: أولاً عندما يتصل بحرف جر مثل زيد/زيداً مررت به، وإذا انتقلنا إلى المثال (6 أ) فيُشرَح بالقياس على المثال (7 أ) ويقع موقع الرفع + كونه جملةً خبرية. أما المثال (6 ب) فيعتبره مزيدياً من الإشكال؛ لأننا حينما نقارنه بـ (67) لا نجد علاقةً معنويةً واضحةً بين الاسم في موضع المبتدأ والفعل الأساسي في الجملة. فلا يوجد معنى واضح يمكن من خلاله أن يكون فعل «الضرب» مرتبطاً بشكل مباشر بموضع زيد الإعرابي. ولشرح هذه البنية فإن سيبويه يستدعي مبدأً جديداً وهو أنه إذا وقع الفعل على مفعول به على شكل ضميرٍ عائِدٍ متصلٍ فكما لو أن الفعل وقع على المفعول به نفسه (32.17). يؤدي هذا التكافؤ الدلالي إلى التكافؤ الصرفي-النحوي، وفي المقابل فإن المبتدأ يأخذ نفس الإعراب كالاسم المرتبط معه بضميرٍ عائِدٍ. على سبيل المثال، فالضمير المرجعي المتصل به في (6 ب) يربط بين كل من أخا وزيد. حيث إن أخا منصوب وكذلك زيد يمكن أن يكون منصوباً.⁽²⁾ ويحتج بهذا المبدأ من قبل سيبويه عدة مرات؛

(1) إن مصطلح «comment» يمكن عدّه ترجمةً أكثر ملائمةً لكلمة «خبر». ويترجم ليفين Levin (1985: 302) مصطلح سيبويه بقوله «الجزء الذي يكمل الجملة». وحرصاً على الإيجاز فسألنّرم استعمال كلمة comment.

(2) قد لا يكون سيبويه نفسه مقتنعاً بهذا التفسير؛ لأنه يضيف مثالين آخرين (فيهما تكلف إلى حد ما) حيث يتأثر الاسم نحويّاً بفعلٍ ما دون وجود علاقةٍ دلاليةٍ مباشرةٍ بينهما. ومن هنا يمكن للمرء القول: «أكرمته كما أكرمت أخاه» (1: 32.17) حيث إن التكريم متساوٍ في الفعلين لكن الفرق فيمن وقع عليه التكريم، ففي الأول هو وفي الثانية أخوه.

لشرح البنى الأكثر تعقيداً في الصفحات التالية خاصة في 1: 42.

ويمكن تكرار عدة أمثلة مشابهة لما ذكر في عمل سيبويه، وسأعود إليها هنا مشيراً إلى أن المهم حالياً هو أن المثال الذي استشهد به سيبويه يجب دائماً دمجها ضمن رؤيته اللغوية. فمثلاً حينما يستشهد سيبويه بـ (6 أ) يقدم تعليقاً مختصراً جداً؛ لأن بنية الكلمة واضحة لديه وعندما ينتقل إلى المثال (6 ب) يواجه بنية جديدة تتطلب مبادئ وتفسيرات جديدة. لكن حينما يواجه بنى لغوية خاطئة - وهذا يحدث بشكل قليل نسبياً،⁽¹⁾ وكما يشير كارتر (1973) - فإن سيبويه يستعمل مفرداتٍ تقييميةً تسمح له بترتيب صحة أو فصاحة بنيةٍ مقابل أخرى. ومع ذلك فعندما يستعمل سيبويه مثل هذه المفردات فإنه عادة ما يُوصي باستعمال النموذج (أ) في حين أنه لا يرفض النموذج (ب) تماماً. وفي المثال المذكور أعلاه (7 أ) فيصفه بأنه أفضل (1:32.22). ومن الواضح أنه يُصير هذا الحكم على أساس المزايا النحوية لكل هيكل، أي من حيث القواعد التي يُقِيمُ بها الجملة في المقام الأول.

ومع ذلك وفي سبيل مقاصد هذه الدراسة فلا بد من معرفة ما إذا كان سيبويه يضع حدوداً لما هو مقبول. ويمكن الحصول على جواب بالإيجاب على هذا التساؤل في مناقشة أشكال الوقف المؤقت التي سيُشار إليها في الفصل 3.2.3. حيث يشير سيبويه (2: 309 الفصل 459) إلى أنه قد يحدث في أواخر الأسماء اجتماع صامتين (خاصة إذا كان الأخير منهما ذلقياً)، وفي وضع الوقف لا تُحذف علامة الإعراب من الصامت الأخير بالكامل في حالتي الجر والرفع وإنما تحصل زيادة حركية بين الصامتتين ويصبح المقطع الصوتي الأخير كالتالي ص ح ص. وهكذا فإن بعض العرب بدلاً من أن يقولوا بَكْرُ أو بَكْرٍ يقولون بَكْر في الرفع وبَكْر في الجر. ويضيف أيضاً بأن هذا ممكن فقط في حال ما إذا كان الشكل النهائي للكلمة (بعد

(1) من المُسلّم به أن استعمال كلمة «قليل» يعبر عن تقييم انطباعي ومع ذلك يمكن من حيث المبدأ قياس هذا القليل بدقة، وذلك بأخذ جميع الأمثلة التي رفضها سيبويه وقسمه عددها على جميع الأمثلة التي ناقشها، وسيُتضح أن النسبة المئوية ستكون قليلة.

إضافة الحركة) يتواءم مع بنية الكلمة وهيكلها. عِدْل (متساوٍ) ربما يجري عليها قانون حشو الحركة (epenthesis) في حال الجر فتصبح *عِدِل ولكن في حال الرفع لا يمكن إذ تصبح عِدْل؛ لأنهم (البدو) ليس في كلامهم كلمات على وزن فِعْل (309.20). وهنا استُبعدت بعض الصيغ ليس من جهة ملاحظات سيبويه التي دونها عن العرب، بل من جهة القوانين التي خلص إليها سيبويه من كلامهم.

ولا بد في هذا السياق من توضيح مفاده أنه لا توجد بيانات لغوية نقيّة في كتاب سيبويه. فكل ما يلحظه ويكتب عنه يصفه من خلال تفكيره النحوي. وانعكس ذلك على الدرس اللغوي بشكل إيجابي حيث إن المنهجية (وضع البيانات اللغوية بشكل منهجي) الصارمة للحقائق اللغوية هي التي ساعدته على إنتاج عملٍ مفصلٍ بشكلٍ يفوق العادة. وفي الأمثلة (6-7) التي ناقشتها أعلاه يبدأ سيبويه بالجمال الأساسية وهي المكونة من اسم- فعل-مفعول به ثم ينتقل إلى جمل مرتبة كالتالي: اسم- فعل - حرف جر- مفعول به وأخيراً يصل إلى اسم - فعل - مفعول به - الذي يضم ضميراً عائداً إلى المبتدأ. ومع كل مرحلةٍ من تلك المراحل نجد الإعراب يزداد تعقيداً. وتوصيفاته متوائمةٌ إلى حد ما، وكذلك يُتوسّع فيها تبعاً للمنطق النحوي الخاص به.

ولا يعني هذا أن سيبويه لم يكن مراعيّاً للحقائق اللغوية التي استقاها من مصادره المتنوعة. وأعتقد أنه يمكن فهم أمثلة مثل (6) و (7) بالطريقة التالية: تلقى سيبويه بياناتٍ أوليةً مفادها أن إعراب الاسم في ذلك المثال يتراوح بحُرّيّة بين الرفع والنصب وقد تقبل سيبويه ذلك وأخضعه لشروطه النظرية. والإنجاز الذي قدمه سيبويه هو دمج بين هذه الحقائق لتُشكّل كتلة متماسكة إلى حدٍ ما من القواعد اللغوية (إلا أنه حتى الآن ليس هناك تفسيرٌ يقينيٌّ لا يساوره الشك لكتاباتِه) القائمة على عددٍ من المفاهيم مثل البناء والابتداء ومرجعية الضمير.

ولا بد من أن نفترض أن سيبويه لم يدرك كل عناصر العربية؛ حيث ربما

كانت هناك عدّة عناصر لغوية عربية خارج إدراكه. ومن ضمن الأسباب التي أدت إلى ذلك بلا شك طبيعة سيبويه وهي أنه بشرّاً لا يمكنه إدراك لغة ما بشكل كلي. حيث إن كمية الملحوظات التي كان يبديها في بعض المواضيع محدودةً. وهناك عناصر لغوية لم يُعلّق عليها سيبويه ليس لأنه لا يدركها وإنما؛ لأنها لا تتفق مع تفكيره اللغوي (Baalbaki 1990: 22). وهذه نتيجةً طبيعيةً بل ضروريةً لتطبيق النهج الخاص به، حيث إن كل منهج له حدود. وكما شاهدنا أعلاه، فإن سيبويه يستبعد من حيث المبدأ وجود كلمة مثل *عِذْل ولو كانت هذه الأشكال اللغوية موجودةً لأشار إليها. وفي المقابل فإن الأشكال اللغوية الخالية من الإعراب كانت خارج نطاق عمله.

3.3.2.2 حالة إعرابية مستقرة، تباين حر

في حين أنه من غير المناسب تناول الأشكال اللغوية التي يكون التباين في الإعراب فيها حراً (بلا ضابط) داخل إطار تحليل سيبويه، تظل الحقيقة أن هذا هو ما يوثقه سيبويه فعلياً في كثيرٍ من الحالات. وإذا نظرنا إلى ما وراء مسألة الموضع الإعرابي فهناك الكثير مما يمكن العثور عليه في كتاب سيبويه من حالات لغوية يبدو فيها التنوع في الإعراب حراً وبلا ضوابط. وفي الحقيقة فإن المناقشة أعلاه حول (6-7) تمثل نموذجاً للعرض الذي يقدمه سيبويه إذ يركز كثيراً على تحديد الشكل الإعرابي المناسب للكلمة. ومحاولة إثبات ذلك بالدليل أمرٌ خارجٌ عن إطار هذا الكتاب، وسأكتفي بتقديم لمحة موجزة عن نوع الاختلاف في الإعراب الذي عالجته سيبويه بناءً على استعراض الصفحات المائة الأولى من كتابه، وهذا يشكل أقل من ربع الكتاب بقليل. في هذه الصفحات المائة، سأتناول الموضوعات التالية (سأذكر الصفحة التي يبدأ فيها كل موضوع): مفاهيم عامة (ص 1)، التعدي (ص 10)، النفي بليس وما (ص 18)، التنازع (ص 28) التناوب في العمل (ص 31-64) وقد رُتبت تبعاً للنوع الأصلي أو بالتخمين، (ص

(70) نوع الفعل ونوع الكلام بدل المضاف إليه، عمل الفاعل، المصادر والصفات، سعة الكلام والاشتغال ص (90ff, Owens 1990: 251).

وفيما سيأتي أقدم نموذجاً توضيحياً يلخص تعليق سيبويه على كل مثال:

(8 أ) ما عبد الله أخاك ~ أخوك (21.2)

فهنا الرفع والنصب = الاستعمال اللهجي، ما الحجازية

(8 ب) ضربتُ وضربني زيدٌ ~ زيداً (28.18)

الرفع أفضل وذلك للقرب من الفعل الثاني والذي تبعاً لمنطق النحو يحتاج إلى فاعل مرفوع، والنصب كذلك جائز.

(8 ج) أزيداً ~ أزيد أنت ضاربُه (45.30).

النصب يتمشى مع اسم الفاعل الذي يفهم كالفعل المضارع، والرفع يتمشى مع معنى اسم الفاعل الذي يفهم كالفعل الماضي. يشتمل هذا المثال على إحدى أكثر الحالات تفصيلاً وتعقيداً في التناوب مع الجملة الفعلية كما في (6، 7).

(8 د) عبد الله ~ عبد الله فاضربه (12.58)

النصب هنا أفضل حيث إن الجملة موسومة بعلامات (فعل الأمر، الشرط، الاستفهام) وهي تشتمل على فعل يمثل جملة خبرية (وهو الذي يحكم عملية النصب). وعلى أية حال فهناك سياقات (وهذا من ضمنها) تسمح بالرفع كذلك.

(8 هـ) ضرب عبد الله ظهره ~ ظهره (9.68)

فالرفع على البدلية أو التوكيد، والنصب كالرفع فهو عنصر ناتج عن عمل الفعل، ويمكن أيضاً إضافة حرف الجر فتقول (على ظهره كما تقول دخلتُ البيت ~ في البيت).

(8 و) عجبْتُ من ضربِ زيدٍ وعمروٍ ~ عمراً (1.81)

الجر في عمرو وذلك بإتباعه لزيد أما النصب فبفعلٍ مقدرٍ مفهومٍ من الفعل ضرب عمراً.

(8 ز) ضُرِبَ به ضَرْبٌ ضعيفٌ ~ ضرباً ضعيفاً (2.97)

إذا كان الكلام مبنياً للمجهول ولم يُذكر المفعول فهناك حرية في اختيار العنصر المناسب الذي يمكن ترقيته ليكون عمدة (نائب فاعل) ويمكن أن يكون المصدر، أو لا يُرَشَّح ما ينوب عن الفاعل.

وكما يتضح من العرض أعلاه، يبدو من الصعب العثور على تفسير واحدٍ للتنوع الملحوظ فقد يكون بسبب اللهجة كما في (8 أ)، على الرغم من أنه بشكل متكرر (8 ب، ج، د) يُضَمَّن داخل منطق سيبويه النحوي الخاص به. وفي بعض الحالات، نجد سيبويه يصنف الاستعمالات البديلة بمعايير؛ ليحكم على مدى ملاءمتها، وفي حالاتٍ أخرى ينص على أن كلا المُغاييرين متساويان. وربما يُعْتَرَض في بعض الحالات على أن المثال ليس للتباين الحر مطلقاً؛ لأنه يفترض في (8 ج) أن استخدام النصب أو الرفع في زيد مرتبط بالاختلاف في المعنى، والهدف من هذا الفصل لا يُغطي مثل هذه الأمثلة. ومن المهم هنا التمييز بين ما قاله سيبويه، وما الذي يمكن لنا أن نستشفه من كلامه. وإذا أخذنا في الحسبان المهمة التي أخذها سيبويه على عاتقه، وهي مسألة تنظيم اللغة، يمكن للمرء طرح بعض التساؤلات (وإن كان هذا الطرح بالتأكيد ليس بشكل عام) حول ما يُنظَّم من اللغة. وهل هو حقاً يُعَبَّرُ عن العربية المنطوقة في القرن الثامن بوصفها مقابلاً للغة الموسومة بالمثالية من سيبويه والنحاة؟ وربما كان هؤلاء أكثر استعداداً من عموم الناطقين باللغة لتوضيح الفروق الدقيقة بين المُغاييرات التي لم تكن في أصلها ذات طبيعة لغوية بحتة (مثل الاختلاف في الناحية الأسلوبية أو في اللغة الاجتماعية أو الجوانب اللهجية). وعلى أية حال، فإذا نظرنا نظرةً كليةً فإن «الاختلاف الحر» توصيفٌ مناسبٌ لملاحظات سيبويه في المثال (6-8). وهذا لا يعني بالطبع أن التنوع سوف يُصَوَّرُ من سيبويه بهذه العبارات. بل على العكس من ذلك، تهدف الملاحظات التفسيرية إلى التوضيح، وكل متغير لغوي عند سيبويه مرتبطٌ ببنية لغوية معينة تُفهم من خلال منطقٍ لغويٍ مستقلٍ وليس على أساس التغيير الحر.

لا يبدو أن الاختلاف في النظام الإعرابي يشير إلى انهيار وشيك لهذا النظام. وقد كان سيبيويه واضحاً ودقيقاً في إصدار أحكام السلامة اللغوية على الأشكال اللغوية التي يمكن استعمالها في سياقات متعددة، كما كان دقيقاً أيضاً بشأن الآثار المترتبة على تفضيل مُغايِرٍ على آخر. ومع ذلك، يشير هذا الاختلاف والتنوع إلى نظامٍ ديناميكي داخلي مرّن، نشأ هذا الاختلاف نتيجة تطوراتٍ تاريخيةٍ متنوعة، ويمكن لنا أن نتصور أنه تطوّر عن شكلٍ لغويٍ خلا من الإعراب. (انظر 3.2.3.3).

وقبل الانتقال إلى النقطة التالية، يمكن الإشارة هنا إلى أن التباين يشكل اتجاهًا هيكلياً واضحاً في التفكير اللغوي عند سيبيويه. فمثلاً أغلب حالات التباين في الإعراب يكون النصب فيها حاضراً ومتكرراً كأحد الشكلين اللغويين المسموح بهما، ويؤدي في هذه المواضع وظيفةً لغويةً. المواضع التي لا يصلح فيها النصب بشكل قاطع هي فقط تلك الأساليب التي فيها مفعولٌ به مسبقٌ بحرف جر أو اسم للملكية (مجرور) مضافٌ إليه، الخبر، المبتدأ حينما يكون خبره ليس فعلاً، الفاعل في الجملة الفعلية (= مرفوع) خلاف ذلك (المفاعيل على اختلافها، التمييز، الحال، الفاعلين بعد أن تُعد من مكملات الجملة) فعناصر الجملة إما منصوبةً أو تتنوع بشكل حر بين النصب وإعراب آخر (كما في الأمثلة أعلاه).

3.3.2.3 الوقف وأنواع السياقات

ربما تكون أكبر درجة من التباين اللغوي (من أي نوع) مرتبطةً بموقفٍ وظيفي واحدٍ له علاقة بالوقف. ويبدو أن معظم الصفحات الـ 28 بين 302-330 في الجزء 2 اشتملت على توصيفاتٍ صريحة، إضافةً إلى الإشارات المتكررة إلى مثل هذه التوصيفات في أماكن متعددة من الكتاب. ومن الواضح أن سياق الوقف بالنسبة لسيبيويه ليس مجرد اسم جُرِدَ من اللواحق ومن الإعراب والتنوين، بل إنه موضعٌ تتولد فيه تغييرات صوتيةً متنوعة⁽¹⁾.

(1) كما هو الحال مع المفاهيم الخاصة به فإن سيبيويه لا يوضح مراده من مصطلحي الوقف والسياق.

وهناك خلاصة حول هذا في المبحث 1.6.3 من هذا الكتاب. ويمكن أن يكون الموضوع مهماً؛ لأنه قد افترضه عدة علماء (Nöldeke 1897: 10, Brockelmann 1908: 462, Birkeland 1952: 9, Fleisch 1974: 23, Blau 1981 : 3, Diem 1991: 303) وهو أن اللهجات العربية المعاصرة التي تخلص من الإعراب ناتجة عن نظام الوقف في العربية الكلاسيكية. ربما بشيء من التغابي نتساءل، هل يمكن لنا أن نقف بالتفصيل على الارتباط بين قضيتين تُستحضران مترابطتين دوماً في توصيفات سيبويه؟ وهما أشكال الوقف المؤقت وانعكاسها المحتمل على اللهجات العربية المعاصرة. يقودنا هذا السؤال إلى تساؤل آخر سيُتناول بمزيد من التفصيل في المبحث 3.4.1 وكذلك في الفصل 8، وهو ما إذا كانت هناك انعكاسات للعلامات الإعرابية القديمة يمكننا الوقوف عليها في اللهجات الحديثة. وسواءً عثرنا عليها أم لم نعثر، يظل المنظور نفسه، وهو أن اللهجات يمكن النظر إليها على أنها استمرارٌ أو تطور لشكلٍ لغويٍ قديمٍ (خلا من الإعراب) كما هو موضح في بعض أمثلة المصادر القديمة.

حينما نركِّزُ على تلك الفصول التي تشرح أشكال الوقف⁽¹⁾ يتضح أن الكثير من ظواهر الوقف التي يصفها سيبويه لا علاقة لها باللهجات الحديثة. ويحدد التصنيف التالي مدى وجود صلة مباشرة بين أشكال الوقف عند سيبويه واللهجات الحديثة، وربما أقل ما يقدمه هذا التصنيف هو توضيحه للإشكاليات. ويتكون التصنيف من معيارين رئيسين؛ أحدهما يتعلق بوصف سيبويه لظاهرة معينة على أنها خاصة بالسياق أو موضع الوقف أو كليهما. والآخر متعلق بمدى توزيع الظاهرة في كل من كتاب سيبويه واللهجات

وكون سيبويه يُدرج موضوعات معينة ضمن فصل «الوقف» ويظهر أن هذه الموضوعات المدرجة لا تندرج ضمن توصيف ظاهرة الوقف - على سبيل المثال عند بني تميم وأسد أن شر تأتي بدل ضمير المؤنثة المخاطبة المفردة وهو ك - (سيبويه، الفصل 504، وانظر المبحث 7.7.4 من هذا الكتاب) الأمر الذي يدلنا على أهمية إلقاء نظرة فاحصة على هذه المفاهيم عند سيبويه.

(1) هناك 14 فصلاً في نطاق الصفحات التي وُثِّقَ منها أعلاه (الفصول 490، 504، 507) وتتناول بشكلٍ حصريٍّ مسألة الوقف. وربما ليس هناك مصدرٌ آخر في العربية يُفصِّل في الوقف في العربية الكلاسيكية يفوق كتاب سيبويه.



الحديثة. وسأوضح هذه النقاط هنا عن طريق مقياس غير رسمي لا توجد في بدايته صلة واضحةً باللهجات التي وصّفها سيبويه، ولكن يمكن افتراض علاقة معقولة إلى حد ما عند نقطة النهاية.

على العكس تماماً، هناك أجزاء كثيرة من توصيفات سيبويه لا علاقة لها بالتساؤل الحالي؛ لأنه ليس لها انعكاسات واضحة على اللهجات الحديثة. ربما يكون المثال الأكثر وضوحاً على هذا النوع هو المأل الذي آلت إليه حركات الإعراب التي لا تتلاشى بسهولة في وضع الوقف. وبدلاً من ذلك، فإن الوضع المؤقت الذي يحدث لها عند الوقف ربما أخذ أربع قيم مختلفة (الفصل 494 من كتاب سيبويه) كما هو موضح باختصار في الفصل 1 من هذا الكتاب. والنقطة الأساسية هي أنه بالنظر إلى حقيقة أن علامات الإعراب لا تقع في اللهجات الحديثة، فمن المستحيل رسم روابط بين توصيفات سيبويه لهذه الأصوات في الماضي وبقيائها المحتملة في اللهجات الحديثة.

وحيثما نرتفع بالمقياس قليلاً، فسند أن النوع الثاني مرتبط بالكلمات التي آخرها ألف مد حينما تكتب بالألف المقصورة. إذ يلحظ سيبويه (2: 314.8) أنه على الرغم من أن أكثر العرب ينطقونها ألفاً إلا أن قياساً ينطقونها بالياء كما في حُبلَى يقولون حُبْلَى (انظر الفصل 1-7). من بين اللهجات الحديثة هناك البغدادية اليهودية حيث تشير الباحثة بلانك Blanc (1964: 50) إلى أن الألف المقصورة الدالة على التأنيث في هذه اللهجة تطالها الإمالة على ألسنة الناطقين بشكل غير مطرد. فالتغيير منذ عصر سيبويه حتى اليوم كالتالي: ي - ي / ي وهو غير متكرر لا بالنسبة لسيبويه ولا بالنسبة للهجات الحديثة. وفي حين أنه قد تكون هناك علاقة ارتباط بين نموذج قبيلة قيس في الوقف وبين المثال البغدادي أعلاه إلا أن الدليل القطعي يصعب العثور عليه.

الحالة الثالثة هي حينما يلحظ سيبويه أن بعض العرب يستعملون قانون حشو الحركة epenthesis في مواضع الوقف مثل بَكُرْ عند الوقف تصبح

بُكْر. وهذه الحالة أكثر أهمية من السابقة من ناحيتين: أولاً، من ناحية اللغة الكلاسيكية إذ لا يبدو أن سيبويه يضع قيوداً صارمة على العرب الذين يستخدمون هذا النموذج. ثانياً، من ناحية أخرى فاللهجات الحديثة كما سيأتي في المبحث 3.4.2 أدناه (11) تبعاً لتفسيرات معينة يمكن أن ترتبط بظاهرة معاصرة واسعة الانتشار. وباختصار فإن كثيراً من اللهجات المعاصرة لديها قانونٌ لحشو حركة قبل الصوامت المجهورة - الذلقية (مثل ر، ل) انظر (الفصل 6). ومن المثير للاهتمام أن أمثلة سيبويه وهي سبع كلمات اشتملت كلها على أحد هذه الصوامت الذلقية /ل، ر، م/ في آخر كل كلمة. وإذا كانت الذلاقة تلعب دوراً في هذا التكيّف الصوتي، فإن سيبويه وعلى غير المعتاد لم يشر إلى ظروف صوتية معينة تتعلق بالصامت الأخير، على الرغم من أنه يلحظ بشكل صريح (2: 310.5) أن هذه الظاهرة لا تحدث في مثل كلمة (زيد وعون) حينما يكون ما قبل الآخر حرف لين (يشبه العلة). وحتى لو لعبت خاصية الذلاقة دوراً في رأي سيبويه فإن هناك بلا شك اختلافاً بينها وبين ما يحدث في اللهجات الحديثة، إذ تنطبق القاعدة على أي موضع في الكلمة وليس فقط على آخرها كما عند سيبويه. ومن المؤكد أن المثال الحالي يُشكّل تناظراً عاماً تشترك فيه كل من اللهجات الحديثة ومعالجة سيبويه للوقف. هذا التناظر يبدو أكثر عمومية في حال ما قارناه بما جاء في الفقرة السابقة في لغة يهود بغداد. ومع ذلك فإن التناظر بين ما في اللهجات المعاصرة وما عند سيبويه ليس تاماً، ولذا فهناك خطورة جرّاء إصدار أحكام عامة واستنتاجات نهائية بناءً على تناظرات محدودة. في المجموعة الرابعة من الحالات المدروسة يمكن لنا أن نرسم ملامح التشابه بين اللهجات الحديثة ومجموعة متنوعة من بدائل الوقف أو حتى في سياقات أخرى مختلفة عن الوقف. فعلى سبيل المثال يقول سيبويه (الفصل 500): إن الوقف على المرفوع والمجرور من الأسماء التي على وزن فاعي قد يكون رام، رامي أو رام.⁽¹⁾ واللهجات الحديثة لديها كل من رام ورامي،

(1) يقترح كارتر Carter (1990) أن الاستعمال الأخير نادر.

والاختيار بين الطويل والقصير هنا جزءٌ من النظرية الصّوتية (انظر حاشية 27)، أما رام فليس في اللهجات. ومن ناحية أخرى فإن السياقات المحددة لكلمة رامي يمكن أن تكون مصدراً للمتغيرات اللهجية الحديثة. وفي هذه الحالة تصبح التشابهات بين بعض بدائل الوقف التي نص عليها سيبويه وبين أشكال نطق الكلمة في اللهجات أقرب إلى التطابق والاكتمال. إلا أنها ما تزال غامضةً بحيث لا يمكن الخروج بخلاصة نهائية. وتحت مظلة هذه الفئة، يمكننا الاستشهاد بأمثلة يكون فيها السياق الذي نص عليه سيبويه هو الذي يقدم لنا العلاقة الواضحة بين ما أشار إليه وبين ما نجده في اللهجات المعاصرة. وقد رُصدَ ذلك عند قبيلة تميم (2: 314.14) الذين يقفون على اسم الإشارة للمؤنثة بقولهم **هذه**⁽¹⁾ وإذا كان اسم الإشارة في سياق الكلام يقولون **هذي** وفي اللهجات الحديثة فإن **هذي** شائعة بكثرة.

مع ذلك أعتقد أن الأمثلة تُشكّل مأزقاً عاماً يكمن في أن التشابهات الصريحة بين وصف سيبويه لأشكال الوقف عموماً (وليس ما يتعلق بحروف العلة في آخر الكلمة) وما نجده في اللهجات الحديثة يشكل حالات نادرة. وحتى عندما نقف على مثل هذه التشابهات فإنها نادراً ما تُقدّم تفسيراً ذا بال، باستثناء أنها تُلقى الضوء على جزءٍ محدودٍ من الأشكال اللغوية اللهجية الحديثة. ولا شك أن هناك رغبةً للوقوف على سبب كثرة التشابه بين كلام بعض العرب في الماضي (مثل قيس، تميم إلخ) وما نجده في اللهجات المعاصرة. وفي هذه المرحلة - التي لم يُولَ الاهتمام الكافي فيها لمثل هذه المشكلات - من غير الممكن القول: بأن اللهجات الحديثة نشأت من الأشكال المتعددة للوقف في كلام العرب. فهذا الرأي يشكل انتقائيةً غير مقبولة؛ لأن الدليل الوحيد الذي يدعم هذه النظرة في كتاب سيبويه يقوم على شكل واحدٍ من بين أربعة أشكال للوقف، وهو الذي تُحذف فيه الحركة بالكلية.

(1) رغم أن سيبويه وفي موضع متأخر من الكتاب (2: 322.15) نصَّ على أنه أخذه من مصدرٍ موثوق فقد رُوِيَ له أن بعض العرب تقول في سياق الكلام **هذه**.

والى جانب المشاكل التفسيرية من النوع المذكور أعلاه فهناك حجة أكثر وضوحاً تدحض فرضية أن أشكال الوقف المؤقت في اللغة العربية الكلاسيكية هي الأصل للنماذج اللهجية الخالية من الإعراب في العصر الحديث. فتنبعاً لسيبويه فإن أشكال الوقف لا بد أن تحدث قبل الوقف نفسه، وقد أشار في مناقشته لنقاط متعددة أن القيود التي ذكرها لا تنطبق على الكلام في حالة الوصل (الخالي من الوقف، انظر 2: 302.8، 306.5، 313.18). وعند التعامل مع النصوص المكتوبة، فليست هناك طريقة نستطيع أن نتعرف بها على مواضع الوقف بدقة في اللغة الكلاسيكية، على أقل تقدير في النثر الذي يُفترض أنه الأساس الذي خرجت عنه اللهجات الحديثة. وللحصول على فكرة عن مدى تكرار مواضع الوقف في اللغة المنطوقة، فقد استخدمت مجموعة من النصوص جمعتها من العربية المنطوقة في نيجيريا. حيث تُنسخ النصوص بأبجدية صوتية أساسية وتوضع علامات واضحة في مواضع الوقف أينما حصلت في الكلام. ونظراً لأن هذه مادة محوسبة فمن السهل الحصول على إحصائية أولية حول عدد الوقفات في كل نص. يقدم الجدول 3.1 معلومات أساسية من 5 نصوص حول عدد مرات الوقف مقارنةً بعدد الكلمات الكلية.⁽¹⁾

الجدول 3.1

رقم النص	عدد الكلمات	عدد الوقوف	وقوف / كلمات
1	2460	598	4.11
2	6287	956	6.57
3	5329	1264	4.21
4	7152	1325	5.39
5	3455	689	5.01
المعدل			5.09

المعدل من 1:5 يعني أنه في المدى المتوسط بحيث تكون هناك

(1) النصوص الخمسة كلها عبارة عن لقاءات غير رسمية سُجِّلَتْ بين عرب نيجيريا.

وقفة واحدة كل خمس كلمات، وأربع كلمات من الخمسة لا يحدث فيها الوقف. وإذا افترضنا أن هذه النسبة تمثّل اللغة العربية المنطوقة عموماً فمن الواضح أن معظم الكلمات لا تقع في سياقات الوقف، ومن خلال الاستقراء يبدو أن النماذج اللغوية التي لا يحدث فيها الوقف في الكلام العادي تفوق في عددها النماذج التي يحدث فيها الوقف. والقول بأن اللهجات المعاصرة تطورت من الأشكال اللغوية التي كان يُوقَفُ عليها في اللغة الكلاسيكية يعني أن هذه الأشكال التي شكلت ظاهرة قليلة أصبحت هي المعيار الذي على أساسه تطورت اللغة، وأعتقد أن هذا رأي ينطوي على إشكال مسبق. وهناك تنقيح قائم على التخمين، للفرضية التي ترى أن غياب الإعراب ناتج عن ظاهرة الوقف (انظر Blau 1988: 9, Corriente 1976: 84) ومفاده أنه مع تأثير متعلمي اللغات الأجنبية - حتى في زمن اللغة الكلاسيكية - بدأ يزداد استعمال الوقف حتى على النماذج اللغوية التي لا تصلح له في اللغة الكلاسيكية. وفي الحقيقة لا يمكن التأكد من مدى صحة هذا التنقيح، ولم يشر إليه سيبويه ولا توجد تشابهات حديثة في اللغة العربية يمكن الاسترشاد بها. وعدم توفر دافع أو حافز يجعل مثل هذه المحاولات لإعادة بناء أحداث غياب الإعراب أمراً متعسراً. وإذا استندنا إلى نظام الصرف المعقد للهجات المعاصرة (انظر 1.6.6) فالذي يبدو أن غير العرب تعلموا النواحي الصرفية والصّواتية العربية المعقدة وحلت هذه الأنظمة الجديدة محل أنظمة اللغة الأم بالنسبة لهم، ولم يواجهوا في ذلك إشكالات كبيرة. والتساؤل هو لماذا كان من المتوقع أن يواجهوا إشكالات مع الحالات الإعرابية؟ إضافة إلى ذلك ما الذي أسقطوه في كلامهم من حركات الآخر، في مقابل الحركات التي بقيت وعُثِرَ عليها؟ وحتى في الحالات التي يُفترض أن حركات الإعراب فيها كان تعلمها صعباً جداً على غير العرب فلا يمكن التذرّع بمثل هذه الصعوبة لتفسير اختفاء الفتحة من آخر كلمة أين؟ على سبيل المثال.

الفرضية التي أعمل على تطويرها تتجنب مثل هذه الحركات البهلوانية العقلية؛ لأنها (انظر المبحث 3.5 لمزيد من النقاش) تفترض أن اللهجات

الحديثة تنحدر من تنويعٍ لم يكن فيها إعراب.

وقبل الانتقال إلى اللهجات الحديثة أودُّ أن أذكر وصفاً شائعاً جداً عن سيبويه تناوَلَه ضمن أمور عدة من ضمنها أشكال الوقف في اللغة. وهذا ما نجده في التباين بين الحركات العالية: الضمة/الكسرة في مقابل الحركة المنخفضة وهي الفتحة. ولا سيما أن هناك استقراراً نسبياً في الصوت الأخير في مقابل الصوتين الأولين. وقد وثِّقَ ذلك بشيء من التفصيل في المبحث 2.4.1.2. وبالتالي فإن الحركات العالية القصيرة تُحذفُ في المقاطع المفتوحة في الأشكال الصوتية التالية: ص فتحة ص كسرة/ضمة ص-ح CaCi/uC-V على حد سواء في الأسماء والأفعال مثل كَبِدٌ وَكَبْدٌ وَعَضْدٌ وَعَضْدٌ (2: 317.17، 320.6)، عِلْمٌ وَعِلْمٌ، عُصِرَ وَعُصِرَ، بمقابلة جَمَلٌ (*جَمَلٌ). ووفق ما هو معلوم، فحينما تُستعمل الحركة العالية كعلامة للإعراب كما في الضمة للرفع والكسرة للجر فإنهما تُحذفان في الوقف، وفي المقابل فإن الفتحة تُمَطَّطُ في الوقف حتى تتولد منها ألف.

وفي هذه الحال التي يكون التماثل والتشابه بين الحالتين (الكلاسيكية والهجية الحديثة) فيها عزيزاً يمكن لنا البحث عن أصول نظام الإعراب في العربية (مع افتراض أن نظام الإعراب، حتى لو وُجد في السامية فإنه نظامٌ طارئٌ مبتكرٌ). وقد يُمثِّل هذا التغيير الذي يحدث في الوقف حالةً لغويةً أقدم حيث إن اللاحقة عبارةً عن فتحةٍ مطولةٍ (كما هو موضح أعلاه تُمثِّل حالةً من حالات غياب الإعراب في اللغة العربية) كانت في مقابل اسم مجرد. وقد تكون حركتا الرفع والجر متولدتين عن الحركة التي تُحشى في آخر الكلمة عند الوقف في سياقات معينة.⁽¹⁾ ويمكن الاستشهاد

(1) هذا اقتراح قائم على التخمين ولا يحسم النقاش. ويمكن تقوية هذا الرأي من خلال الاعتبارات التالية (وهي أيضاً تخمينات): أشار ماورو توسكو (Mauro Tosco (p.c) إلى أنه من غير المحتمل نسبياً إعادة تفسير المواد غير الصرفيائية وإعطائها قيمة صرفيائية، وهذا من لوازم المقترح الذي أمانا. ويمكن الرد على هذا بالقول: إن هناك حالاتٍ شائعةً تكتسب فيها المواد غير الصرفيائية في لغة ما قيمةً صرفيائية بلغة أخرى وذلك عن طريق اتصال اللغات بعضها ببعض (تأثر اللغة بلغة أخرى). من ذلك كلمة كتاب في العربية فهناك ليست صرفيائية وحين انتقلت الكلمة من العربية للسواحيلية ki-tabu فصارت ki علامة للاسم وvi-tabu جمع. هذه العملية منتظمة وتقتصر على هذه الفئة من



بلغة الجَعَز التي تكون فيها الفتحة مقابلة لحالة الجر وعلامتها Ø (حالة غياب الحركة). وكذلك في لغة البربر حيث تكون الضمة مقابلة للكلمة المستقلة وعلامتها Ø.

وبعد تطوير هذه الأطروحة - ومفادها أن هناك تنويعاً خلّت من الإعراب إما أنها قديمة أو أقدم من أول تنويعٍ اشتملت على الإعراب- بناءً على ما نجده في السجل اللغوي المقارن فسوف تكون المهمة الرئيسة للنصف الثاني من هذا الفصل هي تقديم الأدلة على ذلك من اللهجات المعاصرة. وسيؤدي ذلك إلى تطوير نموذج عام يحدد نشأة الإعراب في اللغة العربية.

3.4 اللهجات الحديثة

تناولت في الفصول الثلاثة السابقة النظام الإعرابي في العربية الأولية في ضوء المقارنة مع اللغات الأفروآسيوية والسامية، إضافةً إلى كيفية تناول النحويين المتقدمين لمسألة الإعراب. والفرضية التي عملت عليها مفادها أن هناك تنويعاً خاليةً من الإعراب سبقت العربية التي تتمتع بالإعراب.

الأسماء (انظر على سبيل المثال 52 ff: Krumm 1940). ولا يمكن استبعاد (رغم أن الحصول على الدليل بعيد المنال) عدم حدوث هذا في اللغة العربية الأمر الذي أدى لظهور الإعراب. إن أقدم ذكر لكلمة «العرب» نجده في النص الأكدي الذي يعود لعام 853 ق. م. ومن المحتمل جداً أن يكون هناك اتصالٌ فعليٌّ بين المتكلمين بالأكدية والمتكلمين بالعربية الأولية. فربما كان هناك متكلمون بالأكدية التي فيها نظام إعرابٍ وظيفي تحولوا إلى ناطقين بالعربية (أو بعض الناطقين باللغتين الأكدية والعربية)، أفراد هذه المجموعة من الناطقين باللغتين ربما غيروا في الكلام العربي الأولي فحولوا صوائت الحشو (epenthetic vowels) إلى علامات إعراب. وقد تكون هذه العملية ساعدت في تسلسل النظام الإعرابي للعربية خاصةً وأن العربية لديها لاحقة صوتية تتمثل في الفتحة (اللاحقة للظروف كما في العبرية). (انظر الفصل 5 المتعلق بالتعايش بين التنوعات التي فيها إعراب والتي ليس فيها إعراب، وكذلك المبحث 4.2 (13) حول التوزيع المتوازي بين علامات الإعراب وصوائت الحشو). يقترح تروبر (1999) أن السامية الأولية اشتملت على إعرابٍ مطلقٍ ومتعدد الوظائف يتمثل في حركة واحدة وهي الفتحة -a التي تتماشى مع علامة النصب في اللغات السامية الغربية. وإذا أخذنا هذه الاقتراح في اتجاه آخر، فنسجد إمكانية تفسير التباين بين الفتحة وحالة عدم وجود حركة على أن الفتحة تُعبّر عن الحالة الإعرابية في مقابل عدم وجود حالة إعرابية في الأصل. ثم تطور الاختلاف بين الرفع والجر من حالة السكون، وقد تطورت في اللغة الكلاسيكية حالة ABS إلى النصب.

وبما أنه قد نُظِرَ في هذه القضية من منظور الماضي، فقد آن الأوان للنظر إليها من منظور الحاضر المتمثل في اللهجات المعاصرة؛ لنرى كيف يمكن أن تُسهم اللهجات في إكمال الصورة. ودعوى أن اللهجات تنحدر من سلفٍ خالٍ من الإعراب يعني ضمناً أن الأشكال اللغوية لهذا السلف اللغوي موزعةٌ على اللهجات المعاصرة مما يجعل انحدارها من اللغة العربية الفصحى أمراً غير مقبول خاصة إذا تتبعنا توصيف سيبويه للغة الكلاسيكية، وسأحاول دعم هذه الفرضية من منظورين. ففي 3.4.1 أقدمُ تقديمًا موجزًا للعناصر التي تُشير إلى آثار الإعراب وبقاياه، وفي 3.4.2 أقدمُ إجاباتٍ على التساؤلات حول إعادة تشكيل المقاطع الصوتية في الكلمات، التي تدرج تحتها مسألة فقدان الحركات في آخر الكلمة.

3.4.1 آثار الإعراب

حدد بلاو (Blau 1981: 167) بعض العناصر اللهجية قائلاً: إنها تشكل بقايا النظام الإعرابي البائد. ولو نظرنا في كل واحدةٍ منها بالتفصيل لتحديد مدى مصداقية انحدارها من النظام الإعرابي القديم فهذا أفضل. وقد رشح بلاو ثلاثة ظواهر سأتناول اثنتين منهما أما الثالثة فأتعرّضُ لها باختصار؛ لأنها ستكون موضوع التحليل المفصّل في الفصل 8 من الكتاب.

وأولها اللاحقة *نَ* (فتحة ثم نون) والمقصود هنا (التنوين) وتظهر في مجموعةٍ صغيرة من النماذج اللغوية في اللهجات مثل كلمة غصباً (في بعض اللهجات غَصِبِن) في قولهم: غَصَباً عَنْهُ وكذلك كلمة تَيرِيباً. ويبدو أن هذا يعود إلى استخدام الظرف المنصوب. وعلى أية حال، مثل هذه الحالات محكومةٌ بالمعجم ولا يمكن التوصل إلى نتائج هامة بشأنها. فربما أن بعض هذه الكلمات مقترضة من الفصحى واستُبقِيَ الإعراب عليها، وإن حصل أن كانت هذه الكلمات مقترضة من الماضي، فمن الصعب الاستناد إلى مثل هذه الأمثلة المعزولة على أنها تُمثّل بقايا للإعراب في اللغة التي كانت سلفاً للهجات. (انظر رقم 22).



والثانية عبارة عن لاحقة اسمية وهي *نَ* (فتحة ثم نون) أو *ن* (كسرة ثم نون) والتي تظهر في عدة لهجاتٍ معاصرة⁽¹⁾. وهذه اللاحقة لها انتشارٌ واسعٌ بين اللهجات ومن ضمنها العربية الإسبانية انظر (-an, Corriente 2000, Ferrando 1977: 122) وكذلك في جميع اللهجات السودانية (-an, Owens 1993a: 111, 140, 144, Reichmuth 1983 on Shukriyya in eastern Sudan) وكذلك في نجد وسط السعودية وشرقها (in, Ingham 1994a: 47 ff.) والعربية التهامية في اليمن: (-un, Behnstedt 1985: 60) وعربية أوزبكستان وأفغانستان (in Ingham 1994b: 47, Fischer 1961 on Uzbekistan Arabic)⁽²⁾. وهذه اللاحقة مثل التنوين في الفصحى الذي يدل على الاسمية ويتغير بتغير الحالة الإعرابية رفعاً ونصباً وجراً. وللسبب التالي فسوف أُسمِّي هذه اللاحقة (النون الموصلة) في اللهجات انظر (الحاشية 23).

ويصبح التشابه مثيراً للاهتمام في الأسماء المختومة بحروفٍ علةٍ طويلة. وسأقصر ملحوظاتي هنا على العربية النيجيرية حيث لا توجد معلوماتٌ تفصيليةٌ حول هذه المسألة في مناطق أخرى. ففي العربية القديمة عادةً ما تُوصف الكلمة على أنها معتلةٌ الآخر إذا انتهت بحرفٍ علةٍ طويلٍ ألفاً كان أو ياء مثل العصا والهدى والقاضي. وعندما يُضاف الضمير المتصل يظهر ذلك على إملاء الكلمة.

(9) عصاك

قاضيهم

(1) أغلب أمثلة بلاو (1981: 200-191) تندرج تحت هذا الصنف.

(2) يعود تاريخ انشعاب العربية الأفغانية عن العربية الأوزبكية إلى القرن التاسع عشر؛ ولهذا يمكن دمجهما معاً. إن تفسير ظهور حركة على النون اللاحقة لآخر الكلمة (التنوين) سواءً كانت منخفضة مثل *نَ* أو عالية كما في *نْ* أو *ن* ليس بدهياً أو ضمناً (يمكن فهمه بمجرد مصاحبته للتنوين). فعلى سبيل المثال يبدو أن *نَ* (التنوين بالفتح) في العربية السودانية مرتبطٌ بالقيمة اللغوية للحركة المنخفضة (الفتحة) ودورها في البنى اللغوية، ومرتبطٌ باللاحقة الفعل الخاصة بجمع الإناث *نَ* والحركات التي تأتي بين الفعل وبعض اللواحق وأداة التعريف. وفي العربية النجدية والتهامية فإن الصيغ اللغوية نجد فيها كلاً من الحركات العالية والمنخفضة على سبيل المثال: لاحقة الفعل في حالة جمع الإناث تأخذ شكلين: نون قبلها كسرة أو نون وقبلها فتحة وذلك عند اتصالها بالفعل.

حينما يأتي تنوين التنكير تُقَصَّر الحركة الطويلة رغم أنها (الألف) ما تزال مكتوبةً من الناحية الإملائية

(10) عصاً

قاضٍ

هناك نوعان من اللواحق التي تحافظُ على طول الحركة في آخر الكلمة بحيث لا تُقَصَّر، أو حسب التحليل المختار (انظر الحاشية 28 أدناه)، أنها تُطِيل الحركة الأخيرة التي يبدو طولها طبيعياً، أو تؤدي إلى تقصير الحركة الأخيرة إذا كانت طويلةً. ولأحقّة التنكير (التنوين) في العربية القديمة تندرج تحت هذا النوع الأخير.

وتبدو الحال في العربية النيجيرية متطابقةً مع ما ذُكر أعلاه خصوصاً في اللهجات التي يوجد فيها «ن» رغم أنني بالنسبة للعربية النيجيرية وبقية اللهجات سأقدم الحركة الأخيرة الموسومة بأن طولها طبيعي⁽¹⁾. وعندما يُضَاف الضمير المتصل إليها يزداد طولها. ويُؤكّد الاختلاف في الطول من خلال موضع النبر في المقطع الأول [ح ح ص] أو [ح ص ص] (VVC أو VCC) من النهاية المنبورة للكلمة في هذه اللهجة، وعندما تُضَافُ اللاحقة في الأخير يتحول النبر إلى المقطع المطوّل.

(11) لُسُنْ في مقابل لُسُنَانِيَهِن (لجمع الإناث)

يَناقي (طبول) في مقابل قَنَاقِيَهُم (لجمع الذكور)

فالرابط وهو النون لا ينتج عنه إطالة للحركة ولذا فلم يُغَيَّر مكان النبر.

(12) بَيْرَ أَمِيَّاتٍ⁽²⁾ لُسُنْ خُسْن

(1) الحركة الأخيرة في كلمة لُسُنْ في العربية النيجيرية تبدو لي متطابقةً مع الكسرة في كلمة بهِرْ be'her (نهر)، ولا توجد هناك دراسات تقوم على قياسات الأجهزة الدقيقة لتتضح لنا الفروق إن وجدت. وحينما تُضَافُ لاحقةً فإن الحركة تُصَبِحُ أطول مثل لُسُنِيَكْ lusun'nee-ku ألسنتكم كما يظهر من النبر الموجود في الكلمة.

(2) هناك عدة صورٍ نطقيةٍ لعلامة النصب هذه، ومنها mahanaat و amanaat و amayaat (أمهات، أمنان، أميات).



البقرات لديها السنة خشنة

راجل أبو قناقن كثيرات

رجل لديه طبول كثيرة

فالتشابه بين ما يحصل في العربية في كلمة قاضي/ قاضٍ والنيجيرية العربية في نطق قَنَاقِي وقَنَاقِن ليس جديراً بالاهتمام. وفي الشكل المجرد من اللواحق فإن الحركة الأخيرة في كل من قاضي وقَنَاقِي شديدة نسبياً. وحينما تُضاف النون إلى ذلك الشكل تصبح الحركة رخوةً مثل قاضٍ وقَنَاقِن.

والتشابه بين اللاحقة العربية القديمة الدالة على التنكير والرابط في العربية النيجيرية يمكن النظر إليهما كالتالي: في كلٍ من العربية القديمة والعربية النيجيرية (وجميع اللهجات العربية الأخرى) فإن اللواحق التي هي عبارة عن ضمائر متصلة تؤدي إلى إطالة الحركة الأخيرة. والرابط (التنوين) الدال على التنكير (ن) الذي يتسبب في تقصير الحركة الأخيرة وجعلها رخوةً في كل من التنوينين المذكورين آنفاً.⁽¹⁾

وعلى الرغم من أوجه التشابه الموجودة بين كلٍ من اللاحقتين الصوتيتين (الكسرة والضمة) التي يُشار إليهما في كثير من الدراسات على أنهما دالّتان على التنكير أو كما يسميه النحاة (التنوين) إلا أن هذه الظاهرة التي تمثلها الكسرة والضمة يُفترض أنها مشتقة من الإعراب في الماضي انظر (Blau 1981, Diem 1991, Holes 1990: 43). ويُظهر التمهيص الدقيق أن للتنوين خصائص نحوية مختلفة تماماً وتاريخ لغوي له علاقة بالإعراب ولكن مختلف عنه، والاختلافات بينهما تتعلق بالشكل والوظيفة. أولاً، أن

(1) طول الحركة الأخيرة في العربية القديمة واللهجات من المسائل التي أُتِرق إليها في هذا العمل رغم أنني لا أتناولها بشكل منهجي. ومن الممكن النظر إلى كلماتٍ مثل قاضي، والهُدى على أن طول الحركات في آخرها طبيعي. وبالنسبة للأسماء فإن طول الحركة المعجمية في آخر الكلمة لا يجعلها صالحة لأن تُستعمل للمقارنة. حيث إن المقارنة بين الحركة القصيرة والطويلة تظهر حينما تُضاف اللواحق كما في (9) و (10).

وترتبط مسألة طول الحركة الأخيرة بمسألة طول الحركة الأساسية في الكلمة الأمر الذي يتطلب اتخاذ موقفٍ معينٍ من مسألة اقتراض الصَوَوات النظرية، وهذا بعيدٌ عن أهداف المعالجة المنجية في هذا الكتاب.

التسلسل الكامل Vn- * (-ح ن) عبارة عن صرفية واحدة تظهر وتختفي على أنها وحدة لغوية. ثانياً، أن للحركة قيمةً محددةً سواءً كانت الكسرة، الضمة أو الفتحة تبعاً للهجة، وهذا ليس نظاماً إعرابياً قابلاً للتغيير. ثالثاً، دائماً ما يكون هذا التتوين في اللهجات اختياريّاً، وبينما لا يقع إلا في النكرات من الأسماء، إلا أنه لا يمكن عدّه علامةً من علامات التذكير (كما هو حال التتوين في العربية الكلاسيكية)؛ لأن التذكير غالباً ما يُعبّر عنه في اللهجات المعاصرة بغياب علامة التعريف. رابعاً، يبدو أن وظيفته الأساسية تشير إلى علاقة بين الاسم النكرة والصفة.⁽¹⁾ هذا الاستعمال مُطّرد في جميع اللهجات المذكورة (على الرغم من عدم وجود أمثلة له عندي في اللهجة التهامية) وهو الوحيد المشترك بين جميع اللهجات كما في الأمثلة التالية.

(13 أ) العربية الإسبانية (Corriente 1977: 121)

مُسْلِمَيْنِ لِطَافٍ

(مسلمين لطيفين)

(13 ب) العربية السودانية، قبائل الشكرية في الشرق (Reichmuth 1983: 190)

بَجِيكُ وَكُنَّا فَرِيْب

(13 ج) العربية النجدية (Ingham 1994a: 49)

كَلِمَةٍ رُمِيَتْ (كلمة رُمِيَتْ)

(13 د) العربية الأفغانية (Ingham 1994b: 115)

جَنِّيْتِ حَمْرَا (حنطة حمراء)

في حين أن توزيع هذه اللاحقة مختلفٌ فيما بين هذه اللهجات - مثلاً في العربية الإسبانية والنجدية تتصل بالأسماء إلا أنها في النجدية تلحق الصفات

(1) تبعاً لكروفت (Croft 1990: 118) فإن مصطلحات الأنماط typological المقارنة يمكن تسميتها «linker» رابط أو «ligature» أو أداة وصل.

أيضاً - وتكرار وقوعها متغيرٌ أيضاً حيث تختفي من العربية الإسبانية في النصوص المتأخرة، ويظل وقوعها متكرراً في النجدية واللهجة الشكرية علماً بأن الخصائص الأساسية لهذه اللاحقة مشتركة في جميع استخداماتها اللهجية. ظاهرَتِي التنوين والتميم (إلحاق آخر الكلمات ميماً) في اللغات السامية ليس بينهما قواسم وظيفية ودلالية مشتركة تسمح لموسكاتي ومن معه (1980: 96) بأن يعيدوا بناء صورة لأحد أشكال التنكير في اللغة السامية الأولية. والبيانات التي بين أيدينا تشير إلى أن الروابط الإسمية لا بد أن تُضاف إلى قائمة الوظائف التي يقوم بها التنوين وهو تلك اللاحقة Vn- ذات الصوت الأنفي.

ويمكن لنا أن نتصور إمكانية ربط التنوين Vn- وهو ذلك الرابط بين الأسماء بتنويعاً عربية متقدمة زمنياً على اللغة الموصوفة من سيبويه التي تضم عربية ما قبل الشتات كما أسميها في هذا الكتاب. والحديث عن قِدَم ظاهرة التنوين من المسائل التي ستتكرر في هذا الفصل. ونستخلص ذلك من خلال ظاهرة التوزيع الجغرافي الواسع لظاهرة الصرف - إعراب (الإعراب الصرفي) (ظهور العلامات الإعرابية على الصرف مثل إعراب المثني والأسماء الخمسة)) التي تبدو موحدة إلى حد كبير في كل المناطق الجغرافية التي نجد فيها هذه الظاهرة اللغوية. ونجد هذه الظاهرة في أقدم أشكال العربية الإسبانية وهذا يعني أن هذه الظاهرة وصلت إلى الأندلس في القرن الثامن. وتجدر الإشارة هنا إلى أن العرب وصلوا إلى السودان بعد سنة 1300، وأكثرهم من القبائل العربية التي استوطنت مصر في القرنين السابع والثامن وقد ذابت هذه القبائل مع الهجرات نحو الجنوب التي بدأت في القرن الثامن (انظر الفصل 5.2.2.2 وكذلك Owens 2003). العربية في أفغانستان حديثة نسبياً ويرجع تاريخها إلى القرن التاسع عشر حيث قَدِم المتحدثون بها من أوزبكستان التي عاشوا فيها خلال القرن الثامن (انظر المبحث 5.2.2.3). وكان العرب يقطنون وسط المملكة العربية السعودية وأجزاء من اليمن قبل الإسلام. ويبدو أن هذه السمة اللغوية المشتركة كانت موجودة في تنويعاً واحدة عاصرت الشتات العربي وبدايات عصر

الإسلام. وخلال مناقشة هذا القسم عموماً أود التنويه إلى أنه لا حاجة إلى القول بأن النماذج اللغوية (المتأخرة أو اللهجية) المشتمة على التنوين Vn- مشتقة من ظاهرتين في العربية الكلاسيكية وهما علامة الإعراب + علامة التنكير (تنوين التنكير).

ونظراً لاختلاف تفسير عن تفسير بلاو حول أصل ظاهرة التنوين فلا مانع من بعض الاستطرادات التي تقارن بين وجهات النظر. بادئ ذي بدئ يعترف بلاو (1969: 40) بأن شيوع هذه الظاهرة في الأشكال اللغوية المتعددة ربما يشير إلى أنها تعود إلى أصل واحد مشترك، إلا أنه يرفض فكرة أن هذه الظاهرة ربما نمت داخل بعض الأشكال اللغوية وتطورت، وكان تطورها مستقلاً (غير موروث من الماضي) وموازي لتطور الأشكال اللغوية الأخرى. ولكي نكون منصفين في حق بلاو فإن المصادر الأساسية التي تتناول توزيع ظاهرة التنوين في اللهجات لم تكن متوفرة له عندما أنجز عمله (1981) وكتب هذه الأفكار في الأصل سنة (1965)، ومن المصادر الأساسية حول ذلك Corriente 1977, Reichmuth 1983 Owens 1993b، ومن هنا فإن النقد الموجه لبلاو في هذا السياق قائم على قاعدة بيانات موسعة. وإذا أردنا أن نحدد بدقة فإن بلاو قارن بين هذه الظاهرة في ثلاث تنويعات وهي: لهجات شبه الجزيرة العربية، تنويع أوزبكستان وعربية اليهود في مرحلتها الوسطى. ومع ذلك فإن الشكوك تكتنف الاستنتاج الأولي الذي يبدو أنه كان حاضراً في ذهن بلاو قبل أن يبدأ عمله، وهو أن اللهجات العربية في آسيا الوسطى لا تشارك اللهجات البدوية الحديثة في التطور اللغوي الذي حصل، أي أن تطور تلك اللهجات كان مستقلاً (1969: 40). وهذا مثلاً واضح على البدهيات التي تسبق الحجة اللغوية (انظر 1.6.7). وعلاوة على ذلك فإن الفصل الخامس من هذا الكتاب يناقش بأن عربية أوزبكستان تشكل مخزناً لبقايا السمات اللغوية العربية التي نجدها في مناطق أخرى من العالم الناطق بالعربية. والأهم من ذلك بكثير هو أننا إذا نظرنا إلى مبدأ هيتزرون Hetzron للخصوصية الصرفية، واستحضرنا نظرية انتشار اللغات فسنجد أن وجود ظاهرة التنوين

(اللاحق للأسماء) - بنفس الوظيفة اللغوية في كثير من اللهجات في أقصى المناطق الناطقة بالعربية (مثل الأندلس، منطقة السودان، أوزبكستان، أفغانستان)، وكذلك في مناطق المركز (شبه الجزيرة العربية) - في كل هذه المناطق لا يمكن أن يكون أمراً مستقلاً نشأ في كل لهجة على حدة (يعني أنها تعود في كل هذه اللهجات إلى أصل واحد قديم). وهنا أود أن أشير بشكلٍ عابرٍ إلى أن اللهجات التي نجد فيها هذا التتوين يمكن تقسيمها إلى بدوية: مثل النجدية ولهجة بعض المناطق السودانية البدوية، وحضرية: وهي لهجة كل من الأندلس، وأوزبكستان، وأفغانستان، وتهامة.

وهناك مجموعة ثالثة من الأشكال اللغوية التي يُفترض أنها تدل على الإعراب الذي كان موجوداً في العربية في الماضي أصبحت جزءاً من ضمائر المفعول به المتصلة مثل:

(14) ك للمذكر المفرد

ك للمؤنة المفردة

و/أو للغائب المذكر (شفتو - شفتا) (شفته)

لذلك فإن بيركلاند (Birkeland 1952: 12, 19) يرى أن الفتحة/الكسرة في ضمائر المخاطب (كـ ك) في اللهجة المصرية ليست إلا آثاراً لحركات النصب والجر، وكذلك يمكن التعامل مع الضمة في حال الرفع. وكما سيتضح في الفصل الثامن، فإن العناصر التي تشير إلى ظاهرة الإعراب في مثل هذه الصرفيات قليلة جداً.

وقد ظهر في هذا الفصل وسيظهر كذلك في الفصل الثامن أن الظواهر اللغوية المتباينة التي يمكن تفسيرها على أنها آثارٌ للنظام الإعرابي الذي يعود للعربية الكلاسيكية قد تكون مناسبة أيضاً لتفسيراتٍ أخرى مقبولة بنفس قدر مقبولية تفسير بقايا الإعراب أو أكثر (وهذا دليل على أن هذه الظواهر تحتمل عدة تفسيرات).

3.4.2 حشو الحركة، الحركات في الآخر، وفي الجذوع

تبعاً لمؤيدي نظرية فقدان علامات الإعراب في أواخر الكلمات فإن هذه العملية أثرت في بنية المقاطع الصوتية (Blau 19812: 3, Fischer and Jastrow 1980: 40). إذا أخذنا في الحسبان كثرة حذف أحرف العلة القصيرة العالية في المقاطع المفتوحة (انظر المبحثين: 2.4.1.2، 3.3.3) فإن ذلك أدى إلى إعادة تنظيم هيكلية للمقاطع في العربية الجديدة (اللهجات) حيث تلعب ظاهرة حشو الحركة دوراً مهماً. وقد حافظت غالبية اللهجات على بنية مقطعية أساسية لا تسمح بتوالي ثلاثة سواكن. تماماً مثلما أن أكثر اللهجات كالعربية الكلاسيكية لا تسمح بتوالي ثلاثة صوامت في المقطع. وإذا استحضرننا فكرة القديم/الجديد في العربية في هذا السياق فنسجد الاسم التالي: *كَلْبُهَا (الفتحة علامة إعراب) فغياب علامة الإعراب في اللهجات يؤدي إلى بنية مقطعية فيها [ص - ص - ها] وهذه غير مقبولة. وكما يشير كل من فيشر وجاسترو (1981: 41) فهناك حلان لهذه المشكلة وكلاهما ينطوي على حشو الحركة. فالأول في لهجة شرق ليبيا حيث يأتي حرف العلة بين الصامتين الأولين فيقولون كَلْبُهَا، والثاني في العربية النيجيرية حيث يكون الحشو بين الصامتين الأخيرين فيقولون كَلْبُهَا. وهنا تجدر الملاحظة أن الحل الأول يمكن مقارنته بما في العربية الكلاسيكية: رَدَدْتُ تصبح رَدَدْتُ (الكتاب: 2 الفصل 560)، في حين أن الحل الثاني كذلك موجود عند سيبويه في الأمر من هذه الصيغة: رُدَّهَا تصبح رُدَّهَا (2: 163، وانظر الحاشية رقم 31 في الأسفل).

في هذا المبحث أود إلقاء نظرة عامة على ظاهرتي حشو الحركة وبنية جذع الكلمة، حيث إن لهما ارتباطاً مباشراً بالتساؤل حول الأصل المفترض للهجات الحديثة الذي يعود إلى ظاهرة الوقف في الأشكال اللغوية القديمة. وستكون هذه البيانات أيضاً أحد الأساسات التي يركز عليها النقاش في الفصل الثامن. أما في الفصل السادس، فستكون هذه البيانات هي الدعامة

الأساسية للتفسير التاريخي للبنية المقطعية الخاصة بالفعل المضارع. ويمكن تمييز نوعين أساسيين من حشو الحركة الذي يكون بين الصوامت في اللهجات. النوع الأول هو الموضَّح في الفقرة السابقة وهو القائم على فكرة تسلسل الصوامت. وكما تقدم فإن توالي ثلاثة صوامت [*ص ص ص] غير مسموح به في معظم اللهجات⁽¹⁾ ويُتَخَلَّص من هذا القيد بأحد الحلين المذكورين أعلاه. وسوف أُسمي هذه الحركات بحركات الحشو الخطية؛ لأنها تعتمد في وقوعها على تسلسلٍ خطي للصوامت وليس على نوعية الصوامت (انظر أدناه إضافة إلى الفصل 6).

(15) حركات الحشو الخطية

(15 أ) [ص ص ص] ← [ص ص ص] (حركة محشوة: انظر أدناه لمعرفة النوع) قَلْب-هَا ← قَلْب-هَا

(15 ب) [ص ص ص] ← [ص ص ص] قَلْب-هَا

يجب التنويه هنا إلى أن بعض اللهجات مثل النجدية (Ingham 1994a: 17) يكون التوالي التالي فيها وهو ح ح ص - ص متضمناً لنفس التأثير الذي تُحدثه الحركة المحشوة، مثل كلمة بَيْت-هُم ← بَيْت-هُم كالتالي:

ص ص ص ~ ح ح ص ص ← ص/ح ح ص ص.

أود الإشارة بالفاظ عامة بأنني هنا وفي مواضع أخرى أخص المغايرات بخطوط عريضة - والحل الذي عُرض في المثال (14 أ) لتوالي الصوامت موجود في عدة لهجات منها لهجة شرق ليبيا،⁽²⁾ العراقية الريفية، الحورانية (شمال الأردن) وأغلب اللهجات المصرية في جنوب أسيوط وشرق دلتا النيل (Woidich and Behnstedt 1985: 56)، وكذلك لهجة قبائل

(1) لا تؤثر العديد من الاستثناءات المهمة في كثير من لهجات المغرب والجزائر على المناقشة الحالية، حيث إن التخلص من CCC* ص ص ص (توالي الصوامت) إما أن يكون تطوراً ثانوياً متأخراً أو أنه لا بد من إدراجه في اللغة الأولية، كما فُصل في الفصل 6 أدناه. والوقف الذي يكون في الأخير (سكون الآخر) ينتج عنه صامت في كثير من اللهجات كما يشتمل على نفس التأثير الذي ينتج عن حشو الحركة، على سبيل المثال كلمة كَيْش و كَيْش في اللهجة الليبية الشرقية.

(2) أعتقد أن جميع لهجات شمال أفريقيا تتشابه في توظيف هذا المغاير لحل الإشكال المذكور أعلاه.

الشكرية في السودان (Reichmuth 1983: 70). أما الحل الذي عُرضَ في المثال (14 ب)، فنجد أنه في أغلب اللهجات المصرية شمال أسبوط وفي العربية التشادية والنيجيرية وكذلك النجدية وأغلب اللهجات اليمنية.

الحركة المحشوة غالباً ما تكون حركةً عاليةً (كسرة/ضمة) وتتحدد صفات أولها أو وسطها أو آخرها عبر الصوامت المجاورة لها. وفي عدد من اللهجات بما فيها عربية غرب السودان واللهجة القاهرية فإن حركة الحشو تتحدد طبيعتها من خلال الصامت الذي بعدها والذي يمثل الضمير المتصل بآخر الكلمة. وهناك ثلاث حركات للحشو وهي [الكسرة، الضمة، الفتحة]. فـ [الضمة] تحدث قبل اللاحقة المضمومة، و [الفتحة] تحدث قبل ـة فإذا لم تقع الفتحة، فإن الكسرة هي الحركة المناسبة.⁽¹⁾

(16) عربية غرب السودان والقاهرة

قَلْبُ-هُم (والقاهرية أَلْبُ-هُم)

قَلْبُ-كُ

قَلْبُ-هَا

قَلْبُ-هِن

قَلْبُ-كِ

قَلْبُ-نَا

وبشكل عابر يمكن التنويه إلى أن بعض اللهجات تسمح بتوالي ثلاثة صوامت.

(17) قَلْبُ-كُم (لهجة الجليل) (Najdi, also Rosenhouse 1984: 72 in certain conditions in Galilee). وهناك نوع آخر من حركات

(1) قانون متطابق مع السياقات التي تقع فيها حركة الحشو عند سيبويه (2: 163، الفصل 409). وأثناء مناقشة أفعال الأمر المضعفة التي يلحقها ضمير المفعول للغائب المفرد، فإن سيبويه يشير إلى أن غير الحجازيين يضيفون حركةً بين الفعل والضمير اللاحق. والحركة المحشوة متناغمة مع الحركة التي في الضمير المتصل بآخر الفعل، مثل رُدَّهَا ورُدَّه. ومن هنا فالحركة للحشو ولا وظيفة لها ويظهر ذلك من الصورة المقابلة في اللهجة الحجازية وهي أَرُدُّهَا، حيث إن فك التضعيف عند الحجازيين لا يتطلب حشو حركة قبل الضمير المتصل.

الحشو الذي يعتمد على نوعية الصوامت. وهذا أقل انتشاراً من النوع الأول، رغم أنه موجود في كثير من أنحاء العالم الناطق بالعربية. وهناك نوعان فرعيان من هذه الحركة المحشوة يمكن تمييزهما هنا. الأول هو الذي يُطلق عليه في الدراسات اللهجية gahawa syndrome (متلازمة القَهْوَة) وهو تلك الحركة (فتحة) التي يضيفها البدوي على الهاء عندما ينطق كلمة القهوة. ويمكن لنا أن نسميها حركة الحشو الحلقية؛ (لأنها تأتي على الهاء وهي صامت حلقى).

حركة الحشو الحلقى

(18 أ) ص حلقى ص ← ص حلقى ح ص (و الصوامت الحلقية ء، هـ، ع، ح، غ، خ) وفي بعض اللهجات مثل العربية النيجيرية فإن القاف تنطق من الحلق.

(18 ب) *فَهْوَه ← فَهْوَه

هذه الظاهرة موجودة في عدة لهجات منها النجدية والسودانية (انظر 6.6.1) ولهجة شرق ليبيا والمصرية فيما حول أسيوط وجنوبها (Woidich and Behnstedt 1985: 45) واللهجة العراقية الريفية، (ولا توجد في اللهجات المصرية الأخرى أو الحجازية ومعظم اللهجات اليمنية). وهناك نوع آخر من الحالات التي يأتي عليها الصامت وذلك عندما يحدث تسلسل الأصوات بالشكل التالي:

(19 أ) [ص ص ذلقى] ← [ص ه ص] (ذلقى = ل، ر، ن، وفي بعض الأحيان واو، ي، م).

(19 ب) بَجْرِي (أنا أركض) ← بَجْد ه رِي (وذلك في العربية النيجيرية).

وقد تقدمت الإشارة إلى مثل هذا عند مناقشة ظاهرة الوقف عند سيبويه 3.2.3 وفي هذه الظاهرة تُحشى حركة قبل الصوت الذلقى. وتشهد لذلك لهجات عدة مثل النجدية ولهجات جنوب القاهرة (Woidich and

(Woidich and Behnstedt 1985: 47 ff) وتهامة في اليمن (Behnstedt 1985: 47 ff) والعربية الإسبانية (Corriente 1977: 72) واللهجات التشادية والنيجيرية. اللهجات في كل من شرق ليبيا والقاهرة وأغلب منطقة الدلتا والمرتفعات اليمنية وعربية أوزبكستان والبغدادية الحضرية ليس فيها هذه الظاهرة، بل إن هذه اللهجات لا تُفَرِّق بين هذه التركيبة من الأصوات - التي أُشيرَ إليها في التسلسل الصوتي أعلاه - وغيرها من التركيبات الصوتية التي تتوالى فيها الصوامت.

والمثير للاهتمام هو أن حركات الحشو تأتي بالضبط في المواضع التي تكون فيها علامة الإعراب في العربية الكلاسيكية. ومن خلال القراءة الموسعة لكتاب سيبويه فإن حشو الحركة قبل اللاحقة في آخر الكلمة في العربية النجدية يعكس بشكل مذهل توزيع حركات الإعراب. وتنتج عن هذا قاعدتان لحشو الحركة أُشير إليهما أعلاه: (15 ب، 19).

(20) ح/ح ص ص ← ح/ح ص ص ه ص، ص ص ذلقي ← ص
ه ص (حركة الحشو على الذلقي لها الأسبقية في حال ما حصل تعارض بين القاعدتين المذكورتين أعلاه). مثل:

بِيْنَهُمْ (بِيْنًا هَمْ)، وَ رَجُلُهَا ← رَجُلُهَا (الأمثلة من Ingham 1995).

وثُبِّين القراءة الشاملة لكتاب سيبويه قاعدة حركة الذلقي التي تُستعمل حشواً جنباً إلى جنب مع قاعدة الحركات التي تدور مع حركة الإعراب وقد نوِّقشت في المبحثين 3.2.2 و 3.2.3.

إذا نظرنا إلى الأسماء فسنجد أن السياقات التي تكون مظنةً لحدوث التسلسل الخطي (14)، تحدث حينما تلحق الأسماء ضمائر متصلةً تبدأ بصامت⁽¹⁾ وفي اللهجات التي يحدث فيها هذا التسلسل يُلحَظ أن البنى التي لا تُحشى الحركة فيها هي فقط تلك التي يكون جذعها الأخير مختماً

(1) الضمائر المتصلة التي تكون عبارة عن حركة طويلة مثل المتكلم (بي) لا يحدث فيها التسلسل الذي يتطلب حشو حركة.



بالفتحة مثل: بَعْضُهُمْ⁽¹⁾ وعموماً فإن هناك شيوعاً إلى حد معقول لكثير من الأشكال اللغوية التي يحدث فيها حشو حركة واحدة تبعاً للنمط المعروف لحشو الحركات، أو يكون الحشو قبل الصامت الذي يُشكل أول صوت في الضمير المتصل. وللتحقق من ذلك فقد أحصيت جميع الأشكال التي تلحق فيها الحركة آخر الكلمة قبل الضمير المتصل في نصوص مرويّة عن قبيلة الرّولة شمال نجد، وقد دوّنها بروس إنغام 1995 Ingham. هناك 29 اسماً وقع فيه الحشو قبل الصامت الذي يشكل الصوت الأول من الضمير المتصل، و 21 من هذه يندرج تحت أحد قانوني حشو الحركات،⁽²⁾ هناك فقط 8 أمثلة لا يتبع الحشو فيها هذين القانونين. وبعبارة أخرى، فإن اللهجة العربية (النجدية) فيها الكثير من محاكاة العربية الكلاسيكية في توزيع الحركة التي تلحق آخر الاسم قبل الضمير المتصل، وبما أن العربية الكلاسيكية تُحافظ على حركة الإعراب فإن هذه اللهجات تُحشى فيها الحركة قبل الأخير كذلك. ثم إن تكرار حدوث التتوين يضيف إلى حد نسبي نكهةً كلاسيكية على التنويع.

أرى هنا ضرورة التأكيد على أنني لا أشير إلى أن حركات الإعراب في العربية الكلاسيكية هي حركات مخصصة للحشو. وإلى جانب التباين الوظيفي الواضح بين كل منهما فإن التناظر يحصل بينهما فقط حينما تُحشى الحركة قبل ضمير المفعول المتصل. ومع ذلك فإذا نظرنا إلى سياق مقارنة يستند على عينة واسعة فمن المعقول جداً أن نربط بين هذا الحشو اللهجي للحركات بظواهر أخرى في اللغات السامية. على سبيل المثال لغة

(1) من الملاحظ أن هذه التسلسلات الصوتية تأخذ شكلاً دقيقاً حيث يظهر حرف العلة في مقطع مفتوح كالتالي: [ص ح ص] - حركة الإعراب- [ص ح ص] مثل كلمة جَبَّأَهُمْ. والأمثلة العربية القديمة في كتاب سيبويه والفراء يُلاحظ فيها إما حذفٌ للحركة القصيرة العالية أو اختلاسها، وهذا يحدث في التسلسل الصوتي التالي: [ص ح - ص ح - ص ص] (انظر الأمثلة في 2.4.1.2). وبعبارة أخرى، لا يحدث الحشو في لهجة الرولة في مثل هذه التسلسلات الصوتية التي يحدث فيها الحذف/الاختلاس في بعض التنويعات القديمة.

(2) وقد صمّنتُ في هذه الحسبة ظروف المكان مثل كلمة «بين» (بين) ولكني لم أضمن معها أسماء الفاعل.

الجعر واللغة العبرية حيث يحصل التقاء للحركات قبل الضمير المتصل (Weninger 1993: 13, 35) مثل šašm-ə-ya عَصَمَي (عضمي)، Blau 1976: 67 و suusə-ka سُوس كَ (مُهَرَّتْكَ). في حين أن مثل هذه الحركات غالباً ما تُفسَّرُ على أنها آثارٌ للنظام الإعرابي القديم (Blau 1976: 67) إلا أن التفسير الحالي لها هو أنها ربما تكون آثاراً لنظامٍ بدائي لحشو الحركات في اللغات السامية. والشيء الذي قد يكون موضع اتفاق هنا هو أن اللغة السامية الأولية على الأقل كان لديها نظام خاص بحشو الحركات ويتدخل هذا النظام في السياق الصوتي التالي: [ص ص #] ← [ص ə ص #]. وهناك فروع متعددة للغات السامية تشهد لهذا التناوب الصوتي، على سبيل المثال اسم الملكية في الأكديّة أُنْ (Von Soden 1969: 18)، والكلمات العبرية والأرامية التي تنتهي بالكتلة الصوتية التالية: [ص ح] [ص ح ص] مثل (زُنْ أُنْ)، والكلمة المستعملة في الليبية الشرقية: وِزْن، انظر n.33 وكذلك في العربية الكلاسيكية جملة: لم يَرُدُّدْ#، وكذلك حركة الحشو الدالة على الإعراب (انظر الفصل 3.2.1). وعلى الرغم من أننا نسلم بأن هذه نظرةً سطحيةً عامةً إلا أن عالمية انتشار قواعد حشو الحركة في اللغات السامية كمقابل لنظام الإعراب (المفقود) تضي المصادقية للفرضية التي أقرحُها، وهي أن نظام الإعراب في العربية الكلاسيكية نما وتشكل من ظاهرة حشو الحركات التي أشرت إليها.

وإذا رجعنا إلى الموضوع الرئيس في هذا الفصل وهو النظر في قواعد توزيع حشو الحركات في اللهجات سننتهي إلى نفس الخلاصة التي انتهينا إليها في مناقشة ظاهرة التنوين في اللهجات V_n -* في 3.4.1، وهي أن قواعد حشو الحركات - المنتشرة في اللهجات الحديثة - تعود إلى أصلٍ قديمٍ قَدَمَ العربية التي وَصَفَهَا سيبويه في القرن الثامن أو أقدم. فعلى سبيل المثال حينما نجد قاعدة حروف الحشو الحلقية شائعةً في العربية الإسبانية والنيجيرية والتهامية والنجدية ولا نجدها في اللهجات اليمنية في المرتفعات والقاهرية والشرق ليبية والحضرية البغدادية فإن غياب هذه الظاهرة وحضورها في الحاضر يشير إلى غياب هذه الظاهرة وحضورها

في الماضي كذلك. وهو الماضي الذي انتشر فيه الإسلام في هذه المناطق في القرن السابع/الثامن م. وكذلك الحال مع تركيبة الأصوات الصامتة مع الذلقية. وعلى أية حال، فعند البحث عن أصول قواعد حشو الحركات لابد ألا يُنظر إليها على أنها نتيجة للتغير المقطعي المنسوب إلى سقوط حركات الآخر بما فيه حركات الإعراب في اللغة العربية القديمة. وبدلاً من ذلك، يمكن لنا إعادة بناء صورة حركات الحشو بوصفها جزءاً من بناء صورة العربية الأولية. وسوف أعمل على ذلك في الفصلين السادس والثامن.

3.4.3 اللهجات في مقابل الخصائص اللغوية

كما ذكر في المبحثين 1.6.7 و 2.3.3، فإن بلاو (1981، 1988) وضع نموذجاً للغة عربية جذابة في بساطتها ومعقوليّة السياق اللغوي الاجتماعي الخاص بها. حيث يرى أن العربية تحولت في بواكير العصر الإسلامي من كونها لغة القبائل البدوية العربية القديمة إلى لغة حضرية اختلط الناطقون بها مع متعلميها من العجم فظهرت العربية الوسطى. وكان رد الفعل اللغوي تجاه هذا التحول أن تحولت اللغة من كونها تحليلية وأصبحت لغة تركيبية (انظر جدول 3.2 أدناه، 16: 2002 Blau). ومن المهم أيضاً النظر إلى ما تشير إليه مثل هذه المصطلحات من تركيز على الخصائص النحوية والصرفية.⁽¹⁾ ويتضمن سرد بلاو (1981: 3-4) بعض الخصائص التي أشار لها كل من فيشر وجاسترو وتعلق بمميزات العربية الجديدة. ولكيلا أغفل بعض تلك الخصائص فسأدرج قائمة بلاو هنا كاملة. وعلاوة على ذلك فإن ما سيأتي يساعدي على توسيع النقد الموجه لفكرة الثنائيات (مثل ثنائية القديم/الجديد في المبحث 1.6.7) حيث تظهر هنا ثنائية جديدة وهي التركيبي مقابل التحليلي، وهذه ألفاظ مترسخة عند المستعربين الغربيين. وبالمقارنة مع النقد الموجه إلى فكرة القديم/الجديد في الفصل 2 وهو أمر

(1) ويضمّن بلاو هنا ميزات صوتية على الرغم من أنه يصعب علينا فهم كيف ضمّنها. بدهياً يبدو أن الأمر عبارة عن معارضة بين التركيبي والتحليلي بعد تطبيق مبادئهما.

من صميم اللغويات التاريخية، فإن المناقشة هنا تنبني على انقسامٍ ثنائيٍ بنيويٍ بحثٍ، الأمر الذي يضيف بعداً آخر للنقد خلال مناقشة القضية.

وبغض النظر عن الإشكالات التي تكتنف تعريف كل من التركيب والتحليل (انظر 1997 19 Cuvalay 1994: 335 Retsö) فإن المجال يظل مفتوحاً لنوعين من الانتقادات وقد تناولتهما بشيء من التفصيل في الفصل السابق. يكمن الجانب الأول في أن بعض السمات التحليلية لها ما يتفق معها بشكل جيد في اللغة العربية القديمة، وهي سمات وصّفها سيبويه. فعلى سبيل المثال، هناك توافقٌ كاملٌ بين الفعل والفاعل بالنسبة للعدد والجنس، الذي يعدّه بلاو سمةً تحليليةً في اللغة القديمة والحديثة: ومن ذلك ما ذكره سيبويه (1: 411) وهو لغة أكلوني البراغيث. وكما يوضح ليفين Levin بأن سيبويه لا يقلل من قيمة هذا الاستعمال بقوله إنه دون المستوى الأفصح رغم أنه استعمالٌ لغويٌّ لأقلية من الناطقين (1989: 60). وفي مثل هذه الحالة يصعب علينا النظر إلى اللهجات على أنها تُمثّل تطوراً جذرياً وطفرةً جديدةً. ومن ناحية أخرى فإن معظم الخصائص اللغوية تؤسس للتفريق بين العربية الكلاسيكية وبعض اللهجات الحديثة. ورغم أن بلاو لا ينكر ذلك إلا أن المشكلة المنهجية التي تترتب على ذلك لم يؤكّد عليها في هذا السياق بشكل كافٍ. وفيما يخص القائمة الواردة في الجدول 2، فإن بعض السمات اللهجية الناتجة عن المقارنة الدقيقة بين استعمالات كلمة «أكثر» (على سبيل المثال في اللغة التشادية) نادراً ما نجدها في اللهجات. ويمكن هنا أن نعطي مثلاً يتمثل في عمل الإضافة باللام لـ. فتُسمى الإضافة باللام «الإضافة غير المباشرة» أو «الإضافة التحليلية» وتسمى إضافة اسم لاسم «الإضافة المباشرة» أو «الإضافة التركيبية». وهذه خاصيةٌ مهمةٌ؛ لأنها تشكل نقطةً حاسمةً بين القديم والجديد في العربية (انظر 1993a: 69 Versteegh). ومناقشة هذه الخصيصة اللغوية إما أن يكون من جهة فكرة اللغة التحليلية أو من ناحية فكرة التبسيط اللغوي وغالباً ما يقع الخطأ في مثل هذه المناقشات، وهو ناتج عن ثلاث نقاط: وهي أولاً، أن العربية الكلاسيكية لديها عبقرية تحليلية وذلك مثل تحديدها

لعوامل الجر (ك، اللام، من) لدرجة أن النحاة الكلاسيكيين اعتبروا أن اللام هي الأصل في عمل الإضافة (Owens 1990: 14ff)، رغم أن هذه قضية تشكل سؤالاً محدوداً لا يؤثر بشكل مباشر في بنية الوظيفة اللغوية. ثانياً، أن ما يُسمّى بعمل الإضافة غير المباشرة الذي يتميز بكونه صفةً مستقلةً يكاد يكون موجوداً في جميع اللهجات على شكل بديل لإضافة اسم لاسم وليس مثلها تماماً. والاختيار بين الاثنين (الإضافة = مباشرة أو الإضافة باللام) غالباً ما يركز على أسس معجمية، دلالية، أسلوبية وذريعية وليس على نواح تاريخية تركز على فكرة استبدال أحدهما بالآخر (Eksell 1995: 66, Owens 1993b: 65, 2002). وعلاوة على ذلك فقد ذكر بروخازكا (Prochazka 2002: 153) أن العربية القليلقية في جنوب وسط تركيا تركز على الجانب المباشر في اللغة فقط. ثالثاً، فإن عمل الإضافة باللام في أغلب اللهجات يصعب القول بأنه شكلٌ مبسطٌ لعوامل كانت موجودة في العربية في الماضي. بل على العكس من ذلك فعادةً ما يُميّز من خلال صفة تنفق في العدد والجنس (من جهة التصريف) مع الاسم المجرور بعده، الأمر الذي يشير إلى أن عمل الإضافة في اللهجات ربما يتخذ شكلاً أكثر تعقيداً منه في الأصل العربي الكلاسيكي وهو حرف الجر: لـ. ولا شك أن بعض العناصر في القائمة تُميّز العربية الكلاسيكية عن اللهجات؛ فالمثنى في اللهجات ينحصر في الأسماء بينما في العربية الكلاسيكية فإننا نجد المثنى كذلك في الأفعال والصفات والضمائر وما إلى ذلك. ومع هذا فإن هذه العناصر قد لا تكون كافية في التفريق بين التنوعات من حيث المقارنة بين التركيبي والتحليلي. إضافة إلى ما تقدم، وكما رأينا في الفصل السابق، فإن القضية التاريخية المتعلقة بمسألة المثنى ما تزال موضعاً للنقاش.

أود التنويه هنا إلى أن القائمة التي أعدها بلاو Blau ملفتة للنظر بسبب قصورها المنهجي الواضح؛ لأن تقسيماته لا يمكن أن نعدها تقسيماتٍ إطلاقاً وفي أحسن الأحوال يمكن القول إنها مجرد تقسيمات تقوم على تجريد مسبق بحيث تضع تلك التقسيمات العربية الكلاسيكية في مقابل اللهجات. وإذا أردنا

أن نتساءل ما الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه هذا التجريد في حال ما إذا استبعدنا مسألة السمات التركيبية مقابل التحليلية؟ الذي يظهر أن بلاو ليست لديه طريقة لتحديد خصائص الكيانات اللغوية التي يرغب التفريق بينها بشكل مستقل، ويتضح من النقاش السابق عدم توفر معايير عامة من هذا القبيل. ولكن بعض المعايير مثل حالة الجر الموسومة بأنها تحليلية تقوم على شيء من الأسس، والبعض الآخر لا تُفرّق بين مجموعتين لغويتين كما يريد بلاو أن يفعل في مقارنته بين العربية الكلاسيكية واللهجية. فعلى سبيل المثال، تشترك العربية النيجيرية والعربية الكلاسيكية في خاصية اسم التفضيل، والعربية النجدية مع الكلاسيكية تشتركان في خاصية المحافظة على بنية المبني للمجهول وسوف أعود على هذه النقطة في هذا السياق. ويمكن حينئذ التساؤل حول ما إذا كانت السمات القليلة التي تُميّز بشكل واضح بين تنوعيتين كافيةً لاستخلاص استنتاجات بعيدة المدى تساعد على فهم التطور اللغوي (انظر الفصل 2) أم لا؟ ويتضخم الإشكال عندما ينظر الباحث في الحُجَج التي تُؤَلّت في هذا الفصل حيث إنها تقوم في الأساس على التباين بين التركيبي والتحليلي وهذا أمر يركز على مسألة حضور الإعراب في العربية الكلاسيكية وغيابه في اللهجات. هذا الانقسام يمكن إعادة بناء صورة له في العربية الأولية ومن هنا فسنُخلّصُ إلى أن غياب الإعراب لم ينشأ بوصفه سمةً حضريةً ظهرت في عصور ما قبل الإسلام أو ما بعده، حيث إنه وُجدت له نماذج في العربية الأولية تبعاً للصورة التي أُعيدَ بناؤها.

وتتطبق الاستنتاجات التي تُوصَل إليها في الفصل السابق حول التباين بين القديم / الجديد مع الاستنتاجات حول التباين بين التحليلي / التركيبي. وقد لوحظ في الفصل الثاني بأن قائمة العناصر التي تُميز بين اللغتين القديمة والجديدة قد تكون مجديةً في تصنيف الخصائص اللغوية ولكنها لا تبرر المفهوم التاريخي القائم على فكرة القديم/الجديد في العربية. وكذلك الحال هنا فقائمة بلاو قد تبين بعض الفروق بين التحليلي / التركيبي في البنية اللغوية قديماً (الكلاسيكية) وحديثاً (اللهجات)، ومع ذلك فهناك الكثير من الاستثناءات التي تحافظ على ثنائية التركيبي - التحليلي بوصفها أداة تحليلية لها قيمتها.

جدول 3.2 تحليلية - تركيبية عند بلاو

تركيبية	تحليلية
إعراب	عدم الإعراب
الاتفاق الجزئي بين فعل وفاعل	الاتفاق الكامل بين فعل وفاعل
الإضافة المباشرة	الإضافة غير المباشرة
اسم التفضيل	استعمال الصفة
استعمال المثنى	استعمال المثنى أقل
مبني للمجهول	عدم وجود مبني للمجهول
لم + الفعل المضارع	نفي بـ"ما"

3.5 العربية المشتملة على الإعراب والخالية منه

إن الاقتراح القائم على فكرة أن اللهجات الحديثة تنحدر عن تنويع خالية من الإعراب ليست فكرة جديدة تماماً. فمنذ زمن Vollers فولرز⁽¹⁾ كانت هناك فرضيات ترى أن التنويعات التي خلت من الإعراب كانت موجودة قبل شتات العرب وأنها تمثل سلفاً للعاميات الحديثة (انظر Spitaler Diem 1973, 1991, Retsö 1994, and Corriente⁽²⁾ 1953). ومع ذلك يفترض كل هؤلاء العلماء أنه في مرحلة ما من تاريخ ما قبل اللغة

(1) نُشيرُ العملُ الأساسي في 1906. وسوف يُتناول بمزيد من النقاش المفصل في الفصل التالي.

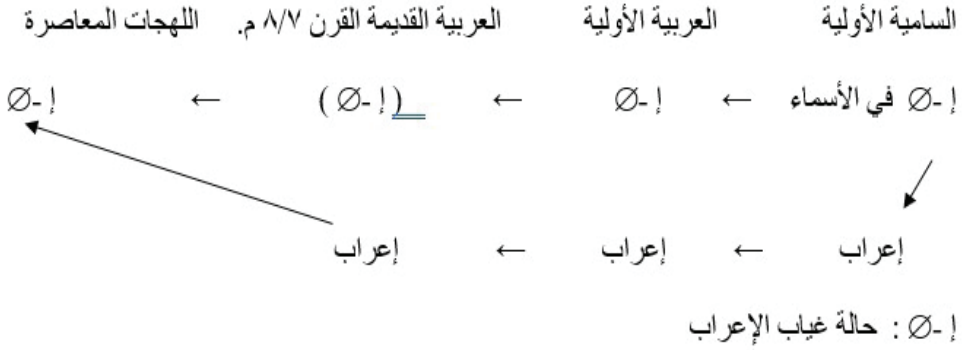
(2) يفترض ديم Diem (1991) أن اللهجات الحديثة تنحدر عن تنويع تشتمل على النظام الإعرابي. ولكن في الأوقات التي كانت قبل شتات العرب ظهرت أصناف لغوية خالية من الإعراب وهي التي ترتبط بها اللهجات الحديثة ارتباطاً وثيقاً. هذا المنظور في غاية الأهمية؛ لأنه نابع من إدراك ديم أنه في حال ما كان هذا هو التطور التاريخي اللغوي فلا بد من أن نجد تفسيراً بديلاً لكلام بلاو حول اختفاء ظاهرة الإعراب. ولكن التفسير البديل الذي جاء به ديم ليس أكثر إقناعاً من تفسير بلاو. ويناقش ديم من وجهة نظرٍ وظيفيةٍ بأن المبالغة في النحو أدت إلى غياب الإعراب في مرحلة ما قبل شتات العرب. كما يوضح كورينتي Corriente (1971: 36)، وهو الذي فجّر النقاش حول علامة الإعراب التي لا وظيفة لها) بأنه لا توجد هناك أشكال مختلفة من النظام الإعرابي (مثلاً في الشعر، القرآن، الفصحى المعاصرة، إلخ) حيث يتحمل النظام الإعرابي وظيفة ثقيلة. وعلى أية حال إذا لم تكن هناك حاجة للنظام الإعرابي فمن الفضول أن نختم القول بأن فساد وظيفة الإعراب أدى إلى اختفائه، وأصبحت السمة الفارقة في هذا النظام الإعرابي هي السبب الذي أدى لاختفاء النظام بالكلية.

العربية كانت هناك تنويعاً أوليةً عربيةً اشتملت على الإعراب. والفرضية التي أطرحها هنا تقدم تفسيراً مختلفاً في نوعه لفهم تطور اللغة العربية، وذلك بحجة أن هناك شكلاً أولياً للغة العربية خلا من الإعراب الصرفي (كأن تكون علامة الإعراب بالحروف) في الماضي. وفي الآونة الأخيرة جادل زابورسكي Zaborski (1995) ورتسو Retsö (1995) بشكل يدعم رأيي بأن هناك سماتٍ مختلفةً في اللهجات العربية الحديثة، ولا سيما في جانب الضمائر وبعض الكلمات التي تبدو وكأنها مُثنى (مثل رجلَي، تبدو وكأنها مُثنى) تعبر عن خصائص موجودة في اللغات السامية القديمة أو اللغات الأفروآسيوية الأولية مما لا نجده في اللغة العربية الكلاسيكية. وهذا العمل الأخير الذي قدمه رتسو في غاية الأهمية؛ لأنه يعطي شكلاً هندسياً للهيكل الذي وُصفت به اللسانيات السامية المقارنة ابتداءً من الأكديّة وانتهاءً بالعربية الكلاسيكية.⁽¹⁾ إن إضافة اللهجات العربية الحديثة يساعد على خلق بنية هندسية ذات بُعدين: أحدهما متعلق بالتطور اللغوي، والآخر بآثار اللغة السامية الأولية التي وصلت إلى اللهجات الحديثة مباشرة دون وسيط. فلم تصل تلك الخصائص إلى اللهجات عن طريق العربية الكلاسيكية. مثل هذا الرسم الهيكلي عابرٌ للأزمنة بمعنى أننا حينما نعثر على الدليل في أية حقبة فإن هذا الدليل من المحتمل أن يُعطي فكرةً ثابتةً عن المراحل القديمة لهذه الأسرة اللغوية. ولا بد من التأكيد هنا على أن منح بعض الامتيازات المسبقة (موجودة في ذهن الباحث قبل العمل) لأي تنويعٍ (أو مجموعة تنويعاتٍ) لغرض إعادة بناء صورة اللغة من شأنه أن يشوّه الواقع التاريخي اللغوي على الأرجح.

(1) تجاهل موسكاتي ومن معه في المقدمة التي قدمها حول هذا الموضوع الانعكاسات المعاصرة على اللغات السامية بما في ذلك الانعكاسات الصادرة من اللهجات المعاصرة التي تلعب دوراً في إعادة بناء صورة اللغات السامية.



الشكل 3.1 الإعراب في العربية الأولية



إعراب: وجود إعراب على أواخر الأسماء

تعود اللغة العربية هنا إلى أقدم شكلٍ من أشكال العربية موثق بالتفصيل ويعود تاريخه إلى القرنين السابع/الثامن (انظر المبحث 3.1). وقد أشرت في عدة مواضع من هذا الكتاب (2.4.1.2 والفصل 4 والفصل 8.1) أنه بالإمكان استنتاج التنوعات الخالية من الإعراب في هذا العصر من خلال تفسير مفاهيم الاختلاس كما يُسمَّى في النصوص العربية القروسطوية، وربما أشارت ظاهرة الاختلاس إلى تداخلٍ بين تنوعيتين: إحداهما مشتملةٌ على الإعراب والأخرى خاليةٌ منه (ربما منذ بواكير القرن 7 م. Diem 1984: 268). ومن هنا فلا بد لنا بناءً على الأدلة المقارنة الواردة أعلاه أن نفترض وجود تنوعاتٍ خاليةٍ من الإعراب في المرحلة العربية القديمة.⁽¹⁾

إن تصنيف الأسماء في اللغة السامية الأولية كأسماء مسلوقة الإعراب يعني أنه غير موجود فيها أساساً. وإذا كانت هذه اللغة تشتمل على لواحق تشير إلى ظاهرةٍ أخرى لها علاقة بالإعراب مثل اللاحقة -a (فتحة) (على

(1) هناك أمرٌ ممكنٌ منطقياً، ولكنه مرفوض من وجهة النظر اللسانية المقارنة وهو أن الإعراب ربما اختفى فجأة في أوائل العصر الإسلامي وبداية الشتات، ولكن قبل مرحلة التوسع. هذا التخمين من شأنه (1) أن يتعارض مع فرضية بلاو؛ لأن اختفاء الإعراب في هذا التخمين وقع فجأة قبل الامتزاج السكاني واسع النطاق بين العرب والعجم. (2) يتطلب هذا التخمين بأن القواعد المختلفة لحشو الصوامت خاصة في (14، أ، ب) تطورت بشكل مباشر في المواضع التي لا حركة فيها (الساكنة). ويمكن أن يؤدي تسلسل الأحداث بهذا الشكل إلى المحافظة على الإعراب في التنوعات القديمة وهذا على حساب تعطيل تطبيق النهج المقارن.

سبيل المثال وهذه تلحق الظروف في العبرية كما في العربية الكلاسيكية أو a (فتحة) على أنها علامة للجر/أو المفعول به في لغة الجعر، أو على أن الفتحة تدل على الحالة الإعرابية المطلقة كما في حاشية (23) وهل تطور عنها نظام الإعراب؟ فإن هذا سؤال مستقل. ومن المفترض أن تكون علامة الإعراب في اللغة السامية تشكل سمةً أصغر سناً من السمة التي يترتب عليها خلو الأسماء من علامة الإعراب تبعاً لأدلة من اللغات الأفروآسيوية (3.2.1). والعربية الأولية اشتملت على كل من الأسماء الخالية من علامة الإعراب وهذه هي الخصيصة الأصلية فيها إضافة إلى علامات الإعراب الموجودة في اللغات السامية الأخرى (3.3.2). والعربية الأولية هنا عبارة عن لغة أعيدت بناء صورة لها، وتظل مسألة تحديد تاريخها نسبيةً وليست دقيقة تماماً. أما الدليل الذي يدعم فكرة وجود إعراب في العربية الأولية فنجدته في القرنين السابع والثامن م. فقط، ولا سيما في قواعد سيبويه المفصلة. وإذا رجعنا إلى الشكل 1 أعلاه فإن السهم في اليسار لا يفهم منه بالضرورة أنه يشير إلى تاريخ محدد، بل لمجرد الإشارة إلى التطور المرحلي من اللغة التي كانت مشتملةً على الإعراب إلى لغة خالية منه. والدليل المباشر على أن اللغة الأولية كانت خاليةً من الإعراب - باستثناء عمل ديم (Diem 3.1.2) الذي يحدد التاريخ لهذه المرحلة وهو 100 ق. م. - يأتي من اللهجات المعاصرة. حيث إن حالة غياب الإعراب يمكن إعادة بناء صورة لها بمنهجية مقارنة ويمكن أن نعيد هذه الخصيصة إلى أزمنة باكراً ابتداءً من القرنين السابع والثامن، وهو الوقت الذي حصل فيه شتات العرب. إنَّ حالة غياب الإعراب قديمةٌ قَدَمَ الإعراب الذي وصفه سيبويه، ومن هنا تظهر إمكانية تطبيق هذا السيناريو على العربية الأولية.

لاحظ أن الشكل 1 يمثل سمة لغوية واحدة تأخذ شكلين: وجود الحالة الإعرابية وغيابها. ولا يمكن أن أقول إن هذا الشكل يمثل نموذجاً لتطور اللهجات الحديثة كلها. وينبغي التأكيد على أن هذا الشكل مجرد تصور تقريبي لتطور العربية. ويظل التحليل القائم على التفصيل في جِزَم الخصائص اللغوية هو الكفيل بإخراج صورة مقبولة بشكل عام. وحتى



ذلك الحين فإن النموذج اللغوي يفشل في تفسير جوانب التطور اللغوي. وسيكون من الخطأ دمج المزيد من السمات في النموذج بغرض العثور على أصناف متعددة من السمات التي تتعلق بالتنوعات المشتمة على الإعراب والخالية منه (انظر الجدول 2.3). وسيكون من الصعب إن لم يكن مستحيلاً إعادة البناء اللغوي لكيانات أو لهجات أو مؤثرات اجتماعية أو غير ذلك حيثما وجد أولئك الناطقون بالعربية الكلاسيكية الذين يسحرون السامعين بكلامهم. وكذلك ليس من الضروري أن نتوقع أن انشعاب العربية الأولية إلى تنوعتين، إحداها مشتمة على الإعراب والأخرى خالية منه وهي التي تنتج عنها كيانات لهجية تتشابه مع اللهجات الحديثة.⁽¹⁾

وأعتقد أن هذا نابغ من طبيعة العربية الكلاسيكية، وبتحديد أكثر دقة فإنه نابغ عن طبيعة التفكير اللغوي عند سيبويه. واعتقد أن دور سيبويه في تعريف اللغة العربية الكلاسيكية لا يمكن المبالغة فيه. ولكن كما رأينا أعلاه في 3.3.2 فإن اللغة العربية الكلاسيكية لسبويه تشكل طريقةً للتفكير اللغوي. ففكيره واسع ويمتاز بالمرونة، فهو يجمع بين كثير من السمات المتضاربة أحياناً (انظر 6، 7) مثل النظرة المنطقية للغة الخاصة بسبويه، إضافة إلى نظريته اللغوية الخاصة التي تمكنه من الدمج بين العناصر بدل تفريقها. ومن هنا فمن غير الدقيق أن نرى العربية الكلاسيكية - كما

(1) إن إعادة بناء صورة لتاريخ خصائص اللهجات الحديثة ولو القليل منها لهو مهمة مستعصية لا يعترف بصعوبتها كثير من المستعربين وحتى لو عرفوا أنها مهمة صعبة فإنهم لا يصرحون بذلك. فعلى سبيل المثال يجادل ديم (1991: Diem) بأن اللهجات الحديثة التي يلحق كلماتها التنوين (انظر (12)) تميل إلى أن يكون فيها قانونٌ لحشو الحركة الحلقية انظر المثال (17)، وعلى هذا الأساس فإن ديم يخلص إلى نتائج زمنية متعددة. وفي الحقيقة فهناك لهجتان فقط نجدُ فيهما هذا التنوين وهما النجدية والسودانية (والشكرية في السودان إلى حد ما)، وتشتمل هذه اللهجات أيضاً على الظاهرة اللغوية التي يسمونها «متلازمة القهوة» التي تُحشَى فيها الحركة الحلقية، بينما هناك ثلاث لهجات فيها التنوين وليس فيها متلازمة القهوة وهي (الأندلسية، التهامية، العربية الأفغانية، تبعاً لما جاء في نص لبروس إنغام 1994b: 115). ومن زاوية معاكسة فإن العربية الليبية الشرقية وبعض التنوعات المصرية الصعيدية حول أسبوط والأقصر نجد فيها حشو الحركة الحلقية، ولكن ليس فيها التنوين الموجود في النجدية. وقد استخدم ديم المعايير الثقافية (مثل لهجات بدوية، لهجات البدو الرحل) في وصف البنى اللغوية وهذا للأسف سلوك معتمد في اللسانيات العربية يؤدي إلى جعل مهمة إعادة بناء صورة اللغة أكثر صعوبة.

هو الحال في الجدول -3.2 بوصفها كياناً تُحدِّده بُنى لغويةٌ فريدةٌ ينقض بعضها بعضاً. وأحيل مرة أخرى هنا إلى البعلبكي (Baalbaki 1990) حينما يرى أن الوسيلة كانت من خلال ضم كثير من الكيانات بعضها إلى بعض التي تبدو متعارضة عند التفصيل، ولكن في الإجمال لا تبدو كذلك بل تُشكل جسماً يتسم بالمرونة.

وقبل أن أختتم هذا الفصل أود التوسع في هذه المسألة؛ لأن الافتراض القائم على فكرة أن اللغة يمكن أن يكون لها شكلان في آن واحد، أحدهما مشتمل على الإعراب والآخر خالٍ منه قد يجده بعض المتخصصين في الساميات افتراضاً غريباً. ورغم هذا فهو يظل ضمن حدود المعقول (الممكن) إذا لم يكن ضرورياً لفهم الواقع اللغوي من منظورين: الأول، أنه في حال ما كان ديم Diem على حق فيما قاله (انظر المبحث 3.2 أعلاه وكذلك الحاشية 11) من أن هناك أشكالاً لغويةً خاليةً من الإعراب تعود لتاريخ 100 ق. م. فلا بد هنا أن يتبع ذلك تعايشٌ بين تنوعتين إحداهما مشتملة على الإعراب والأخرى خالية منه يمتد ذلك التعايش من التاريخ الذي حدده ديم وحتى 800 م. وهي فترة توشك على الألف سنة. ومن الواضح عدم إمكانية تحديد مدة معينة حدث فيها هذا التعايش بين الشكلين اللغويين، وفي حال ما كان التخمين المتقدم قريباً من الصواب وتعايش الشكلان اللغويان لمدة 900 سنة فهذا دليل كاف على ثبات هذين الشكلين وصمودهما عبر الزمن.

والمنظور الثاني، هو النظر في التشابهات اللهجية والاجتماعية بين اللهجات المعاصرة والناطقين بها لتحديد ما إذا كانت الخصائص اللغوية المتضادة فيها قابلة للتعايش أم لا، ومثل هذا المنظور مفيدٌ في هذا المجال. وبالطبع يمكننا العثور على بعض الأمثلة وسأذكر منها اثنين، حيث إن هناك اختلافاتٍ مذهلةً بين اللهجات العربية الحديثة على طول الحدود الجغرافية للعالم الناطق بالعربية. وهناك أمثلةٌ رائعةٌ على ذلك في أطلس بنشتد Behnstedt للعربية اليمنية، فمثلاً تفتقر لهجات تهامة اليمنية إلى علامةٍ

لجمع الإناث وتُسْتَعْمَلُ اللاحقة ت فقط في الماضي إذا كان فاعله متكلماً أو مخاطباً مثل: كَتَبْتُ (1985: 116، 125). هذه اللهجات محاذيةً جغرافياً للهجة وسط اليمن التي نجد فيها علامةً لجمع الإناث؛ ولكيلا تلتبس بغيرها فإن اللاحقة ك تُسْتَعْمَلُ فاعلاً للماضي في حق المتكلم فيقال كَتَبْتُ. ومن اللافت للنظر التعايش الاجتماعي اللغوي بين التنوعات المتباينة في بيئة حضرية واحدة. فمثلاً الأحياء الناطقة بالعربية في مدينة مايدقوري شمال نيجيريا يستخدمون نظامين أساسيين لصيغة الفعل. فهناك أقلية مهاجرة من غرب تشاد ليس لديهم علامات لصيغة الفعل فيقولون: يال يمشي وتحتمل معنيين: (قال إنه ذاهب) أو (قال اذهب). علماً بأن أغلب اللهجات يُفريق فيها بين المعنيين السابقين بإضافة «ب» قبل الفعل ويصبح في الأول يال بيمشي والثاني من دون الباء. وكما هو متوقع فهناك فروق فردية بين المتكلمين لكن ليس هناك مؤشرات تدل على أن أحد المُغايِرِينَ المتجاوِرِينَ في طريقه للانقراض (Owens 1995, 1998).⁽¹⁾

وإذا نظرنا إلى وجود شكلين لغويين متعايشين أحدهما مشتمل على الإعراب والآخر خالٍ منه في الماضي فسنجد أنه ليس غريباً، بل ممكنٌ خاصةً من وجهة نظر علماء اللهجات الذين لديهم الكثير من البيانات الحديثة التي تتعايش فيها التنوعات المتباينة. ولا شك أنه في مرحلة زمنية ما أخذت علامات الإعراب تتلاشى من اللغة وربما أن الناطقين الجدد من متعلمي العربية كلغة ثانية أسهموا في تلاشي حركات الإعراب من الكلام. ومع ذلك فإن إثبات هذا المشهد يظل صعباً للغاية من الناحية اللسانية.⁽²⁾

(1) أشار مورو توسكو (Mauro Tosco p.c) إلى أن التنوع بين ت/ك في اليمن يختلف نوعياً عن حضور/غياب ظاهرة لغوية مثل الإعراب. ومع ذلك فإن حالة الخبر/ الفعل المنصوب في اللهجة النيجيرية متشابهان بدقة (وكذلك في حالات أخرى كثيرة، مثل وقوع التوين في آخر الكلمة في المبحث 3.4.1)، وكذلك إلغاء الفرق بين م/ف في صيغة الجمع في اللهجة اليمنية. ويُظهر المُغايِرِينَ ت/ك أن الاختلاف البارز في التصنيفات الصرفية الوسطية (الأساسية) ربما يكون اختلافاً ثابتاً صَمَدَ أمام التغيير حوالي 1000 سنة.

(2) ومن المقبول عموماً أن الثقافة العربية في تشاد وشمال نيجيريا قد تأثرت بشدة بثقافة فولاني -Fu-lani ومن المرجح أن الاتصال بين الفولاني والعرب أدى إلى كثير من التحولات اللغوية التي تصب في صالح العربية (Braukämper 1993). ومع ذلك فإن العربية النيجيرية في الشمال الشرقي تحتفظ

وعلى أية حال فإن النظر إلى الخليط المذهل من الخصائص اللغوية للهجات المعاصرة ربما يشير إلى أنه من غير المحتمل وجود علاقة متبادلة (واضحة المعالم) بين اللهجات التي اشتملت على الإعراب، حافظت على علامات جمع الإناث وحافظت على المثنى في مقابل اللهجات التي فقدت هذه الخصائص (مما يعني أنها كانت في الماضي متباعدة جغرافياً). فغياب هذه الخصائص وحضورها يشير إلى أن اللهجات انتقلت من مكانٍ إلى آخر وكان انتقال كل لهجة مستقلاً إلى حد ما، وهذا ما أشار إليه رابين في دراسته (Rabin 1951). ويمكن النظر إلى المهمة التي اضطلع بها سيبويه على أنها تجميعٌ لهذه العناصر اللغوية المتباينة تحت مظلة مفهومٍ كليٍّ واحدٍ، مع الاهتمام بمسألة الإعراب أكثر من غيرها. غير أنه في مثل هذا الحال حينما تتلاشى علامات الإعراب من لغة المتكلم العادي بالعربية فإن ذلك لا يعني ضياع العربية القديمة ولا ضياع لهجةٍ بكاملها، بل ينحصر الأمر في فقدان علامة الإعراب.

وفي الختام فقد حاولت في هذا الفصل التوسع في فرضية غياب الإعراب في العربية الأولية من خلال القول بأن الأدلة لا بد أن تُجمع من العصور كلها: من تاريخ اللغات الأفروآسيوية والسامية مروراً بالعربية ووصولاً إلى اللهجات المعاصرة، فدمج الأدلة المستخلصة من هذه العصور كلها يجعل الفرضية أقوى. وفي نفس الوقت فإن تحديد مصدر التنويع الخالية من الإعراب وذلك بتعيين شكل لغويٍّ قديمٍ أدى لظهورها يظل ضمن المهمات الصعبة، بل ربما المستحيلة. ويمكن القول بأن هذا الفصل قدم حجةً مفادها أن دمج الأدلة المستخلصة من اللهجات العربية الحديثة في التاريخ اللساني المقارن للعربية سيسهم في فهمٍ أفضل للأسر اللغوية الأفروآسيوية والسامية.

بالعديد من السمات اللغوية المحافظة، بما في ذلك النموذج الصرفي FPL الدال على جمع الإناث كاملاً وهناك أيضاً استعمال التنوين كلاحقة للربط وقد لُحِصَ ذلك في المبحث 3.4.1. ومن هنا فإن الاتصال بالأجانب وحده لا يؤدي دائماً إلى التبسيط اللغوي.

الفصل الرابع

الإدغام الكبير
وحركة الإعراب

الملاحظات حول المُغائرات في العربية قديمةٌ قَدَمُ التقاليد النحوية العربية، بل قد تكون مثل هذه الملحوظات أقدم من النحو. الوثيقة التي يكاد يُجمع دارسو العربية (ليس كلهم، انظر وانسبره Wansborough 1977) على أنها أقدم وثيقة عربية ذات نطاق واسع هي القرآن الكريم، وفي الحقيقة فإن هذه الوثيقة وصلت بصورٍ نطقيةٍ متنوعةٍ. وسأواصل في هذا الفصل تطبيق نظرتي لمحاولة تفسير شكل اللغة العربية كما كان في القرنين السابع والثامن مستعيناً في ذلك بمناقشة هذه المُغائرات.

وكما رأينا في الفصل السابق فإن مقارنة العربية الكلاسيكية أو العربية القديمة المشتملة على الإعراب باللهجات الحديثة الخالية منه تشكل إحدى التقاليد التي مارسها دارسو العربية من الغربيين. ومن المنظور اللساني التاريخي فإن التمايز بين تنوعتين إحداها مشتملة على الإعراب والأخرى خالية منه يجعل الاعتقاد بأنهما متواليّتان زمنياً أمراً مستبعداً، بحيث تكون العربية المشتملة على الإعراب هي التنوعة الأصلية ثم تطورت في وقت ما إلى تنوعة خالية من الإعراب.

ومع ذلك فإن النظرة العُجلى إلى تاريخ الدراسات العربية في الغرب تكشف عن موقفٍ دقيقٍ تجاه هذا التساؤل وقد كان لهذا الموقف أثره الخاص في مطلع القرن العشرين، حيث اقترح الباحث الألماني كارل فولرز Karl Vollers (1906: 165) أن القرآن جُمع أولاً في شكلٍ خالٍ من الإعراب. وحُجَّتُه في هذا مرتكزةٌ على حجةٍ أخرى يدّعي فيها أن القرآن نزل بلهجةٍ عربيةٍ غربيةٍ (نسبة إلى غرب الجزيرة العربية) تختلف في كثير من الجوانب عن العربية الكلاسيكية. ويرى أن تلك هي النسخة الرسمية للقرآن، ثم استُبدلت هذه اللهجة القرآنية بلهجةٍ أخرى أكثر شهرة منها لها ارتباط باللهجة العربية الشرقية.

إن التفسير التاريخي الذي يقدمه فولرز للوحي القرآني القائل: بأنه أُعِيدَ تشكيل النص القرآني ليتماشى مع العربية الكلاسيكية تفسيرٌ يتجرأ على

النص القرآني - وقد أُشِيرَ إلى ذلك كثيراً - إضافةً إلى أنه تفسيراً لا يمكن التثبت منه. وقد ضُغِفَ بسبب عدة أخطاء تتعلق بحال القراءات القرآنية المتنوعة. وتجدر الإشارة إلى أن فولرز (ربما لأسباب لا نعرفها) لم يبين هذا الرأي على قراءة مفصلة للقراءات القرآنية، بل اعتمد على مجموعة من المصادر منها المعجمي والنحوي ومقتطفات من القراءات القرآنية.

لكن تفسير فولرز اللغوي لحالة العربية في أوائل القرن السابع كان تفسيراً فذاً بالرغم من وجود بعض أوجه القصور فيه. وهنا سأحاول أن أبحث عن دليلٍ لأطروحته القائلة بأن هناك صورةً نطقيةً قرآنيةً خاليةً من الإعراب، وقد يكون هذا الدليل ضمن تقاليد القراءات القرآنية. ويمكن قراءة هذا الفصل جنباً إلى جنب مع ملخص كاهله Kahle (1948) لمخطوطة قد تصحَّح نسبته لأحد علماء القرن الخامس يُدعى المالكي، وقد استشهد في هذه المخطوطة بعدة أحاديث تشير بشكل مباشر أو غير مباشر إلى ممارسة قراءة القرآن دون إعراب الآخر.

غالباً ما ارتبطت القراءة القرآنية الخالية من الإعراب بالقارئ والنحوي البصري أبي عمرو بن العلاء (الذي سأشير إليه بأبي عمرو فيما سيأتي) وهو أحد القراء السبعة المُبجلين في كتاب ابن مجاهد (ت. 324/936) السبعة في القراءات، وتوفي أبو عمرو عام 770 م. وفي حال ما إذا صحَّت نسبة تلك التقاليد في القراءة لأبي عمرو فإن ذلك يشير إلى أن القراءة الخالية من الإعراب قديمةٌ قديمٌ الإعراب نفسه. وأود هنا التذكير بأن النص الأصلي المكتوب للقرآن المتمثل في المصحف كان خالياً من الإعراب (وغير منقوط) الأمر الذي سمح بحدوث بعض المُغايرات المتنوعة في القراءات بقدر ما تسمح به تلاوة ذلك النص المكتوب. ومن بين القراءات المتعددة لم يحدد ابن مجاهد قراءةً واحدةً تكون لها الأسبقية على بقية القراءات (ومتى ظهر صاحب تلك القراءة وازدهرت قراءته)، ولو ثبت أن أياً من القراءات تخلو من الإعراب، فمن هنا سيظهر أن قراءة القرآن بلا إعراب قراءةٌ لها شرعيةٌ كغيرها.⁽¹⁾

(1) في الواقع بعد أن اختُصِرَ عمل ابن مجاهد في إصدارات مكتملة، وهناك فرع ثانوي آخر وهو

ولا شك أن علماء القرآن والمستعربين والمستشرقين الذين لم يتفقوا مع فولرز لم يَغفلوا عن هذه المسألة. إن قبول موقف فولرز يتطلب إعادة التفكير بشكل أساسي في جملة أمورٍ منها حالة التقابل بين العربية المشتمة على الإعراب والخالية منه. والحقيقة فإنه في عام 1906 شجب فولرز في مقدمة كتابه التشكيك العنيف الذي تعرض له بسبب أطروحته التي قدمها للعلماء العرب في الجزائر العاصمة. أما بالنسبة للمستعربين الغربيين، فيبدو أنهم يرون بأن انتقادات نولدكه (1910) هي الأهم من بين الأصوات الناقدة لأطروحة فولرز.⁽¹⁾

بعض الانتقادات التي قدمها نولدكه كانت في محلها، ويمكن لنا أن نذكر على سبيل المثال أن فولرز يعارض فكرة وجود نسخة أخرى مستقلة تُلقِيَتْ تقابلُ القراءات القرآنية، الأمر الذي يمكن عده خطأً في تفسير مفهوم تنوع القراءة بالكامل (انظر أعلاه).⁽²⁾ ومع ذلك فإن هذه الملحوظة بالكاد تُبطل أطروحة فولرز. بقية النقد الذي يوجهه نولدكه لفولرز ضعيفٌ ولا يتناسب مع مكانته العلمية. ومن الغريب أن نولدكه أشار إلى الإدغام الكبير⁽³⁾ إلا أنه لم ينتبه إلى أهمية هذه الظاهرة اللغوية بالنسبة لأطروحة فولرز. وقد ارتبطت هذه الظاهرة بأبي عمرو (ربما الكسائي أيضاً) وفيها يُسمَحُ بالتداخل بين الكلمات تبعاً لشروطٍ عدة، وسيُتناول ذلك بمزيد من التفصيل في الفصل 4.2 أدناه. وتجدر الإشارة إلى أن نولدكه (ابتداءً من عام 1910)

المُغايرات التي لا قانون لها (القراءات الشواذ) (انظر: Bergsträßer 1933: 15)، وهي قراءات معروفةٌ لا تتناسب وما جاء في السبع والعشر والإثني عشر والأربعة عشر. ويتطلب الأساس اللغوي والتفسير القرآني لهذه المُغايرات اهتماماً استثنائياً.

(1) في الأونة الأخيرة قام عددٌ ليس بالكثير من العلماء ضمناً مثل (Corriente 1971) أو بشكل صريح مثل (Zwettler 1978: 119 ff) بتقييم نقديٍّ وإن كان في النهاية غير حاسم لطرح نولدكه.

(2) على الرغم من أن التفسير السائد في الدراسات العربية المعاصرة غير صحيح. ويصف ألين (Al-Ien (1998: 51)، الهدف من العمل أن يكون كتاباً مدرسياً معيارياً في الأدب العربي حيث يقول: وكان إصداراً لنسخة قانونية واحدة مصدرًا شرعياً للقراءة والحكم على غيرها بالشذوذ. إلا أن هذا الرأي يتجاهل تقاليد القراءات، ومن هنا فقد تشكلت حالة تشبه تلك التي تشكلت حول رأي فولرز في 1906 الذي رأى أن هناك نسخة واحدة تعارض نسخاً أخرى لا تخضع لقانون. ونقد نولدكه خلال المائة عام المنصرمة يمكن تطبيقه هنا كما كان في عصر فولرز.

(3) كلمة إدغام مصدر أدغم، وهناك مصدر آخر مستعمل وهو الإدغام من الفعل ادغَمَ.



لم تكن الأعمال التي تصنف القراءات متاحة له في ذلك الزمن (ربما مفقودة). إن وجود مثل هذه الظاهرة في القراءات - حتى لو كانت في عصره مبنيةً على معلوماتٍ غير موثقة كأن تكون مجرد شائعات أو تفتقر إلى ما يثبتها - جديرٌ بأن يُنبّه نولدكه لأهمية هذه الظاهرة. وعلاوةً على ذلك فإن نولدكه يُدرك أن سيبويه أَلَفَ في الإدغام بين الكلمات،⁽¹⁾ وحتى لو لم يربط ذلك بتقليد قرآني معين، ولذا فالمفترض ألا يُشكّل التساؤل حول وجود هذه الظاهرة في العصور الكلاسيكية إشكالاً لنولدكه. وبدلاً من أن يكتفي بموقفٍ حذرٍ نوعاً ما من فرضية فولرز، أظهر نولدكه حماسة شديدة لرفض الفرضية وقد حملته تلك الحماسة لتخطي حدود الأحكام الأكاديمية المنضبطة.

«يميل الشرق إلى النصوص المقدسة ذات الأبّهة المصطنعة، وقد فعل اليهود والسريان (القدماء) ذلك. غير أن اللغة الحقيقية يمكن إدراكها خلف الواجهة، ومن هنا يستطيع المرء أن يقول متيقناً أنه لو كان النبي وصحبه قرأوا القرآن دون علامات إعراب لما اندثر هذا التقليد من بعدهم» (2:1910).

والمشكلة هنا تكمن في أن استنتاج نولدكه المتمثل في التساؤل التالي: كيف يمكن أن يَخْتَفِيَ هذا التقليد في تلاوة القرآن؟ لا يدعمه شيء سوى إيمان نولدكه (في خطابه المزخرف) بصحته. وأود هنا أن أُلَفِت الانتباه إلى أربع نقاطٍ في دعوى نولدكه وهي: أولاً، لا بد لنا من القول بأن نولدكه يفترض أن القراءات القرآنية تعكس صورة كلام النبي محمد ﷺ فيما رواه بأمانة. ويبدو أن نولدكه هنا يرد على افتراض فولرز، رغم أن البعض يتساءل كيف يمكن للرموز والكتابة التي ظهرت واكتملت 80-160 سنة

(1) وهنا يخطئ نولدكه أيضاً في التفاصيل والنقاط الجوهرية. فعلى سبيل المثال يلمح نولدكه هنا إلى الفصل 564 بعده فصلٌ سيبويه حول الإدغام رغم أن مناقشة الإدغام في طبعة ديرنبورغ لا تبدأ إلا في الفصل 565، والإدغام بين الكلمات لا يأتي حتى في الفصل 566. والأخطر من ذلك يبدو أن نولدكه يعتقد أن سيبويه يناقش نفس الشروط اللغوية المتعلقة بالإدغام الكبير الذي نجده عند أبي عمرو. مثل هذا الافتراض يصح فقط في حال ما كان أداء أبي عمرو في التلاوة خالياً من حركات الآخر ومع ذلك فإن هذا هو الافتراض الذي جادل نولدكه ضده.

بعد وفاة الرسول ﷺ أن تُعبر بدقة تامة عن تفاصيل نُطقه حينما كان يقرأ القرآن (انظر مقدمة *Orientalia* 1945: لعدد من المسائل الوثيقة الصلة بالموضوع). يقودنا هذا إلى النقطة الثانية وهي أنه إذا كانت تقاليد القراءة تسمحُ بعدة قراءاتٍ لا مركزيةٍ (بحيث يكون فيها تغَيُّرٌ حرٌّ في بعض الأحيان) تبعاً للتغيرات المحلية في القراءة (من إقليم إلى آخر ومن قبيلة إلى أخرى) فإن هذا من وجهة نظرٍ منطقيةٍ يجعل من الممكن تقبل فكرة وجود قراءة لا تشتمل على الإعراب. ويبدو أن الخطأ الذي وقع فيه كل من نولدكه وفولرز هو ربط المتغيرات اللغوية في القرآن الكريم بشخص النبي محمد ﷺ (ربما يمكن نسبة بعض المتغيرات إلى القبائل أو إلى بعض القُرَّاء خاصة في الشواذ).

وثالثاً، أعتقد أن نولدكه يسيء فهم الأهمية الرمزية للعربية الخالية من الإعراب في تقاليد قراءة القرآن. وسأناقش فيما يلي حول تقاليد أبي عمرو في القراءة التي يجب أن تُفسَّر على أنها من هذا القبيل، رغم أنه لم يذكر أحدٌ من قبل (مثل ابن مجاهد والجزري) بأن قراءة أبي عمرو تخلو من الإعراب. إلا أنني لا بد أن أشير هنا إلى أن السمة الأساسية لقراءة أبي عمرو ليست خلوها من الإعراب، بل انتشار الإدغام. وهذا هو السبب الذي أظهر مصطلح الإدغام الكبير (انظر رقم 5) بدلاً من (إلغاء الإعراب) على سبيل المثال.

وأود هنا التذكير بأن تقاليد التلاوة كانت سابقةً تاريخياً للنحو؛ ولذلك ربما أن قراءة أبي عمرو لم تُوصَم بأنها خالية من الإعراب؛ لأنه حتى ذلك الزمن لم يظهر ما أسميه بأيدولوجية الإعراب التي ترسخت فيما بعد. وببساطة يمكننا القول بأن الإعراب في بواكير الإسلام لم تكن له تلك السطوة المعيارية التي بناها النحاة لاحقاً (انظر Larcher 2005; Larcher and Guillot ms.).

رابعاً وأخيراً، أود تكرار النقطة التي أشرت إليها فيما تقدم وهي أنه بالنظر إلى إدراك نولدكه لتقاليد أبي عمرو في التلاوة فإن مطالبته بحجج



مثل النصوص الصريحة التي تدل على أن هناك شكلاً من أشكال التلاوة يخلو من علامات الإعراب لُهي مطالبة تُشير إلى التشكيك في هذا الأمر برمته، وتعود تلك المطالبة إلى سنة 1910، وعلى أقل تقدير فإن هذه المطالبة هي الأضعف ضمن الأدلة التي تعارض كلام فولرز.

ومن هنا فإن النقاش يشير إلى مسائل أيديولوجية مثيرة لاهتمام كل من أراد تصور اللغة العربية في مراحلها الباكرة، ولا يشير النقاش إلى قضايا لغوية ملموسة، ولا حتى إلى قضايا لغوية تدعمها قاعدة بيانات صلبة. وبالتالي تظهر أهمية وجود عملٍ علميٍ تقليدي يصف وظائف الإدغام الكبير، الأمر الذي يضع النقاش حول هذه المسألة على أسس صلبة.⁽¹⁾

4.1 شرح طيبة النشر: أطروحةٌ ظهرت في القرن الخامس عشر (م) حول تنوع المُغايرات في القراءات

تتمثل مثل هذه الوثيقة في الكتاب المذكور الذي ألفه ابن الجزري (سأشير إليه فيما يأتي بالجزري) ويتناول القراءات القرآنية، وقد حظي بتعليقات عالمٍ معاصرٍ وهو علي محمد الضباع (سأشير إليه فيما يأتي بالضباع). توفي الجزري في 833/1429 في دمشق ويتألف عمله من 330 صفحة اشتملت على قصيدة مُقفاة من نظم الجزري شرحها الضباع شرحاً مفصلاً. وكما هي طبيعة هذه النصوص فالتفسير يكون في التعليقات، وهنا أود الإشارة إلى أن تعليقات الضباع أدت إلى تضخم النص الأساسي للجزري. والمتوقع أن الضباع قدم تفسيراً صحيحاً ومتفقاً مع ما ورد في

(1) يشير بريتلز Pretzl (1934: 293) إلى أن ظاهرة الإدغام الكبير ليست شائعة عند القراء، وأن ابن مجاهد نفسه لم يشر إلى ذلك، وربما تكون معلومات بريتلز صحيحة في زمنه سنة 1934. شوقي ضيف محقق الطبعة المعيارية الأحدث من كتاب السبعة لابن مجاهد (1972) أشار في مقدمة حديثه حول الإدغام الكبير (ص 113) أنه حقق فصلاً حول الإدغام الكبير بناءً على صفحات ليست متوالية حول هذه الظاهرة، وقد وجدها في نسخة جعلت ترتيب مناقشة هذه الظاهرة قبل سورة البقرة، في تقليد يشبه تقاليد التأليف المتأخر في القراءات (مثل الداني). لذا فإن الإدغام الكبير يبدو من الموضوعات التي تناولها ابن مجاهد الذي يُعدُّ عمله الأكثر أهمية فيما ألف حول القراءات.

مصادر القراءات القروسطوية رغم أنني لم أُنَبِّت من ذلك بنفسني باستثناء الوقوف على بعضها.⁽¹⁾

يضع المحقق أنيس مهره شرح طيبة النشر ضمن تقاليد قراءة القرآن. وكما يُقال فإن الجزري درس اثنتي عشرة قراءة للقرآن الكريم، وفي هذا الكتاب سيُعامل مع عشرة منها فقط كما سيأتي.⁽²⁾ السبعة الأوائل مطابقة لما جاء عند ابن مجاهد والثلاثة فوقها في دائرة ما تُلقَى بالقبول.

الجدول 4.1

القارئ	المكان	الوفاة
نافع	المدينة	785/169
ابن كثير	مكة	737/120
أبو عمرو	البصرة	770/154
ابن عامر	دمشق	736/118
عاصم	الكوفة	745/127
حمزة	الكوفة	772/156
الكسائي	الكوفة	804/189
أبو جعفر	المدينة	748/130
يعقوب	البصرة	820/205
اليزار	بغداد	843/229

والجزء الأكبر الذي يقع في 150 صفحة عبارة عن موضوعات عامة

(1) يلخص ابن مجاهد تناول القراء السبعة للإدغام، وليس هناك شيء مما نجده من الإدغام بين الكلمات عند أبي عمرو يخضع لشروط الإدغام في كتاب شرح طيبة النشر. وينص التعميم الأساسي الذي أصدره المؤلف تجاه معاملة أبي عمرو قوله: يَحْذِفُ أبو عمرو الحركة من الصامت الأول (إسكان الأول) ويدغم الأول في الثاني إذا كان كل منهما متحركاً في كلمتين مختلفتين وبنفس النمط (على مثال واحد). ولا يخوض ابن مجاهد في التفاصيل حول ما يعنيه بـ (نفس النمط) وكثير مما قاله ابن مجاهد عن أبي عمرو موجود في مختصر الضباع حول الإدغام الكبير.

(2) انظر Abd Allah (1984: 179-218) ^c للمزيد حول القراءات القرآنية المعيارية، القراءات الشاذة، العلاقة بين تقاليد القراءة والنص القرآني المكتوب إضافة إلى تشكيلة من القضايا الأساسية المتعلقة بالقراءات.



على سبيل المثال: معالجة نطق ضمير الغائب المفرد المذكر هـ (ff 66)، و انظر الفصل (8.9)، طول الحركات (ff 71)، حذف الهمزة (ff 77)، الإمالة (ff 115)، و انظر الفصل (1.6.6)، الراء المرفقة (ff 139)، اللام المرفقة (ff 133. 1.6.3)، ظاهرة الوقف (ff 141) والأسماء المختومة بالياء (ff 148). وفي ص 168 هناك موضوعات عدة عُولجت بشكل موفق، كل موضوع يتعلق بسورة ابتداءً من سورة البقرة، باستثناء السورة الأولى وهي الفاتحة حيث عُولجت قبل (ff 48). أما القراء وسلاسل روايتهم فقد لُخصت في مقدمة العمل.

ويبدو الهيكل العام للكتاب بأنه أشبه بمعالجةٍ محافظةٍ لتنوع المُغيرات في القراءات، كما هو الحال مع ابن مجاهد حيث يُعامل مع القضايا العامة أولاً (رغم أنها عند الجزري تشغل مساحة أكبر مما عند ابن مجاهد)، أما القضايا اللغوية فمتطابقةً. معالجة الجزري والضباع لضمير الغائب المفرد المذكر مماثلة في جوهرها لمعالجة ابن مجاهد (ص 2-130) على سبيل المثال.

من بين الموضوعات المختلفة هناك نوعان من الإدغام يمكن تمييزهما في شرح طيبة النشر وهما: القليل أو الصغير والكبير أو الرئيس (الأساسي). وكلاهما يتناول الإدغام الذي يتخطى حدود الكلمة الواحدة. الإدغام الصغير (ص 106-133) يصف الإدغام عندما تنتهي الكلمة بصامت (مثل ما في هل و قد) بينما الإدغام الكبير كذلك جاء مفصلاً في (ص 54-66) وهو الذي يقع حينما لا يُنطق بحركة الآخر.⁽¹⁾

الإدغام الرئيس هو أول الموضوعات التي تُعالج بالتفصيل، ويذكر الضباع أنه يقع في مطلع القرآن الكريم:

(1) من ناحيةٍ عمليةٍ لا بد من الاختيار عند معالجة الإدغام بين الحديث عن حذف الحركة ثم تطبيق الإدغام (كما فعل ابن مجاهد) أو افتراض عدم وجود حركة على الآخر (وهذا هو ما يدور النقاش حوله في هذا الفصل). وفي الأمثلة المُستشهد بها سأوضح حركات الآخر؛ لأن هذا الأسلوب سيكون مألوفاً للقارئ المطلع. وعلى الرغم من وجود شيء من عدم الاطراد في طريقة العرض هذه، يجدر بالقارئ أن ينظر إلى النقاش في الفصل 3 على أنه يمثل تحليلاً مقترحاً لقراءة أبي عمرو.

(1) الرحيم مالک ← الرحيم-مالک (1: 3-4)⁽¹⁾

وكلا النوعين من الإدغام يتعلقان بالإدغام التام، إذ يُنطق الصامتان صامتاً واحداً. والمستويات المختلفة للإدغام يتناولها النحاة (مثل سيبويه في الفصليين 565-569) ولم تُمَيِّز هنا.

وعلى الرغم من أن الإدغام الكبير يحظى بالاهتمام في شرح طيبة النشر كأحد أطول الموضوعات في فصول الكتاب إلا أنه يظل ظاهرة قليلة الانتشار بين القراء. فهي مرتبطة بقارئ البصرة أبي عمرو في رواية السوسي عنه. كما أن هذه الظاهرة يمكن ربطها بالكسائي في رواية الدوري عنه (ص 54).

إن القراءة المرتبطة بالإدغام الكبير ليست قراءةً متحدةً ومحددةً عند قُرَّاء معينين رغم أنه يُشار إلى ارتباط هذه الظاهرة بأسماء معينة بطريقة عشوائية تقتصر إلى الدقة. الضَّبَّاع على سبيل المثال يتحدث عن بعض أتباع ظاهرة الإدغام الكبير الذين يتقبلون الإدغام في سياقات معينة وهي تلك التي تفيد الأمر، وفي المقابل فإن البعض لا يوافقهم في ذلك (ص 54). وفي موضع متأخر يُشير إلى من يسميهم (رواة الإدغام). فعلى سبيل المثال الآية التي ورد فيها قوله: الرأسُ شيباً، فإن السوسي وحده هو الذي طَبَّقَ الإدغام فيها: الراشَّيباً. (19: 4) انظر ص (58). ويُلاحَظ أيضاً أن بعض القراء يُدغمون في بعض المقتطفات القرآنية بشكلٍ خارجٍ عن تقاليد الإدغام عند البقية (61-65)، فحمزة على سبيل المثال يدغم التاء في أربعة أمثلة. في أحد التعليقات (63) يُلاحَظ أن القراء الذين يُدغمون يأتون بصوت ضعيف لا يمكن تمييزه (انظر الرُّوم، سيبويه 2: 307، وانظر 1.6.3 في الفصل 1) هذا الصوت لا يأتي عند القدماء الذين يفضلون إدغاماً تاماً لا يترك أثراً للصامت الأول ولا لحركته.

(1) الاستشهادات القرآنية في كتاب الجزري لا تكون عبر تحديد السورة والآية. وهناك الكثير من المتصاحبات الفريدة وبعضها ليست متصاحبات، ولكنني استشهدت بهذا المثال بشكلٍ عشوائي من القرآن ودون ضوابط وقد وافق استشهادي هذا ما نص عليه الجزري في كتابه.

4.2 الإسهامات اللسانية في ظاهرة الإدغام الكبير

رغم أن أنه يُتَعَامَل مع ظواهر متشابهة تعاملًا انطباعيًا إلا أن تناول شرح طيبة النشر للقراءات يبدو أكثر نضجاً من معالجة ابن مجاهد التي تعود للقرن العاشر م. وهذا دليلٌ على أن الإدغام الكبير ضمن الموضوعات المدروسة. كما أن المصطلحات التخصصية المستعملة تواكب المصطلحات المتطورة المستعملة في الدرس اللغوي للإدغام عند النحاة. هناك أيضاً مصطلحات تخصصية دقيقة سُكِّت ودخلت بشكل ملائم في فضاء القراءات القرآنية. ولذلك ففي بداية الفصل قدّم المؤلف ثلاثة شروط تتمثل في وجود صامتين متماثلين ساكنين مثل الميمين في المثال أعلاه (1)، أو متحدين في المخرج مثل الثاء والذال أو قريبيين في مخارجهما/صفاتهما مثل الثاء والطاء.

وهذا دليلٌ على التفاعل بين الإدغام الكبير والقوانين اللغوية العامة. ويمكن إظهار ذلك في تفسير (ص 57) قوله «آل لوطٍ» وهي متصاحبتان وَرَدَتَا أربع مرات في القرآن (على سبيل المثال: السورة. الآية 27. 56، و 54. 33). إذ ينقسم من يُطَبَّقون الإدغام الكبير إلى قسمين هنا فمنهم من لا يطبق الإدغام الكبير بحجة أن كلمة «آل» حصل فيها الكثير من التغيرات الصرفية والصَوَاتِيَّة (العلة: حصول تغييرين قبل الإدغام الكبير) التي لا تسمح بمزيد من التغيرات مثل الإدغام الكبير، وتوالي القوانين أدى إلى التغيرات التالية:

(2) أَهْلَ لَوِطٍ وهذا الأصل

أَلَّ لَوِطٍ قلب الهاء همزة

آل لَوِطٍ إبداء الهمزة ألفاً

أَلُوِطٍ الإدغام الكبير

وتنتشر مثل هذه المشكلات التفسيرية التي تكتنف مثل هذه الكلمات في الدراسات الصَوَاتِيَّة العربية السائدة.

وفيما يتعلق بحالة الإدغام الكبير فيذكر أنه صالح للتطبيق ما لم تكن هناك قوانين تمنع وقوعه، على سبيل المثال حينما يكون متمشياً مع تقاليد الإدغام وذلك حينما تغيب حركة الصامت الأخير. السؤال المهم يدور حول حالة حركات الآخر. لم يرد ذكر صريح لهذه المسألة عند الجزري/الضباع. أما ابن مجاهد (116) فينص على أنه حينما يلتقي ساكنان متشابهان (على مثال واحد) في كلمتين يجب جعل الأول ساكناً (أسكن الأول) ثم تدغمهما. ومن الواضح أنه ينظر إلى الأشكال المتحركة على أنها الأساس، وهذا المنظور يمكن استحضاره من وجهة نظر إجرائية وتعليمية لفهم مراحل الإدغام الكبير. ومع ذلك فإن عمل ابن مجاهد يتسم بأنه عملي واستقصائي، وخالٍ إلى حد كبير من مناقشة القضايا النظرية رغم أنه لا شك على علم بالصرف العربي وتطبيقاته. وإذا أردنا وصف نقطة البداية على أنها تبدأ من وجود حركة عالية (كسر أو ضم) في آخر الكلمة فإن هذا لا يعني أن هذه الحركات تُشكّل الخطوة الأولى التي يبدأ بها أبو عمرو ممارسته للإدغام الكبير كما سناقش في الفصل 3.4.

وقد عُبرَ عن شروط الإدغام الكبير بمصطلحات صوتية وصرف-صواتية ومعجمية. من ناحية الصّواتية على سبيل المثال فإن الكلمات التي يكون في آخرها صامت مضعف لا يقع فيها الإدغام الكبير، كما في الآية: «الحق كَمَن» (13: 19 انظر رقم 15). وعلاوة على ذلك فإن الإدغام لا يُفضّل حينما تقع الحركة بعد ساكنين (والمضعف من هذا له حالة خاصة). وبالتالي فإن إدغام النون في نحن لك وتحويلها إلى نحلّك يُشار إليه كاستثناء بسبب أن النون وقعت بعد ساكن.

ومن الناحية الصرفية فإن الإدغام لا ينطبق⁽¹⁾ على ضمير الفاعل حُ كما في خلقت طيناً⁽²⁾ وكذلك فقد ذكر عدد من الاستثناءات المعجمية وقد أُشيرَ إلى ذلك إضافةً إلى أمور أخرى في الفصل 3.

(1) والمصطلح المضاد للإدغام هو الإظهار حيث تظهر فيه الحركات الأساسية.

(2) وحتى في هذا الموضع فإن بعض القراء يدغمون التاء (على سبيل المثال يأتون بها مجردة عن الحركة) على شكل صوت منفرد.

وفيما عدا استثناءات قليلة (انظر أدناه) فإن الإدغام الكبير يصدق في توصيفه على كلمات تحكمها سياقات صوتية متنوعة. وكما ذكر سابقاً فإن الإدغام الكبير يختلف عن الصغير من حيث إن الكبير لا ينطبق إلا على الكلمات التي تنتهي في شكلها الطبيعي بحركة. وتجدر الملاحظة بأن الخصيصة المتطابقة هنا هي مجرد حركة وليس تصنيفاً للصرف-صوارة أو خصيصةً تصريفيةً كأن تكون الكلمة مُعربةً أو مبنيةً. ومن هنا فنحن نجد أمثلةً مثل (3) و (4) تُعالجُ في الفقرة نفسها تحت نفس الظروف (إدغام اللام والراء ص. 58)، رغم أن الحالة الأولى تتطلب اختفاء الحركة المعجمية وهي الفتحة، والحالة الأخيرة تتطلب اختفاء علامة الجر وهي الكسرة.

(3) قَالَ رَبُّكُمْ ← قَارَبُكُمْ (26: 26)

(4) إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ ← إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ (16: 125)

أما فئات الصوامت التي تسمح بوقوع الإدغام الكبير فيتعامل معها تبعاً في (ص. 56-61)، وسوف أستخدمها بإيجاز هنا. والفئة الأكبر منها هي التي تتعلق بالإدغام التدريجي لكل من: ت/د، اللذان يُدغمان في الأصوات التالية: ذ، ظ، ض، ت، ش، ث، ز، ص وكذلك ج كما في:

(5) يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ ← يَكَاثُ سَنَا (يَكَاثُنَا) بَرْقِهِ (24: 43)

واللام والراء كما في (4) أعلاه وكما في:

(6) أَطْهَرُ لَكُمْ ← أَطْهَلُ لَكُمْ (11: 78)

وهناك توالٍ آخر للسواكن يسمح بوقوع الإدغام وهو كما يلي: ض-ش وكذلك ك-ق (انظر ما سيأتي)، ث-س/ص/ج، ج-ت وكذلك ب-م. وهناك عدد من هذه الحالات كما في (3) أعلاه مقيدةً من الناحية المعجمية. على سبيل المثال: /ب/ تُدغم في /م/ ولا يُسمح بالإدغام إلا في الفعل: يُعَذِّبُ (على سبيل المثال: 2: 284)، كما في: يُعَذِّمَن (يعذب من). والنون قد تُدغم في كلمات معينة.

وعموماً فإن الإدغام الأكبر يحدث في سياقات صوتية تشتمل على حركة

عالية (كسرة أو ضمة) (على سبيل المثال: خارج تقاليد الإدغام الكبير). في التسلسل الصوتي التالي: آل/رَ + ل/ر، فإن الإدغام يُسمح به فقط في الفعل: قَالَ (انظر 3)؛ إن تسلسل الأصوات التالية: صامت-د لا يسمح بإدغام الدال إلا إذا قيلَ صراحةً بأنه ممكن أو مسموح به وهكذا.

ويبدو أن الإدغام الذي لا يُحدَّد اتجاه له يسير بشكل خَطِّيٍّ من الأول إلى ما بعده (فالصامت الأول يدغم في الثاني) وهذا ما يُفسر الآثار المنعكسة على (3) و (6) أعلاه. إلا أن هناك حالةً من الإدغام العكسي الذي يتجه من (الثاني للأول) كما في

(7) خَلَقَكَ ← خَلَقَ (18: 37)

ويبدو أن طبيعة الساكن حينما لا تتوفر علامة الإعراب ويكون اتجاه الإعراب تقديمياً (من الصوامت المتأخرة باتجاه الصوامت المتقدمة في بداية الكلمة) تلعب دوراً هنا، باستثناء ما لو كان هناك مجموعات من السواكن، وكان هناك أيضاً عواملٌ أخرى مؤثرة لها الأسبقية (/ق/ فوق /ك/ على سبيل المثال كما في (7)). ورغم أن المسألة لم تُناقش بإسهاب وهناك القليل من الأمثلة التي تسمح بإصدار التعميمات.

وفي حالات نادرة تُعالج مسألة الإدغام داخل الكلمة ضمن هذه الفئة. ويتعلق هذا الأمر على وجه الخصوص بضمير المفعول المتصل كَ كما في (7) أعلاه.

والقضية التي لا تُذكر إطلاقاً هي التي تتعلق مباشرةً بالغرض من هذا الفصل، وتتمثل في الحجة القائلة بوجود تقليدٍ في القراءات القرآنية (استخدام الفعل المضارع يدل على أن هذه التقاليد لا تموت بل تستمر) لا تظهر فيه علامات الإعراب. وأعتقد أن الإشارة الوحيدة إلى الحالة الصرف-صَوَائِيَّةٍ لحركات آخر الكلمة هي تلك التي تتعلق بضمير الفاعل المتصل كَ المذكور أعلاه. فحالة الإعراب أو الصيغة الخاصة بحركات آخر الكلمة يُعامل معها في الأساس من ناحية صَوَائِيَّةٍ، ومن هنا فإدخال كلٍّ من الحركات الثابتة (التي لا تتغير بتغير العوامل) والمتغيرة يخضع



لنفس الإطار النظري.

ومن الجدير بالذكر أن هناك من يرى أن إدغام أبي عمرو الكبير يتخطى قيود الإدغام كلها. يشير ابن مجاهد (157) إلى أن التخفيف (نوع من النطق الضعيف) في القرآن كاملاً رُوي عن أبي عمرو، كما رُوي عنه الإدغام في مواضع لم يُدغم فيها أحد:

«والقول ما أخبرْتُك به من أنه كان يُؤثِرُ التخفيف في قراءته كلها. والدليل على إثاره التخفيف أنه كان يُدغم من الحروف ما لا يكاد يدغمه غيره».

وعلاوةً على هذا وفي كلامٍ منسوبٍ لليزيدي ذكر فيه أن أبا عمرو غالباً ما كان يحذف الكسرة والضمة بالكامل في نهاية الفعل الذي تتصل به لاحقة. والتقاليد المُتَّبعة هنا التي لا بد من التحقق منها متناقضةً على العادة. وهناك رواياتٌ أخرى تقول إن أبا عمرو كان يُضعِف حركة الآخر. ومن الواضح على أية حال، فإن قراءة أبي عمرو كانت وظيفة حركة الآخر فيها ضئيلةً وهذا موجود عنده أكثر مما عند غيره.

4.3 ملخصٌ تفسيري

إحدى النقاط التي تظهر في مناقشة مسألة الإدغام هي شرعيته وأعني هنا الكبير. وقد قدّم الجزري/الضَّبَّاع الأمر بعده متعارفاً عليه وغير مثير للجدل، وقد ضمَّنه في سياق خطاب لغوي (انظر (2) أعلاه) مما يعكس ارتباط هذه الظاهرة بقواعد اللغة العربية بشكل واضح (انظر رقم 5 لابن مجاهد). ومن هنا فإن تجاهلَ نولدكه لهذه الظاهرة في غير مكانه، بل إنه تصرَّفَ غيرَ ناضجٍ من الناحية العلمية؛ لأهمية هذه الظاهرة.

ومع ذلك، ما تزال هناك مشاكلٌ تفسيريةٌ تَظهر عند محاولة دمج مثل هذه الظاهرة (الإدغام) في عملية محاولة فهم اللغة العربية القديمة على اختلاف تنويعاتها، وهذا شرطٌ أساسيٌّ لإعادة بناء صورة العربية الأولية.

وسأبدأ هنا برسم الآراء التي ربما دافع عنها غيري أو تبناها وسأسلك الطريق من بين هذه الآراء متجهاً نحو الفهم الذي تُزودنا به الحقائق الماثلة أمامنا.

وقبل الاستمرار في تلك الآراء أود هنا الإشارة إلى أنني أعتقد أن المناقشة الكاملة لتقليد أبي عمرو في القراءة تتطلب عدة أمور من بينها تمثيل الإشكال في إطار صوتيّ معاصر، وربما تكون هناك حاجة لأكثر من إطار؛ للإجابة على التساؤل من وجهات نظرٍ مختلفة. وعلاوة على ذلك فإن الفرضيات الخاصة ببنية المقطع الصوتي العربي القديم والنبير كلّها ذات صلة، وهي من الأسس التي لا يمكن تمييزها في بعض الأحيان حتى في أكثر النصوص النحوية تفصيلاً. وعلى أية حال أود أن أكرر القول بأن تقليد الإدغام يتعلق بعلم الأصوات، والقيود الشكلية تلعب دوراً محدوداً فقط (انظر المناقشة أعلاه بشأن لاحقة الفعل الماضي - ت) ومن هنا فلنفي فهم هذا التقليد نحتاج إلى تفسيره تفسيراً صوتياً.

ويُلاحظ مما تقدم أن الإدغام الكبير لا يتعرض لحالة حركات الآخر التي يُعدّ غيابها ممهداً لحدوث الإدغام. وربما توحى لنا القراءة السطحية بأن الحركات ليست غائبة عن البنية الصوتية الأساسية في أمثلة الإدغام الكبير، وتحذف هذه الحركات حينما يقع الإدغام. ويتطلب مثل هذا التفسير قاعدتين: إحداهما: حذف الحركة (8أ)، والثانية هي إدغام الساكن (8ب). وسوف أقدم هاتين القاعدتين بشكل خطي (متسلسل) على غرار ما فعل النحاة العرب القروسطيون. وتُمثل الحركة الطويلة «ا» (ألف) الساكن القابل للإدغام.

(8أ) ص₁ - ح عالية (ضمة أو كسرة) # ص₂ ← ص₁ # ص₂

(8ب) ص₁ # ص₂ ← ص₂ ص₁

(8أ) تخبرنا هذه القاعدة بأن الحركات العالية (الضمة أو الكسرة) تُحذف في النهاية (وفي هذا تجاهلٌ للشروط التي تُقيد حالات الإدغام المذكورة أعلاه)، بينما (8ب) تُشكل قاعدة الإدغام الصحيحة (حيث تُفترض وقوعه

بين السواكن المتطلبة في حالة الإدغام والرمز «ا» يمثل الصوامت القابلة للإدغام). ويجب هنا أن تُطبَّق القاعدة بالتسلسل. من خلال النظرة المنطقية فإن (8 ب) لا يمكن أن تحدث قبل (8 أ)؛ لأن (8 أ) تهيي البيئة التي تُمكن من الإدغام فهي بذلك تُغذِّي (8 ب)؛ لتكمل العملية. والغريب من الناحية اللغوية هو أن (8 أ) تنطبق فقط في الحالات التي تكون فيها (8 ب) حاضرة؛ ولذا فلا مناص من افتراض وقوع (8 أ) قبل أن تبدأ (8 ب) في العمل. وهذا التسلسل المتطلب لعمل القواعد الذي يُنصَّص عليه بهذا الوضوح ليس معتاداً في تقاليد الدرس الصرفي-الصوتي للعربية (ولكنه ربما ليس فريداً أيضاً).

وكما نُوقِشَ في الفصل الثاني أعلاه، فإن الإدغام الكبير كما وصفه الجزري/الضباع جزءاً لا يتجزأ من تقاليد تحليل الدرس الصوتي التي تشتمل على الكثير من التفاصيل. ومن المناسب إلقاء نظرة على الإدغام تبعاً لهذه التقاليد. وسوف أتناول ما قدمه سيبويه (ت 798) أساساً للمناقشة. ويمكن لنا أن نفترض بأن سيبويه قد تعامل مع تنويع شبيهة بتلك التي وصَّفها أبو عمرو، وذلك نتيجة لكون سيبويه محسوب على الجيل التالي لجيل أبي عمرو ولا شك أن سيبويه قد سأل عن ذلك.

ومن خلال تفسيري لتعامل سيبويه مع الإدغام يمكنني القول بأنه لا توجد قواعد من النوع (8 أ) متبوعة بـ (8 ب). ومع ذلك فلا بد لنا من توقُّع بعض المشاكل التفسيرية. والقواعد التي من نوع (8 ب) حيث يتخطى الإدغام حدود الكلمة الواحدة (كونه بين كلمتين) وصَّفهما بدقة (2: الفصول 566 إلى الفصل 569). وعلى الرغم من أن الإدغام بين الكلمات أمرٌ طبيعيٌّ في توصيفات سيبويه للإدغام فإن أمثاله تفترض كلمات تنتهي بساكن في المقام الأول (على سبيل المثال: المبني على السكون) مثل إذهب في، تصبح إذهفي (6: 461)، أو هل رأيت تصبح هرايت (2: 461.23).⁽¹⁾

(1) من المهم أن نلاحظ أن قائمة سيبويه للحالات التي يمكن فيها حدوث الإدغام تختلف في تفاصيلها عن قائمة الجزري. فعلى سبيل المثال، فالجزري يسمح بإدغام اللام + الراء (على سبيل المثال (6) أعلاه) إلا أن سيبويه لا يسمح بذلك (2: 461.6).

ولذا فإن الأمثلة عادةً ما تكون إما فعل أمر للمفرد + اسم/فعل أو أداة + اسم/فعل. ومثل هذه الأمثلة يُؤخَذُ فيها بقاعدة (8 ب) فقط دون الحاجة إلى (8 أ).

وهناك استثناءٌ ينطبق على الكلمات التي آخرها حركة. ويتعلق بالحالات التي تكون فيها الصوامت متشابهة في أطراف الكلمات (مثل آخر صامت في الكلمة الأولى وأول صامت في الكلمة الثانية)، وهنا يُسمَحُ بالإدغام بين الكلمات كما في:

(9) جَعَلَ لَكَ ← جَعَلَكَ (2: 455.21)

ويُحدِّدُ سيبويه بعض التفضيلات هنا ومع ذلك فإنه يسمح بالإدغام فقط عندما تكون الصوامت متماثلة، ويفضِّلُ ذلك عندما يؤدي حذف الحركة إلى كسر سلسلةٍ طويلةٍ من المقاطع المفتوحة، وفي هذه الحالة تصل إلى خمسة (انظر 2.4.2 (21)). كما أنه يُعْطَى بعض الأمثلة على الحذف حتى عندما تكون الحركة المحذوفة عبارةً عن حركة الإعراب في الآخر كما في:

(10) ثَوَّبُ بَكْرٍ ← ثَوَّبَكِرِ (2: 457.18)

وسواءً كانت هذه الحالات مندرجةً تحت الإدغام أم لا (كما سمّيته في السابق) يظلُّ هذا الأمر قابلاً للنقاش، وفيها ينشأ ساكنٌ مضَعَّفٌ يظهر بالتزامن مع النطق بالساكنين المتماثلين المتجاورين.⁽¹⁾ ويُنظر إليهما من خلال القاعدة (8 أ) التي صِيغَتْ بما يتلاءم مع الحالة التي تتماثل فيها السواكن؛ ولذا فلا داعي لافتراض التسلسل (8 أ) ومن بعده (8 ب).

وإذا نظرنا إلى الإشكال من منظور القاعدة (8 أ) في حالة ما كان حذف الحركة العالية في مقطع مفتوح لم يُتَحَقَّقْ منه (على سبيل المثال، سيبويه 2: 277، عِلِمَ وَعِلْمَ)، فإن مثل هذه الحالات لا تؤثر على قاعدة الإدغام (8 ب). وكما هو الحال في (9، 10) حيث يتوالى المتماثلان على جانبي الحركة الأمر الذي يُولِّد صامتاً مزدوجاً على الرغم من أن (9، 10) لا

(1) وبدلاً للإدغام هناك دائماً إمكانية الفصل بين الصوامت بحركة خفيفة (كما في الإخفاء).

حاجة فيهما لاستدعاء قاعدة إدغام إضافية؛ لأن الازدواج في الصوت يحدث مباشرة مع حذف الحركة كما في (11).

(11) يَقْتَل ← يَقْتَل ← يَقْتَل⁽¹⁾ (2: 459.3)

بالنسبة لسيبويه فإن (8 أ) تنطبق داخل الكلمات، لكن بين الكلمات فقط حينما يكون الصامتان مثالان. (8 ب) وتنطبق خارج حدود الكلمات حينما يتأخم الساكن ساكناً آخر.

وعند سيبويه ورغم وجود الحاجة إلى (8 أ) و (8 ب) بوصفهما قواعد مستقلة، إلا أنه لا دليل على ضرورة تفسير القاعدتين على أن إحداهما تقود للأخرى (مترابطتين بشكل متسلسل) بشكل لازم. ولما كان الأمر كذلك فإن القاعدة من نوع 8 أ، التي تقود إلى 8 ب في علم الأصوات العربية الفصيحة ستكون فريدة في نوعها ضمن تقاليد أبي عمرو في القراءة. ويمكن تلخيص الأمر على أنه تسلسل كما في (12).⁽²⁾

(12 أ) ص₁ - ح # ص₁ ← ص₁ ص₁ (سيبويه)

(12 ب) ص₁ - ح عالية # ص₁ ← ص₂ ص₂ (أبو عمرو)

(12 ج) ص # ص ← ص ص (?)

(12 أ) وصفه سيبويه و(12 ب) يتطلب (12 أ) وهو تقليد أبي عمرو الذي فسّره ابن مجاهد بأن آخره مشتمل على الحركة بشكل أساسي. وتصبح الخطوة الأخرى من هنا متمثلة في (12 ج) حيث تكون هناك حركة على الآخر دون سياق. و (12 ج) مطابقة لما في (8 ب)، باستثناء أن التعامل

(1) يبدو أن التغيير من يَقْتَل إلى يَقْتَل يُفسّر من قبل سيبويه على أنه نوع من التناغم بين الحركات. فالكسرة بين كل من القاف والتاء المضعفة يمكن تصنيفها على أنها حركة للحشو. والمرحلة الثالثة لم يذكرها سيبويه صراحةً رغم أنه يمكن افتراضها، (Orin Gensler, p.c.).

(2) بإمكانني الاستغناء عن حجة واحدة لصالح الافتراض التالي: (12 أ) (= (8 أ)) كمرحلة سابقة لـ (12 ب) = (8 ب)). وهذا من شأنه أن يتماشى مع خط تفسير نولدكه لعدم وجود التنوين في النقش العربي، أي أن أساس تقاليد الكتابة تقوم على ممارسة الوقف. ويمكن أن نقدم اقتراحاً معقولاً مفاده أن أساس الإدغام الرئيس هو الوقف بأشكاله المتعددة، حيث تغيب الحركات في آخر الكلمة. ومع ذلك فإن هذا من شأنه أن يُفسّر عدم وجود حركات، وبالكاد يمكن أن يُفسّر في نفس الوقت على أنه إدغام وهذا يتطلب منطقياً عدم الوقف.

معها يكون على أساس أنها تمثل الشكل الأساسي الذي لا يعتمد على حذف الحركة في آخر الكلمة (على سبيل المثال (8 أ)). بينما (12 ج) لا تُوصَفُ على أنها حالة عامة في الأدبيات، وعلى حدِّ علمي فإن هذا موضعٌ صالحٌ لمحاولة إعادة بناء صورة اللغة كما سيظهر هنا.

في حين أن محاولة نفي وجود التسلسل (8 أ) ← (8 ب) أمرٌ مستحيلٌ منطقياً، فإن البديل المعقول متاحٌ بسهولة. فبدلاً من افتراض وجود الحركات على الآخر ثم افتراض حتمية حذفها، فإن الافتراض المعاكس هو أنه في هذه الظاهرة لا توجد حركاتٌ عالية (ضمة كسرة) من الأساس، ويردُّ هذا في الفقرة (12 ج) أعلاه. هذه المعادلة موجودةٌ ضمناً في الإدغام الكبير، حيث إن الظاهرة نفسها يمكن فهمها بشكلٍ مباشرٍ على أنها إدغامٌ لتسلسلٍ صوتيٍّ متجاور في النطق مكونٍ من [ص ص]. مثل هذا التفسير له تأثير مهمٌ يتمثل في جعل هذه الظاهرة متماشيةً مع وصف سيبويه نفسه للإدغام فيما بين الكلمات (باستثناء حينما تتماثل الصوامت) حيث وافق سيبويه على مثل هذا النوع من الإدغام فقط إذا كانت الكلمة الأولى منتهيةً بساكن. وإذا افترضنا أن انتهاء الكلمة بساكن قاعدةً أساسيةً فإن هذا الافتراض يسمح بتفسير الإدغام الكبير من خلال التوصيفات الصوتية العربية القروسطوية. ويمكن الإشارة إلى ثلاث مشكلاتٍ محتملةٍ متعلقةٍ بالتحليل الذي نحن بصدده هنا إحداها، أن افترض في تفسيري أن انتهاء الكلمة بساكن ليس حاصلًا فقط في حالات الإدغام، بل حاصلٌ حتى عندما لا يحدث الإدغام (انظر (14 ب) أدناه).⁽¹⁾ وأنا أدرك أن الدليل المناقض لهذا نجده في تقليد أبي عمرو نفسه. فعلى سبيل المثال يُشير ابن مجاهد (149) إلى أن أبا عمرو يُميل (أ) ← لتصبح يـ انظر الفصل (7) في السياق التالي: أري حيث

(1) الموضعان اللذان حددتهما إما يفترضان الوجود الأساسي للحركات المحذوفة، أو عدم وجودها من الأساس. وهناك تفسيراتٌ أخرى يمكن تخيلها، على سبيل المثال فإن الحالة التي تكون وسطاً بين الحالتين السابقتين يمكن التفكير فيها من جهة غياب الحركات، بحيث يكون التسلسل الصوتي التالي ص # ص مسموح به، مثل التسلسل الذي عرّف بواسطة (12 ج).

إن الكسرة تُشكّل علامة الجر (على سبيل المثال في: ذاتِ قرارٍ، 23: 50). وإذا ارتكزنا على القراءة السطحية لتقليد أبي عمر فيمكننا أن نحدد أمثلة الإدغام بين الكلمات بالتوصيفات التالية (8 أ، ب (=12 أ، ب) أدناه).

وأزعم من خلال الاطلاع السطحي بأن تموضع الكثير من الجوانب النحوية في القراءات القرآنية لا زال في حاجة للمزيد من الدراسة المقارنة المفصلة، وفي بعض الحالات هناك حاجة لإعادة بناء صورة للظاهرة اللغوية في القراءات التي لا نجد مقابلاتٍ لها في المُغيّرات على اختلافها. وفي هذا السياق فهناك أهميةٌ لملاحظة عامةٍ في قراءة أبي عمرو وهي أن قراءته فيها الكثير من تخفيف الحركات العالية (الضمة والكسرة) في جميع السياقات على ما يبدو، وليس فقط تلك التي نوقشت هنا تحت مظلة الإدغام الكبير. فعلى سبيل المثال، فقد رُوي أنه يأتي بالإشمام (انظر الفصل 6.1.3 أدناه و 1.5.3)، ويبدو أن ذلك يحدث عنده في داخل الكلمات. وأنا أمثل الإشمام هنا وكأنه حركة الحشو المعروفة كما في (عن أسلِحتِ هُ كُم) (4: 102) وكذلك في يُعَلِّمُ هُ هُم (2: 129 انظر النقاش في 2.4.1.2). وبشكل عام وكما رأينا في نهاية الفصل 4.2 فقد ذكر ابن مجاهد (157) بأن أبا عمرو يشتهر بإضعاف عناصر متعددة في القراءة (التخفيف) و (خاصة الحركات والهمزات). وما يحتاج إلى التفسير هنا هو قياس مدى مثل هذا الحكم العام على قراءة أبي عمرو، وهناك نقطةٌ أساسيةٌ وُضِّحت في هذا الفصل وهي التخفيف في كل السياقات.

الثانية: قد يتساءل البعض حول تقليد الإدغام الكبير وهل يمكن أن يكون في كلماتٍ تخلو من حركات الآخر؟ ولماذا لا بد من التفريق بين الإدغام الكبير والأصغر؟ الإدغام الأصغر لكلماته شكلٌ أساسيٌّ وهو انتهاءها بساكن، وهناك ثلاثة موجبات هنا:

أولاً، يبدو أن الإدغام الأصغر كان شائعاً في كثير من المُغيّرات، الأمر الذي جعل استيعاب الإدغام الكبير للصغير فيه شيء من الإرباك بحكم أن الإدغام الكبير تقليدٌ يمارسه بعض القراء فقط. وبعبارةٍ أخرى فحتى

لو تطابقت الظواهر من الناحية الصوتية فإن الإدغام الكبير أخذ شكلين أحدهما ينضوي تحت ظله الإدغام الصغير، والآخر لا يندرج الإدغام الصغير تحته، الأمر الذي يجعل للإدغام الكبير أهمية خاصة في التراث. ثانياً، يمكن افتراض أن انتهاء الكلمة بحركةٍ يمثِّلُ خصيصةً معياريةً تشكل قاعدةً شكليةً لكلمات الإدغام. ويفتقر الإدغام الكبير إلى الحركات التي نجدُها حاضرة في تقاليد القراء الآخرين غير أبي عمرو (وربما يشابهه في ذلك الكسائي)، ومن هنا ظهرت الحاجة لتسمية هذه الظاهرة. ثالثاً، قد يكون هناك احتمالٌ لوجود حركاتٍ في آخر الكلمة في قراءة أبي عمرو وهذا في الحقيقة هو الحال في أمثلة الإدغام التي حصلت فيها القاعدة (8 ب). وبعد توصيفه للسياقات الصوتية التي يجوز فيها الإدغام يلحظ الجزري (61) أنه يمكن في هذه المواضع النطق بصوت يشبه صوت الحركة وهذه ممارسةٌ بديلةٌ للإدغام إما فيما يُسمى بالروم أو الإشمام (انظر 1.5.3). وبدلاً لـ (3) على سبيل المثال فهناك شيء مثل:

(13) قَالَ رَبُّكُمْ ← قَارَ (رَوَم) رَبُّكُمْ⁽¹⁾

فالروم يخفف من العلامة الصرفية (عند كلٍّ من سيبويه وأبي عمرو). أما الحديث عما يفعله الإشمام فهو مسألةٌ خارج إطار هذا الفصل. لتقييم حالة هذه الأصوات التي تشبه الحركات في خصائصها في كلٍّ من تقاليد قراءة القرآن والقواعد النحوية أقترحُ معاملة هذه الصوتيات على أنها حركاتٌ للحشو في السياق الصوتي التالي: ص # ص وليس مجرد تخفيفٍ لحركة الإعراب أو لحركةٍ معجميةٍ (داخل الكلمة). وإضافةً إلى ما تقدم أرى أن مثل هذا الحشو قد يحدث في أي سياق على النحو التالي: [ص # ص] وليس فقط تلك السياقات التي تتناوب فيها مع الإدغام. وهذا من شأنه المواءمة بين تقليد الإدغام الكبير وملحوظات قطرب التي لُحِصَت أدناه. ومن هنا فإن الإدغام الكبير والأصغر متباينان في حالة السواكن

(1) وكما أُشِيرَ أعلاه (نهاية الفصل 1)، كان الروم والإشمام مُفضَّلان لجيل ما بعد المرحلة الكلاسيكية (المتأخرين) الأمر الذي مهَّد لمتغير لغوي زمني يُفسر وجود الإدغام.

في أواخر الكلمات حيث إن الإدغام الأصغر لا يحدث فيه ذلك الحشو في السياقات نفسها.

تجدر هنا ملاحظة أن هذا الاقتراح متوافق رسمياً مع (8 ب) أعلاه. وفي التفسير المذكور هنا ليس هناك حذفٌ للحركات التي في داخل الكلمة (بقية المواضع عدا الأخير) تبعاً للهجة التي يرتسمها أبو عمرو في قراءته؛⁽¹⁾ ولذا فإن القاعدة (8 ب) تعمل هنا مباشرة ولا تحتاج إلى شيءٍ يمهّد عملها. مثل هذه الحركات تقع في أواخر الكلمات (بخلاف تلك الحركات التي تُحذف من خلال الصرف مثل لواحق الضمائر المجهورة) وتُضاف تبعاً لقاعدة؛ ولذا فليس لها حالة ثابتة يمكن عدها الأساس ومن ثم تُحذف خلافاً لذلك الأساس. وبدلاً عن (8) أعلاه فإنني أرى أن (14) تصف حالة الحركات في آخر الكلمة والإدغام بين الكلمات في تقليد الإدغام الكبير.

(14 أ) $ص_1 \# ص_2 \leftarrow ص_2 \# ص_2 (= (8 ب) \text{ القديم، حيث يقع الإدغام تحت ظروف ملائمة})$

(14 ب) $ص_1 \# ص_2 \leftarrow ص_1 \# ص_2 (= \text{عنصر مشابه للحركة})$ ⁽²⁾
أما الثالثة: فلو أننا نظرنا بعيداً عن الحركات، فإن الحالة الإعرابية يمكن التعبير عنها بحركتين طويلتين على شكل لاحقة في آخر الكلام، وهما: *وَنَ - uwna* في حالة الرفع و*يْنَ - iyna* في حالتي النصب والجر، وكذلك حينما تجتمع لاحقتان في آخر الكلمة. (انظر المبحث 2.4.4 لمزيد من النقاش حول هذا)، وهذا مندرج تحت تقاليد قراءة أبي عمرو. وما يمكن استنباطه من سياق هذا النقاش هو أن تقاليد أبي عمرو في القراءة تشتمل على نظام الحركات الإعرابية في الآخر.

(15) الحركات

(1) لأنه لا توجد حركات في الآخر يمكن حذفها. (8 ب) تعمل هذه القاعدة لصالح سيبويه، ولكن فقط حينما يكون الصامتان مثليين.

(2) أود أن أفترض أنه في تقليد أبي عمرو، فإن تشديد النطق بالحركة العالية (الضمة) في (الحَقُّ كَمَن) شرطٌ لحشو الحركة في المجموعة الصوتية التالية: ص ص # ص.

نصب/ظرف مقابل Ø/ø

الحركات الطويلة

وَنَ رفع مقابل سِيَنَ نصب /جر

تقع الأسماء عموماً تحت تأثير إعرابها (الأمر الذي يتطلب تغيير أواخرها وتغيير علامات إعرابها أحياناً) ونوعٌ واحدٌ منها هو الذي يُعرب بالحركات التقليدية الثلاث.

في القرآن هناك مثال واحد تلقاه الناس بالقبول يُتَحَقَّقُ فيه من علامتي الرفع والنصب. إضافةً إلى ما تقدم فإن ترتيل القرآن يتشكل في تلاوته نوعٌ من السجع رغم اختلاف الإعراب كما في كل من وَنَ - *uwna* في حالة الرفع وسِيَنَ - *iyana* وهذا في الآيتين الثانية والثالثة من سورة البقرة (Bell 1958: 69).

وإذا نظرنا إلى ورقة نشرها كلٌّ من كاهله Kahle ووانسبره Wansbrough (1984) ربما شَعَرْنَا بأن تقاليد قراءة أبي عمرو ليست إلا بقايا من تقاليد كانت شائعة آنذاك، نجدُ آثارها واضحةً ولكن جوهر تلك التقاليد ليس حاضراً؛ لأن التفسيرات النحوية حلت محلها. والبحث في ثنايا هذه السطور يقود الباحث إلى جوهر اللسانيات التاريخية العربية.

أود أن أناقش بأنه وبعد قرابة 100 عام على نشر عمل فولرز يظهر لنا بأن مقترح القائل بأن تقليد الإدغام الكبير في القراءات القرآنية يقوم في الأساس على تنويعٍ عربيةٍ خاليةٍ من علامات الإعراب مقترحٌ معقول، ويساعد على فهم ظاهرة الإدغام الكبير. وعلى النقيض من رأي فولرز فإنني أرى لهذه المُغَايِرَاتِ قوانين تجعلها كغيرها من المُغَايِرَاتِ التي لها قوانينٌ في اللهجات. ومن هنا فالمتغيرات القرآنية تحيط بكلا التنوعتين. إن دارسي تاريخ اللغة العربية وحدهم، بقدر ما يَقْبَلُونَ هذا على إطلاقه إلا أنهم قد لا يتأثرون بهذا الاستنتاج على وجه الخصوص. ومع ذلك فحينما ترتبط هذه المتغيرات بظواهر أخرى ذات صلة فإنها تعزز مكانتها وأهميتها بشكل كبير.

وأود التذكير بعدة أمور: أولاً، بأن قطرب اللغوي الذي عاش في صدر القرن التاسع أشار إلى أن حركات الآخر كانت غير وظيفية. وقد خصص فيرستينغ (1983) مقالاً بذل فيه جهداً يوضح فيه مكانة العالم الجليل قطرب ويضعه في مصاف سيبويه. ويسعى فيرستينغ لشرح آراء قطرب بعباراتٍ فلسفية، ومع ذلك فقد كان في مقدور فيرستينغ وبسهولة التوصل إلى تفسيراتٍ أقل تعقيداً. عندما يتحدث قطرب عن التناقض الصرفي للحركات فإنه يشير ببساطة (مستعملاً مصطلحاتٍ معاصرة) إلى طبيعتها التي تُحدّد من جهة الصّوتاة. وقد لاحظ أن بعض التنويعات في العربية تكون فيها حركات الآخر بلا وظيفة صرفية كما يحدث في الإدغام الكبير، وقيمة هذه الحركات تُحدّد من جهة الصّوتاة.⁽¹⁾

ثانياً، هناك عدة مؤشرات في أعمال النحاة الأوائل، مثل سيبويه والفراء تشير إلى أن الإعراب لم يؤد وظيفةً في العربية القديمة بتنويعاتها وذلك في مجالاتٍ لغويةٍ وظيفيةٍ محددةٍ (انظر الفصلين السابقين).

ثالثاً، كما رأينا في الفصل السابق فإن التعامل مع الحالة اللهجية العربية المعاصرة بمنظور اللسانيات المقارنة يقودنا إلى إعادة بناء صورة تنويعٍ خاليةٍ من الإعراب لأحد أشكال العربية الأولية. وبعبارةٍ أخرى فإن عملية إعادة بناء صورة اللغة تُصادقُ على وجود عربيةٍ قديمةٍ خاليةٍ من الإعراب، الأمر الذي استدلّ عليه بظاهرة الإدغام الكبير. وفي مثل هذه الحالة فإن علم الفيلولوجي يلخص بإيجاز إعادة بناء صورة اللغة على أساس المقارنات اللهجية.

وقبل أن أنتقل إلى ملحوظاتي الختامية أود التأكيد على التفسير الذي دافعتُ عنه هنا، وأول ظهوره كان في عمل فولرز Vollers، وينتهي هذا

(1) أجد نفسي مديناً لـ إغناسيو فيرّاندو Ignacio Ferrando الذي لفت انتباهي إلى أهمية هذا. إن التفسير الذي قدمه قطرب يواجه عقباتٍ عدة بسبب أننا في مثل هذه المسألة نلجأ لطرحه وهو في الأساس من أفكار الزجاجي (الإيضاح: 70-1). ويبدو أن قطرب يبنّي جدله ضد فكرة أطراد الإعراب على أشكالٍ لغويةٍ تظهر عليها علامة الإعراب، وهذا أمر يتماشى مع نظرة فيرستينغ. والخلاصة التي انتهت إليها قطرب تصب في صالح تفسيره حيث يرى قطرب أن حركات الآخر ذات طابع صوتي خالص.

التفسير بنا إلى نتائج جديدة وله تطبيقات مختلفة في كل من تفسير تاريخ اللغة العربية وتقاليدها القراءات القرآنية. وبالنسبة لفولرز فقد فسّر التعايش بين شكلين لغويين أحدهما يشتمل على حركات الإعراب والآخر خالٍ منه على أنه اختلاف أسلوب في المقام الأول بين لغةٍ عليا (أدبية مُعَرَّبَةٍ) ولغة دنيا دراجة (غير مُعَرَّبَةٍ)، كما هو الفرق اللهجي بين الشرق (نجد = الإعراب) في مقابل الغرب (الحجاز = التخفيف من الإعراب). وقد كان راضياً تماماً بفكرة أن التنويع المشتمة على الإعراب تُمثل في الأصل ناحية تاريخية في اللغة (ص 169). واستنتاجه الأساسي الذي يُعد أكثر إثارة للجدل يتلخص في قوله: بأن القرآن أُعيدت قراءته باسم التصحيح الأدبي (اللغوي) في تنويعٍ شرقيةٍ (نجدية) مشتملة على الإعراب تختلف عن القالب اللغوي الخاص بالنبي محمد ﷺ، وهو قالب حجازي لا يتشدد في مسألة الإعراب⁽¹⁾.

الأهداف التي أعمل عليها في هذا الكتاب لسانيةً بحثيةً تقوم على منطق النهج المقارن. ويرى فولرز أن الأشكال اللغوية المشتمة على الإعراب والخالية منه تعايشت معاً في بواكير القرن الثامن، ومما يتناقض مع طرح فولرز عدم وجود دليل لغوي حاسم يؤكد أن الإعراب مسألة تاريخية في الأساس. حتى لو اقتنعنا بحجة أن المسألة مسألة اختلاف في المكانة بين الشكلين اللغويين فيترتب على هذا أن القرآن كذلك تعايش المتغيرات في تلاوته، ولا يمكن الوقوف على مسألة الأقدمية فيها بحيث نعرف أي شكل في التلاوة كان أسبق ظهوراً من الأشكال الأخرى. ولو افترضنا أن تقاليد

(1) رغم أنني أعتقد بجدوى تتبع الفكرة التي تذهب إلى أصالة خلو اللغة من الإعراب في التنويع الأصل (اللغة الأولية). أورين قنسلر Orin Gensler ورغم أنه يرى معقولة فكرة وجود تنويعتين إحداهما معربة والأخرى خالية من الإعراب لا يتنازل عن فكرة أن الإعراب موروث من السامية الأولية، وذلك نظراً إلى التطابق بين النظام العربي والأكدي والأوجريتي. ويشير أيضاً إلى أنه يمكن للمرء أن يعمل على عددٍ من الحالات الإعرابية في المرحلة الأولية للغة مثل التقابل بين الفتحة من جهة والكسرة/الضمة من جهة أخرى الأمر الذي يُشكل مجاًلاً يستحق الدراسة.

لم تكتشف دراسات فيرستينغ (1993b-1999) حتى الآن عن أية أعمال نحوية أو مدارس نحوية متطورة سبقت عصر سيبويه. وعلى أية حال فسأحدث عن تقليدٍ معياريٍّ موحدٍ فقط في القرن العاشر (Owens 1990).



القراءات القرآنية تطورت قبل سيادة المعيار النحوي فمن الطبيعي أن نتوقع تطور تقاليد القراءة حول إحدى النوعيات التي تسود في المجتمع. وإذا أخذنا الفصل السابق في الحسبان فإن التفسير الحالي لظاهرة الإدغام الكبير يُقَدِّم دليلاً آخر على أن الإعراب في العربية القديمة كان هشاً. الأمر الذي يطرح التساؤل حول وجوده في المرحلة الأولية للغة، وجوابي أنه لم يكن موجوداً في المرحلة الأولية.

الفصل الخامس

عربية ما قبل الشتات
في عصر الشتات
نهج إحصائي حول
تاريخ اللغة العربية

5.1 مقدمة

لقد أكدتُ في الفصل التمهيدي على أهمية اللهجات العربية المعاصرة في فهم اللغة العربية بدمج تلك اللهجات في التفسيرات اللغوية التاريخية، وطبّقت ذلك باتباع طرقٍ متعددةٍ في الفصلين الثاني والثالث. إن تجاهل هذه البيانات اللهجية المعاصرة بشكل ممنهج في السرد التاريخي للعربية يعني تجاهل النصف الآخر من تاريخ اللغة. وسأعمل في هذا الفصل على محاولة بناء صورة واضحةٍ لعربية ما قبل الشتات العربي من خلال فحص تنويعاتٍ تعود للمرحلة التي تلت شتات العرب.

وقبل المضي قدماً في هذه المهمة أود التعليق بإيجاز على الدور الذي تضطلع به الدراسات اللهجية في علم اللغة التاريخي. ويمكن التعامل مع الدراسات اللهجية على أنها مستودعٌ للسانيات التاريخية. ويتطلب الدرس اللهجي نقطةً بدايةً زمانية/مكانية أو مكانية/اجتماعية. والمزاوجة بين الدرس اللهجي واللسانيات التاريخية لا شك أنها ممكنةٌ إلا أنها تؤدي للوقوع في إشكالية وهي التي يمكن تسميتها بالتجسيم أو «التشييء»⁽¹⁾ فعلى سبيل المثال ربما يؤدي تتبع تطور لهجةٍ ما إلى افتراضٍ تشيئيٍ خاطئٍ مفاده أن هذه اللهجة كيانٌ متكاملٌ منفصلٌ، كما لو كانت مبنىً عمرانياً يتعاقب عليه الزمن بلا تغيير. يدفع مثل هذا الافتراض الباحث للبدء بتناول الخصائص اللهجية التي يرى أنها تجسد اللهجة - مهما كانت تلك الخصائص - ويقوده ذلك إلى افتراض أن مجموعة الخصائص هذه ستظل متماسكةً عبر الزمن ويطأ لها التغيير مجتمعةً متماسكةً! بمعنى أنه لا يمكن أن يتطور بعضها دون الآخر.

ومع ذلك فليس بلازم أن يكون هذا المذكور أعلاه هو الحال دائماً. في الحقيقة، ومن منظورٍ تاريخيٍّ يجدرُ بالباحث أن يبدأ بافتراض أن لكل خصيصةٍ لغويةٍ تاريخها الخاص، فالمعجم يتطور بمعدلاتٍ مختلفةٍ عن

(1) حينما يكون هناك أمرٌ مجردٌ ويُعامل معه على أنه شيءٌ ملموسٌ ذو كيانٍ مادي (المترجم).



تطور الصّواتة، وتصريف الأفعال يتطور بشكل مختلف عن تصريف الأسماء. وهذا ما حاول كلُّ من تومسون Thomason وكوفمان Kaufman تقريره (1988) حينما صنّفاً معدلات التطور اللغوي المحتمل في عناصر متنوعة من قواعد اللغة. وقد أديتُ في أحد أعمالي المنشورة (Owens) (2003) أن تصريفات فعل المتكلم المضارع في اللهجات العربية الإفريقية تغيرت بطرقٍ مختلفةٍ تماماً عن التغيير الذي طال بنية المقاطع الصوتية في تلك اللهجات العربية الإفريقية.

إن القول بأن اللهجات تتطورُ بطريقةٍ لا مترابطةٍ وموحدةٍ يؤدي إلى مأزق منهجي وعملي. ولإنصاف الواقع التاريخي للهجةٍ واحدةٍ يحتاج الباحث إلى تتبع تطور كل خصيصةٍ من الخصائص التي يمكن تضمينها تحت لهجةٍ معينة، وفي فترةٍ زمنية محددة، حيث تتغير بعض الخصائص تغييراً طفيفاً، ويتغير بعضها تغييراً كبيراً، والبعض الآخر يتضح أنه لم يتغير على الإطلاق. ومع ذلك فمن غير الممكن عملياً إعادة بناء السمات الكثيرة التي تُنقَى؛ لتعيين اللهجة ما لم يقض الباحث وقتاً طويلاً في الدراسة والتصنيف، ومن هنا فإن الدرس اللهجي ليس مجرد تأريخ للهجة ما.

وفي هذا الفصل أركّز بشكل شبه حصري على اللهجات الحديثة بوصفها مصدرًا لتأريخ اللغة العربية، موضحاً دورها من خلال مجموعةٍ من الإحصائيات. وستكون المقارنة بين أربع لهجات في أربع مناطق جغرافية، كل واحدةٍ من تلكم اللهجات لها تاريخٌ انتشارٍ واستقرارٍ مستقلٌ في منطقتها الجغرافية. وسأعتمد على مجموعةٍ مكونةٍ من 49 خصيصةٍ لغويةٍ صرفيةٍ وصواتيةٍ؛ للخروج بمقارنةٍ طبيعيةٍ بين التنوعات عبر إحصائياتٍ مبدئيةٍ. والاستنتاج العام هو أن اللغة العربية التي عاصرت مرحلة الشتات العربي كانت أكثر تنوعاً مما نجده في التفسيرات التقليدية لتأريخ اللغة العربية.

ولحسن الحظ فهناك عاملان يُمكنان الباحث من التغلب على القيود العملية - على الأقل - إلى حد معين، الأول، هو ظهور الحاسوب الذي

مَكَّنَ اللغويين من إنشاء بنوك بياناتٍ لغويةٍ ضخمةٍ يمكن من خلالها تحليل البيانات المعقدة وتفكيكها إلى وحداتٍ يمكن التعامل معها بشكل أسرع. والثاني يتمثل في الواقع المعاصر لبعض اللهجات عموماً والعربية منها على وجه الخصوص، وما يمكن استخلاصه منها على شكل استدلالاتٍ تُسهم في فهم تاريخ العربية. والعربية هي اللغة الأم لحوالي 250 مليون متحدث في منطقةٍ جغرافيةٍ متصلةٍ تمتد من بحيرة تشاد إلى شمال العراق ومن موريتانيا إلى اليمن. وهناك بعضُ الجيوب المعزولة التي نجد فيها متحدثين بالعربية خارج هذه المنطقة الجغرافية، وعربيةُ هذه المناطق المعزولة تنطوي على تنوعٍ كبير. ⁽¹⁾ وشتاتُ العرب في هذه المناطق حصل مع بداية الفتوحات الإسلامية حوالي 630 م. وبمجرد انتقال السكان في اتجاهين متعاكسين - على سبيل المثال انتقلهم إلى شمال العراق وجنوب مصر أو تشاد - انقطع الاتصال بينهم إلى حدٍ كبيرٍ أو بشكلٍ كليٍّ، ويمكن الاستناد إلى هذين العاملين أثناء التفسير التاريخي.

وإذا انتقلنا إلى البيانات التي أماننا فقد رُمِزَ عددٌ كبيرٌ نسبياً من الخصائص اللغوية في برنامجٍ إحصائيٍّ. حيث استندتُ إلى 49 خصيصة لغوية، 25 منها صوتية و24 منها صرفية. وقد انتقيتُ هذه الخصائص من الأطراف المتعاكسة جغرافياً في العالم الناطق بالعربية، تبعاً لافتراضٍ مفاده أن ما حافظت عليه اللغة يمكن تفسيره باتحاد المصدر الأصلي وهو العربية التي كانت في الجزيرة قبل شتات العرب. وبما أن هذا الشتات بدأ منذ 630 م، فقد أصبح بالإمكان الخروج بنظرةٍ ثاقبةٍ إلى العربية في تلك الحقبة الباكرة (نظراً لطول المدة التي حصلت فيها تطورات لغوية كثيرة) وباختصار فإن هذا هو النهج الذي أطبقه في هذا الفصل.

(1) إضافةً إلى ذلك فإن الأربعين سنة الماضية تعرضت فيها اللهجات المعاصرة إلى الاتصال بالعربية المعيارية مما أدى إلى ما يسميه ميتشل Mitchell (1986) ظهور عربية التعليم (انظر -Ow- 2001a ens للوقوف على ملخص الحالة اللسانية الاجتماعية).



239

بناء صورةٍ عربيةٍ ما قبل الشتات. وسأفردُ خصيصتين لغويتين بمزيدٍ من التدقيق في هذا الصدد مكمّلاً النهجَ الإحصائيَ بقراءةٍ دقيقةٍ للأدلة اللغوية. مبدئياً أود الإشارة إلى مسألتين منفصلتين يمكن الاسترشاد بهما في هذا الفصل. إحداهما لهجية والأخرى تاريخية مقارنة. وقد يبدو في الواقع أنني أناقض نفسي حيث ناقشت أعلاه بأن مفهوم اللهجة الذي يُتصوّر بوصفه وحدةً متماسكةً يتناقض مع التفسير اللغوي التاريخي، إلا أن ما أقترحه هنا هو أن الوحدات اللهجية تُشكّل عناصرَ صالحةً للاستعمال في علم اللغة التاريخي (وليست اللهجة كلها وحدةً منفصلةً). ومع ذلك فإن هذا التناقض يتلاشى بمجرد أن تأخذ المعالجة الإحصائية للوحدات اللهجية طابعاً داخلياً متميزاً. وفي نهاية المطاف سيظهر أن علم اللهجات المعاصر يلتقي مع محاولات إعادة بناء صورة اللغة في سبيل تقديم تفسيرٍ تاريخيٍّ مُقنِعٍ يُظهر لنا طبيعة العربية قبل مرحلة الشتات.



الخريطة 2، أماكن العينات من شمال أفريقيا

A map of the Sahel region in Africa, showing the following countries and cities:

- Egypt**: Aswan, Wadi Halfa, Port Sudan, Shukriya, Khartoum, El Fasher, El Obeid.
- Sudan**: Khartoum, El Fasher, El Obeid.
- Chad**: Abbeche, Umm Hajja, Am Tisman, Njardena, Maiduguri, Aini, Bornu, Kanem, Bagirmi.
- Nigeria**: Kano, Maiduguri, Aini, Lagos.
- Central African Republic**: Bangui.
- Cameroon**: Yaounde.
- Tanzania**: Tamarassat.

The map also shows Lake Chad and the Niger River.

241

ثانياً، وكما هو موضحٌ أعلاه فإن المناطق الشاسعة للهجات نجدها إلى حد ما متجانسةً وفي نفس الوقت غير متجانسة. والتسميات التي على نمط: عربية بلاد الرافدين، عربية غرب السودان هي مجرد تسمياتٍ تجريديّةٍ غير ملموسة. ويُمكننا الإحصاء من اختبار هذه التجريدات من خلال الأجزاء المكوّنة لها. وتتكون هذه الأجزاء من (1) اللهجات الفردية المختلفة (2) المتغيرات اللغوية المختارة للمقارنة.

هناك عددٌ من الإشكاليات المنهجية التي تحفّ مجموعة البيانات المشفرة والمعدة للتحليل الإحصائي. بما في ذلك اختيار المتغيرات اللغوية، اختيار اللهجات المدروسة، تفسيرُ البدائل الصوتية والصرفية ومراعاة المتغيرات الاجتماعية اللغوية، وتعيين الرموز العديدة للحالات الفردية. ولا بد في التحليل النهائي من ترميز كل متغيرٍ لغويٍ بطريقة أو بأخرى، وقد لا تكون هناك طريقةٌ مثاليةٌ معروفةٌ للقيام بذلك. لذا فقد حاولتُ قدر الإمكان توضيح الأسباب الكامنة وراء نظام الترميز الخاص بي، والإشارة إلى المشاكل التفسيرية المتعددة فيه.

ينقسم هذا الفصل إلى ثمانية أجزاء، فالقسم 5.2 يقدم لنا البيانات واللهجات المستعملة. ويعرض لنا القسم 5.3 الإحصائيات الأساسية والنتائج التفسيرية الأولية. وسيتبين هنا أن الإحصائيات تساعد على تحديد وجهة التفسير اللغوي التاريخي، ولكن التفسير الأكثر دقةً يتطلب بياناتٍ من نوع آخر. ونجد ذلك في المبحث 5.4 حيث أناقش سِمَتَيْنِ حدّدتهما بالتفصيل، ثم خلّصتُ إلى الاستنتاجات العامة المتعلقة بتفسير التاريخ اللغوي العربي على أساس البيانات الشاملة. في المبحث 5.5 ألخّصُ النقاط الرئيسة للفصل، وما تبقى أوضّح فيه الأساس اللغوي للإحصاءات المستعملة. أما المبحث 5.6 فيُورِدُ التطبيقات الأخرى التي تُجيبُ على بعض أسئلة الاتصال بين اللغات والتطور اللغوي وقد قُدِّمَ ذلك من خلال سبع فرضياتٍ موجزة. أما في 5.7 و 5.8 فأناقشُ إشكالياتٍ تتعلق بالمنهجية والترميز. ويمكن الاطلاع على الملحق رقم 2 (في آخر الكتاب) للوقوف على قائمةٍ من المتغيرات مصحوبةً بعرضٍ موجزٍ لترميز كل منها.



5.2 اللهجات، منهجية ذات نتائج أولية

فُورَن 49 متغيراً لغوياً ما بين الصّوّاتي والصرف بين لهجتي منطقتين، إحداهما في بلاد الرافدين والآخر غرب السودان. ثم أضفتُ إليهما المقارنة بين عربية أوزبكستان والعربية الشكرية بوصفها عيّنة ضابطة لعملية المقارنة (انظر 5.2.2 والخريطة رقم 1، 3).

5.2.1 المتغيرات اللغوية

تشكل المتغيرات اللغوية المستعملة عناصرَ أساسيةً في قواعد اللهجات. من ذلك ما يلي: صوت الطاء أو القاف، وجود أو غياب الحركات في المقاطع المفتوحة (انظر الفصل 2.4.1)، ضمير المتكلم المفرد في الفعل الماضي، ضمير المتكلمين الذكور في الفعل المضارع، وهكذا، وحتى أبسط قواعد اللهجة تتناول هذه العناصر. تُمكن مركزية هذه العناصر من استخدامها في المقارنة بين اللهجات المتباعدة جغرافياً على نطاقٍ واسعٍ. وسنُسرد الخصائص المستعملة في المقارنة في الملحق 2، مع مثالٍ واحدٍ يمثل تلك الخصيصة ووزنها في كل حالة. هناك أيضاً العديد من القضايا المنهجية والنظرية المرتبطة باختيار هذه المتغيرات اللغوية، وتوفُّرها في اللهجات المختلفة. وفي مناطق متعددة تظهر الكثير من هذه المشكلات وقد خُصِّصَ الفصلان 5.7 و 5.8 بالكامل لتوضيح كيف رُمِزَتْ هذه المادة اللغوية بطريقةٍ معينةٍ ولماذا. ولا أدعي أن اختياراتي هنا هي الوحيدة الممكنة وليست هي المثالية في كل حالة. ومن خلال التلميح إلى المشكلات صراحةً أودُّ فسح المجال للنقاش مع أولئك الذين يُفضلون تناول هذه المادة اللغوية بطريقةٍ مختلفة.

5.2.2 اللهجات

إذا انتقلنا إلى مناطق اللهجات المختارة فهناك أربعة اعتبارات تلعب دوراً في هذا المجال. أولاً، كما أشرت أعلاه فُورنَ بين لهجتين حديثتين استقرّتا في منطقتين خلال مرحلة الشتات العربي التي رافقت مرحلة انتشار الإسلام. ثانياً، تقع المناطق في اتجاهات مختلفة على الخريطة ولذلك فمن غير المحتمل أن تكون هناك هجرات كبيرة بين سكان هذه المناطق بعد هجرتهم الأولى من شبه الجزيرة العربية. وبشكل عام لا بد أن تعود تلك السمات اللغوية المشتركة إلى أصل واحد وهو لغة ما قبل الشتات أو شكل لغوي قبلها. ثالثاً، المناطق المتقاربة في حجمها الجغرافي هي الصالحة للمقارنة فيما بينها، وهذه المناطق هي بلاد الرافدين ومنطقة غرب السودان. فمنطقة بلاد الرافدين محدودة هنا بالعراق والمناطق المتاخمة لجنوب تركيا (الأناضول). فالمساحة في العراق 169,235 ميلاً مربعاً، بينما المناطق الناطقة بالعربية في الأناضول تغطي مساحة صغيرة فقط. ويبلغ عدد السكان الناطقين بالعربية بوصفها لغة أمّ في هاتين المنطقتين حوالي 11,500,000 في العراق و400,000 في تركيا (Ethnologue 2003). من خلال منطقة غرب السودان فإن امتداد الحزام الناطق بالعربية من كردفان حتى نيجيريا (Owens 1993a). وسأقتصر في العينة على تشاد والكاميرون ونيجيريا. وتبلغ المساحة الإجمالية 499,755 ميلاً مربعاً. وتُستعمل العربية بوصفها لغة أصلية فقط في الثلث الجنوبي من البلاد تقريباً. يقدّر بوميرول (Pommerol 1997: 9) بأنه فقط 12% من السكان يتكلمون العربية بوصفها لغة أمّ، وتبلغ هذه النسبة حوالي 700,000. وتُمثّل كذلك بوصفها لغة أمّ في منطقة صغيرة في الكاميرون تفصل بين تشاد ونيجيريا، وفي نيجيريا هناك حوالي نصف قبيلة البورنو (69436 ميل مربع). وتختلف التقديرات بشكل كبير حول عدد الناطقين بالعربية بوصفها لغة أمّ في هذه المناطق، وربما لا يزيدون عن 500,000 متحدث. وقد انتقل العرب البدو الآن جنوباً نحو ولاية Adamawa أداماوا على



الرغم من أن امتدادهم العربي هناك لم يوثقه ويدرسه أحد. والمنطقة التي يُتحدّث فيها بالعربية في منطقة غرب السودان يمكن لنا أن نقدر مساحتها إجمالاً بـ 250000 ميلاً مربعاً، وإجمالي عدد المتحدثين بها يزيد عن 1000000 بقليل.

رابعاً، الحد الأدنى من القيود على اختيار اللهجات هو توافر المادة اللغوية التي تغطي جميع المتغيرات اللغوية المدروسة. إضافةً إلى أن المقارنة كانت حكرًا على عددٍ موحدٍ من اللهجات التي استُخلصت منها العينات في كل منطقة. إن عدم التكافؤ بين منطقةٍ ما ومنطقةٍ أخرى من شأنه أن يبطل الحجج المقدمة في الفصل 5.3. عملياً لو نظرنا من خلال هذين القيدَين في التوصيفات اللغوية المطروحة سنجد أن منطقة بلاد الرافدين مثّلت بشكلٍ ناقصٍ في حين أن منطقة عربية غرب السودان مثّلة تمثيلاً يمكن أن نقول إنه يفوق الحاجة.

وقد استخدمتُ تسعَ عيناتٍ جغرافية لغوية من بلاد الرافدين (انظر المبحث 5.2.2.1)، وتسعاً أخرى من عربية غرب السودان (انظر المبحث 5.2.2.2)، الأمر الذي يُفسح المجال أمام المقارنة الإحصائية المباشرة. وبدلاً من ذلك يمكن محاولة إنشاء عيناتٍ تمثل الظواهر المدروسة نسبياً تبعاً لعددٍ من المعايير مثل: الحجم الجغرافي للمنطقتين أو إجمالي عدد السكان وستشكّل هاتين المسألتين مناهجَ إحصائيةً بديلةً، وسأتجنب العمل عليها هنا.

وقد أضفت لهجتَين للدراسة بشكلٍ إستراتيجي وهما العربية الأوزبكية والعربية الشُكرية (شرق السودان على نهر عطبرة). ويعمل هذان العنصران بوصفهما أداةً يمكن تحكيمها في بعض المعايير مثل تحديد مناطق اللهجة، والتفسير التاريخي للبيانات اللغوية. والعربية الأوزبكية لها أهميُتها الخاصة بالنسبة لعلم اللغة التاريخي؛ لغزلتها عن بقية العالم الناطق بالعربية في وقتٍ مبكرٍ جداً، فهي عيّنةٌ مميزة عن غيرها.

5.2.2.1 منطقة بلاد الرافدين

عرّف حاييم بلانك Haim Blanc (1964) منطقة بلاد الرافدين على أنها منطقة مجموعتين من اللهجات الكبيرة وهما: مجموعة «قُلْتُو»، ومجموعة «وِلِت» (كما في اللهجة البغدادية)، من الفعل: قُلْتُ. وتمثل شكلاً لغوياً يشتمل على الفروق المُميّزة بين كلٍ منهما وهي: /ف/ في مقابل /ق/ و /ث/ في مقابل /ت/ المعبرة عن ضمير المتكلم المفرد اللاحق للفعل الماضي، وهو شائع في اللغة.

وُعدَّ منطقة بلاد الرافدين بفضل جزء كبير من عمل أوّو جاسترو Otto Jastrow ورفاقه واحدةً من المناطق التي وُصِفَتْ لهجاتها بشكل جيد، على أقل تقدير فيما يخص لهجة قُلْتُو. هناك عملٌ حديثٌ قدمه (تَلَاي Talay 1990: 15) يقسّم فيه لهجات قُلْتُو إلى أربع مجموعات: الأناضول، كردستان، دجلة، الفرات. هذه التقسيمات في الأساس جغرافية، ولكنها تخدم مثل هذه الدراسات اللهجية وتعمل مرشداً للمكان. وتتكون العينة الحالية من ثلاثة أعضاء ينتسبون إلى مجموعة الأناضول: دَرَقُوزو Daragözü (وهي عبارة عن مجموعة كوزلك Kozluk، انظر Jastrow 1973)، مجموعة لهجة سيرت Siirt انظر (Jastrow 1978)، ومجموعة ماردين Mardin انظر (Sasse 1971). والمجموعة الأناضولية نفسها متمايضة لهجياً إلى حد كبير، انظر (الفصل الأول Jastrow 1978)، واللهجات الثلاث المستخدمة هنا كلها تعود إلى مجموعاتٍ لهجيةٍ متباينةٍ ومتوازيةٍ. تتكون العينة من عضوين من أعضاء مجموعة الفرات (نصاري ويهود بغداد (Blanc 1964 1990)). أما لهجة وِلِت فإن ما يمثلها هنا قليلٌ وذلك في كل من العينة المختارة وفي أدبيات اللهجات عموماً. أما لهجة المسلمين في بغداد (Blanc 1964, Malaika 1959) ولهجة جنوب بلاد الرافدين فقد استعملتها كما جات عند كلٍ من إنغام (Ingham 1976, 1982) ومهدي (Mahdi 1985).



إن العرض الموجز الذي بدأ به بلانك Blanc حول هاتين اللهجتين العراقيتين لا يزال ذا قيمة حتى اليوم (1964: 169). بادئ ذي بدئ أقول: إن أسلاف الناطقين بلهجة قُلتو شكلوا أول موجة من موجات توسع العرب في بلاد الرافدين ابتداءً من القرن السابع. وابتداءً من القرن العاشر، وفي مواجهة انهيار سيطرة الحكومة المركزية بدأت المجموعات البدوية بالاستيطان في العراق وهؤلاء هم الناطقون بلهجة إلت على ما يبدو. يشرح هذا التسلسل التاريخي للهجرة التوزيع الحالي للهجات العراقية المعاصرة: مثل الانتشار المتأخر للناطقين بلهجة إلت، ويمكن فهم ذلك بالاستعانة بما يلي: (1) المناطق الريفية التي هجرها سكانها (2) ربما تحول الكثير من الناطقين بلهجات قُلتو إلى لهجات إلت، مما أدى إلى (3) تجزئة المناطق الناطقة بلهجة قُلتو. والجُزر⁽¹⁾ الناطقة بلهجة قُلتو في شمال العراق والأناضول - وهي غالباً ما تكون مناطق حضرية - لم تتأثر بهذه الهجرة المتأخرة، رغم أن تنويع إلت اللهجية أصبحت لغةً مشتركة في العراق وتستمر في الانتشار على حساب تنويع قُلتو اللهجية (5.8.4). وأود أن أشير هنا إلى أن لهجات قُلتو ربما يُنظر إليها على أنها الأقدم في العراق إلا أن هذا لا يعني - إذا نظرنا بعين تاريخ اللغة العربية عموماً - أن مجموعة قُلتو أقدم من مجموعة إلت بل هي الأقدم في هذه المنطقة.

5.2.2.2. عربية غرب السودان

وُصِّفت عربية غرب السودان على نحوٍ أقل، والأدبيات المكتوبة في هذه اللهجة تواجه بعض الإشكاليات في تفسير ظواهرها اللغوية. وهناك عملان مرموقان في هذا المجال، الأول ألفه روث Roth (1972 و 1979) حول العربية في مدينة أبشي Abbeche، والعمل الآخر ألفه كلٌّ من زلتنر Zeltner و تورنيوكس Tourneux (1986) للهجة المتداولة إما في أقصى شمال تشاد أو الكامبيرون. ولم يكن المؤلفون واضحين بشأن هذه الجزئية

(1) مناطق معزولة على اليابسة وليست جزراً بحرية (المُترجم).

على الرغم من ملاحظتهم أن الصواتة في هذه اللهجة التي يصفونها محددةً بقبيلة ولاد عالي وليس بالمكان، وهذا مشابه لتوصيف كل من زلتنر Zeltner وفورنير Fournier (1971) للعربية الكاميرونية⁽¹⁾ وقد اعتمدت في هذه الدراسة على البيانات التي جمعناها بنفسنا إضافةً إلى المرجعين السابقين. والعينة عبارة عن مجموعةٍ واسعةٍ من عينات اللغة النيجيرية، إضافةً إلى البيانات التي جمعناها من الناطقين بالعربية في تشاد. وبالنسبة لنيجيريا، أود الإشارة إلى أن المعلومات مأخوذةً من القرى بشكل حصري. وأكبر تجمع للناطقين بالعربية عثرتُ عليه في مايدقوري Maiduguri وهي مدينة يبلغ عدد سكانها 500,000، وفيها قرابة 50,000 يتحدثون العربية كلغة أم. وقد جاؤوا من مرجعيات لهجية عربية متنوعة؛ لذا فلا يمكن تحديد لهجة عربية معينة في هذه المدينة (الوقوف على الوضع اللغوي الاجتماعي انظر Owens 1999). ومن نيجيريا كذلك أستخدم لغة قرية كيرناوا Kirenawa الواقعة في جنوب غرب بحيرة تشاد. وهذه البحيرة متغيرةً عبر الزمن حيث توسعت في فترات السبعينات فكانت فيها قرية كيرناوا Kirenawa على البحيرة ثم تقلصت البحيرة وأصبحت القرية اليوم في اليابسة. والقرية النيجيرية الأخرى هي مدى Mada. ورغم أن هذه القرية تبعد عن مايدقوري أقل من 100 كيلومتر إلا أنها تقع فيما أسميه لهجة بقيرمي Bagirmi الشمالية وهي متميزة لغوياً في عدة جوانب معينة عن اللهجة في كيرناوا Kirenawa. والقرية الأخيرة هي أجيري بالقرب من بلدة بنكي Banki التي تقع على الحدود الفاصلة بين نيجيريا والكاميرون. ويمكن أن نعدّها من المناطق التي تمثل منطقة بقيرمي Bagirmi الجنوبية. وقد أضفتُ إلى هذه العينات الخمس أربع عينات من تشاد عن طريق

(1) يقع مركز قبيلة أولاد علي Uleed Eeli على جانبي نهر شاري Chari الذي يفصل الكاميرون عن تشاد. وأحد الأعمال التي لا أوثّق منها بشكل صريح هو (Abu-Absi 1995). ورغم أنه طُبِع حديثاً إلا أنه عملٌ عَفَى عليه الزمن (عتيق) يَستند على ما يبدو إلى تجربة المؤلف في تشاد منذ حوالي 30 عاماً. ولا نجد في البيلوغرافيا الخاصة بهذه الكتاب أي عملٍ حول هذه اللهجات بعد سنة 1984. والقواعد النحوية ذاتها لم تُوصَف على الوجه الأكمل، ولا يتضح على أية حال التنويع التي يوصفها المؤلف.



الاستنباط. اثنتان منهما من بلدة بنكي Banki الحدودية التي فيها سوق كبير للمواشي يُقام كل أربعاء وخميس. معظم الماشية التي تباع هناك تُنقل بالسيارات عبر تشاد والكاميرون حتى تصل بنكي Banki خلال مدة تصل إلى 3 أشهر، ومن هناك تُباع لتجار المواشي الذين ينقلونها بالشاحنات إلى جنوب نيجيريا. ويمكنك العثور في هذا السوق على عددٍ من المتحدثين باللهجات التشادية على تنوعها. والمتحدثون الذين قَدِموا هنا من منطقة أتيه Atia (Atia I) من البدو المولودين جنوب أم حجر Umm Hajar ممن عاشوا حياةً بدويةً بين أم حجر وتمان Timan. وقد أُجريتْ مقابلاتٍ في مايدقوري مرةً أخرى مع مجموعتين من الناطقين بالعربية حديثي الهجرة من تشاد. إحداهما من أم تمان Amm Timan والأخرى مجموعةً بدويةً من خارج أتيه Atia (Atia II)، انظر الخريطة (3).

هنا يمكن القول بأن اللغة العربية دخلت منطقة غرب السودان في أواخر القرن الرابع عشر من البدو الرُّحْل بناءً على طلبٍ من الحكام المماليك الذين كانوا خارج مصر. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من وجود خطوطٍ طولٍ جغرافيةٍ تُحدد اللهجات تبعاً للخصائص - وتربط هذه الخطوط بشكل واضح بين عربية غرب السودان وعربية الصعيد - إلا أنه يصعبُ إيجادُ رابطٍ لهجيٍّ مفصلٍ بين عربية غرب السودان ولهجةٍ معينةٍ أو منطقةٍ لهجةٍ ما في مصر عموماً.

5.2.2.3 عربية أوزبكستان والشكرية

أخيراً هناك لهجتان ضُمَّتتا في المقارنة وهما: الشكرية شرق السودان على طول نهر عطبرة، انظر (Reichmuth 1983)، والأخرى هي لهجة أوزبكستان كما هي موصوفة في قرية جُقَري Jogari بالقرب من بخارى Bukhara باتجاه الشمال الشرقي (انظر Fischer 1961, Versteegh 1984b, Dereli 1998, Zimmermann 2002). وللأسف ليس هناك دراساتٌ استقصائيةٌ مفصلةٌ حول لهجة أوزبكستان العربية، والمعلومات

المتوفرة حول هذه اللهجة تشير إلى تنوع كبير فيها؛ ولذا فمن المهم أن نأخذ في الحسبان أن ما يُستخدم من العينات اللغوية هنا يعود للعربية الأوزبكية في قرية واحدة وهي جُقري Jogari.

بدأ العرب بالاستقرار في أوزبكستان أوائل القرن الثامن في أعقاب غزوهم بلاد ما وراء النهر، وهي المنطقة الواقعة شمال نهر جيحون الذي يقع في كلٍ من تركمانستان وأوزبكستان. وعندما أصبح الناطقون بالعربية في هذه المنطقة معزولين عن المناطق الرئيسية الناطقة بالعربية شكّلت هذه الحالة سؤالاً مركزياً لم يُجَب عنه.⁽¹⁾ وقد كتب بارتولد Barthold (1962) حول ذلك قائلاً: إن العربية لم تُعد لغةً رسميةً في بخارى منذ بداية القرن العاشر م. واليوم غدت المنازل في الحي العربي هناك أطلالاً خربة. مرت العربية الأوزبكية بمرحلة تأثرت فيها بشكل جذري في بعض الجوانب النحوية، ويمكن بناء تصورٍ يتناول هذه اللغة على أنها من اللغات المختلطة (الهجينة)، انظر (Owens 2001b). وبالتالي فهناك العديد من الأدلة الظاهرة التي تدعم فكرة أن هذه اللغة تعرّضت لغزلةٍ مبكرةٍ عن العالم الناطق بالعربية. ويلحظ جاسترو Jastrow (1998) أن هذه الغزلة المبكرة تجعل أوزبكستان على وجه الخصوص مصدراً مثيراً للاهتمام نغوص من خلاله للتعرف على شكل العربية الباكورة. كما أن حالة العربية في أوزبكستان تلعب دوراً مركزياً في النقاش والحُجج المعروضة في هذا الفصل.

وبالنسبة للعربية الشكرية فإنها تفتقد إلى الروايات التاريخية التي توثق هجرة أسلاف الناطقين بها من صعيد مصر باتجاه السودان، والزمن الذي وصلوا فيه إلى موقعهم الحالي. ويقترح ريشموت Reichmuth (1983:2)

(1) وهذا سؤال لم يسعنا الخيال التاريخي للإجابة عنه، مثل القصة الشائعة في أوزبكستان ومفادها أن عرب أوزبكستان من نسل العرب المنفيين من دمشق على يد تيمورلنك في القرن الرابع عشر الهجري. ولا يُخفي جاسترو Jastrow (1998: 179, n. 11) التشكيك فيما اقترحه سبُلر Spuler (1952: 244) حيث يرى أن الناطقين بالعربية في أوزبكستان لا يستطيعون التوصل إلى جذورهم التاريخية القديمة التي تعود إلى القرنين السابع والثامن. والدليل اللساني المطروح هنا يدعم هذه الفرضية من خلال دعم حجتها.

أن تواجههم في هذه المناطق يعود على أقل تقدير إلى العام 1800 م. وقد استنتج أيضاً (1983: 29) بأنه لا توجد علاقة مباشرة بين لهجتهم واللهجات المصرية الموجودة اليوم، على الرغم من وجود العديد من أوجه التشابه بينها وبعض التنوعات الموجودة في مصر.⁽¹⁾ وهذه الحالة مشابهة لحالة عربية غرب السودان التي لها علاقة ظاهرة باللهجات في مصر (Owens 1993, 2003). ربما أن النتائج التي توصلت لها بشأن عربية غرب السودان صالحة للتعميم لتشمل منطقة اللهجة الشكرية أيضاً، حيث يمكن القول بأن كلاً من عربية غرب السودان والشكرية إضافة إلى لهجات السودان عموماً تسالت إلى هذه المنطقة عبر مصر. ومن هنا فإن لغتهم العربية تعكس أشكالاً لغوية باكراً كانت موجودة في الصعيد. بعض هذه الأشكال اللغوية اختفى في موطنه الأصلي (الصعيد)، إضافة إلى ذلك فقد طرأت على هذه اللهجات المهاجرة الكثير من الابتكارات اللغوية.

5.2.3 الإجراء المتبع

إن كل متغير لغوي أُعطي قيمةً متعددةً مساويةً للمرات التي تكرر فيها المتغير في البيانات التي بين أيدينا. فعلى سبيل المثال، ضمير المتكلم اللاحق للفعل الماضي له قيمتان: تْ كما في قَدْ لُتُو (في لهجة نصارى بغداد) أو تْ كما في لهجة وِلْت (في لهجة المسلمين البغاددة). هاتان القيمتان أُعطيتا (انظر البحث 5.7.1 أدناه) بشكل اعتباطي وهما «1» و «2». والمتغير اللغوي في ضمير المتكلم اللاحق للفعل الماضي ينطوي فقط على المقارنة بين تْ و تْ. أما الجوانب الأخرى من المتغيرات اللغوية في هذا الضمير - مثل حشو الحركة قبل تْ كما في لهجة العراق

(1) يرى دي جونق De Jong (2002: 358) أن مجموعة Ababda عابدا التي تعيش شمال منطقة الشكرية وتمتد أراضيهم إلى مصر على أنهم امتداد للشكرية، وقد تأثروا على أية حال بالصعيد. ولا يناقش حول ما إذا كانت أوجه التشابه مع العربية المصرية ناتجة عن اتصال متأخر بين المجموعتين أو ما إذا كانت هذه المجموعة السودانية تمثل حلقة وصلٍ منبثرة تتخذ مكاناً وسطاً بين كلٍ من اللهجتين السودانية والمصرية.

فِلِت، أو إذا ما كان الضمير المتصل يُدرك وهو محذوف كما في لهجة كيرنَوا Kirenawa حيث يقولون فُل بدل فُلِت - شُفِرَت مع متغيرات لغوية أخرى؛ لأن التعامل معها يجري من خلال قواعد مختلفة (انظر النقاش في المبحثين 5.8.2 و 5.8.6). وعدد المُغايرات يتراوح بين 2 (كما في الحالة التي أمامنا) و 5 (كما في حالة إدراك الذال).

وقد أُنتِجَت مجموعات مبسطة من الإحصاءات (باستخدام SPSS) عن طريق جمع القيم الفردية تبعاً للمتغير اللغوي وتبعاً للمجموعات اللغوية التي تشكل كل مجموعة منها نوعاً مختلفاً).

5.2.4 التطور اللغوي الموروث والمستقل

هناك عدد يفوق الحصر من القضايا المنهجية والتفسيرية المتصلة بالمتغيرات اللغوية الفردية، لَخَصْتُ كثيراً منها في المبحثين 5.7 و 5.8 بعد عرض الاستنتاجات والحُجج الأساسية. بيد أن هناك مسألة تفسيرية واحدة أرى أنه من الواجب مناقشتها قبل عرض النتائج الإحصائية. من القضايا الأساسية في معالجة تساؤلات علم اللغة التاريخي حول ما إذا كان التشابه أو التماثل بين التنوعات - التي تعود إلى أكثر من نوع لغوي (كلغة مستقلة أو لهجة) - حصل عن طريق الصدفة أو أن هذا التشابه أو التماثل كان موروثاً من أصناف لغوية باكرة. وهذا سؤال ليست له إجابة جامعة، رغم أن الإجابة عنه في بعض المتغيرات (اللغوية) أسهل من بعضها الآخر. على سبيل المثال جميع أنحاء منطقة عربية غرب السودان نجد فيها قاعدةً (تقوم على شيء من التبسيط) تحذف ضمير المتكلمت، أو المخاطب المفرد المذكر في الفعل الماضي بعد الصامت وليس الحركة (انظر (1) في المبحث 1.4). وينتج عن ذلك تباينات بين نموذجين على النحو الآتي:

مقابل مَشَيْتُ	(1) فُلْ والمقصود (فُلِتْ أنا)
مقابل كَنَبْتَه (أنت)	كَنَبْ والمقصود (كَنَبْتُ أنا)

كَتَبَ مكتوب (كَتَبْتُ كَتَبْتُ أنا مكتوب) مقابل كَتَبْتُ المكتوب (1) (كَتَبْتُ أنا أو أنت المكتوب)

هذه القاعدة موجودة في تسع لهجات أُخِذَتْ منها عيناتٌ للدراسة في غرب السودان. وهذا فريدٌ من نوعه من بين اللهجات العربية (بل غريبٌ حينما نتأمل تفاصيل هذه القاعدة وننظر لها بعين اللسانيات عموماً) لدرجة أنه من المناسب القول: بأن هذه الظاهرة الموجودة أعلاه لا بد أنها نشأت في اللغة التي تفرعت عنها كل هذه اللهجات قبل أن ينتشر الناطقون بهذه الفروع الجديدة ويستوطنوا هذه المنطقة. في مثل هذه الحالات أود الإشارة إلى أن هذا الابتكار اللغوي المشار إليه أعلاه يُتوقع أنه حدث في الصعيد قبل انتشار العرب في منطقة غرب السودان. وهناك تفسيرٌ آخر من الممكن تجاهله وهو أن تكون هذه الظاهرة نشأت بشكلٍ مستقلٍ في لهجات هذه المنطقة فقط. مثل هذه الابتكارات اللغوية أُطلق عليها ابتكاراتٌ طارئة؛ لأنها حدثت في نقطةٍ معينةٍ من تاريخ اللغة ولم يتكرر حدوثها مرة أخرى.

وعلى العكس مما تقدم هناك خصيصةٌ لغويةٌ تتمثل في غياب الصوامت المفخمة ونجدها في عربية أوزبكستان وفي بعض اللهجات التشادية (في مدينة أبشي Abbeche). وهناك مؤشران على أن مثل هذه التطورات اللغوية نشأت مستقلةً في مثل هذه اللهجات المتباعدة: الأول، أن هذه الخصيصة ليس شائعة في منطقة عربية غرب السودان. أما نيجيريا ففيها مثل هذه الصوامت المفخمة الأمر الذي يدل على أن مثل هذا التطور اللغوي حصل بشكلٍ خاص في أبشي (تشاد) رغم أنها ضمن المساحة الكبيرة لعربية غرب السودان التي لا توجد فيها هذه الظاهرة. الثاني، يتمثل في أن كلا المنطقتين يحدث فيهما قدرٌ كبيرٌ من الاتصال بين السكان الذين يتكلمون العربية وغيرهم ممن يتكلمون لغات أخرى تخلو من الصوامت المفخمة. (2)

(1) أل في المفعول المباشر هي التي مهدت للنطق بالتاء (ضمير المتكلم أو المخاطب) في المثال الثاني، وغيابها يتطلب حذف التاء كما في المثال الأول.

(2) في أوزبكستان على سبيل المثال، الطاجيك والأوزبك، وفي أبشي مثلاً لغة مابا.

إذا ففقدان الصوامت المفخمة ربما يكون سمةً تسالت من ألسنة متعلمي اللغة العربية فيما يُسمى بالتطور اللغوي الناتج عن تعلم اللغة الثانية. هذا التفسير الأخير لا بد أن يُقدّم على أنه تفسير معقول وليس السبب الرئيس الذي لا يُوجد غيره. العربية الأوزبكية لم تفقد الصوامت الحلقية الساكنة التي يمكن مقارنتها من الناحية البنيوية بالصوامت المفخمة في ندرتها. وهناك العديد من اللهجات في منطقة عربية غرب السودان حافظت على الصوامت المفخمة، ولنا أن نخمّن أن هناك الكثير من متعلمي العربية اكتسبوا هذه الخصيصة اللغوية في المناطق التي تعلموا فيها العربية.⁽¹⁾

حتى الحالات التي تبدو واضحة في ظاهرها يمكن أن تشكل إشكاليةً إذا نظرنا إليها بمنظورٍ مقارنٍ واسع. ولذا يمكن لي أن أفترض أن فقدان الصوامت الحلقية في عددٍ من لهجات منطقة عربية غرب السودان عبارةً عن تطورٍ لغويٍّ خاصٍ بهذه المنطقة. ومع ذلك فإن عربية غرب السودان تشترك مع تهامة (اليمن، والمنطقة الساحلية في المملكة العربية السعودية) في التحول من صوت /ع/ إلى /ء/، (وعلى أية حال فإن تهامة تحافظ على الـ /ح/) لذا لا يمكن استبعاد فرضية كون بعض هذه التطورات في عربية غرب السودان موروثاً من أشكالٍ لغويةٍ أقدم.

وتكمن الإشكالية الأكبر في الحالات التي يكون فيها التغيير ناجماً عن عنصرٍ معين في سياق معين، وفي سياق آخر قد يتغير ذلك العنصر الذي نجم عنه التغيير. على سبيل المثال عربية غرب السودان التي ينطبق عليها هذا الوضع في جميع منطقة السودان، وذلك في أغلب المعجمات التي تتغير على النحو التالي: *ذ/ تصبح /ض/ في ذَهَبَ ← ضَهَبَ. وهذا الإجماع لا نجده إلا في الحالة السودانية، وبما أنه تغيّر طارئٌ عبر التاريخ ربما يجوز لنا أن نفترض أنه ناتجٌ عن ابتكاراتٍ لغويةٍ حصلت في صعيد مصر قبل أن تصل العربية إلى السودان الذي يشكل موطن الشتات الأخير.

(1) إن ظهور صوت /ط/ على أنه /dʰ/ مفخمة/مطبقة ط dʰ في عدد من لهجات عربية غرب السودان على سبيل المثال ربما يكون التفسير الأفضل له على أنه خليط من صوت dʰ الابتلاعي في لغة فولفولدي Fulfulde مع التفتيح في الطاء. هناك تقارب واتصال بين مجموعة الفولاني والمجموعة العربية عبر مئات السنين في المنطقة.

وإذا انتقلنا إلى موضع آخر في البيانات التي جمعناها نجد أن صوت /ذ/ بقي على حاله في لهجة فِلْت في بلاد الرافدين، وقد تتحول إلى /ز/ إحتكاكية في عربية أوزبكستان وفي عربية دَرَقوزو Daragözü في الأناضول ، و /ف/ في عربية مدينة سمرقند التركية، وربما تتحول إلى /د/ في العربية اليهودية والعربية النصرانية في بغداد وربما في عربية أوزبكستان أيضاً. والتحول من /ذ/ إلى /د/ أو /ز/ له شواهد من أماكن أخرى (على سبيل المثال غالباً ما تتحول إلى /د/ في شمال أفريقيا). والانتشار الواسع للدال بدل الذال ربما يكون ناتجاً عن تطور لغوي مستقل حصل في أماكن متعددة. وفي هذا السياق يمكن تفسير تغير صوت *ذ/ على أنه تطور مشترك في كل أرجاء منطقة عربية غرب السودان، ولكن في شمال أفريقيا ولهجة فُلْتو فإن التغيير يمكن أن يكون مستقلاً.

وفي حالات أخرى ربما تبدو الابتكارات اللغوية مستقلة في ظهورها وهي ليست كذلك خاصة حينما ننظر إليها من منظور واسع. ومن الأمثلة على ذلك حذف صوت /هـ/ من الضمير المتصل بعد صامت مثل /ها/ (كما في كتابها) و /هَمْ/ (كما في كتابهم) (انظر الملحق 2.2.66 والمبحث 8.6.4 لمزيد من التفصيل). وبشكل عام في اللهجات العربية، يختفي صوت /هـ/ في آخر الكلمة (مثل كلمة وجه في القاهرية وش وفي عربية ماردين wəcc و وچ وفي النيجيرية العربية وچ wic إلى آخره > وُجْه)، لذا يمكن للمرء أن يجادل قائلاً بأن هذا التغيير (حذف الهاء) مثالٌ دقيق على تغيير آخر أعم منه.

ومع ذلك فمن الملفت للانتباه أن هذه المُغايرات للضمير المتصل نجدها في منطقتين: منطقة لهجة فُلْتو في بلاد الرافدين وأجزاء من سوريا ومنطقة السودان. وعلاوةً على ذلك فأينما تحدث هذه الظاهرة اللهجية فإن النبر لا يتأثر بها. وهكذا الحال في العربية النيجيرية، فإن كلمة: فَهَمْ تعبر عن الفعل فَهَمَهَا وتُمَيِّز بالنبر الذي يكون على المقطع الأول فَاهَمْ. بينما المؤنثة يقال في حقها فَاهَمْهَا مع التزام النبر الاعتيادي على أول مقطع ثقيل ابتداءً من نهاية الكلمة. وهذه الظاهرة لم تُثَبَّتْ في الأدبيات (على أقل تقدير

الشائع منها) إلا قليلاً، على سبيل المثال في شبه الجزيرة العربية⁽¹⁾ وشمال إفريقيا. في هذه الحالة حينما نناقش بأن هذا تطورٌ طبيعيٌّ فيجب علينا أن نجيب عن السؤال التالي: لم لا نجد هذا التطور في أغلب اللهجات؟ حيث إن شواهدَ موجودةً في لهجات تُشكِّلُ أقليةً. وأرى أن هذه حجةٌ تدعم فكرة أن هذا التطور يندرج تحت التطورات التاريخية الطارئة على اللغة.

وسيُخصَّصُ الجزء المتبقي من هذا الفصل لمناقشة أصل التشابهات والاختلافات اللغوية التي استُعينَ بها في المبحث 5.3. وفي تقديري فإن معظم المتغيرات الـ 49 التي أتناولها عبارةً عن تطوراتٍ لغويةٍ تاريخيةٍ تحدثت بشروط معينة. وإذا وجدنا المتغيرات اللغوية في لهجتين مختلفتين فإن هذا دليلٌ على أن تلك الخصيصة لها أصلٌ مشتركٌ بين اللهجتين. الخصائص القليلة التالية يترجح عندي أن تكون قد ظهرت نتيجةً للتطور المستقل في كل منطقة على حدة وسأقدمها مصحوبةً بالمناطق التي وجدتها فيها.

(2) متغيرات تشترك في أن قيمتها نابعةً من كونها ابتكاراً لغوياً مستقلاً

غياب التفخيم (أبشي Abbeche و أوزبكستان)

غياب الأصوات الحلقية ح/ع (عربية غرب السودان)

غياب جمع الإناث (في كل من عربية أبشي وأغلب لهجات قُلْتُو)

رقم 2 ربما يكون في بعض الحالات نتيجةً للتطور المستقل بينما الحالات الأخرى ربما يعود السبب فيها إلى أحداث تاريخية كالآتي:

(3) *ظ ← ض (في المنطقة السودانية)

في بعض الحالات يكون التغيير كالآتي: ذ ← د/ز (عربية أوزبكستان وبعض لهجات قُلْتُو)

ث ← ت (عربية جنوب السودان باستثناء منطقة بغيرمي Bagirmi، وبعض لهجات قُلْتُو)

وربما يرى البعض أن مثل هذه الخصائص مستثناةً من أية اعتبارات

(1) أحياناً في عربية الخليج وفي قلة قليلة من مناطق اليمن، Behnstedt 1985: 87.

تاريخية (انظر المبحث 5.4.4 فيما يأتي). ولا يؤثر العمل بهذا الرأي بشكل ملموس في الاستنتاجات التي نحن بصددتها هنا.

5.2.5 توصيف المتغيرات في اللغة الاعتيادية

المنطق الذي يركز عليه النهج المقارن يُملي علينا التالي: إعادة بناء صورة العربية الأولية ضرورية لكي نتمكن من فهم التطورات اللغوية التي نجدها في اللهجات العربية المعاصرة. هذا الكيان اللغوي العربي لا وجود له حتى الآن ويمكن لنا أن ندَّعي بأنه موجودٌ، ولكن على الأقل ليس بالتفاصيل الكافية. ولا بد في هذا السياق من أخذ الأشكال اللغوية الموجودة في اللهجات المعاصرة - التي لها علاقة بذلك الكيان المفقود - في الحسبان. على سبيل المثال، البناء الصوتي التالي في العربية التشادية: [صَ ياء ص] كما في كلمة كَبِير، وفي لهجة Hiit كَبِير وفي بغدادية المسلمين جيبير čibiir. في ظل عدم توفر محاولات لإعادة بناء صورة اللغة الأولية وعدم الرغبة في استحضار تلك القضية الآن،⁽¹⁾ فهناك حاجة إلى نهج محايدٍ وذلك ليمكن الباحث من القول بأن ما نراه هو انعكاساتٍ لشكلٍ لغوي أولي (قديم) في كل من الحالات الثلاث، حتى في حالة عدم توفر النموذج الأولي. من ناحية تقليدية، يُفترض أن يكون الشكل الأولي للغة قابلاً لإعادة البناء في المجموعات الشقيقة كما هو الحال هنا. وفي حين أن المجموعات المماثلة تُشكّل الوحدة الأساسية للمقارنة إلا أن نقل هذا التوصيف إلى اللغة الإنجليزية المبسطة ربما يتطلب صيغاً معينة قد يفهم منها أنني أفترض وجود شكل أولي للعربية موصوفٍ بدقةٍ بالغةٍ رغم أن الأمر ليس كذلك. على سبيل المثال يمكن القول بأن كلمة (كَبِير) احتفظت بالفتحة على الكاف بينما الاستعمال اللهجي (كَبِير) حُذفت فيه الفتحة. تبدو هذه الطريقة في التوصيف وكأنها تلمّح إلى أن كَبِير هو النموذج الأساس الموجود في الذاكرة بينما كَبِير يسكون الكاف هو النموذج المخترع. وفي ظل غياب عملٍ ملموسٍ لإعادة بناء اللغة، فلا يمكن الوقوف على حقيقة

(1) من المؤكد أن كَبِير يُنظر إليها على أنها من الاختراعات اللغوية المنسوبة للعربية الأولية.

ما إذا كانت الفتحة على كاف كلمة كبير قد أُضيفت إلى الأصل الذي يخلو من تلك الفتحة * كُبِير، أو العكس.

سيتضح بأن جزءاً يسيراً من النقاش يستند إلى فرضياتٍ تحاول الإجابة على السؤال التالي: أيُّ شكلٍ من أشكال الكلمة (تبعاً لتنوع اللهجات) يمكن القول بأنه هو الشكل الأولي؟ والأشكال الأخرى تطورت عنه. مثل هذا التساؤل موجودٌ حيثما كانت مسألة أشكال اللغة الأولية حاسمةً للنقاش، كما هو الحال في المبحث 5.4 حيث ستُوضَّح أهمية هذه المسألة بشكلٍ صريح. وفي هذا السياق، فإن الصيغ المستعملة لتوضيح المُغايِرات الفردية بطريقة توصيفية سيجدها القارئ سهلةً واضحةً، دون أن يكون ذلك بالضرورة مطابقاً للتوصيفات المعهودة في علم اللغة التاريخي.

5.3 النتائج الإحصائية وما تعنيه

تُردُّ النتائج الإحصائية الأساسية في الجداول أولاً، فالجدول 5.1 يبين نطاق الانحرافات المعيارية (sd's, standard deviations) والمتوسطات الحسابية للمتغيرات الـ 49. ويُحتسَب المتوسط والانحرافات المعيارية على النحو التالي: أولاً، أُحسِبُ المتوسط لكل متغيرٍ من المتغيرات الـ 49 بشكلٍ فردي. ثم أجمعُ المتوسطات الفردية والمتغيرات القياسية وأُقسِّمُها على إجمالي 49 بحيث يُحصَل على المتوسط الإجمالي/متغير قياسي. ونظراً لأن كلاً من عربية أوزبكستان واللهجة الشكرية لهما قيمةٌ واحدةٌ فليس لديهما انحرافٌ معياريٌّ حسابيٌّ.

اللهجة	المتوسط	متوسط الانحرافات القياسية المجموعة من
عربية غرب السودان	1.68	15.
عربية الرافدين	1.58	39.
عربية أوزبكستان	1.46	
الشكرية	1.38	

الجدول 5.1 الوسائل والانحرافات القياسية لـ 49 متغيراً

الإحصائية المهمة في الجدول 5.1 هي متوسط الانحرافات المعيارية مُجمعة. ومن الواضح هنا أن عربية غرب السودان تظهر بمتوسطٍ أقلّ من الانحرافات المعيارية مما يدل على أنها لهجة أكثر اطراداً وأقلّ تغيراً من لهجة بلاد ما بين النهرين. والأرقام تُظهر لنا أن عربية غرب السودان أكثر تماسكاً من لهجة بلاد الرافدين. ويمثل الانحراف المعياري إحصاءً أكثر في دلالاته من المتوسط؛ لأن الانحراف المعياري لا يتغير، حتى لو تغيرت القيمة الفردية من حوله. على سبيل المثال: **ك تُعطى قيمة «1» و *ج تُعطى قيمة «2». وإذا عكسنا هذه القيم بحيث تكون **ك = «2» و *ج = «1» فلن تتغير حقيقة أن عربية غرب السودان ليس فيها أيُّ انحرافٍ إطلاقاً في هذا المتغير. وهو موحد في نظام التشفير الحالي بحيث تكون قيمته «1»، وإذا عكست القيم فستكون النتيجة بشكلٍ مؤكد «2» مع نسبة انحراف معياري تبلغ «0».⁽¹⁾

في الجدول 5.2 أدمج جميع المتغيرات الـ 49 في متغيرٍ واحدٍ بارزٍ، وذلك عن طريق جمع الانحرافات المعيارية. وبهذه المصطلحات ربما يقول البعض بأن التنوع في عربية غرب السودان أقلّ من نصف التنوع الموجود في عربية بلاد الرافدين وذلك فيما يتعلق بالخصائص التي تُنوّلت.

الجدول 5.2 مجموع الانحرافات المعيارية

٧,٩	عربية غرب السودان
١٩,٧	عربية الرافدين

(1) وللعلم هناك 33 متغيراً من مجموع المتغيرات التي تبلغ 49 متغيراً. الـ 16 المتبقية، 1 منها له 5 قِيَم، و 4 منها له 4 قِيَم، و 11 منها له 3 قِيَم. من بين الـ 16 متغيراً ذات القيم المتعددة ويقدر ما تسمح به عربية غرب السودان، عشرة من المتغيرات لديها قيمٌ متماثلة (وبالتالي فإن الانحراف المعياري فيها 1).

الجدول 5.3 يُكرّر ما جاء في 5.1 باستثناء أن الخصائص قُسمت على أساس صَوَاتِي (25 = N) وصرفي (24 = N) تصنيفاً.

الصّوَاة	المتوسط	الانحراف المعياري	الصرف	الانحراف المعياري
عربية غرب السودان	1.72	0.21	1.70	0.10
عربية الرافدين	1.62	0.45	1.54	0.33
عربية أوزبكستان	1.58		1.34	
الشكرية	1.40		1.35	

الجدول 5.3 يدل على أن الانحرافات المعيارية للـ 49 متغيراً تتراوح بين الصّوَاة والصرف

تُظهر هذه الإحصائيات أن الصّوَاة والصرف يُسهمان بشكل متساوٍ في توضيح الاختلافات بين عربية غرب السودان وعربية الرافدين. وبينما تُوضّع الخصائص اللغوية المائزة مجتمعةً تحت تصنيفٍ عامٍ، يظهر الانحراف المعياري الكبير في عربية الرافدين، وهذه الخصائص تُظهر مرة أخرى حينما ننظر في المكونات التفصيلية للنواحي الصّوَاتِيّة والصرفيّة.

الجدولان التاليان لهما صلة بالنقاش في المبحث 5.4. وفي هذين الجدولين، فإن لهجتي منطقتي غرب السودان وبلاد الرافدين يمكن مقارنتهما بلهجتين محدّتين، وهما اللهجة الشكرية شرق السودان وعربية أوزبكستان. وبما أن هذه اللهجات تُمثّلها صورةً نطقيةً واحدةً فإننا لا نجد فيها انحرافاً معيارياً. فيما يتعلق بهذه الإحصائيات ففي الجدول 5.4 قارنْ بين قيمة خصيصةٍ واحدةٍ في الشكرية أو الأوزبكستانية بمتوسط خصائص كلٍ من عربية غرب السودان والرافدين، مشيراً إلى المتوسط الذي تقترب منه تلك الخصيصة التي تقوم عليها المقارنة. على سبيل المثال إذا نظرنا إلى المتغير 45 (انظر الملحق 2.2.45) فإن إدخال ألف مدٍ قبل ضمير المفعول المتصل (كتب-ا-ها القيمة «1» = عدم إضافة هذه الألف، القيمة «2» = إضافتها)، تصل قيمته في عربية غرب السودان إلى 1.62 وبقية المناطق الأخرى تصل

فيها إلى «1» (يمكن القول بشكلٍ موحدٍ لا أحد يضيف هذه الحركة). وفيما يتعلق بهذه الخصيصة فإن الشكرية وعربية أوزبكستان أقرب إلى بلاد الرافدين منهما إلى عربية غرب السودان. ووفقاً للجدول 5.4 فإن السمات الفردية في العينة المأخوذة لكلٍ من عربية الرافدين وعربية غرب السودان مقسمة بالتساوي فيما يتعلق بقربهما النسبي من عربية أوزبكستان والشكرية.

الجدول 5.4. عدد المتغيرات التي جعلت متوسط كلٍ من عربية غرب السودان/الرافدين أقرب إلى عربية أوزبكستان/واللهجة الشكرية.

اللهجة	أقرب إلى غرب السودان	أقرب إلى عربية الرافدين	روابط
أوزبكستان	24	22	3
الشكرية	26	20	3

وحتى لو لم نعرض مثل هذه الإحصاءات فيمكن ملاحظة أن توزيع هذه السمات بين الصّواتة والصرف يؤدي إلى تقسيم مماثلٍ كما يظهر في الجدول 5.4 وهو منظرٌ للفروقات بين الجدولين 5.1 و 5.3.

يتناول الجدول 5.5 البيانات نفسها من منظورٍ مشابهٍ لما في الجدول 5.4. والإحصاء يقارن بين عدد المرات التي حصلت فيها كلٌ من عربية غرب السودان وعربية الرافدين على نفس الدرجة (نفس قيمة المتوسط التي تدل على القيمة اللغوية) التي حصلت عليها كلٌ من العربية الأوزبكية والشكرية. وهناك بعض الإشكاليات التفسيرية التقنية التي يمكن أن تحدث في الجدول 5.4 وقد نوقشت في المبحث 5.8. ويتجاوز الجدول 5.5 هذه الإشكاليات عن طريق حساب القيم المتطابقة فقط. فعلى سبيل المثال، ظهور/غياب المتغير 12 فيما يخص الإمالة التي تكون داخل الكلمة على النحو التالي: (عربية غرب السودان = 1.00، وبلاد الرافدين = 1.63، أوزبكستان = 1.00، والشكرية = 1.00) تُحسب على أنها مطابقة لما في

عربية غرب السودان والعربية الأوزبكية والشكرية.

جدول 5.5 هناك أكثر من متوسط كلها متماثلة، عربية غرب السودان وعربية الرافدين تقارنان بعربية أوزبكستان واللهجة الشكرية.

عربية الرافدين	عربية غرب السودان	
13	19	عربية أوزبكستان
14	22	الشكرية

يُظهر الجدولان الأخيران لنا أننا حينما ننظر فيما وراء عربية غرب السودان وبلاد الرافدين بحثاً عن التشابه اللغوي فإن القرب الجغرافي لا يفيدنا، إذ لا يضمن لنا بأي حالٍ من الأحوال وجود التشابه البنيوي في اللغة. فعربية أوزبكستان على وجه الخصوص قريبة جداً من عربية غرب السودان من حيث تطابق نتائج الانحرافات في الجدول (5.5). وفيما يتعلق بمعيار الانحرافات المتطابقة فإن اللهجة الشكرية ولهجة بلاد الرافدين متقاربتان كما هو الحال بين العربية الأوزبكية وعربية الرافدين.

ويُفكّك جدول الإحصائيات الأخير مكونات لهجات بلاد الرافدين. وتبرير ذلك كما يظهر مما تقدم أن هذه المنطقة فيها الكثير من التنوع، ومن المنطقي أن هذا التنوع يقلل من كمية المجموعات المنضوية تحت الأقسام. إذ تتبع المجموعات الفرعية الموجودة هنا المجموعات التقليدية القديمة لللهجات في بلاد الرافدين وهي: لهجات قُلْتُو الأناضولية (عددها = 3)، لهجات قُلْتُو غير البغدادية (عددها = 2)، لهجات قُلْتُو البغدادية (عددها = 2) ولهجات وِلَات (عددها = 2). ويعتمد التصنيف الحالي على التصنيف اللهجي السائد في هذه المناطق. حيث تُرتَّب اللهجات في مجموعات تبعاً للزيادة في المتوسط. والمجموعات التي تضم عضواً واحداً فقط ليس لديها متوسط.

الجدول رقم 5.6 لهجات بلاد الرافدين الفرعية

منطقة اللهجة الأساسية أو الفرعية	المتوسط	متوسط الانحرافات المعيارية (إن كان ممكناً)
لهجات قُلتو غير البغدادية (ع = 2)	1.31	0.12
لهجات قُلتو البغدادية (ن = 2)	1.38	0.6
الشكرية	1.38	
الأوزبكية	1.46	
فِلِت (ن = 2)	1.51	0.11
لهجات قُلتو الأناضولية	1.61	0.21
عربية غرب السودان (ن = 9)	1.68	0.15

الجدول 5.6. يبدو مفاجئاً في عدة جوانب. فمن منظورٍ إحصائي بحث تظل عربية غرب السودان لهجةً متماسكةً بشكلٍ ملفتٍ للنظر (حيث تنخفض فيها الانحرافات المعيارية) على الرغم من أنها تضم أكثر من ثلاثة أضعاف عدد الأعضاء (اللهجات الفرعية) في أي مجموعة أخرى في هذه القائمة، وتُغطّي مساحةً جغرافيةً أكبر بكثير من مساحات المجموعات اللهجية الأخرى. فمثلاً الانحراف المعياري فيها أقل من الانحراف في 3 من لهجات قُلتو الأناضولية.

والقضية الأكثر أهميةً في سياق أهداف هذا البحث هي التماسك الذي يَظهر في مناطق اللهجات على النحو الذي يظهر في ترتيب المتوسط الحسابي. حيث تنقسم لهجات قُلتو في بلاد الرافدين إلى قسمين ويرجع هذا التقسيم إلى التشابه مع لهجاتٍ من خارج بلاد الرافدين وهما الشكرية وعربية أوزبكستان. لهجات قُلتو في الأناضول أقرب إلى عربية غرب السودان من اللهجات الفرعية الأخرى في بلاد الرافدين. والعربية الأوزبكية تقف موقفاً وسطاً من حيث المعدل العام لمتوسط الحساب.

وتكمن المشكلة الرئيسة في هذا الملخص الإحصائي في الجداول 5.1 - 5.6 في لهجات بلاد الرافدين، حيث يظهر الانقسام الكبير بينها. وفي سياق الانقسامات اللهجية في هذه الدراسة يظهر أن هذه اللهجات في بلاد الرافدين لا يشبه بعضها بعضاً، بل إن كل قسم فيها يتشابه مع لهجاتٍ

أخرى بعيدة عنها جغرافياً. هنا يمكن التساؤل عن هذه الظاهرة وكيف نتعامل معها من منظور المشكلات اللسانية؟ وتكمن الإجابة في مجموعة من الأسباب المعقدة: فالتغيير يكون نتيجةً للاتصال بين اللغات المتباينة، والتشابه غالباً ما يكون نتيجةً للعزلة اللغوية إضافةً إلى أسبابٍ أخرى، وهناك الابتكار اللغوي الذي يحدث في كل مكانٍ باستقلالٍ عما يحدث في غيره من المناطق، ثم مرور هذه اللهجات بمرحلة الشتات بعد الإسلام إضافةً إلى الخصائص الأساسية للهجات القديمة التي تُعدّ أصلاً لهذه اللهجات المعاصرة.

وفي هذا السياق، أرى أن من المناسب اقتراحُ فرضيةٍ تاريخيةٍ أوليةٍ تتمحورُ حول اللهجتين المتباعدتين جغرافياً مثل العربية الأوزبكية وعربية غرب السودان. ويُبرز التركيز على هاتين اللهجتين أهمية التفسيرات التاريخية التي نجدّها من خلال أوجه التشابه (ذات الأهمية)، ويعود ذلك إلى المسافتين الجغرافية والزمنية الفاصلتين بين هاتين اللهجتين.

ويُفسّر التشابه الإحصائي بين كلٍّ من العربية الأوزبكية وعربية غرب السودان بأنه نتيجةً للأصل الواحد المشترك الذي يعود إلى مرحلة ما قبل الشتات التي عاشتها العربية في شبه جزيرة العرب.

التشكيك في هذه النظرية ممكنٌ حيث إنها معروضةٌ دون تفاصيلٍ لمناقشة المتغيرات اللغوية في كل لهجة. وهناك إجابتان أوليتان على هذا الإشكال: أولاً، يستند منطق النهج المعتمد بشكلٍ حقيقيٍّ إلى لغة الأرقام وذلك للخروج بالافتراضات، والأرقام لغتها صادقةٌ كصدق نظام الترميز المعتمد؛ ولذا فإن التلث الأخير من هذا الفصل مخصصٌ لشرح هذا النظام الذي استخدمته. وقد توخّيتُ الوضوح والصراحة ما أمكن ولا أدّعي العصمة. والحقيقة أن الإحصاءات التي قمتُ بها عبارةٌ عن إحصاءاتٍ أساسيةٍ تجنّبتُ فيها استعمال التقنيات الإحصائية المعقدة؛ لكي أتمكّن من إثبات مصداقية هذا النهج. وعلى أية حال يمكن التوسّع في قاعدة البيانات ما أمكن. وبالنظر إلى هذه المحاذير، فإن الفرضية تتناسب مع شحّ المعلومات حول الهوية



الاجتماعية واللغوية للمجموعات العربية الكبيرة. ومن المعقول تاريخياً أن يكون السكان العرب قد انتقلوا إلى كلٍ من أوزبكستان ومصر وربما مرَّ أولئك المهاجرون من الجهتين بالصحراء السورية. ففي أوائل القرن الثامن على سبيل المثال ورد أن «القيسيين» استقروا في صعيد مصرَ وكان وراء ذلك الحكام الأمويين (Lewis 1970: 176). ويُروى أن بعض أفراد قبيلة قيس كانوا ضمن جيش قُتيبة بن مسلم وهو القائد الذي فتح بلاد ما وراء النهر (Agha 1999: 217). ولا شك أن هجرة المصريين إلى منطقة عربية غرب السودان تشكل نقطةً أساسيةً ينبغي التوقف عندها.⁽¹⁾

لا تُثبتُ لنا المصادر المكتوبة المتوفرة ما إذا كان نفس السكان قد انقسموا إلى قسمين؛ قسم تحرك باتجاه والقسم الآخر تحرك في اتجاه آخر، ومع ذلك فاللسانيات المقارنة قويةٌ بما يكفي لكي تقدم لنا توضيحات حول الهجرات السابقة. وما لم تكن درجة التشابه العالية بين لهجتين ناتجةً عن التطور اللغوي المستقل الذي يحصل بالصدفة، فلا مناص من افتراض أن السكان المعاصرين المتفرقين جغرافياً يشتركون في سلفٍ لغوي قديم.

وإجابةً ثانيةً، أود أن أشدّد على أن استخدام الإحصائيات يقدّم لنا حلاً نحن في أمس الحاجة إليه؛ للخروج من السلوك السائد خلال الستين سنة الماضية في اللغويات التاريخية العربية التي خرجت بتعميمات مثل: «العربية الجديدة» و «عربية بلاد الرافدين». وسأقدّم أدناه أمثلةً ملموسةً

(1) من الصعب جداً تتبع الهجرات القبلية بشكل دقيق في شبه الجزيرة العربية خاصةً في جنوب النيل والسودان. ومع ذلك فمن الواضح أن المكوّن البشري الذي غالباً ما يُعتقد أنه يعود إلى قبيلة قيس، على الأقل في أنساب المصريين كان جزءاً من هذه الهجرات. على سبيل المثال يقول ماكمايكل MacMichael (ص. 183 - 184، 1967): إن جيش المماليك توغل توغلاً كبيراً في دنقلا شمال السودان في 1286 وكان في الجيش ناسٌ من بني هلال وبني كنز وريبعة. وينص قارسن Garcin (ص. 75، 1976) على أن لهذه المجموعات الثلاث أهميةً بين المكونات الديموغرافية التي استوطنت صعيد مصر. وهناك قبائل أخرى منصوصٌ على أسمائها تفرقت في اتجاهات مختلفة.

جُهينة على سبيل المثال اسمٌ لمجموعة كبيرة من القبائل الموجودة في جميع أنحاء منطقة السودان. وقد ذُكرت هذه القبيلة أيضاً ضمن المجموعات السكانية التي انتشرت شرقاً باتجاه العراق (الكوفة) بداية عصر الفتوحات الإسلامية (ص. 288، 1981 دونر Donner). الكوفة (والبصرة) كانتا بمثابة مناطق لانطلاق الجيوش التي اتجهت نحو إيران وأوزبكستان.

للمشكلات التي يولدها هذا النهج. وتتمثل في استخدام الإحصاءات وهذا امتياز لم يكن متوفراً في الماضي؛ لأن مؤشرات الأرقام تتألف في الغالب من حالات فردية ومتغيرات لغوية. إلا أن الذي يخرج في النهاية هو رقم واحد، هذا الرقم يستند إلى أجزاء فردية محددة بشكل واضح. وعندما تُشير الإحصائيات الكمية إلى وجود علاقة بين كيانين لغويين فإن هذه العلاقة تحددها مجموعة من المتغيرات اللغوية.

وفي حين أن الإحصاءات قد تدل على وجود مجموعات لغوية كبيرة مصنفة إلا أن الاختبار اللساني النهائي لقياس العلاقات التاريخية يظل هو النهج الذي يقارن ثم يبني صورة أولية للغة، بيد أن طبيعة النهج التاريخي المقارن تتطلب إعادة بناء ليست ميسورة للأشكال اللغوية الفردية. فلا يعيد المرء بناء صورة لهجة أو كيان لغوي مثل «العربية الجديدة»، ولكن الأحرى به أن يبدأ ببناء السمات اللغوية الفردية (تعود لأفراد الناطقين) التي تُفسّر مجتمعةً؛ لتُشكّل وحدات أكبر كاللهجات.

سيسري هذا النفس في المبحث التالي؛ حيث أتناول متغيرين لغويين بالتفصيل، يؤثران على العلاقات بين التنوعات التي نُوقِشت في هذا المبحث، سيما العلاقة بين عربية أوزبكستان وعربية المناطق الأخرى.

5.4 التفسيرات

الإحصائيات أكثر إثارة للاهتمام حينما تكون هناك تغطية تفصيلية تقارن بين عربية غرب السودان وعربية بلاد الرافدين وتُستخدَم نتائج هذه المقارنة أساساً للمقارنة مع اللهجات الأخرى.

5.4.1 العربية الأوزبكية

في السنوات الأخيرة، حصلت العربية الأوزبكية على شيء من الاهتمام من حيث حالتها اللّهجية والتاريخية. في حين أن حالة هذه اللهجة غالباً ما تُناقش من حيث علاقتها بعربية بلاد الرافدين، وفي هذا الشأن فإن بنشتد Behnstedt (145: 2000) يذهب إلى حد الادعاء بأن لها أصولاً تعود إلى بلاد الرافدين. وقد أكدت على أن ارتباطات هذه اللهجة متباعدة جغرافياً حيث إن لها علاقةً بالعربية النيجيرية (Owens 1998a: 72).

وستدعم الإحصاءات الواردة في الجدولين 5.4 و 5.5 الروابط بين هاتين اللهجتين. ولا يمكن أن أتفق مع بندستد في رأيه الذي يذهب فيه إلى الانقطاع التام بين الأوزبكية والنيجيرية، كل ذلك من أجل إقامة علاقة بين العربية الأوزبكية وعربية بلاد الرافدين. ولا يمكن إنكار هذه العلاقة إذا واجهنا التشابه، فالعربية الأوزبكية فيها الكثير من المتغيرات اللغوية التي تُقربها من عربية غرب السودان أكثر من عربيات بلاد الرافدين، والمتوسط الحسابي فيها رغم قربها من متوسط عربية بلاد الرافدين - حتى على المستوى العالمي إذا قارناه بقربه من عربية غرب السودان الجداول (5.1، 5.3) - إلا أنه لا يتماشى مع مجموعة فرعية واحدة من بلاد الرافدين.

ومن الاستنتاجات الأولية أن المقارنة الإحصائية الحالية لا تتعارض مع اقتراحي بوجود علاقة خاصة بين عربية غرب السودان وعربية أوزبكستان. ومع ذلك فإن الموجز الإحصائي المتعلق بالتفسير التاريخي قُرئ أرقاماً بحتة محايدة. وقد تكون أوجه التشابه والاختلاف نتيجة الأصل الواحد أو الابتكارات اللغوية إما المشتركة أو المنشعبة (ظهرت بشكل متوازٍ في أكثر من لهجة). ونظراً لأن المجموعة الحالية تتكون بالفعل من سمات صوتية وشكلية أساسية، فإنها تُعطي قاعدة كبيرة للمقارنة، ومنطقة عربية غرب السودان تشهد لذلك. فالتشابه القوي بين فروعها يشير إلى أنها تعود لأصل تاريخي مشترك (انظر أعلاه). وعلى نفس المنوال فكون منطقة

عربية غرب السودان تُظهر عدداً لا بأس به من التشابهات مع العربية الأوزبكية يُشجّع على اهتمام أكبر بهاتين التتويعتين.

وإذا انتقلنا إلى هذا التساؤل يقول بنشتد: إن عربية أوزبكستان تعود في أصولها إلى عربية بلاد الرافدين. وحتى هذه اللحظة لم أتناول الأسئلة التاريخية اللسانية العربية بشكل مُمنهج. لذا فكل ما قلته وما زعمه بندستد لا علاقة لهما ببعض، (ربما لأن لكل رأي منطلقاته كما أنهما لا يستندان إلى أسئلة تاريخية معينة). ومع ذلك فإن بندستد نفسه لا يوضح كيف نشأت اللغة العربية الأوزبكية عن عربية بلاد الرافدين، وافترضه للانتماء الجيني يفتقر للأدلة.

ادعاء بنشتد Behnstedt يُحيل فيه القارئ إلى عمل جاسترو Jastrow (دون مرجع معين وإحالة محددة، بل إحالة عامة). وفي الحقيقة فإن جاسترو (1998) تناول العلاقة بين عربية بلاد الرافدين والعربية الأوزبكية بلغة تبدو عليها سيما اللسانيات التاريخية، وبطريقة أفضل وأكثر تفصيلاً مما فعل بنشتد. فبيدأ جاسترو بالإشارة إلى أن البحث عن العلاقات بين عربية الرافدين واللهجات العربية خارج منطقة الرافدين لا يصلح فيه التعامل مع عربية بلاد الرافدين على أنها شكل واحد وكيان مستقل يُقارَن باللهجات العربية حول العالم. بل لا بد من تقسيمها أولاً إلى قسمين: لهجات فُلتو، ولهجات فِلِت، وهذا يتواءم مع طريقة تنظيمي للبيانات اللغوية في هذا الفصل. ثم يستخلص (جاسترو) الاستنتاجات التاريخية على أساس توزيع المتغيرات اللغوية داخل هذه اللهجات، رغم أن المتغيرات التي استندَ إليها أقل بكثير مما استندت عليه في هذا العمل. في الأعمدة الثلاثة من الجدول 5.7 التالي استُسخِرت بيانات جاسترو (1998: 177) التي تُمثّل العربية الأوزبكية ولهجات فُلتو ولهجات فِلِت. وأضفتُ إلى ما تقدم بياناتي الخاصة التي جمعتها من العربية النيجيرية.⁽¹⁾ أما البيانات المتطابقة عندي وعند

(1) باستثناء صيغة الجمع المؤنث فهي ليست عامة في منطقة عربية غرب السودان، وكان بإمكانني استعمال عربية غرب السودان هنا بدل النيجيرية.

جاسترو فقد وُضِّحَتْ من خلال عدد المتغيرات في معطياتي (انظر جدول 5.7). وقد أضفت متغيراً واحداً إلى قائمة جاسترو وهو تحقيق «القاف» وهذا من المتغيرات التقليدية الأساسية التي تُميِّزُ بين لهجات قُلُتو ولهجات فِلِت.

فيما يلي جدول جمعت فيه المتغيرات المشابهة بين كل من العربية الأوزبكية والتنويعات الأخرى.

الجدول 5.7 العربية الأوزبكية ومقارنتها بلهجات عربية أخرى في سبع متغيرات لهجية:

النيجيرية	فِلِت	قُلُتو	أوزبك	
لا	نعم	نعم	نعم	نهايات الفعل المضارع: ين ، ون (الملحق 2.2.52)
نعم	لا	لا	نعم	المذكر والمؤنث في الجمع (الملحق 2.2.30)
نعم	لا	لا	نعم	الرابط: ين
نعم	لا	نعم	نعم	ضمير المخاطبة المؤنثة: كِ
لا	نعم	لا	لا	المبني للمجهول غير ظاهر
لا	نعم	نعم	لا	ضمير الفاعل المتصل: تْ (الملحق 2.2.44)
لا	لا	نعم	نعم	تحقيق القاف (الملحق 2.1.1)

السمات المشتركة:

7/4 الأوزبكية - قُلُتو

7/1 الأوزبكية - فِلِت

7/5 الأوزبكية - النيجيرية

تؤكد هذه القائمة بشكل لافت للانتباه - أكثر مما في بياناتي - وجود علاقة تربط بين العربية النيجيرية بالعربية الأوزبكية. وتبيّن هذه الإحصائية

لنا أن الطبيعة اللهجية لمنطقة الرافدين غير متجانسة. فلهجات قُلتو ليس فيها إلا سمة واحدة مشتركة مع عربية أوزبكستان.

أرى في هذه المرحلة أن الوقت قد حان للنظر فيما وراء هذه القوائم المُجدولة. حيث إن هناك حاجةً للتوضيحات المنهجية. ومع ذلك ففيمَا يتعلق بعمل جاسترو فلا يمكن لنا أن نعد الجدول 5.7 قائمةً تصنيفيةً بقدر ما هو بيان للعلاقات التاريخية. حيث يقول إن قائمته تستند إلى «الخصائص القديمة». ومن هنا يبدو أن المتغيرات المُدرجة في القائمة تعود إلى العربية القديمة Old Arabic أو الكلاسيكية أو العربية الأولية (انظر ما سيأتي)، أو على الأقل تعود إلى مرحلةٍ من مراحل العربية في بلاد الرافدين سبقت ظهور بعض الابتكارات اللغوية المعاصرة في لهجة تلك المنطقة.

ومع ذلك فإن الجدول 5.7 مجرد بيان للعلاقات التاريخية مستندٌ إلى المتغيرات التي اعتمدتُ عليها وهي الـ 49 متغيراً. إن عدم توفر معلومات حول أقدمية الخصائص اللهجية المُستند إليها قد يؤدي إلى خطورة ادعاء أن بعض تلك المتغيرات أقدم من بعض، وهذه الخطورة نستشعرها من منظور اللسانيات المقارنة، إذ ليس هناك أساسٌ لغويٌّ لمثل هذه الافتراضات. وهذه إحدى القضايا التي تتعلق ببعض العناصر في عمل جاسترو.

5.4.2 الذي لم نقف عليه في الكتابة لا نحكم بعدم وجوده في اللهجة عموماً

كما أشرتُ سابقاً بأن الإحصائيات في المبحث 5.3 مفيدةٌ بصفاتها مرشداً عامّاً. والخصائص المشتركة النادرة نسبياً تُقدِّم لنا تشخيصاً مهماً للعلاقات التاريخية. وبالتالي فإن حقيقة أن (1) أعلاه مشتركٌ بين جميع لهجات منطقة غرب السودان ليس لأنها مقتصرةٌ على لهجات غرب السودان، ولكن أيضاً في منزلتها ميزةً لغويةً صرفيةً غير اعتيادية. ومثل هذه الأمور (اشتراك جميع اللهجات في غرب السودان في ظاهرةٍ واحدةٍ) لا نجدها في مناطق أخرى. هناك خصيصةٌ مثيرةٌ للاهتمام وجدتها مشتركةً بين عربية أوزبكستان

وبعض لهجات غرب السودان (لهجة الباجرمي) ومن المستبعد أن يكون أصل هذه الظاهرة في هذه اللهجة مُستقلاً بعيداً عن التأثير باللّهجات العربية الأخرى.⁽¹⁾

تقريباً في اللهجات العربية هناك ثلاثة أشكالٍ لاسم الفاعل المصاحب لضمائر المفعول المتصلة. والأشكال الثلاثة المختلفة متباينةً في حالة المفرد المؤنث. وفي جميع هذه التنويعات فإن المؤنثة التي لا يُعبّر عنها بالضمير المتصل ولكن يُعبّر عنها بالشكل الاعتيادي للمؤنثة المفردة وهو اللاحقة النعتية *adjectival* - (الفتحة) أو اللاحقة - ، وتختلف نوعية الحركة هنا حسب قوانين إدغام الحركات السائدة في اللهجة.

وإذا التفتنا صوب اللواحق المعيّرة عن المفعول به في أحد الأشكال الواسعة الانتشار (على سبيل المثال في اللهجة القاهرية، وعربية غرب السودان باستثناء لهجة باجرمي) فإن لاحقة المفعول به تلحق المؤنث. فاسم الفاعل يكون موسوماً بـ: ي أو ا، التي هي علامة المؤنث المفرد في اسم الفاعل (انظر (4 أ)). في الشكل الثاني حينما يُضاف ضميرُ المفعول إلى المؤنث يصبح شكلُ اسم الفاعل منتهياً بـ *ت*، وما عدا ذلك فيأخذ الضميرُ موضع المضاف إليه (انظر (4 ب))، على سبيل المثال كما في عربية شرق ليبيا والعديد من لهجات شبه الجزيرة العربية. وفي الشكل الثالث تضاف لاحقةً داخلية وهي عبارة عن *ن* أو *ن* إما في المفرد المذكر أو المفرد المؤنث حيثما يُضاف ضمير الرفع كما في (4 ج)، الذي استُخدمت نماذج فيه من لهجة باجرمي وهي التي في عمود (4 ج).

ج	ب	أ	
كاتبُـه (هو كَتَبَهَا)	كاتبُـها	كاتبُـها	مفرد مذكر
كاتبُـه (هي كَتَبَتْهَا)	كاتبُـها	كاتبُـيـها	مفرد مؤنث

البديل الثالث (4ج) نادرٌ جداً بالمقارنة مع البدائل الأخرى، حيث يوجد

(1) لم تُضَمَّن هذه الخصيصة في العينة نظراً لعدم توفر البيانات الكافية حول عدة لهجاتٍ في المصادر المستعملة.

في مناطق صغيرة ومعزولة نسبياً وقد وُثِّقَ في كل من عُمان وغرب حضرموت والبحرين (شعبة البحرين على وجه التحديد) وأوزبكستان وخراسان (Seeger 2002: 635)، إضافةً إلى لهجة باجرمي ضمن لهجات غرب السودان. وهناك اختلافات في شكل هذا البديل وفي استعمالته في هذه المناطق. ففي العربية الأوزبكية، يُضاف ضمير المتكلم (المفعول به) إلى اسم الفاعل ليكون هو الفاعل كما في (5.5) (انظر المبحث 8.7.5).

(5 أ) زُرِبْنَاكُم (ضاربينكم)

وفي بقية المناطق فقط يُسمح بإضافة ضمير المفعول. ففي عُمان تُضافُ
 مِن وسط الكلمة لبيان الجنس/العدد في اسم الفاعل،

(5 ب) ضاربِتْنِش (ضاربَتُكِ)

ضاربَاتِنِش (ضاربَاتِك) (139: (1894) Reinhardt 1972 (etc.,

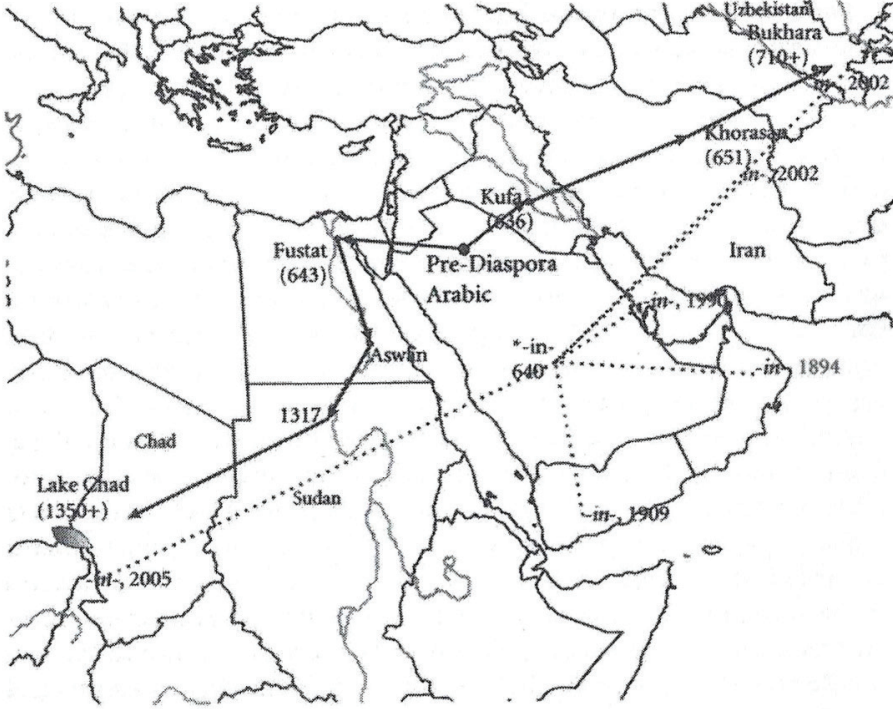
في لهجة باجرمي يُلْحَقُ مِن وسط بنية اسم الفاعل مباشرة ولذا يُحَيِّدُ التباين في الجنس والعدد، مثل: هي ضاربِتُهُ (ضاربَتُها)، وهذا مماثل لحالة المذكر هو ضاربُئِه (ضاربُها). والذي يبدو في العربية الأوزبكية أن الفاعل للمتكلم والمخاطب حُيِّدَ ببيان العدد والجنس فيهما (راجع (5 أ) أعلاه حيث إن لاحقة الجمع المتوقعة هي «ين»)). وفي منطقة داثينة Dathine شمال شرق عدن يذكر لاندبرق (Landberg 1909: 723) بأن ضمير الفاعل للمؤنث غالباً ما يُستعمل مع اسم الفاعل المذكر مِن + المفعول. أما عند الشيعة البحرينيين فإن مِن تضاف فقط مع اسم الفاعل المفرد (سواء كان مؤنثاً أم مذكراً). وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن العديد من اللهجات السودانية خارج منطقة بقرمي يُضاف مِن فيها إلى صيغة الجمع المؤنث في اسم الفاعل كما هو الحال في الشكرية ضاربَاتِنُ (ضاربَاتِه) أو كما في لهجة كيرِنَاوا Kirenawa في قولهم ضاربَاتِنُهُ (ضاربَاتِه). ويبدو أن أصل هذه الظاهرة مشترك بين اللهجات (وهي مما لم يُشرَحَ ويوضَّحَ حتى الآن).

وفي سياق هذا الفصل فإن المهم هو ملاحظة أن وجود هذه الخصيصة في أربع أو خمس مناطق يصعب أن يكون ظهوراً مستقلاً حصل في كل منطقة

بالصدفة. ويظهر جلياً أنها خصيصة متشابهة أو متطابقة في هذه المناطق، ففي بعضها تُحَيَّدُ مسألة الجنس/العدد بالرغم من إضافة هذا العنصر للكلمة أي أنه موجود فيها. ومن المعقول جداً أن نتساءل عن المكان الذي يمثّل الأصل الذي تعود إليه هذه اللهجات مع مراعات التوزيع الجغرافي الحالي تبعاً للهجرات التي حصلت من ذلك الموقع الأساس. إذا تابعنا ما يقوله رتسو (Retsö 1988: 88) للوقوف على النقاش الأساسي في القضية انظر 1-18: (Barth 1910 (1972)، فإن الأصل المشترك قد يكون في مكان ما في شبه الجزيرة العربية، والأدلة التي توفرت لنا في هذا العصر تشير إلى أن هذا الأصل ربما يكون في الجزء الشرقي والشمال الشرقي من جزيرة العرب قبل الشتات. ومع ذلك فإن عربية ما قبل الشتات معاصرة للمستوى الذي أسميه العربية القديمة. وعلى حد علمي فليس هناك ذكرٌ لحشو: من في العربية القديمة لا عند النحاة ولا في تقاليد القراءات القرآنية. وهذه الظاهرة غير موجودة أيضاً ضمن الظواهر المكتوبة أو التي استُشهِدَ عليها، ولا يمكن استنتاجها من القواعد النحوية للأشكال (البنى الصرفية) اللغوية الخاصة بالعربية القديمة. وفي هذا المجال فإن رتسو Retsö يعارض كثيراً من الاقتراحات المقدّمة لشرح هذه الظاهرة. ومع ذلك فإن مبادئ إعادة بناء صورة اللغة كما وُضِّحَتْ باختصار هنا تتطلب وجود هذه الظاهرة على أنها كانت بشكلها الأولي في القرن السابع أو الثامن م. وهذه الظاهرة عاصرت جميع التنويعات التي أُشِيرَ إليها في المصادر القديمة المكتوبة. ومن الواضح حينئذٍ أن العربية القديمة كما هي موصوفة في المصادر القديمة لا تُعَبَّرُ بشكلٍ مفصلٍ عن الأشكال اللغوية التي كانت مستعملة في عصر انتشار العربية القديمة. والنهج المقارن الذي يقوم على جملة أمور منها أن النظر في اللهجات العربية المعاصرة يُجبرنا على أن نُعيد بناء مزيدٍ من الأشكال اللغوية التي تعود إلى تلك الحقبة.⁽¹⁾ وقد بُيِّنَ ذلك في الخريطة 4 حيث إن اللهجات المعاصرة تشهد لحشو من في

(1) لاحظ أنه استُئِذِ إلى النقاش ذاته في الفصل 3.4.1 لتفسير الرابط من في اللهجات الحديثة وهذا ليس مشتقاً من التنوين المعروف في العربية.

اسم الفاعل. ومن هنا فإن هذه الظاهرة ربما تعود في الأصل إلى عربية ما قبل الشتات في شبه الجزيرة العربية. وعلى الخريطة تُوضَّحُ أحدث الاستشهادات لهذه الظاهرة في كل لهجة، إضافةً إلى التاريخ الذي استقر فيه الناطقون بتلك الظاهرة أو تاريخ أول دخول للعرب في تلك المناطق التي وثقنا فيها حشورين.



الخريطة 4 إعادة بناء عربية ما قبل الشتات استناداً إلى اللهجات المعاصرة *ين في أسماء الفاعلين

5.4.3 الجديد ليس جديداً حتى تُثَبَّتْ جِدَّتُهُ

يسعى جاسترو لإثبات أن لهجات قُلُتُو في بلاد الرافدين حصلت فيها ابتكارات لغوية جماعية. وهذا يفسر اختلاف لهجات قُلُتُو في بلاد الرافدين في عدة نواحٍ عن العربية الأوزبكية. وإذا أردنا مواصلة التفكير في الأمر يمكننا القول بأن العربية الأوزبكية حافظت على سماتٍ لغويةٍ عربيةٍ قديمةٍ بينما لهجات قُلُتُو استُحدثت بعد عصر الشتات العربي.

ومن الأمثلة على ذلك ظاهرة الإمالة (الملحق 2.1.12) وستتناول بمزيد من التفصيل في الفصل التالي، لذا سأتناولها هنا باختصار شديد. والإمالة نوعٌ من تناغم الحركات، حيث يتغير صوت الألف فيها فيقترب من صوت الياء حينما يجاورها مقطع فيه ياء. ورغم ندرتها تبعاً للمعايير اللهجية المعاصرة لكنها على ما يبدو كانت ظاهرةً بارزةً في حقبة لغوية سابقة.

والإمالة هي إحدى الخصائص التي استشهد بها جاسترو قائلاً إنها عبارة عن ابتكارٍ لغويٍّ خاصٍ بمرحلة ما بعد الشتات التي تتميز بها لهجات قُلُتُو في بلاد الرافدين. ويجادل منطلقاً من هذه الفكرة ليقول: إن العربية الأوزبكية ليس لها دورٌ في موجات الابتكارات اللغوية التي أدت إلى ظهور كلٍ من لهجات قُلُتُو وإِليت، والابتكارات اللغوية التي نجدها في عربية أوزبكستان لا علاقة لها بكلا اللهجتين المذكورتين آنفاً.

ومع ذلك فلا يمكن القول بأن الإمالة ابتكارٌ لغويٌّ حصل بعد شتات العرب (يعني لا وجود له في الجزيرة قبل الشتات)، وبناءً على ذلك فلا يمكن أن تكون لهجات قُلُتُو هي التي احتضنت ظهور الإمالة. ويمكن دعم ذلك من منظورين: أولاً أن الإمالة ظاهرةٌ موصوفةٌ بتفصيلٍ كبيرٍ في أقدم مرجعٍ مفصلٍ حول اللغة العربية الفصحى وهو كتاب سيبويه (2: 279-294). وعلاوةً على ذلك فإن الإمالة في التقاليد القديمة للعربية الكلاسيكية يمكن القول بأنها سبقت سيبويه بجيلٍ على أقل تقدير. ففي كتاب القراءات لابن مجاهد (52-146) نجد أن الكسائي (الذي عاصر سيبويه) وأبا عمرو

بن العلاء (ت. 770/154) هما القارئان اللذان ظهرت الإمالة في قراءتهما بشكل منهجي.⁽¹⁾ ويُخَصُّ ابن مجاهد في هذا العمل قراءاتٍ سبعةٍ من القراء أقدمهم ابن عامر المتوفى (736/118) في النصف الأول من القرن الثامن. ويمكن الافتراض بأن الإمالة لم تكن ابتكاراً لغوياً ظهرَ على يَدَي هذين القارئين (الكسائي وأبا عمرو)، بل ربما استندا في القراءة بها إلى سمةٍ صوتيةٍ تعود إلى أصلٍ أقدم، إلا أن هذا الأصل لم يؤرخ له بالمفهوم اللساني المقارن. وقد بدأ استيطان العرب في أوزبكستان (عبر النهر) بعد عام 710 م. ومن حيث التوقيت الزمني، فإن الإمالة وُثِّقت في تاريخٍ معاصرٍ للاستيطان العربي في أوزبكستان. ومهما كانت الأسباب فإن عربية أوزبكستان تخلو من ظاهرة الإمالة، وبناءً على هذا فيمكن استبعاد الفكرة التالية: أن الإمالة ربما لم تكن موجودةً أساساً حينما استوطن العرب أوزبكستان. ومن المستبعد أيضاً أن تكون الإمالة قد ظهرت بعد أن استقر العرب في بلاد ما وراء النهر في أماكن أخرى من العالم الناطق بالعربية. هذا هو السبب الأول الذي يجعلنا نرفض القول بأن الإمالة ظهرت في أحضان لهجات قُلُتو. أما السبب الثاني فيتعلق بالتوزيع الجغرافي المعاصر لظاهرة الإمالة في اللهجات العربية. وكما سيأتي في الفصل التالي أن الإمالة موجودةٌ في لهجات قُلُتو في بلاد الرافدين وعربية شرق ليبيا والمالطية، ولها شواهد كثيرةٌ في عربية الأندلس. يُشير توزيع هذه الظاهرة في مثل هذه المناطق المتفرقة على نطاق واسع إلى مكانٍ معينٍ نشأت فيه الإمالة. والتفسير الأبسط يكمن في القول بأن الإمالة في اللهجات المعاصرة تعود إلى مرحلة ما قبل الشتات العربي ثم انتشرت من الجزيرة العربية في اتجاهات متعددة. هذه الناحية الجغرافية هي التي تدل على أن الإمالة تعود لمرحلة ما قبل الشتات، ولذا فعندما يحاول باحث إعادة بناء صورة الإمالة

(1) ابن كثير، نافع، حمزة، ابن عامر، عاصم يُشَارُ إليهم باستمرارٍ على أنهم ممن لا ينطقون بالإمالة في قراءاتهم، رغم أنهم ربما نطقوا بها في بعض الحالات، على سبيل المثال ص. 151 القارئ الكوفي حمزة رُوِيَ عنه الإمالة في قوله تعالى ”أَمَاتَ“ حيث يميل الألف التي بعد الميم (السورة والآية 53: 44))، وهو يميل هنا أشد من إمالة أبي عمرو نافع.



فلا يمكنه القول بأنها ظهرت بعد القرن السابع الهجري (الذي يمثل بداية الشتات العربي في الأمصار).

إن التاريخ المقارن للإمالة له تأثيرٌ على النقاش الدائر هنا على النحو التالي: جادل جاسترو قائلاً: بأن العربية الأوزبكية ربما تكون أقدم من لهجات قُلتو وإِلِت في العراق حيث إن هاتين اللهجتين بهما ابتكاراتٌ لغويةٌ ليست موجودةً في العربية الأوزبكية. ومع ذلك فجهلنا بكيفية ظهور هذا الابتكار اللغوي (الإمالة) يُظهر أنها متغيرةٌ ولا يمكن استعمالها لتحديد العمر الافتراضي لعربية أوزبكستان في مقابل اللهجات العربية في بلاد الرافدين وهي قُلتو وإِلِت، حيث إن الإمالة يمكن تتبعها حتى مرحلة ما قبل الشتات العربي فقط ومن هنا فلو استندنا إليها (الإمالة) لتوقفت بنا عند هذه المرحلة. والقضية الحاسمة هنا منهجيةٌ، وبما أن جاسترو يفسر القائمة الواردة في الجدول 5.7 من حيث تغيرها التاريخي دونما معيارٍ واضحٍ لقياس التغير فلا يمكن الوقوف على تفسيرٍ لسانِي تاريخِي يحل هذا اللغز. أختتم هذا المبحث بحقيقة أن العينة المأخوذة من لهجات إِلِت والعربية الأوزبكية وعربية غرب السودان كلها تخلص من الإمالة وهذا ربما يشير إلى الارتباط القديم بين هذه التنويعات رغم تباعدها الجغرافي. ولا بد ألا ننسى هنا بأن العربية الأوزبكية ليست أقرب إلى لهجات إِلِت (العراقية) المجاورة لها مقارنة بقربها من لهجات غرب السودان.

5.4.4 الابتكارات اللغوية وما حافظت عليه اللغة: عربية

غرب السودان؟

تُمثِّل الدراسة المفصلة لقضية الإعراب في المبحثين السابقين نماذج تَنَشُّدُ تفسيراً أوسع لتاريخ اللغة العربية. ويُشيرُ كلا الفصلين إلى الأشكال اللغوية السائدة في شبه الجزيرة العربية في مرحلة ما قبل الشتات، وكلاهما أيضاً يشيرُ إلى تباينٍ كبيرٍ إلى حدٍ ما بين اللهجات التي تعايشت في تلك الحقبة الباكرة. فبعضها اشتمل على الإمالة وبعضها خلا منها، كما اشتملت تلك

اللهجات على الكثير من العناصر التي تميزُ اسم الفاعل إضافةً إلى عدة طرق لتوضيح العلاقة بين الاسم والصفة (noun and modifier) (انظر 3.4.1)، وهكذا. ولو وسَّعنا النظرة من خلال هذا المفهوم لأمكننا القول بأن التنوع الذي نجده اليوم في اللهجات العربية المعاصرة يمكن أن يعكس التنوع الذي كان موجوداً بالفعل بين لهجات مرحلة ما قبل الشتات.

ويبدو جلياً أن هناك ابتكاراتٍ لغويةً لافتةً للنظر في بعض الأحيان، استمرت في الظهور منذ القرنين السابع والثامن. ومع ذلك فإن الوقوف على مثل هذه الابتكارات اللغوية وتحديدُها أمرٌ مُشكّلٌ. وبالرغم من أن النظر بالتفصيل في كل سمة من السمات الـ 49 على حدة - السمات التي استندتُ إليها- أمرٌ في غاية الأهمية إلا أنه خارجٌ عن نطاق هذا الفصل وحدوده. وباختصار فالذي أراه هو أن العناصر اللغوية التالية ما هي إلا ابتكاراتٌ لغويةٌ ظهرت في عربية غرب السودان، هذه الابتكارات تحمل الأدلة البَدَهِية التي تُشير إلى ظهورها في هذه المنطقة بعد مرحلة الشتات. في هذا الفصل لن أتناول عربية بلاد الرافدين؛ لأنها كما تبيّن لنا لها تاريخٌ متباينٌ عن عربية غرب السودان.

6. الابتكارات اللغوية البارزة في عربية غرب السودان

السمات الصوتية (ملحق الخصائص 2.1.3/4/7/8/9/10؛ وانظر 5.7 للمزيد حول مناقشة الإشكاليات التفسيرية).

*ح < هـ، ع < أ، ذ < ض/د، ث < ت/س، ظ < ض، ط⁽¹⁾ < ط ©

السمات الصرفية (ملحق الخصائص 2.2.44/53/54/72)

غياب تاء المتكلم والمخاطب اللاحقة للفعل الماضي في سياقاتٍ معينة (كما في (1) أعلاه)، وكذلك النون السابقة لمضارع المسند إلى جمع المتكلمين (نكتب- نكتبو).

(1) علامة الاستفهام لها علاقةٌ بالعنصر الصوتي بالقلب في اللغة الأولية. فعند سيويوه فإن صوت /ط/ مصنّف على أنه مجهور، وهذا عبارة عن توصيف للصوت يشوبه الجدل. عموماً فإن صفة الابتلاع في منطقة عربية غرب السودان لا شك أنها من الابتكارات اللغوية، وربما أنها ناتجة عن الاتصال بلغة فولفولدي Fulfulde.

وكما اقترحنا في المبحث 5.2.4 فهناك عدد من الخصائص الصوتية التي لا يمكن تفسيرها عبر المعيار القائم على فكرة الخصائص المشتركة بين أكثر من لهجة والخصائص التي ظهرت مستقلة في لهجة بعينها. باستثناء التحول الصوتي من ط إلى ط @ ، t ، < ، d ، وجميع التطورات الصوتية التي تقوم على فكرة التبسيط عبر التخلص من بعض صفات الأصوات (مثل غياب التقخيم، فقدان صفة الحلقية في الصوت، أو كون الأصوات البين أسنانية (ث، ذ) أقل من الأسنانية (ت، د) (الشديدة النطعية)، وهناك عوامل أخرى عالمية تلعب دوراً في الميل نحو مثل هذا التبسيط. هنا أكاد أزعم أن جميع الخصائص الأخرى المدرجة في مكنز البيانات عندي مؤهلة لأن تكون من الخصائص التي ظهرت قبل الشتات.⁽¹⁾ وتجدر الإشارة هنا إلى أنني أدرجت في هذه المجموعة الأخيرة بعض القوالب اللغوية التي تنضوي تحت قوالب العربية الأولية الضاربة في الماضي السحيق. الخبيصة 2.1.6 في ملحق الخصائص على سبيل المثال هي انعكاس للغين في العربية المعيارية. أما في عربية غرب السودان فإن لهذا الصوت مظهرات متنوعة، والأكثر شيوعاً هو التعبير عنه بصوت ي وهذا موجود في 6 أمثلة من 9 في العينة. وفي هذه العينة أيضاً أثبت هذا الصوت بديلاً للغين في الشكرية (خاصة آخر الكلمة) وكذلك في جنوب بلاد الرافدين. وخارج هذه المناطق فإننا نجد هذا الصوت في اليمن الشمالي (في خمسة من الأمثلة في عينة بينشتد 44: 1985 Behnstedt). وفي سوريا نجد هذا الصوت في منطقة طويلة ممتدة على نهر الفرات حتى الحدود التركية كما تمتد هذه المنطقة غرباً حتى مدينة حلب (Behnstedt 1997: 16) وكذلك في عربية مدينة ماردين التركية. يمكن افتراض أن هذه المنعكسة في الصوت لم تحدث في كل بيئة من هذه البيئات على حدة،

(1) قد يفهم القارئ أن هناك خصائص أخرى لا علاقة لها باللغات السامية (ربما نشأت بالتأثر بأسر لغوية أخرى) مثل الجر الناتج عن التركيب (وهو غير موثق هنا، انظر الجدول 3.2 في المبحث 3.4.3، وعلى أية حال فإن هذه الخبيصة لا دليل من العربية يشير إلى أنها ظهرت في عصر متأخر، وكلاً من العربية القديمة واللهجات الحديثة نجد فيها هذه الظاهرة وهي ظاهرة الجر بالإضافة.

ولكن التفسير الذي ينظر إلى هذه الظاهرة عن بعد هو أن يكون أصل هذه المُغايرات في كل هذه المناطق واحدٌ يعود إلى مرحلة ما قبل الشتات. ويمكن القول بأن هذا الابتكار اللغوي حدث عند مجموعاتٍ قديمة من الناطقين سبقت مرحلة الشتات بكثير. ثم إن الناطقين بالمُغايرين المشتملتين على الصوتين غ < ق > (q < ɣ) (الحرف الأساسي والمبدل منه) خرجوا من الجزيرة العربية باتجاهات مختلفة.

والمسألة المهمة هي أن التوزيع الجغرافي الواسع لصوت الـ /ق/ > *غ (q > ɣ) خارج شبه الجزيرة العربية يوحي بأن هذا الصوت يعود إلى سكان مرحلة ما قبل الشتات. الخصائص التي لم تُدرج في الفقرة (6) أعلاه وتبلغ 39 أعتقد أنها مؤهلةٌ لأن تعود في أصولها إلى إحدى تنويعات ما قبل الشتات العربي، رغم أن المبررات النهائية لهذا الافتراض تعتمد على دراسة كل سمةٍ على حدة.

أود هنا أن أشير إلى أنه باستثناء ابتكارٍ لغويٍّ واحدٍ⁽¹⁾ فإن بقية الابتكارات اللغوية في (6) ليست مشتركةً بين عربية غربي السودان والعربية الأوزبكية مما يعني أن أية خصائص متطابقة بين اللهجتين (انظر الجدول 5.4--5.6 أعلاه) يمكن عدّها ضمن ما حافظت عليه اللغة في اللهجتين.

5.5 تفسير التاريخ اللساني للعربية

ربما ينظر البعض إلى النقاش في الفصلين السابقين على أنهما مكمّلان للإحصائيات كما سيأتي. والإحصائيات أداةٌ تمكّننا من رسم العلاقات والروابط المهمة. وبما أن الإحصائيات عبارةٌ عن بياناتٍ أوليةٍ فإنها لا تكشف عن سبب التشابه أو الاختلاف بين لهجات المناطق سواء كان ذلك تقارباً من قبيل الصدفة، أو من قبيل أن التغيّر حصل نتيجةً للاتصال اللغوي المؤدي للاقتراض اللغوي، أو أن هناك ابتكاراً لغوياً حصل بسبب

(1) صوت الـ /ث/ منتشر في كل من لهجة بقرمي في منطقة عربية غرب السودان وفي العربية الأوزبكية. ولا شك أن هذا ربما يكون نتيجةً للأصل الواحد المشترك.

التبسيط اللغوي، أو نتيجة القوالب اللغوية المتناظرة بين اللهجات، أو أن الأمر كله يعود إلى فكرة الأصل الواحد القديم الذي ورثت عنه القوالب اللغوية الجديدة شيئاً من التشابه (الميراث المشترك). ومع ذلك فإن هذه الإحصاءات تُمكننا من البحث عن مزيدٍ من الأدلة التي تساعد على فصل العناصر الفعالة. وهذا ما يوضحه لنا معيار التشابه والاختلافات (الجدول 5.4، 5.5) حيث أظهر أن العربية الأوزبكية تشبه عربية غرب السودان بقدر مشابهتها لعربية بلاد الرافدين. هذه التشابهات من المرجح ألا تكون نتيجةً لابتكارٍ لغويٍ مستقل في كل بيئة على حدة (انظر 5.4.3). فلو نظرنا إلى الخصائص المشتركة بين هاتين التنوعيتين يتضح أنهما تشتركان في البنية اللغوية، الأمر الذي يُرجح نظرية الأصل الواحد الذي يعود بهذه اللهجات إلى مرحلة ما قبل الشتات العربي. ويمكن تفسير التشابه هنا من تاريخ سكان الجزيرة العربية قبل الشتات القديم، حيث خرجوا من شبه الجزيرة العربية حاملين هذه الخصيصة اللغوية فيستقر بعضهم في الطرف الشرقي من العالم الناطق بالعربية، ويستقر البعض الآخر في أقصى الطرف الغربي. في مثل هذه الحالات تقوم الإحصائيات وعمليات بناء صورة اللغة جنباً إلى جنبٍ بطريقةٍ حيةٍ في سبيل بناء صورة بنياتٍ متنوعةٍ لاسم الفاعل في اللغة.

إضافةً إلى ما ذكر أعلاه فإن الإحصائيات تضع الأساس الذي تُبنى عليه الفرضيات التي إن لم تكن فرضياتٍ لسانيةٍ قويةٍ فعلى أقل تقديرٍ تظل مثيرةً للاهتمام. وقد قُمتُ على سبيل المثال بتضمين اللهجة الشكرية كمجموعةٍ لغويةٍ ضابطةٍ توفر حزمةً من البيانات لتأكيد ما ورد بخصوص العربية الأوزبكية. رغم ذلك تُظهر لنا الإحصائيات في الجدول 5.4 أن اللهجة الشكرية ليست لها روابط ذات شأنٍ مع عربية غرب السودان. وفي المقابل فإن هناك روابط تستحق التأمل بين الشكرية والعربية في بلاد الرافدين، ولا أعتقد أن هذه النتائج هامشية. حيث تُبين لنا أن الشكل الذي ظهرت به اللهجات العربية اليوم (كما قُيسَ من خلال الـ 49 متغيراً) معتمداً على القرب الجغرافي والميراث اللغوي، بل ربما أن اعتماده على الميراث

اللغوي أكثر. ومن وجهة نظر لهجية ليس هناك دليل دامغ على أن العربية السودانية «كما أسميها» متباينة في الجملة مع لهجات بلاد الرافدين.⁽¹⁾ في هذه القضايا فإن المتخصص في اللسانيات التاريخية يواجه تحدياً أمام تساولين: لأي تاريخ تعود هذه المتغيرات اللغوية؟ وإلى أي مدى يُحَفَّز أو يُعزَّل التباين بين اللغات نتيجةً لتجاورها الإقليمي؟ (انظر الفصل 5.6). القضية الجوهرية تكمن وراء مناقشة المتغيرات اللغوية المنفردة المستعملة في الإحصائيات وإعادة بناء صورة أشكال لغوية محددة، والقضية الأهم حول كيفية تصورنا للتاريخ اللغوي العربي عموماً.

هناك نهجان أساسيان من المناهج التفسيرية وقد قُوبِلَ بينهما بإسهاب في الفصل 2. وباختصار فإن أحد هذين النهجين تطور في ألمانيا في القرن التاسع عشر، هذا النهج للعربية الكلاسيكية التي تُسمى «العربية القديمة» يجعلها سلفاً تعود إليه اللهجات المعاصرة التي يُطلق عليها «اللغة العربية الجديدة»، (انظر على سبيل المثال المصادر التالية: *Neuarabisch*, 16: 2002, Blau 1988, Fischer 1995, Brockelmann 1908, e.g.). والنموذج الذي اعتمده جاسترو لا يخرج عن هذا النهج حيث يفترض (بدلاً من أن يُعلن بوضوح) أن هناك انقساماً هيكلياً بين البنى اللغوية القديمة والجديدة أو المبتكرة (التي تمثل التطور اللغوي)، وعلى هذا الأساس تقوم اللسانيات التاريخية. وبناءً على ذلك يمكن افتراض أن الإمالة مبتكرة أو أنها تمثل تنويعاً أحدث من التنويع الخالية من الإمالة، وبالتالي يمكن لنا أن نُعدَّ العربية الأوزبكية الخالية من الإمالة أقدم من لهجات قُلْتُو العراقية المشتمة على الإمالة.

والإشكال الذي يعتري هذا النهج ليس في منطقه الأساسي، حيث إننا نجد تفسيرات جاسترو صحيحة تماماً في بعض النواحي. فتغيُّر صوت الـ /ر/ إلى /غ/ خصيصة قليلة قليلة من لهجات قُلْتُو العراقية (انظر الملحق

(1) وبنسبة أقل من التباين وذلك ما جعل بينشتد (Behnstedt 2000: 145) يُدرج السودانية تحت اللهجات الحجازية.

2.1.13) وهذا بلا شك اختراع لغوي خاص بتلك اللهجات. ويكمن الإشكال في التساؤل التالي: ما الشكل اللغوي (اللهجة) الذي يمكن لنا أن نعهده أصلاً لهذه اللهجات.

والنهج الثاني هو ذاك الذي يفترض عدم وجود سلف لغوي واضح المعالم للهجات الحديثة، والتطور الحاصل في كل من هذه اللهجات لابد من فهمه من خلال مبادئ اللسانيات التاريخية. وأعتقد أن هذا النهج (الثاني) لم يُعمل عليه إلا بشكل قليل بين المستعربين،⁽¹⁾ وبشكل أقل بين المختصين في اللغات السامية. وبالتالي فإن ما أقدمه هنا لا يمثل سوى تمهيداً مبدئياً يهدف إلى إعادة بناء صورةٍ لعربية ما قبل الشتات التي يبدو أنها أكثر تعقيداً مما يُعتقد في النظرة التقليدية السائدة. هذا التعقيد كما يتضح لنا في الفصول الثلاثة السابقة تُثبتُه أقدم النصوص العربية بالتفصيل وينتج جزئياً عن إعادة الصورة المختصرة لبعض الأشكال اللغوية التي تقوم على توزيع العناصر اللغوية بعد الشتات مثل: حشوٍ الذي تُنَوَّل في المبحث 5.4.2. كما أن التعقيد المذكور آنفاً قد يؤدي بالباحث إلى افتراض أشكالٍ قد تتعارض مع بعض الجوانب حتى في اللغة العربية الفصحى حسبما وصفها النحاة العرب. على سبيل المثال افتراض وجود تنويعٍ خاليةٍ من الإعراب تُمثل اللغة الأولية التي تُعدُّ أصلاً للتنويعات التي يظهر عليها الإعراب (الفصل 3، 4).

وكما يظهر من النقاش السابق، فإن الحالة التي أناقشها هنا لا تؤدي بأي حال من الأحوال إلى إعادة بناء صورةٍ للغةٍ عربيةٍ أوليةٍ موحدةٍ تقع في مكان ما في شبه الجزيرة العربية أو في منطقةٍ مجاورةٍ، كما لا تمنع

(1) الموقفان الأساسيان المتعارضان اللذان أعرفهما هنا فيما يتعلق بحالة اللسانيات العربية المعاصرة لم يُبرزَا إلا في إطار ضيق، وفي الواقع فإن الأول منهما هو الذي يحظى بالانتشار، وهذا مؤسف. وأعتقد أن هذه الحالة ناتجة عن رؤيةٍ علميةٍ شابها شيءٌ من التشدد والتفسير المقيد لتاريخ اللغة العربية. ومن بين أشهر من اتخذوا هذا النهج بروكلمان ونولده وبيوهان فك. اليوم نجد أن معاصري بروكلمان ونولده مثل فولرز Vollers و دي لاندبرق de Landberg ومؤخراً كاهله Kahle الذين عملوا على توسيع قراءة تاريخ العربية لا يحظون بالكثير من التقدير. ورغم أنني قد لا أتفق مع التفسيرات التفصيلية التي قدموها إلا أن موقفي هنا يمثل إحياءاً لمرئياتهم.

المناقشة الحالية افتراض ذلك. ولكنها تطالب بعملية إعادة بناء متدرجة تبدأ أولاً بإعادة بناء صورة تنويعات مرحلة ما قبل الشتات. ثم تنتقل إلى ما هو أقدم من هذه التنويعات وهذه مهمة لم ينجزها أحد ولا شك أنها تحتاج مزيداً من البحث.

المشكلة التي تُتولت في هذا الفصل ليست بالجديدة حيث لُخصت بوضوح قبل 1000 سنة من ابن النديم (ت. 990 م) الذي كتب عن أصول الخط العربي في كتابه الفهرست: (ص. 7). حيث كان لكل قبيلة (قبل الإسلام) تنويعاً تميزها عن غيرها وبها تُعرف القبلية، وكلُّ هذه التنويعات فروغ عن العربية التي تمثل الأصل.

يشير رتسو Retsö في مسح إحصائي موجز لمصطلح «العرب» ومقارباته في المصادر الكلاسيكية إلى أن العربية الكلاسيكية ذاتها التي جسدها الشعر الجاهلي تلاشت قبل الإسلام ولم تكن موجودة بوصفها كياناً مستقلاً، بل كانت متفرقة بين لغات القبائل قبل الإسلام (2003: 595).

ويتمشى عملي هذا مع جوهر هذين المنظورين، حيث يشير إلى أن التنوع اللغوي القديم غالباً ما ينعكس على التنوع المعاصر؛ لذا فمن الممكن استعمال التنوع المعاصر في محاولات إعادة بناء صورة التنوع القديم، إضافة إلى إمكانية شرح التنوع المعاصر عبر إجراءات تبسيطية للنهج اللساني المقارن. ويمكن القيام بهذه الخطوات حتى في حال أن المصادر القديمة لم تؤكد حالة اللغة. ومن خلال هذا المنظور فإن الدراسة العلمية المعاصرة لديها أداة علمية لم تكن متوفرة في الماضي وتُمكن هذه الأداة من الإجابة على التساؤل التالي: ما أصل اللغة العربية؟

ينتهي هذا المبحث بمناقشة عامة حول العلاقة بين الملخص الإحصائي للهجات العربية المعاصرة من جهة وإعادة بناء صورة اللغة وتفسير تاريخ اللغة العربية من جهة أخرى. في المباحث الثلاثة القادمة سأناقش أسئلة فردية في تفسير السمات اللغوية وهي كثيرة. كما أضع الخطوط العريضة لاستخدامات أخرى يمكن استعمال البيانات المقارنة فيها. أما أولئك المهتمون



بالموضوع الأساسي الذي يناقشه هذا الكتاب وهو تصور العربية الأولية فحريُّ بهم أن يعودوا إلى هذه الفصول لاحقاً.

5.6 الإحصاء وإعادة البناء واختبار الفرضيات

بينما رَكِّزْتُ فيما مضى على العلاقة بين الإحصائيات وبعض القضايا المحددة لإعادة البناء التاريخي للغة، أود التنويه هنا إلى أن الإحصاءات يمكن أيضاً الاحتجاج بها في القضايا اللسانية التاريخية. وتتمثل إحدى مهمَّاتها في توجيه الدرس اللهجي المعاصر. فهي توفِّر على سبيل المثال نظرةً عامةً للمشهد اللغوي مجردةً من الإسقاطات والمفاهيم القبلية لما يجب فعله أو يُعتقد أنه النهج الأمثل. وتطلُّ الوظيفةُ الأساسيةُ للإحصاءات في هذا السياق في توفيرها لإطارٍ تصنيفيٍّ عامٍ يُمكننا من فهم حالة التنوع وما يقابلها، وهي حالة الاتحاد بين اللهجات العربية المعاصرة.

وينتمي التفسير الإضافي للإحصائيات إلى ترتيبٍ مفهوميٍّ مختلفٍ عما سبق. ويأتي في المقدمة من حيث الأهمية الربط بين هذه المفاهيم التراتبية وبين التفسير التاريخي. وتقَدِّمُ الإحصائياتُ دليلاً ملموساً على جملة أمورٍ منها العلاقة بين عربية أوزبكستان وعربية غرب السودان. الأمر الذي يُعطي الباحث سبيلاً لتتبع بقية العلاقات بين المنطقتين. وكما هو واضحٌ في المبحث 5.4.2 فإنه من الممكن العثور على روابط أخرى ليست ذات أهمية. ومع ذلك فبدون إعادة البناء بشكلٍ دقيقٍ لكل خصيصةٍ من خصائص المتغيرات اللغوية على حدة يظل الاستشهاد بالتصنيفات القائمة على الكم والإحصاء فقط لا يقدم لنا شيئاً مقارنةً بما تُقدِّمه لنا العلاقة التاريخية.

وحتى لو لم تقدم الإحصائيات دليلاً على العلاقة فالى جانب إعادة البناء تساعدنا الإحصاءات على صياغة فرضياتٍ حول كيفية انتشار العربية. والتفسير الشامل القائم على النقاش أعلاه هو أن العربية قبل الشتات كانت غير متجانسةٍ إلى حدٍ كبيرٍ، ومع هجرات المجموعات الناطقة بالتنوعات

المختلفة إلى خارج شبه الجزيرة العربية ابتداءً من القرن السابع أصبحت التنوعات المختلفة سائدةً في مناطق متعددة. إذ قد يكون العرب الذين استقروا في أوزبكستان، وأولئك الذين شقوا طريقهم إلى أسفل النيل ثم هاجروا في نهاية المطاف باتجاه المنطقة الغربية السودانية قد انحدروا من مجموعة واحدة قبل الشتات.

وأبعد من هذا المنظور العام فإن الإحصائيات تزودنا بنظرة ثاقبةٍ للعديد من جوانب التطور التاريخي للغة العربية. وفي هذا السياق فقد ذكرتُ بإيجاز سبع فرضياتٍ ناتجةً عن تلك النظرة الثاقبة. وتمثل هذه الجوانب قضايا أساسيةً مشتركةً في النقاش حول انتشار اللغة، اتصالها بغيرها من اللغات والتطور اللغوي الذي طالتها، رغم أن هذه الأمور نادرًا ما يُشار إليها صراحةً في تقاليد الدرس اللهجي العربي. وهذه الفرضيات السبع ليست شاملةً كما أنها ليست متعارضةً. ومالم يُذكر خلاف ذلك، فإن الأمثلة الموجزة والملاحظات المرفقة الواردة في الجداول 1-6 تشير إلى أن منطقة غرب السودان أكثرُ تجانساً لغوياً من منطقة بلاد الرافدين من الناحية الإحصائية.

الفرضية الأولى: التجانس في منطقة لهجةٍ ما هو انعكاسٌ مباشرٌ للعصر الذي استوطنت فيه تلك اللهجة في ذلك المكان. فالمناطق المستوطنة حديثاً أكثرُ تجانساً من المناطق المستوطنة قديماً. وعربية غرب السودان أكثرُ تجانساً من عربية بلاد الرافدين؛ لأن تاريخ استيطانها متأخرٌ.

الفرضية الثانية: الأشكال اللغوية التي تظهر بنسبٍ مئويةٍ منخفضةٍ تزداد احتمالية أن تكون من الابتكارات اللغوية بدلاً من كونها بقايا لآثار سابقة. وإذا كانت هذه الأشكال موجودةً فقط في اللهجات المجاورة فهذا تزداد احتمالية كونها ابتكاراتٍ لغويةً.

المثال الذي قدمه جاسترو وفيه *ر ← غ يصلح في هذا السياق. وهو موجود فقط في لهجتين متعايشتين في بغداد من اللهجات التي استُخلصت منها العينات وهما لهجة اليهود والنصارى. وهذه الخاصية فيهما لا شك

أنها من الابتكارات اللغوية.

الفرضية الثالثة: إن التناغم بين أجزاء منطقة لهجة ما ليس إلا نتيجة أسلوب حياة سكانها.

وبما أن الثقافة العربية في منطقة عربية غرب السودان تأثرت بشدة عبر التاريخ بأسلوب الحياة البدوي أو شبه البدوي (الذي يستقر تارةً ويرحل تارةً أخرى) نتج عن ذلك تواصل كبير بين سكان هذه المنطقة الواسعة (ذو صلة بمنطقة بلاد الرافدين) وهذا التواصل يحد من التباين الكبير بين اللهجات.

الفرضية الرابعة: إن التجانس بين منطقة لهجة ما يدلنا على طبيعتها الجغرافية. أود هنا الإشارة إلى أنه خلال القرن العشرين وحده فإن وسائل الاتصالات الحديثة والطرق والجسور وما إلى ذلك أسهمت بشكل كبير في تذليل العقبات الجغرافية.

معظم منطقة عربية غرب السودان مستويةً والحواجر الجغرافية فيها لا تُشكّل عائقاً بين اتصال السكان عموماً. هناك استثناءً يخص لهجة باغرمي حيث تنعزل القرى الناطقة بها عن العالم الخارجي خلال موسم الأمطار لمدة 4 أو 5 أشهر في السنة. ومنطقة باغرمي هي في الواقع منطقة لهجية مميزة للغاية داخل منطقة عربية غرب السودان. أما في شمال منطقة بلاد الرافدين فهناك جبال تعيق التواصل الأمر الذي يُفسّر وجود تنوع لهجي أكبر.

الفرضية الخامسة: إن تجانس منطقة لهجة ما دليل على الحالة الاجتماعية للناطقين بها. وهذه فرضية معقدة ويمكن التوسع فيها بطرق مختلفة وسأتوسع فيها بطريقة تتناسب مع البيانات (العينة) الحالية. مبدئياً أقترح أن الناطقين باللغة من الأقليات أكثر محافظةً على الاختلافات التي تميزهم لغوياً. في حين أن الناطقين الذين يعيشون في منطقة ذات لغة مشتركة يميلون إلى توحيد اللغة ويفقدون تدريجياً الخصائص - التي ورثوها عن أسلافهم - المائزة لكلٍ منهم باستثناء ما لو كان هناك بعض العوامل الاجتماعية التي

تتسبب في التنوع اللهجي بين سكان المنطقة الواحدة: (Owens 2001a: 442, n. 28)⁽¹⁾

يمكن دعم هذه الفرضية بواقع لهجات قُلْتُو حيث يُحَافِظ على سمات الأقليات مثل صوت /ق/ وكذلك ظاهرة الإمالة. وعلاوةً على ذلك فإن المقارنة بين لهجات قُلْتُو الأناضولية ولهجات قُلْتُو في شمال العراق تُثَبِّت ذلك إلى حدٍ كبير. حيث تتأثر لهجات قُلْتُو العراقية بلهجات إِلِت العراقية، على سبيل المثال صوت /ك*/ يصبح چ /č/ و صوت /ق/ يصبح /ف/، فتظهر عندهم هذه الخصائص أكثر بكثير من ظهورها في اللهجات الأناضولية، (انظر المبحث 5.8.4 فيما يأتي). وهذه الفرضية هي الهدف الرئيس من استقصائي حول العربية في مايو قوري (Maiduguri 1998a)، وهي قائمةٌ على أساسٍ كمي، حيث تقترح الدراسة أن عدم وجود كُونية (لهجة مشتركة) على مستوى المدينة (حيث يحافظ السكان على السمات اللغوية التي ورثوها) ليس إلا انعكاساً لحالة الأقلية العربية في تلك المدينة.

الفرضية السادسة: إن التجانس في منطقةٍ لهجيةٍ ما يعتمد على كونها إما طرفيةً أو مركزيةً. إذ تحتفظ المناطق الطرفية بالخصائص اللغوية الموروثة لفترةٍ أطول من المناطق المركزية. وبقدر ما تسمح به البيانات الحالية فإن عربية غرب السودان وعربية أوزبكستان بينهما أوجه تشابهٍ كبيرةٍ.

ومع ذلك فإن هذه الفرضية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفرضية السابقة (الخامسة). وربما يفضِّل البعض القول بأن مسألة المحيط ليست بتلك المؤثرة، بل إن التأثير الأكبر يعود لحالة الأقلية الناطقة التي تميل إلى المحافظة على الخصائص اللغوية وعدم فقدانها. وعلاوةً على ذلك فإن الفرضية يمكن نقضها، ولكن من جانبٍ معين: فعلى سبيل المثال تُظهر

(1) هذه الفرضية والتي قبلها يمكن إثباتهما من خلال عمل نيتل (Nettle 1999: 46, 52). إذ يقترح مستنداً إلى المعدلات النموذجية للتغير اللغوي - وليس على أساس البيانات الفعلية - أن هناك عاملين رئيسيين يدفعان باتجاه التنوع اللغوي وهما غياب التبادل السكاني بين المجموعات التي تعود إلى أصلٍ واحد، والطبقية الاجتماعية. وكما جاء في الفرضية الخامسة والسادسة فإن الجغرافيا والطبقية الاجتماعية ترتبط غالباً بالتنوع اللغوي الواسع النطاق بين السكان الذين تجري عليهم الدراسة اللسانية المقارنة.



العربية الأوزبكية تشابهاً كبيراً مع اللهجة الشكرية التي تُعد أكثر مركزيةً من لهجات عربية غرب السودان. وفي هذا السياق يصعب تحديد التعريفات الدقيقة لكلٍ من المركزي والطرقي في المناطق التي لا تأخذ شكلاً دائرياً. وهل اليمن أكثر مركزيةً من نيجيريا؟ في حال كانت كذلك فما تفسير محافظة اللهجة اليمنية على شِش التي تُستعمل كضميرٍ للمخاطبة المؤنثة والتي نجدها في كتاب سيويو، في حين أن العربية النيجيرية لديها كِ وهي ضمير المخاطبة المعروف في العربية المعيارية. فهل الجدليات حول المناطق غير الدائرية تشير إلى أن الضمير شِش من الاختراعات اللغوية؟ إنني أعتقد أن مسألة الطرقي والمركزي ليست إلا تسمياتٍ مأخوذةً من العلوم الاجتماعية (مثل العلوم السياسية) ويصعب تطبيقها في اللسانيات وإن كان لا مندوحة عن استعمالها فبحذرٍ شديدٍ.

الفرضية السابعة: الصّواتة أكثر تنوعاً من الصرف وهذا منطبقٌ على المفهوم التاريخي لهذين الفرعين، حيث إن الأصوات أكثر عرضةً للتغيّر من بنية الكلمة.

أعتقد أن الإحصائيات الأكثر إثارةً للاهتمام نجدها في الجدول 3 حيث يُقارن بين المتوسط والانحراف المعياري لكلٍ من الأصوات والصرف. وفيما يخصّ عربية غرب السودان وبلاد الرافدين فإن الانحراف المعياري للمتغيرات الصّواتيّة فيهما أعلى بكثيرٍ من المتغيرات الصرفية.

5.7 ثلاث تحفّظات

هناك ثلاث إشكالياتٍ بنيوية يمكن الوقوف عليها عند تفسير الإحصائيات

5.7.1 الابتكارات اللغوية

تُمثّل الإحصائيات اللغوية اللغة العربية المعاصرة، وعندما نفكّر بمثالية قد يرغب أحدنا في الحصول على إحصائياتٍ مماثلةٍ للتنوعات العربية في الأعوام التالية 1200، 1500، 1800 وهكذا، عينةً لكل مئة سنةٍ. ومن

المعلوم لنا اليوم أن العربية المنطوقة في تلك العصور ليس لها مصادر الأمر الذي يحول دون مثل هذا التحقيق الإحصائي. وعموماً ربما يُفترض أن اللهجات العربية أصبحت أكثر اختلافاً مع مرور الزمن وأن الإحصائيات الحالية تنطوي على الكثير من الابتكارات اللغوية. ومن الأمثلة المشهورة على ذلك المتغيرات 3 و 4. إذ يظهر من خلالهما كيف أن صوت /ح/ و /ع/ أصبحا في عربية غرب السودان /هـ/ و /ء/ (انظر الملحق 2.1.3، 4). هذه الابتكارات في عربية غرب السودان تَظْهَر عند مقارنتها بعربية بقرمي في كلمتي شَاهَر في مقابل لِإِهَم (لَحْم). ففي مثل هذه البنى فإن /ح/ و /ع/ (اللتان أعيدت بناء صورتها لعربية ما قبل الشتات) تصبحان في عربية غرب السودان /هـ/. ومع ذلك فإن الإشارة إلى الصامت الحلقى المُتَقَدِّم /ح/ تُخْطِيت في سياقٍ تتغير فيه نوعية الحركة. وتظلُّ /الفتحة/ منخفضةً على حالها بعد صوت /هـ/ ولكنها تصبح عاليةً بعد /ح/ وكأنها كسرة. ومن هنا فلا بد أن أسلاف الناطقين بلهجة بقرمي كانت عندهم /ح/ في مرحلة من المراحل، ثم تغيرت حتى أصبحت /هـ/.⁽¹⁾

ومع ذلك فإن منطق الإحصائيات يُظهر لنا أن عربية غرب السودان تتناقض مع معظم التنوعات اللغوية الأخرى في العربية المعاصرة التي احتفظت بلا شك بصوت /ح/.

تؤكد هذه المسألة على أهمية استعمال الإحصائيات كأداةٍ للتفسير التاريخي في سياق محاولة إعادة بناء صورة للغة. وإذا كان هناك تقاربٌ تاريخيٌّ بين كلٍّ من عربية غرب السودان والعربية الأوزبكية فإن البيانات المذكورة هنا ستسمح بالفصل بين الاختلافيين اللهجيين المعاصرين، ويتمثل ذلك في حضور الأصوات الحلقية في العربية الأوزبكية وغيابها في عربية غرب السودان. وعلاوةً على ذلك فإننا حينما نستعين بالإحصائيات فإنها تساعدنا ليس في الإشارة إلى الابتكارات اللغوية الطارئة التي تحدث في منطقةٍ محددةٍ لهجةٍ معاصرةٍ فحسب، بل إنها تكشف لنا مقدار انتشار هذه

(1) سأعرض هنا مثلاً للتوضيح، حرف التاء والتاء العاندان في أصلهما إلى عربية ما قبل الشتات تطورا ليصبحا تاءً قاهرية (مع خصائصها اللهجية والسياقية الصوتية التي تفرق بينها والتاء القاهرية اليوم) في كلٍّ من كلمتي تَبَعَ، وإثنين (بدل إثنين)، (المترجم).



الابتكارات اللغوية. فمنطقة عربية غرب السودان تأتي بمتوسط (1.86) فيما يخص هذا المتغير، الأمر الذي يشير إلى أن التغير الذي يوشك أن يكون تاماً في المنطقة (2 = يُمثّل: ح/ء)، (التحول التام من الحاء والعين إلى الهاء والهمزة).

5.7.2 الأشكال اللغوية التي تشكّل أقلية

لابد من مقاومة الإغراء الناتج عن الاعتماد على الإحصائيات على حساب الاعتبارات الأخرى ذات العلاقة مثل المواد والمُغايَرات المتنوعة. حيث إن الإحصاءات دائماً ناقصة وأوصَح هذا في موضعين مختلفين وسأكون موجِزاً هنا. في المبحث 5.4.2 يمكن ملاحظة أن اسم الفاعل + الضمير المتصل يقدمان لنا رابطاً تاريخياً مثيراً للاهتمام بين العربية الأوزبكية وإحدى تنويعات غرب السودان. ولم يُضْمَن هذا بوصفه أحد المتغيرات؛ لأنه غير موجود في كثير من توصيفات اللهجات، حيث لا معلومات عن هذا النموذج. وفي الوقت نفسه فمن الخطأ الفادح تجاهل ذلك بالكلية.

في المبحث 5.8.5 أدناه ذكرتُ بعض الأشكال اللغوية التي نقف على استشهاداتٍ لها من حينٍ لآخر في البيانات التي جمعتها من عربية غرب السودان، وهي عبارة عن نصوص، لكن تبعاً لخبرتي في هذا الميدان فإن هذه الاستشهادات لا نجدها بشكل مطرد. ومع ذلك فإننا نُعلِّق الأمل على هذه الاعتباطية لكي تحمينا من تحريف النتائج في اتجاهٍ ما. ومع الأسف حتى اللهجات التي دُرست بأفضل ما يمكن ما تزال فيها جوانب نقص في البيانات. وإذا أردنا أن نقف على وجه التحديد على جوابٍ حول مسألة انتشار شكلٍ لغويٍّ معين، والحالة التي مرَّ بها هذا الانتشار من حيث الحفاظ اللغوي أو الابتكار، فسند أن هذه الأشكال اللغوية التي تشكل الأقلية ربما يكون لها دورٌ في تفسير ما حدث. فمثلاً، وقوفنا على الإمالة بشكل غير مطرد في الأفعال مثل: مَشَى (مَشَى) بإمالة الآخر يشير إلى

علاقةً بالفعل مُش في لهجة إقليم طرابلس في ليبيا والوحدات الداخلة في مصر (Behnstedt and Woidich: 281) وكثير من لهجات الخليج على الشط الفارسي (Prochazka 1981: 37).

5.7.3 ما الخصائص التي يمكن عدها ضمن المعايير

هناك تنبيهٌ أخيرٌ يُحذّر من تجاهل حقيقة أن الإحصائيات التي قمتُ بالعمل عليها لديها كلّها نفس القيمة. فكل خصيصةٍ نجدُها متساويةً بقدر ما يمكن أن تذهب إليه الحسابات العددية. وفوق هذا كله فإن الإحصاء هو الذي يجعل المستعربين المهتمين بعلم اللغة حذرين في إطلاق الأحكام. وهنا يمكن لنا أن نُضيفَ خصيصةً ما وهي النطق بالسين التي يُرمز لها ب: s*. وهذا أحد أكثر الصوتيات استقراراً في التنوعات العربية (إذا استثنينا الحالات التي يُدغم فيها وذلك للتعبير عن التأكيد في الكلام إضافة إلى تأثيرات البدائل الصوتية المعتادة عليها). وحيثما يُضاف هذا الصوت فإن له نفس الوزن العددي لضمير المتكلم اللاحق للفعل الماضي وهو ت أو تْ وهذا متغيّرٌ أكثر أهمية من السين التي يُرمز لها ب: s*. لماذا يُعدُّ ضمير المتكلم اللاحق للفعل أكثر أهميةً منها؟ في هذا السياق فإن المختصين في اللهجات سينظرون إلى الأمر بشكلٍ حدسي. وحتى من الناحية الإحصائية فيمكن التوصل إلى تبريرٍ يمنح هذا الصوت أهميةً أكبر.

كل متغيّرٍ له قيمةٌ وكل قيمةٌ يمكن إعطاؤها مؤشر تباين، يتراوح من 0 إلى 100، ويتكون هذا المؤشر من خلال قسمة عدد الحالات على الأشكال المتنوعة لهذا المتغيّر ثم الضرب في النسبة المئوية لكل تنويع في العينة. وبقدر ما تُظهر لنا البيانات الحالية فقد أدخل المتغيّر s* كمتغيّرٍ له قيمة 100 يعني أن المتغيّر s* يُدرّك على أنه سين /s/ في التنوعات كلها. ومن ناحيةٍ أخرى فضمير المتكلم في حالة الماضي tu- تْ له قيمة 33%، تْ = 67% (8.2.40). وفي مجال المقارنة بين اللهجات فإن المتغيرات اللامتجانسة هي الأكثر إثارةً للاهتمام في كثير من الأحيان.

5.8 إشكاليات الترميز

في هذا المبحث أود مناقشة عددٍ من الإشكاليات التي يمكن القول بأن لا حلول لها. ولكنها في الوقت نفسه وفي جميع الاحتمالات لا تؤثر مادياً في النتائج الرئيسية للتحليل الحالي. وقد أضفت شرطاً مفاده (في جميع الاحتمالات) أن هذه المشاكل لا يمكن قياس خطورتها بدقة حتى تُحل، أو على الأقل العمل عليها بشكل أكثر توسعاً مما قدمته به في هذا الكتاب. وعلاوةً على ذلك فهناك مشكلات لها حلول واضحة إلى حد ما، ولكن الذي يَنقُصنا فيها هو البيانات التفصيلية؛ ولذا فمن المستحيل حلها في الوقت الحاضر.

5.8.1 قِيم الترميز

يقوم الملخص الإحصائي على الترميز العددي وهو ممارسةً اعتباطيةً إلى حدٍ كبير. ومع ذلك فإننا نَعْلَقُ الأملَ على هذه الاعتباطية لكي تحمينا من تحريف النتائج في اتجاه ما.

والدور الذي تقوم به الإحصائيات هو أنها تُمَيِّز بين مقاييس الترميز الترتيبية والمقاييس التي تقوم على الفواصل الزمنية والمقاييس الشكالية. فالفاصل الزمني هو ذلك الذي يقيس مدى امتلاك الحالة (اللغوية) لخاصية معينة، أما المقاييس الترتيبية فتُحدِّد الترتيب النسبي لمجموعةٍ من الحالات اللغوية من جهة تمتعها بخصائص معينة، أما المعايير ذات القيمة الاسمية nominal فتلك التي تُعرِّف الحالات فيها على أنها تمتلك خصائص محددة بشكلٍ صريح، ولكن اعتباطية. والإحصائيات الحالية مثل الكثير من الظواهر اللغوية تأخذ ترتيباً شكلياً. فهي لا تقيس خاصية ثابتة، فتخصيص قيمةٍ عدديةٍ معينةٍ لخاصيةٍ معينةٍ أمرٌ اعتباطيٌّ. وعلى أية حال فقد اتبعتُ إرشاداتٍ معينةٍ في تحديد القِيم للحالات على اختلافها. فالرقم «1» أضعُه لما هو قريبٌ أو مطابقٌ للعربية الفصحى. ولذا فإن ضمير المخاطبة يأخذ شكلين: كِ ويحمل الرقم «1» والآخر كِ، ويحمل الرقم «2». وهنا أود

التأكيد على أنه تبعاً للعربية المعيارية فإنني عندما أقوم بإعطاء القيمة «1» لا أتحدث عن الأصل التاريخي. وهذه مجرد نقطة بدايةٍ اعتباطيةٍ تُقدِّم توجُّهاً عاماً لأي لهجة. وعلاوة على ذلك فلا بد من ملاحظة أنني حينما أقوم بالتوصيف أستعملُ مصطلح العربية المعيارية وليس مصطلح العربية الكلاسيكية (وهي الشكل المفترض). فالعربية الكلاسيكية كما جاء في المبحث 1.1 تنطوي على إشكالٍ تفسيريٍّ. ومن هنا فإنني أضع الرمز «1» للشكل اللغوي التالي: [ص ـ ص ح ح ص] في كلمة كبير؛ لأنها تتماشى مع العربية المعيارية. وعلى أية حال فلو عدنا سيبويه مصدراً للغة فسنجد أن العربية الكلاسيكية لديها شكل آخر لمثل هذه الكلمات وهو وزن فيعل بكسر الفاء مثل سَعِيد (الكتاب 2: 274)، وهذا مبررٌ قويٌّ للابتعاد عن مصطلح العربية الكلاسيكية الذي لو استندتُ إليه لأدى ذلك إلى غموض كثيرٍ من المتغيرات اللغوية في قاعدة بيانات هذا العمل في سياقات الدراسة المختلفة. والعربية المعيارية تُعدُّ نموذجاً لغوياً مصنوعاً اصطُِّلِحَ عليه وهو في هذا السياق مناسبٌ لاستعماله أداة قياسٍ أوليةٍ؛ لأنها منضبطةٌ ومطرودةٌ.

وهناك مصدرٌ آخر - يندرج تحت العامي من اللغة - له انتشارٌ واسعٌ وهو ما أميزه بقيمةٍ دنيا وذلك بالرقم «2». وتتسع نظرتي هنا إلى ما وراء قاعدة البيانات التي بين أيدينا. ولذا فإن ضمير المفعول للمخاطب المذكر كُ يُصنَّف تحت الرقم «1» أما كُ فيُصنَّف تحت «2». ولا شك أن في مثل هذه الحالة فإن صيغة الضمير في العربية المعيارية وهي: كُ لا تساعدنا، حيث إن شكل الضمير في العربية المعيارية لا يمكن قياسه في مقابل التنوعات اللهجية الأخرى.

وفي حالات قليلةٍ رَمَّزَت بعض المتغيرات اللغوية؛ لأتمكن من تصنيفها في مجموعاتٍ تأخذ أجزاء أرقام (كسور) انظر أدناه. فالتسلسل الصوتي التالي [ص ـ ص ـ ص] في الأسماء نجد له ثلاث مخرجات في البيانات الحالية، كما في (7). ففي (7 أ، ب) هناك حركةٌ للحشو في أحد موضعين:

إما بين الصامتين الأول والثاني أو بين الثاني والثالث.

(7 أ) ص ٥ ص - ص، أو كُنَّا ويصبح أكد لنا

(7 ب) ص ص ٥ - ص، أَكَلْنَا أَكَلْنَا

(7 ج) ص ص - ص، أَكَلْنَا أَكَلْنَا

بعض اللهجات مثل (لهجة يهود بغداد) لديها النموذج (7 أ) فقط، وبعض لهجات عربية غرب السودان لديها نموذج (7 ب) فقط، وهناك لهجة في أوزبكستان يبدو أن لديها النموذج (7 ج). وهناك بعض اللهجات لديها (7 أ) في بعض السياقات و (7 ج) في سياقات أخرى. فالعربية في ماردين على سبيل المثال لديها (7 أ) حينما يكون الصامت الثاني ذلياً كما في المثال أعلاه، وفي غير هذه الحالة يُستعمل (7 ج) كما في: كُنْكِ. والقيمة التي أُعطيتها لمثل هذه اللهجات هي نصف نقطة 0.5. ولكي تصبح هذه الآلية صالحة فإن (7 أ) و (7 ج) لا بد أن يكونا متجاورين عددياً؛ ولذلك فإنني أعطي (7 أ) رقم «1» و (7 ب) رقم «2»، و (7 ج) «3». وبناءً على هذه المعادلة فقد حصلتُ لهجةً ماردين على «1.5» (انظر الملحق 2.1.23).

أود الإشارة إلى أن إضافة المزيد من اللهجات التي تتميز بالصفيتين إلى بنك البيانات ستملاً الفجوات، وسيبدأ هذا النظام ربما في التشطي (على سبيل المثال لو ظهر أن هناك لهجةً فيها كل من (7 أ) و (7 ب) فإن القيمة بينهما ستكون «2» رغم أن هذا الوزن قد أُعطي للنموذج (7 ج)). إلا أن هذا النظام لا تظهر عليه أي تناقضات في الدراسة التي بين أيدينا.

وفيما وراء هذه النقاط الثلاث فإنني أركنُ إلى حدسي في بعض الأحيان. وبالرغم من أن الرموز المختلفة ربما تؤدي إلى قِيَمٍ فرديةٍ مختلفةٍ إلا أنها في معظم الحالات لا تُغَيِّر تحليلاتي النهائية. على سبيل المثال، لننظر إلى المتغير في صوت الطاء، وهو النطق بها مفخمةً. فالقيمة «1» تُعطى للنطق المعتاد للطاء في العربية المعيارية (وهذا لا بد من الإشارة إلى أنه مختلف عن توصيف سيويو للطاء على أنها مجهورة)، والقيمة «2» تُعطى للمُغايرات المشتملة على صوت: ط © (الابتلاعي المفخم) الذي نجده في

لهجات عربية غرب السودان. والقيمة «3» تُعطى للطاء غير المفخمة التي نجدُها في لهجات عربية غرب السودان أيضاً وأوزبكستان. والسؤال حول سبب إعطاء الدال المفخمة قيمة «2» القريبة من قيمة العربية المعيارية، والجواب من جهتين: إحداهما أن الدال المفخمة تتشارك التفخيم مع الطاء، والثانية أن هذه الدال المفخمة نجدُها مطردةً في المواقع التي تقع فيها الطاء، في حين أن الشكل غير المفخم من الطاء نجدُها في اللهجات عرضةً للاندماج مع صوتياتٍ أخرى. ومع ذلك ما يزال من المهم الوقوف على ما سيحدث لو عكسنا الترميز بين «2» و «3». والفرق هنا متعلقٌ بحالة عربية أوزبكستان وحدها. كل اللهجات العربية في بلاد الرافدين الموجودة ضمن بياناتي تشتمل على صوت الطاء. وفي أغلب لهجات عربية غرب السودان تحلُّ الدال المفخمة محلها، باستثناء قلةٍ من اللهجات التي نجد فيها الطاء أو أن هناك ما يحل محلها وهو التاء. والجدول التالي رقم (5.8) يقارن النتائج بين اثنتين من قيم الترميز.

الجدول 5.8

لِلطَاء ترميزان

ط = «1»، ط = 2، ت = 3 (كما في البيانات الحالية)	ط = «1»، ط = 3، ت = 2
بلاد الرافدين $x 1 = 9/9 = 1$	بلاد الرافدين $x 1 = 9/9 = 1$
عربية غرب السودان $x 2 + 1 \times 3 = 19/9 = 2.1$	عربية غرب السودان $x 2 + 8 \times 1 = 25/9 = 2.7$
أوزبكستان = 3	أوزبكستان = 2

التأثير في النهاية متشابه وذلك عند مقارنة أوزبكستان ببلاد الرافدين وغرب السودان. وفي كلا الحالتين نجد أنهما أقرب إلى عربية غرب السودان. والتأثير أكبر تبعاً لطريقة التشفير الأولى مقارنةً بالثانية، رغم أننا لو استبعدنا تعيين أوزبكستان للمقارنة مع بلاد الرافدين أو غرب السودان، فلا أعد «درجة الاختلاف» ذات صلة بالدراسة التي نحن بصدها.

5.8.2 المتغيرات الهرمية

غالباً ما تأخذ المتغيرات اللغوية خاصة الصَوَاتِيَّة والصَّرْفِيَّة شكل التسلسل الهرمي. « التفخيم » عبارة عن تصنيفٍ عامٍ إذا ما قارناه بالتصنيفات الأخرى في الأصوات المفخمة المنفردة مثل: الطاء والظاء وهكذا. وهناك علاقةٌ ضمنيةٌ كتلك التي تحدث حينما تفتقد لهجةٌ ما إلى ظاهرة التفخيم وفي هذه الحال فلا شك أن الطاء والظاء غائبتان عن تلك اللهجة وكذلك بقية الصوامت المفخمة. والعكس لا وجود له (في البيانات الحالية) كما لو قلنا إن هناك لهجةً ما تفتقد إلى الصوامتِ المفخَّمة على سبيل المثال /ظ/ وما تزال هناك صوامتٌ مفخمةٌ أخرى مثل الدال المفخمة أو الصاد.

أعتقد أن من الأفضل تناولُ اللهجات وفقاً لمعايير التباين الذي يبدو لنا عاماً. فعلى سبيل المثال عربية أبشي Abbeche لا بد من معارضتها بالعربية النيجيرية (بجميع لهجاتها)، على أساس وجود الأصوات المفخمة أو غيابها، والذي ينتج عن هذا متعلقٌ بخصيصةٍ واحدةٍ. هناك أساسٌ آخرٌ للمقارنة وهو المقابلة بين الصوامت التي تظهر فيها هذه الخصيصة. وعلى هذا الأساس فإن العربية النيجيرية التي تشتمل على ض، ط، ر، ل، م، ستكون مختلفةً من ستة أوجهٍ عن عربية أبشي التي تشتمل على (د، ت، س، ر، ل، م).

من الناحية العملية فإنني لم أتبع أياً من هذه الممارسات تماماً. العامل المتغيرُ في هذه الدراسة واضحٌ وقد وُصِفَ في الفقرة السابقة إلا أنه يبدو غير واضحٍ في الظروف التالية. قد تختلف الصوامت في تسلسل التفخيم فيها ليس فقط من حيث التفخيم عموماً، ولكن كذلك من حيث القيود الصوتية الأخرى. ولمواصلة الحديث عن المثال الوارد في بداية هذا المبحث فإن الأصوات اللثوية الشديدة لا تتباين فقط من ناحية التفخيم، ولكن أيضاً من ناحية الضغط الفمّي فيما بين ط (الابتلاعي) مقارنة بالطاء. وأرى أن الضغط على جانبي الفم أحد العوامل المتغيرة المهمة التي تميز

عربيةً غرب السودان. وعلى أية حال فإنه وبمجرد تضمين التباين بين كل من د②، ط فإنه يلزم أيضاً إدخال التاء في المقارنة (بشكلها غير المفخّم)؛ لأن هناك عدداً من اللهجات لديها هذه المنعكسة التي تعود إلى الطاء في العربية المعيارية.

والممارسة التي طَبَّقْتُها هنا تقوم على فكرة أن الاختلاف في جانب التفخيم وحده لا يُعَدُّ ضمن معامل التباين. فعلى سبيل المثال فإن الفرق بين الصاد في كلمة (بصل في النيجيرية وبسل في عربية أبشي)، استُعِيدَ؛ نظراً إلى حقيقة أن البيانات التي بين أيدينا مهما ذهبنا بها فإنها لا تشتمل على معامل تفريق صَوَائِيَّة إضافية تشرح لنا ما يترتب على التباين بين كل من صوتي: /ص/ و /س/. وبمجرد تضمين تباين آخر في المقارنة يصبح من الممكن تضمين الصوتيّات الفردية المشتملة على التفخيم بوصفه أحد معامل التباين. إن استبدال صوت الطاء بالتاء المعروفة في العربية المعيارية يمكن عده ضمن معامل التباين؛ لأن العربية المعيارية هي الأخرى مختلفة في جانب التباين بين الانفجاري/الابتلاعي الذي أُشيرَ إليه أعلاه.

وتجدر الإشارة إلى أن المبدأ نفسه منطبقٌ على الاختلافات الصرفية. ففي العديد من اللهجات، فإن ضمير المفعول للمخاطب وجماعة الغائبين في أشكاله المتعددة يشتمل على: «ن» بدلا من «م» مثل كُنْ و هُنْ، (على سبيل المثال الكثير من لهجات قَلْتُو في بلاد الرافدين) وذلك في مقابل كُمْ و هُمْ (انظر المبحث 8.7.3). ويحدث ذلك لدرجة أن هُنْ غالباً ما يقتضي أو يشير إلى كُنْ، أو العكس وليست هناك أرضية يمكن الوقوف من خلالها على التمييز بين المتغيرين هنا. وفي الحقيقة فليست هناك لهجات في هذه العينة تشتمل على م في أحد النماذج و ن في الآخر. إلا أن هناك لهجاتٍ يشتمل ضميرها على كُ في المخاطب الجمع، ولذا يجب تفسيرها على شكل سلسلة مكونة من مجموعات ثلاث: كُمْ، كُنْ، كُ. وفي التحليل الذي بين أيدينا يظهر الفرق حيث إنه يختلف عن التحليل الذي يأخذ الشكلين هُمْ و هُنْ؛ ولذا فإن جمع المخاطبين/الغائبين من الأشكال التي تُدخَل على أنها

متغيرات منفصلة.

ومن الممكن تنظيم التحليل بشكل أكثر دقةً وذلك بناءً على الملاحظة التالية. من بين الـ 49 لهجةً، هناك شكلٌ من أشكال ضمير المخاطبين وهو كُن الذي غالباً ما يُشير إلى هُن، في حين أن كلاً من كُم أو كُ غالباً ما تشير إلى هُم. (ولا يوجد لهجات كُ/ هُن). وفي هذا الصدد فإن تصنيفي يعتريه الخطأ وذلك حينما أتوَّخى الحذر. وكما يبدو فإن لهجات سوريا لم تُضمَّن في بنك البيانات التي تشتمل على كُ (أو كُو) و هُن أو هِن (Behnstedt 1991: 243)، إلا أن للحذر هنا فائدته. وفي الحقيقة ومع انتشار المزيد حول اللهجات العربية فإن التجربة أظهرت أن ما يمكن حدوثه في النظام البنائي سوف يحدث في موضع ما.

لا شك أن هناك اعتبارات أخرى يمكن تضمينها هنا، ولكني لا أتناولها بشكل صريح. فعلى سبيل المثال، أجد نفسي ميالاً إلى الوقوف على الفروق في مجال تصريف الأفعال أكثر من الأصوات. وبالعودة إلى التمايز بين س/ص الذي أشرت إليه فيما تقدم أرى أنه من غير المحتمل أن تظهر لهجة لا نجد فيها سوى هذا التفريق، وليس في بقية الأصوات المفخمة.

ومع ذلك فهناك قضايا داخل ثنايا هذا الموضوع وقد تركتها دون حل. إحداها على سبيل المثال متعلقٌ بفئة ضمير المتكلم أو الغائب في حالة الجمع. حيث تتميز بعضُ اللهجات بأشكالٍ للذكر وأشكالٍ للأنثى في حين أن بعض اللهجات لا تشتمل على ذلك. ومن بين تلك اللهجات التي نجد فيها هذا التنوع الخاص بالضمائر فإن البديل لضمير جماعة الإناث فيها قد يكون متغيراً. ففي لهجة باجرمي العربية فإن ضمير المفعول المتصل لجمع الغائبات هو هُن، بينما في لهجة كيرنَاوا Kirenawa وكما في أغلب مناطق تشاد ونيجيريا فإن الضمير يصبح هِن. وفي الحقيقة لم أدمج هذا الفرق الصوتي في المقارنة، حيث لا يمكن الاعتماد على هذا المتغير بشكل واسع في لهجات منطقة بلاد الرافدين، فهناك قلةٌ قليلةٌ من لهجات بلاد الرافدين لديها ضمير لجمع الغائبات (فقط تلك اللهجات التي في أقصى

(الجنوب). هذه الحالة مشابهةً لحالة التباين بين المفخم/غير المفخم التي ناقشتها أعلاه. وفي هذه الحالة فإنني أستعمل كلمة نعم/لا في تناولي لمعامل التباين الصرفي الخاص بجمع الإناث، أي أن المتغير إما أن يكون موجوداً في اللهجة أو غائباً (دونما أرقام أو قِيم). وهذا يعني أن أية اختلافات في الأشكال الأخرى (البديلة) لضمير جميع الإناث لا تؤخذ في الحُساب. وفي هذه الحالة يكون التأثير عبارةً عن زيادة طفيفة في التجانس بين لهجات عربية غرب السودان في مقابل اللهجات العربية في بلاد الرافدين. ومع ذلك فلا بد من المقارنة بين التنوع (اللهجي) في الفئة (أ) مع فئة أخرى غير موجودة في المنطقة وهي (ب).⁽¹⁾ وقد عُرِضَت القضية على أنها إحدى المشكلات.

5.8.3 قاعدة واحدة أم اثنتان، حالة واحدة أم حالتان؟

هناك مشكلةٌ مماثلة تتعلق بحالة بعض الظواهر بِعَدِّها مترابطة أم مستقلة، من ناحية لغوية يمكننا التعبير عن ذلك بالسؤال التالي: قاعدة واحدة أم اثنتان؟ ومن الأمثلة على ذلك حالة الحركة حينما تقع قبل النبر (وهي من الصور التي أُعيدَ بناؤها للعربية) في المقاطع المفتوحة، ومثاله في (2) في الفصل 2.4. في العديد من اللهجات هناك حاجة لقاعدة واحدة فقط للوقوف على المواضع التي يقع فيها التسلسل الصوتي المذكور آنفاً، والمواضع التي لا يقع فيها. ويمكن تلخيص القانون في التالي: الحركات لا تحدث في السياق التالي: [*ص ح' ص ح ح]. وأود هنا الإشارة إلى أن نوعية الحركات (سواء كانت حركات قصيرة أم طويلة) ليس لها تأثير (8) عربية يهود بغداد، Hiit etc.: كْيِغ / كْيِير، كْلِب (*كبير، كلاب)

(1) ولكيلا يُظَن أنني أَقْلَصُ التنوع اللهجي في لهجات عربية غرب السودان بسبب تجاهل هذه الخصيصة، فسأقارن بين ضمانر الجمع المتصلة (Jastrow 1978: 131 ff). وهي فريدة من نوعها في لهجات قُلْتُو (ويمكن الوقوف على ذلك من خلال تصنيف الخصيصة إلى نعم/لا موجودة أو غير موجودة) وهذا خصيصة متغيرة داخل هذه المجموعة اللهجية، ولم أضْمِنْها في المتغيرات التي تناولتها.

وفي قلةٍ من اللهجات ربما تمت المحافظة على الحركة في السياقين كليهما

(9) لهجة كيرناوا: كَبِير، كِلاب

بقدر ما تسعفنا هاتان المجموعتان من البيانات، إضافةً إلى كون القوانين غالباً ما تُعمَّم لتشمل عدة تنويعاتٍ مثل عربية يهود بغداد في مجملها، في هذا السياق نحن بحاجة إلى قانونٍ واحدٍ يفسر وقوع أو جميع أحرف العلة القصيرة في المقاطع المفتوحة قبل النبر أو عدم وقوعها. وبناءً على هذه الحالات فلا تحتاج الإحصائيات الحالية سوى لمتغير لهجي واحدٍ ذي قيمتين مختلفتين وهو: المحافظة على الحركات أو حذفها (وذلك حينما يكون استعمالها غير مسموح به تبعاً لقوانين اللهجة).

ومع ذلك فإن البيانات الإضافية تشير إلى أن الحالتين ليستا متجاورتين (تحدثان بالتوازي). وإذا أردنا أن نكون أكثر دقة فيمكننا القول بأن هناك عدداً لا بأس به من اللهجات التي تسمح بوقوع حركة منخفضة (فتحة) أو صوتٍ مشابه لها أو متولدٍ عنها في مقطعٍ مفتوحٍ ما قبله منبور، ولا يُسمح في تلك اللهجات بوقوع حركة عالية (ضمة أو كسرة).

(10) عربية يهود بغداد: *cibiir* جبير، *cleeb* چليب (كلاب)

لهجة قُلْتُو العراقية المعروفة بـ (Khaweetna): جبير، چليب

وفي عربية مسلمي بغداد تُرْفَع الحركة لتصبح (كسرة) في المقاطع المفتوحة (وهذا شائع)، ولكن لا تُحْدَف. بينما في لهجة قُلْتُو العراقية (Khaweetna) فإن الحركة المذكورة لا يعترئها التغيير. وتجدر الإشارة إلى أن الحركات العالية تُحْدَف دائماً حينما تَسْبِقُ النبر.

وبناءً على هذه البيانات الإضافية، يجب التعرف على متغيرين لهجيين للحركات في المقاطع المفتوحة التي يسبقها النبر، أحدهما خاصٌ بالحركات العالية، والآخر خاص بالحركة المنخفضة (انظر النقاش في (2) الفصل 2.4). إلا أن هذا التباين بحد ذاته غير كافٍ، ففي لهجات قُلْتُو الأناضولية فإن الحركة المنخفضة غالباً ما يُحافظُ عليها على أنها إما فتحةً أو صوتٌ

قريباً (يميل للكسرة) منها وهو الذي يُرمز له بـ *o* في الأسماء، ولكن في تصريفات الفعل غالباً ما تُحذف هذه الفتحة. وفي لهجة سعرد التركية *Siirt* (Jastrow 1978: 62) فإننا نجد على سبيل المثال كـ *اَلِيْمِي* (كلامي) وقد حُوْفِظَ فيها على الفتحة التي سبقت النبر الواقع في مقطع مفتوح، بينما في نفس اللهجة نجد كلمة *ثَأَقَاتْل* (تَقَاتْل) وقد حُذِفَتْ منها الفتحة على التاء. ولذلك فقد حُدِدَ المتغير اللهجي رقم (17) ليغطي الحالة التي تقع فيها الحركة في التسلسل الصوتي التالي: [ص فتحة ص ي ص]. ويبدو أن هناك حاجةً إلى متغيراتٍ لهجيةٍ مستقلةٍ تُغطي الحالات التي ينعكس فيها صوت عن الفتحة في عدة بنى صرفية.

وعموماً في الحالات غير المؤكدة فإنني أعمدُ إلى المبالغة في التفريق بين المُغَايِرَاتِ أو تحديدها بدقة. فعلى سبيل المثال هناك متغيرٌ مهمٌ يتعلق بالتسلسل الصوتي التالي وهو [ص ص ع ح]. ويقع هذا التسلسل في مواضع عدة من ضمنها الفعل المضارع حينما تَلْحَقُه حركةٌ. والمثال كما في يَكْتَبُ (حيث لا يوجد إعادة ترتيب للحركات في الفعل) في مقابل يَكْتَبُ⁽¹⁾ وربما يمكن العثور على أبنية في الأسماء صالحةً للمقارنة وهي المختومة باللاحقة المعبّرة عن المفردة يَت. كما في (زب-يت-و في مقابل زب-ت-و (زُبْدَتُهُ))، لكن تفسير المُغَايِرَاتِ هنا معقّدٌ بسبب عاملين اثنين: الأول، أن عربية بلاد الرافدين تحافظ على الحركة العالية أو تحذفها وهذا مرتبطٌ بالنبر (الذي ربما في بعض المواضع يحمي الحركة العالية). الثاني، يتأثر الوضع في اللهجات الأخرى (مثل العربية النيجيرية عموماً) بطبيعة الصوامت المجاورة، الأمر الذي يجعل صياغة قانونٍ عامٍ لهذه الحالات أمراً صعباً. وفي هذه المرحلة من الدراسة فسوف أقتصر على الأفعال فقط؛ لأن ذلك أكثر وضوحاً.⁽²⁾

(1) انظر المبحث 6.1 لمزيد من النقاش حول الفعل المضارع.

(2) في الحالات غير المؤكدة فإنني أقدم البيانات على أنها صرف - صوتية بدل كونها صوتية. جاسترو (1978: 88-92) على سبيل المثال أفاد بأنه وفي حالة الأسماء فإن التسلسل الصوتي [ص ص] غالباً ما يُكسّر عن طريق حركة حشوٍ في لهجات قُلْتُو الأناضولية، مثل قولهم سيرة مَه- دد

5.8.4 التنوع: الصرف-صواتي واللسانيات الاجتماعية

هناك نوعان أساسيان للتنوع اللغوي: أحدهما تحكمه عوامل لسانية بحتة والآخر تحكمه عوامل لسانية اجتماعية، وكلا النوعين استعرضا في البيانات التي بين أيدينا.

والتنوع الذي تحكمه عوامل لسانية بحتة هو الأشهر الذي يُمكن تفسيره من الناحية النظرية بشكل أفضل. وفي اللسانيات الأولية يعبرون عنه بالبدل الصوتي/البدل الصرفي. ومن الأمثلة على ذلك في بياناتي ما يلي: حرف العلة الأولي في الفعل في لهجة أبشي = /فتحة/ قبل - [ص ص]، /كسرة/ أو /ضمة/ قبل [ص ص]، يَمْرُق (يغادر) يَمْرُق (يغادروا)؛ وفي الشُّكرية = /فتحة/ قبل /فتحة/ في وزن الفعل (كَتَبَ)، أو /كسرة/ قبل الأفعال المشتمة على الكسرة في جذرها (شَرِبَ) والمثالان في (يَشْرَبُ مقابل يُكْتَبُ). وضمير المفعول للمخاطبة في عدة لهجات ك بعد حركة طويلة وفيما عدا ذلك فهو ك (كذلك ضمير المفعول للغائبة فهو إما ء عبارة عن ضمة في الآخر) وكذلك ه أو ء وكذلك ن في السياقات نفسها⁽¹⁾

(مهد الطفل أو سريره) حيث حُشي الصوت المشابه للكسرة بين الهاء والdal في كلمة مهد. ولكن في الأفعال فإن ضمير المخاطب المتصل بالفعل لا تصاحبه حركة تكسر توالي الصوامت فيقولون نه عمت بسكون الميم. وفيما يتعلق بالحركة المحشوة في هذه الحالات فلا بد من التمييز بين الأسماء والأفعال، إضافة إلى جملة أمور أخرى يُميّز من خلالها أيضا.

(1) المتغيرات الأخرى هنا تشمل ص ص # في الأسماء (تُستعرض عبر مصطلحات تزامنية، وذات علاقة بهيكل المقاطع الصوتية) في لهجة كيرناوا، على سبيل المثال فإن كتلة الصوامت يُسمح بها حيث يكون الصامت 1 (الأول) حنكياً ذلقياً (كَلَب) وإلا فإن التسلسل الصوتي يكون كالتالي: ص ح ص #، لَحَم. في عربية نصارى بغداد فإن المسموح به فقط هو التسلسل التالي ص ه ص، كَلَب، بينما في عربية يهود بغداد فإن التسلسل التالي: ص ص # لا شك في أنه مقبول في هذه اللهجة مثل لَحَم. والثانية هي الحركة التي تكون على صوامت الفعل المضارع الأصلية في التسلسل التالي: ص ص ح ص - ح. ففي لهجة كيرناوا فإن الحركة تُحذف إذا كان الصامت الثاني ذلقياً؛ وفيما عدا ذلك من الحالات فإنه يُحافظ على الحركة، يَشْرَبُوا (يشربون) (ويحصل الأمر عن طريق الحذف + حشو الحركة)، وذلك في مقابل يُكْتَبُ (يكتبون) (وهنا لم يحصل الحذف). وبالمقارنة مع ما في لهجة كيرناوا فإن الكثير من اللهجات إما أن الحذف للصامت يقع فيها بشكل قاطع أو أنه لا يقع في جميع الحالات.

وهناك تباينٌ طفيفٌ يتعلق بضمير المفعول للغائب. هذا الضمير إذا نظرنا إليه من جهة العموم وجدنا فيه بدلاً صرفياً فمرة يكون عبارة عن ح (غالباً ما يكون ءُضمة أو ءَفتحة) ومرة يكون عبارة عن ص ح (إما نْ أو هُ) وهذا الأخير إذا جاء بعد حركة طويلة (كما يحصل في الضمير المذكور آنفاً) فهو كِ وفيما عدا ذلك فهو كِ. ويكمن الاختلاف هنا في أن المُغائرات تشتمل على البديل الصرفي - هُ/ نْ. وفيما يخص اللهجات التي تأتي فيها الضمة في الآخر على أنها ضمير متصل (مفعول) فإنني أميزُها أكثر بتحديد ما إذا كانت تقبل - نْ أو هُ بعد حركة طويلة. تختلف هذه الحالات عن سابقتها من جهة أنه ليست هناك لهجات تقبل نْ أو هُ فقط. وقد ميزتُ مثل هذه المُغائرات اللغوية بأنصاف القيم الحسابية. على سبيل المثال فإن الضمير كِ أعطِيته القيمة التالية «1» أما المتغير الآخر من الضمير نفسه فهو كِ فأعطِيته القيمة «2». فإذا كانت اللهجة تتسم بظاهرة الإبدال مثلاً إبدال ال كِ ~ ب كِ فإنها تُعطى القيمة «1.5».

والإشكال الذي يصبح التعامل معه أكثر تعقيداً يكمن في قضية التنوع اللسا-إجتماعي، ويعود ذلك جزئياً إلى حقيقة أنه نادراً ما يُتحقق في مثل هذا النوع من المتغيرات بشكل منهجي. ومع ذلك فإن هذه اللهجات عرضة للتطور بسبب الاتصال المستمر مع اللهجة الإقليمية، هذه اللهجة الإقليمية تكون أكثر انتشاراً، بل إنها هي اللغة المشتركة لسكان الإقليم؛ ولذا يُطلق عليها: الكُوينة الإقليمية التي يُفهم التطور اللغوي من خلالها. اللهجات التي تُوصف بأنها نقية وهي تلك التي تشتمل على القليل من التنوع اللهجي اللالسانِي⁽¹⁾ نجد أنها في تراجع حيث غدت أكثر ندرة. مثل هذا التنوع اللهجي غالباً ما يُشار إليه بشكل غير مباشر ولا منهجي وذلك في ثنايا التوصيف الأساسي للهجات. فعلى سبيل المثال أشار تَلَاي (Talay 1999: 30) إلى أن لهجة قُلْتُو العراقية Khawetna فيها الكثير من صوت / ي (الجيم القاهرية) في الكلمات المقترضة من التنويعات الأخرى. وفي ثنايا

(1) ليس لغوياً، بل ربما يعود لجوانب أخرى من خارج اللغة مثل الجانب الاجتماعي (المُترجم).

حديثه عن أن مثل هذا الصوت يكون في الكلمات المقترضة وليس ناتجاً عن إبدال كلمة بكلمة من لهجة عربية أصيلة نجد أنه قد رصد كلاً من الكلمتين التاليتين: وهما باق (سرق) وصوت القاف فيها أصيل، لكننا نجد كلمة أخرى مشتقة منها وهي بَوَّاب (سارق) التي تشتمل على صوت /ب/ وكأنه تسلل إلى الكلمات الأصيلة أيضاً. هذا النوع من الإبدال أشار إليه خان Khan (1997: 56) أيضاً في تدوينه لللهجة فِلَت العراقية قائلاً: إن صوت /ب/ غالباً ما يُفسَّر وجوده إلى قصة تعود لأحد البدو. ومن هنا فإن الإبدال بين صوتي /ق/ و /ب/ تحكمه شروط معقدة، ولا شك أن هناك عوامل أخرى لها علاقة مثل هوية الكلمة (أو مرجعيتها) الأمر الذي يلعب دوراً مهماً⁽¹⁾ إضافة إلى مقام الكلام وقضايا الخطاب. والنظرة المثالية لا شك أنها تتطلب تناول اللهجة بطريقة منهجية حسابية لكل المتغيرات فيها. والعمل الذي قدمته سنة (1998 a: الفصل الخامس) لجأت فيه إلى خرائط اللهجات التي تُقسَّم المتغيرات المزدوجة إلى نسبٍ مئوية فمثلاً، حينما تُشير العينة المأخوذة من العربية النيجيرية في الريف إلى وجود حركة على حرف المضارعة preformative وهي عبارة عن /فتحة ~ كسرة/ (انظر الملحق 2.2.51) فهي إما تُعطى رمز /فتحة/ خالصة أو /كسرة/ خالصة، أو قيمةً مخلوطةً تميل أحياناً للفتحة وأحياناً للكسرة والمقارنات في مثل هذا تقوم على الاختلافات التي رُصدت حسابياً. وحينما تغيب مثل هذه المعلومات الإحصائية يصبح الباحث أمام مسألة إصدار أحكامٍ عامة لفهم هذا التنوع. واستناداً إلى مناقشة كل من خان وتَلَاي فإنني أرى أن الصوتين /ق/ و /ب/ كليهما موجودٌ في اللهجتين، ووضعتُ قيمةً حسابيةً لهما وهي «1.5». ومن ناحية أخرى فإن المتغير اللهجي - المقابل للمتغير المذكور آنفاً - الذي ينتشر في لهجة (فُلَتو العراقية) السائدة وهو التناوب بين صوتي

(1) في العربية فإن هوية الكلمة من القضايا التي تُدرس بشكل جيد نسبياً في علم اللغة الاجتماعي العربي وذلك ناتج عن تأثير العربية المعيارية على العربية المنطوقة، انظر على سبيل المثال (Ab- 1987, Holes 1981, dul Jawad 1981)؛ ومع ذلك فإن هذا الموضوع وثيق الصلة بدراسة الاتصال بين اللهجات.

إك/ و /ج/ يمكن فهمه كالتالي: تشتمل لهجة (قُلْتُو العراقية) على الصوتين كليهما في حين أن لهجة هَيْت تشتمل فقط على صوت الـ / * كـ /⁽¹⁾ وإذا أردنا تطبيق النهج الأمثل فلا بد من ترميز الخصائص تبعاً للنواحي اللسا-إجتماعية والمعجمية.

5.8.5 كم من المُغايِرات نحتاج لرصدها

أعتقد أنه لا يمكن الوقوف بدقة على المدى الذي لا بد أن نتوقف فيه عن تمحيص اللهجة بحثاً عن التنوع فيها. والباحث تَوَّاقٌ إلى مزيد من التمحيص طمعاً في جمع أكبر عدد من المتغيرات. ولا شك أن المسح الأوسع نطاقاً يقدم تفسيراتٍ أكبر لفهم التنوع اللهجي بشكل أعمق مما قمت به هنا. في هذا السياق أود الإشارة إلى إشكالين، أولاً: في مثل هذه الدراسات يمكننا أن نُؤلِّي التباين الصرف-صَوَاتِي وتباين البدائل الصرفية مزيداً من الاهتمام. على سبيل المثال فإن ضمير الغائب للمؤنثة المتصل بالفعل نجده في عربية غرب السودان كالتالي: عَت، ومع ذلك فهناك بديل واسع الانتشار لهذا الضمير وهو ذلك الذي يلحق الأجوف فتنتقل الفتحة مما قبله إلى ما بعده فيصبح: عُت، كالتالي: جَابَتْ (أحضرت) يصبح جَابَتْ. مثل هذا التناوب الصوتي الخاص بالأفعال التي يكون وسطها حرف علة (الأجوف) نادرٌ إلى حد ما في اللهجات العربية، إلا أن انتشاره الواسع في لهجات عربية غرب السودان مُلفت ويستحق أن يُعطى تصنيفاً. ومن الجدير بالذكر أن هذا التغيُّر مقيّدٌ من الناحية الصرف-صَوَاتِيَة، ولهذا السبب فإنني لا أدرج مثل هذا التنوع في دراستي هذه.⁽²⁾ إن النظرة التفصيلية لقواعد اللغة

(1) على الرغم من وجود متغيرٍ آخر له دورٌ هنا. فإن لهجة قُلْتُو العراقية لا تزال في مكانها (لم تنتقل) إلا أنها تتعرّض باستمرار للتأثر باللهجات العراقية المحيطة. أما لهجة هَيْت فقد رُصدت بين المهاجرين العرب من اليهود المستوطنين في بئر السبع.

(2) في الحقيقة فإن القِيم الحسابية لضمير الغائبة اللاحق للماضي الذي سبق لاحقة صوتية تشكل جزءاً صغيراً من الدراسة في حد ذاتها. ففي عربية شرق ليبيا وهتاي Alawitan وقيليقية (جنوب الأناضول) نجد إطالةً، على سبيل المثال في: عربية شرق ليبيا إِكْتَبَاتَه (أو إِكْتَبِيَّتَه) بمعنى (كُتِبَتْه)

التي استندت إليها في هذا الاستطلاع تكشف لنا أن هناك عدداً من الأشكال اللغوية داخل اللهجة لم أضْمِنَها. مثل هذه المتغيرات التي يمكن تسميتها بمتغيرات «من الدرجة الثانية» لا شك أنها تستحق مزيداً من التفصيل في المعالجة في المستقبل.

النوع الآخر من الخصائص اللغوية التي تستحق أن تُشير إليها منها ما هو نادر في لهجة بعينها، ولكنه مهم في فهم انتشار بعض الأشكال اللغوية اللهجية على مستوى العربية قاطبة. وأودُّ أن أذكر مثالين لذلك، في كثير من المواضع نجد أن ضمير الغائب المذكر المتصل بالفعل عبارة عن صوت ضعيف في آخر الفعل (فتحة) مثل: مَاشَ (مشى)، ولم أتناول ذلك في دراستي على الإطلاق رغم أن هذا موجود في نصوص تعود للهجة إقليم بقرمي (التي تناولتها بالدراسة). وهذه الظاهرة موجودة أيضاً في اللهجات الطرابلسية العربية ولهجات الواحات الداخلة (في مصر) واللهجات الخليجية. هناك حالة مماثلة لها وهي في المضارع الذي على وزن فَعَلَ الذي يحصل فيه تبديل لحركات الوزن، مثل يَدْفِنُ (يدفن)، مثل هذه الأشكال في الفعل هي السائدة في عربية أوزبكستان وكذلك عُثِرَ عليها في الصعيد (Behnstedt and Woidich 226). ويمكن تفسير هذه الأشكال على أنها بقايا لهجية خرجت في الأصل من صعيد مصر، وانتشرت في إقليم طرابلس ثم وصلت إلى منطقة غرب السودان ولم تتوقف عند ذلك الحد.⁽¹⁾

ووجهة نظري في الاستشهاد بمثل هذه الظواهر التي لم تُحتسب في

وفي إقليم هتاي يقولون: قَتْلَيْتُو (ضربته)، وفي لهجات جنوب بلاد الرافدين تُصَغَفُ التاء فيقولون: كَتَبْنَا (كُتِبَتْها) وهذه لهجة الحواضر، وفي اللهجة القاهرية يحدث النبر غير المطرد مثل ضَرَّ ابْنُكَ (ضَرَبْتُكَ) وهكذا. حينما نتجاهل المغايرات التي تُحَدِّدُ من الناحية الصوتية فقط سنجد أن العربية النيجيرية لها ثلاث قِيَمٍ مقطعية: ت حينما تقع بعد فعل أجوف وقبل لاحقة صوتية على شكل حركة مثل: شَافْتُكَ (شَافْتُكَ)، وهناك ت بعد معتل الآخر بالياء مثل لَقِيتَ (وَجَدْتُها)، وفيما عدا ذلك فإن الضمير يكون ت مثل لَقِيتُهُمْ (وَجَدْتُهُمْ).

(1) رغم أن cf. المصدر يَدْفِنُ (تَدْفِيناً) من الفعل الذي على وزن فَعَلَ دَفَنَ شائع في منطقة عربية غرب السودان.

الإحصائيات التي بين أيدينا تكمن في تذكير الباحث بأن الظاهرة اللهجية قد تكون نادرة، ولكن لها ارتباط بظواهر أخرى مشابهة لها أو متطابقة معها في أماكن جغرافية متباعدة، وهذا ما يساعدنا على فهم تاريخ هذه الظاهرة. فإبدال حركات وزن الفعل المضارع ظاهرة نادرة يُنظر لها عبر التاريخ على أنها من الظواهر المشروطة. وبدلاً من تفسير وجود هذه الظاهرة في ثلاثة أماكن متباعدة على أنه ابتكار لغوي مستقل، يمكن لنا القول بأن هذه الظاهرة في الأماكن المتباعدة تعود إلى أصل مشترك واحد وهذا مُرجَّح.

5.8.6 السمات الهيكلية هي المستعملة في الفهرسة وليست المعجمية

البيانات التي أستخدمها هنا هيكلية (بنوية صوتية وصرفية) وليست معجمية. لذلك فحينما يُشار إلى أن لهجة قُلْتُو العراقية (Talay 1999: 111) لديها التركيبية الصوتية التالية في الفعل: [ص د ص ي] مثل: عَمِيْتُ (أصبحت عُماء (عَمِيْتُ)) فإن الشيء الذي نبحث عنه هنا على سبيل المثال في عربية أُنْشِي هو وجود بنيات صرفية شائعة. والحقيقة أن التوزيع المعجمي لهذه الأنماط ليس متماثلاً (فمثلاً في لهجة قُلْتُو العراقية هناك الفعل لَقِيت في مقابل لَقِيْتُ في لهجة أُنْشِي (وَجَدْتُ) ولا بد من وصفها وشرحها في مكان ما.⁽¹⁾

ومثل ذلك ما يتعلق بالأسماء التي نجد فيها التسلسل الصوتي التالي: [ص ح ص ص #]، ففي كلٍ من عربية غرب السودان وكثيرٍ من التنوعات اللهجية في لهجات قُلْتُو نجد هذا التسلسل الصوتي في الأسماء، إضافة إلى التسلسل التالي أيضاً [ص ح ص د ص #]. وحضور هذه الحركة بين الصامتين الأخيرين تُحدِّد من خلال القيمة التي تُعطى للصوامت. ففي

(1) يبدو أن لهجة قُلْتُو العراقية انتظمت فيها حركات وزن الفعل العالية في مقابل المنخفضة (وسط الفعل المكسور أو المضموم (عالي) في مقابل المفتوح (منخفض)) تبعاً لمعيار التعدي/اللزوم.

الترميز الخاص بي فإن التسلسل [ص ح ص ص #] يحصل على القيمة «1» والتسلسل [ص ح ص ه ص #] يحصل على القيمة «2» واللهجات التي تحتوي على الشكليين كليهما نعطيها القيمة «1.5». وعلى أية حال فلا بد من الإشارة إلى أن القواعد التي تُعاقب بين هذين الشكليين الصوتيين مختلفة في المنطقتين. ففي عربية غرب السودان يُستعمل التسلسل [ص ح ص ه ص #] ما لم يكن الصامت 2 ذلياً وبقية الحالات يُستعمل فيها التسلسل الآخر وهو [ص ح ص ص #] (دَرْب مثلاً في مقابل دِقْن (لحية)). وفي لهجة قُلْتُو في دَرْقوزو Daragözü

(Jastrow 1973: 78-9, also in Mardin, Sasse 1971: 78)

فإن التسلسل [ص ح ص ه ص #] يُستعمل حينما يكون الصامت 3 ذلياً مثل حَجَر (حَجَر) في مقابل دَحَش (حمار صغير (جَحْش)). مرة أخرى أود القول بأن هناك حاجة إلى مزيد من التفاصيل للتفريق بين التسلسلين وظروف استعمالهما، رغم أن هذا التصنيف المبدئي الذي بين أيدينا لا يتناقض مع الوقائع العامة في كلا الحالتين.

5.8.7 جوانب أخرى

إن الأشكال اللغوية اللهجية المتعاكسة تحت مظلة متغير واحد تُعبر عن الحد الأدنى من التباين. وربما يكون ذلك نوعاً من العلاقة الهرمية (5.8.2)، رغم أن الصّواتة والصرف لا يمكن ترتيبهما ترتيباً منطقياً هرمياً بحيث يكونان مترابطين داخل الهرم. والحد الأدنى في جانب التباين فيما يخص ضمير المفعول للمخاطبة يكمن في أن الحركة إما أن تكون قبل الصامت الذي في الضمير (كِ أو كِ) أو بعده. وفي مثل هذه الحالات فليست هناك مقارنات بين كل من كِج في لهجة المسلمين البغاددة و كِج في لهجة النصاري البغاددة. حيث إن المقارنة بين كل من كِج / كِج مقارنة صوتية وهذا تباين صوتي يُفسر في موضع آخر (انظر الملحق 2.1.2). وفي حالة الوقوف على لهجة لديها ضمير المفعول للمخاطبة على الشكل

التالي: /چ/ وتخلو في نفس الوقت من أشكال لغوية لهجية تشتمل على صوت /چ/ (ولا أعرف إن كانت هناك لهجة هكذا) فإن ضمير المخاطبة هذا يُعطى قيمةً منفصلةً؛ لأن صوت /چ/ في هذه الحالة سوف لا يُؤخذ في الحسبان نظراً لقواعد أخرى.

إن إدراك المُغايَرات على اختلافها متناقضٌ من خلال النظرة السطحية. ويمكن القول بأن الفعل بُكْتُبُوا (يكتبوا) في لهجة كيرناوا (مع المحافظة على الضمة) والفعل بُكْتُبُوا في اللهجة الشكرية (مع حذف حركة الحشو كما في الفصل 6) يأخذان نفس الشكل الأساسي العام؛ ولذا فلا يمكن التمييز بينهما. ومع ذلك ففي مرحلة ما من الدراسة يمكن التمييز بينهما عندما نفحص الأشكال السطحية لبنية الفعل (كما هو الحال هنا)، أو حينما نطبق القواعد الخاصة بكل من اللهجتين على حدة (فالشكرية لديها قواعد لا تنطبق على لهجة كيرناوا).

الفصل السادس

العربية النيجيرية
وإعادة بناء صورة
الفعل المضارع

أشرت في الفصول السابقة إلى غياب بعض البيانات اللهجية عن المصادر القديمة، وهذا يأخذ عملية إعادة بناء صورة اللغة إلى عصر ما قبل الشتات؛ لأن بيانات الشتات ناقصة. والبيانات اللغوية في هذا الكتاب موجودة في مناطق العالم الناطق بالعربية كافة سواء في الوسط وما حوله أم في أقصى الأطراف. في هذا الفصل أود تقديم مزيدٍ من التوضيح لهذه الحالة منطلقاً من لهجة عربية هاشمية وهي العربية النيجيرية. وسأفتح بتحديد الحقائق التزامنية المركزية في محاولة تقديم فهمٍ موسعٍ لتاريخ الفعل الماضي كما سيأتي.

6.1 الصوامت الأصول للفعل المضارع

هذا التحليل مُنصبٌّ على أصول الفعل المضارع وهناك بدائل تُنوّلت في الدراسات التي قمت بها سابقاً مثل (Owens 1993)

(1) بُرُقْد (يستلقي)

بُرُقْدَن (يستلقون)

والتحليل كما يلي:

(2) [بُرُقْد] ضمة القاف فيها محددة عن طريق المعجم وهي من الصوامت الأصول في الفعل

(3) [بُرُقْدَن]

[بُرُقْدَن] حذف ضمة القاف حصل في مقطع مفتوح

[بُرُقْدَن] وحركة الحشو وهي الضمة جاءت لتكسر توالي ثلاثة صوامت

يستند هذا التحليل لتقاليد الصّواتة التي تعود إلى عمل ميتشل Mitchell (1960).

التحليل الكلاسيكي لحركات الحشو في عربية شرق ليبيا

(4) [يَكْتُبُو] (الشكل الأساسي)

[يَكْتُبُو] حُذفت الحركة العالية (الكسرة) في مقطع مفتوح، ونتج عن ذلك توالٍ غير مقبول لثلاثة صوامت.

[يَكْتَبُوا] دخلت حركة الحشو لتكسر توالي ثلاثة صوامت.

ومع بعض التعديلات الطفيفة فإن مثل هذا التحليل يصلح لكثير من اللهجات (انظر القائمة في Kiparsky 2003)، بما في ذلك الكثير من لهجات شمال إفريقيا، كثير من اللهجات السورية والعراقية، الشكرية في شرق السودان وكثير من التنويعات المصرية، على سبيل المثال لهجة الصعيد ولهجة الساحل الشمالي لسيناء.

(11 أ) 1 بُدْفَن (يدفن)	(11 ب) بُدْفَن
أ بُرْفَل (يستقرغ)	أ بُرْفَل
أ بُصْفَن (يسكت)	أ بُصْفَن
أ بُدْخَل (يدخل)	أ بُدْخَل
2 أ بُهْرَج (يتحدث)	أ بُهْرَج
أ بُتْبَز (يقطع الشجر)	أ بُتْبَز
أ بُسْبَق (يسبق)	أ بُسْبَق
أ بُدْبَز (يصفع على القفا)	أ بُدْبَز
أ بُجِد (يسحب)	أ بُجِد
أ بُكْبَس (يهاجم)	أ بُكْبَس
أ بُدْقِش (يرمي نفسه في)	أ بُدْقِش
أ بُطْرُد (يطرد)	أ بُطْرُد
3 أ بُنْقَل (ينتقل)	أ بُنْقَل
أ بُلْبُك (يسحق)	أ بُلْبُك
أ بُنْصَل (يسقط خارج الكيس)	أ بُنْصَل
أ بُفْصَل (يفصل)	أ بُفْصَل
أ بُفْرَز (يوسع)	أ بُفْرَز
أ بُنْدَن (ينهب)	أ بُنْدَن
أ بُسْطَر (يغطي)	أ بُسْطَر
أ بُكْتَب (يكتب)	أ بُكْتَب
أ بُفْدَف (رتب)	أ بُفْدَف

وعلى النقيض من التحليل الذي عرضته سابقاً فإن الفحص الدقيق للبيانات اللغوية العربية من نيجيريا يبين لنا أن التحليل السابق لا يُلائمها. حيث سيظهر أن هناك اختلافاً في قوالب الفعل المضارع في العربية النيجيرية. وهذا ما يُشكّل حبر الزاوية في فهم التطور الزمني لشكل الفعل في التنويعات اللهجية الأخرى.

في العمل الذي قدمته سابقاً (Owens 1993: 32) وُصِفَت العربية النيجيرية بأن لديها أربعة أنواع مختلفة من قواعد حشو الحركات (عُرِضَتْ في (17-19) في الفصل 3).

5. [ص ص ص] ← [ص ص ص] بُرْقَدَن ← بُرْقَدَن (كما في (3))
6. حركة الحشو الذلقية [ص ص حلقى (ص ح)] ← [ص ص ذلقى]، يَثْنِي (يَثْنِي) ← يَثْنِي. الذلقى = ر، ل، م، ن، و.
7. حركات الحشو الحلقية، [ص حلقى ص] ← [ص حلقى ص]، بِئْرِف (يعرف) بِئْرِف، حلقى = خ، ق، ح، / و ص = [و].
8. [ص ص - ص] ← [ص ص ص]، شِفْنَهَا ← شِفْنَهَا = نهاية الصرفية. كما سيتضح فإن هذه القوانين يمكن تبسيطها وتخفيض عددها إلى اثنين:
- (9) [ص ص - ص] ← [ص ص ص] (=8)
- (10) [ص ص ذلق] ← [ص ص ذلقى]، حركات الحشو الذلقية (=5 -

(7)

القانون الأول، (9)، تُحْشَى الحركة حينما تتوالى ثلاثة صوامت وتكون عابرةً لحدود الصرفية. ويحدث هذا بشكل خاص عندما يكون هناك ضميرٌ مفعولٌ متصل يبدأ بصامت. يحدث هذا التركيب فقط في الفعل الماضي وفي الأسماء؛ لذلك فإنه غير متعلق بالإشكال الذي بين أيدينا. ومع ذلك سنُتناوَلُ هذه القاعدة في 6.3 فيما سيأتي.

ويكمن المبرر لسقوط كلٍ من القاعدتين (5-7) واستبدالهما بـ (10) في أن الأخيرة تُغطي بياناتٍ أكثر من تلك التي استُندَ إليها في العمل السابق.

والبيانات التالية توضيحية؛ حيث إن النماذج الفاصلة أُشيرَ إليها من خلال المقارنة مع نماذج أخرى تشتمل على لاحقة مبدوءة بحركة، ونماذج أخرى لا تشتمل على تلك اللاحقة. وفيما يتعلق باللاحقة المبدوءة بالحركة استعملتُ لضمير الغائباتِ -ن، رغم أن أي لاحقة تبدأ بحركة (سواء كانت اللاحقة ضمير مفعول أو فاعل) تفي بالغرض. في (11 أ) هناك أفعال مجردة من اللواحق وفي (11 ب) فالأفعال تشتمل على ضمائر متصلة (لواحق) مبدوءة بحركة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الأشكال التي لا تشتمل على لاحقة في (11 أ) إنما تُشكّل نماذج ذات لواحق أولية مبدوءة بحركة. على سبيل المثال يُعرفُها (يعرفها) دون تغيير في حركات أصول الفعل وهي يُعرف (يعرف).

هناك أمران لفهم التعاقب الملحوظ في (11). والأسهل أن نبدأ بالأشكال الخالية من اللواحق الموجودة في العمود (11 أ). فكل فعل في هذا العمود يشتمل على حركة قبل الصامت الأخير. وهذا بلا شك من حركات وزن الفعل. والذي يحدد نوع هذا الحركة كونها عالية (كسرة أو ضمة) أو منخفضة (فتحة) هو المعجم. وإذا أردنا الوقوف على الأمر بدقة فإن تحديد هذه الحركة لا يعود إلى المعجم وحده، بل تُشاركه الصّواتة تبعاً للظروف التي شُرِحت في 2.4.1.1.

ثانياً، تشتمل بعض الأفعال على حركة الحشو قبل الصامت الثاني، في مقابل البعض الآخر من الأفعال التي ليس فيها مثل هذه الحركة. فالمجموعة 11.3 أعلاه لا تشتمل على حركة الحشو بخلاف المجموعتين 11.1 و 11.2. وسأطلق مصطلح (قيود الأصوات الذلقية الموسعة)؛ لأن التسلسل الهرمي يتطلب أن يكون هناك تمايزاً بين الصوامت أكبر من مسألة ما تسمح به الصوامت الذلقية.⁽¹⁾ ففي التسلسل الصوتي ص₁ ص₂،

(1) في عمل كليمنتس (Clements 1990: 286) تُعرّف على ستة من مراتب للذلاقة، في تسلسل يوضح التدرج في الذلاقة على النحو التالي: الصوامت الشديدة oral stops، الاحتكاكية، الأنفية، الانحرافية (الذلقية)، الانزلاقية والحركات. في الترتيب الخاص بالعربية النيجيرية فإن الأنفي والانحرافي مع الحركات يشكلان فئة واحدة بينما صوامت الوقف والاحتكاك لديها فروق داخلية.

هناك حركة تُحشى في حال ما كان ص₁ فيه صفة الذلاقة أقل من ص₂، والتسلسل الهرمي لمدى تمثيل الصامت لصفة الذلاقة كالتالي:

(12) قيود الأصوات الذلقية الموسعة من العربية النيجيرية:

1. ر، ل، م، ن، و: الأصوات الانحرافية والأنفية

2. ب، ف: الشفوية.

3. س، ص، ش: غير مجهورة، لثوية (لثوية شفوية)، احتكاكية

4. ك، ي، ج: لهوية، لثوية شفوية

5. ت، (د، ط، ز، ض، لثوية، أسنانية (نطعية).⁽²⁾

6. أ، ح، ق، خ: حلقية

والنظام بكامله يمكن تلخيصه كالتالي.

(13) حركات الحشو وهرمية قيود الأصوات الذلقية الموسعة

فيما يخص التسلسل التالي: [ص₁ ص₂]، ثم [ص₁ ص₂] حينما يكون [ص₁] أقل في الترتيب الهرمي للذلاقة من [ص₂] (أقل ذلاقة) $6 < 5 < 4 < 3 < 2 < 1$ (أكثر ذلاقة)

(1) يحتل الضمير ست المرتبة ما قبل الأخيرة في ترتيب الذلاقة الأمر الذي يدل على أنه في النادر ما تُحشى الحركة قبله. وهذه الملحوظة ربما تكون جزءاً من تفسير حذف ضمير المفعول المتصل للمتكلم والمخاطب المذكر في العربية النيجيرية وعربية غرب السودان، حينما تكون الأفعال مجردة عن الضمانر المتصلة * شِفْتُ ← شَيْفُ (رأيت (2) في الفصل 1.4). إن غياب حركة الحشو يجعل اللاحقة خارجة عن المقطع الصوتي ويجعله يبدو غير محذوف الأمر الذي يجعله مناسباً لأن يُحذف. أود الإشارة إلى أن أمثلة صوت الـ /ج/ في العينة التي جمعتها غير كافية لتشرح لنا لأي مجموعة تنتمي. إلا أنها لا يمكن أن تكون أعلى من المستوى الرابع من مستويات صوامت الذلاقة.

(2) إذا نظرنا إلى ملحوظات جون Jun (2004: 65)، نجد أننا حينما نحاول شرح الميل نحو الأصوات اللثوية والأسنانية (النطعية) لدعم حركة الحشو قد يكون ذلك الميل نتيجة سرعة الإشارة اللغوية. ففي نطق الأصوات النطعية شيء من السرعة بخلاف الأصوات اللهوية البطيئة. الاختلاف بين توالي الصامتين [ص ص] في كلمة يَفْطِي (يَقْطَع) في مقابل * بُدْش (يرمي نفسه في) ومن هنا فإن حركة الحشو وقعت بين [بطيء - سريع] مقابل [سريع - بطيء]. إضافة إلى ذلك فإن الصامت البطيء ((ف) في هذه الحالة) يمتد أثره إلى الحركة التي بعده، حتى لو كانت هذه الحركة على ص₂. ومن الناحية الافتراضية فإن * بُدْش فيها /ب/ وهو يؤثر في الانتقال إلى /الضمّة/ الأمر الذي يؤدي إلى الشكل التقليدي الذي يأخذه صوت الـ /د/. حركة الحشو بين الـ /د/ و الـ /ب/ يُنَجَّبُ التداخل الصوتي فيها.

وفي التسلسل [ص₁ ص₂]، تُحشى حركة إذا كان [ص₁] أقل في الترتيب الهرمي من [ص₂]. وحركة الحشو /فتحة/ بعد صوت حلقي، وفيما عدا ذلك فإن الحركة العالية ([ضمة أو فتحة] في الأول أو الأخير، تعتمد على عوامل التناغم التي نُوقِشت في الفصل 2.4.1.1). وأود هنا الإشارة إلى أن هذا القانون يتطابق مع ما جاء به كليمنتس (Clements 1990: 287, following Murray and Vennemann) فيما يسميه قانون اتصال المقاطع. وفيه أن التركيب الصوتي [ص ص]، غالباً ما يكون الصامت الأول فيه مائلاً نحو الذلاقة أكثر من الصامت الثاني.

ولكي أوضح كيفية عمل هذا النظام، أحتاج إلى تلخيص الحد الأدنى من الأزواج الصوتية في القائمة. حيث يكون حضور حركة الحشو أو غيابها ناتجاً عن العلاقة بين مستوى الذلاقة والصوامت. والعمود الأول يمثل لحشو الحركة بخلاف العمود الثاني.

(14)

ص-ف حُشِّي الصامت بينهما بعكس ف-ص	في مقابل بُفُصَل:	بُصُفُن (يسكت)
د-ي حُشِّي الصامت بينهما بعكس ي-د d'	في مقابل بُيُفُف (رَتَب):	بُدُيُش (يرمي نفسه في)
د-ب حُشِّي الصامت بينهما بعكس ب-د	في مقابل بُبُفُن	بُدُبُز (يصفع على القفا)
د-ب حُشِّي الصامت بينهما بعكس ب-ز	في مقابل بُبُزُر	بُدُبُز
ك-ب حُشِّي الصامت بينهما بعكس ب-ي	في مقابل بُسُبُي	بُكُبُرُن

يمكن فهم الأمثلة من العمود (11 ب) ضمن نفس مجموعة القواعد باستثناء أنه في هذه الحالة يُضاف متغير آخر وهو أن حركة الوزن (الحركة قبل الصامت الأخير) تقع في مقطع مفتوح، وإذا نظرنا إلى هذه الحال بعينٍ وصفية نجد أنه بإمكاننا إضافة قاعدةٍ أخرى وهي:

تُحذف حركة الوزن في المقطع المفتوح، إلا إذا أدى ذلك إلى كسر الترتيب الهرمي للذلاقة.

على سبيل المثال:

(15) اِبْصُفْن (يسكت) بُاِصْفُنْ

فالفعل المسند إلى المفرد أعلاه يُحشى فيه الصامت؛ لأن /س/ أقل في ترتيب الذلاقة من /ف/. وحينما تُضاف حركة في بداية لاحقة الفعل (الضمير المتصل) فإن ذلك يترتب عليه كون آخر صامت في الفعل واقعاً في مقطع مفتوح، فالضمة التي على صامت الفعل الأصلي لا تُحذف؛ لأن /ف/ أقل ذلاقةً من /ن/ تبعاً لترتيب صفة الذلاقة في الصوامت. وإذا أردنا المقارنة يمكن ذلك مع الفعل:

(16) اِبْكُئْس (يهاجم)، بُاِكُئْسَن

فحركة الوزن وهي الضمة حُذفت؛ لأن /ب/ أعلى في الترتيب من /س/. وحركة الحشو بين /ك/ و /ب/ يُحافظُ عليها؛ لأن /ك/ أقل في الترتيب من /ب/. وفي

(17) اِبْكُئْب (يكتب) بُكُئْبَن

ليس هناك حشو في أي مكان؛ لأن /ك/ أعلى في الترتيب من /ت/. وفي حالة الجمع لا تُحذف /الضمة/ في المقطع المفتوح؛ لأن /ت/ أقل في الترتيب من /ب/، وهذا ما يولد الحاجة إلى حركة فاصلة بينهما. في المجموعتين 11.1 و 11.3 لا يحصل الحذف؛ لأن [ص₃] أقل ذلاقةً من [ص₂]. أما في المجموعة 11.2 فإن حذف الحركة يقع؛ لأن [ص₂] أكثر ذلاقةً من [ص₃]. الذلاقة تبدو أعلى مع بعض التبدلات الصوتية. وفي الأفعال الماضية والمضارعة التالية حيث يكون الماضي مبدوءاً بـ ك-س، فإن تحويل هذا الفعل إلى المضارع سوف يؤدي نظرياً إلى وضع الكاف بجوار السين. ربما أن /ك/ في ترتيب الذلاقة أقل من السين فلا تُحشى الحركة. وبدلاً من ذلك فإن التسلسل الصوتي ك-س (وغيرها من التسلسلات المصنفة تحت /س/) تشتمل على القلب في الفعل المضارع ويترتب على ذلك:

(18) كَسَر بِسْكَر، بِسْكَرَن (بدلاً من * * بِكْسَر)



كَشَّ أو كَشَّه (فتح) بِشْكٍ، بِشْكَن
(19) واِيف، وافِيف- e (واقفة)

والتفسير نفسه يكمن في (19) واِيف، وافِيف- e (واقفة)
هنا يُطبَّق قانون الحذف في المقطع المفتوح، ولكن تبعاً للقلب الناتج عن
توالي ف-يف.

ويمكن لنا ملاحظة التفاعل بين حركة الحشو كما هو موضح في
التسلسل الهرمي للذلاقة جنباً إلى جنب مع عملية حذف الحركة من المقطع
المفتوح كما في (16) حيث يظهر الأثر الذي وُصِفَ في (1-11.3) أعلاه.

6.2 المدلول التاريخي

تجدر الإشارة إلى أن هناك درجةً من الاختلاف تشهد لها أبنيةٌ معينةٌ.
ويمكن الوقوف على معالجةٍ إحصائيةٍ للتناوب الصوتي في مثل بُرْفِد و
بُرْفِدَن (يستلقي) في (Owens 1998a: 29). وفي حين أن الفعل بُرْفِدَن لا
يُسْتَدَّ إليه في الترتيب الهرمي للذلاقة إلا أن مرات تكراره في العينة تفوق
عدد مرات استعمال بُرْفِدَن الخالية من الحركة المحشوة (على الراء). كما
أُشِرْتُ إلى أن الفعل بُسْكُنَن (يسْكُنَن) متوافقٌ مع التسلسل الهرمي للذلاقة
إلا أن الشكل الآخر وهو بُسْكُنَن المحشو بالصامت والمخالف لهرم الذلاقة
وُقِفَ عليه في قريةٍ واحدةٍ. وفي كلتا الحالتين فإن الاستثناء حاصلٌ حيث
يصبحُ الشكل المحشو بالصامت شائعاً بغض النظر عن قانون الترتيب
الهرمي للذلاقة. حيث إن حشو الحركة يقع حينما تتوالى ثلاثة صوامت
[ص ص ص].

وسوف أتجاهل هذين الاستثناءين (وذلك من أجل هذه الحالة التي أمانا)؛
لأن البيانات بقدر ما تُسَعَّفنا بأمثلةٍ لكسر القانون إلا أنها تظل حالاتٍ معزولةً
في العربية النيجيرية. ومع ذلك فإن هذه الحالات تشكل مقدمةً للموضوع
الرئيس في هذا المبحث، وهو التطور التاريخي للأبنية التي حُشِيَتْ فيها
الحركة. ويدور النقاش أساساً حول وجود مثل هذه الأبنية التي يُحَدَّدُ حشو

الحركة فيها عن طريق الترتيب الهرمي للذلاقة في تنويعات عربية ما قبل الشتات. الأمر الذي يؤدي إلى ما أُصْلِحَ عليه بحشو الحركة التناظري الذي يُحَدِّدُ تبعاً للذلاقة. وكما مثلت في الفقرة السابقة فإن الذلاقة تفسح المجال أمام توالي الصوامت.

ونقطة الانطلاق في هذا النقاش تبدأ من مقال كتبه كِبَارْسْكي Kiparsky (2003) حيث عرض تقسيماً ثلاثياً للهجات العربية وهي كالتالي: [ح ص]، [ص-]، [ص-]، [ص ح-] (1) وقد غطّي في معالجته الكثير من ظاهرة التنوع المقطعي ليس فقط حول تلك التي في الأفعال المضارعة التي اقتصرَتْ على معالجتها في هذا الفصل. وسوف أُلْخِصُ ما جاء به بقدر ما يسعفني ذلك في توضيح المشكلة التاريخية التي بين أيدينا. لهجات [ح ص]، [ص-] لا تسمح بحركة عالية (كسرة - ضمة) في مقطع لفظي مفتوح، وبالتالي فإن الصورة التالية: [*ص ح] لا يُسَمَحُ بها. وبقدر ما تسعفنا به البيانات المتزامنة حول الفعل فإن هذا القيد يَنْتُج عنه بدائل كما يلي (وكما في (4) أعلاه):

(20) يَكْتَبُ

(أ) يَكْتَبُوا

(ب) يَكْتَبُوا

(ج) يَكْتَبُوا

كما هو الحال في العربية النيجيرية فإن المُدْخَلَ اللهجي هو الفعل المختوم بـ [ح ص] (20). وعندما تُضَاف حركةٌ للاحقة الفعل فالذي ينتج عن ذلك مقطعٌ صوتي غيرٌ مسموح به وهو [ص ح] /تَـ/. ويؤدي هذا إلى حالة لا يُسَمَحُ بها أيضاً وهي عبارةٌ عن مقطعٍ تتوالى فيه ثلاثة صوامت [ص ص ص]. وللتخفيف من هذا الإشكال تُحْشَى حركةٌ بين الصامتين الأول والثاني (20 ج). وقد تقدمت الإشارة إلى أن هذا القانون حاسمٌ في الكثير من

(1) انظر واطسون (2007) للوقوف على النقد الموجه لكثير من الروابط المقترحة في مقال كِبَارْسْكي Kiparsky.

اللهجات العربية حينما تكون الحركة في وزن الفعل عاليةً (كسرة- ضمة). وبالنسبة للهجات [ص-] فإن كِبارسكي يشيرُ إلى أنها مماثلةٌ للهجات - [ح ص] ولديها السمات التي وُصفت في (20). وبعد حذف الحركة العالية ينتج تسلسل [ص ص ص] وهو ضمن المسموح به. ويرى كِبارسكي أن هذا منطبقٌ على أغلب لهجات شمال أفريقيا ولهجاتٍ معينة في الجزيرة العربية وبتحديد أكثر لهجات جنوب الحجاز (انظر (21) أدناه). وكما سنرى أدناه فإن لهجات ص- المتزامنة مرت بتطوراتٍ تاريخيةٍ مختلفة. أخيراً، فإن لهجات [ص ح] - تُحافظ أساساً على حركة جذر الفعل في جميع المواضع. ومن الأمثلة على ذلك: اللهجات اليمنية والبحرية في مصر كما جاء في الفصل 2.

ما اقترحه هنا هو أن حالة العربية النيجيرية ومقارنتها بغيرها هي المفتاح الذي يمكّننا من فهم التطور الذي نستطيع توصيفه على النحو التالي:

الجدول 6.1 وزن مضارع (مجرد): وفيه التغير النسبي لوزن الفعل عبر العصور

أ حشو الحركة التي لا تُحدّد بالتناظر	حشو الحركة التناظرية
ب قيود متعلقة بوزن الفعل	عدم وجود قيود عن وزن الفعل
ج حشو الحركة تبعاً للذلاقة أو عدم حشوها	حشو الحركة المعتادة
د * العربية النيجيرية الأولية < العربية النيجيرية	عربية شرق ليبيا إلخ.. < (؟) < عربية شمال أفريقيا
*العربية الأولية لعربية جنوب الحجاز	
*العربية الكلاسيكية، إلخ.	

هناك أربعة مستويات في الجدول 6.1، وسأبدأ بالأدنى؛ لأنه الأسهل (21 د)، وهو يصف التسلسل الزمني النسبي للتنوعات على حقيقتها. فإذا بدأنا من اليسار هناك ثلاث تنوعاتٍ مختلفة كلها أُعيدت بناء صورة لها

في عصور ما قبل الشتات العربي. وفي المستوى الأول منها نجد العربية الكلاسيكية وما يتفرع عنها من التنويعات المعاصرة التي ليس لها قوانين تؤثر على أصل الفعل المضارع إطلاقاً، وليس لها قوانين أيضاً لحذف أو إضافة حركة الحشو (انظر الجدول 1 في الفصل 2.4).

والأصل الذي تعود إليه اللهجات الحجازية الجنوبية يمثل حالة أخرى تُحذف فيها الحركة العالية (إما كسرة أو ضمة) في المقطع المفتوح. ومع ذلك فهي تخلو من حركات الحشو حيث يُتساهل في توالي الصوامت [ص ص]. وينتج عن هذا تباينات نموذجية في الفعل المضارع حيث يُحافظ على الحركة المنخفضة (الفتحة) في المقاطع المفتوحة، أما الحركات العالية (الكسرة والضمة) فتُحذف.

(21) تُكُتَب (Prochazka 1988: 32, 35) تُكُنَّيْن

تَشْرَب تَشْرَبِين

الحالة الثالثة هي التي تمثلها حركة الحشو الذلقية وهي حالة نجد لها انعكاساً حياً في العربية النيجيرية. وسأناقش فيما يلي بأن حركة الحشو الذلقية تبدأ مع أغلب الصوامت الذلقية وبشكل أساسي كما نجد في (6) أعلاه. ويمكن تعميم ذلك على الحالة التي أدرسها حالياً وهي العربية النيجيرية. إن التسلسل الهرمي لأصوات الذلاقة في العربية النيجيرية يعود إلى تنويع لغوية أولية (قديمة) مع شيء من الاختلاف عن النموذج الأصلي.

التنويعات اللهجية العربية جميعها بما فيها النيجيرية تشترك في خصيصة واحدة يمكن شرحها كالتالي: إما أن الصّواتة فيها لا تخضع للاضطراب والتغيير في البنى الأساسية، وهي إن حصل فيها تغيير فهو ليس في أصول الكلمة (الصوامت الأصول) ولكن بدلا من ذلك في توالي الصوامت التي تُشكل بيئة قد تكون صالحة لحشو الحركات.

وفي عربية شرق ليبيا تظهر قاعدة صوتية يمكن تعميمها على جميع الجذور ذات الصوامت المُحرّكة بحركات عالية حيث يُغيّر التسلسل الصوتي

من: [ص ص ح ص - ح] إلى: [ص ص ح ص - ح]. وعلى العكس مما في العربية النيجيرية فإن نوعية الصوامت لا تأثير لها هنا؛ ولذا فإنني أُطلق عليها حشو الحركة التناظرية، وتعتمد على التسلسل الخطي للصوامت. والمستويان (أ) و (ج) في الجدول 6.1 تُقسَّم اللهجات فيهما والتنويعات الأولية تبعاً لما إذا كان المضارع مشتملاً على حركة حشو متناظرة خطياً أم لا.

وأود القول بأن حركة الحشو في عربية شرق ليبيا يبدو أنها ناشئة عن العربية النيجيرية. ويظهر من القائمة (11) أن التسلسل الهرمي للذلاقة يُقدِّم لنا الكثير من حركات الحشو. وكذلك الكثير من المواضع التي تُحذف فيها الحركة حينما تُضَاف لاحقة للكلمة مبدوءة بحركة. والذي حصل أن المتكلمين باللغة انحرفوا عن قاعدة التناوب بين حذف الحركة /إبقائها والتي تحكمها قيودٌ محددة مرتبطة بالصوامت، وانتقلوا إلى قاعدة عامة في اللغات وهي توالي الصوامت والحركات. وهناك نمطٌ معينٌ من المُدخلات اللغوية يخلو من لاحقة مبدوءة بالحركة كما في (11 أ 3) هذا النمط يصبح هو النموذج لهذه الحالات، أما الذي يحتوي على لاحقة مبدوءة بحركة فكما في (11 ب 2).

والتعميم يمكن أن يصب في صالح فرضية حركة الحشو المتناظرة خطياً حيث يبدو أن لها الهيمنة تبعاً للأدلة الموضحة أعلاه، وذلك بالاستناد إلى متغيرٍ لهجي في العربية النيجيرية حيث إن هذا التحول ظاهر.⁽¹⁾

وبما أن الترتيب الهرمي للذلاقة في (12) له شواهد بهذا الشكل في العربية النيجيرية وغيرها من لهجات غرب السودان، فلا بد من التعامل معه على أنه يمثل آخر مرحلة في التطور اللغوي الذي بدأ في مرحلة زمنية ما تعود إلى ما قبل الشتات (انظر 3.4.2 (17, 18)). ويمكن افتراض أن تكون المدخلات اللهجية التي من شأنها توسيع قاعدة الترتيب الهرمي

(1) لا يعني هذا اقتراح كون التحول سيكتمل حتى يصل إلى نظام يشابه إلى حد ما عربية شرق ليبيا. وكما يظهر من مناقشة نوعية الحركات العالية في العربية النيجيرية في الفصل 2.4.1.1، فقد ظهر أن هناك عوامل اجتماعية قوية تدعم هذا الاختلاف الذي لا يمكن تصنيفه.

لصوامت الذلاقة تبدأ في أقصى درجات التسلسل الهرمي كما في الخطوة 1 والخطوة 6، حيث تُحسّى الحركة قبل الصوامت الانحرافية أو الأنفية كما سيأتي في 6.4 أدناه، وهذه العملية قد شرحها سيبويه. الخطوة 6 على حد علمي لا وجود لها في أدبيات اللغة العربية القديمة. أما في الدراسات اللهجية العربية الحديثة فهي ظاهرة تُنوّلت بشكلٍ موسعٍ لدرجة أنها أُعطيت مصطلحاً خاصاً وهو *gahawa syndrome*⁽¹⁾ ويعود هذا إلى أن صوت /هـ/ الذي يحصل التغيير فيه يُمثل أي صامت حلقي (كما في (12)). وبعد الصامت الحلقي فإن كثيراً من اللهجات تُدْخِل فيها حركة /فتحة/ (على سبيل المثال، اللهجة النجدية، جنوب الأردن، والسيناوية⁽²⁾) ومعظم لهجات منطقة السودان، ولهجات شرق العراق وشرق ليبيا، انظر الفصل 1.6.6). ومن خلال هذا التوزيع الواسع يمكن لنا أن نخمن بأن هذه الظاهرة تعود لمرحلة ما قبل الشتات. وبالتالي فهذا دليلٌ قويٌّ على أن الخطوتين 1 و 6 في (12) موجودتان في كثير من تنويعات مرحلة ما قبل الشتات. أود القول بأن هذين السياقين يمثلان نماذج أوليةً لفكرة حركة الحشو التي تستند إلى صفة الذلاقة وهذا أمرٌ يمكن تعميمه في بعض التنويعات، في بعض السياقات. وهو يؤدي إلى ما نَجِدُه في الحالة اللهجية المعاصرة كما في العربية النيجيرية (وعربية غرب السودان عموماً).

وحري بي أن أشير - من وجهة نظر اللسانيات المقارنة - إلى أنني لا أذهب إلى القول بأن دور قاعدة حركة الحشو في عربية شرق ليبيا متطورٌ عن العربية النيجيرية. وبدلاً من ذلك، فإن حركة الحشو التناظرية تطوّرت عن حركة الحشو المرتبطة بصفة الذلاقة. ويمكن أن يكون الأصل الذي ظهرت منه حركة الحشو التناظرية تطوّر عن نسخة بدائيةٍ للتسلسل الهرمي بدل التسلسل الموجود في (12)، ولا بد أن يكون هذا التفكير مجرد تخمين في هذه المرحلة. الحالة اللهجية العربية في نيجيريا اليوم هي أقربُ

(1) متلازمة القهوه -ويمكن شرحها بأن كلمة قهوة في اللهجات البدوية في الجزيرة العربية تُفتَح فيها الهاء بدل السكون (المترجم).

(2) نسبةً لشبه جزيرة سيناء في مصر (المترجم).

إلى التنويع الأصل التي تعود إليها عربية شرق ليبيا. ومن هنا فإن العربية النيجيرية يمكن أن تكون مفتاحاً لتفسير تطور حركة الحشو التناظرية.

يعود التاريخ التقريبي للقواعد إلى مرحلة ما قبل الشتات التي نجد صداها في الأشكال اللغوية في (12). حيث وُجدت حركات الحشو المستندة إلى صفة الذلاقة سابقةً لحركات الحشو التناظرية. وحركات الحشو التناظرية اليوم موجودةٌ ضمن جملةٍ من الخصائص في عربية شرق ليبيا وعربية جنوب الأردن والنقب والساحل الشمالي لسينا (de Jong 2000: 190, 229, 516). ويلاحظ دي جونق أن اللهجات السيناوية يمكن إعادتها إلى مراحل ما قبل الإسلام. وذلك على افتراض أن السكان القدامى والمعاصرين مترابطين لغوياً، الأمر الذي ينتج عنه القول بافتراض وجود حركات الحشو التناظرية منذ مرحلة ما قبل الشتات. وبما أن هذا الفصل يناقش عن فكرة حركات الحشو المرتبطة بصفة الذلاقة، فإن هذه الحركات لا بد أنها كانت موجودةً كذلك في مرحلة ما قبل الشتات.

ومن المهم القول بأن الحالة التفصيلية لوضع لهجات شمال أفريقيا في هذا التصنيف التاريخي ليست بتلك الأهمية. وفي ظني (ومن هنا حصل التساؤل) أنها مشتقةٌ من أحد أنواع حركات الحشو في عربية شرق ليبيا. وعلى أية حال، فيما أن التباين بين الحركة العالية والمنخفضة مفقودٌ في أغلب تنويعات شمال أفريقيا فإن ذلك لا شك يؤثر على وزن الكلمة. وفي هذا السياق لا بد من ملاحظة أن ذلك متعارض مع لهجة جنوب الحجاز، التي تنسم فيها الحركات المنخفضة - على وزن الكلمة - بالثبات (انظر (21)). وفيما عدا ذلك فإن كلاً من لهجة جنوب الحجاز وشمال أفريقيا يسمح بالتركيب الصوتي التالي [ص ص - ح] في وزن الكلمة.⁽¹⁾ وسواء كانت هناك بقايا من النظام اللغوي الحجازي في لهجات شمال أفريقيا أم لم يكن فإن هذه تظل مسألةً تحتاج إلى دراسة. وإذا نظرنا في عمليات إعادة

(1) على الرغم من أنه في الغالب ما تُشير الأدبيات إلى أن هناك حركة حشو قصيرة جداً ستظهر في التركيب الصوتي التالي: [ص ص - ح].

البناء الحالية فإن لهجة جنوب الحجاز نجد أنها تعود إلى ما قبل مرحلة الشتات، وبناءً على ذلك يمكن أن تكون الحجازية الجنوبية بمثابة مستودع يجمع الأنواع اللهجية في شمال أفريقيا.

6.3 حركة الحشو

كل التنويعات فيها حالاتٌ تظهر فيها الحاجة إلى حركة الحشو التناظرية. وهذا لا علاقة له بالفعل المضارع، وبالرغم من ذلك فإنه منطبقٌ على شكل الفعل الماضي في المثال التالي:

(22) جذر-ث-مفعول، ت=2، 1 ضمير المفعول المتصل المبدوء بصامت [-ص].

خذ مثلاً:

(23) شِفْتُ (رأيت)

إضافة ضمير متصل للمفعول به مبدوء بصامت يؤدي إلى توالي ثلاثة صوامت [ص ص ص].

(24) شِفْتُهَا (رأيتها)

في الحجازية الجنوبية يُسمح بتوالي ثلاثة صوامت [ص ص ص]، ولا يلزم بناءً على هذا التسلسل أية إجراءات للتخفيف من ثقله (مثل: ظرَبْتُهم، Prochazka 1988: 185) (ب، ت، هـ). أما في النجدية والعربية النيجيرية فلا بد من تفكيك توالي ثلاثة صوامت بالحركات حيث لا يُسمح بالتركيب التالي: * [ص ص ص]، فتُدخل حركة بين الصامتين الثاني والثالث وتصبح الكلمة كالتالي:

(25) شِفْتُهَا (رأيتها) (انظر (15) في الفصل (3)

[ص ح ص] [-ص ح] [-ص ح]

مبدئياً يمكن القول بأن الحركة تُحشى بين أول صامتين وهذا الحشو ليس اختيارياً. وفيما يلي صورةٌ للحشو الذي يختلف موضعه عن موضع

الحشو المذكور في الجملة السابقة. وهو ذلك الذي نجده أساساً في الضمير المتصل ـتـ. ففي حركة الحشو المرتبطة بالذلاقة في العربية النيجيرية تأتي /تـ/ في المواضع السفلى في ترتيب قائمة الذلاقة، لذا فحشو الحركة قبلها غير محبذ على العكس من حشو الحركة بعدها. والذي يَنُتْج عن ذلك مقطعٌ صوتيٌّ كالتالي: [ص ح – تـ)] ويتسبب هذا في تغيُّرٍ طفيفٍ في النظام الصوتي المقطعي لوزن الكلمة. فعلى سبيل المثال ش – ف (من شاف) [ص ح ص] لا تتأثر حركة الحشو فيه، وهذا موجود في الصنف (ب) من الجدول (6.1) أعلاه. وحتى في العربية النيجيرية فهناك قيدٌ واضحٌ يمنع تعميمَ نظرية حركة الحشو في وزن الفعل. وفي العربية الكلاسيكية وفي أسلاف اللهجة اليمنية وغيرها، وكذلك في العربية الحجازية ليس هناك حركاتٌ تُحشى على الصوامت الأصلية للكلمة. أما في العربية النيجيرية فإن حركات الحشو تقع تبعاً لنوعية الصوامت، وليس تبعاً لوزن الكلمة وحده. وبالتالي فهناك تماثلٌ إلى حدٍ ما بين الجذر الصرفي والبنية المقطعية للجذر، وكذلك اللواحق الصرفية والبنية المقطعية اللاحقة، فالجذر يُقَدَّم من خلال المقطع واللاحقة، وهما مجتمعين يشكلان مقطعاً مختلفاً.

وكلمة شِفْئُهَا يُقَسَّم جذعها وهو: {ش – ف} إلى مقطعين: /ش – فت/ [ص ح – ص ح ص]. وهنا وفي عربية شرق ليبيا فإن التقسيم المقطعي للمضارع (انظر (20) و (26، 27) أدناه) يستند في قواعده إلى الصَّوَّاة وحدها؛ ولذا فليست هناك قيود مبنية على أساس الوزن.

ويؤكد نظام عربية شرق ليبيا الطبيعة الصَّوَّاتية البحتة لحركات الحشو ويمكن الوقوف على ذلك من خلال حل الإشكال في المثال التالي:

(26) شِفْئُهَا

تُحشى الحركة في هذا المثال بين الصامتين الأول والثاني وهذا مواز لما في:

(27) يَكْتَبُـو

والذي يظهر مما سبق أن هذا القانون مستندٌ أساساً على مسألة توالي

الصوامت. ولا شك أن هذا النظام يُستبعد في العربية النيجيرية والنجدية؛ لأن حشو الحركة يؤدي إلى مقطع مفتوح.

(28) *شِفَتْهَا

6.4 دليل من العربية القديمة

اقترحْتُ ثلاثة أشكالٍ للفعل المضارع الذي أعدتُ بناء صورته التي افترض أنها تعود إلى مرحلة ما قبل الشتات. وكل صورةٍ من هذه الصور الثلاث نجد لها انعكاساتٍ ونظائر في الأدب العربي القديم وإن كان ذلك بنسبٍ متفاوتة. وكما أُشير في الجدول 6.1 فإن حشو الحركة أو حذفها ليس من خصائص العربية الكلاسيكية. حذف الحركة العالية الذي يؤدي إلى التركيب التالي: [ص ص] لا شواهد له في الأدب العربي القديم. ولذلك فقد ظهر لنا في الفصل 2 بأن حذف الحركة العالية في المقطع الصوتي المفتوح - وذلك مشابه لما في (21) - له ما يثبتُه من الشواهد. ومن هنا يمكن القول بأن الحجازية الجنوبية مرتبطةً بشكلٍ مباشرٍ بالتنوعات اللغوية العربية القديمة التي يؤدي فيها حذف الحركة العالية إلى إنتاج مقطع صوتي مفتوح وهذا شائع.

لحركات الحشو الذلقية كذلك شواهد في العربية القديمة وخاصةً عند سيبويه. وقد لُحِصَ ذلك في 3.3.2.1 في معرض حديث سيبويه عن البديل لنطق اسم بَكْرٍ وهو بَكْرٍ حيث تُنقل علامة الإعراب من آخر الكلمة إلى الصامت الأصلي قبل الأخير.⁽¹⁾ ومن خلال الأمثلة القليلة التي عرضها سيبويه يمكن الاستدلال على أن حشو الحركة يقع في السياق الصوتي التالي: [ص ص انحرافي / أنفي]. الصوامت الانحرافية والأنفية تبعاً لقواعد العربية النيجيرية هي الأعلى درجةً ضمن الترتيب الذلقي للأصوات كما ذُكر في 3.3.2.1 حيث تُحشَى الحركة قبل الانحرافي والأنفي. ويقع ذلك فيما يُسمى: متلازمة بُكْرَة، (بدل بُكْرَة)، وهذا شائع في اللهجات العربية

(1) الأوسط في حالة الثلاثي (المترجم).

عموماً.

ومن هنا فيمكنني القول بكل ثقة بأن الأشكال الثلاثة للمضارع التي أعدت بناء صورة لها وردت في الأدبيات العربية القديمة، وحتى لو لم يكن هناك ذكر لها فإن الأدلة المستندة إلى الدرس المقارن تشير بقوة إلى إمكانية افتراض وجود مثل هذه الظاهرة. ولا شك أن حذف الحركة العالية، بل أكثر من ذلك مثل حذف حركة الحشو المرتبطة بالذلاقة له دور محدود في سياق العربية القديمة مقارنة بالصورة التي أعيد بنائها للعربية. وهذا أمر ليس بتلك الأهمية في سياق هذا النقاش. وقد أكد هذا الكتاب بأن إعادة بناء صورة اللغة يمكن القيام بها عن طريق أي مصدر للبيانات التي تُقدّم لنا إضاءةً حول هذه القضايا، ومن هنا فإن النتائج تكون ذات مصداقية نابعة من اللغة ذاتها، ولها استقلالٌ عن المصادر اللغوية الأخرى. وفي تقديري فإن المدهش هو أن إعادة بناء صورة للغة والوقوف على شواهد لتلك الصورة عند سيبويه يُشكل عملاً متكاملًا نقف من خلاله على الكثير من التفاصيل الجزئية.

6.5 إعادة بناء صورة اللغة ونهايات الفعل المتصرف في العربية الكلاسيكية

آخر قضية في هذا الفصل لها علاقةٌ بحالة نهايات الفعل المضارع. الفعل المضارع في العربية الكلاسيكية يضارع الاسم وذلك في الإعراب بالحركات.

(29)

يَكْتُبُ (مرفوع)

يَكْتُبُ (منصوب)

يَكْتُبُ (مجزوم)

فالضمة تأتي على آخر الفعل الواقع موقع الخبر، والمضارع يكون مختوماً بالفتحة والمجزوم يكون مختوماً بالسكون وهي حالة غياب الحركة.

وكما هو الحال فإن النظام الإعرابي القائم على الحركات في الأفعال لا يساعدنا في الوقوف على أصل أشكال الفعل في اللهجات المعاصرة وهذا مرتبط بالاعتبارات التالية ذكرها. إن إضافة حركة في أنظمة كل من الحجازية الجنوبية والعربية النيجيرية، - والأخيرة على وجه الخصوص - يؤدي إلى حذف الحركة العالية. وليست هناك مصادر عربية قديمة تنص على أن نهايات الفعل المتصرف تؤدي إلى مثل هذه العملية. وبقدر ما تأخذنا المصادر اللغوية القديمة على أقل تقدير، فإن عملية إعادة بناء صورة الحجازية الجنوبية والعربية النيجيرية تتطلب أن يُنظر إليهما على أنهما شكلان لغويان نظيران لتنوعٍ مشتملةٍ على علامات الإعراب في آخر الفعل، وفي الوقت نفسه لا بد أنهما مستقلان عن هذه التنوع.

وفيما يتعلق بالأنواع اللغوية التي لا يقع فيها الحذف ولا حركة الحشو فإن حضور علامات الإعراب في أواخر كلمات العربية الكلاسيكية لا يمكن ربطه بغياب الإعراب في النمط اللغوي الموازي في العصر الحديث (الموازي أو المكافئ بمعنى أنه يُحافظُ فيه على الحركة العالية في جميع الأحوال). ومن هنا فليس هناك علاقة بسبب غياب علّةٍ سببيةٍ منطقيةٍ: لذا فعلامات تغير أواخر الأفعال ربما وُجدت في تنوعٍ سالفٍ (قديمة)، ولكن ليس هناك أثر لغوي تاريخي يمكننا من أن نزع وجود هذا التأثير.⁽¹⁾

(1) يتطرق هذا الفصل إلى ظاهرة حركة الحشو، كما في قانون العربية الكلاسيكية الذي يُفكّ فيه التضعيف كما في رَدَدَتْ، ولكي نوائم بين هذا القانون وما نجده أمامنا اليوم في اللهجات أقترح أن تكون هناك معالجة شاملة لهذا الموضوع.

الفصل السابع

الإمالة

استندت في الفصلين الأخيرين التحليليين إلى بيانات جُمعت من اللهجات الحديثة والمصادر العربية القديمة وهذه الأخيرة هي التي أُستهلّ بها كل فصل.

يمكن القول بأن أكثر الجوانب التي تناولها سيبويه تعقيداً هي تلك المتعلقة بالتنوع الذي نجده في الإمالة (التي أُسميها في الإنجليزية *imalah*) وهي من مصطلحات سيبويه. وكغيره من مصطلحات الدرس اللغوي العربي التقليدي تسلّل مصطلح الإمالة إلى الدرس اللساني العربي المعاصر. وكلمة إمالة تعني «الميل والانحناء نحو شيء ما». وهي عبارة عن إمالة صوت [a] = [aa] (ألف أو فتحة الطويلة) نحو [ii] بشرط أن تكون الإمالة في سياق كسرة واقعة في مقطع سابق أو تالٍ للإمالة. وكما سنرى فإن أمثلة سيبويه غالباً ما تُشكل قوالب لغوية مطابقة لما نجده في اللهجات العربية المعاصرة المشتملة على الإمالة. على سبيل المثال:

(1) كِلاب kilieb (كلاب) (2: 297.21)

مَساجِد masiejid (مساجد) (2: 279.11)

وتتطلب الإمالة /aa/ (ألفاً) إما في الوسط أو الآخر، وعندما نتأمل المصطلحات التي استعملها سيبويه نستشف أنها تقع على الفتحة (الحركة) أيضاً، ولكن بقيود وليس على الإطلاق. وقد تناولتُ كلاهما /aa/ (//) و /a/ - في آخر الكلمة من منظورٍ مقارن وهذا عملٌ يتطلب كماً ضخماً من البيانات؛ لأن إمالة الفتحة في آخر الكلمة لها انعكاساتٌ متنوعة ومنتشرة جغرافياً. في هذا الفصل سأتوصل لأهداف الدراسة المقارنة من خلال التركيز على الإمالة في الحركة الوسط الطويلة (الألف) مع استثناء واحد في الفصل 7.1.3 تناولت فيه إمالة الفتحة (الحركة). وعلى أية حال فإنني في بعض الأحيان أجد فرصة لتوضيح التفكير اللغوي المنهجي لسيبويه من خلال توصيفاتي للخصائص التي قدمها سيبويه حول الإمالة.

7.1 الإمالة في العربية القديمة

7.1.1 الأصوات والصَّوَاتَة

قبل أن أُلخص القواعد المتعددة والمتناقضة في بعض الأحيان حول موقع الإمالة في الكلمة، سأعمل على التأكد من شكلها الصوتي (الفوناتيكي). حيث يصف سيبويه الإمالة بأنها نوعٌ من الإدغام يمكن مقارنته بإدغام صامت في صامت في سياق الإطباق أو الجهر، حيث تُدغم الفتحة الطويلة /aa/ في كسرة تسبقها أو تليها. ويصفها أيضاً بأنها ميل اللسان الذي يتشكل فيه صوت /aa/ (//) الفتحة الطويلة نحو الأسفل في الحيز الذي يتشكل فيه صوت ياء [ii] (2:279.16). أكثر العلماء الغربيين الذين اشتغلوا بلهجات الإمالة (مثل جاسترو 1978 Jastrow و ليفين 1998 Levin) لم يُفسروا كلام سيبويه عن الإمالة من الناحية الصوتية، بل يُشيرون فقط إلى أن هذا الصوت يُسمى إمالة. وبما أن علم الأصوات يمثل جانباً مهماً في عمليات إعادة بناء صورة اللغة فلا بد أن يكون لهذا الفرع من الصوتيات شيء من الاهتمام. ويقدم ادي Schaade (1911:23) هذه الإمالة من خلال الحركة [ä] في اللغة الألمانية التي تشبه الفتحة المتصدرة في الكلمة. ومع ذلك فإنه لا يقدم شيئاً حول رسمها الإملائي، وهذا مشابه لما ذهب إليه الناصر al-Nassir (1993:92) إذ اكتفى كغيره بالإشارة إلى أن القيمة الصوتية للإمالة تكمن فيما بين الياء [ee] والياء المختلطة مع الألف [EE] وهي الكسرة الطويلة المنخفضة التي يُعبر عنها بالرمز [ee]. ولا يشير من قريب أو بعيد إلى مسألة الإدغام التي تحدث عنها سيبويه، وسوف أتناول تفسير فليش Fleisch لهذه الظاهرة باختصار في 7.3.4.

وبالرغم من أن قرونرت Grünert (1875) من أوائل المستعربين الذين تناولوا هذه الظاهرة إلا أن تناوله لها كان جيداً، على العكس من كثير من المستعربين المعاصرين (انظر 7.3.4)، حيث إنه أدرك العلاقة الوثيقة بين الإمالة العربية القديمة والإمالة في التنويعات اللهجية العربية المعاصرة

(الأندلسية، اللبنانية، السورية، المالطية، حتى إنه لاحظ وجود الإمالة في مصادر اللغة الصقلية القديمة، 1875:453).⁽¹⁾ كذلك على النقيض مما قدمته المصادر المعاصرة فإن قرونرت يحاول تقديم تفسير صوتي محدد للإمالة الكلاسيكية، ولسوء الحظ استند تفسيره إلى نصوص تعود لعصور ما بعد سيبويه، وكما في التقاليد الشائعة عند معاصري قرونرت (انظر الفصل 2) فإنه لم يتناول الظاهرة بنهجٍ مقارنٍ يستند إلى ما في مصادر اللهجات العربية الحديثة.⁽²⁾ إن توصيف الإمالة في المصادر المتأخرة توصيفٌ كليٌّ لا يدخل في التفاصيل. ويمكن لنا أن نأخذ الزمخشري مثلاً، حيث يقول في (المفصل 335): «بأنك تُميل الأف نحو الياء». ويلاحظ قرونرت من خلال هذا الكلام أن الإمالة تأخذ شكلَ حركة ذات قيمتين،⁽³⁾ ولكنه لا يشير إلى ما يحدد الوجهة في الإمالة وهل هي عبارة عن ميل نحو [ia] (كسرة-فتحة) أو [ai] (فتحة-كسرة)، ويرجح قرونرت الشكل الأخير بلا مناقشة

(1) يربط قرونرت (1875:453) بشكل واضح بين الإمالة عند النحاة العرب وبين ما نجده في لهجات شمال أفريقيا مستشهداً بكلمة biib بيب (باب) و lisiin لسين (لسان) (= لسين إذا كانت صحيحة). وهذا من شأنه أن تكون الإمالة عبارة عن تغيير صوت [aa] نحو [ii]. وإذا استثنينا المالطية وعربية شرق ليبيا وقد تناولتهما بالتفصيل في 7.2 فإن العربية في شمال أفريقيا لا نجد فيها انعكاسات لصوت *aa] (فتحة طويلة) وذلك حسب التوصيفات المعاصرة. العمل الذي قدمه مارسيه Marçais (1977) يُمثّل استعراضاً شاملاً للهجات شمال أفريقيا شاملاً أيضاً كلّ الأمثلة التي تكون مظنة للإمالة (على أساس المقارنة مع الإمالة في اللهجات الأخرى)، والأمثلة على ذلك مشتملة على صوت [aa] (الألف) مثل كلمة: كان (ص. 21، لسان ص. 119، ثمانية ص. 174). وفي الإضافات التي شَرَحَتْ بها كلام مارسيه حول عربية فزان (جنوب غرب ليبيا) فإن كاوبي Caubet ترى أن لا وجود لانعكاسات الإدغام في الحركة المنخفضة (الفتحة) في هذه الكلمات (2001:162، 221، 255).

والتحول الصوتي من *ay] إلى [ii] موجود في شمال أفريقيا كما في: biit يبت من bayt بيت، والربط بين هذا التحول الصوتي وتوصيفات سيبويه للإمالة الكلاسيكية أمرٌ مُشكّل كما سيُوضّح في 7.2.5. وينص مارسيه Marçais على أن الإمالة موجودة في لهجات وسط تونس رغم أنه لم يقدم أمثلة على ذلك؛ لذا فلا يمكن الحكم على مفهوم كلامه بأنه يتحدث عن انعكاسات للإمالة المعجمية أو الصوتية في مثل هذه الحالة.

(2) يبدو أن قرونرت يشرح التظاهرات المتنوعة للإمالة الحديثة نتيجةً لاتساع رقعة الاتصال بين العربية واللغات الأجنبية (1875/453) وليس كردّ فعلٍ للتطورات اللغوية التي حصلت قبل شتات العرب كما جاء في هذا الفصل. ويُبرر رأيه من خلال افتراضات - يرى أن لها الأولوية - وليس بالحجج حيث يقول: «و هذا الذي يحدث لكل لغة تتعرض لمثل هذه الظروف التي تخضع فيها الحركة لشيء من التعديل».

(3) صوتيّتين (المترجم).

(1875:465). ولكي نكون منصفين ربما تكون قراءة توصيف الزمخشري جنباً إلى جنب مع التوصيفات المتأخرة للإمالة هي الطريقة الأكثر حيادية. حيث يبدأ الزمخشري بالألف التي تُمال نحو الياء. ومع ذلك فإن المنطق يحتمل عكس هذا الترتيب الصوتي بحيث تكون الياء في البداية. وتجدر الإشارة إلى أنه في حال ما كان التفسير الأخير - الذي عُرض مفصلاً - صحيحاً فإن الزمخشري يستند فيه إلى قراءة فيلولوجية⁽¹⁾ بحثة لقيمة الإمالة أو أنه يستند إلى أقوال الذين تناولوها بالمنظور الفيلولوجي بعيداً عن التفسير الصوتي الواقعي للنطق. وسأتناول توصيف الزمخشري للإمالة بمزيد من التفصيل في الملحق 3 في آخر الكتاب.

وإذا قارنا بينه وسيبويه نجد أن الأخير استخدم عن قصد صيغة المبني للمجهول في الجملة التالية: «فالألف تُمال إذا كان بعدها صامت مكسور». ولا يَنم هذا الكلام عن تحيُّز نحو الميل من ألف إلى ياء أو الميل من الياء إلى الألف. ولكي نتمكن من اختيار إحدى القيمتين يمكن لنا الاستناد إلى مزيد من النصوص مع تطبيق النهج المقارن.

أقترح في هذا المبحث إيجاد تفسير صوتي لإمالة الحركة الطويلة /aa/ يلي ذلك تلخيص موجز للخصائص التوزيعية الأساسية.

ويمكن تفسير ما يدركه سامع الإمالة على أنه إدغام ينطوي على النزول الشديد في النطق من الأعلى إلى الأسفل. حيث يكون اللسان في موضع النطق بالكسرة ثم يتحرك نحو النطق بالفتحة متأثراً بكسرة أخرى في مقطع مجاور. مثل هذه الإمالة لها شواهد من نصوص قبل سيبويه وهي القراءات القرآنية (انظر الفصل 4). والحقيقة فإن الأمر كله مرتبط بقارئين: البصري أبو عمرو بن العلاء وهو ضمن المصادر التي استند إليها سيبويه (Talmon 2003: 43-7) والكوفي وهو الكسائي المتقدم ذكره (انظر 2.4.1.2.3). أما ابن مجاهد في كتابه فيقدم الإمالة من الناحية الإملائية على أنها كسرة تسبق الألف كما في كلمة: حاسد وهذا الرمز

(1) تعود إلى فقه اللغة (المترجم).

منسوب إلى أبي عمرو (ابن مجاهد 703).⁽¹⁾ وفي كتاب سيبويه فإن الإمالة يُشار لها بخط مستقيم (كأنه نوع من أنواع الكسرة) يُكتب أسفل السطر قبل الألف كما في كلمة كِلَاب. والقراءة الصوتية لهذه الرموز تعطي كلاً من hiaasid حاسِد و kiliaab كِلَاب صفةً حركة ذات قيمتين. وعلاوة على ذلك فإن الداني (49) يصف قراءة كل من أبي عمرو والكسائي بقوله: «وَأَمَّا أَبُو عمرو والكسائي أيضاً في رواية الدوري فتحة الكاف من (كافِرِين kiefriyn)». ومن خلال ذلك نفهم أن الألف في الكلمة ثابتة لا يَطَالها التغير والإمالة فقط تكون على الحركة (الفتحة) التي قبل الألف. وإذا أخذنا الإمالة على أنها نطقٌ صوتي يشبه الكسرة (انظر أدناه) فإن هذا يجعل نطق الكلمة كالتالي: kiaafiriyn كافِرِين. وهذه الحركة المشتملة على إدغامٍ ينخفض فيه اللسان تُمثّل الشكل الصوتي الذي افترضه سيبويه في معرض حديثه عن ماهية الإمالة.⁽²⁾

وكما سيأتي فإن الصوامت المفخمة والحلقية يُتَحَاشَى الإمالة فيها حيث تبقى الأفضلية للألف فلا تُمال ناحية الياء، مثل:

(2) قاعِد

في مصطلحات العربية يُشار إلى الإمالة على أنها مشابهة للكسرة، وغياب الإمالة غالباً ما يُشار إليه بأنه حركة النصب (الفتحة).⁽³⁾ وكما

(1) وكذلك في المخطوطات المكتوبة بخط اليد كما يقول قرونرت (1875:488)، حيث تكون هناك كسرة قبل الألف في الغالب.

(2) الإمالة في حد ذاتها تستدعي سلسلة من المُغَايِرَات المتحولة كما شرحها لابوف (Labov 1994). حيث أشار (1994:116) إلى أن الذي يحدث في سلسلة التغيرات الصوتية هو أن الحركات الطويلة تميل نحو الارتفاع (الألف تتجه باتجاه الحركة العالية وهي الكسرة). ونظراً للإدغام الموجود فإن الإمالة تتدرج تحت هذه الفئة من التغيرات (ألف تصبح عبارة عن كسرة طويلة [æ ← aa]). في الواقع فإن اللغة الفريزية الشمالية North Frisian يتحول فيها صوت [æ] إلى [ia] (Labov 1994: 126, 135) وهي الوحيدة تقريباً التي يحدث فيها ما يشبه إمالة الألف هنا. إلا أنه في حالة العربية فلا حاجة عموماً إلى تسلسل صوتي معين في الإمالة إذ إنها عبارة عن مغاير يتحقق بشرط ولا تلحقه سلسلة صوتية. وهناك تحولات أخرى في الحركات استشهد عليها نحو تحول الفتحة إلى ياء خالصة وهي ملخصة في مباحث متعددة في المبحث 7.3 أدناه، رغم أن هذه المعالجة تبدو مستقلة عن الإمالة. وإجراء مناقشة تفصيلية حول ذلك يُعدّ خارجاً عن موضوع هذا الفصل.

(3) يستدعي هذا المصطلح الاستعمال الباكر لكلمة النصب خصيصاً لتمييز (الفتحة) (انظر Versteegh 1993b: 125 ff). في تقاليد متقدمي المفسرين.



هو معلوم فإن الأفعال المضارعة إذا كانت عينها أو لامها صامتاً حلقياً (خاء، غين، قاف، عين، حاء، همزة) غالباً ما تكون حركةً وسطها الفتحة بدلاً عن الكسرة والضمة (باب «يَفْعَل» من «فَعَلَ»، (سيبويه 2:270 الفصل 470). وفي كلا المثالين فإن الصوامت الحلقية تَميل نحو الانخفاض (الفتحة) في الحركات التي تليها.⁽¹⁾ وأهمية هذا الأمر في التفسير الصوتي هو أن الصوامت الحلقية ربما يُنظر إليها على أنها مانعة للإمالة (حركة منخفضة ذات قيمتين)؛ لأن الإمالة عبارة عن إدغام عالٍ (كسرة) في منخفضٍ (فتحة)، وارتفاع اللسان ممنوع في سياق الأصوات الحلقية.

وهناك تفسير آخر للإمالة وهو أنها عبارة عن إدغام لصوتين منخفض ثم مرتفع [ai] (فتحة - كسرة). إلا أن الإشكال الأساس في هذا التفسير أنه يؤدي بنا إلى إنتاج صوت مطابق لصوت الحركة ذات القيمتين وهذا موجود أصلاً كما في [ay] (فتحة - ياء) في كلمة بيت، وسيبويه لم يُشر أبداً إلى التشابه بين الصوتين. وعلى العكس من ذلك يبدو أن سيبويه يؤكد الطابع الصوتي الفريد لخصيصة الإمالة. إضافةً إلى ذلك ففي فصلٍ مستقلٍ بعد الفصل الذي ناقش فيه الإمالة فإن سيبويه يُناقش نطق بعض العرب (وقد سمّى منهم قيس وفزارة) الذين يُبدلون الألف في الآخر إلى /ay/ /فتحة ياء/ وذلك في الوقف.

(3) hublaa حُبْلَى ← hublay حُبْلَى

(2:314.8)

هذا تغييرٌ واضحٌ تتحول فيه الألف نحو الحركة العالية ذات القيمتين إلا أن سيبويه لا يُدخل هذا تحت مظلة الإمالة. ولو كانت الإمالة مشابهة للصوت التالي: /ay/ /فتحة ياء/ لربما كانت هناك إشارةً لهذا الشبه. والحقيقة أن الصوت البديل (الإمالة) في هذه الحالة ليس فيه كبير

(1) رغم أن الحاء والعين يعتريهما الإشكال. ففي كتاب سيبويه فإن هذين الصوتين ليسا ضمن الأصوات التي تنفّر من الإمالة. وهناك لهجاتٌ على أية حال مثل المالطية يكون فيها صوت /ع* / طارداً للإمالة.

اختلافٍ عن الصوت الأساسي.

(4) حُبْلَى ← حُبْلِي (hublie)

(287.18)

(4) ليس إلا صورةً بديلةً للإمالة في الألف التي في آخر حبلى نوقشت مع غيرها من المسائل في فصل الإمالة. لذا فهناك صورتان للكلمة المختومة بالألف، هاتان الصورتان نجدهما في الممارسة اللغوية لمجموعات متعددة. والنقطة الحاسمة تكمن في ضرورة التمييز بين الصورتين: [ie] التي تمثل الإمالة المعروفة في مقابل [ay] (فتحة ياء) التي عند القيسيين.

وفي هذا السياق كما سيأتي في 7.2 فإن اللهجات المشتمة على الإمالة تَمِيلُ إلى المحافظة على حركة ذات قيمتين وهي التي نجدها في: [ay] /الفتحة الياء/. وهذا يدعم فكرة كون اللسان يتحرك بشكل مختلف في الحالتين بسبب اختلاف حركات أعضاء النطق.

وكما سيظهر في المبحث 7.2 فإن اللهجات الحديثة لا تحتوي على انعكاسات للإمالة بحيث يكون الأمر عبارةً عن إدغامٍ فيه ارتفاع وانخفاض بالنطق. في عربية شرق ليبيا على سبيل المثال فإن شكل الإمالة كالتالي: [ie] /ياء مزجية/، وفي المالطية تأخذ الإمالة شكلين [ie] و [ea] لكنها دائماً ما تكون من ارتفاع إلى انخفاض. وسأتعامل مع الإمالة في عربية شرق ليبيا على أنها قريبةٌ من التفسير الصوتي الذي قدّمه سيبويه للإمالة، وهذه مسألة ستُوضَّح في المبحث 7.2.2؛ ولذا فسأستعمل الرمز [ie] على أنه يمثل الإمالة المعيارية.

ملحوظةٌ صوتيةٌ أخيرةٌ نجدها في تقاليد القراءات (وليس كما عند سيبويه) وهي ظاهرةٌ نجدها في بعض القراءات التي يصفها بعض القراء بقولهم: (بينٌ بين).⁽¹⁾ وهذه يُقال بأنها بين /الفتحة/ و /الكسرة/ (ابن مجاهد 145)، ولم يكن ابن مجاهد واضحاً ودقيقاً في بيان ذلك، وسأعود لهذا

(1) هناك قدرٌ من الإمالة في مثل هذه القراءات بحيث تكون في بعض الصور أقوى من بعض (انظر حاشية 16 في الفصل الخامس).

المصطلح (بين بين) في المبحث 7.3.3.

ورغم أنني سأركز في بقية هذا الفصل على قضايا صوتية توزيعية إلا أنه من المحال أن أضرب الذكر صفحاً عن تناول الجانب اللساني من جهة التنوع اللهجي الاجتماعي كما سيتضح.

فيما يخص الإمالة عند سيبيويه فهي عبارة عن بديل صرفي (allomorph) للفتحة الطويلة aa (/a/). ولا تؤثر الإمالة في الفتحة الطويلة حينما تكون هناك ضمة أو فتحة في السياق، ولكن ذلك يحدث حينما يكون في السياق كسرة، بخلاف ما في كلمة تابل (الكزبرة كما عبر عنها المؤلف باللغة الإنجليزية)، (مفرد توابل) أو أجّر. كما لا تقع الإمالة في سياق الصوامت المستعلية التي تشتمل على الأصوات المفخمة أو الحلقية (ق، خ، غ، ظ، ط، ض، أو ص). وقد تمنع الراء /ر/ الإمالة أيضاً وهذا سياق سألج عليه في المبحث 7.1.3. وهناك طريقة أخرى للنظر إلى هذه الظاهرة كالتالي: كل ألف ثمال إلا إذا منع ذلك مانع من الصوامت التي تتنافر مع الإمالة (Cantineau 1960: 96-7, Corriente 1977: 22).

وقد لخص ليفين Levin (1998: 77-80) الإمالة عند سيبيويه تحت أصنافٍ ثلاثة:

- ص1: الإمالة المرتبطة بالبديل الصوتي (allophonic) وهي التي تحدث في سياق الكسرة كما في المثال (1).
- ص2: الإمالة التي يحكمها المعجم lexically conditioned: وذلك حينما يكون هناك فعل أجوف بالألف يشتمل وزنه على كسرة. ففي هذه الحالات فإن الإمالة تقع حتى في سياق الصوامت التي تنفر من الإمالة كما في الفعل: خيف بمعنى خاف (قارن في ذلك مع خفت، حيث إن الكسرة موجودة في الوزن). ومن الأمثلة على ذلك في الأفعال: طاب وهاب (2:281.13).
- ص3: الأسماء المعتلة الوسط الخالية من الصوامت التي تمنع الإمالة مثل: بيب bieb في باب ونيس nies في ناس.

(ص = صنف)

وتجدر الإشارة إلى أن ملاحظة ليفين للصنف الثالث في محلها. أشار سيبيويه (2:285) إلى أنها من الشاذ وهذه مسألة سأتناولها في المبحث 7.3.3. ولا بد أيضاً من الإشارة إلى أن الفئتين 1 و3 تُشكلان مرجعاً للإمالة الموجودة في اللهجات العربية المعاصرة التي تناولتها في المبحث 2.

والحقيقة فإن الأمر معقد أكثر بكثير من التلخيص المعروف في (1-3) من عدة نواح لهجية/ لسانية dialectally/idiolectally إضافةً إلى الأمور المتعلقة بلهجة كل فرد أيضاً.

أولاً، الأصوات الفردية لها تأثيرات غير متوقعة idiosyncratic وبتحديد أكثر دقة على بعض الصوامت مثل /ر/. حيث يخصص سيبيويه فصلاً كاملاً (481 عبارة عن ثلث صفحة) يبين فيه تأثير الراء على الإمالة. وكالعادة فهناك تفاصيل كثيرة، ولكني سأكتفي بالحديث عن الأساسيات التي تخدمني في المقارنة مع ما في عربية شرق ليبيا (المبحث 7.2.2). ملحوظة سيبيويه الأساسية هي أن صوت /ر/ قبل الألف يُعدُّ من موانع الإمالة في حين أن صوت /ر/ بعد الألف يُعدُّ مهياً للإمالة.⁽¹⁾ ولا ننس ضرورة وجود كسرة في السياق وهي التي تُهيئ البيئة النطقية الصالحة للإمالة.

(5) جِمِيرَك *himier-i-k* (جمارُك) (2:290.5)

في مقابل

(6) فِرَاشِي *firaafi*

راشِد *raafid* (2:289.20)

وفيما يتعلق بـ جِمِيرَك فمن المثير للانتباه أن سيبيويه يجعلها بمنزلة وزن فَعَالِل في صيغة الجمع حينما يتصل بها ضمير المخاطب كـ. وسأعود لهذه المسألة في المبحث 7.2.2.

رغم أن الإمالة فيما اشتمل على حلقي أندر مما في المثال (6) إلا أن تأثير

(1) التهيئة للإمالة بالراء التي تأتي بعد الألف من القضايا التي تُؤلَّث في تقاليد القراءات القرآنية (ابن مجاهد 147، 149-150).



الراء على الألف التي قبلها كما في (5) يفتح المجال أمام الإمالة بعد صامت حلقى.

(7) قـارب *qierib* (قريب)

طـارد *tierid* (طارِد) (2:290.6)

فالألف لا بد ألا تكون قبل الراء مباشرة كما في

(8) كـافر *kiefir* (كافر)

في حال ما كان الصامت الأول حلقياً فإن /ر/ يجب أن تلي الألف /aa/ مباشرة وقد وُجدت الإمالة في هذه الحالة عند البعض.

(9) قـادر *qaadir* أكثر شيوعاً من *qiedir* قـادر (2:291.12).

وإذا أردنا أن نبتعد عن التفاصيل ونشير باختصار إلى مسألة شيوع الإمالة فإن سيبيويه يعطينا التسلسل الهرمي التالي للإمالة في سياق صوت /ر/.

(10) وبالنظر إلى البيئة المحفزة للإمالة

ر، ير < وير < يا صِر *Gier > GaaCir > raa, ier*

يف = حلقى

الإمالة لا تقع بعد /ر/، ولكنها تقع قبلها، كذلك يمكن أن تقع بعد صامت حلقى، وعموماً لا تقع الإمالة بعد حلقى إذا لم تكن الـ /ر/ ملاصقة للألف التي سبقتها.

وإذا أردنا أن نتحدث عن الصنف 2 من أصناف الإمالة التي حددها ليفين والمذكورة آنفاً فإن سيبيويه أشار إلى أن الإمالة غالباً ما تكون في الألف التي في آخر الكلمة، حتى لو خلت الكلمة من الكسرة على صوامتها الأصول، ولم يكن أحد صوامتها الأصول ياء، كما في: دَعِيَ *daʿie* الممالة من دَعَا (دعو) وعَشِيَ *ʿaʿie* الممالة من عَشَى (عَشَوْ). كما أشار إلى أن الأسماء والأفعال المختومة بـ /و/ تقع فيها الإمالة؛ لأن أغلب الأفعال الناقصة مختومة بالياء وليس الواو (2:280.10)، كما توجد هناك قوالب

المبني للمجهول التي تنقلب فيها الواو في آخر الفعل إلى ياء مثل (دُعِيَ)، وهناك إشكاليات أخرى أناقشها فيما يلي.

وعلاوةً على ما تقدم فإن التصنيفات الثلاثة التي قدمها ليفين ليست متناقضةً بالضرورة. ويمكن توضيح ذلك من خلال تناول سيبويه لإمالة الأسماء معتلة الوسط (2:282). في هذا السياق أود التأكيد على أن المناقشة التالية تُعبر عن حالاتٍ متعددةٍ للإمالة، وهذا ما يكشف لنا التنوع الكبير داخل ظاهرة الإمالة نفسها.

ويشير سيبويه إلى أن بعض العرب يُميلون /الألف/ الواقعة في سياق الكسرة كما في (11). والمبحث التالي 7.1.2 يمكن لنا أن ننظر إليه على أنه عَرَضٌ موجزٌ للمجموعات السكانية التي ربطها سيبويه ببعض مُغايرات الإمالة.

(11) بِلِمَالٍ (بالمال) *bi-l-miel-i*

مجموعة: «قالو *qaaluw* (أشخاص غير معروفين)» (2:282.11)
تتناشئ هذه الممارسة مع ما في المثال (1) أعلاه حيث قدم لنا الشكل الخالي من الوقف للإمالة (12):

(12) بِالمال

«منهم من يَدَعُ ذلك في الوقف على حاله ومنهم من ينصبُّ في الوقف» (2:282.11)، (أي أن منهم من ينطقون الكلمة في الوقف كما ينطقونها في الوصل، ومنهم من يتركون الآخر /ألفاً في جميع الحالات، انظر (13) أدناه.

وحيثما تغيب قوة /الكسرة/ كعامل للتكثيف الصوتي فإن /الألف/ في كلمة مَالٍ تظل على حالها غير ممالاة.

وعلى أية حال فإن سيبويه تبعاً لما ذُكر أعلاه يُفصل أكثر حينما يذكر أن منهم من يُميل حتى لو لم تقع الكسرة وهي أحد عوامل التكثيف الصوتي في سياق الوقف.

(13) ب-ل-مال (بالمال)

مجموعة مثل: (12)

في مناقشاته يبحث سيبويه عن الأشكال المتوازية في اللغة؛ ليقدم فهماً معقولاً لبعض الملحوظات (أنظر Owens 2005) ويشير إلى أن اللاحقة المحذوفة (كسرة) لها تأثير يدفع المتكلم نحو الإمالة رغم أنها محذوفة. ويستشهد باسم الفاعل من الفعل مشى:

(14) مِيشِي (ماشي) ~ مِيشْ ~ ماش *miesiy ~ mief ~ maaf*

واسم الفاعل هذا (ماشي) له مُغَايِرَاتٌ عدة: مِيشِي *miesiy* وماشي *maafiy*، هذان المُغَايِرَان شائعان إلا أن هناك مُغَايِرَاتٍ أخرى أقل شيوعاً نحو: ماش بحذف الياء (انظر Carter 1990)، والإمالة في مثل هذا المُغَايِر حاضرة حتى مع حذف الياء والكسرة قبلها اللتان لهما دور في التكيّف الصوتي *iy*.

ويبدو أن سيبويه في هذه الأمثلة يتحدث عن مجموعة واحدة من الناطقين بالعربية رغم أنه لم يُشير إلى ذاك صراحةً. وفي هذه الحال فلا بد أن بعض أفراد هذه المجموعة يتفقون في النطق مع مجموعة (ص1) وهؤلاء يستخدمون النماذج اللغوية التي نجدها عند كل من (ص2) و (ص3) الذين قال عنهم سيبويه إنهم يتفقون مع المجموعة (ص1) ويمكن إضافتهم إلى مجموعةٍ أخرى وهي:

ص4 وتعود لمجموعة من الناطقين بالعربية ممن يُميلون خارج سياق الإمالة تبعاً لحركة الكسر الموجودة في البنية المعجمية للكلمة كما في (13).

وعلى أية حال فإن هذا الكلام الموجز لا يغطي جميع الحالات. وفي فصلٍ متأخر (2: الفصل 479 ص 285) يشير سيبويه إلى مُغَايِرٍ آخر وهو

(15) هذا مالٌ *mielun* (مال) (2: 258.11).

المجموعة وصفها سيبويه بقوله: «وقال ناس يُوثق بعربيتهم».

وهذا من الإمالة اللامشروطة حيث إن كلمة مال من: {م ول} ووسطها واو وليس ياء كما أن الكلمة تخلو من الكسر. يشرح سيبويه مثل هذه الحالة كما شرح كلمة داعي مشيراً إلى أن الياء غالباً ما تُعْطِي على الواو إذا ما كانت في وزن الكلمة وهذا شائع بين الناطقين من مختلف الطبقات.

وفي تصنيف ليفين Levin فإن هذه من الحالات التي تعود إلى المجموعة (ص3). ويعود الإشكال في تفسيرها إلى التساؤل حول الأمثلة (11)، (13) و (14) وهل يمكن عدها حالاتٍ منفصلةً. في المقابل فإن الحالة التي يمثلها المثال (15) يُتَعَامَلُ معها في فصلٍ مستقلٍ عن حالة المثال (13)، والمجموعات التي ترد في كلامها هذه المُغَايِرَات تُحَدَّدُ بصعوبة وليس على وجه الدقة. وسأناقش ذلك بتفصيل أكثر فيما سيأتي. من الناحية اللغوية يمكن للباحث أن يقدم الحالات الثلاث لِتَشْكِـْلٍ تدرُجاً في القِيَمِ⁽¹⁾ ابتداءً بالحالات التي تكثر فيها الإمالة وانتهاءً بالحالات الأقل.

(16) أ. هذا مَالٌ *mielun* (مال) (الإمالة في جميع الأحوال)

ب. بِالْمَالِ *bi-l-miel-i*، في مقابل بالمَالِ *bi-l-maal*، (الإمالة في غير مواضع الوقف وفي الوقف على علامة الجر (الكسرة)، وليس مع علامة الرفع).

ج. بِالْمَالِ *bi-l-miel-i* في مقابل بالمَالِ *bi-l-maal* (الإمالة قبل الكسر وفيما عدا ذلك فإنها قبل الألف)

د. بِالْمَالِ *bi-l-maal-i* (ترك الإمالة بالكلية).

(16) يشبه إلى حد كبير تسلسلاً هرمياً متغيراً مع شيء من التعميم في الحالات التي تحصل فيها الإمالة من المُغَايِرِ المشروط في (16 ج) إلى اللامشروط كما في (16 أ). وللأسف لا يمكننا أن نفعل المزيد للتأكد من أن هذا هو الحال (اللغوي) الذي لاحظته سيبويه؛ لافتقارنا إلى البيانات الدقيقة حول ذلك. وبالرغم من إمكانية استنباط تسلسلٍ هرمي واضحٍ لتوصيفات سيبويه فلا ينبغي للباحث أن يُغفل حقيقة أن هدف سيبويه هو تنظيم مسألة

(1) جمع قيمةٍ حسابيةٍ (المترجم).

الإمالة. ويمكن في هذا السياق القول بأن سيبويه فضّل وضع بعض القوانين التي وإن لم تغطّ جميع الحالات إلا أنها أفضل من ترك المسألة عائمةً بلا قانون.

أودّ أن أوصل هذه المسألة بمثالين آخرين: الأول، يلحظ سيبويه أن بعض العرب يميلون: مات < مَاتَ mieta. أود الإشارة إلى أنه وفقاً لمجموعة (ص2) أعلاه فإن هذه المعجمية ليست أهلاً للإمالة؛ لأن كلمة مات أصلها {م و ت}. يبرر سيبويه ذلك من خلال الإشارة إلى أن أولئك العرب الذين يقولون مِيت في مات و مِيتُ في مِثُ هم الذين يقولون أيضاً مِثُ من دون إمالة. هناك لهجاتٌ معاصرةٌ تشتمل على الكسرة (العربية النيجيرية مِثُ)، إلا أن الكثير فيها هو الضم: مِثُ وهذا هو الأكثر أيضاً في العربية الكلاسيكية.⁽¹⁾ ولا يخفى أن ربط سيبويه بين الإمالة والكسرة لكونها موجودة في بنية الماضي ربما يكون في محله. وعلى الجانب الآخر فبالنظر إلى المتغيرات التي عُرِضَتْ أدناه فمن المعقول أيضاً أن سيبويه يُضفي مزيداً من المثالية للقاعدة التي قدمها المتعلقة بالفعل الذي لا ينبغي أن تقع فيه الإمالة، على سبيل المثال، بعض العرب يقولون مِيت في مات، ولكن هؤلاء قد يكونون من المجموعة التي تقول مِثُ في الماضي. وبالنظر إلى المعلومات المتوفرة بين أيدينا يمكن أيضاً أن تكون الإمالة في مِيت بدل مات عند الناطقين بها مندرجة تحت فئة الإمالة اللامشروطة كما في بيب (باب) التي ستناقش أدناه. يفسر سيبويه الأمر بطريقة أخرى؛ لأنه مثل أي نحوي متمكن فإنه يولي أهميةً كبرى لشرح أكبر عددٍ ممكنٍ من المُغَايِرَات وفقاً لقاعدةٍ شاملةٍ.

الثاني، يتمثل في نقطةٍ أخرى تتواءم مع ما لحظه سيبويه من أن الإمالة في كلمة مال نتيجة تأثرها بالكسرة الموجودة في الكلمة التي قبلها، وقد أشار سيبويه إلى أن أولئك الذين ينطقون كلمة مال في سياق الوقف يتفقون في نطقهم مع ما جاء في المثال (13) أعلاه.

(1) في لسان العرب (2:91) فإن المُغَايِرَ مِثُ اسْتِنْدَ فِيهِ إِلَى سِيبَوِيهِ.

(17) بِالْمَالِ *bi-l-maal*

يمكن إمالتها حينما تشتمل الكلمة السابقة لها على الكسرة.

(18) لَزِيدٍ مَالٍ *miel* (مَالٌ)

أود التأكيد مرة أخرى أن هذه الصورة للكلمة ربما تشكل الحالة الأساسية للإمالة. ولكن من المحتمل أيضاً أن سيبويه ربما قال ذلك لمجرد أنه قابل شخصاً يلتزم الإمالة في مثل هذه الكلمة (كما في (15)). وعلى أية حال فإن سيبويه يَنْسِبُ إليه الإمالة المشروطة؛ لأن هذا مما يندرج تحت القاعدة الصَوَاتِيَّة التي وضعها.

أود التنبيه هنا إلى أمرٍ وهو أنه وبينما كانت ملحوظات سيبويه مقنعةً بلا مناقشة إلا أنها مرتبطةٌ باستخدام أفرادٍ معينين، وفي بعض الأحيان مجموعاتٍ مكونة من أولئك الأفراد. فسيبويه على عكس اللسانيين المعاصرين لم يقدم في المقابل قوالبَ معينةً يستبدها بهدف تقديم توصيف التنوع اللغوي عموماً أو تقديم توصيفٍ لظاهرةٍ لغويةٍ عند مجموعةٍ معينةٍ من الناطقين، ولم يعمل على ذلك.⁽¹⁾ وليس هناك طريقةٌ نتعرف من خلالها على نسبة شيوع تلك المُغَايِرَات في أوساط المجموعات اللغوية من الناطقين، بالرغم من أن الإمالة كظاهرةٍ لغويةٍ تشق طريقها عبر جميع شرائح المجتمع اللغوي (انظر 7.1.2 أدناه). لذا فإن (16) يمثل تلخيصاً هاماً للأبنية التي تشتمل على ظاهرة الإمالة، إلا أنه لا يصلح لاستخلاص النتائج التفصيلية حول كيفية تطور اللغة في أواخر القرن الثامن ميلادي. والذي يمكن الخلوص إليه هو أن الإمالة كانت ظاهرةً منتشرةً للغاية وهناك عوامل صوتيةٌ كثيرةٌ أثّرت فيها.

(1) إذا قارنا ذلك مع الحال في القراءات القرآنية فسنجد أنها تشتمل على كل المُغَايِرَات التي يُمكن أن يُوضَع كلٌّ واحدٍ منها بإزاء اسم قارئٍ معين.

7.1.2 الإمالة هي ما يحلم به أنصار فكرة التنوع اللغوي

حجم الإشكال الذي واجهه سيبويه في عمله

«واعلم أنه ليس كلُّ من أمال الألفات وافقَ غيره من العرب ممن يُميل، ولكنه قد يخالف كلُّ واحد من الفريقين صاحبه، فينصبُ بعض ما يُميل صاحبه، ويُميل بعض ما ينصب صاحبه وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممن ينصب ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر (الإمالة) فاذا رأيت عربياً كذلك فلا تَرَيَّه خَلَطَ في لغته ولكن هذا من أمرهم.»

(2: 284.1).⁽¹⁾

أسلوب سيبويه غامضٌ من نواحٍ معينة هنا (كما في مواضع أخرى) ولقد حاولتُ تحريرَ الكلمات⁽²⁾ تسهيلاً لفهم النص. وعلى أية حال فإن ملحوظاته تتماشى مع البيانات اللغوية المعروضة. وأودُّ تقديم بعض الأمثلة هنا فيما يتعلق ب (ص1) حيث يقول سيبويه: إن أغلب قبيلة تميم لا يردُّ في كلامهم هذا النموذج على الإطلاق (281.4). وسبق أن قال بأن لا أحد في الحجاز يستعمل هذا النموذج؛ لذا يمكن القول بأن (ص1) ليس ضمن الاستعمالات الحجازية وإن اعتراه شيءٌ من التغيير. في المقابل فإن (ص2) يرد في كلام «بعض الحجازيين» (281.12). ربما تقع الإمالة في كلمة بَيَّاع لتصبح بَيَّاع biyyieؑ إلا أن الكثير من الحجازيين والعرب لا يطبقون الإمالة فيها (281.21). عموماً، يشير سيبويه إلى أن كلمتي: ناس nies (ناس) ومال miel (انظر 13 أعلاه) ربما أميلتا ولا يمكن عد ذلك

(1) في ضوء هذه الفقرة التي يستشهد بها فليش Fleisch أرى أن كلامه ليس مفهوماً: فهو يرى أن الإمالة على ضربين: مشروطة وغير مشروطة، والأخيرة مستعملة بشكل شائع ولم يعترف بها النحاة العرب؛ ولذا فقد أقحمت تحت دائرة المشروطة دون أن يقدموا لنا وسيلةً تميز بها بين النوعين (Fleisch 1961: 1162). وإلى جانب الاقتباس أعلاه فإن التصنيف الذي أطلقه سيبويه وهو قوله: شاذٌ على الإمالة في كلمة «ناس» يحل الإشكال الذي طرحه فليش.

(2) ميَّز المؤلف بعض الكلمات بعلامة استفهام في ترجمة نص سيبويه للإنجليزية (المترجم).

استثناءً، ومعظم العرب لا يُميلون في هاتين الكلمتين (الفصل 479). الأمر الذي يُميّزُ هذه القضية أكثرَ من غيرها في كتاب سيبويه يكمن في كثرة الروابط التي ينص عليها سيبويه بين المجموعات الناطقة بهذه الظاهرة اللغوية. وقد ظهر ذلك في مناقشة مَات miet (مات) ~ مِت mit أعلاه. والأمرُ الذي تجدر ملاحظته يتمثل في أن الناطقين الذين نجد عندهم الشكل x كذلك نجد عندهم الشكل y؛ وفي الأمثلة أعلاه يظهر أن الذين نجد في صيغة الفعل الماضي عندهم كسرة نجد الإمالة عندهم أيضاً في الفعل الأجوف المسند إلى الغائب.

إجمالاً، يتسم النقاش حول الإمالة بإشارات سيبويه المتكررة إلى مجموعاتٍ متنوعةٍ من الناطقين بالعربية أو أنه يشير إلى بعض الأفراد من الفصحاء. ويمكن تسمية هذا الحال بالهويّات الاجتماعية وهو ما نسميه تقليدياً باللهجات. وكما جاء في الفقرة السابقة، فإن هؤلاء لا يمثلون سوى أقليةً مقارنةً ببقية الجماعات التي تربط بينها بعض الخصائص اللغوية. وفي مثل هذه الحالات فإن مواقف النحاة (الفردية) ليست بارزةً وكذلك أصحاب القراءات (القراء).⁽¹⁾ ويمكن القول بأن مجموعة الناطقين الموسومين بالبدو هي الأكبر، ومن بعدهم المجتمعات التي تربطها خصائص لغوية مشتركة. وقد أحصيتُ لسببويه خمسين إشارة لمجموعات لغوية من المتحدثين، وقد أشار إليهم بأسماء أو ضمائر مستقلة. والأرقام معروضة في الجدول 7.1 علماً بأن فِعَلَ الجماعة (قالوا) غالباً ما يعود إلى البدو ولم أضفه إلى الحساب في الجدول. الجدول 7.1 يشتمل على فهرسة للهويّات الاجتماعية وقد قُسمت تبعاً للصفحات في كل موضوعٍ على حدة. والفعل قالوا غالباً ما يُعبّر به عن البدو ولم يدخل في هذه الإحصائية.

(1) أمثلة ص2 موجودة أيضاً في تقاليد القراءات القرآنية، فسببويه أشار إلى أن القراء استعملوا الإمالة في الأفعال التي وسطها ياء كما في خاف (2: 281، انظر الحاشية 9). ونصّ الداني على أن حمزة وهو أحد القراء السبعة استعمل الإمالة في عشرة أفعال وهذا أكثرُ من العدد الذي نسبته سيبويه إلى مجموع القراء. وكلُّ هذه المواضع تتماشى مع قانون سيبويه حيث تكون عينُ الكلمة في الكلمات الممالئة ياءً.

الجدول 7.1

الهويات الاجتماعية في فصول الإمالة عند سيبويه، 2: 294-279

العرق	المرات التي أُشير فيها إليه
أهل الحجاز	3
تميم	2
أسد	1
قيس	1
العامة = (الإجماع) إجماع القراء	2
الخليل	1
أبو إسحاق (قارئ البصرة)	1
البدو (العرب)	10
من يُوثق بعربيته	3
أولئك الذين ينطقون... (من قال X / الذين قالوا X)	14
ناسٌ كثير	1
قوم	4
بعضهم	4
هؤلاء	2
المجموعتان	1
المجموع 15	50
الفهرس	3.3

على سبيل المقارنة فقد قمت بإحصاء إشارات سيبويه إلى الهويات الاجتماعية في الفصول التي تتناول الصفات العاملة في غيرها (مررت بمُخالط عليه داءً) (انظر كارتير 1972)، وهذا الموضوع استغرق اثنتا عشرة صفحة ويمكن مقارنته بحجم الخمسة عشرة صفحة التي نُوقِشت فيها الإمالة.

الجدول 2.7 الهويات الاجتماعية، صفات الأسماء

الكیانات	عدد المرات التي ذكرت فيها
البدو	11
الخليل	7
يونس	3
النحويون	2
عيسى	1
كلام الناس	1
أولئك الذين يقولون	3
المجموع 7	28
الفهرس	4

هناك نوعان من الاختلافات الكبيرة بين الهويات الاجتماعية المرتبطة بالموضوعين، فأحدهما كميّ والآخر نوعيّ، والأول أهمّ بالنسبة لأهداف هذا البحث. ورغم ذلك فسأعلق باختصار على الثاني. الفصل المتعلق بصفات الأسماء يتناول قضايا نحويةً يُخضعها سيبويه غالباً لتفكيره القائم على القياس والتعليل. وفي هذه الفصول تناول سيبويه على وجه الخصوص عدة آراء حول تراكيب عدة، ومن هنا فإن نصف الهويات الاجتماعية المذكورة تعود إلى النحاة (انظر 48, 57: Talmon 2003). ويبدو أن الحاجة للاستشهاد بكلام الناطقين الأصليين باللغة تتضاءل، حيث يُحتكم إلى المعيار لمعرفة الصواب في اللغة. ومن الواضح أن لهذه المسألة أهمية أكبر تتجاوز نطاق هذا الفصل، لتصل إلى التساؤل حول العلاقات بين الهويات الاجتماعية والموضوعات النحوية.

أثناء مناقشته للإمالة فإن سيبويه يقف على استعمالات لغوية متعددة للناطقين الأصليين بالعربية، ومن الواضح أن سيبويه كان يُدوّن تلك الاستعمالات بأمانة رغم أنها ربما تتعارض مع عمله الذي يهدف لخلق

شيء من التناغم بين كلام المجموعات اللغوية والأفراد. وفيما يتعلق بالقوالب الصوتية فلا يمكنه رفضها على أساس التفكير النحوي المنطقي؛ لذا فسيبويه يلجأ إلى نعت مثل هذه القوالب بالشاذ، وذلك رغبةً منه في ألا يتجاهلها.

وبقدر ما يسعّفنا العد والحساب في عمل سيبويه الموسوم بالكتاب فإن الهويات الاجتماعية وحالات رصد ظاهرة الإمالة كثيرةٌ ولم تغطّها الصفحات التي خصصها سيبويه لهذين الموضوعين (15 صفحة للإمالة 2: 279-294، و12 صفحة للصفات المنضوية تحت الأسماء 1: 195-207). يُشير فهرس الإمالة (في آخر الجداول التالية 7.1، 7.2، 3.3) إلى أن سيبويه كان يلحظ تبايناً لغوياً دقيقاً إذ لم يكتفِ فيه بمعيار التباين اللغوي للإمالة في مقابل الصفات (التي هي عبارة عن أسماء)، بل أحال إلى عددٍ كبيرٍ من الهويات الاجتماعية في توثيق كمٍ كبير من الحالات التي رَصَدَ فيها الإمالة. وكثرة الإحالات (مثل: من قال، ويقول) تدل على شبكة معقدة من الترابط بين الأصوات، على أقل تقديرٍ في طريقة تفكير سيبويه، وربما أن هذا التعقيد الصوّاتي هو الذي دفع سيبويه نحو ذكر مزيدٍ من الهويات الاجتماعية.

7.1.3 إمالة الفتحة

قبل أن أنتهي من الحديث عن سيبويه وأنقل للحديث عن وضع اللهجات المعاصرة أرى ضرورة النظر في مبحث الإمالة تحت الفصل الأخير الذي يتناول عدة أمورٍ من بينها: إمالة الفتحة (الفصل 482، 2: 293). والموضوع العام للفصل يدور حول إمالة الألف أو الفتحة قبل الراء. فالراء مُحَقَرَةٌ لإمالة ما يليها سواءً كان ألفاً أو فتحةً. فبدلاً من قول: من مَطَرٍ تصبح من مَطَرٍ matier-in وفي هذه الحال فليس هناك ما يدلُّ على الحركة ذات القيمتين التي تتشكل منها الإمالة في الغالب.⁽¹⁾

(1) بعد سيبويه بـ 130 سنة لَخَّصَ ابن السراج (3: 169) هذا النوع من الإمالة وهي إمالة الفتحة تحت العنوان التالي: (فتحة الإمالة نحو الكسرة) دون الإشارة إلى اشتراط وجود الراء التي تقوم بدور التكيّف الصوتي في السياق. بشكل عام فقد نَظِمَ النحاة المتأخرون ولَخَّصُوا وجهة نظر سيبويه في الإمالة إلا أنهم لم يضيفوا جديداً فيما يتعلق بالآلية التي تحدث فيها الإمالة. وسأعرض ذلك في الملحق 3 في آخر الكتاب على أساس المقارنة بين تناول سيبويه للإمالة وتناول الزمخشري.

ومن ضمن الأشكال التي رُصِدَت خَيْر xieyr في خَيْر و عِير ɣieyr في عَيْر. وكما سيظهر في المبحث 3.2 أدناه أن التفسير الصوتي لمثل هذا القالب مهم؛ ولذا فمن الضروري النظر في توصيف سيبويه بمزيد من التدقيق. وقد أضاف إلى جانب هذين المثالين قوله:

«فلم تُشَمِّمْ؛ لأنها تخفى مع الياء كما أن الكسرة في ياء [خير] أخفى».

يبدو هذا التوصيف الصوتي صعباً بسبب استخدام مصطلحين تخصصيين الأول: «أشَمِّم» الذي غالباً ما يُستعمل مع وزن أَفْعَلَ ومصدره الإشمام. والثاني: أخفى ومناقشة المصطلحين أمرٌ في غاية الأهمية.

يقدم فير (1974:485) ⁽¹⁾ Wehr ترجمةً للإشمام بقوله: هو النطق بالصوت وفيه أثر الكسرة. وفي أفضل الحالات فإن هذه ترجمةٌ جزئيةٌ وليست وافيةً. ويمكن التمييز بين استخدامين للإشمام عند سيبويه. ففي الأول نجده يناقش الإشمام مع ظاهرة الوقف في الفصل 494 (2:307). وهناك أربع حالات تؤثر في الوقف، إحدى هذه الحالات هي التي يقع فيها الإشمام. وكما جاء في المبحث 1.6.3 يبدو أن الإشمام عبارةٌ عن النطق الذي تُصبح فيه ضمةُ الرفع غيرَ مجهورةٍ في آخر الكلمة. ويتجلى ذلك في موضعين: أحدهما الذي أشار فيه سيبويه إلى أن الإشمام يقع في حالة الرفع وليس النصب أو الجزم (2:309). وهذا القيد يَسْتَبْعِدُ أن يكون في الإشمام استدارةٌ للشفتين (وضع الشفتين عند النطق بالضمة)؛ لأن الضمة من المواضع التي تستدير فيها الشفتان، وعلامة الإعراب التي لا يحدث بعدها الانتقال من حالة عدم استدارة الشفتين إلى حالة استدارتهما هي الكسرة في حالة الجر والإشمام فيها غير ممكن. ثانياً، يشرح سيبويه بحذر شديد قائلاً: بأن الإشمام مجرد خصيصةٍ مرئيةٍ وليست مسموعة، وإذا جرت هذه الممارسة أمام الأعمى فلن يدرك ذلك.

وفي سياقاتٍ أخرى، فإن الإشمام ظاهرةٌ يحصل فيها استدارةٌ للشفتين وهذا يحدث عند مناقشة المبني للمجهول على سبيل المثال:

(1) مؤلف المعجم العربي الألماني ومعجم العربية المعاصرة العربي الإنجليزي (المترجم).

(19) أَغْزِي *ḡuziyya* < أَغْزِي *ḡuziya*

447.6 (وكذلك في 2:394.8، 2:280.10)

يقترح سيبويه أن تدوير الشفتين عند النطق بالحركة التي تسبق الياء في المبني للمجهول يَنْتُج عنه صوت كسرة. وذلك يعود إلى حقيقة أن الأصل غزا يغزو وينتهي بالواو. ولا بد من التعامل مع ذلك على أنه استعمال مختلف عن الأول حيث إن صوت العلة ليس في موضع وقف.

ويمكن ملاحظة أن الإشمام يُستعمل أيضاً على نطاقٍ أوسع في تقاليد الدرس النحوي. فمثلاً في كتاب السبعة لابن مجاهد (105) نجد مناقشةً لنوعية الصاد في كلمة صراط (Q 1.5) حيث إن هناك أربع صور نطقية: ص، س، ز، الإشمام. والثلاثة الأولى تُرسم على أنها صوامت بينما الأخير يُعبّر عنه بأنه صوت بين الصاد والزاي. إن مصطلح الإشمام يُستعمل للدلالة على قيمةٍ تأخذ مكاناً وسطاً، وهو مشتق من جذر أصلي وهو {ش م م}. والكلمة تدل على الصوت الذي أُشرب صوتاً آخر.

وإذا انتقلنا إلى المصطلح الآخر فإن سيبويه يستعمل الأوزان: أَخْفَى، خَفِيٌّ، خفاء وأفعال التفضيل أخفى، انظر (Troupeau 1976: 84). ولها معانٍ معقدة مرتبطة بالجانب الصوّاتي، من قبيل: (1) أن بعض الأصوات أقل بروزاً أو أصعب إدراكاً من غيرها. خاصة /ا/، /ي/، /و/، /ه/، و/ن/. إضافةً إلى ما تقدم فإن كلمة أخفى تصف عمليةً لا يظهر فيها الصوت كالذي يحدث حينما لا تظهر الكسرة بين الياءين كما في أَحْيٍ > أَحْيِي (أحشاء الناقة)، (2: 431.9، لسان العرب 14:219)، (2) أن لهذه الأصوات قيمةً على مستوى الوحدات النبرية داخل المقاطع (moraic value) وليس بالضرورة أن تُدرك في السمع⁽¹⁾ كما هو الحال في التنوع بين تَنَاجَو وتَنَاجَوْا، (3) ثم إن إدغام صوت في صوت آخر ممكن كما يحدث للنون

(1) في هذا السياق فإن خاصية الإخفاء تتماشى مع القيمة الصوتية للحركة (بزنة الحركة)، على سبيل المثال تُخفى الحركة، ولكن لا تزال لها آثار في الكلمة.

عندما تُدغم في الصوامت الفموية⁽¹⁾ (2:464.24) (oral consonants). والذي يبدو في الحالة الأخيرة أن «الخفاء» هو البديل للإدغام حينما تكون خاصية الخفاء موجودة في الصامت المُدغم.

بعد هذه النظرة الموجزة في المصطلحات التخصصية التي استعملها سيبيويه أعودُ إلى تفسير ما حصل في كلمة بخير (بخَيْر) في Q2 أعلاه. بادئ ذي بدئ أود القول بأن الإشمام مصطلحٌ مُشكِّلٌ. إذ ربما أن سيبيويه يقول بأن إمالة الفتحة بالنظر إلى الصوت الناتج عنها وهو [ie] - الذي يأتي بعد الخاء - لا يشتمل على الإشمام لقوله: (لم يُشَمِّم) فلا تقع في السمع على أنها /بخير، bi-xüeyr/ فتكون حركة الخاء فيها بين الكسرة والضمة. والذي يظل غامضاً ولا يمكن شرحه ألخصه في السؤال التالي: لماذا يذكر سيبيويه الإشمام بمعنى تقريب الشفاه في هذا السياق؟ لأن الإشمام بهذا المعنى يحدث عند النطق بالضمة أو الواو في النموذج المعروف كما في (19)؟ وعلى أية حال فحينما نتأمل هذا التوصيف للإشمام فلا يمكن تصور وقوعه هنا؛ لأن الكسرة الناتجة عن الإمالة تكون قريبة جداً من الياء وفي هذه الحالة يصبح الإشمام غير ممكن.

أود أن أُلح إلى أنه في حال ما كان هذا التفسير مقبولاً فسيُشكِّلُ حجةً أخرى تدعم أن يكونَ صوت [ie] هو المعبّر عن الإمالة في مقابل [ai] أو [ei]، والأخير يولّد ياءً خالصةً (خَيْر) وهذه قيمةٌ صوتيةٌ لا يُشير إليها سيبيويه.

7.2 الإمالة في اللهجات المعاصرة

في هذا المبحث سأُلخص انعكاسات الإمالة في اللهجات المعاصرة. وانعكاسات ظاهرة الإمالة الداخلية (في وسط الكلمة) نجدها اليوم في ثلاث مناطق متباعدة جغرافياً وهي: شرق ليبيا ومالطا ومناطق لهجة قُلتو في بلاد الرافدين. إضافةً إلى أن ظاهرة الإمالة موثقةٌ في العربية الأندلسية،

(1) التي تخرج من تجويف الفم بخلاف الصوامت الحلقية (المترجم).

وسَيُضَمَّنُ ذلك في هذا الملخص. وللإمالة انعكاساتٌ في جنوب العراق أيضاً سألَّخَصُّها في هذا المبحث. انعكاساتُ الإمالة في هذه المناطق متشابهةٌ إلى حد كبيرٍ إلا أنها مختلفةٌ في التفاصيل، وسألَّخَصُ الإمالة من جهة الظروف المناسبة لها والآثار الصوتية المترتبة عليها.

وقبل الشروع في ذلك أود أن أشير إلى بعض الفروق العامة التي طُبِّقَتْ في توصيف الإمالة في اللهجات المعاصرة.

قد تكون الإمالة معجميةً أو مرتبطة بالبدائل الصوتية، فالمعجمية غالباً ما يظهر أن لها أصلاً صوتياً عند دراسة تاريخها. إلا أنها لا تكون مطردةً فلا يمكن قياسها على نموذج معين للإمالة. من ناحية أخرى فإن الإمالة المرتبطة بالبدائل الصوتية تظهر وتختفي بشكل مطرد. ويعد النموذج ص 1 مثلاً كلاسيكياً على ذلك وهذا يتفق مع ما سيأتي أدناه. غالباً ما يُطْلَق على الإمالة المرتبطة بالبدائل الصوتية الإمالة المثمرة (على سبيل المثال Blanc 1964: 47). ومع ذلك فإن هناك مستوياتٍ مختلفة لتلك الثمرة كما سيظهر. فإمالة بلاد الرافدين مجرد عملية تكْيُف صوتي للبدل الصوتي مع اللاحقة الدالة على الجمع: ين. أما إمالة عربية شرق ليبيا فغيرٌ مقيدةً بالبدل الصوتي، فأئٍ لاحقةً اشتملت على الكسرة تحصلُ فيها الإمالة.

إمالة الألف داخل الكلمة التي سأقتصر عليها هنا تُسمى أحياناً إمالة الكسرة حيث إنها غالباً ما تَنْتُج عن الكسرة إما بشكلٍ ضمني أو بشكلٍ صريح. ولا أحبذ استعمال هذا المصطلح؛ لأنه يوحي بأن الإمالة في كلمة كـلاب في عربية شرق ليبيا لها شروطٌ مختلفةٌ عن الإمالة في كلمة ناس. ولا ندري هل هذا هو حالها عبر العصور المتعاقبة أم لا. (انظر الفئة: ص 1 في مقابل ص 3 في المبحث 7.3.2). ومع ذلك يمكن تصنيف الحالتين تحت قاعدةٍ مشتركةٍ؛ (التزام الإمالة ما لم يكن هناك عاملٌ يعمل على استبعادها) ولذا يمكن وضع مفهومٍ عامٍ لها كظاهرةٍ منفردةٍ الأمر الذي يتعارض مع عملية تشكُّل الإمالة.

7.2.1 الأندلس

بالنسبة لإسبانيا فإن كورينتي Corriente (1977:22) يتناول الإمالة بطريقة معاكسة لما جاء في صياغة سيبويه في الفئة ص1. فسيبويه يأخذ الشكل الخالي من الإمالة على أنه الأصل ثم يُحدد شروط حدوث الإمالة فيه. أما كورينتي فيذهب إلى أن الإمالة في الأندلس تكون مواتية في حالة غياب علامة الإعراب «ولكن هذا الميل باتجاه الإمالة في هذه الحال لا بد فيه من التحقق من عدم وجود موانع الإمالة». وكما يظهر أعلاه فإن سيبويه حينما يتحدث عن الإمالة فإنه غالباً ما يشير إلى مجتمع لغوي معين، في المقابل فإن كورينتي غالباً ما يتناول الإمالة على أنها ظاهرة عامة في الأندلس ويحدد بعض الاستثناءات التي لا تحدث فيها الإمالة. وفي سياق الحديث عن العوامل المثبطة للإمالة فإن كورينتي يحيل القارئ إلى ملخص كانتينو Cantineau حول الإمالة التي تنحصر في سياق الفئة ص1 المشار إليها أعلاه. ومن هنا فإن الإمالة الأندلسية تتشابه مع ما جاء في التوصيف الكلاسيكي للإمالة. في العربية الإسبانية تأخذ الإمالة شكل [ee]، عموماً على الرغم من أنها تأخذ في بعض الأحيان صوت الكسرة الطويلة التي يُعبر عنها بالرمز [ii] إلا أن هناك أدلةً للشكلين كليهما نقف عليهما عبر تاريخ اللغة العربية في الأندلس، رغم أن المُغاير [ii] أصبح أكثر شيوعاً في المصادر الأندلسية اللاحقة.

(20) يبيد *yibede* (عبادة)

مُنيدى *moneeda* (منادى)

نيس *niis* (ناس) Ferrando, p.c.، واقتبس فرناندو هذا من بدرو الكالا Pedro Alcala المعجمي الذي عاش في القرن الخامس عشر ميلادي).

كين *kiin* (كان) (Corriente 1977: 24 n. 6).

و يشير Corriente أحياناً إلى الإمالة حتى في السياقات التي تمنع

الإمالة.

(21) ربيط *ribeete* (رباط)

مَقِيم *maqeem* (مقام)

وبقدر ما تختص الحركة ذات القيمتين بـ *ay* (الفتحة / الياء) بقدر ما نجدُ العربية الإسبانية تحافظ عليها (Corriente 1977: 29).

(22) القصرين *al-qasr-ayn*

7.2.2 عربية شرق ليبيا

ظروف الإمالة في هذه العربية تشبه ظروف الإمالة في النموذج ص1 أعلاه. فالصوامت المُفخمة والفتحة تُشكّل بيئةً طاردةً للإمالة، وإلا فإن الألف/aa/ تُمال إلى [ie].⁽¹⁾

(23) كسرة ص ألف أو ألف ص كسرة ← كسرة طويلة مزجية *ie*.

حَا أو اح ← ؟ (*ie ← iCaa/aaCi*)

يقدم لنا ميتشل Mitchell (1975: 52-7) نقاشاً مفصلاً لإحدى حالات الإمالة. وبشكلٍ عام يمكن القول بأنها واقعةٌ في سياقات صوامت مُفخمة، /خ/ و / غ / متبوعةً بالفتحة.

(24) حالة غياب الإمالة الإمالة

أ. طالع (مغادر) مِيشِي *miefi* (ماشِي)

ب. مِسِيْد *misiezid* (مساجد)

ج. أطفالُهن *atfaal-hin*

د. بالكَم *baal-kam* (احذر) بِيْلِك *biel-ik* (بالك) (Mitchell 1975: 56)

هـ. سَامَحْ *saamah* سِيْمَح *siemih* (فعل أمر)

(1) في العمل الذي قدمه أونز Owens (1984) فإن الإمالة في عربية بنغازي موصوفة بأنها الميل نحو الصوت الحنكي عند النطق بالصامت الذي يسبق الإمالة ويتبع ذلك حركة منخفضة (فتحة) مثل إحذا (بحذاء أو إزاء).

مُوزيتك *mooz-iet-ik*و. مُوزات *mooz-aat*

(Owens 1980: 42)

هذه الإمالة متعلقة بالبدايل الصوتية حيث يُشترطُ في الإمالة وجودُ لاحقةٍ صوتيةٍ وهي عبارة عن حركة كما في (24 د) و (24 و). يشير Mitchell/ ميتشل (1975: 52) إلى أن البديل الصوتي في هذه الحالة يتأثر بشيئين أحدهما وجود الصوامت الطاردة للإمالة والثاني يكمن في الحالة الصرفية لأول حركة بعد الموضع المحتمل للإمالة. الصوامت المفخمة والحلقية غالباً ما تكون طاردةً (24 ج).

أما صوت / ر / في عربية شرق ليبيا فملفتُ للانتباه؛ لأنه يفتح الباب أمام المقارنة بما جاء عند سيبيويه في وصفهِ المُفصل للراء في الإمالة، انظر (10). والذي يظهر بعد نقاشٍ مطولٍ أن الحالات الأربعة الأساسية التي تخصُّ الراء عند ميتشل، والإمالة في عربية شرق ليبيا يمكن تلخيصها كالتالي: أن الراء ليست صوتاً مرجحاً بالإمالة حينما تتبعها الكسرة في الصوامت الأصلية للكلمة، كما يحدث فيما لو كانت الراء متلوّةً بالـف، لكن لو كانت في لاحقةٍ من لواحق الكلمة فيمكن أن تقع الإمالة.⁽¹⁾

قبل الألف /ا/ فإن الراء /ر/ صوت طارد للإمالة

(25) رامي

/الألف/ قبل /الراء/ يُسمح فيها بالإمالة (وهذا ما دلت عليه المصطلحات التي استعملها سيبيويه من أنها محفزة للإمالة) وهي التي تزودنا بـ / الكسرة/ على وزن الكلمة.

(1) يقدم ميتشل مثلاً آخر وهو سيمجة (سامجة) وهو عبارة عن الفعل سامح + هـ، حيث إن /الفتحة/ في المقطع الأخير للفعل ارتفعت لتصبح /كسرة/ في المقطع المفتوح تبعاً للقانون الصوتي في اللهجة. هذا ما رفع الصوت بالكسرة مما تولدت عنه الإمالة في الألف التي بعدها. وتأثير القانون الصوتي هنا وكونه حفز على الإمالة يمكن مقارنته بما في كلمة عميد (عماداً) أصلها (عمادٌ) وقد وُثِّقت بوصفها أحد المغايرات عند بعض الناطقين. حيث تقوم الكسرة في البداية بدور المُحفز على الإمالة في الألف التي تأتي بعد ذلك وهي عبارة عن ضمير النصب (282.14).

(26) ديري *dieri* (داري بمعنى خذ حذرک)

وحينما تكون هناك ألف قبل الراء فإن الراء تشكّل مانعاً للإمالة

(27) أحمار (حمار)

دار (بتفخيم الراء)

لا تعبّر الإمالة خارج حدود الصرفيّة كما في المثال (27)، وفي حال ما كانت اللاحقة عبارة عن كسرة (تعبّر في اللهجات عن ضمير الملكية) فإن الإمالة لا تُحفّز في هذه الحالة مقارنةً بما في (24 د، و).

(28) دار (داري)

مختصر هذه السياقات

(29) را، ار # إير *ieri*

الجدير بالذكر هو أننا لو نظرنا نظرةً عامةً يمكننا أن نقارن اثنين من السياقات الثلاثة بملحوظات سيبويه حول ظاهرة الإمالة التي لخصّت في (10) أعلاه. الألف بعد الراء لا تُمال بينما إذا جاءت الألف قبل الراء فُثمال. ويظلّ الفرق الأساس حينما تأتي الألف قبل الراء ولا تُجرى فيها الإمالة خارج حدود الصرفيّة في عربية شرق ليبيا، نفس هذه الحالة تقع فيها الإمالة عند سيبويه. ومع ذلك، فإن سيبويه حتى في هذه الحالة تعامل مع الإمالة في كلمة جَمِيرَك *himierik* على أنها مكونة من أصل واحد (بغض النظر عن كاف المخاطب)، وهذا التصنيف يعترضه شيء من الغموض. ربما أن سيبويه توقّع أن الإمالة لا تحدث خارج حدود الصرفيّة هنا كما في عربية شرق ليبيا اليوم. ولذا افترض سيبويه أن هناك ضرباً من الإمالة يحدث خارج إطار التنظيم الصرفي الصوّاتي، ويشرح هذا الضرب الإمالة في الألف التي تأتي بعدها الراء. في هذه الظروف فإن الفرق بين عربية شرق ليبيا وتوصيفات سيبويه يكمن في هذه الحالة الثالثة بالمتغير التالي: *aar-i* (/ / - /ر - كسرة) المحاذي للشكل التالي: *aari* [ار] بحيث تكون الكسرة من أصل الكلمة وليست لاحقةً كما في الشكل الأول

وهذا ما يجعل الإمالة في عربية سيبيويه تحدث كالتالي: [إر] [ي] *ier-i* يعود النظام إلى [إري] *ieri* بينما في عربية شرق ليبيا ليس هناك إعادة تنظيم للصرفية إذ يظلُّ القلب على الشكل التالي: *aar-i* /r/ - كسرة؛ ولذا لا تقع الإمالة.

في عربية شرق ليبيا فإن الإمالة تحدث في المقاطع المنبورة؛ لذا فقد حدث هذا التناوب بين حضور الإمالة وغيابها.

(30) كَاتَبْنَا *ki'tab-na* (فعل ماضٍ) كَتَبْنَا *kitab-'nie-hin* (ماضٍ)

سَامِحِلْ *sa'mih-li* (سامح لي - أمر) سِيْمِحْ *siemiḥ* (سامح)

حينما غابت الصوامت الطاردة للإمالة فإن الإمالة تحدث في الأسماء أحادية المقطع كما في (ص3 أعلاه).

(31) نِيس *nies* (ناس)

بِيب *bieb* (باب)

الحركة ذات القيمتين بين الفتحة والياء *ay* إما أن يُحافظُ عليها خاصةً بعد الصوامت الحلقية أو أن هذا شائعٌ في لهجة بنغازي التي تتحول فيها الإمالة إلى حركة ذات قيمة صوتية واحدة.

(32) عَيْن

بِيت *beet* (بيت)

7.2.3 مالطة

الإمالة في العربية المالطية عموماً مشابهة للإمالة في عربية شرق ليبيا باستثناء أن الإمالة فقدت الصوامت المُفَخَّمة، فُجُرى في الشكل التالي: **aa* وهذه موجودة على نطاق واسع في عربية شرق ليبيا. والمالطية فيها تنوُّعٌ لهجي؛ لذا سأبدأ بالمالطية المعيارية (Aquilina 1973: 53-6) ومن ثم سأعتني بالتنوع اللهجي.

تظهر الإمالة في المالطية من الناحية الصوتية على النحو التالي: [iə]

وتُكتب في المالطية على النحو التالي: “ie”

(33) *baab > bieb** (*باب، بيب)

ΘalaaΘa > tlieta (ثلاثة، ثليثة)

banaat > (?binaat) > bniet (بنات، بنيت)

xaddaam > haddiem (خَدَام، خَدِيم)

kaan > kien (كان، كين)

كما في عربية شرق ليبيا فإن الحركة ذات القيمتين يُمكن ملاحظتها فقط في المقاطع المنبورة وحينما لا يحدث النبر فإن الحركة الطويلة تُقَصَّر لتُصبح مجرد صوت [i] أو [e].

(34) بنيدم *bniedem* (ابن آدم)، بُندمين *bnedm-iin* (جمع)

بـ 'رُكَّتْ *bi'rik-t* (باركت)، 'بِيرُكْ *bi'ark-u* (باركوا)، نُبِيرُكْ *n-'bi'arek* (نبارك) (Vanhove 1993:28)

حينما تكون /الفتحة/ متطرفة في الآخر وليست منبورة فإنها لا تُمال، لكن حينما تُضاف إليها لاحقة تُطَوِّلُ الفتحة وتُصبح /فتحتين (ألف)/ ثم تُمال.

(35) كُتِبْنَا *ktib-na* (كُتِبْنَا)، كُتِبْنِيهِمْ *ktib-nie-hum*

سِوَى *sewa* (سَوَى)، سِوَيْلَة *swie-l-a* (يساوي) وحينما لا تُمال فهي سِوَالَه *sewaa-l-ha* (Aquilina 1973: 56)

المالطية فقدت بعض السياقات الصوتية القديمة الطاردة للإمالة. ورغم ذلك فهناك حالات لغياب الإمالة في الحركة إذا كانت في سياق /غ/ أو /خ/. وهذا له علاقة بـ /ر/،⁽¹⁾ والصوامت المفخمة في أصل نطقها /غ/ و /خ/ وكذلك /ء/ حيث تغيب الإمالة في مثل هذه السياقات الصوتية. إن كبح الإمالة يَظْهَرُ جلياً حينما يُتْبَعُ السياق الصوتي المثبط للإمالة بألف *aa /

(1) ربما *r، انظر 51 Schabert 1976.

فتحتين /،⁽¹⁾ باستثناء الحالات التي يَرُدُّ فيها خلاف ذلك، والأمثلة التالية من Borg and Azzopardi-Alexander 1997.

(36) ديار *dyaar* > ديار *diyaar* (Aquilina 1973: 22, 43)

آلي *ʔaali* > غالي (Aquilina 1973: 22, 43)

رُهام *rhaam* > رُخام (Ambros 1998: 26, 34)

سَفَار *sfaar-u* (أصبح لونهم أصفر) > سَفَر (Vanhove 1993: 29)

ام *am* (سَبَحَ) > عام

إلْخَمَس *il-ħames* > إلْخَامِس

سِتَّاش *sittaf* > سِطَّاش (ستة عشر)

نُدْف *ndafa* > نَطَّاف (نظافة)

سَاء *saʔ* (قاد) > ساق أو صاق

إضافة إلى اللاحقة *an-* عن *aan** أن لا تخضع للإمالة

dahk-an ضَحَكَن حيث تنتهي ب ن

وعلى أية حال فإن الإمالة ربما وقعت في سياق مصنّفٍ على أنه طاردٌ لها.

(37) تيلَغ *tielaʔ* (طلع بمعنى خرج) > طالع

rieʔed ريئِد (راقِد) > رايد

sieʔ سيء > ساق

ʔiet إيت > قاعد

في الكتب الدراسية الحديثة التي تصف المالطية (Borg and Azzopardi-Alexander 1997: 305, Ambros 1998: 24) فإن الغالب في رسم صوت الإمالة كالتالي: [ii] ويشير أمبروس Ambros إلى أنها

(1) يصرح شابرت (Schabert 1976: 46) بأن الـ /aa/ ثَمَال قَبْل /ع/، كما في كلمة *ʔi-eet* عَيْت > *ʔaaʔid* أَعِد (قاعد)، حتى في سياق الصوامت المفخمة **tiam* > *ʔaaʔam* (طعم).

تُسمع في الكلام البطيء كالتالي: [iə] الذي يتكلم فيه الناطق متوخياً
الوضوح، في المقابل فإن بورق Borg وأزوباردي إكزنذر Azzopardi-
Alexander يقولان إنها تُنطق كما كَتَبَ أمبروس في السياق المختوم
بشبه الجملة. أما فانهوف Vanhove (1993) فيرى أنها تُسمع كالتالي:
[iə].

إذا نظرنا في اللهجات المالطية يظهر لنا أن المالطية المعيارية تعكس
عن كثب لهجة الطرف الشرقي للجزيرة الرئيسية (في مالطا) كما جاء عند
شابرث Schabert (1976). ويصف كل من أقويلينا وإزراين Aquilina
and Isserlin (1981) لهجة الجزيرة الثانية وهي Gozo بقولهما بأن
السياقات التي تحدث فيها الإمالة متطابقة مع ما نجده في المالطية المعيارية.
وفي ثنايا توصيفهما للانعكاسات المعجمية للإمالة فإنها تظهر على شكل
إدغام بين صوتين بالشكل التالي: (iə) وكذلك تبدو أحياناً على شكل حركة
مكونة من صوت واحد نقي غير مختلطٍ بغيره، وهو إما 1 (i)، 2 (e) أو
3 (ε). فيما سيأتي هناك أشكالٌ متعددة للشكل الصوتي للإمالة في لهجات
Gozo.

(38) *wiat* “valley”, *weet*, *wεet* (p. 81) > وادي.

(87) *lsiin* “tongue”, *lseen* > لسان

(93) *tlietε*, *tliitε*, *tleetε*, *tleetε* > ثلاثة

وحينما نأتي إلى الحركة ذات القيمتين في الشكل [ie]، فإن كلاً من
أقويلينا وإزراين نصا (104) على أن المالطية يتكرر في رسمها الإملائي
الشكل التالي: [ie]، ومثل هذا الرسم لتوالي الأصوات نادراً ما نجده في
لهجة Gozo (رغم أنه موجود في المالطية المعيارية). ويذهبان إلى أن
تنوع هذا الصوت شائع ويتراوح بين الأشكال التالية: (ii)، (ee)، (εε) أو
(ii).

والحركة ذات القيمتين *ay* غالباً ما يُحافظُ عليها في المالطية.

7.2.4 شمال بلاد الرافدين، قبرص

تمتد ظاهرة الإمالة في تشكيلة واسعة من اللهجات من شمال العراق وعبر المناطق المعزولة للهجات العربية في الأناضول وشمال سوريا على امتداد دمشق ولبنان ووسط الجنوب التركي بما في ذلك إقليم هاطاي وانتهاءً بمناطق بعض اللهجات المعزولة في قبرص. وعموماً فإن هذه الظاهرة مرتبطةً بلهجات قُلّتو في المنطقة، رغم أن بعض تلك اللهجات تُنطق بالقاف الذي نجده في العربية الكلاسيكية (قاف) وليس في هذه اللهجات شيءٌ من الإمالة. (مثل لهجة هيت، انظر: Khan 1997).

رغم أن ليفين Levin (1998: 84) يشير إلى أن سياقات الإمالة في هذه المنطقة الجغرافية تشبه سياقاتها في توصيفات سيبويه إلا أن عملية التكيّف الصوتي للإمالة أصبحت مفقودةً نتيجة التغيّر اللغوي عبر الزمن. فعلى سبيل المثال كلمة كليب kleeب (كلاب) فإن الحركة القصيرة العالية فيها (كسرة الكاف) استُغني عنها، ولكن حدث ذلك بعد أن أدت تلك الحركة دور المحفّز للإمالة في الحركة التي بعدها كما يلي: كِلَاب، كِلِيب، كَلِيب. إن ملاحظة إمالة /aa/ تجعلها إما [ee] أو [ii].

وهناك مجموعة من الأمثلة التي توضح ذلك على النحو التالي:

وهي على التوالي: لهجتي اليهود والنصارى البغدادية، ماردين في الأناضول (Sasse 1971)، صقلية (Prochazka 2002) ولهجة قبرص في كورمكيتي Kormikiti (Borg 1985).

(39)

يهود بغداد	نصارى بغداد	ماردين	صقلية	قبرص	
kliib	Kleeб	kleeб	kleeб	klep	كِلاب
miziin	mizeen			mi'zan	مِيزَان
niis	nees	nees	nees	nes	نَاس
Θmiini	Tmeeni	Θmeenye	tmeeni	xmenye	ثَمَانِيَة
tlaaΘi	Tlaati	ΘaΘe	tlaati	tlaxe	ثَلَاثَة

إذا أردنا أن نتحدث بشكل عام عن مثبطات/موانع الإماله فلا شك أنها الصوامت المفخمة (أي /ص، ض، ط، ظ/) إضافة إلى /خ، /غ، /ق، /ر/. ومع ذلك فهناك الكثير من الاختلافات الفردية تبعاً للهجة وهذه مسألة تستحق دراسةً مستقلةً. ولكن حَسْبُنَا هنا أن نكتفي بملاحظة حضور الإماله وغيابها، إضافةً إلى ملاحظة الفروق الفردية المعجمية فيها.

يمكننا أن نلاحظ أن العربية القبرصية لديها نظامٌ متماسكٌ للإماله الصوتية والمعجمية الممتدة عبر تاريخ هذه اللهجة (Borg 1985: 54-63)، ورغم ذلك فهناك استثناءاتٌ من هذا النظام. فعلى سبيل المثال فإن أفعال المشاركة المضارعة التي على مثال يباعد تخلص من الإماله (96). وهناك أيضاً استثناءاتٌ أخرى لا ضابط لها. وزن الفاعل وهو [ص ا ص كسرة ص] تأتي فيه الإماله تارةً وتغيب تارةً أخرى. وفي بعض الحالات فإن القوالب التي تخلص من الإماله تتأثر بالصوامت الطاردة للإماله كالأصوات المفخمة التي ربما ضاعت في اللهجة، ولكن بقي أثرها كمانعٍ للإماله مثل كلمة شَتر > شاطر. وفي حالاتٍ أخرى فإن العوامل التاريخية المانعة من الإماله ربما لا يكون لها دور مثل: *qaatīf* > *qetfe* (قاطع) (ص. 58). وكذلك في لهجة ماردين ولهجات الأناضول الأخرى، (انظر: Sasse 1978: 66, Jastrow 1971: 218). أما بالنسبة للعربية الصقلية فيُشير بروخازكا Prochazka (2002: 47, 88) إلى أن الأفعال التي على وزن فاعل المختومة بحرف علةٍ لا تجري فيها الإماله مثل *ydaawi* (يداوي)، وتحدث الإماله في بعض هذه الأفعال في حالة المضارع فقط *yqeerib* / *qeerib* (يقارب، قارب) في مقابل *yṣaaliḥ* / *ṣaalah* (يُصالح، صالح).⁽¹⁾ وهناك تطبيقاتٌ مماثلةٌ للإماله غير مطردة أيضاً نجدها في أوزان الأسماء. على سبيل المثال *minxeel* بدل (منخل/منخال) رغم وجود الخاء التي تُعدُّ من موانع الإماله في مقابل كلمة *minfaar* (منشار) الخالية مما يمنع

(1) هذه الحالة تُكرر ما جاء حول صيغة فاعل في أطلس اللهجة السورية من تأليف بينشتد Behnstedt (1997: 123)، فبعض اللهجات لا تُميل في سافر/ يسافر *saafar* / *ysaafir*، وبعضها يميل في المضارع: صالح يُصليح *ṣaalah* / *yṣceliḥ* والبعض يُميل في الماضي والمضارع *ṣcelah* / *yṣceliḥ*.

الإمالة ومع ذلك لم تُمل. ففي عربية يهود بغداد ونصاراها هناك (44) ملحوظة تدل على أن كلا التنويتين ليس فيهما إمالة من المستوى الثالث مثل ما في الفعل *asaameh* (أسامح) وبشكل عام فإن حدوث الإمالة في السياقات الصوتية الخالية من موانعها أكثر حتى من وجهة النظر التاريخية للغة، أما الإمالة في السياقات الصوتية الطاردة فليست مطردة، (لمزيد من الأمثلة انظر: 63: 70-Jastrow 1978). المثال (39) لكلمة ثلاثة يؤكد على عدم اطراد الإمالة المعجمية في هذه المنطقة. وفي اللغة المالطية تحدث الإمالة في هذه الكلمة فيقولون *tlieta* بدل (ثلاثة) (Borg and Azzopardi-Alexander 1997: 356). أما في منطقة بلاد الرافدين فإن هذه الصورة من الإمالة تشكل حالة استثنائية مطردة⁽¹⁾ وهناك مصدر آخر للشذوذ في الإمالة وهو أنها تأخذ شكلين متباينين: [ee] أو [ii]. ففي كل لهجات بلاد الرافدين تكون الإمالة عبارة عن كسرة طويلة منخفضة [ee]. وفي نطق بعض يهود بغداد نجد أنها كسرة طويلة [ii]، إلا في اسم الفاعل حيث نجدها *ee* مثل *weeqef* بدل (واقف).

وإذا نظرنا إلى المنطقة العربية ككل فإننا لا نجد فيها الإمالة المالطية والشرق ليبية وهي تلك المتعلقة بالبدايل الصوتية وهي مرة تقع ومرة لا تقع، وذلك بناء على شروط لغوية تلقائية. والتمثيل بالأفعال التي على وزن فاعل أعلاه يؤكد على هذه النقطة. ففي عربية كل من يهود ونصارى بغداد لا تقع الإمالة في يُفَاعِل، رغم أن هذه الصيغة مشتملة على القاعدة الكلاسيكية للتكيف الصوتي المهيئ للإمالة. وفي لهجات أخرى قد تمتد الإمالة إلى الفعل الماضي الذي لا يُعَدُّ ضمن صيغ الإمالة. ولا يخفى أن بعض اللهجات تحدث فيها الإمالة تبعاً لمقاييس اللغة المعيارية في الفعل المضارع فقط. والذي يبدو أن اللاحقة التصريفية الوحيدة التي تُحَفِّز على الإمالة بشكلٍ منتظم في لهجات هذه المنطقة هي لاحقة الجمع: ين، كما

(1) في أطلس اللهجة السورية من تأليف بينشتد Behnstedt (1997: 123) هناك فقط 20 مثلاً بلا إمالة من أصل 567 في العينة في كلمة ثلاثة التي تصبح بعد الإمالة ثَلَيْتَة أو ثَلَيْتَة tleeta, ӨaleeӨi، وهي في منطقة كبيرة تُسمى قريتين Qariiteen شمال شرق دمشق.

في *najjaar najjeer-in*، نَجَّار ونجارين، (Sasse 1971: 99)، وللمزيد حول ضمير المفعول المحقَّز للإمالة في عربية شرق ليبيا انظر الفصل (7.2.2).⁽¹⁾

والحركة ذات القيمتين فتحة/ياء *ay* غالباً ما يحافظُ عليها كلما اتجهت شمالاً في مناطق لهجة قُلتو.

(40) بَيْت (Jastrow 1978: 78, for Aazex)

رُمِيت *rm-ayt* (Mardin, Sasse 1971: 165, Cypriot, Borg 1985:) (89)

وحيثما نذهب جنوباً أكثر نجد أن صوت الإمالة يصبح عبارة عن [ee] (Jastrow 1978: 79, Blanc 1964: 50).

(41) لهجة نصارى بغداد *beet* (بيت)، *rmeet* (رُمِيت) من رمى

7.2.5 منطقة جنوب بلاد الرافدين ومناطق أخرى

في جنوب بلاد الرافدين فإن هناك نموذجاً يشبه الإمالة متولدٌ عن انعكاسٍ ناتجٍ عن المزج بين صوتي *الفتحة/الياء **ay*.

(42) بيت *biet* > بَيْت **bayt*، مِشِيَت *mifiet* > مَشِيَت *mafayt*

وعلى حد علمي فإن هذه البنى الصرفية نوقشت بشكل مختصر خارج عمل إنغام Ingham (1982: 80) على أنها لا تمثل انعكاساً لظاهرة الإمالة. وعلى أية حال فإن هذه البنى لديها نفس الانعكاس الصوتي الموجود في إمالة عربية شرق ليبيا ولها أهمية خاصة في المناقشة التحليلية في المبحث 7.3 أدناه.

خارج هذه المناطق الخمسة لا نجد انعكاساتٍ للإمالة الداخلية (وسط الكلمة). وبقدر ما يفتح لنا الاستناد إلى الحركة ذات القيمتين في البحث عن

(1) يقدم (Sasse 1971: 55) ساسيه تقريراً مفاده أن الفعل المضارع المتصل بضمير المؤنثة في لهجة ماردين يشتمل على الإمالة كما في نَم (تنام) في مقابل نُمِين (تنامين). بينما جاسترو Jastrow دَوَّن صيغة نَمِين بلا إمالة (1978: 69).

انعكاسات الإمالة إلا أنه يبدو لنا أنها (الإمالة) تظهرُ بالشكل التالي: [ee] كما في beet > بَيْت، (في منطقة السودان كُلِّها وأغلب مناطق مصر). علماً بأن الصورة الأخرى ay لا تزال حاضرةً وهي بَيْت bayt (في أغلب مناطق لهجة قَلتو، نجد، أغلب مناطق شمال اليمن). وفي عدد من اللهجات تندمج هذه الصورة من الإمالة مع صورةٍ أخرى وهي ii كذلك (على سبيل المثال لهجات أغلب مناطق تونس، الجزائر والمغرب).

7.3 إعادة بناء الصورة

في هذه المباحث الموجزة سأعرج على مسألة إعادة بناء صورة الإمالة في اللغة من منظورين: أحدهما يحدد خط تطوّر الإمالة في كلٍّ من اللهجات الأربع التي نجد فيها الإمالة اليوم. الثاني: سأجعل النتائج متمشّيةً مع توصيفات سيبيويه في محاولةٍ لتقديم توليفةٍ من المعلومات تجمعُ القديم ونتائج الجديد. وفيما يلي سأبدأ بالحالات الأسهل ثم أنتقل إلى الحالات الأكثر تعقيداً.

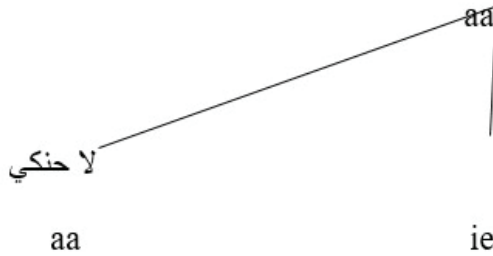
7.3.1 انعكاسات فردية للإمالة في اللهجات

أود الإشارة أولاً إلى السياقات التي تحدثُ فيها الإمالة والسياقات التي لا تقع فيها مستخدماً مصطلحاً ثنائياً موحداً. إن موانع الإمالة يمكنُ تصنيفها عموماً إلى صنفين: حركةٌ منخفضة (فتحة قصيرة أو طويلة (ألف)) مع صامتٍ شديدٍ أو حلقِيٍّ. هذا الاختلافُ في التكيّف الصوتي يظهر جلياً في عربية شرق ليبيا اليوم (انظر 7.2.2). السياق الصوتي الذي تتصدر فيه حركة عالية (كسرة) تحسُن فيه الإمالة إذا كانت الكسرة والصوامت بعدها ليس من بينها ما يشتمل على التفخيم أو تراجع اللسان عند النطق.⁽¹⁾ وسأستند إلى التباين بين الحنكي وغير الحنكي؛ لأتمكن من التمييز بين فئةٍ

(1) الصوت الخلفي أو صفة (الخلفية) في علم الأصوات تأتي للدلالة على تراجع اللسان للخلف عند النطق بالحرف ويمثلون له غالباً بما يحدث للسان عند النطق بصوت ee ثم الانتقال منه إلى oo فيظهر أن اللسان يتراجع للخلف عند النطق بـ oo، (المترجم).

واسعة من الاختلافات. فالسياقات الصوتية التي فيها صوتٌ حنكي (حركة عالية، ليس خلفياً، ليس مفخماً) تحسُن فيها الإمالة، أما السياقات اللاحنكية (الحركة المنخفضة، الأصوات الخلفية أو الشديدة) فلا تحدث فيها الإمالة. أبدأ بعربية شرق ليبيا بما أنها تُمثّل أبسط الحالات. يمكن القول بأن [ie] أحد البدائل الصوتية للصوت التالي /aa/ الذي يحدث في السياقات الصوتية الخالية من الصوامت الحلقية والسياقات الخالية من الفتحة. إن تشكّل الإمالة في سياق غياب الصوامت الحنكية يبدو الأنسب، وهو ما يتعامل معه سيبيويه على أنه استثناء في مثل: نيس *nies* > ناس وهذه الصورة تتدرج تحت عبارة سيبيويه. الأصوات الحلقية مثل /خ/ و /غ/ والمفخمة تتضمن أحياناً /ر/، بينما السياق الصوتي المشتمل على /الفتحة/ a- غالباً ما تأتي فيه الفتحة بعد /ألف/ /aa/، أو بعد حركة خلفية (back vowel). وهذا مقارب لما نجده في حالة الإمالة الأصلية، التي هاجرت في ثانياً إحدى اللهجات العربية إلى منطقة شرق ليبيا. ولا حاجة لإعادة بناء صورة الحركة المتوسطة التي ليس لها قيمة صوتية في الإمالة. لا حاجة في هذه الحالة لخطوات وسيطة للوصول إلى الإمالة في لهجة شرق ليبيا

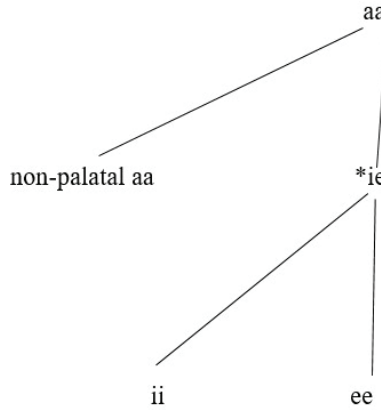
الشكل 7.1 عربية شرق ليبيا



في العربية الأندلسية فإن سياق الإمالة مشابه لما نجده في عربية شرق ليبيا. وبما أن التفاصيل حول موانع الإمالة قليلة في النصوص المكتوبة التي بين أيدينا اليوم إلا أننا يمكننا القول على وجه التأكيد بأن الصوت

الحلقي من موانع الإمالة. وتزداد الحالة تعقيداً من الناحية الصوتية نظراً لوجود شكلين صوتيين للإمالة وهما: [ee] و [ii] وكلاهما لا يتطابق مع القيمة الصوتية التي عُمِلَ على بناء صورتها وهي عبارة عن كسرة طويلة مزجية يُعبّرُ عنها بالرمز [ie]. وهناك حاجة للوقوف على التطور الذي اعتري الإمالة فتحوّلت من القيمة الصوتية [ie] إلى كل من [ee] و [ii]. يبدو هذا التطور وكأنه انقسام بلا ضوابط حصل في العربية الأندلسية. ويمكن تصور تطور تدريجي حصل على غرار ما حصل في المالطية الأمر الذي يشير إليه الشكل رقم 3 فيما يلي. وبما أن الشكل الصوتي [ie] ليس موجوداً في نصوص العربية الأندلسية (Ferrando May 2004, p.c) نجد أنفسنا أمام شكل صوتي مفترض ربما يكون ضمن الصورة التي يُعاد بناؤها للإمالة.

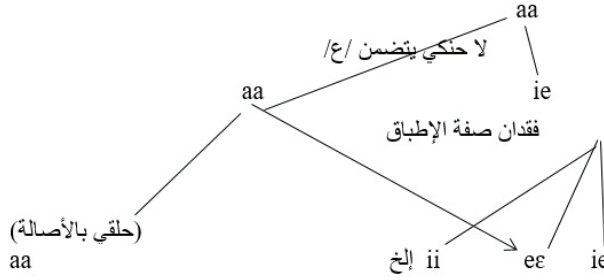
الشكل 7.2 الإمالة الأندلسية



في المالطية يصبح الوضع أكثر تعقيداً لسببين، أحدهما: أن جميع القيم الصوتية الخاصة بالإمالة تُثَبَّتْ بلهجة أو بأخرى. ثانياً، حينما غابت الشدة من اللغة المالطية كانت الإمالة ولم تزل ضمن الظواهر الصوتية في اللغة المالطية، ومن هنا فقد تحولت السياقات الصوتية الطاردة للإمالة بعد غياب أصوات الشدة إلى سياقات غير طاردة للإمالة. أما السياقات الصوتية المشتملة على الأصوات الحلقيّة/الأصالية فظَلَّتْ على حالها طاردة

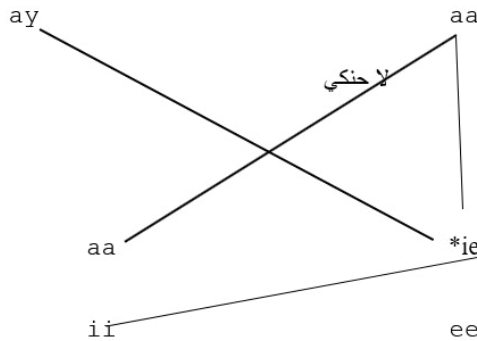
للإمالة. إضافةً إلى ما تقدم يبدو أن صوت /ع/ تاريخياً كان معدوداً ضمن الأصوات الطاردة للإمالة. ويمكن وضع مخطط للحالة كما في الشكل 7.3

الشكل 7.3 الإمالة المالطية



أخيراً أود الإشارة إلى أن الحال في بلاد الرافدين مشابه بشكل أساسي لما في الأندلسية باستثناء أحد التعقيدات المهمة وهو الانعكاس الصوتي التالي: [ie] الناتج عن تجاور الفتحة والياء ay الذي نوقش في 7.2.5. ومن وجهة نظري فإن ذلك التشابه ليس من قبيل الصدفة بحيث يظهر نفس الانعكاس الصوتي للإمالة في نفس المنطقة التي حددها سيبويه لهذه الظاهرة قبل 1200 عام. ولا شك أن هذه الظاهرة قد اختلف توزيعها على الكلمات في المعجم. الشكل 7.4 يمثل لنا صوت ay (فتحة ياء) والمتحور الصوتي الناتج عنه وهو [ie] الذي يمثل انعكاساً للإمالة.

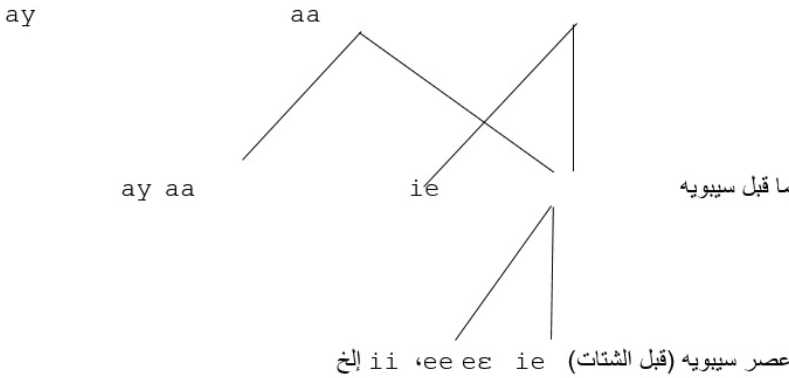
الشكل 7.4، الإمالة في بلاد الرافدين



7.3.2 التركيبية

إذا تأملنا التداخل بين كلٍ من وقوع الإمالة وسياقاتها الصوتية إضافة إلى أوجه التشابه الكبيرة مع ما جاء في توصيفات سيبويه لهذه الظاهرة (انظر أدناه) فلا يمكن من المنظور اللغوي إعادة بناء صورة الإمالة على أنها نتاجٌ لأربعة أحداث منفصلة. حينما نستثني الشكل $ie^* > ay$ فإن النموذج الأندلسي للإمالة ليس إلا نسخة من النموذج الخاص ببلاد الرافدين. وبدلاً عن ذلك يمكن النظر إلى المسألة من جهة كونها ظاهرةً تعود إلى مرحلة ما بعد الشتات انتشرت في اللهجات الأندلسية، وعربية شرق ليبيا، والمالطية، ولهجات قُلْتُو في بلاد ما بين النهرين. ويمكنني إيجاز هذا التطور على النحو التالي:

الشكل 7.5 الإمالة تركيبية صوتية



يمكنني أن أفترض أن اللغة العربية الأولية كانت خالية من الإمالة رغم أنني لا أقدم على ذلك الافتراض دليلاً. وفي هذه المرحلة من البحث ليس هناك ما يترتب على هذا الافتراض. وفي ثنايا مناقشتي لتوصيف سيبويه لمُغاير الإمالة [ie] لم أغفل المُغايرات الأخرى للإمالة. ولا بد من النظر

إلى تلك الصور على أنها مما لا شواهد له في أدبيات النحو الباكورة، ورغم ذلك يمكن إعادة بناء صورة لها تحت مظلة الإمالة. ويمكن إعادة بناء صورتها حتى عصر سيبويه وهو ذلك الزمن الذي شاعت فيه عربية ما قبل الشتات؛ لأن هذه المُغايرات [ee] و [ii] موجودة اليوم في الأندلس ومالطا ولهجات قُلتو في بلاد الرافدين. وبإزاء هذه الفكرة يمكن لنا استبعاد مسألة التطور المستقل لهذه المتغيرات في كل بلد على حدة. وعلاوة على ما تقدم فإن لهجات قُلتو شائعة في رقعة جغرافية غير متصلة (مناطق متباعدة وبينها فواصل) وظلت بعيدة عن الاتصال ببعضها البعض، ومن هنا فإن الانعكاس الصوتي الناتج عن الإمالة ظاهرة موحدة في جميع أنحاء هذه المنطقة. أود أيضاً أن أضيف بعيداً عن التخمين قائلاً: بأن السامع ربما أدرك فرقاً بين الإمالة الخالصة المتمثلة في [ee] وبين الإمالة التي يمكن وصفها بمصطلح: بينَ بينَ والتي أُشير إليها في 7.1.1. وهذا موجود في تقاليد القراءات القرآنية وربما دلّ ذلك على أن هناك أكثر من طريقة لتأدية الإمالة على أقل تقدير في العصر الذي أُلّف فيه ابن مجاهد كتاب السبعة. ولسوء الحظ لم يصل إلينا توصيف دقيق لمصطلح «بين بين» بحيث نتمكن من التوصل إلى نتائج مؤكدة. ظاهرة الإمالة في عربية شرق ليبيا والمُغاير [ie] في المالطية المعيارية اليوم يتطابقان مع المُغاير الذي جاء به سيبويه.

ويمكن افتراض مُغاير الإمالة على النحو التالي: [ie]. هذا المُغاير إما أنه ظل على حاله أو أنه انتقل إلى الإمالة الخالصة وهي في الصورة الصوتية التالية: [ee] أو [ii]. وهذه الصورة الأخيرة للإمالة نجدها في عربية يهود بغداد كما في كلمة kliib كُليب > كلاب ktiir كُتير > كثير. وفي الزمن السابق فإن الإمالة غالباً ما شكّلت صوتيّة إضافية حيث يُحافظ على الحركة ذات القيمتين [ay] إضافة إلى الإمالة التي تأخذ الشكل التالي: [ee] (الأندلسية وكلما توجهنا شمالاً في مناطق لهجات قُلتو في بلاد الرافدين). وفي بعض اللهجات فإن الإمالة بالشكل التالي [ee] تندمج مع ay > ee كما في كُليب kleeب > كلاب وبيت beet > بيت. هذا المزيج

الصوتي موجود في أغلب مناطق العراق وسوريا حيث تتصل لهجات الإمالة بالصورة المذكورة آنفاً مع لهجات لا تظهر فيها الإمالة، وربما أن الأفضل عدُّ التحول من ay إلى [ee] مجرد اقتراض لغوي متأخر يمثل حالةً من التفاعل الصوتي الناجم عن التحول باتجاه لهجة جاءت فيها الحركة ذات القيمتين [ay] أصالةً. ولتأكيد ذلك هناك حاجةٌ إلى مزيدٍ من البحث.

(43) *بَيْت > بَيْت > بيت beet (المسلمين البغاددة، تأثير الاقتراض)

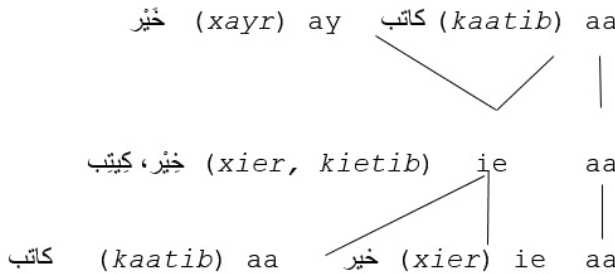
kleeB > klieb

تجدر الملاحظة إلى أن انتشار *ee > ay* في عربية شرق ليبيا يظل متميّزاً عن الإمالة التي تأخذ الشكل الصوتي التالي: [ie].
وبقدر ما تأخذنا الحركة ذات القيمة الواحدة في صوت الإمالة سواء في [ii] أو [ee] تظل الملحوظات الصوتية عند أقويلينا وآخرين Aquilina et al ذات قيمة بالنسبة للمالطية. فكل المغايرات ذات القيمتين لديها حركةٌ عاليةٌ ثم منخفضةٌ للسان، ولكن في بعض المغايرات فإن حركة اللسان تظل يسيرةً، على سبيل المثال فإن اللسان يتحرك في ارتفاعٍ متوسطٍ إلى متوسطٍ مفتوح عند النطق بالمتحور الصوتي التالي: [eɛ]. ربما أشار هذا إلى أن نقاء صوت الإمالة تدرّج في مراحل عدة، الأمر الذي أدى إلى انخفاضٍ تدريجي في صوت الحركة ذات القيمة الواحدة monophthongization حتى أصبح هناك أكثر من صوت متميّز.

ربما تكون هناك حاجةٌ إلى التقدم خطوةً أخرى في الوقوف على الاشتقاق التاريخي الذي حصل بين الصوت [ie]* وبقية الانعكاسات الصوتية للإمالة في عصر سيبيويه على النحو التالي: (1) الإمالة المشروطة متبوعة بـ (2) الإمالة اللامشروطة. الإمالة المشروطة أو تلك المرتبطة بالبدايل الصوتية ربما أنها تُمثّل الأصل ثم تبعها انتشار الإمالة في السياقات الصوتية التي لم تتحقق فيها الشروط كما في (ص3) أعلاه. وفي عصر سيبيويه كان من الواضح وجود تعايش بين الشكّلين المشروط وغير المشروط.

والإشكال الأبرز في عملية إعادة بناء صورة الإمالة يكمن في كون الصوت [ie] انعكاسٌ متولد عن حركة ذات قيمتين *ي* ay في المناطق الجنوبية من بلاد الرافدين بيت biet. مبدئياً يمكن عد هذا انعكاساً لإمالة الفتحة عند سيبيويه كما نوقش في 7.1.3 أعلاه. وبناءً على ما ذكر سابقاً فإنني أفترض أن الاتفاق بين الصورة المعاد بناؤها والصورة الموجودة التي لها شواهد ليس من قبيل الصدفة. وتظلُّ المشكلة قائمةً حول كيفية تفسير العلاقات التاريخية بين الصورة المعاد بناؤها للإمالة والإمالة ذاتها. إن لهجات المنطقة الجنوبية لبلاد الرافدين (في كل الأحوال الأخرى [ay]) ليس فيها انعكاساتٌ لشبه الإمالة. ويمكن تقييم علاقتها بالإمالة بطريقتين. أولاً، حصل دمجٌ بين ay و [ie] كما في كلمة خير xieyr، وقد نوقشت في المبحث 7.1.3 أعلاه. الإمالة عند سيبيويه مرتبطةٌ بالبدايل الصوتية كما في (ص1)، لذا فإن المتكلمين غالباً ما يركنون إلى الشكل الخالي من الإمالة وهو [aa] وذلك كامنٌ في الحويلة المعجمية عندهم. تلك المجموعة من المتكلمين الذين يدمجون بين ay وبين الإمالة في [ie] ربما حصل لهم اتصالٌ وثيق بالذين ليس لديهم إمالة. ولذا فإنهم ربما تحولوا من الإمالة المرتبطة بالبدايل الصوتية إلى الإمالة اللامرتبطة بالبدايل الصوتية [aa]، وفي خضمِّ هذا التحول حافظوا على مُغاير الإمالة [ay]. هؤلاء هم الناطقون ولهجات جنوب بلاد الرافدين التي وصفها إنغام Ingham. ويمكن وضع خُطاطةٍ لذلك على النحو التالي:

الشكل 7.6



تعرض هذه الدراسة بعض الحقائق حول واقع الإمالة اليوم إلا أنه ليس هناك دليلٌ مستقلٌّ يدعمها، إذ يترتب عليها مرحلتان: الأولى اندمج فيها الصوت فتحة/ياء ay مع الإمالة، والثانية انفصل فيها كل صوت عن الآخر. ربما يُستبعد هذا التوصيف على أسسٍ مبدئيةٍ (Labov 1994:33-35)، والفصل بين هذين الصوتين لا يمكن أن يقوم على أسسٍ معجمية (فليس هناك معجم ينصُّ على هذه الفروق الدقيقة)، والحقيقة هنا هي أن الإمالة مرتبطةٌ بالبدائل الصوتية، أي بالجانب الصوتي وليس المعجمي. ورغم أنه لا توجد دراسات تتبَّع هذا التنوع داخل الإمالة إلا أنه قد لوحظَ بعض المتكلمين ممن يستعملون الإمالة تارةً ويتركونها تارةً أخرى (7.1.2). وقد لاحظتُ (1980) أن ميتشل Mitchell (1975) وصَّفت إحدى عمليات الإمالة في سياقاتٍ أكثر من السياقات التي درستها حول الإمالة في لهجة بنغازي. ولذا فإن القول بتفكُّك صوت الإمالة غيرُ مقنع في هذه الحالات لكن القول ببقائها في حالات مجزأة يمكن إثباته. فالإمالة في كلمة خير لا يمكن أن تكون مرتبطة بالبدائل الصوتية لو كان هناك متكلمون يميلونها تارةً ولا يميلونها تارةً أخرى؛ لأن مثل هذا التناوب لا يصلح ربطه بالبدائل الصوتية. مثل هذه الأشكال المتناوبة ربما حافظ عليها المتكلمون متناوبةً استناداً إلى قاعدة عامةٍ للتنوعات في البدائل الصوتية.⁽¹⁾

بالنظر إلى الصور المتناظرة من هذه الإمالة في اللهجات الأخرى عبر التاريخ، والدراسات المعاصرة التي تروم الوقوف على هذا التنوع فإن هذه المصادر تشهد إلى حد ما على هذا التمايز بين الصوتين على الأقل في بعض السياقات المحلية. وكما هو معروف فالكثير من اللهجات العربية في شرق الجزيرة العربية امتداداً عبر الأردن وسوريا وإسرائيل خضعت للتغير الصوتي التالي: من الكاف إلى صوت $\text{č} > \text{k}$ في مقدمة الكلام مثل:

(1) يتناول Labov لابوف مثل هذه العمليات من الاندماج الصوتي على أنها شبه مندمجة ثم لاحقاً اختلفت الأصوات (1994: 371-390). وليس هناك تفاصيل صوتية كافية سواءً في السجل التاريخي للغة، أو في اللهجات المعاصرة (جنوب بلاد الرافدين وشرق ليبيا)؛ وذلك للتأكد من احتمال وجود هذه الظاهرة في العصر الحاضر.

كَمَل > يَمَل في اللهجة الأردنية (انظر الفصل 7.7.1). أشار عبد الجواد Abdel-Jawad (1981) إلى أن المتكلمين في المناطق الحضرية يدمجون في نطقهم [ك] [k] صوتاً يشبهه ي [č] مختلطاً بصوت الكاف. ويرى عبد الجواد أن ذلك نوعاً من سيطرة بعض المُغَايِرَات (التي لها تأثير وهبية)، الهمزة/الكاف (الهمزة من «قاف»). وذلك مثل إعادة الاندماج الحاصل بين $ie < aa$. ويمكن أن يكون هذا النموذج قريباً من الاندماج الصوتي التام باستثناء بعض بقايا الصوت في بعض الأوزان الصرفية أو في بعض الصرفيات مثل ضمير المخاطبة المؤنث المتمثل في الصوت /ك/. وهذا مما لم يُثبت بعد على الرغم من أنه يمكن تصوره من حيث المبدأ على أقل تقدير.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة تصبُّ في صالح القول بأن هذا النوع من الحركة ذات القيمتين تَطَوَّرَ ليأخذ الشكل الصوتي التالي: [ii] (انظر أعلاه). ويُحتمل أن يكون الصوت [ie] شكلاً إحدى مراحل تطور صوت الإمالة حتى أصبحت بعد ذلك ياءً خالصة كما في كلمة بيت biit في لهجات شمال أفريقيا. إن تفكك الحركة ذات القيمتين وتحولها إلى الياء الخالصة كما في كلمة بيت يسير بالتوازي مع تفكك الحركة ذات القيمتين في الإمالة⁽¹⁾ ربما يشير هذا التحليل إلى أن الإمالة كانت في الماضي تشكل سلفاً لكثير من اللهجات التي ربما تخلصت من ظاهرة الإمالة عبر الزمن.

7.3.3 سيبويه وإعادة بناء صورة اللغة

إن إعادة بناء صورة الإمالة استناداً إلى النهج الذي يقارنها بما نجده من المُغَايِرَات في المرحلة التي تلت مرحلة العربية القديمة يؤدي إلى إعادة إنتاج توصيفات الظواهر الصوتية عند سيبويه. والقضايا الرئيسية التي لا بد من التوقف عندها كالتالي:

(1) كما هو موضح أعلاه في الحاشية 1، أن هذا كان اقتراحاً من قبل قرونرت (Grünert 1875: 453) ولكنه قائم على أساس تشابهات معجمية زائفة.

الصوت /aa/ أو الألف تُنطق [ie] أو صوت مقارب لذلك.

1- يشترط في الإمالة أن تكون هناك كسرة في المقطع المجاور.

2- هذه القيمة الصوتية لا تتحقق في السياقات الصوتية التي تشتمل على الصوامت المفخمة أو الحلقية نحو/خ/، /غ/، /ق/ إضافة إلى /ر/ في بعض المواضع.

3- هذه الظاهرة ليست منضبطةً بشكلٍ كاملٍ حيث يتخللها الكثير من الاستثناءات المتعلقة بالجوانب المعجمية أو الصوتية.

إضافةً إلى ما تقدم هناك نقاط اختلافٍ تُميّز إمالة سيبويه من الإمالة الموجودة في لهجةٍ واحدة أو في اللهجات الأربعة المشتملة على الإمالة في العصر الحديث:

4- ربما هناك تباينٌ في درجات الأصوات التي يمكن القول بأنها طاردة للإمالة

5- ربما أن الإمالة تأخذ شكل [ee] أو [ii] أو تأخذ أشكالاً أخرى (في المالطية على سبيل المثال)

6- حسب توصيفات سيبويه هناك أنواعٌ من الإمالة لا تنطبق بشكل واضح على الإمالة في اللهجات المعاصرة على سبيل المثال النموذج (ص2).

في هذا المبحث سأعمل على التوسع في النقاط 5، 6 و 7 المذكورة أعلاه.

فيما يتعلق بالنقطة الخامسة فإن صوت *ʕ (ع*) (انظر المبحث 7.2.3) يُعدُّ ضمن مثبطات الإمالة وذلك مُثَبَّتٌ في اللغة المالطية، والأولى ربما أن نتعامل مع هذا على أنه ابتكارٌ لغويٍّ محلي له علاقة بالشكل 7.5. والسؤال المطروح حول ما إذا كان هذا الابتكار حصل في مالطا أو بين مجموعة لغوية معينة قبل هجرتها إلى مالطا.⁽¹⁾ أما بالنسبة إلى الملحوظة رقم 6

(1) بما أن /ع/ من مثبطات الإمالة في المالطية فقط، فمن المعقول أن يُتَعامَل مع هذه الظاهرة في المالطية على أنها ابتكارٌ لغوي. ومع ذلك فإن العين تظل مصنفةً ضمن الصوامت المستعلية في تقاليد الدرس اللغوي العربي. وهذا امتدادٌ طبيعيٌّ لموانع الإمالة التي هي في الأساس /خ/، /غ/ و /ق/.



فقد أشرت أعلاه إلى أن إعادة بناء المُغايرات الخالصة (غير المتمازجة) للحركات ناتجة عن الانتشار الواسع للإمالة في اللهجات العربية اليوم.

أما بالنسبة إلى النقطة السابعة، فلا بد من التمييز بين عمل سيبويه التنظيري والميداني؛ لأن الأخير يعمل فيه جاهداً لاستيعاب أكبر عددٍ مما لاحظته في الميدان ضمن التوصيفات اللغوية التي يقدمها. ومن المبادئ الأساسية التي يلتزم بها سيبويه أن جميع ما يدوّنه في الميدان لا بد من إخضاعه للتفسير. وأعتقد أن هذه المنهجية تساعدنا على فهم النموذجين ص 2 و ص 3 أعلاه. الملحوظة التي قدمها سيبويه بشكلٍ قاطعٍ تتناول عاملاً أساسياً يُسهم في التكيّف الصوتي للإمالة ألا وهو وجود كسرةٍ في مقطعٍ صوتيٍّ إما قبل أو بعد الألف المُمالَة (ص 1). كما أشار سيبويه إلى تأثير بعض الصوامت وكيف أنها تمنع من الإمالة.

رغم أن سيبويه كان شاهداً على ظاهرة الإمالة في البصرة إلا أنها ربما كانت ظاهرةً تتوسع خارج النطاق الذي يُغطيه سيبويه. ويمكن افتراض التغيّر التالي من الناحية الصوتية: ياء مزجية [ie] ← تصبح صوتاً ذا قيمةً واحدة [ee] / [ii]. أما من ناحية التوزيع فيلحظ سيبويه أن الإمالة تحدث حتى لو لم يكن السياق متكيفاً من الناحية الصوتية، بحيث تكون هناك كسرةً في الكلمة. وهذه إشكاليةٌ تواجه كل لغويٍّ مخلصٍ لمبادئه وسيبويه ليس استثناءً من ذلك، حيث إنه يواجه مثل هذه الحقائق في ثنايا عمله الميداني ولا سبيل لرفضها أو استيعابها. إن الوقوف على شواهد الإمالة حتى في السياقات الصوتية الخلفية (المستعلية) كما في خيف *xiefa* وفي طاب طيّب *tieba* يشكّل تناقضاً، إلا أن سيبويه حلّ هذا التناقض بقوله: إن مثل هذه الأفعال وإن خَلَّت من الكسر إلا أنها اشتملت على الكسر في الصورة التالية (على سبيل المثال خُفْتُ). وأنا أتفق مع فليش *Fleisch* (1961) بأن هذا التخريج من سيبويه خارجٌ عن مسألة الأصوات ويظل تفسيراً غير مقنع. وبعد هذا كله فإن كل فعلٍ مبنيٍّ للمجهول لابد أن يشتمل على الحد الأدنى من صوت الكسرة كما في وزن فُعِلَ. وربما أن هذا هو

السبب الذي مكن سيبويه من استيعاب الإمالة غير المطردة في الأفعال في حين أنه لم يتمكن من استيعاب الإمالة في الأسماء؛ لأن الأسماء ليس لديها أوزانٌ تعبر عن مفاهيم معينة (مثل المبني للمجهول «فُعِلَ») مشتمةً على الكسرة في وزنها الصرفي. ومن الواضح أن سيبويه مُتسبِعٌ بما وقف عليه في ملحوظاته التي دَوَّنَها في عمله الميداني. وهذا واضحٌ في الاقتباس الذي افتتح به المبحث 7.1.2، كما يتضح ذلك في الملحوظة الختامية التي أشار إليها وهي أن الإمالة في الأسماء مثل بيب bieb (باب) المشتقة من {بَوَب} وكذلك في مال المشتقة من {مَوَل} كلاهما مشتمل في جذره الأساسي على الواو في الوسط وليس الياء وهذا لا شك أنه من الشاذ، مما يدل على حرصه على تغطية جميع الحالات وما لا تغطيه القاعدة يستبعده بالحكم عليه بالشذوذ. بالنسبة لسيبويه الذي قدّم التنظير قبل كل شيء فإن حكمه المتقدم بالشذوذ فيه شيء من التشدد. ولا شك أن تلك الأشكال التي لا نظير لها مثيرَةٌ للانتباه، ولكنها ربما لا تستحق مثل هذه الأحكام (قبيح، رديء، سيء أو ما شابهها). وفي سياق هذه الملحوظات يمكن لنا أن ننظر إلى الأصناف (ص2) و(ص3) أعلاه على أنها حلولٌ قدمها سيبويه للأشكال المتمثلة في محاولة استيعاب أكبر قدر من التنوع اللغوي تحت قواعد مبسطةٍ إلى حد ما. إلا أن تلك القواعد لا تساعدنا في تطبيق المنهجيات المعاصرة في البحث كالنهج الإحصائي الذي ينتهي بنا إلى إدراكٍ شاملٍ يُشكّل نتائج متماسكة. ولا بد لنا من النظر إلى مثل هذه الحلول التي قدمها سيبويه على أنها طريقة فذة مكنّته من دمج المتغيرات الشاذة دون إخلالٍ واضحٍ بالمبادئ اللغوية الأساسية.

ومن الواضح أن التنوع الموجود في عمل سيبويه يقدم تفسيراً للتنوع الموجود في اللهجات العربية المعاصرة. ونقطة الانطلاق في ذلك تكون من مفهوم مفاده أن التنوع الموجود في اللهجات المعاصرة إنما هو تنوعٌ بدأ في عهدٍ قديمٍ يعود إلى عصر سيبويه. في هذا السياق لا بد ألا نُغفل مسألة التطور اللغوي الذي حصل في كل منطقة على حدة. وقد انعكست

هذه التطورات على الأبنية اللغوية إما باتجاه التشابه بين الأبنية (كأن تغيب الإماله عن بعض الكلمات)، أو التباين المعجمي (كأن تظهر تباينات تعود في أصلها إلى المعجم وذلك بظهور كلمات قد تبدو جديدة)، أو كأن يُتوسَّع في إنتاج سياقات صوتية طارئة للإماله كما في حالة اللغة المالطية أعلاه حيث أصبح صوت /ع/ مثل بقية الصوامت المستعيلة المتنافرة مع الإماله. هذه القضايا تحتاج إلى معالجة تاريخية تناولها عن كثب للوقوف على التطورات الفردية في اللهجات كل واحدة على حدة.

7.3.4 تناول المستعربين الأوروبيين للإماله

يمكن تقسيم المستعربين الأوروبيين إلى فئتين في تفسيرهم التاريخي للإماله:

الفئة الأولى تروم التفريق بين ماهية الإماله في العربية القديمة وفي اللهجات المعاصرة. حيث نجد ملاحظةً لمثل هذه الفروقات في حدود اللهجة الفردية التي يعمل عليها كل باحث، ولكن ليس هناك تعميمٌ للنتائج على تاريخ اللغة العربية كاملاً نظراً لطبيعة محدودة اللهجة التي تناولها الباحث، وهذا أمر يمكن تفهمه. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال كورينتي Corriente (1977) في معالجته للعربية الإسبانية، أقويلينا وإزيرلين Aquilina and Isserlin (1981) في تناولهما للمالطية، ليفين Levin (1998, 2002) و بُورق Borg (1985) وآخرين في تناولهم لعربية بلاد الرافدين.

أما الفئة الأخرى فهم أولئك الذين لا يربطون بين الإماله التي تواجههم في اللهجات الحديثة بالإماله في العربية القديمة (Borg and Alexander 1997 and Ambros 1998) وكلاهما يتناول المالطية). أما الخلاصة التي قدمها فيشر وجاسترو Fischer and Jastrow (1980: 55) فيمكن القول من وجهة نظر نقدية بأنهما افترضاً أن الإماله في المالطية والأندلسية لم تكن سوى تطور لغوي غير مشروط لا علاقة له بالإماله في بلاد الرافدين

ولا بالإمالة التي عند سيبيويه.⁽¹⁾ وقد أخطأ جاسترو في أكثر من موضع (1980، 66: 1978) بإغفاله لما جاء عند سيبيويه في الفصل 479 حيث نجده يصرح بأن إمالة ناس، نيس تدخل مع غيرها فيما نسميه الإمالة اللامشروطة. وعلاوة على ذلك فقد لاحظ فيشر وجاسترو بأن الإمالة في بلاد الرافدين كانت في وضع مختلف عن حالها في المالطية مثلاً، حيث إنها في لهجات قُلتو في بلاد الرافدين تُنتج الصوت [ee] بينما في مالطا لا يَنُتج عن الإمالة صوت جديد. ومع ذلك فإن هذا غير صحيح وليس بذي علاقة؛ لأن المُغاير [ie] في المالطية عبارة عن صوت جديد (على سبيل المثال كلمة sie? سيء (ساق)) في مقابل saa? (ساء (ساق) بمعنى قاد) في (36، 37 أعلاه). أما عن كونه تطوراً لا صلة له بغيره فيعود ذلك إلى: أن الأغراض التاريخية لمثل هذه التحقيقات ليست تزامنية ولكن الغرض هو الوقوف على التشابهات الممنهجة أو التباينات بين المراحل المزعومة للتاريخ اللغوي. وكما نُوقِشَ هنا في إمالة الفئة (ص1)، وفي إمالة عربية شرق ليبيا في المبحث (7.2.2) يظهر لنا ارتباط الإمالة بالبدائل الصوتية، إضافة إلى كونها إمالة مشروطة على نطاق واسع، وتشارك في نفس القوالب. ويمكن القول بأن عربية شرق ليبيا تتبع ببساطة الإمالة العربية القديمة كما جاءت عند سيبيويه. والحقيقة أن التشابهات في نواحي البدائل الصوتية ممنهجة وتقدّم دليلاً مُقنعاً على وجود علاقة وثيقة؛ لأن السياقات

(1) أختتم هذا بما أسميه المنطق الثلاثي. يربط فيشر وجاسترو إمالة سيبيويه بتلك الموجودة في لهجات قُلتو في بلاد الرافدين. اللهجات الأخرى فيها نوع آخر مختلف تماماً من الإمالة ولا علاقة لها بإمالة سيبيويه. ويربط فيشر وجاسترو هذا النوع الثاني من الإمالة بالسياق الصوتي الذي تتوفر فيه الفتحة ولا يشتمل على الصوامت المفخمة، وهذا موجود في لهجات عدة. ثم إنهم لاحظوا أن تصدّر هذا السياق الصوتي عموماً يؤدي إلى الأصوات [ie] أو [ii]. وهذا يدل على أن اللهجات التي تشتمل على [ie] مثل المالطية نشأت فيها الإمالة بطريقة مختلفة عن ظاهرة الإمالة في لهجات بلاد الرافدين. ومع ذلك فلو نظرنا إلى الأمور التالية وهي (1) نوعية الأوزان التي تقع فيها الإمالة بين كل من بلاد الرافدين والأندلس (وكلاهما يشتمل على المُغايرات التي تضم [ii] و [ee])، (2) طبيعة السياقات المتكيفة صوتياً مع الإمالة، (3) الحقيقة التاريخية الأساسية الماثلة في أن الشتات العربي تطور من البيئة الديموغرافية ذاتها، ومن هنا فإن عبء إثبات الرابط يقع على الذين يرون أن الإمالة في كلا المنطقتين عبارة عن تطور مستقل، وبناء على ذلك تصبح الظروف التي نشأت فيها كل من الإمالتين مختلفة أيضاً، ويزعم فيشر وجاسترو أنهما مختلفتان.

الصوتية المتكيفة صوتياً مع الإمالة يُحافظُ عليها عبر فترات زمنية أطول. أخيراً أود الإشارة إلى أن قلةً من العلماء تداولوا مسألة القيمة الصوتية للإمالة عند سيبويه. إذ يكفي الأغلب بإطلاق مصطلح إمالة وكأنه كيان واحد لا تنوع فيه. ولا ننس في هذا السياق أن سيبويه كان خبيراً بالنطق وقد عمل جاهداً على تقديم توصيفٍ دقيقٍ للإمالة كما ورد أعلاه، ومع ذلك فلم يكن توصيفه دقيقاً بالمعايير الصوتية الحديثة. وهنا أود القول بأن الإمالة العربية القديمة لم يكن لها شكلاً محدداً، وبالأستعانة بالنهج المقارن ومحاولة رسم خريطة للإحالات إضافةً إلى توصيفات سيبويه يمكن إعادة بناء صورة أصيلة تاريخية للإمالة. وأرى أن الإمالة تأخذ شكل الصوت [ie*] وذلك متحقق في عربية شرق ليبيا وبعض التنويعات المالطية (للمفارقة هناك انعكاسٌ يأخذ الشكل الصوتي التالي: ay* في لهجات بلاد الرافدين). وتتناسب عملية إعادة البناء هذه مع توصيفات سيبويه والسلوك الإملائي في القراءات القرآنية مع الأخذ في الحسبان أن الإمالة والصور الأخرى للحركات ذات القيمتين المصاحبة للفتحة [ay] لا شك أنهما ظاهرتان مختلفتان، لهما انعكاساتهما في اللهجات العربية المعاصرة. ومع الاستناد إلى الإمالة في اللهجات اليوم إضافة إلى المنطق الصوتي لاشتقاق المُغايَرات الشائعة للإمالة مثل: [ii] و [ee] يظهر أنها مشتقة عن الصوت المعروف عبر تاريخ الإمالة وهو [ie*]. يرى فليش Fleisch (1961: 1162) أن الإمالة التي عند سيبويه يمكن أن تُسمع كالتالي: [e] أو [ä]. ويمكن التمييز بين هذين الصوتين على أن أحدهما يمثل الإمالة القوية والآخر يمثل الإمالة الضعيفة، وهذا النوع الأخير ربما يشير إلى الإمالة التي تُوصف بأنها: (بين بين) في القراءات. وتتلخص مشكلة اقتراح فليش في أنه يُلخّص تقاليد المستعربين العرب في تناول هذه المسألة. حيث يقرأ ببساطة نص سيبويه دون النظر في تطبيقات التفسير التاريخي للقواعد النحوية ككل. وهناك مشكلةٌ يسيرةٌ متعلقةٌ بالصوت [e]* إذ كيف تكون الإمالة في عربية شرق ليبيا تارةً [ie] وتارةً أخرى تكون [ii] في الأندلس أو في بلاد الرافدين؟ وعلى حد علمي لم يتناول أحد من المستعربين الغربيين هذه المسألة.

الفصل الثامن

الضمير المتصل
وإعادة بناء
صورة اللغة

8.1 أشكال الوقف على السياقات الصوتية وعلامة الإعراب

كما جرى النقاش في الفصل 3، فإن كل كلمة من كلمات العربية الكلاسيكية (الفصحى) لها شكلان صوتيان: أحدهما بالوقف، والآخر بالوصل. تبعاً لتقاليد الدرس اللغوي فإن حركات الآخر واضحة جداً في سياقات الوصل ولا يمكن إسقاطها، وهذا ما تفتقده سياقات الوقف التي لا تظهر فيها حركات الآخر. وهذا يشمل على سبيل المثال لا الحصر حركات أواخر الأفعال والأسماء. وتشتمل القائمة التالية على مُغايرات الوقف التي يحصل فيها حذف للصرفية الأخيرة:

(1) الوصل	الوقف
بَيْتٌ	بَيْتٌ
الْبَيْتُ	الْبَيْتُ
بَيْتٍ	بَيْتٍ
الْبَيْتِ	الْبَيْتِ
الْبَيْتَ	الْبَيْتَ
يَكْتُبُ	يَكْتُبُ
أَيْنَ	أَيْنَ
إلخ....	

وهناك استثناءً يكمن في حالة النصب عند التذكير التي تُنطَق في الوقف بفتحة طويلة في الآخر كالتالي: بيت - *bayt-aa*.

ولو كان الوضع اللغوي بهذه السهولة بحيث تكون حركة الآخر طارئة فلربما زالت العوائق أمام عملية إعادة بناء صورة أشكال الوقف؛ لأنها تصبح هي الأصل. وبناءً على هذا الافتراض فإن اللهجات الحديثة (التي لُزمت تسكين الآخر) تستمر في اتباع تقاليد الوقف (Nöldeke 1897:10)

وقد أشرت إلى الإشكاليات المتعلقة بهذا الافتراض في المبحث 3.3.2.3،

ومنها أن الأدلة التي تشير إلى أن التنويعات التي تلت العربية القديمة انتقلت من حالة اشتغالها على الوصل (الذي تظهر فيه حركة الآخر) والوقف (الذي لا تظهر فيه حركة الآخر) إلى حالة تلتزم الوقف (غياب الإعراب)، وفي أحسن الأحوال يمكن القول إن هذا التطور اللغوي يظل من القضايا الغامضة. وفي هذا المبحث أو اصل النقاش الذي افتتحته في الفصل الثالث. والسؤال المركزي والمنطقي: أيُّهما الأصل في اللغة: الوقف أم الوصل؟ وهنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن الاستناد إلى معايير مسبقة لتعيين إحدى الحالتين على أنها الأصل، كأن يُنظر لها على أنها ظهرت بدلاً للآخرى؛ لأن الحالتين ببساطة ظاهرتان تزامنيتان تعايشتا عبر العصور، فلا يُقال بأن إحداها خَلَفَت الأخرى. وفي هذه الحالة تظهر الحاجة لمناقشة تاريخية مقارنة تُرجِّح أيُّهما الأصل وأيُّهما الذي طرأ بعده.

أجرى هاريس بيركلاند Harris Birkeland دراسةً (1940) تُعد الأكثر تفصيلاً حول الوقف في العربية. ويرى بأن الوصل أقدم، وهو الأصل كما جاء في المبحث 1.5.5 حيث وُضِعَ مجموعة من المراحل التاريخية أشار فيها إلى نشأة الوقف. وذكر أن الشَّعر القديم اشتمل على بديل للوقف والمتمثل في ظاهرة الترُّثم أو (التغني) وهو عبارة عن تطويل حركة الآخر عند التغني بالشعر. ففي (2) الشطر الأول من صدر معلقة امرئ القيس فإن حركة الجر في كلمة (منزل) يتولَّد عنها ياء عند الترثم بآخر هذا الشطر.

(2) قفا نبك من ذكرى حبيبٍ ومنزلي (كتاب سيبويه: 2:325)

ويرى في هذه الحالة أن هذا ممكنٌ فقط في حال ما إذا كانت حركات الآخر موجودةً في العصور المتقدمة ثم طرأ عليها المد للترُّثم في العصر الجاهلي.

يشير سيبويه وهو أقدم مصدرٍ تناول هذه القضية صراحةً بأن هناك ثلاث طرق لنطق المقطع الصوتي الأخير في الشعر: أحدها، تطويل الحركة كما في (2) أعلاه، الثاني، حذف حركة الآخر:

(3) مَنْزِل

أما الثالث فهو نطق تميم الذين يُقفلون المقطع الصوتي بنون ساكنة كما في :

(4) يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ (Sibawaih II: 326, translation follows) (Lisaan 11: 473)

وهذا انعكاس صوتي للوقف؛ لأن المثال (4) أضيفت فيه النون إلى كاف المخاطب الذي لا يُنَوّن في العادة.

وكما أشرت في المبحث 1.5.5 فليس هناك دليل من الأدب العربي القديم يدل على أقدمية الوقف على الحركة الطويلة كما في (2) أعلاه. وكما أشرت في المبحث المذكور آنفاً فإن توصيفات سيبويه لظاهرة الوقف في الشعر لا يمكن من خلالها إعادة بناء صورة اللغة بحيث يمكن من خلالها افتراض أن الوقف هو الأصل. منطقياً، فإن فرضية أصالة الشكل الخالي من الحركة لا بد من أخذها في الحسبان. والدليل الذي يدعم هذه الفرضية نجده في نظام الوقف الشامل الذي وثّقه سيبويه وغيره والذي لخصّه في المبحث 1.5.5، وفي ظاهرة الاختلاس مقابل التمثيط والإشباع في المبحث 2.4.1.2.

ولذا أود أن أعرض النقطة التالية لدعم موقفي، حيث سأكرس هذا الفصل ابتداءً من المبحث 8.2 للوقوف على آثار وبقايا حركات الآخر في اللهجات العربية المعاصرة.

وفيما يتعلق بحركة الآخر الممدودة في (2) فإن تمطيط كل من الكسرة والضمة يشار له أيضاً في غير مواضع الوقف (الوصل). وهو ما يسميه سيبويه الإشباع (التمطيط) (II 324). وينطبق على كل من الفتحة والكسرة والضمة. فعلى سبيل المثال: بدلاً من منزلِكَ يمكن إطالة علامة الجر وهي الكسرة على اللام. وفي (5 أ) أدناه فإن الكسرة ليست في موضع الوقف ومن هنا فإن الكاف وقاها من الحذف.

(5 أ) مَنْزِلِيكَ *manzil-iy-ka*

التمطيط يولد حركة في الآخر توازي الشكل المشتمل على الحركة الطويلة في الوقفات على الشعر كما في (2=5 ب).

(5 ب) منزلي *manzil-iy*

وبسبب الوزن امتنع تمطيط الحركة في آخر الكلمة المختومة بالضمير المتصل كما في (5 أ).

وكما تقع الإطالة على حركة الإعراب في كل من حالتي الوصل والوقف فكذلك الاختلاس يقع أيضاً في الحالتين. وعند الوقف في الشعر فهناك صورتان من صور الوقف تقتضيان وجود ساكن في الآخر إما عن طريق إقفال المقطع الصوتي بالنون كما في (4)، أو عن طريق حذف الحركة الأخيرة كما في (3). وفي غير مواضع الوقف فإن سيبويه يشير إلى التناظر بين كل من التمطيط للضمة والكسرة في مقابل اختلاسهما⁽¹⁾.

(6 أ) منزلك *manzil-ə-ka*

في الشعر فإن سيبويه يستشهد بأمثلة حذفت منها علامات الإعراب مجتمعة

(6 ب) وقد بدا هنك من منزر

(بدلاً من هنك بضم النون) (سيبويه 2:325، لسان العرب 15:367)

ومن هنا يظهر أن التباين في نطق الاسم يظهر حينما تكون فيه الحركة وهي الضمة أو الكسرة منطوقتان أو غير منطوقتين، أو حينما تأخذان وضع الحياد (الاختلاس). وهذه الحالات المتباينة لنطق الاسم كلها موجودة

(1) في القراءات القرآنية فإن الاختلاس مقابل للوصل، والاختلاس عبارة عن حركة قصيرة يدركها السامع في آخر الكلمة سواء في الوقف أو الوصل. وقد تعود هذه الحركة القصيرة إما إلى المعجم أو إلى قواعد اللغة. والمقابل لهذه الحالة هو الوصل وفيه يدرك السامع حركة طويلة (انظر 8.9 أدناه للوقوف على بعض الأمثلة). ظاهرة تضعيف الحركة نجدها أيضاً فيما يُسمى التخفيف عند أبي عمرو وقد تناولته بمزيد من التفصيل في الفصل 4 فيما تقدم.

وبشكل عام فإن المصطلحات المتعلقة بتطويل نطق الحركة القصيرة في تقاليد النحو والقراءات القرآنية تتضمن: الإشباع، التمطيط، الإتمام والوصل (هذه تُستعمل في أواخر الكلمات)، بينما تلك المصطلحات المتعلقة بتقصير أو تقليل فهي الاختلاس والتخفيف. المصطلحات الأخرى مثل الروم والإشمام تُحدد نوعية وكمية الحركة بشكل أكثر دقة.

في توصيفات سيبويه في كل من حالتي الوصل والوقف في مواضعهما المعروفة. ويمكن تفسير تلخيصي على النحو التالي: أن التمثيط في الحركة الطويلة (حروف العلة) غير معتاد. وإذا كانت حركات الإعراب حاضرة دائماً فلا حاجة لتمثيطها، ويمكن النظر إلى التمثيط على أنه أداة لإبراز غير المميز. وبعبارة أخرى، فإن العادة جرت على أن التباين بين الحركتين العاليتين (الكسرة والضمة) ليس كبيراً في حالة الوصل. ويأتي التمثيط هنا على أنه ثقلٌ معياريٌّ وازنٌ في مثل هذه الحالات. ولذا فإنني أنظر إلى الاختلاس على أنه النطق الطبيعي للكلمة. ويمكن أن يمتد هذا الحكم ليشمل الوقف في الشعر بحيث يكون ممثلاً للنطق الطبيعي.⁽¹⁾

يمكنني هنا الإشارة إلى اعتراضين على هذا التفسير. حيث يرى بيركلاند Birkeland أن الاختلاس ربما يعكس ببساطة مرحلة لاحقة من اللغة أصبحت فيها حركات الآخر غير واضحة. والنقطة الأساسية التي أنطلق منها في معارضة كلام بيركلاند هي أن غياب حركة الرفع والجر حاضر أيضاً في الاختلاس، حيث تُحَيّد الحركة في العربية الكلاسيكية حتى يغيب التباين بين الحركتين العاليتين مثل الكسرة والضمة، وقد وثقت ذلك في الفصل 2. إن ضعف وظيفة حركة الآخر كما في الفصل 3 على رأي كورينتي Corriente (1971, 1973) ليس سوى انعكاساً لغياب التفريق بين وظيفة الحركات عموماً. تاريخياً، لم تتطور الحركتان العاليتان في العربية (الضمة، الكسرة) إلى الحد الذي تكون فيه كل حركة متباينة عن الأخرى بشكل كامل، سواءً من الناحية المعجمية أو من ناحية القواعد.⁽²⁾

(1) رغم أن هناك كثيراً ممن تعاطف مع رأي زفتلر Zwettler (1972:145) القائل بأنه لم تكن هناك تنويعاً منطوقاً (محكية تختلف عن لغة الكتابة) لا في عصر النبي محمد ﷺ ولا في العصور التي قبله، إلا أنني أعتقد بأن التفسير الذي يستند إلى المصادر النحوية الباكورة لا يقبل مثل هذه التقسيمات القائمة على فكرة أن بعض اللهجات فيها إعراب والبعض الآخر لا إعراب فيها. فزفتلر يجادل بأن حركة الآخر كانت موجودة فقط في السجل الشعري وليس في اللغة اليومية المنطوقة؛ ولذا فهذا الإشكال يسري في اتجاهين. كما هو موضح في هذا العمل حتى في تلاوة القرآن والشعر فهناك بقايا لظاهرة حذف الحركة. وعلى الجانب الآخر فإنه من الصعب إنكار أن سيبويه والنحاة المتقدمين كانوا يعتمدون على حركات الإعراب في ملحوظاتهم النحوية التفصيلية.

(2) يشير المؤلف هنا إلى ما جاء في الفصل الثاني واستدل عليه بما قاله الفراء في الكلمات التي

من منظور لغوي تاريخي فإن مُغايرات الاختلاس لا تحتاج إلى أن تُفسَّر على أنها ردة فعلٍ لسقوط نظام الإعراب، وقد قدمتُ مزيداً من الحجج في هذا الصدد في المبحثين: 8.2-8.8. ومن الراجح أن التباين الوظيفي بين الحركات المنفردة العالية (أي بين ضمة - كسرة، رفع - جر) مرَّ بمراحل تطويرية نتيجة التأثير بالسياق الصوتي. هذا التطور أدى إلى التباين بين الرفع والجر في اللغة التي كانت الأصل للعربية الكلاسيكية.

يُمكن الاعتراض الآخر في أن هذا التفسير يتعارض مع التفسيرات المقبولة لظاهرة الوقف. ومع ذلك أعتقد أن العديد من الآراء في هذا الصدد لا تستند إلى قراءة متأنية للنصوص الأصلية. هذه الآراء تشمل على توصيف كافٍ حول كلٍ من حالتَي ظهور حركة الإعراب وغيابها وذلك لطرح التساؤل حول أيهما الأصل ظهور الحركة أم غيابها من وجهة نظر الدرس اللغوي المقارن؟

وفي الجزء المتبقي من هذا الفصل أعرض مزيداً من الاعتبارات حول هذا النقاش الذي بدأ في المبحث 3.4 بحثاً عن آثار حركات الإعراب في الأشكال اللهجية.

8.2 الضمائر المتصلة وحركات الإعراب

تكمن أهمية النقاش السابق حول الموضوع الرئيس في هذا الفصل في ملحوظة يسيرة كالتالي: إذا كانت التنويعية المشتمة على الإعراب هي الأصل للهجات العربية الحديثة فمن المتوقع أن نقف على آثار لحركات الآخر في بعض النماذج من اللهجات اليوم. وهناك موضعٌ حريٌّ بأن ننظر فيه وهو ما قبل ضمير المفعول المتصل. فهذا الضمير يُلصقُ بحركة آخر الاسم

تتنالوب فيها الكسرة والضمّة دونما اختلافٍ وظيفي مثل (عَجَلْ و عَجَلْ) و (كَرَمْ و كَرَمْ) التي لا تظهر فيها وظيفة للحركة العالية ولذا حُذفت كما في المثال الأخير. صحيح أن الضمة والكسرة في بعض السياقات متباينتان، ولكن ليس في كلّ سياق. والتساؤل الذي يطرحه المؤلف هنا في علم اللغة التاريخي كالتالي: إذا كان هذا هو الحال فهل يا ترى أن يكون التباين بين الضمة والكسرة ليس إلا تطوراً حصل عبر العصور وكان الأصل القديم لا تباين فيه بينهما؟ (المُترجم).

أو الفعل وذلك للتعبير عن الملكية في حالة الاسم والمفعولية المباشرة في حالة الفعل. والأمثلة في (7) (انظر أيضاً (5) في المبحث 1.5.4 للوقوف على نموذج متكامل).

(7) بَيْتُكَ *bayt-u-ka*

بَيْتُكَ *bayt-u-ki*

يُسَاعِدُكَ *yusaaʿid-u-ka*

الكلمات التي يكون آخرها مرفوعاً بالضمة ويلحقها ضميرٌ مفعولٍ متصلٍ تسلم حركة آخرها (ضمة الرفع) من السقط نتيجة امتناع الوقف على مثل هذه المواضع. ويمكن توضيح ذلك بحالة أخرى مشابهة يحدث فيها شيءٌ من الإبدال الصرفي، وقد قمت بتوصيفها في المبحث 1.4 (1) و 45.2 (1). ففي عربية غرب السودان، نجد أن اللاحقة التي تؤدي معنى المتكلم في الماضي محميةً من الحذف عند إضافة ضمير المفعول إلى آخر الفعل (8 ب):

(8 أ) كَتَبْتُ *ka'tab-Ø* (أنا كتبت) في مقابل

(8 ب) كَتَبْتُ *ka'tab-t-a* (كتبت)

ومن المعقول أن نتساءل عما إذا كانت علامات الإعراب لم تترك أثراً لوجودها المزعوم في الماضي في مواضع مشابهة مثل مواضع الوصل، والمواضع التي يُوقى فيها حركة الآخر. والسؤال المركزي الذي سأناقشه في هذا الفصل هو ما إذا وجدت آثار لحركات الإعراب في مثل هذه المواضع المحمية من التغيير أم لا؟

8.3 الضمائر المتصلة، حركات الإعراب وحركات الحشو في اللهجات

هذه الفكرة طُرِحَتْ من قبل كبار المستعربين بمن فيهم بيركلاند نفسه.⁽¹⁾ وعند مناقشة ظهور الحركات الموضحة بخط داكن في النموذج التالي من

(1) وقبله بكثير فالين Wallin (1858: 673) الذي ناقشت فكرته باختصار في حاشية 16 في الفصل 2.

لهجة القاهرة يشير بيركلاند (1952: 12, 19) إلى أن ذلك مشتق من نظام علامات الإعراب الثلاث، ضمة، فتحة، كسرة.

(9) رَجُلُهُم *regl-u-hum*

رَجَلَةٌ *regl-a-ha* (رَجُلُهَا)

رَجُلُنَا *regl-i-na* (رَجُلُنَا)

كما سيظهر في المبحث 8.8 أدناه، هناك تفسيرٌ صوتي واضحٌ ومنتظمٌ على أن الحركاتِ أعلاه ليست سوى حركاتٍ للحشو. وهنا يمكن ملاحظة أن بيركلاند لم يقدِّم تفسيراً لذلك سوى أن ذلك نتيجةٌ للمحافظة على الهوية الصوتية لحركة الإعراب في العربية الكلاسيكية. فعلى سبيل المثال، ليس هناك تفسيرٌ للمحافظة على الكسرة وهي علامةُ الجر حينما تقع قبل ضمير المتكلمين / نا /، وكذلك الضمة قبل ضمير الغائبين / هُم /. وبيركلاند لا يقدِّم تفسيراً يشرح كيف تحولت حركةُ الآخر إلى حركةٍ حشوٍ.

مستعرب آخرٌ له وزنه وهو كانتينو Cantineau (1937:180) اقترح أن حركات الحشو ليست إلا بقايا لعلامات الإعراب. وقد قدم هذا الاقتراح في ثنايا حديثه عن الضمائر المتصلة في لهجة قبيلة عَنَزَة المتواجدة شمال السعودية والأردن وسوريا، وذلك عند التناوب في أصوات ضمير المفعولية المتصل بين الشكليين التاليين: كَـكْ -ak و كُـكْ -k.

(10 أ) رَأْسُكَ *raas-ak*

(10 ب) بَقَرَتُكَ *bgar-at-k*

فكانتينو يرى أن فتحة السين في (10 أ) بقيةٌ من علامة الإعراب والتي حُفِّت في (10 ب) بعد المقطع القصير كَـكْ at-ak < كُـكْ at-k.

وهناك عدة إشكالاتٍ حول تفسير كانتينو للتنوع الذي بين كَـكْ و كُـكْ، انطلاقاً من كون الحركة فيه بقيةٌ لعلامة الإعراب، وهذا جديرٌ بأن أتوسع في الحديث عنه.

أولاً، فعلى غرار الإشكال الذي وقع فيه بيركلاند في حديثه عن اللهجة

القاهرية، حيث لم يتضح السبب الذي أدى إلى المحافظة على علامة النصب (الفتحة) في حين أن علامات الإعراب الأخرى حُذفت. ثانياً، حينما ننظر إلى البنية الأساسية لكلمة مثل بَقَرَتَكَ bgarat-ak أو ربما *بَقَرَتَكَ bagarat-ak فكانتنيو لا يقدم قاعدةً عامة تشرح سبب حذف الحركة في الآخر /-a-/ وليس ما قبل الآخر، الأمر الذي أنتج كلمة بَقَرَتَكَ bgart-ak. وفيما يلي سنرى أن افتراض التماثل التاريخي الذي يؤدي لشيوع حركات الحشو مثل الفتحة التي تقع قبل الضمير المتصل ظاهرة يمكن البحث عن قاعدة عامة لتفسيرها.

ثالثاً وأخيراً، لهجة قبيلة غِنَزَة التي وصفها كانتنيو لها قيودٌ عامة تمنع توالي مقطعين صوتيين مفتوحين. وتقبل هذه القوانين كلمة بَقَر bagar ولكنها لا تقبل بَقَرِه bagar-ih. في هذه الحالة تُحذف الحركة من المقطع الأول كالتالي: بَقَرِه bagar-ih < بَقَرِه bgir-ih (بَقَرْتُهُ). فالحركة التي تسبق ضمير النصب المتصل تُهَيءٌ لحذف حركة الأول. ولو كانت حركة الآخر من بقايا ظاهرة الإعراب فمن المتوقع أن تأثير إضافة الفتحة في وسط الكلمة سيؤدي إلى حذف حركة الفتحة في الجذر من الأصل وهو بَقَر كما في (11) أدناه.

(11) بَقَر bagar-a

بَقَر bagar-a

وبعد فقدان حركة الإعراب عند الوقف لابد أن يكون شكل الكلمة كالتالي:

(12) بَقَر bgar

وهذا غير موجود في هذه اللهجة.

لا شك أنه يمكن القول بأن تسلسل التغيير كالتالي:

س 1. علامة الإعراب: بَقَر bagar-a

س 2. غياب علامة الإعراب: بَقَر bagar

س 3. توالي مقطعين مفتوحين: بَقَر bagar، بَقَره bagar-ih، ← بَقَره bgar-ih.

وهذا يفسر كيف أن الأشكال المتطابقة في الظاهر كما في س1 وس3 يمكن أن تؤدي إلى نتائج متباينة. فالنموذج س1 كان موجوداً قبل النموذج س3. وفي هذه الحال فالتساؤل سيكون حول النموذج (10 أ)، إذ كيف يمكن من وجهة النظر التاريخية أن تكون الحركة في هذا النموذج من بقايا الإعراب. وبناءً على ما جاء في س1-3 فلا بد من حذف علامات الإعراب كلها من النظام اللغوي ليتماشى ذلك مع النموذج س3.

وحيثما نُفَكِّرُ بطريقة منهجية في الآثار المترتبة - على افتراض أن المادة الصوتية اللاحقة للكلمة بقيةً لحركة الإعراب - يصبح الأمر مُشْكِلًا عند كل من بيركلاند و كانتينو. ومع ذلك يمكن إبقاء الفرضية ضمن الاحتمالات الممكنة حينما نوسّع موضع الحركة التي ربما كانت من آثار ظاهرة الإعراب، فنقول: إن هذه الحركة يمكن أن نجدها في مكان ما بين أصل الكلمة وما لحق آخرها. في الجزء المتبقي من هذا الفصل سأحاول إعادة بناء صورة للضمائر المتصلة؛ للتأكد بشكل لا يُساوَرُه الشك حول ما إذا كانت بعض الخصائص في النماذج التي أعيد بناء صورتها لا تعود في حقيقتها إلى الحركات (الصوائت).⁽¹⁾

8.4 بنية المقطع الصوتي

لكي نتمكن من فهم أشكال الضمائر التي أعيد بناء صورة لها تبعاً لأشكالها وتوزيعها في اللهجات العربية الحديثة لا بد من الإشارة أولاً إلى قوانين بنية المقطع الصوتي الأساسية السائدة في اللهجات العربية موضع

(1) وكذلك فعل بروكلمان (1908:309) حيث فسر حركات ضمير المخاطب المفرد وهي الكسرة أو الفتحة كما في ك- ak و ك- ik على أنهما علامتا إعراب أصيلة. إذ يرى أن هذه اللواحق الصوتية الأصلية في الضمائر موجودة أيضاً في ضمائر المفعول اللاحقة للأفعال وهذا في حد ذاته يشكل تساؤلاً أكثر من كونه إجابةً (انظر أيضاً: Behnstedt and Woidich 2005: 25, Abdo 1969).

الدراسة. هناك عدة لهجاتٍ تتميز بلا شك بعدة قوانين تخصها. وهناك ثلاثة قوانين حريّة بأن نعود إليها، أولاً، قوانين حركة الحشو التي لخصتها في المبحث 3.4.2 (والأمثلة (14، 15)) ولا بد أن أُعيد ذلك التلخيص هنا فقط لتكتمل الصورة الهيكلية للنموذج.

(13) حركة الحشو التناظرية

(13 أ) ص ص ص ← ص ص ص (حركة الحشو)، يَلْبُنَا galb-na
← يَلْبِنَا galib-na

(13 ب) ص ص ص ← ص ص ص، يَلْبُنَا galbna ← يَلْبِنَا galbi-na
القانون الآخر شائع كذلك وهو عبارة عن رفع الحركة المنخفضة (الفتحة) (تغييرها إلى الكسرة أو الضمة العاليتين) إذا كانت في مقطع واحد مفتوح.

(14) رفع الحركة المنخفضة

كَبِير kabiir ← كَبِير kibiir

كَتَب katab ← كَتَب kitab

القاعدة الثالثة هي عبارة عن قيدٍ يسمح بمقطع مفتوح واحد، وفي حال توالي مقطعين إما أن الأول يُحذف أو أن الثاني يطأله شيءٌ من التغيير بحسب الصرفيّة واللهجة التي وقع فيها ذلك القيد، هذا القانون موجودٌ في المثال س 2 أعلاه.

(15) القيد في المقطع الصوتي

كَتَبَتْ katab-at ← كَتَبَتْ ktib-at

بَقَرَه bagara ← بَقَرَه bgura

لاحظ هنا أن المقطع الثاني رُفَعَت فيه الحركة قبل المقطع المفتوح تبعاً لما جاء في (14) سابقاً.

8.5 استطلاعُ للبيانات

جمعتُ ضمائر المفعول من 49 لهجة وحللُتها تبعاً للمعايير الموجودة في المباحث القادمة. والجوانب الأساسية في البيانات أشرت لها في الخرائط 1-3 والبيانات ذاتها سردها في الملحق 3. في بعض الحالات، ورغم أن هناك بعض اللهجات لا تتوفر معلومات كافية عنها - وذلك عند تطبيق كل معيار من المعايير - إلا أنني لم أستبعد تلك اللهجات؛ لقيمتها في عملية المقارنة (على سبيل المثال الخراسانية العربية). وفي أغلب الأحيان فإنني أسعى جاهداً للحصول على 2-4 ملحوظات في لهجة كل قطر تبعاً لحجم ذلك القطر والتنوع اللهجي فيه. فاليمن على سبيل المثال على الرغم من صغر حجمها الجغرافي إلا أنها متنوعة للغاية من الناحية اللهجية؛ لذا فإنني أقوم بتضمين أربع ملحوظات لهجية خاصة باليمن. وفي بعض الحالات ألجأ للتعميم على مناطق بعض اللهجات مثل ما فعلت مع نيجيريا والكاميرون وتشاد. فهذه ثلاث دول لديها كلها أربع ملحوظات في البيانات فقط؛ لأن العربية التي يتحدثون بها في هذه المنطقة تنتمي إلى منطقة لهجية واحدة. وهذه اللهجات التي تبلغ 49 بمثابة البيانات الخام التي ستنبثق عنها مجموعة من الأشكال اللغوية التي أعيد بناء صورة لها. وفي ثنايا عملية إعادة البناء سأشير في بعض الأماكن إلى بعض التطورات الثانوية التي طالت بعض اللهجات. ومع ذلك يظل التركيز الأساسي في عملية إعادة البناء على التوصل لصورة أقدم لكل ضمير. وفي بعض الأحيان نتوصل إلى أكثر من صورة، وهذه الصور هي التي أفترض أنها تعود إلى عصر ما قبل شتات العرب. ثم سأبحث عن آثار ظاهرة الإعراب وبقاياها في ثنايا هذه الأشكال اللغوية التي أعيدت بناء صورتها.

ولا بد من توضيح المنهجية والمُخرجات والأهداف المباشرة لعملية إعادة بناء صورة اللغة في هذا الفصل. ففي المباحث 5.8-7 أعدتُ بناء صورة ضمير المفعول به بناءً على اللهجات المعاصرة فقط. فلم أعتمد على اللغة العربية الفصحى أو العربية القديمة أو العربية التي يُفترض أنها العربية

الأولية. وفي الحقيقة فسيظهر في المبحثين 8.8 و 8.9 أن الأشكال التي يُفترض أنها تنضوي تحت العربية الأولية، على سبيل المثال: ضميرُ جمع الغائبات ** هُنَّ (Behnstedt 1991: 235) تتسبب في بعض الإشكاليات. والعادة أن عملية إعادة بناء صورة اللغة تعودُ إلى مرحلة ما قبل شتات العرب إلا في حال ما نُصِّصَ على أن العملية تعود إلى حقبةٍ أخرى (انظر المبحث 1.1). وبالتالي فإن العلامة «*» تعني أن الشكل اللغوي يعود إلى مرحلة ما قبل الشتات. وهذا موجود في الفصل 5 حيث وُقِفَ على تنويعات أو تنويعاتٍ لغويةٍ في شبه الجزيرة العربية والمناطق المجاورة لها تُعودُ لعصر التوسع العربي الإسلامي. وعلى الرغم من أن العينة المؤلفة من 49 لهجةً كبيرةً نسبياً إلا أنها ليست كافيةً لإعادة البناء التفصيلي، وأحسب أن عينةً أكبر في الحجم ستؤدي إلى مجموعةٍ من عمليات إعادة البناء المعقدة. ومع ذلك فإن الهدف الرئيس من هذا التطبيق ليس مجرد إعادة بناء صورة اللغة في حد ذاتها. ولذا فسأعتمد إظهار حقيقة أن عمليات إعادة بناء صورة اللغة مهما كانت تفصيليةً متطورةً إلا أنها في الجملة لا تقتصر مسبقاً وجود آثارٍ لعلامات الإعراب. والعينة التي تضم تشكيلةً واسعةً من اللهجات في هذا الفصل تؤكد معقولية هذه الدعوى.

ومع ذلك فمن المثير للاهتمام أن تُربط نتائج إعادة بناء صورة اللغة بالتوصيفات الكثيرة التي وصلتنا عبر الدرس اللغوي التقليدي النحوي حول الضمائر المتصلة. والهدف من هذا الربط هو تحديد مدى التوافق في عملية إعادة بناء صورة اللغة بين ما نجده في اللهجات العربية الحديثة وملحوظات اللغويين الذين قاموا بالعمل الميداني وكانوا شهوداً على اللغة في القرن الثامن الميلادي.

ويجب أن أشير إلى أنه وفي بعض الحالات من المثير للاهتمام أن تتجاوز عملية إعادة بناء صورة اللغة مرحلة ما قبل الشتات في اتجاه في الماضي السحيق وصولاً إلى الأشكال اللغوية الأولية. ويحصل ذلك عندما

تُفضي عملية إعادة البناء المقارئة⁽¹⁾ إلى نتائج واضحة لا لبس فيها إلى حد كبير. وفي مثل هذه الحالات سأحدد النموذج الأولي بكلمة «العربية الأولية» وأضع له نجمتين.

وقبل البدء أود أن أعرض عينةً للنموذج الذي أسير عليه وهو مأخوذ من العربية المعيارية وهذا النموذج لكل من ضمائر الجمع والمفرد.

(16)	مفرد	جمع
المتكلم	ي، ني	نا
المخاطب	ك	كم
المخاطبة	كِ	كنَّ
الغائب	ه	هم
الغائبة	ها	هِنَّ

ضمير المتكلم ي يلحق الأسماء وحروف الجر بينما ني يلحق الأفعال.

8.6 في الحالات التي تخلو من الإشكاليات يمكن فيها إصدار التعميمات

بعض المعايير التحليلية التي يُستند لها في التحليل ليست إشكالية. فعلى سبيل المثال الضمائر التالية لا يعتربها التغيير وإن اعترأها فبشكل ضئيل مما يجعلها شبه خالية من التنوع اللهجي. فيما يلي سأضع الضمير في العربية المعيارية على اليمين من علامة يساوي (=) وذلك فقط لتسهيل الرجوع إليه، ولا يدل ذلك على أن هذا الشكل للضمير يُمثّل الأصل القديم. وتجدرُ الملاحظة أن الظواهر العامة التي أتمكن فيها من إصدار الأحكام العامة فيما يخص ضمير جمع الإناث (8.6.3) ستؤخذ في الاعتبار وتُتناول بالتحليل في مباحث فردية.

(1) في المقابل أيضاً فإن عملية إعادة بناء صورة اللغة الأولية كذلك تتطلب أخذ الإشكالات الجانبية في الحسبان مثل التأثيرات القادمة من اللغة الغالبة (التي احتكت باللغة الأولية (قيد الدراسة)). مثل هذه التأثيرات تتطلب انحرافاً في الدراسة باتجاه الظروف التاريخية لمجموعات الناطقين إما المتجاورة (في أكثر من بيئة) أو المتعايشة (في بيئة واحدة)، وقد وضّحت ذلك في المبحث 8.6.6 عند مناقشة الضمير المتصل للغائبين.

8.6.1 ضمير المتكلم

ي، ني = - (i*)، - (i*)، ني (ni*)

المواضع الأساسية في العينة المأخوذة من 49 لهجة تأخذ نفس الشكل المقطعي لضمير المتكلم الواقع مفعولاً، والتنوع في هذا الضمير يحدث فقط في النبر. ففي معظم اللهجات لا يقع النبر على هذا النوع من الضمائر المتصلة باستثناء خمس لهجات، أربعة منها في منطقة غرب السودان. في العربية التشادية كذلك هناك نبرٌ على الضمير المتصل، وفي العربية النيجيرية يحدث النبر فقط في حالة ما كان الضمير ضمير رفع. وبما أن النسخة المنبورة موجودة فقط في منطقة غرب السودان فيمكن لنا أن نعدّها من الابتكارات اللغوية الطارئة، وبناءً على ذلك فإن المُغيرات الخالية من النبر يُنظر لها على أنها تُمثِّل الشكل الأولي للضمير. وعلى أية حال فإن لهجة بدو البتراء في الأردن يقع فيها هذا النبر، وكذلك في لهجة سينا وشمال شرق مصر فإنَّ ضمائر المتكلم منبورة de Jong (Behnstedt and Woidich 1985) (2000)). وربما أن نماذج النبر في عربية غرب السودان مرتبطةً بهذه النماذج في مصر، أي أن المتحدثين الأسلاف للناطقين بالضمير المنبور هاجروا في الأساس من مصر نحو غرب السودان؛ لأن لهجات سينا قديمة جداً. ويذكر دي جونق أن المتحدثين بالعربية استقروا في سينا منذ عصور ما قبل الإسلام (2000:13)، ويمكن إعادة بناء ضمير المتكلم المنبور وغير المنبور وإعادته إلى عربية ما قبل الشتات.⁽¹⁾

(1) أحد المراجعين الذين استعانت بهم دار نشر أكسفورد OUP أشار إلى أن العبرية يكون النبر فيها كذلك على المقطع الأخير وهو -iy من ضمير المتكلم، الأمر الذي يمكن أن نبني عليه فكرة حدوث تطور لغوي تناظري (بإزاء ما حدث في العربية). وعموماً فمن المهم في اللسانيات السامية المقارنة أن نأخذ في الحسبان تأثيرات كل من الاتصال بين اللغات، والتغير اللغوي وذلك عند الوقوف على الخصائص المتوازية (بين لغتين). على سبيل المثال ربما تكون هناك خصيصة لغوية دخلت بعض التنويعات اللغوية العربية عبر الاتصال بين اللغات أو عبر الاتصال بين اللغات الناتج عن التغير اللغوي، ثم تنتشر تلك الخصيصة وهكذا. وعوداً إلى ما تقدم، فالنبر على آخر ياء المتكلم ربما

8.6.2 ضمير المتكلمين = نا (-na)

جميع النماذج في العينة تأخذ الشكل الاعتيادي وهو نَ (-na) باستثناء خراسان وعُمان فتشتملان على شكلٍ آخر للضمير وهو نِ (-ne). ورفع الحركة المنخفضة (تغيير الفتحة إلى كسرة أو ضمة) شائع في العربية. وقد نوقشت هذه المسألة بإسهاب في أحد جوانبها في الفصل السابع تحت الإمالة. ومسألة إبدال فتحة ضمير الغائبة ضمةً حاضرةً في البيانات التي بين أيدينا حيث /هـ/ تصبح /هـ/، وذلك في لهجة الهفوف وإقليم بقرمي وخراسان (انظر الموضع التالي). وفي عُمان يأخذ الضمير الشكل التالي: /هـ/. ولذا فمن المعقول أن يكون الضمير نِ صورةً نطقيةً قديمةً، وفي حال ما لم يكن الأمر كذلك، فهناك عمليةٌ أخرى محتملة لإعادة بناء صورة الضمير. تقضي هذه العملية حصول انقسام أولي يعود فيه الضمير في لهجتي خراسان وعُمان ليتحد مع أصله القديم المكسور عبر الخطوات التالية (/نَ ← na* / نَ / na / نِ ne/)، يعني أنه تَطَوَّرَ إلى الفتح ثم في تطورٍ آخرَ رجع إلى الكسر، وذلك خارجٌ عن إطار البيانات التي بين أيدينا. ومن المعقول أيضاً أن يكون الضمير نِ ne- / قد نشأ بشكلٍ مستقلٍ في كل منطقة على حدة، ويمكن التوصل لذلك عن طريق موازنة التغير الذي طرأ عليه بالمقارنة مع بقية المتغيرات التي أصبحت فيها الفتحة ← كسرةً. والتحول المنهج نحو الكسرة في كل من نِ ne- / و /هـ he- / في خراسان ملفتٌ للنظر رغم أنه في مثل هذه الجزئية لا يعدو أن يكون ذلك مجرد تشاكلٍ صوتي متناظرٍ. تجدر الإشارة إلى أن الشكل نِ ne-* / يمكن أن يُعَدَّ ضمن الأشكال التي تعود للعربية الأولية إذ لا توجد أية متغيرات تقريباً في هذه النقطة.

دخل إحدى التنويعات العربية في جنوب الأردن أو سيناء عن طريق تغير لغوي على يد مجموعة من الناطقين بالعربية ممن اتصلوا بالناطقين بالعربية، ويبدو هذا مقنعاً من الناحية التاريخية. ثم إن هذه الخصيصة اللغوية شقَّت طريقها إلى منطقة عربية غرب السودان. ولكي يكون الإطار الزمني الخاص بهذا الكتاب حاضراً فإن مثل هذا التطور اللغوي قد يربط بين كلٍ من عربية غرب السودان والتنويعات اللغوية في الأردن وسيناء حيث إن نقطة انطلاق هذا التغير من جنوب الأردن وسيناء.

8.6.3 جمع الإناث

ربما لا تكون هناك صيغٌ مستقلةٌ تخص جمع الإناث. وهذا الضمير بوصفه نموذجاً صرفياً موجودٌ في أرجاء العالم الناطق بالعربية. وإذا وُجد في لهجةٍ ما فإنه يوجد في نظام قواعد اللغة النحوية لتلك اللهجة (على سبيل المثال، الضمير الواقع فاعلاً يتصل بالفعل، والضمير الواقع مفعولاً يتصل بالأسماء، اسم الإشارة، إلخ). وغياب ضمير جمع الإناث يُعد من الاختراعات اللغوية الطارئة. واللهجات التي تحتفظ بهذا الضمير هي تلك التي أشرت لها في الخرائط 1-3. عموماً، في جميع المسائل المأخوذة من اللهجات التسعة عشر (العينات) وجدت أنها تشتمل على صورةٍ صرفيةٍ لضمير جمع الإناث بنسبة 40% من العينة كلها. وهذه اللهجات كالتالي: اللهجة الشكرية، ولهجات المناطق والمجموعات التالية: الخرطوم، شرق ليبيا، شمال إسرائيل، الأجارمة، البدول، النجدية، أبو ظبي، الرُّوالة، عُمان، البصرة، صنعاء (في مناطق النظير، السُّوادي، المُدَوّر)، أوزبكستان، خراسان، بغيرمي، نيجيريا.

8.6.4 حذف الهاءات، h^* - h ، h^* ، $\emptyset$

هناك ثلاث لواحق تبدأ ب / h^* هـ / ضمير المؤنثة الغائبة ها، ضمير الغائبين هُم وضمير الغائبات هُنَّ (وأستخدم العربية المعيارية هنا كمرجع للتمثيل). فضمير الغائبين يُتناول منفرداً، وفي عدد من اللهجات فإن البادئة الصوتية هـ ربما تُحذف. ويمكن التوصل إلى أن هناك نمطين عامّين متعلقين بجميع الضمائر المتصلة البادئة بالهاء.

في كثير من لهجات بلاد الرافدين فإن حضور صوت الهاء له شروطٌ إظهارٍ صوتية، على أقل تقدير كما جاء في قواعد اللهجات، ويمكن أخذ عربية النصارى البغاددة نموذجاً.

(17) هـ، هُم بعد المد (حركة طويلة)، كَتَبُوها



ـ (a-)، هـ (um-) بعد صامت، كَتَبَ (كَتَبَهَا)

اللهجات التي تُمثِّل هذا النموذج هي القبرصية، لهجة أرخ، ماردين، نصارى بغداد، يهود بغداد، طرابلس لبنان، خراسان، أوزبكستان، تيرب في سوريا. وفي دَرَقوزو Daragözü (تركيا) (Jastrow 1973) فإن حذف الضمير / هـ ha- وصل لدرجة أنه أصبح يُحذف في السياقات الصوتية كُلِّها حتى بعد الحركة الطويلة (مثل كَتَبُوا katab-uu-a) لذا فشكل الضمير بدون الهاء أصبح معمماً على اللهجة. يرى روث لالي Roth-Laly (1979:161) في كتابه عن لهجة أبشي في تشاد أن حذف الهاء من الضمير صورةً نطقيةً مشروطةٌ كما في (17). إضافةً إلى ذلك فهناك لهجتان وهي لهجة المُدَوَّر في اليمن واللهجة الأندلسية نجد فيهما نماذج يخلو فيها الضمير من الهاء في حالة الغائبة المؤنثة.

وفي العينة التي بين أيدينا هناك 20 لهجةً حُذفت فيها الهاء من الضمير بوصفها ظاهرةً متغيرةً أو ظاهرةً تخص فئاتٍ لهجية معينة. وكما جرت العادة في كثيرٍ من الظواهر اللهجية المتغيرة فإن الشروط الدقيقة التي تحكم التغيير معقدةٌ بشكل كبير بخلاف توزيعها على اللهجات الذي يبدو أمراً سهلاً كما في (17)، وهذا المثال يكشف فقط متغيرات الضمير الأساسية في عربية غرب السودان ولا يكشف التفاصيل. ولكن يمكن في مثل هذه الحالات العمل على تقديم بياناتٍ متغيرةٍ أكثر دقة هنا للحصول على نتائج أكثر تفصيلاً. من خلال تحليل المكنز المكون من 400000 كلمة للعربية النيجيرية (وهذه مدونتي الخاصة) وقفتُ على 4995 مثالاً لحذف الهاء من الضمير. السياقات الأساسية التي نجد فيها هذه الظاهرة هي (17) حيث يقع الضمير بعد الحركة وبعد الصامت. وهناك أمثلةٌ لهذه النماذج موجودةٌ في (18). وفي الأمثلة فإن ضمير الغائبة / هـ ha- يلحق الأفعال مثل كَتَبَ وذلك المثال لمجرد التوضيح وليس القصر؛ لأن هذه الظاهرة منطبقةٌ أيضاً على /هـ hum- / و /هـ hin- / هـ han- بالتساوي. وتجدر الملاحظة بأن الهاء إما أن تكون حاضرةً أو غائبةً في الضمير. وهناك صورةٌ ثالثةٌ

وهي أن تكون الهاء مدغمةً مع الصامت غير الرنيني (Obstruent)⁽¹⁾ قبلها الأمر الذي يتسبب في جعل ذلك الصامت غير مجهور. وأود هنا أن أكتفي بالنتيجة الإحصائية دون تعليق.

جدول 8.1 إدغام هاء الضمير في العربية النيجيرية

إدغام ال هـ h-	حذف ال هـ -h	هـ h-	
katap-pa كَتَبَ 421	ka'tab-a كَتَبَ 1842	katab-ha كَتَبَهَا 3020	(أ) ص-
	katab-oo كَتَبُوا oo-a-2725	katab-oo-ha كَتَبُوا 5225	(ب) ح-
	katabt-a-a كَتَبْنَا 85	katabt-a- كَتَبْنَا ha-428	(ج) ص ص -

ومن اللافت للانتباه أن حذف الهاء يقع حتى في حركات الحشو كما في (18 ج) > كَتَبْنَا katab-t-a-ha فالفتحة على الضمير عبارة عن حركة حشو).

إذا نظرنا إلى النسبة المئوية الأكبر فسنجد أن الأغلب في حالات حذف الهاء في عربية غرب السودان أنها تتبع قواعد لغوية كما في (17)، رغم أن هناك انكسارات لهذا التعميم أحياناً. في (18 ب) فإن الحالات التي يُحافظُ فيها على نطق الهاء بعد الحركة -ح متكررة أكثر من غيرها. وهذا ملحوظ أيضاً في (18 أ) رغم أن في هذه الحالة فإن المحافظة على الهاء أكثر من حذفها. وعلى أية حال فإن هذا التوزيع يُظهر ارتباطاً مهماً، حيث إن الاحتفاظ بالهاء ملحوظ بعد الحركة طويلة كانت أم قصيرة أكثر منه بعد الصامت، (نتيجة الإحصاء: $p < .000$, $\chi^2 = 17.1$, $df = 1$).

ليس غريباً أن نقف من خلال تحليل المكنز اللغوي الخاص ببلاد

(1) هذا النوع من الصوامت في العربية إما انفجاري أو احتكاكي أو مزجي (المترجم).

الرافدين على مجموعةٍ من الاختلافات المتعلقة بالنوع (18) حيث إن هذا الشكل غائبٌ تماماً في هذه المنطقة، رغم أن هذه الجزئية ليست لها أهميةٌ كُبرى لتحقيق أهداف هذه الدراسة التاريخية.⁽¹⁾ وبقدر ما يُسعدنا به التفسير التاريخي بقدر ما تُصبح عملية إعادة بناء صورة عربية ما قبل الشتات ممكنةً، بحيث تكون تلك اللغة مشتملةً على لهجتين إحداهما تُحذف فيها الهاء دائماً والأخرى لا تُحذف منها الهاء. الأمر الذي يتماشى مع التشابه في القضايا الكبيرة بين كل من عربية قُلتو في بلاد الرافدين وعربية غرب السودان. ومثل هذه الظواهر لا يمكن أن تنشأ بشكلٍ مستقلٍ في كل مكان الأمر الذي ربما يُرجِّح هجرة هذه الظواهر اللغوية مع الناطقين بالعربية. وتجدر الإشارة إلى أن وصف سيبويه لـ الهاء /هـ/ كصامت خفي (انظر 7.1.3) ربما ينطبق على بعض الحالات التي حُذِف فيها هذا الصوت. وفيما ينقله عن شيخه الخليل فإن الناطقين بكلمة رُدّها كأنهم ينطقونها رُدّا بلا هاء (سيبويه 2:163.15). وهذا يدعم فكرة أن هذه الظاهرة اللغوية ربما تعود إلى مرحلة ما قبل الشتات حيث كانت اللواحق المشملة على هاء إما أن تُحذف أو تبقى.

حذف الهاء في بلاد الرافدين متعلقٌ بتطورٍ لغويٍ آخر وهو عبارة عن نقل النبر إلى المقطع الصوتي السابق لضمير المفعول المتصل المشتمل على الهاء المحذوفة. ولو نظرنا من الناحية التاريخية فإن نقل النبر مشروطٌ بتوالي صامتين؛ ولذا فإن التباين يحصل في هاتين الحالتين في العربية النيجيرية:

(18 أ) اكْتَبَ (كَتَبَتْ) المفعول مذكر (النبر على الأول)
'katab-a

(18 ب) كَاتَبَهَا (كَتَبَتْهَا) المفعول مؤنث (النبر على المقطع الثاني)
ka'tab-ha

(1) يوثق لنا إسماعيل (2004) في دراسة إحصائية مسألة حذف الهاء من الضمير المتصل وقوانينها في اللهجة الدمشقية، كما أنه يوثق أيضاً مسألة التنوع في درجات النطق بالهاء.

حينما تُحذف الهاء يصبح الفرق الوحيد بين ضمير المفعول المتصل للغائب والغائبة متحققاً حينما يسبقهما صامت ويكمن الفرق في موضع النبر.

(19) كَاتَبَ ka'tab-a

وأود التنويه إلى أن قواعد مواضع النبر متطابقة بين كل من عربية غرب السودان وعربية بلاد الرافدين. حيث إن النبر في عربية بلاد الرافدين أُجِر خطوة بحيث يكون في المقطع الذي يقع قبل ضمير المفعول المتصل (المشتمل على الهاء) مباشرة، حتى في حال ما كان الضمير نفسه عبارة عن حركة (قصيرة كالحركة أو طويلة كالمد). على سبيل المثال، ضمير المتكلم الواقع مفعولاً ليس سوى كسرة غير منبورة. وفي ماردين غالباً ما تُضاف الفتحة في بداية المقطع ح- إلى التركيبية الصوتية التالية [اص ح ص] لينتج عن ذلك [اص ح ص ح - ح CVCVC-V] كما في بَقَر baqar ومفردها بَقَرَه baqar-a. فحينما يتصل بها ضمير النصب فإن النبر ينتقل إلى المقطع الصوتي السابق للضمير بغض النظر عن الشكل الصوتي.

(20) بَاقَرِي baqar-i

بَاقَرُ baqar-u (بقَرُه)

بَقَر ba'qar-a (بقَرُها) (والبنية الصرفية لهذه الكلمة متطابقة مع بنية حالة التجرد من الضمير مثل: بَقَر (بقرة))

الذي يحدث هنا هو أنه وبمجرد أن تُنَبَر الحركة التي سبقت هاء الضمير يُعَمَّم نقل النبر في جميع الحالات التي تتوفر فيها حركة قبل الضمير المتصل (ح-).

وإذا استثنينا العربية الأوزبكية فإن هذا التحول في موقع النبر ونقله قبل الضمير مباشرة موجود في منطقة بلاد الرافدين كلها، ولكنه في المقابل غير موجود في عربية غرب السودان؛ لذا يمكن القول بأن هذه الظاهرة ضمن التطورات اللغوية الخاصة ببلاد الرافدين.



في المباحث الثلاثة القادمة سأنقش ضمير المفعول به للغائب المبدوء بالهاء، كما سأتناول العوامل المحقّزة على حذف الهاء أو بقائها بإسهاب.

8.6.5 ضمير الغائبة

ضمير الغائبة ها = هـ / *هـ* / ha/*he*

هناك ثلاث صورٍ نطقية لضمير الغائبة في البيانات التي جمعتها، هـ ha- (43 مرة)، هـ he- (4 مرات) وهـ (ah - 3 مرات)⁽¹⁾. والأشكال التي لا تشتمل على الفتحة a- تعود إلى حذف الهاء الذي نُوقِش في المبحث السابق، رغم أن هناك لهجةً يخلو فيها الضمير من الهاء وهي لهجة المُدَوَّر في اليمن. والأشكال المشتمة على الهاء عُثِرَ عليها في عربية خراسان وقد أُشرت لها في المبحث 8.6.2 فيما تقدم في كلٍ من البحيرة والهفوف والمُدَوَّر. بالإضافة لذلك فإن الضمير هـ he- يمثل صورةً نطقيةً مشروطة بوجود [i] أو [e] قبله كما في لهجة بقيرمي في عربية غرب السودان كما في:

(21) بَقْرَه bagar-ha (بقرها)

بَيْتِه beet-he (بيتها)⁽²⁾

نظراً للتوزيع الواسع لهذا المُغَاير هـ he- والذي ربما يُعدّ نادراً، فقد حاولت إعادة بناء صورةٍ لكلا المُغَايرين وأعدتهما لعربية ما قبل الشتات. لكنني وجدتُ صعوبةً في تقبل فكرة أن هذا المتحوّر ظهر نتيجة تطورٍ لغويٍ مستقلٍ في كلٍ من البحيرة في مصر، المُدَوَّر في اليمن، الهفوف في السعودية ولهجة بقيرمي في كل من تشاد/الكاميرون/نيجيريا. وربما يكون هذا المتحوّر مرتبط بظاهرة الإمالة التي نُوقِشت في الفصل 7. علماً

(1) الشكل يـ ee- لهذا الضمير في لهجة المُدَوَّر في اليمن احتُشِب هنا مرتين إحداهما لقيمة الحركة الطويلة يـ ee- والأخرى لحذف الهاء.

(2) في هذه اللهجة توزيع الضمير هـ he- الخاص بالغائبة يتمشى بالتوازي مع المُغَاير الذي يأخذ شكل الكسرة المنخفضة -e التي تُعبر عن المذكر الغائب مثل بَيْتِ beet-e (بَيْتُهُ)، والمُغَاير -e الذي يُعبر عن الغائبة ويتصل بالصفات مثل كَبِير kabiir-e (كَبِيرَة).

بأن سيبيويه يستشهد صراحةً على ظاهرة الإمالة التي تقع على ضمير الغائبة المؤنثة بالمثال التالي: أن يَنْزَعَه Pan yanziʕa-hie (أن ينزعها) (21، 282:2). إن تناول ظاهرة الإمالة بشكلٍ كليّ متكاملٍ من شأنه أن يُلقِي مزيداً من التوضيح لهذه الظاهرة اللغوية المتعلقة بضمير الغائبة. وعلاوةً على ذلك وكما ظهر جلياً في المبحث 6.1.3 أن سيبيويه لَحَظَ مسألة الخفاء في هاء الضمير بقوله (خَفِيَ) الأمر الذي تولد عنه تأثيرٌ صوتيٌّ للحركة فيما بعده. وهذا هو العامل ذاته الذي يُحدِثُ التكيّف الصوتي الذي يُشرع باب التنوع في المتغيرات في لهجة إقليم بقرمي.

8.6.6 الجمع

هُم = هُم/هُنُ hum/*hun*

ينضوي تحت ضمير الجمع في حال الغيبة صورتان: / هُم -hVm / (38 موضعاً) و / هُن -hVn / (11 موضعاً). وغالباً ما تكون الحركة ضمةً /u/ وربما تكون كسرةً /i/ أو شبه واو /o/، وفي موضعٍ واحدٍ من العينة المأخوذة من السُّخنة في سوريا وقفنا فيه على الفتحة /a/. وربما كان من السهل أن نتعامل مع هذا البديل على أنه تطورٌ محليّ تتميز به عدة لهجات في منطقة شمال بلاد الرافدين، ابتداءً من سوريا وما يقع شمالها. وكل الأمثلة التي اسْتُعْمِلَ فيها النموذج المختوم بالنون /ن / في البيانات التي جمعناها تعود إلى هذه المنطقة باستثناء مثالين. وقد سبق أن اقترح كون المُغاير المختوم بالنون الذي يأخذ الشكل: / هـ -h (ح) -hvn / ناتجاً عن الاتصال باللغة الآرامية التي تشتمل على الضمير / هُن -hon / للدلالة على جمع الغائبين (مذكر) (Brockelmann 1908:310). ورداً على هذا الرأي فإن ديم (1973) Diem يرى أن تطوراً حصل داخل البيئة العربية بحيث تحوّل النموذج المذكر من / م / إلى / ن / وذلك نظيراً لضمير الإناث هُن. من جهةٍ أخرى فإن بينشتد Behnstedt (1991) يلاحظ الاختلافات بين هذه النون اللاحقة آخر الضمير في كلٍ من اليمن ومنطقة شمال بلاد

الرافدين (بما في ذلك سوريا). ويرى أن ذلك ربما كان من آثار اللغة الآرامية التي اتصلت بالعربية. ويضيف قائلاً إن الضمير هِنَّ hinnen الذي يأتي في اللهجة الحلبية لجماعة الغائبين من الذكور يمكن مقارنته بما في اللغة الآرامية في قرية معلولا السورية ففيها هُنَّ للذكور و هِنَّ للإناث hinnun/hinnen. وكون الضمير يُختتم بالنون ظاهرة تشير غالباً إلى التأثير باللغة الآرامية. أما بخصوص اليمين فإن بنشدد يقبل تحليل ديم القائم على فكرة التناظر (بين المؤنث والمذكر) المذكورة آنفاً رغم أنه لا تخفى عليه خصائص اللهجة اليمينية.

لا يلتفت كل من ديم و بنشدد إلى الضمير المختوم بالنون في اللهجة الشكرية في السودان. وإذا حاولنا تحليل هذه الظاهرة نجد أن الشكرية ليس فيها قاعدة صرفية تتحول على ضوئها الميم إلى نون ($m \rightarrow n$) وهذا يُرجح كون ذلك عائداً إلى مصدر قديم (لغة أو لهجة) يشتمل على هذه الظاهرة التي تسربت إلى لهجات عدة. مما يدل على أن هذا التطور اللغوي حدث مرة في الماضي ثم بعد ذلك انتشر. وهناك احتمالان: الأول، أن هذا الابتكار اللغوي حدث في منطقة بلاد الرافدين ثم انتشر في شبه الجزيرة العربية ومن هناك وصل إلى السودان. الثاني، أن هذا التطور حدث في شبه الجزيرة أولاً ثم انتقل إلى بلاد الرافدين والسودان. ويشير الاتجاه العام للهجرة إلى هذا الاحتمال الأخير، رغم أن هناك حاجة للبحث عن أدلة تدعم هذا الاحتمال، وهذا ما تتطلبه طبيعة البحث التاريخي سواء في هذه المسألة أو غيرها. في الاحتمال الأول فإن الضمير الذي تتكون بنيته الصوتية من / هـ (ح) ن -hVn/ ربما يعود إلى تطور لغوي حصل بعد مرحلة شتات العرب. وفي الاحتمال الثاني فإن الضمير الذي تتكون بنيته الصوتية من / هـ ح ن -hVn/ ربما كان تطوراً لغوياً حصل في اليمن قبل مرحلة الشتات (تهامة بالتحديد) ثم بعد ذلك انتشر من هناك.

8.6.7. جمع الإناث

هُنَّ = هِنَ/هَنَ hin/*han*

كما هو مذكور أعلاه فهناك فقط 19 لهجة من العينة تشتمل على صيغة جمع الإناث. 17 منها يكون الضمير فيها هِنَ واثنتان يكون الضمير فيهما هُنَّ/*han*/. ورغم أن هذا الأخير نادرٌ إلا أن انتشاره في كلٍ من لهجة بقيرمي في جنوب غرب السودان ولهجة السُّودانية في اليمن ربما يشير إلى أن هذه الظاهرة تعود لأصل واحد مشترك حصل قبل عصر الشتات. أما عن حالة تشديد النون في آخر الضمير نُنَّ في العربية المعيارية فستناقش في 8.9 أدناه.

8.7 حالات أكثر تعقيداً

الحالات التالية التي أعيد فيها بناء صورة اللغة هي ضمن الأكثر تعقيداً

8.7.1 التنوع بين صوتي č و k في ضمائر المخاطب

تحليل المواضيع التالية أكثر تعقيداً.

ضمائر المخاطب تبدأ بصوت /ك/ k أو صوت قريب منه c. وعموماً، فإن هذا الموضع يتناوب فيه صوتان č و k وهذا مما تتمايز به اللهجات العربية. الكثير من اللهجات التي جمعتُ منها العينات بما فيها الموجودة في إفريقيا نجد الكاف في بداية ضمير المخاطب فيها ثابتة، ولا تتأوَّب بينها وبين صوت آخر. في العربية الشرقية وعربية جنوب بلاد الرافدين والأردنية والعربية الإسرائيلية والفلسطينية والسورية ينحرف صوت الكاف نتيجة الإطباق أو ما يُسمى التغير (palatalization) حيث تحوَّلت الكاف عبر العصور إلى صوت يشبه č ← [tʃ] أو [ts] قبل الحركة المتصدرة (انظر 1991, Holes, 1967, 1963, Johnstone) كما في ceeʃ < كيف؟،

ديتس (diits) > (ديك). التغير غالباً ما يمتد إلى بقية الصوامت اللهوية مثل $g \leftarrow dz, d\mathfrak{z}$ / أو حتى y / ياء / $(dziddaam, d\mathfrak{z}iddaam, giddaam)$ ، $yiddaam$ (قدام). إن الصوامت اللهوية التي تُعد من مُغيرات الصوت k - تتفرع عن ظاهرةٍ واسعةٍ لها تشعباتها وهي الإطباق (التغير)؛ ولذا فلن يُتَعامَل معها بوصفها متغيراً مستقلاً في هذا الفصل.

في بعض الحالات فإن تحول الكاف نحو صوت مقارب لها $k \rightarrow c$ يصبح ظاهرةً عامةً حتى خارج نطاق السياقات الصوتية اللهوية كما في منطقة السُّخنة في سوريا حيث ينطقون ضمير المخاطب للجمع كالتالي: $cu-$ والذي حدث في مثل هذه الحالات أن ضمير المخاطبة المُتسم بالتغير $ci-$ عُمِّمَ النطق فيه من الناحية المعجمية حتى شَمِلَ المذكر $ac-$ ، كما حدث في لهجاتٍ أخرى في نفس المنطقة (شمال الريف الفلسطيني، انظر (Abdul Jawad 1981).

في المباحث الأربعة التالية سأُلقي الضوء على التناوب بين الكاف وصوتٍ آخرٍ مشابهٍ لها $k \sim c$ وذلك بالاستناد إلى الحالات التي ظهرت فيها الكاف.

8.7.2 جمع المخاطبات

جمع المخاطبات كُنْ = كِنْ / كَنْ * $kin/*kan-$

بالنسبة لأشكال ضمير المخاطب أود أولاً أن أشير إلى أنني سأضرب الذَّكر صفحاً عن الترتيب السابق وهو (المفرد < الجمع، المذكر < المؤنث)؛ لأنَّ من تقديم خلاصةٍ مُيسرة للحالات الأسهل أولاً. وهذا ما يجعلني أبدأ بالمخاطبات اللاتي يُعَبَّرُ عنهنَّ إما بـ / كِنْ / أو / كَنْ /. والتباين بين كلٍّ من الكسرة والضمة متحققٌ في ضمير جمع الغائبات أيضاً. وعلى خلاف ما نتوقع فإن كثيراً من الحالات في العينة ورد فيها ضميرُ المخاطبات بالفتحة أكثرَ من ضمير الغائبات بالفتح، والعدد هو 7 من 19. كلتا اللهجتين المشتملتين على ضمير الغائبات بالفتحة وردت فيهما صورةٌ أخرى للضمير

وهي / كُنْ / في هذه الحالة ونظراً لندرة الضمير / هُنْ / فيمكن التوجه نحو الفرضية التي تُرجح أن هذا الضمير ظهر نتيجة تطور لغوي مستقل في كل منطقة عن طريق التناظر مع ضمير المخاطبات / كُنْ /.

8.7.3 ضمير المخاطبين

كُم = كُمْ / كُنْ / كُكْ *kum/*kun/*ku*

إن المُغَايِر / كُنْ / متماثلٌ في البنية مع المُغَايِر / هُنْ / الخاص بالغائبين (8.6.6.3)، واللهجات التي يرد فيها / هُنْ / على أنه ضمير للغائبين كذلك نجد فيها / كُنْ / للمخاطبين والعكس صحيح (للقوف على عكس ذلك انظر المبحث 5.8.2)؛ لذا فالنقاش حول / هُنْ / يُغطي أيضاً المُغَايِر / كُنْ /. وتحتوي معظم الحالات على / كُم / (33 مرة). 4 من 6 جاء فيها الضمير على الشكل / كُ / وكلها في عربية غرب السودان. ومع ذلك فلهجة بدُول الأردن وكذلك لهجة السُخنة في سوريا لديهما المُغَايِر كُ (جُ في السخنة) ومن هنا ففي هذه الحالة يمكن استبعاد فكرة الابتكار اللغوي المستقل في كل منطقة على حدة. إن المُغَايِر كُ هو الشكل الثاني الذي يكتسب أهمية خاصة. حيث إنه يربط لهجة بدُول الأردن بعربية غرب السودان، وأول ما يربط هاتين اللهجتين هو الضمير المنبور المتصل للمفعول المفرد (انظر المبحث 8.6.1)، الذي يُعزز فكرة كون المتكلمين بعربية غرب السودان لديهم روابط خاصة بأسلافهم من الناطقين بلهجة البدول.

8.7.4 ضمير المخاطبة

كِ = كِ / كُ / كِ *ki-/*ik (قبل الشتات)، العربية الأولية *ki-

الأشكال الثلاثة المتبقية هي: ضميرُ المخاطبة، ضميرُ المخاطب، ضميرُ الغائب وهذه الأشكال هي الأكثر تعقيداً فكل واحدٍ منها يحتاج إلى معالجةٍ تفصيليةٍ على حدة، وسأبدأ بضمير المخاطبة.

إن إعادة بناء صورة ضمير المخاطبة الواقع موقع المفعول تجعل الباحث

في مواجهةٍ مع إشكالين إثنيين: أحدهما، متعلقٌ بالكسرة التي في آخر الضمير، والآخرُ شكلُ الصامت، وسأتناول هذين الإشكاليين فيما سيأتي. بقدر ما تُسَعِّفُنَا بنيةُ المقطع الصوتي فقد وقفتُ في العينة على ثلاثة أشكالٍ له وهي: /ـجـ حـ / ci- (13 مرة)، /ـجـ / ic- (30) و /ـجـ / c- (2). هناك أربع لهجات لا تختلف فيها صورة الضمير (Malta, Borg and Azzopardi-Alexander 1997: 195, Susa, Talmoudi 1980: 73, 148, Djidjelli, Marcais 1956: 155, 436 and Tunis, Singer 1980: 250, 325) وفي إحدى تلك اللهجات يبدو أن البيانات غير متوفرة وهي الأندلسية. كما يشير عنوان هذا المبحث فإن الضمير الذي يأخذ الشكل /ـكـ / ki- يماثل الضمير الذي أُيِّدَتْ بناء صورته في الشكل الأولي للغة، وهو نفسه الموجود في العربية المعيارية. والحجة التي يُستند إليها في كون الضمير *-جـ ci- هو الذي يمثل الشكل الأولي تكمن في أن هذا الشكل لا يمكن اشتقاقه عبر قاعدة عامة، بينما الشكل /ـجـ ic- يمكن أن يفهم تطوره على النحو التالي:

ينتج الشكل ki- في كثير من اللهجات عن إضافة الضمير إلى كلمة مختومة بصامتين /ص ص/ الأمر الذي يتطلب حشو حركة. وكما في المبحث 3.4.2 (14، 15) فإن هذه الحركة من باب التناغم الصوتي تُصبح كسرة تسبق /ـكـ /.

(22) قَلْبِكِ galb-i-ki)

نظراً إلى الشكل الأولي وهو *قَلْبِكِ galb-i-ki فإن الحركة الأخيرة (كسرة) فُقدت في أغلب اللهجات (أو فقط مرةً واحدةً في السلف الأولي لهذه اللهجات) فأدى ذلك إلى الشكل قَلْبِكِ galb-i-k. ثم أُعيد تحليل حركة الحشو على أنها حركةٌ خاصةٌ بالضمير المتصل /ـكـ / ik-. والكسرة في هذا الضمير ليست أصليةً كما يرى بيركلاند وآخرون.

النقاش التالي يتناول هذا التفسير، أولاً، هناك لهجتان في البيانات التي بين أيدينا يأخذ الضمير فيهما الشكل التالي c- كما في لهجة الرّولة.

(23) قَلْبِتْس galb-its (حيث كـ ki* ← تس ts بعدما حصل لها شيء

من التغير (palatalization) كما في (8.7.1)

الرولة وغيرهم من سكان شمال شبه الجزيرة العربية نجد عندهم
التوزيع التالي لحركات الحشو: (Ingham 1994a:17)

(24) قانون الحشو في لهجات شمال شرق الجزيرة العربية

ص ص ص ← ص ص - ص - شِفْنَكْج *sift-c* ← شِفْنَكْج *sift-ic*
ح ح ص ص ← ح ح ص - ص - رِجَالْج *rijaal-c* ← رِجَالْج *rijaal-ic*
في هذه اللهجات فإن توالي أربع صوامت مساوٍ للحركة الطويلة متلوّة
بصامتين. وهناك أيضاً تكافؤٌ مشابهٌ نجده في مناطق جغرافية متباعدة كما
في لهجة بقيرمي في عربية غرب السودان. في حين أنه لو تلا الصامتُ
حركةً فلا تقع حركة الحشو كما في البنية التالية: ح ص.

(25) مَنَجْ *min-c*

وفقاً للتحليل المذكور آنفاً فإن هذه اللهجات تمثل مرحلةً وسيطة بين تلك
اللهجات التي تحتوي فقط على الشكل كِ، حيث تُحشَى حركة قبل الضمير
حينما تكون البنية ملائمةً لذلك. هذه اللهجات هي التي فُسِّرَت حركة الحشو
فيها على أنها جزءٌ من ضمير المخاطبة. والكسرة الأخيرة حُذِفَت في هذه
اللهجات ولكن بقيت كسرةً هي عبارة عن حركة الحشو قبل الضمير كِ.
تتعلق الحجة الثانية بالتنوع المرتبط بالبدائل الصرفية في ضمير المخاطبة
المتصل. فهناك بعض اللهجات التي لديها أشكالٌ بديلة كِ ~ كِ. ويقع هذا
الأخير بعد حركة طويلة وقبل لاحقةٍ أخرى تأتي بعده كما في الأمثلة
التالية من اللهجة القاهرية:

(26) شافِكْ *saaf-ik*

شافوكِ *saaf-uu-ki*

شافكِش *saaf-kii-f*

اللهجات التي تشتمل على واحد أو اثنين من هذه الأشكال التوزيعية
للضمير المتصل للمخاطبة بما في ذلك لهجات بَسْكِنْتا في لبنان، العربية

415

في المقاطع المفتوحة (انظر الفصل 2.4.1.1). لهجة البحيرة والعربية الأوزبكية ولهجة البدول في الأردن كلها تتشابه في هذه الجزئية. ربما أن اللهجة التي لا يمتنع فيها الشكل / كِ / للضمير لا يمتنع فيها أيضاً المقطع الذي يأخذ الشكل التالي: [ص ح].

ومع ذلك فإن العديد من لهجات قُلْتُو يُستعمل فيها الشكل التالي للضمير: / كِ / بشكل ثابت، والبعض الآخر من اللهجات يُستعمل فيها الضمير تبعاً للمتغيرات في (26)، وهذه اللهجات لا يُسمَحُ فيها بالمقاطع المفتوحة المشتملة على حركة عالية. وعلى نفس المنوال فإن اللهجات اليمينية لا تمتنع فيها المقاطع المفتوحة، إلا أن هناك ثلاثاً أمثلة من العينة ظهر فيها الضمير / كِ / بعد صامت كما جاء عند بنشند في الأطلس اللهجي (1985:83). بشكلٍ عامٍ فإن لهجات شبه الجزيرة تتسامح مع المقاطع المفتوحة، وهناك لهجة واحدة في العينة (قَوْز Qauz) لديها الشكل / كِ / . وعلى أية حال فإن شكل ضمير المخاطبة المتصل معقداً في كثير من لهجات شبه الجزيرة؛ لتأثره بما نسميه صفة الاحتكاك في الأصوات، وذلك ملخص في المبحث 8.7.1 وسأناقشه فيما سيأتي. رغم ذلك فمن الملحوظ أن الضمير / كِ / مسموعٌ في جميع أنحاء شمال إفريقيا التي تميل تنويعاتها إلى تجنب المقاطع المفتوحة المشتملة على حركات قصيرة، بينما الكثير من لهجات قُلْتُو كما أشرت فيما تقدم فإن الشكل كِ يقع فيها فقط حينما تكون الكلمة مختومة بحركة طويلة / ح-كِ / /VV-ki/. هذا هو السياق الصوتي الذي يُسمح به في هذه اللهجات [ح ح ص -] VVCi (مثل رامي). وفيما عدا ذلك ففي هذه اللهجات وكذلك في تنويعات شمال أفريقيا فهناك توجُّه واضح نحو إنهاء الكلمة بمقطع مغلق الأمر الذي يتحقق مع الضمير الذي يأخذ الشكل / كِ / . ومن هنا فربما أن المحافظة على شكل الضمير الذي أُعيد بناؤه على أنه من بقايا العربية الأولية تجعل له ارتباطاً قوياً بقوانين بنية المقطع الصوتي. والتفاصيل التي تتناول هذه المسألة تُعد



خارجةً عن مجال البحث في هذا الكتاب.⁽¹⁾

وإذا نظرنا في ظاهرة الاحتكاك في صوت الضمير المتصل فيمكن إعادة بناء صورة له على النحو التالي:

(28) كـ -ki ← (-) چ (-)ci ← (-) چ (i)c ← چ ic
؟ ← ش ī ← (-) ش ī (-) ش ī ← ش ī

(1) رأيت أن الضمير المكتوب بالشكل التالي: -ky يمكن أن تكون كتابته المقطعية كالتالي: -CV ص ح [(Prochazka 1988: 126, 140). والجدول يُظهر ارتباطاً واضحاً بين اللهجات التي تميل إلى الضمير -ki وبين المقاطع المفتوحة التي تكثر في تلك اللهجات. لذا فإنني أربط بين متغيرين لهجيين في بنك البيانات اللغوية. أحدهما ضمير المفعول للمخاطبة حيث توجد منه فئتان: إحداهما تشتمل على الكسرة في آخرها والأخرى تخلو من الكسرة (مثل كـ ik- وما شابهها). هذا وقد تجاهلت مسألة الاحتكاك والمتغيرات الأخرى التي تعترض هذا الضمير. والمتغير الآخر هو الذي يصبح الشكل المقطعي للفعل فيه كالتالي: [ص - ص - ص] CVCVC وذلك حينما يلحقه الضمير المشتمل على الحركة. ضمير الغائبة يأخذ الشكل -ح/ت Vt وقد اختير لإظهار الضمير المتصل المشتمل على حركة في مطلقه، ومن المحتمل أن يؤدي هذا إلى توالي مقطعين مفتوحين. وفي العربية النيجيرية فإن التسلسل يأخذ الشكل كَتَبْتُ. وفي العربية النجدية فإن ذلك التوالي غير مقبول؛ ولذا فإن الحركة التي في مطلع الضمير تُحذف كالتالي: اكْتَبْتُ (انظر (15) أعلاه). هنا تُتجاهل الأمور الأخرى مثل رفع الحركة المنخفضة (إبدال الفتحة بكسرة أو ضمة) في المقطع المفتوح وكذلك تُتجاهل صفة الاحتكاك. وحينما نَعْمُ الأحكام عبر عدد من المتغيرات (أنظر أدناه) فإن الارتباط يكون على النحو التالي: يُمثل العمود الأول اللهجات التي تقبل التسلسل الصوتي التالي: /ص - ص - ص/ بينما العمود الثاني يُمثل اللهجات التي يحدث فيها الحذف (للكركة).

كَتَبْتُ / اكْتَبْتُ / كَتَبْتُ	katb-at / iktib-at / kitb-it
كـ	10
كـ	13
df 1, chi sq = 4.5, p < .034	

يعطينا الارتباط النتائج التالية. فمن جهة فإن ضمير المخاطبة /كـ/ غالباً ما يُحافظ فيه على الحركة في المقاطع المفتوحة، كما مُلئت بضمير الغائبة مع الفعل الماضي. أما الضمير الذي يأخذ شكل /كـ/ فإنه موزع على أنواع مختلفة من البنى الصوتية. في حساب مربع كاي فإن كلا العاملين يصلان لمرحلة ذات أهمية مما يدل على أن كلا المتغيرين لضمير المخاطبة والمحافظة على المقطع المفتوح (كما يُدل بضمير الغائبة المتصل بالفعل الماضي) ليسا عاملين مستقلين كل منهما عن الآخر. أود الإشارة إلى أن اللهجات التي لا يُسمح فيها بتوالي مقطعين مفتوحين في صيغة هذا الفعل لديها عدد من الأصناف الفرعية. ففي بعضها مثل الدمشقية فإن المقطع الثاني يُقصر (كَتَبْتُ ← كَتَبْتُ katabat → kat-bit)، بينما في اللهجات الأخرى كالنجدية فإن الحذف يكون في المقطع الأول (كَتَبْتُ ← كَتَبْتُ katabat → ktibat). وقت كذلك بتضمين لهجات شمال إفريقيا حيث إن الماضي فيها غالباً لا نجد فيه بنية صوتية تشتمل على حركة عالية /منخفضة في البنية الصوتية. ودراسة العوامل ذات الصلة في هذا المجال من وجهة نظر إحصائية تُعد خارج نطاق هذا الكتاب وحدوده.

استبعدت اللهجات الأربع التي ليس فيها تمييز بين صيغتي المذكر والمؤنث في ضمير الخطاب مثل لهجات (مالط، دجيلي Djidjelli، سوسة، تونس). أما في اللهجة الأندلسية فإن ضمير المخاطبة غامض.

كما ورد سابقاً فإن صفة الاحتكاك في ضمير المخاطبة تُعدُّ جزءاً من ظاهرة الميل نحو صفة الاحتكاك في اللهجات العربية الشمالية واللهجات المجاورة لها. لذا من الصعب عملية إعادة بناء اللغة بشكل شامل هنا على الرغم من أنه يمكن الوقوف على مزيد من التفصيل حول ذلك عند هولز Holes (1991).⁽¹⁾ وصفة الاحتكاك عموماً تشير إلى أن الشكل السابق للضمير كالتالي: /ك-ki/.

لذا فعادةً ما تُشير الأشكال المشتتة على الاحتكاك إلى كسرة قبل الضمير كالتالي: *ki، وهذه في جميع الأحوال يُعاد بناؤها على أنها تُمثل العربية الأولية.

يمكن ملاحظة أن التغيير مهما كان قديماً في (28) فإن صفة الاحتكاك وفقدان الكسرة في الأخير تحدثان بالتزامن، حيث إن هناك لهجاتٍ يأخذ الضمير فيها شكل /ك-ki/ و c- (التي ينتج عنها إعادة بناء صورة الضمير ليصبح *ci) وكذلك اللهجات التي يأخذ الضمير فيها شكل /ك-ik/ و ic-. كما أن هناك لهجةً في العينة يأخذ الضمير فيها شكل ci- وهي السُّخنة في سوريا؛ لأن هذه اللهجة محاذيةٌ للخط الجغرافي الطولي لكل من لهجتي قُلتو وِيلت. وربما أن الضمير ci- في هذه الحالة نشأ عن الاتصال مع لهجة وِيلت الأصلية التي يأخذ الضمير فيها شكل ci- ولهجة قُلتو التي يأخذ الضمير فيها شكل ki- (انظر: Behnstedt 1994: 114).

المجموعة الأخيرة من الأشكال نجدها في أربع لهجات في الجزيرة العربية (الهفوف، عُمان، صنعاء، السويدية) فهذه اللهجات يأتي فيها ضمير المخاطبة كالتالي: /ش-/. هذا الشكل يشبه النموذج المختوم بالكسرة الذي ناقشه سيبويه بشيء من التفصيل.⁽²⁾ في (28) فإن المسار التطوري لهذا

(1) حقيقةً فإن المُغيرات المتعلقة بصفة الاحتكاك نادراً ما نجدها خارج شبه الجزيرة العربية والمناطق المحاذية لها من جهة الشمال في هذه العينة، فقط خراسان من خارج جزيرة العرب نجد فيها الشكل التالي ic- وربما ذلك يدعم فكرة هولز التي يرى فيها أن هذا الشكل يمكن إعادة بنائه إلى القرن الحادي عشر (1991: 671)، الأمر الذي يجعل هذا الشكل من الضمير يعود لمرحلة ما بعد شتات العرب. ومجتمع ما قبل الشتات ربما خلَّت تنويعاته من ظاهرة الاحتكاك.

(2) العربية القديمة يكون فيها الضمير كَش والبقايا المحتملة لهذا المُغير الخاص بالضمير في لهجة



النموذج يمكن عرضه على أنه موازٍ للمُغاير المشتمل على صفة الاحتكاك. والضمير الذي يأخذ الشكل / ش / نجد الشواهد له في عمل سيبويه فقط. في هذا الضمير أشرت إلى صورتين لإعادة البناء. فالتوزيع الواسع النطاق لكلٍ من الضمير /كـ / $ik-$ و /كـ / $ki-$ ربما دل على أن هذين الشكليين للضمير يعودان لمرحلة ما قبل الشتات.

8.7.5 ضمير المخاطبة

كـ، ضمير المخاطب، *كـ / كـ * $ka-$ $k/*$ = العربية الأولية *كـ أو *كـ * ka or k

في العينة التي بين أيدينا هناك صورتان لغويتان: إحداهما كـ [k] وفي حالة أخرى تزداد فيه صفة الاحتكاك فينتج صوت [چ] [c] أو [تس] [ts] إلخ (انظر 8.7.1). المُغاير القائم على زيادة صفة الاحتكاك في الضمير الذي يأخذ الشكل التالي $ic-$ نجده فقط في السُّخنة ويمكن فهمه على أنه تغير صوتي محلي طال ضمير المخاطب نتيجة ميل المتكلم نحو النطق بالضمير على النحو التالي: [c]، (انظر 8.7.4 أعلاه). وهذا تغيير صوتي محلي حدث بعد مرحلة الشتات.⁽¹⁾

غالبية اللهجات في العينة التي يبلغ عددها 34 نجد فيها الفتحة في ضمير المخاطب /كـ / $ak-$ (وفي حالة فريدة وقفتُ على متكلم ينطق الضمير $ac-$). هناك أربع حالات في العينة وقفتُ فيها على صوت /كـ / $k-$ ، وكلها في شبه الجزيرة العربية وبالتحديد في المنطقة الشمالية (الهفوف، الرولة، ونجد). بقية الحالات التي بلغت 11 جاء فيها نطق الضمير كالتالي: /كـ / $ik-$

في هذه الحالة أقترحُ شكليين بديلين للضمير الذي يمكن إعادته إلى

اليمين ناقشَتْها واتسون Watson 1992. حيث ترى أن الشين في هذا الضمير تولدت عن الضمير كـ الذي يمثل مرحلة أقدم. وعلى أية حال فهناك عددٌ من الآراء حول هذه المسألة.
(1) وكذلك له شواهد في التنويعات الشامية كما في لهجة الضواحي الفلسطينية.

مرحلة ما قبل الشتات وهما *k- أو *ka- والشكل الذي يعود للعربية الأولية أحد هذين الشكلين *k- أو *k- وليس كليهما. وكلا الاقتراحين يتطلب مزيداً من الخطوات التفسيرية الاعتبارية في عملية إعادة بناء صورة للضمائر التي نحن بصددّها.

والحل الأسهل أن نفترض كون الشكل *ka هو النموذج الأولي. وما دام الأمر كذلك فإن التطور الذي طال النموذج الأكثر انتشاراً وهو /كـ/ /ak- يتبع نفس المسار التطوري الذي سلكه ضمير المخاطبة /كـ/ /ik- الذي أُشير إليه في (27) أعلاه.

$$(29) \text{ *ka- كـ } \leftarrow \text{ *a-ka كـ } \leftarrow \text{ *ak- كـ }$$

الفتحة قبل الضمير المتصل كانت في الأصل عبارة عن حركةٍ للحشو في السياق الصوتي المشابه لما نجده في (27). وفي هذه الحالة فإن قيمة الفتحة تكمن في أنها في ذاتها عبارة عن حركةٍ وقفنا عليها من خلال عملية إعادة بناء صورة الضمير، إذ ليس هناك تنويعٌ معاصرةٌ نجد فيها مثل هذه الحركة (حركة الحشو) في مثل هذا السياق الصوتي. ومع ذلك فإن هذا النموذج المعاصر الذي نجده في المبحث 3.4.2 (14، 15) يشير إلى أن حركة الحشو جاءت لمجرد التناغم الصوتي مع الحركة التي اشتمل عليها الضمير، هذه الحركة هي الفتحة في الحالة التي بين أيدينا. والفتحة التي في الآخر حُذِفَتْ وذلك موازٍ لحذف الكسرة في آخر ضمير المخاطبة في كثير من اللهجات. ومن هنا فُسِّرَتْ حركة الحشو على أنها جزءٌ أصيلٌ من الضمير المتصل للمخاطبة.

مثل هذا التحليل يمكن دعمه بما وقفْتُ عليه في إحدى اللهجات وهي العربية الأوزبكية، حيث نجد في هذه اللهجة بنيةً تُعَبِّرُ في الأصل عن اسم الفاعل، وحينما تتصل بهذه البنية لواحقُ المفعولية (ضمائر المفعول المتصلة) تُصِبُحُ الكلمةُ فاعلاً. والشكل الأساسي لهذه البنية هو الفاعل الذي نجده في المبحث 5.4.2؛ لذا فإن ضمير المخاطبة /كـ/ (الذي هو من لواحق المفعولية) يُعَبِّرُ عن الفاعل. هذه البنية تسمح بالتعبير عن كلٍ من

الفاعل والمفعول من خلال الضمائر، فالتكلم والمخاطب يُعبر عنهما بنفس الضمير الخاص بالمفعول. في (30) نجد أن الضمير المتصل /كـ/ هو الفاعل.

(30) زورِبْنَك بَقَرَة *zoorb-in-ak baqara* (أنت ضربت البقرة)

وفي (31) فإن المفعول عُبر عنه بالضمير المتصل /نـ/ *ni-*. وفي مثل هذه الحالة فإن ضمير المخاطبة المتصل /كـ/ *ak-* يأخذ الشكل /كـا/ *-akaa-*

(31) هِنْتَ زورِبْنَكاني *hint zoorb-in-ak-aa-ni* (ضربتني)
(Zimmerman 2002: 93)

وربما أن الألف في هذا الضمير التي نجدها قبل ضمير النصب تعبر عن الفتحة التي أعيدت بناء صورتها في الضمير /كـ* / *ka**.

وهناك إشكالات في تفسير ذلك، أحدهما عندما يكون ضمير الفاعل والمفعول متواليين، حيث تشتمل بنية الكلمة على ضميرين، فإن الفاعل غالباً ما ينتهي بحركة طويلة، بينما ضمير جمع المخاطبين /كُم / حينما تأتي بعده لاحقة ويصبح في وسط الكلمة تتغير صورته إلى /كُو / *kuu-*.

(32) هِنْتُ زورِبْنكم *hintu zorb-in-kum* (أنتم ضربتكم)

(33) هِنْتُ زورِبْنكوني *hintu zorb-in-kuu-nii* (أنتم ضربتموني)

(Zimmerman 2002: 96)

هذه البنية الفعلية في عربية أوزبكستان جاء فيها ضمير الفاعل للغائبين على شكل البنية الصرفية التي تعطينا صيغة الجمع في العربية وهي الياء والنون في الآخر (يْن) أو الكسرة ثم النون بعدها. وحينما يُضاف ضمير المفعول إلى هذه البنية وهو عبارة عن ألف قبل الضمير المتصل، في هذه الحالة يبدو استعمال هذه الألف وكأنه اختياري.

(34 أ) هَلُو زورِبِينَاها (هم ضربوها)

(34 ب) هَلان زورِبَاتَاهُم (هن ضربنهم)

(Zimmerman 2002: 97-8)

في حين أن صيغة المذكر في (34 أ) هي الألف التي كانت في الأصل فتحة وهي / يِنَ / الموجودة في (34 ب) وليس بينها وبين ما نجده في العربية القديمة شيء من التشابه. وإذا نظرنا في كلٍ من (30-34) يظهر أن هناك قيداً صرف-صواتياً فعالاً، يمنع هذا القيد توالي ص-ص في الضمائر التي تُمثِّل الفاعل والمفعول اللذين يلحقان آخر الكلمة، وإدخال الألف يخفف من وقع هذا التسلسل الصوتي. وبالنظر إلى هذه الحالة التزامنية فإن الألف -ا التي تُضاف إلى الكلمة ربما تكون متولدة عن الشكل التالي الذي تتوالى فيه الضمائر المتصلة: / كين -iina- , ka, ولكن أيضاً يمكن أن تكون الألف ناتجة عن عامل صرف-صواتي متأخر زمنياً حَدَثَ في العربية الأوزبكية خاصة. وذلك أن تلك اللهجة تولدت فيها الحاجة لفصل توالي الصوامت المعبرة عن الضمائر.

وبينما الضمير *كَ يتماشى بشكل جيد مع الضمير / كَ -ak في اللهجات المعاصرة على أنه ضمير للمخاطبة إلا أنه يتسبب في بعض الإشكالات في بعض الحالات.

ففي أربع لهجات من العينة التي بين أيدينا وهي من لهجات شمال الجزيرة العربية نجد الضمير كَ -k وحده. وهو مُوازٍ لضمير المخاطبة المفردة في هذه اللهجات (الذي هو عبارة عن صوت الكاف مع مزيد من الاحتكاك حيث ينتج عنه صوت c). ومن هنا تتولد الحاجة إلى إضافة حركةٍ للحشو بعد البنية الصوتية التالية [ح ح ص] - أو [ص ص -]. ف (35) تعكس ما في (24) تماماً.

(35) قانون حركة الحشو، لهجات الشمال الشرقي، ضمير المخاطبة

ص ص ص ← ص ص -a- ص شِفْتَكْ *sift-k* ← شِفْتَكْ *sift-ik*
 ح ح ص ص ← ح ح ص -a- ص سِيوْفَكْ *siyuuf-k* ← سِيوْفَكْ *siyuuf-ik*
 في مقابل مِنَكْ *min-k*

لا شك أنه ربما أن تكون الفتحة حُذِفَتْ وبقيت الكاف على أنها الضمير،

ومن هنا تنشأ الحاجة لحركة الحشو في بعض المواضع. وليس في مقدوري أن أقدم ما يؤيد أو ينقض هذا التفسير. هناك أيضاً تفسيراً آخر وهو أن الأشكال المعاصرة (في اللهجات) التي نجدها في (35) تدل على أن الضمير كان الكاف فقط دون حركة *K-. مثل هذا التفسير يُغنيانا عن فكرة الحذف الاعتباري للفتحة على الآخر، كما أن هذا التفسير يتماشى مع ما نجده في اللهجات الأربع المعاصرة المشار إليها أعلاه. إضافةً إلى ذلك فإن أغلب لهجات قُلتو تشتمل على ضمير للمخاطبة وهو /كِـ/، وهذا موجود في العينة التي بين أيدينا التي تعود إلى الأماكن التالية: (Cypriot, Aazex, Mardin, Daragözü)، لهجة البحرية (مصر) أيضاً تشتمل على الضمير المذكور آنفاً كـ ik-. ويمكن أن ننظر إلى ضمير المخاطب المذكور المفرد بنفس الطريقة التي ننظر بها إلى ضمير المخاطبة المؤنث المفرد، انظر (27). حركة الحشو في (35) يمكن إعادة تفسيرها على أنها جزء من ضمير المخاطبة كـ (1).

من الجدير بالذكر أن سيبويه قد أشار إلى نموذج الوقف الذي يُصبح فيه ضمير المخاطب المذكور ساكناً /كُـ/ في قولك: بـ - حُكِمَ - كُـ (2: 304.18). ومن اللافت للانتباه أن هذا المثال كأنه استنساخ لحالة الجر (الكسر) على الصيغة الصرفية كـ ik- التي تحدثت بعد صامتتين في اللهجات السعودية الشمالية (انظر 35).

وتجدر الإشارة إلى أن الضمير كـ يشمل كلاً من المخاطب والمخاطبة في كثير من تنويعات شمال إفريقيا (فاس، طرابلس، مزاب، تونس)، وربما أن الضمير فيها مأخوذ عن صيغة المذكر /كُـ/ وليس /كِـ/. في كثير من تنويعات شمال إفريقيا فإن الحركة المنخفضة (الفتحة) تُرفع (تصبح كسرة أو ضمة) في المقطع المغلق غير المنبور.

(1) يمكن الوقوف على أمثلة من المنطقة نحو: (لو ضَرَبَك في مكان) فالشكل الصرفيَّتي للكلمة هو (ضَرَبَك) فالكسرة أضيفت على أنها حركة حشو وذلك لتمكن توالي الصوامت الثلاث. فالكاف المكسورة في الأخير تُنتج مقطوعاً منبوراً على الشكل التالي: ص ح (لاحقة هي عبارة عن الضمير). وهذا الشكل يمكن إعادته صرفياً على أنه متناظر مع النموذج الذي أعيد بناؤه لضمير المؤنثة المفردة.

(36) كَمِلَ *kammil* (أَكْمَلَ)

الضمير الخالي من النبر /كـ/ /يُصبح كـ فتُرفع حركته تبعاً لهذا القانون الصوتي.

والإشكال الذي يعتري عملية إعادة بناء صورة ضمير المخاطب *كـ k* يكمن في الفتحة الموجودة على هذا الضمير في اللهجات الأخرى. ففي (29) يُنظر للحركة على أنها حركة للحشو، ومع ذلك فلا بد من البحث عن السبب الذي يدفع بالناطق لأن يقلب الفتحة كسرة. وهنا يمكن لنا استحضار فكرة التناظر بين الحركات السابقة لكلٍ من الضمير المستقل أنتَ وأنتِ للمخاطب والمخاطبة، إضافةً إلى استحضار فكرة تجنب اللهجات لمثل هذه الحركات: فكل اللهجات التي نجد فيها ضمير المخاطبة /كـ/ لديها أيضاً ضمير المخاطب /كـ/ (1) الفتحة افتراضية والغرض منها إزالة الغموض عن ضمير الخطاب المتصل الواقع مفعولاً. ومع ذلك ورغم أن الفكرة هنا تقوم على تجنب الحذف الاعتباري للفتحة في الآخر إلا أن النتيجة وهي عبارة عن وجود فتحة قبل الضمير /كـ/ تظل هي الأخرى اعتبارية إلى حد ما.

8.7.6 ضمير الغائب

هـ = *هـ hu- وكذلك ربما يكون [ح ص هـ] Vhu*

الإجراءات المنصوص عليها في 8.7.4 استُخدمت في عملية إعادة بناء صورة ضمير المخاطبة المتصل /كـ/. اللهجات المعاصرة لا نجد فيها سوى صورة واحدة ليست متغيرة للضمير /هـ/. وعلى أية حال فإن بعض لهجات قُلتو مثل لهجة ماردين ولهجة أزخ Aazex يتنوع فيها الضمير /هـ/ بعد حرف المد. وهناك أيضاً لهجات (القاهرية) يتغير فيها الضمير /هـ/ إذا اتصل بلاحقة أخرى قبله متصلة بالكلمة. يتناظر هذا مع التناوب الحاصل بين صورتين لضمير المخاطبة /كـ/

(1) باستثناء لهجات شمال أفريقيا حيث إن /كـ/ و /كـ/ يندرجان تحت /كـ/.



/ ~ / كـ / المشار إليه في (26).

(37) شافوهُ *saaf-uu-hu* (رأوه)

شافوهوش *saaf-u-huu-f* (لم يروه)

وفي عدد قليل من اللهجات فإن /هـ/ وحده يأتي بعد حرف مَدِّ كما في لهجة نجد والهفوف.

(38) شافوه *saaf-uu-h*

ففي المثال أعلاه جاءت الهاء بعد لاحقة سبقتها وهذا ما أكدته لهجة قبرص العربية التي يتغير فيها الضمير في مثل هذا الموضع إلى /خ/ بعد المد.

(39) شافوخ *saaf-uu-x*

في العربية القبرصية فإن *هـ تُسمع وكأنها /خ/

الكثير من اللهجات نجد فيها /ـُ/ (ضمة) تعبر عن هذا الضمير. والتطور الذي طال هذا الضمير يمكن فهمه على أنه مشابهة لمسار تطور ضمير المخاطب في (27) و (35).

(40) *هـ *hu ← *هـ uh ← *هـ u ← (1).

(1) يشبه هذا التسلسل ما جاء به نيشيو Nishio (1986) الذي أعاد بناء صورة ضمير المفعول المتصل على أساس الأدلة من اللهجات مستبعداً شكل الضمير الموجود في العربية الكلاسيكية. ومع ذلك فإنه يتناول فقط أشكال ضمير الغيبة المفرد. ويقترح نيشيو (1986:11) أن سلف ضمير الغائب في كثير من اللهجات العربية الشمالية (مثل لهجة شمّر) هو صورتين التاليتين: /*هـ/ـهـ. وهذا مشابه لما اقترحه في المرحلة الثانية وهي *هـ a-hu (التي اشتملت على حركة حشو) و /هـ/ (الخالية من حركة الحشو). وفي الواقع فإن التسلسل الموجود في (40) يصطدم بأشكال في السياق الصوتي التالي – ح ص، كما في غَنَمُهُ *ya'nam-hu* وعلى أية حال فإن مثل هذا النبر ليس له شاهد بين اللهجات. وبدلاً من ذلك فإن كل اللهجات في مثل هذا السياق تعود إلى التسلسل الصوتي التالي: – ح (الضمير المتصل الذي يُعبر عنه بالحركة في الآخر) مثل غَنَمَ *yanam-a* (غَنَمُهُ) في عربية شرق ليبيا، وكذلك أَغْنِمَهُ أو أَغْنِمَ *uy'nim-ih or uynim-a*. وفي لهجة شمّر غَنِمُو *ynem-o*. وفي البيان الذي بين أيدينا فإن الحركة التي في بداية الضمير المتصل يُتوصل لفهمها عبر قاعدة حركة الحشو، وسأضرب الذكر صفحاً عن مثل هذه السياقات الصوتية يعدها مشكلة تحتاج إلى حل. ويمكن اقتراح حلول أخرى بحيث يمكن فهم هذه المسألة من خلالها ولكن لا بد من استبعاد أحد الحلول الأساسية في هذا الفصل وهو أن الحركة تأخرت لتشكّل حركة الإعراب.

إذا أردنا تأصيل الضمة في مثل هذه الضمائر المتصلة تبعاً لهذا التفسير يتضح أنها في الأصل حركةٌ للحشو.⁽¹⁾ تجدر الملاحظة أن هذا التفسير يترتب عليه كون الضمير الذي يأخذ الشكل *هـ* يعود إلى المرحلة الأولية للغة.

هناك خمس لهجات (الرولة، صنعاء، البحرية، النجدية ولهجة السوادي) يأخذ الضمير فيها صورة *هـ* / *هـ*. إضافة إلى عربية شرق ليبيا التي تشتمل على الصورتين *هـ* / *و* و *هـ* / *و*. وهناك تفسير لهذا المُنْغَاير ساقدمه فيما سيأتي.

هناك إحدى عشرة لهجة في العينة تشتمل على الحركة المنخفضة (الفتحة) كما في عربية شرق ليبيا في قولهم: شاف *saaf-a* (شافهُ رآهُ). وهذا ينطبق على عربية غرب السودان، شرق ليبيا ولهجة وِلْت في بلاد الرافدين وأبو ظبي وكردستان، ومن هنا يظهر أن هذا الشكل للضمير امتداداً لخصيصة لغوية تعود لمرحلة ما قبل الشتات. ويمكن تفسير هذه الظاهرة على أنها ليست سوى قانون خاص بإدغام الصوامت. وفي كثير من اللهجات هناك ما يُسمى (متلازمة الفِهُوَة) حيث يتولد عن الصامت الحلقى وهو الهاء حركةٌ وهي الفتحة التي على الهاء وذلك في اللهجات البدوية فيقولون: فِهُوَة. (انظر 3.4.2 (17)).

(41) فِهُوَة ← فِهُوَة.

في (41) فإن الهاء زيدت عليها الفتحة (تماماً مثل أَحْمَر في أَحْمَر، يُعْرِف في يُعْرِف). وربما في مثل هذه الحالة فإن الهاء هي المحفّز لزيادة الفتحة بدلاً من الضمة كما في (42).

(1) لا يظهر أنه من الممكن استيعاب هذا النموذج تحت مظلة ضمائر الغائب التي تُحذف منها الهاء (8.6.4). وإذا انظرنا إلى الضمير الذي يعود لمرحلة ما قبل الشتات وهو *هـ* / *هـ* * *hu* / فإن الشكل *هـ* - *u* الذي هو عبارة عن ضمة يمكن التوصل له من خلال حذف صوت الهاء. والمشكل الأساس في مثل هذه الحالة هو أن العديد من اللهجات لا تشتمل على قانونٍ لحذف الهاء. وكل هذه اللهجات في المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس كذلك في عربية مالطا كما جاء في العينة. على سبيل المثال فإن ضمير الغائب فيها عبارة عن ضمة *هـ* / *هـ*. ومن المهم هنا افتراض أن حذف الهاء يقع فقط في ضمير الغائب.

(42) $ه \leftarrow a-hu \leftarrow ه \leftarrow ah \leftarrow$

الإشكال الوحيد الذي يعتري مثل هذا الرأي هو أن حركة الحشو في اللهجات المعاصرة إما أن تكون منسجمةً مع حركة اللاحقة (الضمير المتصل) أو أن تكون كسرةً فقط، بغض النظر عن حركة ما بعدها. وبدلاً من هذا التفسير نستطيع القول بأن ضمير الغائب يمكن إعادة بناء صورتين له: إحداهما بحركةٍ عاليةٍ، والأخرى بحركة منخفضة، وهناك دليلٌ يدعم هذا التصور نجده في عربية شرق ليبيا. حيث نجد فيها صورتين نطقيتين للضمير: الأولى، /هـ/ بعد حركة عالية على صامت ليس بالحلقى، والثانية /هـ/ أو /هـ/ (فتحة فقط) بعد حركة منخفضة على صامت حلقى. عربية شرق ليبيا هي إحدى اللهجات التي تتناوب فيها الكسرة والفتحة من الناحية الصرف-صوتية. على سبيل المثال فإن عملية التناغم بين أصوات صوامت الكلمة ربما كانت السبب في التناوب بين الفتحة والكسرة. وفيما يلي فإن الحركة إما أن تكون فتحةً أو كسرةً تبعاً لحركة الصامت الأصلي في الكلمة.

(43) $t-a-frab$ تَشْرَبْ

(43) $t-i-ktib$ تَكْتِبْ

لو كان هذا التناوب عائداً إلى مرحلة ما قبل الشتات وهذا ما اعتقده (انظر المبحث 2.4.1 (25) للوقوف على الأدلة) فربما أن حركة الحشو جيء بها لغرض التناغم الصوتي؛ لذا فهناك بعضُ التنويعات (لهجة الرولة والبحيرة إلخ) شاع فيها النموذج /هـ- / ih ، والبعض منها كما ورد أعلاه جاء فيها الضمير على شكل فتحة - a ، وبعض اللهجات اشتملت على النموذجين.

(44) فتحة ص حلقى - هـ $C_{gut} - h$ $\leftarrow$ فتحة ص حلقى فتحة هاء a)
 $C_{gut} - a - h$

(فتحة/ضمة) ص - هـ $(i/u)C - h \leftarrow$ (فتحة/ضمة) ص - هـ $(i/u)C - i - h$

وتحت هذا التفسير هناك شكلان لضمير الغائب يعودان لمرحلة ما قبل

الشتات، ويمكن التعرف عليهما من خلال قانون حشو حركة. أحدهما هـ الذي حَقَز حشو الحركة (الضمة) كما في (40). والشكل الآخر إما أن يكون /هـ/ أو /هـ/ بعد ربطه بالقانون المذكور في (44). أما طول الحركة التي على الآخر فهي مما لم يتناوله هذا الكتاب (انظر الفصل 3 حاشية 26، 28).

8.8 آثار الإعراب

في الجدول التالي ولغرض وضع تصورٍ عامٍ قارنتُ نتائج إعادة بناء صورةٍ لنماذج الضمير المتصل في مرحلة ما قبل الشتات بناءً على الأدلة المستقاة من اللهجات، وقد قُورنت هذه النماذج للضمير مع نماذج الضمير في العربية الكلاسيكية. والمُغايرات التي أجدُ فيها تطابقاً بين ما في المرحلة الكلاسيكية والأشكال التي أُعيد بناؤها بناءً على ما وُجد في اللهجات المعاصرة كُتِبَت بخط مدكّن.

(45) العربية الكلاسيكية	إعادة بناء الصورة بناء على المقارنة مع الأدلة من اللهجات
المفرد	
ي، ني، -niy، iy	ي، ني، -i، -ni، i
الجمع	
نا - naa	نَ - na
المخاطب	
المذكر	
كَ - ka	كَ ka أو كْ k
المخاطبة	
كِ - ki	كِ ki
الجمع	
المذكر	
كُم	كُم kum / كْ ku



المؤنث	
كُنَّ	kin / كَن kan
الغائب	
المذكر	
هُ- hu	هُ- hu
المؤنث	
هَها- haa	هَ he / هَ ha
الجمع	
مذكر	
هُم- hum	هُم- hum / هُن hun
المؤنث	
هُنَّ- hunna	هِن hin / هَن han

ملحوظات:

أ. في المركب الصوتي - /ص ح ص/ في الضمائر ربما أن الأنسب هو إعادة بناء صورة الحركة فيه بدلاً من تعيين حركة محددة، أو /ص حركة عالية ص/ حيث تكون الحركة العالية (كسرة أو ضمة). وكما وُضِحَ في الفصل الثاني فإن الحركة العالية (كسرة/ ضمة) غالباً ما تكون مما لا يمكن إعادة بناء صورته، كما أنها غالباً ما تتناوب تناوباً حراً في المصادر الكلاسيكية واللهجات المعاصرة. طول الحركة في الآخر لم أتناوله بشكلٍ منتظم في هذا الكتاب (انظر الحواشي 25، 27 في الفصل 3).

ب. هناك نهجان يتراوحان بين التباين الصريح في الهويات وصولاً إلى الفروقات الطفيفة.

ج. والاختلاف الأكبر يكمن في أشكال صيغة الجمع المؤنثة حيث تشتمل العربية الكلاسيكية على اللاحقة /نَ/ (كُنَّ، هُنَّ)، وهذان الشكلان مفقودان في اللهجات المعاصرة. وعلى أية حال فسيتضح في المبحث 8.9 أن هذا التباين أمر نسبي.

وأرى أن مناقشة مفصلةً حول الحالة التاريخية لأحرف العلة التي أسميها حركات الحشو لها علاقةٌ بما في هذا المبحث. هذه الحركات المحشوة نجدها في سياقاتٍ متنوعةٍ قبل ضمير المفعول المتصل كما في حالة أشكال ضمير الغيبة للجمع. وهذه قد أُعيد تفسيرها على أنها جزءٌ من الضمير المتصل كما في حالة المخاطب المفرد في (8.7 2/3).

في تقاليد المستعربين (الباحثين الغربيين المهتمين بالعربية) - وقد أشرت إلى ذلك سابقاً في مناقشة رأي كل من كانتينو Cantineau و بيركلاند Birkeland في 8.2 - فإن أحد الافتراضات قائمٌ على فكرة أن الحركات على سبيل المثال في ضمير المخاطبة / كُ/ والمخاطب / كُ/ ليست سوى حركاتٍ إعرابية. وتعود هذه الفكرة بنا إلى بروكلمان (1908:309). وكما أشرت في عددٍ من المواضع فإن وجود حركات الإعراب في العربية القديمة وغيابها في العربية الجديدة (اللهجات) يُنظرُ إليه على أنه علامةٌ بنيويةٌ فارقةٌ بين التنوعيتين. ومع ذلك فهناك عددٌ قليلٌ من الأمثلة لبقايا علامات الإعراب في اللهجات، ورغم قلة عدد هذه الأمثلة إلا أنها مُقنعةٌ. وهذا ليس غريباً في حال ما انطلقنا من فكرة أن التنويعات المشتملة على حركات الإعراب سلفٌ وأصلٌ للتنويعات المعاصرة الخالية من الإعراب؛ لذا فالضمير المتصل يشكل حقلاً اختبارياً ملائماً لهذه المسألة. والتساؤل الذي يطرح نفسه هنا حول ما إذا كانت الحركاتُ المفقودةُ تشكل حلقة الوصل بين العربية في شكلها القديم، والعربية في شكلها المعاصر المتمثل في اللهجات المعاصرة.

وقد أشرتُ إلى الإشكاليات المتعلقة بهذا التفسير في المبحث 8.2. وسوف أعرض في هذا المبحث خمسة أسبابٍ نتوصلُ من خلالها إلى أن إعادة بناء صورة الضمير المتصل تدعّم فكرة كون الحركات على الضمير عبارةً عن حركات حشو، سواء قررنا ذلك من الناحية الزمنية أو التزامنية. وبناءً على ذلك فليس لهذه الحركات علاقةٌ بعلامة الإعراب. إضافةً إلى ما تقدم فليس هناك دليلٌ من خلال وزن الكلمة + الضمير المتصل يدلنا على بقايا باقيةٍ لعلامة الإعراب. جميعُ المناقشات هنا تتعلق بالبيانات اللغوية التي نوقشت



فيما تقدم؛ لذا سأتناولها هنا بشكل سطحي. والقضية الأساسية في الجدل هنا تحوم حول تلك النماذج المعاد بناؤها وهل يمكن إرجاعها إلى مرحلة ما قبل الشتات؟

(1) حذف الهاء أو إدغامها

يبدأ ضمير الغائب في أشكاله المتنوعة بالهاء في كثير من اللهجات (/هـ، هَ، هُ، هُنْ/) ولكن هذه الهاء تُحذف في سياقات معينة. وغالباً ما تُحذف بعد الساكن ولا تُحذف بعد الحركة. ومن الواضح أن الحذف بعد الساكن لا يمكن تفسيره إلا في نظامٍ يخلو من الحركة المؤثرة، وهي علامة الإعراب التي نجدها في النموذج (7) أعلاه. وبما أن التنبؤات التي تُحذف فيها الهاء أُعيدَ بناء البنى فيها بحيث تتبع لعربية ما قبل الشتات، إلا أن مثل هذه اللغة (عربية ما قبل الشتات) تفتقر إلى حركات الإعراب. تنطبق هذه الجدلية أيضاً على تلك الحالات التي تُدغم فيها الهاء في صامت غير مجهور قبلها (وهذه مسألة لم تُناقش بإسهاب في هذا الفصل).

(2) تغيير شكل أصل الكلمة

في ثنايا حديثنا عن ملاحظات كانتينو Cantineau شرحنا هذه الجدلية أعلاه. إذ يفترضُ كانتينو أن الفتحة في ضمير المخاطب كُ من بقايا علامة النصب. وعلى أية حال ففي لهجة قبيلة غِنَرَة يُقال بِقَرَتْكَ *bgar-at-k* والأصل *بَقَرَتْكَ* *bagarat-a-ka* وليس هناك تفسيرٌ لماذا وكيف توصلت اللهجة إلى هذا الشكل من تقسيم المقاطع الصوتية فحُوِظَ على الحركة الأولى وحركة الإعراب لكن بقية الحركات حُذفت؟

(3) حركات الحشو.

إن قوانين حركات الحشو التي نحتاجها لفهم الحركات السابقة لضمائر النصب المتصلة تبدو في كثيرٍ من اللهجات متطابقةً مع قوانين حشو الحركة في السياقات الأخرى التي لا يُسبقُ فيها ضميرُ النصب المتصل بحركة. ففي عربية شرق ليبيا على سبيل المثال هناك قانونٌ عامٌ تُحشى فيه الحركة في المقطع الصوتي التالي: [ص ص ص] على النحو التالي:

[ص ص ← ص ص ص]. وقد وضّحت ذلك في المبحث 8.4 أعلاه.

(46) قَلْبَنًا galb-na ← قَلْبِنًا galib-na

يَكْتُبُ yi-ktb-u ← يَكْتُبُ yikitbu

هذا القانون شائع بين اللهجات مما يدل على أنه يعود إلى مرحلة ما قبل الشتات وكان منطبقاً على الكلمات التي غابت عنها علامة الإعراب. وعلى نفس المنوال فهناك عدة لهجات في شبه الجزيرة العربية لديها قانون لحشو الحركة يتأثر فقط بحجم المقطع الأخير حينما يكون جزءاً من أصل الكلمة وليس اللواحق التابعة لها. والقانون ينطبق على جميع اللواحق التي تبدأ بصامت (/ك/ k-، أو /ج/ c-، /هـ/ ha-، /ن/ na-، /كُم/ kum-، /كِن/ cin-، /هُم/ hum-، /هِن/ hin-) كالتالي:

(47) تدخل حركة الحشو بعد التركيبية الصوتية التالية: [ح ح ص-]

أو [ص ص-] حينما تكون هذه التركيبية في صوامت الكلمة وليست في اللواحق، وفيما عدا هذه الحالات لا تُحشى الحركة.

وهذا يستدعي المثال التالي:

(48) رِجَالِج rijaal-ic

بُقْرُج bugar-c

الأسسُ الصوتية لهذا القانون واضحة؛ ولذا فإنه من غير المقبول من الناحية اللسانية القول بأن الكسرة السابقة للصامت الموجود في ضمير المخاطب /ج- ic/ هي من بقايا حركة الإعراب في حالة الكسر.

(4) تناغم الحركات

من خلال القوانين الأساسية لتناغم الحركات يمكن الوقوف بدقة على حركات الحشو. فالكسرة في مقابل الفتحة فيما يلي تُعبر عن دلالة واضحة تبين وظيفة حركة الضمير المتصل.

(49) دَرْبِك darb-i-ki

دَرْبَة darb-a-ha

ليست هناك حاجة للقول بأن هذه الحركات بقايا لعلامة الجر أو النصب؛ لأن مثل هذا الافتراض سيقودنا للتساؤل التالي: لماذا حُوِظَ على علامة الجر قبل ضمير المخاطبة وعلامة النصب قبل ضمير الغائبة؟ وقد أُشرت في الحاشية رقم (31) في الفصل 3 بأن هناك قانوناً لحشو الحركة عند سيبيويه متطابقٌ مع مسألة تناغم الحركات التي تتأثر بالضمير المتصل، ويمكن الوقوف على ذلك في كتاب سيبيويه (2:163 الفصل 409).

(5) تحويل حالة حركة الحشو

يُفترض عند إعادة بناء صورة كلٍّ من ضمير المخاطبة والمخاطب (ضمن تفسير لغويٍّ موحدٍ) والغائب الواقع مفعولاً أن يكون في حركة الحشو الأصلية تحولاً ليؤدي وظيفةً صرفيةً. وفي الواقع فإنه بناءً على تسلسل عملية إعادة بناء الصورة اللغوية في (40) فإن اللاحقة /-u/ التي نجدها في كثيرٍ من اللهجات المعاصرة ناتجةٌ عن حركة الحشو التي تتطلبها القوانين الصوتية العامة (انظر النقطة 3 أعلاه) وليست علامة إعرابٍ أصيلة.

هناك ثلاث قضايا حاسمة في هذه الظواهر الخمسة. (1) بعض الظواهر تتطلب إضافة لاحقةٍ لآخر الكلمة حينما يكون الآخر مختوماً بصامت؛ لتصبح الظاهرة الصوتية مسموعةً، (2) الحركة السابقة لللاحقة التي في آخر الكلمة يمكن فهمها بوضوح على أنها حركة حشو، (3) أخيراً لا حاجة إلى أن نجد أثراً لعلامة الإعراب في ثانياً حركات الحشو هذه، وليس هناك دليلٌ من خلال عملية إعادة البناء بأن حركات الحشو تأتي في أصلها من علامات الإعراب. وباختصار، ليست هناك دراسةٌ مقارنةٌ تتناول أصل ضمائر النصب المتصلة في اللهجات المعاصرة تشير إلى أن حركات تلك الضمائر تعود في الأصل إلى حركات الإعراب.

8.9 هاريس بيركلاند وإعادة بناء صورة ضمير المفعول في العربية القديمة

أرى أن من المناسب ختم هذا الفصل بالتذكير بأفكار بيركلاند الذي يعيد بناء صورة ضمائر المفعول لدرجة أنه ينتهي في بنائها إلى صورة لا تتفق مع الضمائر الواردة في الأدب العربي القديم. وهو في عملية إعادة البناء يتناول نماذج عدة، ولكن هناك أربعة أشكال للضمائر هي التي لها علاقة بالنقاش الذي أطرحه هنا. وفي هذه الأربعة أشكال فإن بيركلاند لم يأت بجديد بل إنه مُقِلِّدٌ لأوجست فيشر (August Fischer 1926) وآخرين (مثل ركيندورف Reckendorf ص 1985 (1967) و بروكلمان (1908: 309-319) وسأتناول هذه الأشكال فيما يلي. هنا تجدر الإشارة إلى أن بيركلاند غالباً ما استند إلى فيشر الذي لا يرقى عمله إلى مستوى إعادة بناء صورة للغة. وعمله المنشور سنة (1926) عرض فيه مجموعة كبيرة من الملحوظات اللغوية التي تعود إلى المصادر العربية القديمة، وفي الخاتمة (402: 1926) نشعر بأنه يقدم شبه إحصائية وليس عملية بناءً لصورة للغة. فعلى سبيل المثال يقول: إن الضمير /هـ/ hu- غالباً ما يقع على السمع وكأنه /هو- huu/. ومع ذلك فإن الكثير من المصادر تُشير إلى الضمير على أنه /هو- huu/ أو يشيرون إلى مغاير آخر لا يرقى لأن يكون معياراً يمكن الاستناد إليه في عملية المقارنة. وعلى أية حال فإن بيركلاند يفترض الأشكال اللغوية التالية التي غالباً ما يفترضها الباحثون اليوم (على سبيل المثال: Fischer 1972: 126).

(50)

*هو ضمير الغائب *-huw.⁽¹⁾

(1) يقدم نيشيو Nishio (١٩٨٦: ١٣) محاولة لإعادة بناء صورة ضمير الغائب المفعول مستنداً في ذلك إلى لهجات شبه الجزيرة العربية ويخرج بالشكلين التاليين: *هـ/ هو، فالشكل الأول يقع بعد البنية الصوتية التالية: /ص ح/، والشكل الثاني يقع بعد البنية الصوتية التالية: /ص ح ص/ أو /ص ح ح/. والذي يحفز نحو إعادة بناء صورة هذا الضمير هو ضمير الغائبة الذي يأخذ الشكلين التاليين: /هـ/ ها. وفي هذا السياق سأكتفي بالإشارة إلى أنه بالرغم من أن طول البديل الصرفي في هذا الضمير ربما يُفسّر التطورات في بعض اللهجات (مثل شمر في قولهم جُمْلَه jmal-ah (جملها)



* هي ضمير الغائبة *-hiy

* هُمُو جمع الغائبين *-humuw

* كُمو مخاطبين *-kumuw

ويرى بيركلاند أن المُغايرات الأخرى يمكن أن تكون قد ظهرت مؤخراً. وهناك إشكال في هذا النهج يظهر حينما يُقْتَصَر على المصادر العربية القديمة في تناول هذه المسألة. والإشكال الأكبر هو أن مُغايرات الضمائر الموجودة في (50) أعلاه يوجد غيرها في الأدب الكلاسيكي مما يدل على أن (50) ليست سوى محاولة لإعادة بناء صورة الضمائر، وهي في حد ذاتها تَقْتَرُ إلى ما يبررها.

وسأبدأ النقاش هنا بأشكال ضمير الغائب وهي ثلاثة. وقد وضَّح ذلك الفراء (1:223) وابن مجاهد (ابن مجاهد 130) كما يلي: /هـ- hu- و /هُو- huw-: تقع بعد مد (حركة طويلة)، /هُو- huw- بعد حركة أو صامت.

(51) ضَرَبَهُو daraba-huw

عَلَيْهِ Galay-hiy

في مقابل

(52) أَبَاهُ pabaa-hu

خَذُوهُ xuḏuw-hu

(سيبويه 2:318 الفصل 502)

غالباً ما يُنظر إلى هذا التوزيع لأشكال الضمير على أنه جزء لا يتجزأ من العربية الكلاسيكية. فإلى جانب ما جاء في المثال (52) يشير سيبويه إلى مُغايرات أخرى لذلك الضمير (2:318.13)، وأن الضمير في شكله القصير بعد المد موجود في كلمة أصَابَتْهُ paṣaabat-hu ويصفه سيبويه بأنه عربي رغم أن الإتمام هنا أفضل (الاتيان بالضمير في شكله الطويل).

وأصل الضمير فيها /هـ- ha- في مقابل ضَرْبُوهُ dreboo-ha (ضربوها) وهنا أصل الضمير /ها- haa-، إلا أن مثل هذه النماذج المتوازية لا يمكن الوقوف عليها في حالة ضمير المذكر الغائب، ومن هنا يظل هذا التفسير حكراً على ضمير المؤنث.

وهنا يظهر الإتمام وكأنه متغيرٌ لغوي. والأشكال القصيرة لهذا الضمير أشار إليها سيبويه فقط في سياق مواضع الوقف رغم أنها لا تظهر بشكلٍ دقيقٍ على أنها /هـ/ hu- أو /هـ/ h- أو كلاهما (2: 313.9, 319.3).

وقد أشار الفراء إلى بديل لضمير الغائب في القراءات القرآنية وبالتحديد في قراءة عاصم والأعمش حيث ينتهي الضمير بهاء ساكنة /هـ/ h- (1: 223, also 1: 388).

(53) أَخَاهُ *ʔaxaa-h*

وهناك من البدو أيضاً من ينطقون الضمير على أنه هاء ساكنة بعد حركة.

(54) ضَرَبْتُهُ *darab-tu-h*

يشير الفراء إلى أن البدو ربما استعملوا في كلامهم الضمير في شكله التالي: /هـ/ hu- ولا يستعملون أبداً /هُو/ *-huw.

أشار ابن مجاهد في أدبيات القراءات القرآنية - التي يمكن القول: إنها تُمثِّلُ ملخصاً أولياً لما جاء عند سيبويه (51-52) - إلى أن الإتيان بالضمير مع الحركة دون مدٍّ كما في (51) يندرج تحت النطق بالاختلاس (130) (انظر 8.1). وعلى أية حال فإن ابن مجاهد أشار أيضاً إلى رواياتٍ عن بعض القراء - من أمثال الكسائي - الذين يقرأون الضمير في بعض السياقات الصوتية كالتالي: /هُو/ huw- في حين أن تلك السياقات يُتوقع فيها أن يأخذ الضمير الشكل التالي: /هـ/ hu- مثل يَرَهُ. والبعض يقرأون بالهاء ساكنة هـ مثل عاصم وابن عامر (237). وقد رُوي عن ابن كثير أنه غالباً ما كان يتلو القرآن وحينما يأتي على هذا الضمير فإنه ينطقه بالمد /هو/ huw- مثل أَنَسَانِيَهُو *ʔansaaniy-huw*، ومن هنا يظهر أن القراءات القرآنية أثبتت الضمير في المُغايرات الثلاث.

أما بالنسبة لأشكال الجمع في الضمير في (50) فإن سيبويه يشير إلى أن التنوع في الضمائر حرٌّ بلا ضابطٍ بشرط أن يكون الضمير في سياقٍ ملائمٍ للوصل في قوله: («كنت بالخيار إن شئت حذفته وإن شئت أثبتته»)

2: (319.8).

(55) *Palay-kum maal* عَلَيَكُم مال ~ *Galay-kumuwal maal* لَدِيهِم مال
laday-him maal لَدِيهِم مال ~ *laday-himiy maal* لَدِيهِم مال
يشرح سيبويه هنا أن المتغيرين /و/ - *uw* و /ي/ - *iy* ربما أنهما
نتيجة لتجنب الحركة القصيرة كما في /كُم/ - *kumu* و /هُم/ - *humu*؛ لأن
الدافع لاستعمال صوت /م/ - *m* إنما هو لتجنب توالي المقاطع المفتوحة،
والمحافظة على حركة في الآخر ستؤدي إلى إبطال هذه النتيجة المنشودة.
ومع ذلك فحينما تظهر الحاجة إلى حركة فإن الضمة أو الكسرة تُضافان
بالشكل المناسب. ومن خلال أمثلة سيبويه فإن الحاجة إلى الحركة تظهر
حينما تتوالى ثلاثة صوامت. وفيما يلي فإن ضمة الآخر تُعَدُّ من المُختَلَس
من /هُمُو/ - *humuw* ولا يمكن عدها حركةً للحشو.

(56) *Galay-himu l-maal* عَلَيْهِمُ المال

في القراءات فإن التباين يكون بين الشكليين التاليين: أحدهما ختم الكلمة
بحركة والآخر ختمها بميم (ابن مجاهد 108-112).

وقبل أن أختتم بخلاصة عامة أرى أن من الأهمية بمكان أن أناقش بقية
ضمائر النصب حتى في حال ما كانت تلك الضمائر ضمن ما تناوله
بيركلاند صراحة. وهذه هي ضمائر جمع المؤنث وضمير المخاطب

(57) كُنَّ جمع المخاطبات

هُنَّ جمع الغائبات

كَ المخاطب

كِ المخاطبة

كما جاء في المبحث 8.8 حول صيغ ضمير جمع الإناث، يبدو أن
إعادة بناء صيغ الضمير في اللهجات تختلف قليلاً عن الصيغ التي عند
سيبويه في المثال (57). ومع ذلك فإن هذا الاختلاف لا بد أن ننظر إليه

على أنه نسبي. ففي معظم اللهجات المشتمة على صيغة جمع الإناث لا نكاد نجد فيها سياقاتٍ صوتيةً تسمح بإضافة صرفيةٍ على صيغة الضمير. فعلى سبيل المثال فإن اللهجات المشتمة على ضمائر جمع المؤنث لا نجد في أواخر كلماتها اللاحقة /ش/ التي تُستعمل في النفي على عكس اللهجات التي لا تشتمل على ضمير جمع الإناث. يمكن أيضاً المقارنة مع ما نجده في ضمير الفاعل المتصل للجمع المؤنث بالأفعال الذي يكون في الغالب عبارة عن /ين/ أو /عن/ على حسب اللهجة، على سبيل المثال في عربية غرب السودان تكون اللاحقة /عن/. وحينما تُضاف لاحقةٌ للضمير على شكل حركة فإن ذلك ينتُج عنه تضيُّفٌ في صوت النون التي تُمثل الضمير كما في العربية النيجيرية.

(58) كَتَبَنَّ *katab-an* (كَتَبَنَّ)

كَتَبَنَّ *katab-an-n-a* (كَتَبْنَهُ)

فالنون تُضَعَّفُ قبل المفعول المشتمة على أل التعريف في حال ما كان موالياً للفعل:

(59) عَرَفَنَّ أَجَار *Pirf-ann aj-jaar* (عَرَفَنَّ الجار)

فَهِمَنَّ الكلام *fihim-ann al-kalaam* (فَهِمَنَّ الكلام)

يمكن أن تُقارن مثل هذه الصيغ بما نجده في العربية الكلاسيكية من ضمائر المفعول المتصلة لجمع الإناث نحو /كُنَّ/، /هُنَّ/ في اشتمالها على النون المضعفة.

وتظل حالات الوقف على ضمائر جمع الإناث المتصلة في العربية القديمة أمراً مُحِيرّاً. فلو نظرنا بمنظور المعايير العربية المعيارية لوجدنا أن الفتحة تسقط من آخر الضمير في حالة الوقف.

(60 أ) بَيْتُكُنَّ *bayt-u-kunna* ← بَيْتُكُنَّ *bayt-u-kunn*

(60 ب) بَيْتُهِنَّ *bayt-u-hunna* ← بَيْتُهِنَّ *bayt-u-hunn*



مثل هذه الحالة تُؤدّ تواليّاً للصوامت قبل موضع الوقف على نهاية الضمير / نّ/ وهذا مما لا يُسمح به.

ويلاحظ سيبويه من خلال بعض الأمثلة أن ضمير الفاعل للمخاطبات المتصل بالأفعال / تَنّْ/ ربما يُسمَع في حالات الوقف وكأنه مختوم بالهاء. وذلك حينما يتصل بالفعل اللازم.

(61) دَهَبْتُنْ *ḍahab-tunna-h* (دَهَبْتُنْ) (2:303.7)

ولا شك أن هذا عامٌّ في ضمير المفعول المتصل / كُنْ/ كذلك، ولم يذكره سيبويه صراحةً. ومع ذلك فإن سيبويه أشار إلى أن كثيراً من العرب لا يُضيفون صوت هاء في نهاية الضمير عند الوقف. وفي هذه الحالة فإن المثال (57 أ، ب) مُشكِّلٌ بحد ذاته. وربما أن صيغ الضمير هنا يُحافظُ فيها على الفتحة في الآخر رغم أن هذا لا يبدو أنه الدافع لسيبويه لأن يشير إلى الصيغة الأخرى المختومة بالهاء التي تنتج عن الوصل في موضع الوقف. وفي حال ما حُذفت الفتحة فسيُنتج التوالي التالي: [ص ص #]. وعلى أية حال فإن التركيبية الصوتية [نْ#] لا يُسمح بها؛ لذا فإن مواضع الوقف ربما ينتج عنها الصيغ التالية: / كُنْ، هُنْ/. وهذه الصيغ متطابقة مع الصيغ التي أُعيدت بناء صورة لها هنا (8.6.7، 8.7.2).⁽¹⁾

أما فيما يتعلق بصيغ المخاطب فإن سيبويه يُشير إلى المُغايرات التالية:

(62) المخاطب: كَ، كَا، كُ

المخاطبة: كِ -ki، كِي-kii، شِ-fi، كِشْ-kif

فالصورتان / كَ/ و / كِ/ لا يصلح فيهما الوقف وبذلك يمكن القول بأنهما من الصيغ التي تتماشى مع ما نجده في العربية المعيارية. أما الصيغتان كَا و كِي فنجدهما عند بعض العرب قبل الضمير المتصل

(63) أُعْطِيكَاهَا *ʔu-ʕtiy-kaa-haa*

(1) 20 أو أن التسلسل التالي: [ص ص #] يحقِّز على توليد حركةٍ للحشو كما في الأمر من الأفعال المضغفة رُدُّ *#rudd* ← أُرْدُد *#urdu* (سيبويه 2:162).

أُعْطِيكِيه *puʕtiy-kii-hi*

(2:323.17)

وسيبيويه يستشهد على المُغَايِرَاتِ المُشْتَمَلَةِ على الحركة بالحالة التي يكون فيها الضمير متلوّاً بضمير آخر نحو:

(64) أَعْطَاكِنِي *paʕtaa-ka-niy*

(1:355.19)

صورتا الضمير المؤنث / ش و كِشْ / يُشارُ إليهما في عمل سيبويه على أنهما من المُغَايِرَاتِ الخاصة بتميم وبنو أسد (2:322 الفصل 504؛ وانظر 8.7.4 أعلاه). وعند مناقشة أسباب تنوع هذه الصيغ فإن سيبويه يشير إلى أن كلاً من هاتين الصيغتين نشأت لغرض التأكيد على التفريق بين المذكر والمؤنث في الوقف؛ لأن المذكر يقع على السمع على أنه كافٌ ساكنةٌ وهذه مسألةٌ تحتاج إلى تفسير. لكن يبدو أن مثل هذه الحالة متحققةٌ في موضع آخر في مخالفةٍ صريحةٍ لقواعد الوقف العامة، فالصيغتان / كِ/ و / كِ/ لا يُستغنى عنهما في الوقف عموماً، ولكن في هذه اللهجة قد يُستغنى عنهما؛ لكي يُسمع ضميرُ المخاطبةِ على أنه / ش/.

والمسألة الجوهرية في هذا النقاش تحت هذا المبحث تكمنُ في أن هذه الضمائر لا بد من النظر فيها بشكلٍ كليٍّ (على أنها مجموعةٌ). فهذه الضمائر يراها بيركلاند استثنائيةً زاعماً أن التطور الذي طالها في الوقف يمكن شرحه على النحو التالي: الحركات الطويلة تُنطق قصيرة (تُستبدل المدود بالحركات القريبة منها) أما الحركات القصيرة فتُحذف.

وهناك إشكالٌ يعتري عملية إعادة بناء الضمائر التي أجراها بيركلاند وهي تلك المتعلقة بالمدود (الحركات الطويلة) في المثال (50). حيث أدرك بيركلاند بدقته المعهودة حجم هذه الإشكالية؛ ولذا فقد خصص لها فصلاً كاملاً (1940: 89-91)؛ للوقوف على كيفية النطق بضمير الغائب / *هُو / *huw-. فسياق النطق بهذا الضمير لا بد أن يُفصّل بالناطق في حالة الوقف إلى الشكل التالي: / هُ- hu-. كما ورد أعلاه، وهناك أيضاً صيغةٌ



أخرى وهي /هـ/ -h رُصِدَتْ إلى جانب هذه الصيغة. إضافةً إلى ذلك فهناك سياقٌ تتناوب فيه الصيغتان /هُو/ و /هـ/ تبعاً لقوانينٍ نوقشت فيما يتعلق بالمثالين (51، 52). والمنهجيةُ التاريخيةُ المقارنة التي يتبعها بيركلاند في تفسيراته التاريخية تتحقّق حول هذا الضمير عبر ثلاثة مستويات وشرحها كالتالي: (1940:90).

(65)

1 هو huw*

2 أ هو huw بعد ح

2 ب هـ hu بعد ح ح

3 فبعض اللغات تتماشى مع 2 كأساس لكل الصيغ التي يُوقف عليها مما يؤدي إلى المُغاير التالي: /هـ/ -h.

هذا من الاحتمالات المنطقية بلا شك لكن ليس هناك محفّز واضح له. لو نظرنا إلى المرحلة 2 نجد أنه لا بد من أن تكون هناك صيغٌ خاصةٌ بحالة الوقف، ومع ذلك فإن بيركلاند يتخذ الشكل 3 على أنه يمثل الحالة الطبيعية للوقف. وإذا أخذنا الشكل 2 ب على أنه الأصل فإن هذا يؤدي إلى حالة الوقف المؤقتة التي يمكن توقعها في السياق؛ لأن الشكلين أ 2 و ب 2 والشكل 3 كلها معاصرة. في هذه الحال فإن الأولى أن يُفسّر بيركلاند تعدد نماذج الضمير بفكرة التعايش بين عدة لهجاتٍ، وكل لهجة تشتمل على أحد أشكال الضمير. وإلا فلا مندوحة عن افتراض أن يكون التشابه في الوقف، /هـ/ -h hu/h- مُتوازٍ مع سياق /هُو/ -h huw/hu- هذا التشابه في الوقف لا نجد له توصيفاتٍ في القواعد النحوية ولا عند المفسرين. ومن هنا فإن بيركلاند يقول: إن النحاة تعاملوا مع اللهجة على أنها تُمثّل الحالة اللغوية الاعتيادية؛ ولذا عمّموها فجعلوا الصيغة 2 ب أعلاه على أنها الأساس لكل الصيغ التي تكون في حالة الوقف.

ومن هنا فإن الصيغ الأخرى التي نجدها في الأدب العربي لهذا الضمير لا بد من إيجاد تفسيراتٍ أخرى للتطور الذي طالها. والشكل الأسهل في نظري الذي يفسّر تطور أشكال الضمير يمكن أن يكون كالتالي:

(66)

1. *هـ* hu*

2 أ. هو huw بعد حركة

2 ب. هـ hu بعد مد (حركة طويلة)

2 ج. هـ h في حال الوقف

بالنظر إلى صيغة الضمير في اللغة الأولية *هـ* hu* فإن الصيغ الأخرى مثل / هو - huw، هـ hu- و هـ - h / تأتي كلها تباعاً مع ملاحظة أنه ما يزال بالإمكان البدء بصيغة الوقف:

(67)

1. *هـ* h*

2 أ. هو huw بعد حركة

2 ب. هـ hu بعد مد (حركة طويلة)

2 ج. هـ h في حال الوقف

فالمثال (66) يفضل (67)؛ لأن هذا الأخير يفتقر إلى تحديد الحركة وهي /الضمة، u/.

وهناك دليلٌ مستقلٌّ يمكن لنا من خلاله دعم المثال (66) على حساب كل من (65) و (67). يكمن الدليل في أن (66) يمثّل نفس صورة إعادة البناء لما نجده من الضمائر في اللهجات العربية المعاصرة (انظر المبحث 8.7.6). والنظرة الفاحصة للمصادر العربية القديمة خاصةً لو رُكِّزَ فيها على المُغَايِرَاتِ الواردة في القراءات القرآنية ربما تدلُّ على مدى انتشار الضمير في كلِّ من المُغَايِرَاتِ المشتمة على المد أو تلك المشتمة على حركةٍ في آخرها بدل المد. الأمر الذي ربما يُرَجِّح أن تكون إحدى الصورتين (*هـ hu* أو هو huw*) هي التي تمثل اللغة الأولية؟ وفي هذه الدراسة فإن الصيغة المفضلة هي: *هـ.

علاوةً على ذلك، ففي دراسةٍ حديثةٍ للباحثة هاسلباخ Hasselbach (2004) استندت فيها على المقارنات بين اللغات السامية مستبعدةً اللهجات العربية القديمة وخَلَصَتْ إلى أن ضمائر المفعول في اللغات السامية في مرحلتها الأولية كلها كانت مختومةً بحركةٍ قصيرةٍ باستثناء ضمير المتكلم في حالة الأفراد والجمع إضافةً إلى ضمير الغائبة. وفي حال ما كانت هذه النتيجة صحيحةً فإن ذلك ربما يشير إلى أن اللهجات العربية المعاصرة قد تكون أقرب إلى العربية في مرحلتها الأولية من العربية الكلاسيكية، رغم أن الكلاسيكية هي الفاصل بين المرحلتين: الأولية القديمة والمعاصرة المتأخرة. كما أن هذه النتيجة تؤكد على أهمية اللهجات المعاصرة في عملية إعادة بناء اللغة في مرحلتها السامية الأولية.

قبل أن أختتم هذا الفصل أود الإشارة إلى أن التفسير التاريخي للعربية الذي تبناه هذا الكتاب لو نظرنا إليه في جوهره لوجدناه قريباً جداً مما جاء به كارل فولرز Carl Vollers قبل مئة عام (1982:154). وقد استند فيما يتعلق بدراسة اللغة المحكية على الأصوات العربية ورأى أن هذا المستوى من العربية (المعاصر) ربما يُعبّر عن مرحلة لغوية أقدم من المرحلة التي تعود إليها العربية الكلاسيكية، وذلك من وجهة نظر علم الصّواتة. قد تكون هذه المرحلة أصغرَ مرحلةٍ كانت فيها اللغة قبل تأريخها ضمن مجموعة اللغات السامية. وحسب المعلومات التي بين يديّ، فإن قولرز لم يعمل على تطوير النقاش ليذهب بالنتيجة أبعد من الرأي الذي خرج به، ولم يُخضع هذه المناقشة لمنهجيةٍ مقارنةٍ صارمةٍ، لا سيما فيما يتعلق بالمكونات اللغوية المحكية التي يمكن مقارنتها بما في اللغة الكلاسيكية. إضافةً إلى ما تقدم فإن الجزء الأكبر من النقاش الذي بين أيدينا في هذا الكتاب يصبُّ في صالح نتيجةٍ مفادها: أن اللهجات المعاصرة غالباً ما تحتفظ بميزات إما متطابقة مع الأشكال أو الصيغ التي تؤكد وجودها في العربية القديمة، ولكن لسبب ما فإن تلك الأشكال أو الصيغ لا تدرج تحت

مظلة العربية الكلاسيكية، أو أن تلك الميزات تصب في صالح إعادة بناء صورة لغوية تعود لمرحلة ما قبل الشتات. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الكتاب ليس فيه ادعائات حول أقدمية اللهجات المحكية في مقابل العربية الكلاسيكية، ومثل هذه الادعاءات لا شك أنها مجرد افتراضات تقوم على أحكام مسبقة، وهي خطيرة عند استحضارها في الدرس اللغوي المقارن. ومع ذلك أرى أنه قد آن الأوان للوقوف على حقيقة أن التفسيرات اللغوية التاريخية كانت في الماضي أكثر ثراءً وتنوعاً مما هي عليه اليوم.

الفصل التاسع

الخلاصة

يمكنني أن أقدم القضايا اللسانية الأساسية التي تناولها هذا الكتاب تحت ثلاثة تصنيفات. والأساس الذي تركز عليه هذه التصنيفات هو العلاقة التاريخية المقارنة بين ما أسميه عربية ما قبل الشتات واللهجات العربية المعاصرة. وسأقتصر في السرد التالي على القضايا التي تناولتها بالتفصيل. فلا حاجة في هذا السياق لسرد قائمة طويلة لكل الأدلة المساندة التي ربما تُضاهي في حجمها النقاش المقارن الذي حفل به هذا الكتاب.

9.1 إعادة بناء صورة اللغة واستمرارية العربية القديمة

1. هناك ظواهر لغوية مندرجة تحت الفئة الأولى يمكن القول مبدئياً إنها تكشف عن تطابق بين كل من اللهجات المعاصرة والعربية القديمة. مما سأذكر به هنا أن العربية القديمة - كما أسميها - تُشكّل مكنزاً لغوياً مكتوباً يعود تاريخ الشواهد فيه إلى الفترة المترواحة بين 650 إلى 850 م. وهناك أربعة موضوعات أساسية تدرج تحت هذه الفئة:

- تنوع الحركات العالية (الضمة/الكسرة): يمكن أن يكون مجالاً للمقارنة ولكن في سياقاتٍ مقيدة، وذلك حينما يكون التنوع في الصوت محكوماً بالناحية المعجمية (الفصل 2)؛
- الإمالة (الفصل 7)؛
- ضمائر النصب المتصلة (الفصل 8)؛
- إعادة بناء صورة الفعل المضارع (الفصل 6).

وفي خاتمة هذه الفئة أقول: لا بد من استحضار هذه الفئة في عمليات إعادة بناء صورة اللغة التي تعود إلى مرحلة ما قبل الشتات، وذلك بناءً على ما نجده في اللهجات المعاصرة، ثم لا بد من ربط نتائج هذه العملية بالتوصيفات التي نجدّها في المصادر النحوية. وفي جميع الأحوال فإن نتائج إعادة البناء تتوافق بشكل جيد مع التوصيفات النحوية الباكورة رغم



أن التشابه يقوم على استنباطاتٍ عُمِّمت على العينة كما في حالة الفعل المضارع.

2. هناك صيغٌ لغوية أعيدت بناء صورةٍ لها إلا أنها مختلفةٌ عن الصيغ التي تعود إلى العربية القديمة، ولكن عند الاحتكام إلى قوانين المقارنة يمكن القول بأنها صيغٌ قديمةٌ:

- النون الموجودة في بعض الضمائر المتصلة، أو النون التي في اللهجات (رَجُلٍ) والتي تشبه تنوين التنكير في الفصحى (الفصلان 3، 5)؛
- كثيرٌ من الخصائص اللغوية في الفصل 5.

إن العناصر الموجودة في هذه الفئة ليست سوى قطعٍ لغويةٍ أثريةٍ يُستند عليها في عملية إعادة البناء. وعلى أية حال فإن التوزيع الجغرافي الواسع النطاق للظواهر اللغوية - التي نجد لها شواهد واضحة في كل من العربية النيجيرية وعربية أوزبكستان - لا يُرَجِّح أن تشابه الظواهر في المناطق المتباعدة نتيجةً للتطور اللغوي المستقل في كل منطقة على حدة (تشابه بالصدفة). ويترتب على ذلك أن عربية ما قبل الشتات كانت غنيةً بالتنوع اللهجي الذي تعود إليه كل هذه الأشكال الموجودة في اللهجات المعاصرة المنتشرة في أماكن متباعدة.

3. الانقطاع بين بعض الأشكال اللهجية وبين العربية القديمة

- غياب الإعراب

هذه الفئة فيها بعض العناصر من الفئتين الأوليين. ظاهرة غياب الإعراب من اللهجات المعاصرة حول العالم تتشابه مع ما نجده في الفئة الثانية، وهناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن حركات الإعراب في الآخر ليست أصيلةً في النظام اللغوي للعربية القديمة. وعلى أية حال فإن هذا مما يصب في صالح التفسير الخاص بالفئة الأولى. إضافةً إلى ما تقدم فإن حركات الإعراب من الناحية الصوتية مجردٌ حركاتٍ تشبه الحركات التي نجدها في الحالات المقيدة التي قورنت بما في الحالات الحرة.

ولا شك أن استنتاجات هذه الفئات يمكن تصنيفها من حيث التزامها

بنتيجة تتناسب مع كل من تطبيق النهج المقارن وتفسير الظاهرة في المصادر العربية القديمة. وتبعاً لهذا المفهوم فإنني أعتقد أن التفسير الذي قدمته للإمالة في هذا الكتاب واضح نسبياً. ومن جهة أخرى، فإن قراءتي لظاهرة حركات الإعراب تتواءم مع النقاش المقارن إلا أنها قراءة تقريبية خاصة فيما يتعلق بمسألة تطور علامة الإعراب، وهذه مسألة تحتاج إلى مزيد من الدراسة. والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة لا يمكنني القول بأنها مؤكدة، وفي الوقت نفسه لا يمكن دحضها بالكلية خاصة فيما يتعلق بقراءة ظاهرة معينة وتفسيرها. والنقاش حول تاريخ العربية عموماً ممكن شريطة أن يُبتَّ فيه بشكل مباشر من مصادر اللهجات المعاصرة، الأمر الذي يُمكن الباحث من تجنب إصدار الأحكام حول القضايا الصغيرة كل واحدة على حدة.

الخاتمة

ما قدمته في هذا الكتاب يمكن القول بأنه أقرب إلى تاريخ اللغة العربية منه إلى كونه نهجاً جديداً في تناول تاريخ العربية. وفي نظري أن هناك الكثير من الأسئلة المطروحة تفتح الأفق أمام الأعمال المقارنة حول اللغة العربية التي يمكن أن يضطلع بها الباحثون إن في زمننا هذا وإن في المستقبل. وهناك أربعة أبعاد بحثية واسعة النطاق أرى أنه لا بد من ضمها إلى مجال التفسيرات التاريخية للعربية.

أولاً، لا بد من دمج الدرس السامي المقارن على سعة نطاقه في خضم أية محاولة تروم إعادة بناء صورة اللغة من مصادر داخل اللغة، وهذا ما عملت عليه في هذا الكتاب. وفي حال ما كانت العربية الأولية خالية من علامات الإعراب، فما أثر ذلك على الدراسات السامية المقارنة؟ وهل الدلائل على الإعراب من السامية الأولية دلائل قوية تشير إلى أن الإعراب كان موجوداً في تلك الحقبة؟ (وهذا مخالف للنقاش في الفصل 3 وفي مواضع أخرى). ولو كان الحال كذلك فكيف يمكن التوفيق بينه والنقاش الذي أعرضه في المواضع التالية من الكتاب: المبحث 3.4 والفصلين الرابع والثامن، التي يتضح من خلالها عدم وجود دليل على أنه قد حصل تحول من النظام اللغوي المشتمل على الإعراب إلى نظام لغوي خال من الإعراب. والقضية هنا هي أنه لا بد من التنبيه إلى أن المصادر على تنوعها واللغات على اختلافها كل منها يدعي تاريخه الذي رسمه لنفسه. ومن هنا فإن المعالجة التاريخية المقارنة التي تُعطى نطاقاً لغوياً واسعاً لا بد ألا تُغفل الفروق الدقيقة والجوانب التي يصعب التحكم بها أو الوقوف عليها بدقة في كل لغة من اللغات التي يُراد دراسة تاريخها على حدة.

ثانياً: رغم أنني في كل من الفصل الخامس والثامن حاولت قدر الإمكان أن أقدم عملاً يُعطى نطاقاً لهجياً واسعاً من خلال إحصائية اللهجات إلا أن بعض الجوانب التفصيلية الدقيقة كانت بلا معنى. وفي نهاية المطاف يمكن

القول: بأنه ليست هناك تشكيلة نهائية لتاريخ اللغة العربية ترقى لمستوى الدراسات التاريخية المقارنة التي تقوم على أساس تناول خصائص كل لغة أو لهجة أو منطقة جغرافية على حدة.

ثالثاً: من السذاجة القول بأنه ليست هناك فروق كبيرة بين اللهجات العربية. هذا المنظور أتمدّ التقليل من شأنه لسببين: أحدهما، استراتيجي يتمثل في أن هناك نقاشاً مطولاً في هذا الكتاب مفاده أن المستعربين تجنبوا النظرة الواقعية لتاريخ العربية؛ نتيجةً لبعض التصورات المتحجرة التي كانت في أذهانهم حول العربية، مثل فكرة أن العربية تقوم على ثنائية التقسيم إلى قديمة وحديثة. وقد ناقشتُ قائلًا: إن مثل هذه الأفكار ليست سوى أفكارٍ يدفعنا لها التفكير المنطقي الزمني لا معطيات التصنيف اللساني المقارن. وقد بينتُ في مواضع من هذا الكتاب شيئاً من تخوُّفي من أن الباحثين كلما وقفوا على تطورٍ لغويٍ تاريخيٍ في اللهجات فإنهم يستشهدون بذلك على فكرة الثنائية المتحجرة للقديم/الجديد ثم يعمِّمون هذه الفكرة على العربية بأكملها. وفي حال ما انتبه الباحثون إلى أهمية معالجة التطور اللغوي في كل لهجة على حدة (للمزيد حول هذا النهج انظر: Kusters 2003) فستجلى لهم إشكالاتٌ لغويةٌ تاريخيةٌ ذات أهمية في العربية. السبب الثاني وهو تابع للأول: أن التطورات اللغوية ذاتها تحتاج إلى أن تُعالج كُلُّ منها على حدةٍ أيضاً، وذلك في الدراسات التي تُركِّز على لهجة واحدة. وقد أشرت سابقاً إلى أن مثل هذه الدراسات المنضبطة غير موجودة. أخيراً، وبعد أن وقفنا على فكرة واضحة حول العربية الأولية ومعالجة جيدة للمسألة التاريخية لكل لهجة على حدة، يمكن من خلال ذلك أن تقوم دراساتٌ لغويةٌ تاريخيةٌ تُشكِّل جزءاً من الدراسات اللغوية التاريخية للعربية.

ختاماً، المسألة الأخيرة التي تشكِّل تحدياً للمستعربين هي قيامهم بدراسة تاريخ اللسانيات الاجتماعية للغة. ومن القضايا الأساسية في هذا السياق

إجابة التساؤلات مثل: من الذي كتب قواعد العربية في بداياتها؟ ولماذا كتبها؟ وعلى أية مصادر اعتمدوا؟ إلآم خلصوا من خلال تلك المصادر؟ وما المصادر التي تجاهلوها؟ (انظر المبحث 9.1 أعلاه وكذلك الفئة 2 أعلاه) وكيف تطورت عملية تعليم العربية وحراستها؟ مثل هذه القضايا وغيرها سيظهر أنها وثيقة الصلة بالتساؤل حول التناقضات التي تظهر بين كل من محاولتي لإعادة بناء صورة اللغة في هذا الكتاب والمصادر العربية القديمة.

تُواصلُ العربية المحافظة على أسرارها، والرؤى ذات العلاقة التي يقدمها اللغويون اليوم هي كما كانت قبل 1000 عام، وذلك كما قال الفراء ومعاصره عالم الشريعة الاسلامي المشهور الشافعي (ت 820/204): أصحاب العربية جنُّ الأنس يُبصرون ما لا يُبصره غيرهم.⁽¹⁾

(1) لا شك أن هذا مما أشار له فيرستيغ (Versteegh 1989: 291). فيرستيغ نفسه لديه نفس التساؤل الذي قدمه نابيا أبوت Nabia Abbot في كتابه iii. 34, Studies in Arabic Literary Papyri, من أدب الشافعي. وفي اللسان 6:13 الأنس هم الرجال أو الإنسانية. وصيغة الأنس بالضم نادرة، ولكنها مثبتة بمعنى ضد الجلالة والشدة. والترجمة البديلة (روح المجتمع المدني)، وكلمة جنُّ يمكن أن تكون بمعناها المعروف (مخلوقات غيبية).

ملحق ا

اللهجات
المستشهد بها

في هذا الملحق سنقف على قائمة لكل اللهجات التي استشهدت بها في ثانيا الكتاب، خاصة تلك الموجودة في الإحصائيتين في الفصلين الخامس والثامن. وقد أضفت أيضاً تعليقاً موجزاً حول تاريخ بدايات هجرات العرب للمناطق الجغرافية المشار إليها أدناه ومتى كان ذلك. ومهما كان السيناريو اللغوي آنذاك إلا أن المُحصّلة هي سيطرة العربية وغلبيتها، والأسماء المميّزة لكل لهجة من اللهجات كانت لمجرد الاستدلال والتفريق. وكما ظهر في الفصل الخامس من أن أسماء الأقاليم الجغرافية هي الأخرى تُخفي نطاقاً واسعاً من العلاقات التاريخية بين اللهجات، وتداخلاً بين تلك الأنواع اللهجية؛ نتيجة للهجرات التي حدثت في أزمنة عديدة إضافةً إلى الاتصال اللغوي الذي حصل في تلك المناطق بعد الهجرات.

تتدرج اللهجات المذكورة هنا تحت ما نجده في الخرائط 1-3. واللهجات المنسوبة في الخرائط إلى موضعٍ محددٍ (مدينةٍ أو قريةٍ) غالباً ما ننسبها لمسألة لغويةٍ محددةٍ ونُعَدُّ ذلك تسميةً لها، في حين أن اللهجات المنسوبة إلى منطقةٍ (مثل نجد) غالباً ما يُشار إليها باسمها الذي يميزها من بين اللهجات الأخرى في المنطقة.

عربية غرب السودان (الخريطة 3)

العربية الموجودة في منطقة بحيرة تشاد يمكن القول: إن بداياتها كانت في أواخر القرن الرابع عشر وأُطلق عليها مسمى «عربية غرب السودان». من الناحية اللهجية تشمل هذه اللهجة كلاً من العربية في شمال شرق نيجيريا، العربية الكاميرونية والعربية التشادية، إضافةً إلى عربية دارفور وكردفان في السودان. وهذا لا يتعارض مع المنطقة المنسوبة لها اللهجة عموماً وهي غرب السودان التي تعود في عُرف التاريخ الإسلامي إلى موريتانيا والمناطق المحيطة بها. وفي نيجيريا فإن هذه اللغة لا تزال



في توسّع بحكم أن العرب الرُّحَل وصلوا الانتشار هناك، الأمر الذي نتج عنه وجود قرى عربية في مقاطعة أداماوا Adamawa في جنوب بورنو Borno.

عربية بغيرمي Bagirmi Arabic

مدى Mada

عربية غرب نيجيريا Western Nigerian Arabic

عربية كيرناوا Kirenawa

أبشي Abbeche

نجمين Ndjamen

أم تمان (2) Amm Timan

أم حجر (2، الرُّحَل) Umm Hajar

عربية السودان (الخريطة 3)

جاءت العربية للسودان واستقرت فيه بشكلٍ دائمٍ؛ نتيجةً للجيش العربية التي وصلت إلى منطقة بحيرة تشاد. والتاريخ الذي عادة ما يُذكر لهذه الحادثة هو سنة 1317 م، وذلك هو التاريخ الذي هُزم فيه جيش مملكة شمال النوبة (Mariis) من قوات المماليك الأمر الذي مهّد لانتشار العرب بشكلٍ واسعٍ باتجاه الجنوب والغرب. فقبائل الشكرية استوطنت موقعها الحالي المحاذي لنهر عطبرة Atbara في بدايات القرن الثامن عشر. ويبدو أن لديهم صلاتٍ بالعرب المستوطنين في صحراء شرق مصر (de Jong 2002). والعينات أُخذت من كل من:

• اللهجة الشكرية

• لهجة الخرطوم

مصر الخريطة (1)

كانت اللهجات العربية حاضرةً في شبه جزيرة سيناء قبل الإسلام (انظر أدناه). وانتشر العرب ومعهم الإسلام في أرجاء مصر خلال حركة الفتح الإسلامي. وتأسست الفسطاط التي هي القاهرة اليوم سنة 640-641، أما أسوان فقد وصلوا إليها سنة 630. ولو نظرنا بعد ذلك التاريخ لظهر لنا أن الأقباط حافظوا على لغتهم حتى سنة 900 تقريباً ولكن في نفس الوقت كانت لغتهم تموت بالتدريج. وشكّل صعيد مصر مرحلةً ديموغرافيةً هامةً انطلقت منها هجراتٌ واسعةٌ نحو شمال أفريقيا (مثل بنو هلال) وإلى داخل العمق السوداني. والعينات من هذه المنطقة هي:

- العربية القاهرية
- اللهجة البحرية (في الواحات الغربية المصرية)
- وادي النيل

ليبيا الخريطة (1)

شرق ليبيا

- لهجة طرابلس (الغرب)
- لهجة غريان (الغرب)

تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا (الخريطة 2)

واصلت حركة التعريب بمحاذاة ليبيا في المناطق المذكورة على شكل موجتين أساسيتين. الأولى كانت مع العرب الفاتحين وانتهت مع نهاية القرن السابع ميلادي. وفي هذه المرحلة كانت العربية حبيسةً في المدن والمناطق الحضرية. واكتمل التعريبُ بالموجة الثانية التي شكلتها هجرة بني هلالٍ في القرن الحادي عشر. وقد أقاموا بادئ الأمر في غرب ليبيا



وتونس. وفي القرن الثاني عشر وصل أحفادهم إلى أن استوطنوا المناطق الوسطى من الساحل المغربي، الأمر الذي نتج عنه ازدياد عدد الناطقين بالعربية في المغرب. أما حركة التعريب في موريتانيا فقد بدأت في القرن الرابع عشر مع وصول بني معقل وتसारعت حركة التعريب بعد ذلك في القرن الخامس عشر Catherine Tain-Cheikh, p.c. November 2004 (Taine-Cheikh, 2008).

- لهجة فاس
- لهجة موريتانيا
- لهجة مزاب (الجزائر)
- لهجة سوسة (تونس)
- لهجة تونس (العاصمة)

الأندلس (الخريطة 2)

أول دخول للجيش في الأندلس كان في 711 م، وكانت العربية آنذاك هي اللغة الأصلية حتى القرن السادس عشر م (Ferrando p.c. November 2004). والوثائق التي وُجدت فيها عربية الأندلس ظهرت في القرن العاشر، ولكن الوثائق الغنية بالتفاصيل حول عربية الأندلس ظهرت في أواخر القرن الخامس عشر.

المالطية (الخريطة 1)

تشكلت هذه اللهجة إما في أواخر القرن التاسع أو الحادي عشر الميلادي، وانقطعت هذه اللهجة عن الاتصال بالناطقين بالعربية في نهاية القرن الحادي عشر.

الأردن، سوريا، إسرائيل، فلسطين، لبنان (الخريطة 1)

انتشر العرب في هذه المنطقة عبر صحاري الأردن وسوريا وكان ذلك قبل الإسلام. وبعد الفتوحات العربية الإسلامية مباشرةً أزاحت العربية بشكلٍ واسعٍ اللغةَ الآرامية التي كانت اللغة الأم لأغلب سكان تلك المنطقة. يمكن أن تندرج منطقة شمال سوريا ولبنان تحت مظلة عربية منطقة شمال بلاد الرافدين. والمنطقة التي تبدأ من شمال منطقة سيناء مروراً بصحراء النقب وجنوب الأردن وشمال غرب السعودية مختلفةً من الناحية اللهجية. وقد سكن العرب سيناء منذ القرن الثالث قبل الميلاد (de Jong 2000:13).

- لهجة طرابلس (لبنان)
- لهجة بسكنتا (لبنان)
- لهجة السخنة (سوريا)
- لهجة دمشق
- لهجة العجاردة (الأردن)
- لهجة البدول في البتراء
- لهجة الجليل (إسرائيل)

العربية القبرصية (الخريطة 1)

هناك مجتمعٌ مارونيٌّ صغيرٌ ناطقٌ بالعربية في كورمكيثي Kormakiti شمال قبرص. تأسس هذا المجتمع بين القرنين التاسع والثاني عشر الميلاديين (Borg 1985:5, 6). ومن أراد معلوماتٍ حديثةً عن هذا المجتمع فليرجع إلى العمل المتأخر الذي قدمه بورق Borg في (200 4:1) الذي يتخذ من المجتمع الماروني القبرصي في 1300 م أساساً ينطلق منه. وقبل اجتياح 1974 عاش أفراد هذا المجتمع في قرية كورمكيثي في شمال



قبرص ونتيجةً للاجتياح فقد هاجر أغلب أفراد هذا المجتمع جنوب الخط الذي حُدد للهدنة في الحرب.

عربية بلاد الرافدين (الخريطة 1)

تشمل هذه المجموعة اللهجية لهجات العراق وأجزاء من شمال سوريا وتركيا. كذلك العربية القبرصية التي يمكن لنا أن نُدرجها تحت هذه المنطقة اللهجية. وتتميز هذه المجموعة بشعبتين لهجيتين: الأولى: مجموعة لهجات قُلتو وهي التي يُعتقد أنها اللهجة التي وصلت بعد حركة الفتح الإسلامي مباشرة. والثانية هي مجموعة لهجات فِلت التي يُعتقد أنها وُجدت في هذه المنطقة في مرحلة زمنية متأخرة حوالي سنة 1000 أو 1100 م، وربما أنها جاءت إما من الجزيرة العربية وإما من الأردن (Blanc 1964: 1). أما لهجة القبائل التي عاشت قبل الإسلام في جنوب العراق نحو مدينة تَنُوخ فليس هناك من حاول الوقوف عليها حسب المعلومات المتوفرة بين يدي. وعلى خلاف ما عهدناه في العالم الناطق بالعربية فإن لهجات هذه المنطقة مترابطة من خلال الفروق الطائفية. ولا بد من التنويه في هذا السياق إلى أن بعض لهجات هذه المنطقة في طريقها للانقراض. فعلى سبيل المثال فإن لهجة يهود هيت (في العراق) يمكن التعرف عليها من خلال العمل الميداني لبعض الباحثين في أوساط يهود هيت الذين استقروا في إسرائيل (خان 1997).

في العراق العينات من:

- لهجة يهود بغداد
- لهجة نصارى بغداد
- لهجة مسلمي بغداد
- لهجة البصرة والمناطق الأخرى جنوب العراق
- لهجة هيت

- لهجة خَويتنا Khawetna وهي لهجة قُلتو وفي الأناضول:
- لهجة سيرت Siirt
- لهجة درقوزو Daragözü
- لهجة ماردين
- لهجة أزخ Aazex

جنوب وسط تركيا (الخريطة 1)

أول وصول للعربية في هذه المنطقة (حول مدن ماردين، أضنة، طرسوس) في القرن السابع عشر من إقليم هاطاي. ومن هنا فإن هذه العربية تُشكّل امتداداً للهجاء العربية في المنطقة (S. Prochazka 2002). والعينات من

- لهجة هاطاي (لهجة العلويين)
- لهجة سيليسيا

والعربية في هاطاي نجد فيها نفس التشكيلة اللهجية الموجودة في شمال سوريا (Arnold 1998).

أوزبكستان وخراسان (الخريطة 1)

استوطن المجتمع العربيّ أوزبكستانَ في بواكير القرن الثامن وعاشوا في قطيعةٍ عن الحدود الجغرافية للهجات العربية الأخرى واستمروا كذلك حتى بدايات القرن التاسع، وكانت لأوزبكستان أهميةً من حيث إنها إحدى الجُزُر اللغوية العربية المعزولة (Sprachinsel). ورغم أن هذه اللهجة غالباً ما تُصنّف على أنها ضمن لهجات أرض الرافدين، وقد ناقشت ذلك في الفصل 5، إلا أنها تربطها عدّة روابطٍ بلهجاتٍ عربيةٍ في عدة مناطق متباعدة. وقد اعتمدت في هذا الإقليم على لهجة جُقري Jogari العربية في

بخارى.

أما عربية خراسان فيمكن الوقوف عليها من خلال عملٍ واحدٍ اشتمل على توصيفاتها وهو (Seeger 2002). ولهذه اللهجة روابطٌ ملفقةٌ لانتباه الباحث تربطها بعربية أوزبكستان، إضافةً إلى بعض البقايا اللغوية من اللهجة ذاتها، مثلاً التغيير الكامل من /ث/ إلى /س/ في بعض اللهجات.

شبه الجزيرة العربية (الخريطة 1)

عَرَفَتِ الجزيرةُ العربيةُ العديدَ من اللغات وكان من أهمها فرعُ العربية الشمالي الذي يشتمل على اللغة التي يقال: إنها سلف العربية (Macdonald 2000)، إضافةً إلى العديد من اللهجات العربية الجنوبية، خمسةٌ منها لا يزال حياً إلى اليوم. ولا يمكن الوقوف على عملٍ علميٍّ يُقدم لنا دليلاً ملموساً على حالة الاتصال والهجرات بين سكان هذه المنطقة عبر التاريخ، كما أنه ليس هناك إجماعٌ حول الموطن الأساسي للغة العربية. ويرى بتراسك Petrácsek 1988 أن موطنها في شمال شبه الجزيرة العربية، وبمعايير الجغرافيا اليوم فالموطن هو الأردن والعراق. في حين أن رتسو Restö (37, 48-51: 2003) يبدو من كلامه أن موطن العربية بين اليمن ومكة، وربما في مكان ما شمال المدينة (القرى العربية). وعبر التاريخ كانت هناك الكثيرُ من الهجرات بين سكان هذه المناطق باتجاه الشمال والجنوب. ويبدو أن الهجرة قبيلَ الإسلام ازدادت في أوساط اليمنيين الذين اتجهوا في هجرتهم شمالاً؛ نتيجةً للجفاف الذي أصاب المنطقة (Caskel 1960/1986: 528). ومع انتشار الإسلام ازدادت الهجرة بشكل كبير. كما استمرت حركاتُ الهجرة الجماعية في أرجاء شبه الجزيرة العربية كلها، على سبيل المثال الهجرة نحو البحرين وإمارات الساحل المتصالح (Trucial coast)، ومن هناك باتجاه عمان (Wilkinson 1987: 76).

عينة اللهجات من:

- لهجة عمان
- لهجة أبو ظبي
- اللهجة السعودية
- لهجة الرُّوْلَة (شمال نجد)
- اللهجة النجدية
- لهجة الهفوف
- لهجة قَوْز Qauz
- اليمن
- الصنعانية
- السُّوَادِيَّة
- لهجة النظير
- لهجة المُدَوَّر

الملحق ٢

Appendix 2

1. Appendix, summary of variables, Mesopotamia, western Sudanic region, Uzbekistan, Shukriyya

In the text these variables are referred to under ‘Ap 2...’ Ap 2.1 for phonology or Ap 2.2 for morphology plus the number in brackets, which is the number by which the variable is identified in the data bank. /k/ for instance is 2.1.2. The numbering sometimes has gaps in the sequence, these being left for related features.

Unless otherwise specified, the suffixal elements in the data do not themselves have another suffix. The addition of further suffixes often induces allomorphy of different types, which is not accounted for here.

2.1 Phonology

(1) qaaf (reflex of SA /q/); 1. q, baqar “cattle”: Mardin 2. g, bagar: Kirenawa. (2) /k/ 1. k: kalib: CB, 2. č [tʃ]: calib: MB.

In those dialects with a k ~ č alternation, č basically occurs in the environment of front vowels, or high front vowels but not back ones. The precise conditions vary from area to area, however.

(3, 4) /h/ /ʕ/; 1. laḥam, “meat”, baaʕat, “she sold”, 2. laham, baaʔat: Kirenawa. (5) *ḥa/ʕa; 1. laḥam, gaʕad “he stayed”, 2. *leḥem “meat”, *geʕed: Bagirmi.

In the Bagirmi area proto *ḥa/ʕa raise to *ḥe/ʕe. Subsequent to this raising of /a/ to /e/, (3, 4) above occur.

(6) /y/; 1. y: yaṣal “wash”: MB, 2. q: qasal: Kirenawa, 3. x: xasal: Abbeche, 4. G (= [g] (pre-glottalized voiced velar stop or injective) Gasal: Awlad Eli (Cameroon/Chad). (7) /ð/; 1., ḏabah “slaughter”: Hiit, 2. z, zahab “go”: Daragözü, 3. d, daba(h) “slaughter”: Abbeche, 4. ḏ, ḏaba(h): Kirenawa, 5. v, vahab “go”: Siirt. (8) /θ/; 1. θ, θlaaθa “three”: Hiit, 2. t, taḷaata: Kirenawa, 3. s, saḷaasa: Aajiri, 4. f, faafe: Siirt.

This correspondence applies to basic vocabulary.

(9) /ḏ/; 1. ḏ, ḏall “remain”: Hiit, 2. ḏ: ḏahar “back”: Kirenawa, 3.: zahar: Daragözü, 4. y: yaḥar; Siirt. (10) t; 1. t: ṭaay “it flew”: JB, 2. d': d'aar: Kirenawa, 3. t: taar: Abbeche. (11) Realization of “jiim” 1. j, jimal “camel”: (MB), 2. y, yimal: (southern Mesopotamia). (12) Word-internal imala 1. No imala, kaatib “has written”: Kirenawa, 2. Imala,

keetib: CB

The imala in the Mesopotamian area has two degrees, with some dialects (e.g. JB) having a further raising to ii in some forms (e.g. nominal but not participial, kliib “dogs”).

(13) r; 1. r, baarid “cold”: Kirenawa, 2. ʁ, beeyid: CB. (14) CCVC-V (verb); 1. CCVC-V, bu-ktub-u “they write”: Kirenawa, 2. CəCC-V ykitb-uun: Hiit, 3. CCC-V: yiktb-o Daragözü

Jastrow (1973: 27) considers the stem /a/ in the Daragözü form təftahe “you.F. open” to be an epenthetic vowel. This creates an interpretive problem. In terms of underlying form this would be classified in category “3”, but in surface realization as (1). I have classified it as “3”.

(15) CC-C (verb) 1. CəC-C, jibət-hum “I brought them”: MB, 2. CC-C, jəbt-na: “you brought us”: Khawetna, 3. CCə-C, jibt-u-hum: Kirenawa

(17) CaCii; 1. CaCii, kabiir: Kirenawa, 2. CCii, kbiir: Hiit, 3. CiCii, cibiir: MB

Sasse (1971: 238) notes that both (1) and (2) occur in Mardin, naḏiif “clean”, gbiir “big”, on a lexically (i.e. irregular) governed basis.

(18) CaCa(C); 1. CaCa(C), katab “he wrote”, bagar “cattle”: Abbeche, 2. CiCa(C), citab, bugar: MB. (19) CaCaC-V (verb); 1. CaCaC-V, katab-at “she wrote”: Kirenawa, 2. CiCC-V, kitb-at: MB, 3. CaCC-V, katb-it: JB. (20) CaCaC-C(V) (verb); 1. CaCaC-C, katab-tu “I wrote”: Mardin, 2. CCaC-C, ktab-it: Hiit, 3. CiCaC-C, kitab-t: MB (or ktab-t). (21) CiCaaC; 1. CiCaaC, kilaab “dogs”: Kirenawa, 2. CCaaC, klaab: Hiit. (22) CVCC# (noun); 1. CVCC, əxt “sister”: JB, 2. CVCVC, uxut: MB. (23) CC-C (noun); 1. CəC-C, calib-hum “their dog”: MB, 2. CC-C: kalb-ki: “your.F dog”: Mardin, 3. CC-əC: kalb-uhum: „their dog“ Kirenawa

(24) C_{gut}Ca gahwa (guttural = x, ʁ, q < ʁ, ʕ, ħ, h, ʔ); 1. C_{gut}Ca, gahwa: Mardin, 2. C_{gut}aCa gahawa: Kirenawa. (26) CVCV(C) stress; 1. 'CVCVC, 'bagar “cattle”: Kirenawa, 2. CV'CVC, ba'gar: Ajiri. (27) Emphasis; 1. Emphatic consonants, ʔaay “it flew”: CB, 2. No emphatic consonants, taar: Abbeche

2.2 Morphology

(30) feminine plural; 1. yes, buktub-an “they F. write”: Kirenawa, 2. no, ykitb-u (common plural): MB. (31) two verb conjugations, low vs. high vowel (perfect verb); 1. yes, katab-tu / kbəy-tu “they F. I wrote/I grew”: CB, 2. no, ktab-it “I wrote”, lbas-it “I wore”: MB

The two conjugations are characterized by an opposition between a high stem vowel and a low stem vowel.

(40) First person singular perfect suffix; 1. -tu, katab-tu “I wrote”: CB, 2. -t, ktab-it: MB

I have not included the variant -eet which occurs in some southern Mesopotamian dialects (e.g. Shaṭṭ al-Arab), kitb-eet “I wrote”.

(41) 3 F.SG. perfect suffix; 1. -at, katab-at “she wrote”: Kirenawa, 2. -it, katab-it: Mardin. (42) 2 plural perfect suffix; 1. -tum, ktab-tum “you PL wrote”: MB, 2. -tun, katab-tun: Mardin, 3. -tu, katab-tu: Kirenawa, 4. -to, Daragözü

The variant -taw found in southern Mesopotamia is included under value “4” here. In Daragözü -to is minimally contrastive with the 1SG perfect suffix -tu.

(43) 3 masculine plural; (non-suffixed form) 1. -u, katab-u: „they wrote“: Khawetna, 2. -o, katab-o: Kirenawa, 3. -aw, katb-aw: Hiit

In some qiltu dialects, before a pronominal suffix the variant -aw may appear, katab-o ~ katab-aw-ha

(44) 1SG perfect suffix; -t or (t); 1. always -t (or -tu), katab-tu: Mardin, 2. -t morphologically conditioned, ka'tab “I wrote”: Kirenawa

The conditioning factor for (2) is complicated. (see Owens 1993a: 104).

(45) verb C-aa-object suffix; 1. no, katab-ha “he wrote it.F”: Kirenawa, 2. yes, katab-aa-ha, šaaf-aa-ha “he saw her”: Abbeche. (51) preformative vowel a, i or a/i; 1. a: yaktub “he writes”, 2. i, yiktub: Kirenawa

There are no dialects in this sample with only /a/ (southern Borno Arabic does have such). If there are two values, a, i, the quality is usually determined



by harmony with the stem vowel. Other distributions are possible, however. In Umm Hajar in Chad, for instance, *i* occurs in open syllables while *a* occurs in closed, *t-i-biif* “she sells”, *t-a-ktub* “she writes”. Dialects with both *i* and *a* have a value of “1.5”.

(52) imperfect suffixes (without object suffixes); 1. -uun, -iin, *yikitb-uun* “they write”: MB, 2. -u, -i, *yiktub-u*: Kirenawa

Siirt has a special stressed form, without -n, *yānkəs'ruu* “they were broken”. I have coded this as 1.5, since it lacks -n (coding = “2”), but in its special stress is differentiated from all other dialects which do not have -n. Alternatively, one could give it a separate coding of “3”. Before suffixes, in some dialects (many Anatolian qiltu) the *n* is deleted, Mardin *yiktub-uu-ha* “they write it.F”. As noted in 7.6, I do not usually catalogue variants of suffixes with a further attached suffix.

(53) 1 singular imperfect; 1. *a-*, *a-ktub* “I write”: Kirenawa, 2. *n-*, *n-uktub*: Abbeche

The 1SG prefix is *a-*. In the indicative it will often be prefixed with *b-*, *ba-ktub*.

(54) 1 plural imperfect; 1. *n-*, *n-uktub* “we write”: Kirenawa, 2. *n- ...-u*, *n-uktub-u*: Abbeche

(55) Harmony-determined imperfect suffixes in strong verb 1. Only one form, -iin/uun: *təkbay-uun* “you.PL grow”, MB, 2. Two forms, high or low vowel -i, -e/-u, *o*, determined by stem vowel (see 6.2.31): *tiktub-u* “you.PL write”, *tigd'a?-o*, “you.PL cut”, Kirenawa. (61) 1 singular object suffix on noun 1. -i (unstressed), *'beet-i* “my house”: CB, 2. -ii, *bee't-i*: Abbeche

Nigeria is distinguished from Chadian Arabic in that in Nigerian Arabic the verbal object suffix -ni is not stressed, whereas it is in Chadian. This difference is not catalogued.

(62) 2 F.SG. object suffix; 1. -ik, *beet-ik* “your house”: CB (after C-), 2. -ki, *beet-ki*: Kirenawa

A number of dialects (e.g. CB) have both variants on a conditioned basis, e.g. -ki after a long vowel, otherwise -ik.

(63) 2 M.PL. object suffix 1. -kum, *beet-kum* “your PL. house”: MB, 2. -kun, *beeti-kun*: Mardin, 3. -ku, *beet-ku*: Kirenawa. (64) 3 Pl. object suffix; 1.

-hum, beet-hum “their house”: Hiit, 2. -hun, beet-hun: Mardin

I do not classify according to the vowel of this suffix, which can be distinctively front or back. In Hiit it is in fact [-him]; similarly, for the preceding 2M.PL. suffix.

(65) 3 M.SG. object suffix; 1. -u, beet-u “his house”: Hiit, 1.2. -u, VV-nu, katab-uu-nu “they wrote it”, CB, 1.3. -u, VV-hu, ijiib-uu-hu „they bring him“: Mardin, 2. -a, beet-a: Kirenawa

Bagirmi Arabic has -e after a front vowel (beet-e), otherwise -a. This variable is an exception to my practice of not treating post-suffix allomorphy. However, the allomorph u ~ nu ~ hu is defined by any vowel, not only a suffix vowel, e.g. ʕaʕaa-nu “his supper”. Variants with the -nu ~ hu post-vocalic allomorph are given a % classification which is closer to “1” than to “2”, since the component vowel -u is closer to -u than to -a. After a vowel, dialects classified here as “1” or “2” both have the variant ʔ: (stress shift and length), e.g. ʕaʕaa “his supper” (both Hiit and Kirenawa, allowing for pharyngeal change).

(66) H-deletion from object pronouns; 1. no h-deletion: beet-hum “their house”: Khawetna, 2. h-deletion: beet-um: Kirenawa

There is a large amount of variability in the deletion of the /h/. E.g. in Daragözü in Turkey the /h/ has apparently completely disappeared, so that even after a vowel only the h-less form occurs, e.g. kəl-tuu-a “I ate it.F”. This variant has not been given a different coding.

(67) Stress shift before V-initial object pronouns; 1. no shift, 'masak-a “he grabbed him”: Kirenawa, 2. shift: ma'sak-u: Mardin. (68) Form of 2MSG object pronoun; 1. -ak, beet-ak “your house” (MB), 2. -ik, beet-ik (Siirt). (71) Doubled verbs 3MSG; 1. CaCCa, tamma “he finished”: Kirenawa, 2. CaCC, tamm: CB. (72) weak final verb, vowel suffix; 1. -Vt, -o/u, nis-at “she forgot: Kirenawa, 2. (i)y-Vt, nisy-ət: Mardin. (73) Initial vowel of imperfect of aCaC verbs; 1. prefix + aa, yaaxud “he takes”: Kirenawa, 2. prefix + oo, yooxud or yooxuz; Uzbekistan

Dialects used in survey (number represents the code)

Western Sudanic Arabic: 1. Kirenawa, 2. Mada, 3. Aajiri, 4. Wulaad Eeli, 5. Amm Timan, 6. Umm Hajar, 7. Abbeche, 8. Atia I, 9 Atia II



Mesopotamia (dialect sub-group as in Table 4 given in brackets): 10. Christian Baghdad (Baghdad qiltu), 11. Jewish Baghdad (Baghdad qiltu) 12. Muslim Baghdad (gilit), 13. Mardin (Anatolia), 14. Daragözü (Anatolia), 15. Siirt (Anatolia), 16. Khawetna (non-Baghdad qiltu), 18. Hiit (non-Baghdad qiltu), 19. southern Mesopotamia (gilit)
30 Uzbekistan, 31 Shukriyya

الملحق ٣

الإمالة عند
الزمخشري

قدم سيبويه للعربية تراثاً ثرياً ومن المهم في هذا السياق الوقوف على الإضافات الصوتية والصرفية والنحوية التي قدمها النحويون من بعده للفصحى. وسأحاول الوقوف على ذلك عند كارتر Carter في عمله الذي قدمه سنة (1999)، حيث يرى أن قاعدة البيانات تكاد تكون مغلقة فلم يُضَف لها شيء بعد سيبويه.

والتساؤل حول حجم اعتماد النحويين بعد سيبويه عليه تساؤل تجريبي (ليس نظرياً) مثل بقية التساؤلات في اللسانيات التي تحتاج في معالجتها إلى دراسة مستقلة تركز في منطلقاتها على حالة محددة. ورغم أن دراسة مثل دراسة الهواري Alhawary (2003) لها أهميتها، حيث خلصت إلى منهجية عمل النحاة الأوائل استناداً إلى العمل الميداني الذي قدمه النحاة بعد سيبويه على شكل تقارير حول اللغة، إلا أن المعيار الأساس لا بد أن يكون عبارة عن مقارنة بين المواد اللغوية التي قدمها سيبويه (أو الفراء أو غيره من المتقدمين) وبين ما قدمه المتأخرون. على سبيل المثال الهواري Alhawary (2003: 14) في حديثه عن آليات الاستنباط التي عمل عليها ابن جني (1002/392) يوحى بأن ابن جني كان من الناحية العملية يقدم معلومات جديدة رغم أن الاستنباط مبني على ضربت أخاك ومن الواضح أن هذا المثال لا يضيف معلومات جديدة حول العربية التي لم تُدون أو تُجوهلت في عصر ابن جني. وفي نهاية المطاف فإن السبيل الأوضح للوقوف على حجم الإضافة الحقيقية التي قدمها ابن جني يكمن في مقارنة أمثله بأمثلة من سبقوه.

في هذا الملحق الموجز أعرض مقارنةً تستند إلى مثال واحد من أمثلة الإمالة التي نوقشت في الفصل السادس. فالظواهر الصوتية تقوم على أساس فيزيائي يمكن من خلاله تقديم تفسيرٍ نطقيٍ مفصلٍ، وذلك غير ممكن في حالة الاستناد إلى الأساس الفيزيائي، بل حتى لو استندنا إلى التوصيفات اللغوية التي تعود للمرحلة الكلاسيكية في دراسة العربية. وبناءً على ذلك سيظهر ما إذا كان النحاة المتأخرون قد قلّدوا سيبويه استناداً إلى

التوصيفات التي قدمها أم أنهم نَقَّحوا توصيفاته وخلصوا إلى تفسيراتهم الخاصة تبعاً للعربية التي عايشوها ودونوا ملحوظاتهم حولها. وتشير المقارنة بين توصيف سيبويه للإمالة وتوصيف الزمخشري (1154/538) إلى أن السابق (سيبويه) هو الذي شكَّل القضية - فتمخضت عنه مكتملة - وليس التفسير المتأخر. والزمخشري في هذه القضية لا يُضيف إلى ما قدمه سيبويه سوى القليل. وربما يكون الزمخشري قد بنى تحليلاته على الملحوظات التي دَوَّنَها عبر المشافهة كما فعل سيبويه، والتلخيص القادم كفيل بتوضيح ذلك.

يقسم الزمخشري توصيفاته حول الإمالة (ص 335-338) إلى أربعة عشر قسمًا فرعيًا، وهو في هذه التقسيمات يستند في الأساس إلى توصيفات سيبويه وابن السراج. وقد صَدَّرَ الزمخشري الكلام حول الإمالة بالحديث عن شروطها أو العوامل التي تُهيئ لوقوعها، ولا يمكن أن يَفْضَلَ الزمخشري سيبويه في الحديث عن الإمالة؛ لأن ما قدمه الزمخشري في هذا الباب لا يتجاوز الصفحتين ونصف الصفحة فقط، بخلاف ما قدمه سيبويه حول الإمالة من التفاصيل الكثيرة التي بلغت زهاء خمسة عشر صفحة. ثم إن الزمخشري يُفرد بعض أمثلة الإمالة على أنها قسمٌ فرعي مستقل، نحو الإمالة في ضمير الغائبة ها، والإمالة في المواضع التي يُحددها السياق كما في قولهم بِبَابِهِ *bi-baabih*، والإمالة التي تكون نتيجة التناغم الصوتي مثل عمادة *ʿimaadah* التي تصبح عِمِيد *ʿimiedie*، والحالات التي تُشكِّل فيها بعض الصوامت بيئةً طاردةً للإمالة، وتأثير الراء على الإمالة، وإمالة الحركة القصيرة، وإمالة الفعل الأجوف مثل خاف. ويمكن القول بأن هناك قسمًا واحدًا من هذه الأقسام الفرعية الأربعة عشر لم يُبرزه سيبويه بالشكل الذي يجعل منه قسمًا مستقلاً في حين أن الزمخشري قد فصل فيه. الأقسام الأربعة عشر التي جاء بها الزمخشري تُعطي نظرةً عامةً وكافيةً عن الإمالة، ورغم أن هناك بعضَ الجوانب في الإمالة صَنَّفَها سيبويه على أنها أقسامٌ مستقلةٌ إلا أن الزمخشري صَفَّاهَا وربما استبعد بعضها. على سبيل المثال، لا يشيرُ الزمخشري إلى الإمالة على أنها ظاهرةٌ فرديةٌ (متعلقة

بالفرد الناطق)، وكذلك فعل ابن السراج. وليس من الغريب أن الزمخشري كان في ذلك الوقت يُقدِّم توصيفاتٍ للإمالة من خلال النصوص المكتوبة وليس اللغة المنطوقة.

إضافةً إلى ما تقدم فإن اعتماد الزمخشري على ما قدمه سيبويه واضحٌ في متابعته في اختيار أمثلة الإمالة التي تفرّضها المعجمات. حيث اختار حوالي 110 من المعجمات المستقلة المشتمة على الألف [aa] في حين أن أربعةً من المعجمات تشتمل فقط على الفتحة [a]. 23 من هذه المعجمات التي عرضها الزمخشري لا نجدُها عند سيبويه، و80% من الكلمات التي استعملها الزمخشري في توصيفات الإمالة مطابقةً لكلام سيبويه. وأعتقد أن كلمة ناقف *naaqif* التي أوردها الزمخشري ليست سوى كلمة نافق *naafiq* التي نص عليها سيبويه (II: 286) وربما أن ذلك من الأخطاء المطبعية. ثمانيةً أو قُلُ الثُلث من إجمالي المعجمات التي لم يُستشهد بها يمكن الوقوف عليها ضمن مجموعة المعجمات المطولة التي تضم 44 معجمةً، ويمكن تسميتها بالسياقات المشتمة على صوامتٍ طاردةٍ للإمالة، على سبيل المثال عارض *ʕaariḍ* و طُلاب *tullaab*. وهناك سبعةً معجمات أخرى موجودةً عند سيبويه ضمن فئة الأدوات مثل (على *ʕalaa* وإذا *ʔiḍaa*). وكما أشرتُ أعلاه فإن هذا مما لم يقدِّمه سيبويه على أنه قسم فرعي مستقل. ولو نظرنا إلى أفراد الزمخشري أقسامَ الإمالة الفرعية الصغيرة على أنها أقسامٌ مستقلةٌ فإنه بذلك يتابع المبرد (285/898, III: 52).

ومن الواضح أن الزمخشري يعتمد على سيبويه في وصفه الصّواتي العام وفي المفردات التي يستعملها في ذلك التوصيف، ولا ننس التنويه السابق، وهو أن الزمخشري ربما يعطي الإمالة قيمةً صوتيةً مختلفة. ومن الممكن في هذه الحالة أن الزمخشري اعتمدَ على وصفٍ مكتوبٍ لسيبويه، وفَهَمَ القيمة الصوتية /ai/. كما أنه من الممكن أنه نقل القيمة [ee] من عصره الذي سمعها فيه (انظر المبحث 7.3 لمناقشة القيم الصوتية المختلفة للإمالة).

الملحق ٤

مناقشة لترجمة المصطلحات اللسانية في الكتاب

تأليف:

د. محمد الحازمي
أ.د. جوناثان أونز

(المترجم)
(مؤلف الكتاب)

Translation of technical terms is a central aspect of any specialized translation work. As far as Arabic goes, nowhere is this more true than in Linguistics, given that translating into Arabic is anything but a *tabula rasa*. To the contrary, the Arabic linguistic tradition (التراث النحوي) ALT established an independent existence long before linguistics became recognized as a self-standing discipline in the West, and for the most part modern terminological dictionaries take the ALT into consideration in one way or another. Still, this creates a considerable interpretive challenge. To get matters going, one can imagine two extremes to addressing translation strategies.

At the one extreme in the Arabic translation one could take over all of the technical terms in the English source directly into the Arabic translation. “Noun” would be loaned as “نُون”, “adjective” اجكتيف and so on. At the other extreme one could insist on using target terms from the ALT only. “Vowel harmony”, discussed in more detail in 2.7 below, for instance might be glossed as “ادغام الحركة” or “ادغام الألف” following interpretively a formulation of Sibawaih (II: 279.13).

The challenge we believe resides in the fact that a translation needs to be readily accessible to the contemporary audience it is intended for, but equally needs to respect the cultural milieu from which it arises. As far as the former goes, the primary audience for the current book will be linguists and linguistically-informed scholars and lay people in the Arabic world. An appreciation of basic concepts like “grammar/نحو” can be assumed. Such an audience would, in all likelihood, be able to follow the translation regardless of which extreme approach is chosen. At the one extreme, this approach would obviate one problem to be discussed, namely the integration of concepts which clearly postdate the ALT, for instance “reconstruction (إعادة البناء)” as a technical term in Linguistics. But addressing the second issue, as far as the ALT goes, two factors speak in favor of according it a central role. The first are simple scholarly norms. The ALT is there, was there and exists as a self-standing theoretical construct. To ignore it would be to ignore the basic academic practice of giving due recognition to previous scholarship. The

second factor is the reality that until today, in one way or another, the ALT continues to have an important influence and role in contemporary Arabic. It would be perverse to pretend that its cultural and historical presence is non-existent.

From the outset therefore, the situation is more complicated than whether to use, in Haugen's (1950) classic formulation, a loanword, a loan blend or a calque (loan translation) into Arabic. The conceptual apparatus of the ALT needs to be respected and if possible, leveraged.

With this in mind, we would define a rough typology in five categories.

1. One-to-one correspondences. As might be expected given the sophistication of the ALT, many terms fall into this category. A noun is, roughly, an *ism* (اسم), an adjective a *ṣifa* (صفة), a verb a *fiʿl* (فعل), *ḥaḍf* (حذف) deletion, and so on. One might take issue with a usage in a particular context. The Arabic category of *ism* includes various subtypes of nouns (*jins* جنس, *ʿayn* عين etc.) but also at a general level *ṣifa* (صفة). This reality does not, however, invalidate the equivalence of adjective = *ṣifa* (see discussion below). It simply asks that in an appropriate context an appropriate correspondence be found. For instance, it might be that instead of “noun”, a more general category “substantive” be set as equivalent to *ism*, substantives including both nouns and adjectives. Such issues of detail, however, are usually not of significance in the current translation.

2. Approximate correspondence, in need of discussion/justification

A good number of technical linguistic terms fall into this category. ALT and contemporary terms are tantalizingly close to one another, but not identical. This category therefore takes us into interpretive realms. When is “close”, “close enough”. A few examples illustrate this.

2.1 Sonorant. This class, according to al-Xalil (Sara 2013: 524), includes /n, l, r/. He designates them ذلّقي. The only point of possible divergence from a contemporary phonetic perspective would be if one needed to include /w, y/ in the class as well. This is not relevant in the current work, however.

2.2 Liquids.

A common translation of “liquid sound” is *maaʿiṣ* (Mubarak 1995:

171, Arab League 2002: 87) , from the root {myʕ} ‘spread, flow on a surface, melt’, as in ماع السمن ... أي ذاب، ماع الماء و الدم و نحوه... جرى على (وجه الأرض 4 : 6 لسان 309). This is a loan translation, as terminology based on {myʕ} is non-existent in the ALT. The metaphor leading from an “original” sense of {myʕ} to modern “liquid” would have to be via “flowing” (not, presumably, “melting”). While such a metaphor might apply to /r/, given its continuous articulatory movement, it doesn’t to /l/, unless one somehow switches the metaphor from tongue movement to air flow.

This, however, represents a post hoc interpretive justification of what is simply a loan translation based on a literal reading of “liquid”. The steps leading to {myʕ}, {م ي ع} = ‘liquid’ (in phonological sense) can be described as follows.

The sense ‘liquid’ is translatable with a derivative of the root {myʕ} ‘flowing, melting’. It is this literal equivalence which trojan horses (as it were) {myʕ} into further senses of ‘liquid’ in English. A second sense of English ‘liquid’ is the phonological sense of a class of consonants with particular phonetic properties. This inherently has nothing to do with {myʕ} ‘flowing, melting’. However, the equivalence having been established between the phonetic form of ‘liquid’ ([likwid]) and a derivative of {myʕ}, the sense of ‘liquid’ as a phonological term is tacked on to {myʕ}.

1. Literal (sense 1) “liquid” = literal {myʕ} ‘flowing, melting’

2. phonological (sense 2) ‘liquid’ acquires {myʕ} via the formal ortho-phonetic identity of “*liquid*, of water, blood etc.” = “*liquid*” (of phonology)”. This can be represented syllogistically:

Liquid (of water etc.) : {myʕ} ‘flowing, melting’ :: liquid (of phonology) : X

X = {myʕ} (of phonology)⁽¹⁾

(1) It is not an inevitable step to instrumentalize a literal equivalence into a figurative one, literal “liquid” into “phonological liquid”. English “liquidity” (liquid capital) in Arabic bypasses “liquid” altogether in most versions, translating from the sense and bypassing the form. سيولة، نقد

Loan translations such as this have been part and parcel of culture contact since time immemorial, and are not to be discarded simply because they are loan translations. In the current case, however, there is arguably a term closer to the contemporary phonetic-phonological sense of ‘liquid’ in the ALT.

The two liquids in Arabic are /r/ = مكرر and /l/ = منحرف and in the ALT both of these are based on articulatory parameters. There is strictly speaking no cover term for the /r/ and /l/ as a class in the ALT system. However, Sibawaih has this to say about /r/: يجري فيه الصوت لتكريره (II 454: 20) “the sound flows continuously because of its (the tongue ?) repeated movement and its declination [i.e. sides of tongue] towards /l/”. I.e. Sibawaih recognized a phonetic affinity between the /l/ and /r/, and used the same descriptor for both. In what way liquids and rhotics (/r/) have a common articulatory or perceptual basis or both remains a debated question. However, it is quite plausible that both parameters converge on defining such a phonetic class (Howson and Madathodiyil 2023: 3). From this perspective it is not amiss to suggest that Sibawaih’s articulatory term انحراف in the sense of ‘liquid’ to designate /l/ and /r/ was an early insight into common properties of these sounds. We propose using the term انحراف/انحرافي as a cover term for ‘liquid consonant’.

2.3 Diphthong. To provide an example of where it might be relevant to draw a line against the ALT, one can consider diphthongs. On the one hand it is easy to find a paraphrase for “diphthong” in the ALT terminology, namely, for instance, /ay/ = ياء ما قبلها فتحة /aw/ = واو ما قبلها فتحة. The problem here is twofold. First, the category of diphthong in contemporary phonetics suggests a single concept, not a long descriptive paraphrase, which would be necessary in an interpretation of the ALT, one with two values, one for /ay/ and one for /aw/. Secondly, the category of diphthong is an important one in Arabic historical linguistics, since it happens there are multiple reflexes of such sounds (e.g. /ay, ee, ii/). It is therefore convenient to have a single term referring to this historical phenomenon,

and therefore we use a descriptive term (see below), “حركة ذات قيمتين, a vowel with two values”

2.4 Vowel, long vowel. A mixed solution along the same lines as the previous case, pertains to “vowel, long vowel”. Vowel in the ALT is uncontroversially *haraka* (حركة Arab League 2002: 167, Mubarak 1995: 305, see section 4.5 below), with three values, [u, i, a]. But there is no single term for “long vowel”. The Arabic term for long vowel is, parallel to its term for diphthong, an [ii] “a yaa? preceded by an [i]” (الياء ما قبلها). In theory, one could adopt the terminology for “semivowel” *harf liin* = [y, w] (حرف لين) from the ALT tradition. However, in this case use of unrelated terms might cause confusion: the designation of long vowel as حرف لين would be completely different from that of the short vowel (حركة). In this case the terminology for short vowel has been maintained and a calque from English used for “long vowel” (*haraka tawiila*) Here, *haraka* = “vowel” is certainly close enough, in fact identical to “short vowel”. But long vowel has no direct usage in the ALT, the category “long vowel” being derivable only indirectly. The choice made is based on the symmetry of “vowel : long vowel :: *haraka* : long *haraka*”, this supported, as in the case of diphthongs above, by the fact that vowel/long vowel is a frequently-occurring dyad in the current book.

2.5 ‘Modifier’, واصف, *waasif* or *ṣifa*, صفة⁽¹⁾

صفة today is perhaps best known as the term for the lexical category ‘adjective’. On this basis it would make sense to propose a term for the more general category of ‘modifier’. واصف, *waasif*, suggests itself here (Mubaarak 1985: 183, or 200: 2009, نعت الفاسي الفهري). A closer reading of the grammarians, however, shows that صفة is not only, or maybe even is not primarily a lexical category, but rather a functional category. Thus Sibawaih (I: 197) notes that a series of sentential modifiers (in brackets) function as صفة, as in [مارةً إبله] ‘I passed by a man having 100 camels’. In fact, this structure is not dissimilar to the linker -n discussed section 3.4.1 which is contextualized by a following modifier, which can be a relative clause or prepositional phrase, as well as a simple adjective. The dilemma is well known. اسم can be ‘noun,

(1) Mubarak 1995:306 offers the alternative: حركة مد.



nominal’, but also ‘noun’ as opposed to ‘adjective (صفة)’, and the subject of various special predicates (e.g. اسم كان). It can be a hypernym, a contrastive hyponym, and a syntactically relevant functional category.

On the basis of this discussion, therefore, we maintain the term صفة for ‘modifier’.

2.6 ‘Dental, interdental’. A special case is presented by the term ‘dental’. We have the term اسناني which, however, is as such not a part of Sibawaihi’s phonetic vocabulary. Nonetheless, Sibawaihi did recognize the teeth as a vital classificatory parameter. In fact, implicitly Sibawaihi’s “passive” articulator was more often than not one type of tooth. The /l/ (II; 453) is said to be pronounced with the tip of the tongue (touching) ... الضاحك و الناب و الرباعية و الثنايا ‘molar and the canine and the bicuspid (pre-molar?) and the incisor’, which is to say that the /l/ (laam) in Sibawaihi’s evaluation extends over a considerable length of the mouth (Owens 2023: 62, 88). The /θ/ is a sound pronounced between the ‘edges of the incisors’ (بين أطراف الثنايا). However, since Sibawaihi was interested in the first instance in describing individual sounds (like /l/, /θ/), not in articulating a theory of general phonetics (or a general theory of any linguistic thing), the need to describe a sound as “أسناني” was preempted in favor of a more specific class of low-level, detailed articulatory targets. In this case the term أسناني for ‘dental’ implicitly generalizes over the several detailed “dental” descriptions which Sibawaihi recognized.

2.7 Vowel harmony

Finally consider our content-based translation for “vowel harmony” - (الحركات تنغام). Instead of this one might build on Sibawaihi’s observation (II: 279.13) that the factor determining imala, the occurrence of an [i] (kasra) in a neighboring syllable is like the assimilation (idyaam) of one consonant to another. Sibawaihi’s observation is impeccable. Just as one consonant becomes like (is assimilated to) another (iḍṭarab ‘be hit’ → iḍḍarab) so too is the long /aa/ assimilated to a palatal variant, by the effects of a palatal vowel in a neighboring syllable, [i ... aa → i ... ie] or [aa ... i → ie ... i] (see chapter 7). One might argue for إدغام الألف instead of vowel harmonic determination of palatal value of long /aa/.

This might generalize to all cases of vocalic agreement (إدغام الحركة), e.g. bayt-i-hu → bayt-i-hi.

Here the question can be raised whether limits should be set on metaphorical appeals to explaining analogous phenomena. Furthermore, the translator needs to consider both those familiar largely with Arabic and those familiar as well with the linguistic background in which the book is embedded. The latter audience will be familiar with an Arabic from English calque on ‘vowel harmony’.

3. Content-based translations

In not a few cases are instances where there is no comparable term in the ALT. The whole sub-discipline of historical linguistics basically grew up in the nineteenth century, long after the ALT had solidified its practices and terminology. Fassi Fehri (2009) is particularly good for providing terms from the generative tradition. In these cases it is relevant to apply content-based translations. “Reconstruction” is إعادة البناء, a “relic form” or “retention” is حفاظ لغوي, and an “epenthetic vowel” is حركة الحشو, a vowel defined by its function of filling out a larger syllabic receptacle. Implosives were not part of Sibawaihi’s phonetic experience. We improvise ابتلاعي, singling out the articulatory property of injection of air (implosion) in the vocal tract.

Many cases of this category can be found in our glossary. We discuss three such here.

3.1 Aspect. Grammatical aspect is a core verbal value. Whereas tense anchors an event relative to a fixed time reference point, aspect relates to the nature and contour of an event, whether it is beginning, ending, whether it is ongoing. Aspect sometimes includes Aktionsart, which depicts an event as being punctual, like “hit” or durative like “stay” or an activity like “work”. Translations from our sources were not found convincing. Mubarak’s مساعد زمني for instance, suggests that aspect is dependent on tense, whereas it generally is taken to be a category parallel to and independent of tense, at least conceptually. We suggest instead طبيعة حدوث الفعل. This references Sibawaihi’s characterization of verbs as having tense (لما مضى, يكون, وما هو كائن) and a characteristic action (أحداث). Aspect, in particular Aktionsart, characterizes the nature



of an action, in theory shorn of temporal value.

3.2 Topicalized:

“Topicalized” is introduced when various structures in Cushitic languages are introduced as a comparative linguistic exercise (section 3.2.1). We do not think that the traditional Arabic term for this, ابتداء, مبتدأ is available, since these are conventionally associated with fixed syntactic positions in nominal sentences. Instead we partly refunctionalize the idea of an element placed in sentence-initial position with a specific pragmatic function. The position is known as صدر الكلام ‘sentence initial’ and is used, for instance in the ALT to indicate that certain elements, such as question words, invariably move to initial position, صدر الكلام, as in “أين تذهب” in “أين”. Topicalized elements as discussed in chapter 3 are sentence initial informational units, so we designate the position صدر معلومات الجملة/الكلام, the function “topicalizer” itself مصدر معلومات الجملة/الكلام.

We considered here adapting a term from Jurjani, the great pragmatist-grammarian. He uses for instance the term نص, وقد أردت أن تنص فيه “you concentrate on one (out of a set)”, على واحد وتجعله له. (دلائل 99), but he does not appear to carry the terminology forward, and greater interpretive precision would probably be needed to motivate using it (would “topicalize” or “focus” be a better interpretation, for instance).

3.3 Vowel of imala. In this book imala plays an important role. Chapter 7 is dedicated to its historical discussion. Imala is a “yaa?-like” realization of the long /aa/ (alif). Its phonetic reflex differs from area to area, as explained in chapter 7, but one of them, which is assumed to be the original value, is [ie]. This represents a falling front diphthong. We term this vowel مزجي (حركة) in recognition of its mixed vocalic value.

4. Alternative contemporary Arabic terms

Besides the ALT, alternative linguistic terminology has developed in the nineteenth and twentieth centuries. Nahw is ‘grammar’ in the ALT (cf. Ibn al-Sarraj’s classic *al-Uṣūl fi l-Nahw*, الأصول في النحو), qawaaʿid, قواعد in much contemporary parlance. As an alternative to ALT *ḥaraka* there exists contemporary *ṣaaʿit*, صائت (see 4.2 below). In cases such as these perhaps the main argument in favor of the ALT

is the assumption that existing terminology should continue to be used, unless there are compelling reasons to change it.

4.1 صامت or حرف “consonant”

One important such case in the translation is the term for “consonant”. This might appear to call up *ḥarf*, which indeed is a term for consonant in the ALT.

However, there are also grounds for preferring the modern term *ṣaamit* صامت. Three reasons can be adduced. First, strictly speaking *ḥarf* is not exclusively “consonant”. As seen above long vowels are also *ḥuruwf* (*ḥarf maa qablahaa...*), and the *alif*, a long vowel [aa], is also a *ḥarf*. Secondly, “*ḥarf*” is a rather heavily laden lexeme semantically (see Weiß 1910: 375, Owens 1990: 2457-). In the classical tradition it means “edge, a segment of writing or verse, a written letter, a particle, and a consonant (ignoring its vocalic usages) or phoneme”. Using *ḥarf* in the sense of “consonant” would entail adding one more nuance to it, namely to arbitrarily exclude the long vowel values which it has when preceded by the appropriate combination of *ḥaraka*. Finally a minor representational point. Using *ḥarf* for consonant would give two “h’s” to represent syllable structure, *ḥ(arf) ḥ(araka)* [ح ح] which is awkward for an abbreviation of syllable structure. None of these reasons are probably grounds in and of themselves for denying *ḥarf* the meaning “consonant” in the current work, but added together we find it less distracting to use the modern *ṣaamit* in this case. A canonical open syllable is [ص ح], a closed one [ص ص].

4.2 حركة or صائت ‘vowel’

Most terminological dictionaries give both *ṣaait* or *ḥaraka* as alternatives for ‘vowel’ (Arab league : 167), though some, such as Mubarak 1995: 305, give only *ḥaraka*⁽¹⁾. Strictly speaking, both have conceptual drawbacks. In terms of absolute production time, the traditional ALT term *ḥaraka* is no more a movement in time than is a consonant. The tongue is generally in a steady position. It is true that

(1) Masaddi 1984 gives *ḥaraka* for ‘voyelle’ (p. 111) and ‘vocoid’ for *ṣaait* (p. 131). Fassi Fehri 2009: 28, 317 uses only *ṣaait*.



a vowel can be lengthened for a longer time than a consonant, but length is not an inherent aspect of the idea of حركة. Similar objections apply to صائت. From the root meaning ‘sound’ ({صوت}), a vowel is no more (and no less) a sound than is a consonant. In this case حركة has the advantage of precedence, being an inherent part of the ALT. While we do not use حرف as a term for ‘consonant’ for reasons set out above in 4.1, the combination حركة + حرف is implicitly the canonical designation of a syllable in the ALT.

4.3 Compactness and convenience, Phonetic conditioning: التكييف الصوتي / التأثير الصوتي

In some cases what might be a more transparent term linguistically is also ungainly and cumbersome.

التكييف الصوتي. This is clearly a direct calque from English, and finds no resonance that we know of in the ALT. It is an arbitrary calque arrived at by the same analytic process discussed above in 2.2 for “liquid”, a term we opted against. By the same token, تكييف ‘conditioning’ will be readily accessible to those familiar with the idea of environmental conditioning in linguistics.

By the same token, we can think of no roughly comparable term, along the lines of the discussion in 2.2 above, in the ALT. The idea of “assimilation” (idyaam) implies phonetic conditioning, but this names a specific type of phonetic conditioning. Here one could think of alternative descriptive terms, for instance تأثير البيئة اللغوية. This has two problems, however. One is that it is in a sense hardly less arbitrary than التكييف الصوتي. Secondly as soon as it is necessary to specify what sort of conditioning is involved, such a locution becomes cumbersome (تأثير البيئة الصوتية). Both objections can be mitigated in some way. For instance, for compactness the term could be abbreviated to التأثير الصوتي / الصرفي. Secondly, though arbitrary, it is descriptively more transparent in linguistic terms than التكييف الصوتي.

In this case we rolled the dice and decided upon التكييف.

5. Linguistically compelling arguments

A final point of discussion pits compelling ALT terminology against compelling contemporary terminology.

“morpheme” “مورفيم” or “صرفية”

A major instance in this case is also terminology relating to a core domain of grammar, namely “morphology”, so it is worthwhile dwelling on the matter. On the one hand it is a straightforward matter to translate “morphology” as “şarf” (صرف), with all its derivational values (şarfi ‘morphological’). The problem, oddly enough, comes with the term for “morpheme”. However, the problem resides in the conceptual status of what morphology is in an Arabic context, rather than in a simple search for the “correct” term.

As Levin (1986) in an incisive article pointed out, in some contexts *kalima* (كلمة) corresponds to “morpheme”. The -tu in *katab-tu* (كتبْتُ) for instance, is a *kalima*. Interpreting this in western linguistic terms, one would call it a “morpheme”, not a “word”. However, this correspondence ends quickly under most morpho-syntactic conditions. Barring the insightful discussion of Al-Astarabadhi (1:5,6 شرح الكافية, discussed in Owens 1988: 113, 114), there is no suggestion in the ALT that the notion of *kalima* as “morpheme” be extended to any morpheme-like entity in an Arabic word. In *maktuwb* (مكتوب), for instance, it might be argued that the “infix” -uw (و) has a morphemic value of “passive participle”. While this point can be debated, the genius of Arabic morphology was to recognize that its basis is the systematic alternation of stem forms. *Maktuwb* (مكتوب) takes part in a complex set of alternations epitomized under the term *taşriyf* (تصريف), which bundles all of the possible morphological alternations *maktuwb* is related to: *kaatib* (كاتب), *yaktub* (يكتب), *maktab* (مكتب), *kuttaab* (كتّاب) and so on. Put pithily, Arabic theoretical morphology resides not in the identification of individual discrete morphemes, but rather in the identification of related patterns of morphological stems. In a sense, Arabic morphology (şarf and taşriyf) is morphology without (discrete) morphemes. We believe that such a perspective opens up many interesting question in Arabic (and general) morphology, but also elucidates the problem facing a practically-minded translator. In the western tradition, in which the book is embedded, “morpheme” is assumed to be an indelible part of “morphology” (morphology is the study of morphemes). Generalizing the term “morpheme” into the ALT,

however, is problematic in the extreme, barring a broad discussion of the issue.

Essentially we see the issue as follows. If there is no obvious concept of “morpheme” in Arabic, one can either use “morpheme” “مورفيم” as a loanword, or create a neologism, صرفية. The first choice has the advantage of highlighting the problematic nature of the concept of “morpheme” in Arabic. The second purposefully ducks this issue, and aligns the concept of morpheme within a familiar terminological family, though at the expense of hiding conceptual issues involved. We have opted for the second solution.

6. Terms which are orphans, whose translation remains open or which merit only brief discussion

There are many linguistic terms which are used very little, sometimes only once. While in other contexts it might be relevant to expand upon the appropriateness of the terms which have been suggested in the lexicographical literature, in our case they are too sparsely represented to allow for a comparative discussion. Thus, while we think that a term such as “mode, mood”: وجه, حالة, صيغة للفعل (Mubarak 183, Arab League: 94) can be improved upon, its few tokens in the current text do not merit a thoroughgoing discussion. Similar considerations militate against deviating from common practice in translating phrases like ‘nominal value’, conventionally قيمة اسمية, even if we are in general suspicious of simple loan translations (see discussions in sections 2.2, 4.3 above).

Finally we make note of a few terms requiring brief comment. “Restructuring” is distinct from “reconstruction”. The former describes the synchronic outcome of a structural change, the latter the result of the application of the comparative historical method. The first we term إعادة الهيكلة, the latter إعادة البناء.

The ALT has a straightforward conceptualization of markedness. A marked term is said to be ‘heavier’ (أثقل), an unmarked ‘lighter’ (أخف). /a/ for instance is unmarked (خفيف) relative to /u/, which is the most marked vowel. A modern calque, which we do not use, might be ملحوظ.

7. Conclusion

This discussion gives an idea about some of the issues involved in choosing terminology. Should one under all circumstances use terms from the ALT, should one ignore them altogether. One point should be clear and that is choice of translational terminology should be seen as a flexible choice. The best term may require greater theoretical discussion. It may need to be tailored in individual thematic domains. For instance, if the main focus of a book or research paper is on vowels and diphthongs, one might want to adopt “ma qablahaa” (e.g. الياء ما قبلها فتحة) as a fixed terminology. We have given priority to the ALT in selecting many terms. Another approach might prioritize calquing. In many cases, there is no once and for all terminology. Developing and justifying translational equivalents is an evolving practice.

المصادر الأجنبية لمناقشة ترجمة المصطلحات اللسانية في الكتاب

- ✽ Al-Masaddi, Abd al-Salaam. 1984. *Qaamuws al-Lisaaniyaat*. Dar al-ʿArabiyya li-l-Kitaab
- ✽ 2002. *The unified dictionary of linguistic terms*. Arab league educational cultural and scientific organization. Bureau of coordination of arabization. Cairo (Laylaa al-Masʿudi, Muhammad Shabaaḍa, Maḥi al-Din ṣaabir)
- ✽ Haugen, Einar 1950: The analysis of linguistic borrowing. *Language*, 26: 210 - 231.
- ✽ Howson, Phil and Irfana Madathodiyil. 2023. The cross-linguistic perception of liquids: Motivation for the superclass. *Speech Communication* 151: 18-.
- ✽ Levin, Aryeh. 1986. The medieval Arabic term Kalima and the modern linguistic term morpheme: Similarities and differences. *Jerusalem Studies in Arabic and Islam* 7: 42346-.
- ✽ Owens. Jonathan. 1988. *The foundations of grammar: An introduction to Medieval Arabic grammatical theory*. Amsterdam: Benjamins.
- ✽ Owens, Jonathan. 1990. *Early Arabic grammatical theory*. Amsterdam: Benjamins.
- ✽ Owens, Jonathan. 2023. *Arabic and the case against linearity in historical linguistics*. Oxford: OUP.
- ✽ Sara, Solomon. 2013. The Classical Arabic lexicographical tradition. In Owens, J. ed. *The Oxford Handbook of Arabic linguistics* Oxford: OUP, pp. 51538-.
- ✽ Weiß, Joseph. 1910. Die arabische Nationalgrammatik und die Lateiner. *ZDMG* 64: 349-96.

المصادر العربية لمناقشة ترجمة المصطلحات اللسانية في الكتاب

✻ الاسترابطي، رضي الدين. شرح كتاب الكافية. بيروت، دار الكتب العلمية.

✻ الفاسي الفهري، عبد القادر. (بمشاركة نادية العمري). 2009. معجم المصطلحات اللسانية. طرابلس، دار الكتاب الجديد المتحدة.

✻ مبارك، مبارك. 1995. معجم المصطلحات اللسانية. بيروت. دار الفكر اللبناني.

قائمة المصطلحات اللسانية

- ✿ Ablaut: إبدال الحركات
- ✿ Absolute form: مُجرّد من اللواحق
- ✿ Absolutive Case: الحالة الإعرابية المطلقة
- ✿ Affrication: الاحتكاك
- ✿ Allomorphic: بديل صرفي، ج بدائل صرفية
- ✿ Allophone: بديل صوتي، ج بدائل صوتية
- ✿ Allophonic: متعلق بالبديل الصوتي
- ✿ Allo-variant: بديل صوتي أو صرفي
- ✿ Allo-variation: تبدل صوتي أو صرفي
- ✿ Alveolar : اللثوية
- ✿ Analytic: تحليلية
- ✿ Arabicists: المستعربون
- ✿ Aspect 4 طبيعية حدوث الفعل: = الجهة، انظر الملحوظة 3.1 في الملحق 4
- ✿ Back vowel: حركة خلفية
- ✿ Buccal pressure: ضغط فمّي
- ✿ Categorical rule: قاعدة لغوية
- ✿ Consonant: صامت، ج صوات (انظر الملحق 4، 4.1)
- ✿ Consonantal harmony: إدغام الصوامت
- ✿ Coronal: نطعي
- ✿ Creole: الكريولية: وهي اللغة المبسطة حينما تصبح لغة أمّاً لأبناء المهاجرين أو الوافدين
- ✿ Deletion : حذف
- ✿ Dental: أسناني (انظر الملحق 4، 2.6)
- ✿ Diachronic: زمني
- ✿ Diphthong: حركة ذات قيمتين (صوتيتين) (انظر الملحق 4، 2.3)
- ✿ Emphatic: مُفخّم
- ✿ Epenthetic vowel: حشو الحركة (انظر الملحق 4، 4.2 حشو الصائت =)

- ✿ Explosive/plosive: انفجاري / انحباسي
- ✿ Linear epenthesis (تطوّرت عن نسخة بدائية) حركة الحشو التنظيرية
- ✿ Extra linguistic factor: عامل فولغوي (فوق لغوي)
- ✿ Free variant: متغير حر
- ✿ Free variation: تغيير حر
- ✿ Genetic relation: علاقة وراثية
- ✿ Glide: علة = انزلاقي
- ✿ Guttural: حلقي (ه, ء, ح, ع / و احياناً / خ, غ, ق /)
- ✿ High/low vowel (الضمة) /منخفضة (الفتحة) حركة عالية (الكسرة، الضمة)
- ✿ Idiolectal: متعلق بلكنة فردية
- ✿ Implosive: ابتلاعي
- ✿ Innovation: (انظر interdental ابتكارات لغوية، ج , ابتكار لغوي Innovation: بين أسنانية : الملحق 4، 2.6)
- ✿ Koine: كوينية (لهجة مشتركة مشكلة من عدة لهجات داخل اللغة الواحدة)
- ✿ Lect: لسن (مجموعة من الظواهر اللغوية لها هوية داخل جماعة لغوية)
- ✿ Lectal: متعلق بلسن مجتمعية
- ✿ Lexeme: معجمية، ج معجميات
- ✿ Linguistic factor: عامل لغوي
- ✿ Liquid: انحراف\انحرافي (= مائع، انظر الملحق 4، 2.2)
- ✿ Loanwords: الكلمات المقترضة
- ✿ Metathesis: قلب
- ✿ Mode: صيغة الفعل
- ✿ Modern Standard Arabic: الفصحى المعاصرة
- ✿ Modifier: واصف = صفة (انظر الملحق 4، 2.5)
- ✿ Morpheme: صرفية، ج صرفيات (انظر الملحق 4، 5)
- ✿ Morphemic: صرفياتي
- ✿ Morpho-phonological. الصرف-صوائتية
- ✿ Morpho-syntactic. صرفي - نحوي
- ✿ Obstruent: غير رنيني (وهو إما انفجاري - احتكاكي - مزجي)
- ✿ Pharyngeal: حلقي (ه, ء, ح, ع)

- ✿ Phoneme: صوتية، ج صوتيات
- ✿ Phonemic: صوتياتي
- ✿ Phonetic conditioning: (انظر الملحق 4، 4.3): التكيف الصوتي
- ✿ Phonetics: الأصوات
- ✿ Phonology: الصّوالة
- ✿ Phylum: فصيلة لغوية
- ✿ Pidgin language: (البيجين) اللغة المبسطة (مثل لغة العمالة الوافدة،)
- ✿ Pragmatics: الذريعات
- ✿ Proto language: اللغة الأولية:
- ✿ Raised consonants, *mustaʕliya*، خ، صوامت المطبقة + (المستعلية) غ، ق/
إعادة البناء
- ✿ Reconstruction: منعكسة
- ✿ Reflex: منعكسة
- ✿ Restructuring: (انظر الملحق 4، 6): إعادة الهيكلة
- ✿ Retention: حفاظ لغوي
- ✿ Retentions: ما حافظت عليه اللغة
- ✿ Saliency: بروز الظاهرة اللغوية
- ✿ Socioclectal: متعلق بلهجة جماعة
- ✿ Sonorant: (انظر الملحق 4، 2.1) ذلقي
- ✿ Sonority: ذلاقة
- ✿ Standard Arabic: العربية المعيارية
- ✿ Stem vowel: حركة الوزن
- ✿ Stop sounds: أصوات شديدة
- ✿ Stress: نبر
- ✿ Stressed: منبور
- ✿ Synchronic: تزامني
- ✿ Synthetic: تركيبية
- ✿ Tense: الزمن
- ✿ Topicalized: (انظر الملحق 4، 3.2) مُصَدَّر (له صدر الكلام)
- ✿ Topicalizer: مُصَدِّر معلومات الجملة

- ✿ Transparency: (الشفافية) التي تُمَكِّن من ملاحظة الظاهرة اللغوية
- ✿ Unstressed: غير منبور
- ✿ Variable: مُتغير
- ✿ Variant: مُغاير
- ✿ Variants: مُغايرات
- ✿ Varieties: تنويعات
- ✿ Variety: تنويعَة
- ✿ Velar: لهوي
- ✿ Verb stem: وزن الفعل
- ✿ Verbal predicate: الجملة الفعلية
- ✿ Voiced: مجهور
- ✿ Voiceless: مهموس
- ✿ Vowel harmony: (انظر الملحق 4، 2.7) = تناغم الحركات
- ✿ Vowel: (انظر الملحق 4، 2.4، 4.2) = حركة صائت

المصادر والمراجع

References

Abbreviations:

AL Anthropological Linguistics

- ✿ BSOAS Bulletin of the School of Oriental and African Studies
 - ✿ EI Encyclopedia of Islam, New Edition
 - ✿ JAOS Journal of the American Oriental Society
 - ✿ ZAL Zeitschrift für arabische Linguistik
 - ✿ ZDMG Zeitschrift der deutschen morgenländischen Gesellschaft
-
- Abbot, Nabia. 1972. *Studies in Arabic Literary Papyri III: Language and Literature*. Chicago: University of Chicago Press.
 - Abboud-Haggar, Soha. 2003. *Introducción a la Dialectología de la Lengua Árabe*. Granada: Fundación El Legado Andalusi
 - ‘Abd Allah, Ahmad. 1984. *The Variant Readings of the Qur’aan: a Critical Study of their Historical and Linguistic Origins*. PhD thesis, Edinburgh University.
 - Abd-el Jawad, Hassan. 1981. *Lexical and Phonological Variation in Spoken Arabic in Amman*. PhD thesis, Univ. of Pennsylvania.
 - Abu Haidar, Farida. 1979. *A Study of the Spoken Arabic of Baskinta*. Leiden: Brill.
 - --- 1991. *Christian Arabic of Baghdad*. Wiesbaden: Harrassowitz.
 - Abu-Absi, Samir. 1995. *Chadian Arabic*. Munich: Lincom Europa.
 - Agha, Saleh. 1999. “The Arab Population in Xuraasaan during the Umayyad Period”. *Arabica* 46: 21129-.
 - *Al-ʿArabiyya*. 1987. Vol. 20.
 - Alhawary, Mohammad. 2003. “Elicitation Techniques and Considerations in Data Collection in Early Arabic Grammatical Tradition”. *Journal of Arabic Linguistics Tradition*. 1: 124-.
 - *al-Koran*. Tr. by Yousuf Ali. Beirut: Dar al-Fikr.



- Al-Nassir, A. 1993. *Sibawaihi the Phonologist*. London: Kegan Paul International
- Allen, Roger. 1998. *The Arabic Literary Heritage*. Cambridge: CUP.
- Amara, Mohammad. 2005. "Language, Migration and Urbanization: The Case of Bethlehem". *Linguistics*. 43: 883902-.
- Ambros, Arne. 1998. *Bongornu, kif int*. Wiesbaden: Reichert.
- Antilla, Raimo. 1972. *An Introduction to Historical and Comparative Linguistics*. New York: MacMillan.
- Aquilina, Joseph. 1973. *The Structure of Maltese*. Valletta: The Royal University of Malta.
- Aquilina, Joseph and B. S. J. Isserlin. 1981. *A Survey of Contemporary Dialectal Maltese*. Leeds.
- Arnold, Werner. 1998. *Die arabischen Dialekte Antiochiens*. Wiesbaden: Harrassowitz.
- Arnold, Werner and Hartmut Bobzin (eds.) 2002. *Sprich doch mit deinen Knechten Aramäisch, wir verstehen es*. Festschrift for Otto Jastrow. Wiesbaden: Harrassowitz.
- Asbaghi, Aysa. 1988. *Persische Lehnwörter im Arabischen*. Wiesbaden: Harrassowitz.
- Auroux, Sylvain, K. Koerner, H-J Nederehe and K. Versteegh (eds.). 2001. *History of the Language Sciences*. Berlin: Walter de Gruyter.
- Baalbaki, Ramzi. 1990. "ʿIṣrâb and Binâʿ, from Linguistic Reality to Grammatical Theory". in Kees Versteegh and Michael Carter (eds.) pp. 1733-.
- Bani Yasin, Raslan and J. Owens. 1984. "The Bduul Dialect of Petra". *Anthropological Linguistics* 26: 202-232.
- Barth, J. 1898. "Die Casusreste im Hebräischen". *ZDMG* 53: 593-9.
- Barth, Jacob. 1910 (1972). *Sprachwissenschaftliche Untersuchungen zum Semitischen*. Amsterdam: Oriental Press.
- Barthold, Vasily. 1962 (1928). *Turkestan down through the Mongol*

Invasion. London: Luzac.

- Beck, Edmund. 1945. "Der 'uthmanische Kodex in der Koranlesung des zweiten Jahrhunderts". *Orientalia* N.S. 14: 355-73.
- Behnstedt, Peter. 1985. *Die nordjemenitischen Dialekte. Teil 1: Atlas*. Wiesbaden: Reichert.
- Behnstedt, Peter. 1987. *Die Dialekte der Gegend von Ṣaṣda (Nord-Jemen)*. Wiesbaden: Harrassowitz.
- Behnstedt, Peter. 1994. *Der arabische Dialekt von Soukhne (Syrien). Part 2, Phonology, Morphology, Syntax*. Wiesbaden: Harrassowitz.
- Behnstedt, Peter. 1997. *Sprachatlas von Syrien*. Wiesbaden: Harrassowitz.
- Behnstedt, Peter. 1998. "La frontière orientale des parlers maghrébins en Egypte". In Aguade, Jordi, Patrice Cressier and Angeles Vicente (eds.). *Peuplement et Arabisation au Maghreb Occidental: Dialectologie et Histoire*. Zaragoza: Casa de Velazquez, pp. 8596-.
- Behnstedt, Peter. 2000. Review of Owens (1998a). *Afrika und Übersee* 83: 144-6.
- Behnstedt, Peter and Manfred Woidich. 1985. *Die ägyptisch-arabischen Dialekte. Vol. 2*. Wiesbaden: Reichert.
- Behnstedt, Peter and Manfred Woidich. 1988. *Die ägyptisch-arabischen Dialekte, Vol. 3: Nildialekte, Oasendialekte*. Wiesbaden: Dr. Ludwig Reichert.
- Bellamy, James. 1985. "A New Reading of the Namaarah Inscription". *JAOS* 105: 3151-.
- Bendor-Samuel, John. 1990. *The Niger-Congo Languages*. Lanham: University Press of America.
- Bergsträsser, Gotthelf. 1933. „Nichtkanonische Koranlesearten im Muhtasab des Ibn Ginni“. *Sitzungsberichte der bayerischen Akademie der Wissenschaften* Vol. 2.
- Birkeland, Harris. 1940. *Altarabische Pausalformen*. Oslo: Norske Videnskap-Akademie.
- Birkeland, Harris. 1952. "Growth and Structure of the Egyptian

- Arabic Dialect”. Avhandlinger utgitt av det Norske Videnskaps-Akademi 1: 1-57.
- Blachère, Regis. 1980. *Histoire de la littérature Arabe*. Vol 1. Paris: Librairie d’Amerique et d’Orient.
 - Blanc, Haim. 1964. *Communal Dialects in Baghdad*. Cambridge Mass.: Center for Middle Eastern Studies.
 - Blau, Joshua. 1966. *A Grammar of Christian Arabic*. Louvain: Secrétariat du Corpus.
 - Blau, Joshua. 1969. “Some Problems of the Formation of the Old Semitic Languages in the Light of Arabic Dialects”. *Proceedings of the International Conference on Semitic Studies*. Jerusalem: Israel Academy of Sciences and Humanities, pp. 3844-.
 - Blau, Joshua. 1976. *A Grammar of Biblical Hebrew*. Wiesbaden: Harrassowitz.
 - Blau Joshua. 1981. *The Emergence and Linguistic Background of Judaeo Arabic*. Jerusalem: Ben Zvi Institute.
 - Blau, Joshua. 1982. „Das frühe Neuarabisch in Mittelarabischen Texten“. In Fischer (ed.) pp. 96109-.
 - Blau, Joshua. 1988. *Studies in Middle Arabic*. Jerusalem: Magnes Press.
 - Blau, Joshua. 2002. *A Handbook of Early Middle Arabic*. Jerusalem: The Max Schloessinger Memorial Foundation.
 - Bohas, Georges and Jean-Patrick Guillaume. 1984. *Etudes des théories des grammairiens arabes*. Damascus: Institut FranVais de Damas.
 - Borg, Albert and Marie Azzopardi-Alexander. 1997. *Maltese*. London: Routledge.
 - Borg, Alexander. 1985. *Cypriot Arabic*. Wiesbaden: Steiner.
 - Borg, Alexander. 2004. *Comparative Glossary of Cypriot Maronite Arabic (Arabic-English)*. Leiden: Brill.
 - Bosworth, C.E. 1989. “The Persian Impact on Arabic Literature”. In A. Beeston, T. M. Johnstone, R. B. Serjeant and G. R. Smith (eds.). *Arabic Literature to the End of the Umayyad Period*. Cambridge:

CUP, pp. 48396-.

- Braukämper, Ulrich. 1993. "Notes on the Origin of Baggara Arab Culture with Special Reference to the Shuwa". *Sprache und Geschichte in Afrika* 14: 13-46.
- Brockelmann, Carl (ed.). 1898. *Al-Kisaʿi's Schrift über die Sprachfehler des Volkes*. 1898. *Zeitschrift für Assyriologie*. 13: 29-46.
- Brockelmann, Carl. 1908, 1913 (1982). *Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen* Vol. 1, 2. Hildesheim: Olms.
- Bustani, Buṭrus. 1977. *Muḥiyat al-Muḥiyat*. Beirut: Maktabat Libnan.
- Callender, John. 1975. "Afroasiatic Cases and the Formation of Ancient Egyptian Constructions with Possessive Suffixes". *Afroasiatic Linguistics* 2: 95112-.
- Cantineau, Jean. 1937. "Études sur quelques parlers de nomades arabe d'Orient". *Annales de l'Institut d'Études Orientales*, Alger. 4: 119-237.
- Cantineau, Jean. 1960. *Études de linguistique arabe*. Paris.
- Carbou, H. 1913. *Méthode pratique pour l'étude de l'arabe parlé au Ouaday et à l'est du Tchad*. Paris: Geuthner.
- Carter, Michael. 1972. "Twenty Dirhams in the Kitaab of Sibawaih". *BSOAS* 35: 48596-.
- Carter, Michael. 1973. "An Arabic Grammarian of the Eighth Century A.D.: A Contribution to the History of Linguistics". *JAOS* 93: 14657-.
- Carter, Michael. 1990. "Qâḍî, Qâḍî, Qâḍ: Which is the Odd Man Out?" in Versteegh and Carter eds. pp. 7390-.
- Carter, Michael. 1999. "The Struggle for Authority: A Re-Examination of the Basran and Kuwan Debate". In Lutz Edzard and Mohammed Nekroumi (eds.). *Tradition and Innovation: Norm and Deviation in Arabic and Semitic Linguistics*. Wiesbaden: Harrassowitz, pp. 5570-.
- Caskell, W. 1960 (1986). "The Expansion of the Arabs: General and the 'Fertile Crescent'". *EI* I: 5279-.



- Castellino, G. 1978. "The Case System of Cushitic in Relation to Semitic". in Pelio Fronzaroli ed. *Atti del Secondo Congresso Internazionale di Linguistica Camito-Semitica*. Florence: Istituto di Linguistica e di Lingue Orientali.
- Caubet, Dominique. 1993. *L'arabe Marocain*, I. Paris: Peeters.
- Chejne, A. 1969. *The Arabic Language*. Minneapolis: University of Minnesota Press.
- Chouémi, Moustapha. 1966. *Le verbe dans le Coran*. Paris: Klincksieck.
- Cohen, David. 1963. *Le dialecte arabe Hasaniya de Mauritanie*. Paris: Klincksieck.
- Cohen, David. 1970. "Koiné, langues communes et dialectes arabes". *Etudes de Linguistique Sémitique et Arabe*. The Hague: Mouton, pp. 105-25.
- Corriente, Federico. 1971. 'On the yield of some synthetic devices in Arabic and Semitic morphology'. *Jewish Quarterly Review*. 62: 2050-.
- Corriente, Federico. 1973. "Again on the Functional Yield in Some Synthetic Devices in Arabic and Semitic Morphology". *Jewish Quarterly Review*. 63: 15163-
- Corriente, Federico. 1975. "Marginalia on Arabic Diglossia and Evidence Thereof in the Kitab al-Aghani." *Journal of Semitic Studies* 20: 3861-.
- Corriente, Federico. 1976. "From Old Arabic to Classical Arabic Through the Pre-Islamic Koine: Some Notes on the Native Gramarians' Sources, Attitudes and Goals". *Journal of Semitic Studies*. 21: 6298-.
- Corriente, Federico. 1977. *A Grammatical Sketch of the Spanish Arabic Dialect Bundle*. Madrid: Instituto Hispano-Arabe de Cultura.
- Cowan, William. 1960. *A Reconstruction of Proto-Colloquial Arabic*. PhD thesis, Cornell Univ.
- Croft, William. 1990. *Typology and Universals*. Cambridge: CUP.
- Cuvalay, Martine. 1997. *The Verb in Literary and Colloquial Arabic*.

Berlin: Mouton de Gruyter.

- De Jong, Rudolph. 2000. A Grammar of the Bedouin Dialects of the Northern Sinai Littoral. Bridging the Linguistic Gap between the Eastern and Western Arab World. Leiden: Brill.
- De Jong, Rudolph. 2002. "Notes on the Dialect of the 'Ababda". In W. Arnold and H. Bobzin (eds.), 33759-.
- de Landberg, le Comte. 1909. Etudes sur les Dialectes de l'Arabe Méridionale. Leiden: Brill.
- Dereli, Belgin. 1999. Het Uzbekistaans Arabisch in Djogari. MA thesis, Nijmegen University.
- Diakonoff, I. 1988. Afrasian Languages. Moscow: Nauka.
- Diem, Werner. 1971. "Zum Problem der Personalpronomina henne (3pl), -kon (2pl) und -hon (3pl) in den Syrisch-Libanesischen Dialekten". ZDMG 121: 223-230.
- Diem, Werner. 1973. "Die nabatäischen Inschriften und die Frage der Kasusflexion im Altarabischen". ZDMG 123: 227-37.
- Diem, Werner. 1978. "Divergenz und Konvergenz im Arabischen". Arabica 25: 128-47.
- Diem, Werner. 1984. "Philologisches zu den arabischen Aphrodite-Papyri". Der Islam 61: 251-275.
- Diem, Werner. 1991. "Vom Altarabischen zum Neuarabischen. Ein neuer Ansatz". In Alan Kaye (ed.), 297308-.
- Ditters, Everhard. 1990. "Arabic Corpus Linguistics in Past and Present". in Versteegh and Carter eds., pp. 12941-.
- Donner, Fred. The Early Islamic Conquests. 1981. Princeton: Princeton Univ. Press.
- Doss, Madiha. 1995. "Some Remarks on the Oral Factor in Arabic Linguistics". in Harviainen et al. eds., pp. 4962-.
- Durie, Mark and Malcom Ross (eds.). 1996. The Comparative Method Reviewed. Oxford: OUP.
- Einhauser, Eveline. 2001. "Die Entstehung und frühe Entwicklung des junggrammatischen Forschungsprogramms". In Aouroux et al.

eds., pp. 13381350-.

- Eksell, Kerstin. 1995. "Complexity of Linguistic Change as Reflected in Arabic Dialects". in Harviainen et alia (eds.), pp. 6374-.
- Elgibali, Alaa. 2005. Investigating Arabic: Current Parameters in Analysis and Learning. Leiden: Brill.
- Ferguson, Charles. 1956. "The Emphatic Iʿ in Arabic. Language 32: 44652-.
- Ferguson, Charles. 1959a. "Diglossia". Word 15: 32540-.
- Ferguson, Charles. 1959b. 'The Arabic Koine'. Language 35: 616-30.
- Ferrando, Ignacio. 2000. "Le morphème de liason /an/ en arabe andalou: notes de dialectologie comparée". Oriente Moderno 19: 25-46.
- Ferrando, Ignacio. 2001. Introducción a la Historia de la Lengua Árabe. Zaragoza: Navarro & Navarro.
- Fischer, August. 1926. "Die Quantität des Vokals des arabischen Pronominalsuffixes hu (hi)". In C. Adler (ed.), Oriental Studies Published in the Commemoration of Paul Haupt, pp. 390402-.
- Fischer, Wolfdietrich. 1961. "Die Sprache der arabischen Sprachinsel in Uzbekistan". Der Islam. 36: 232-263.
- Fischer, Wolfdietrich. 1972. Grammatik des klassischen Arabisch. Wiesbaden: Harrassowitz.
- Fischer, Wolfdietrich (ed.). 1982a. Grundriss der Arabischen Philologie, Bd. 1: Sprachwissenschaft. Wiesbaden: Reichert.
- Fischer, Wolfdietrich 1982b. „Das altarabische in islamischer Überlieferung“. In Fischer (ed.), pp. 37-48.
- Fischer, Wolfdietrich. 1982c. "Das Neuarabische und seine Dialekte ". in Fischer (ed.), pp. 83-96.
- Fischer, Wolfdietrich. 1995. "Zum Verhältnis der neuarabischen Dialekte zum Klassisch-Arabischen". In Harviainen, Tapani et al. (eds.), pp. 75-86.
- Fischer, Wolfdietrich and Otto Jastrow (eds.). 1980. Handbuch der

arabischen Dialekte. Wiesbaden: Harrassowitz.

- Fleisch, Henri. 1961 (1986). "Imala". EI III: 1162-3.
- Fleisch, Henri. 1974². Études d'Arabe Dialectal. Beyrouth: Dar el-Machreq.
- Fleischer, Heinrich. 1847. „Griechisch-arabischen Codex rescriptus der Leipziger Univeritäts-Bibliothek. ZDMG 1: 148-60.
- Fleischer, 1854 (1968). Kleinere Schriften III. Osnabrück: Biblio Verlag.
- Fück, Johann. 1950. Arabiya. Berlin: Akadamie Verlag.
- Garbell, Irene. 1958. "Remarks on the Historical Phonology of an East Mediterranean Arabic Dialect". Word 14: 30337-.
- Garcin, Jean-Claude. 1976 Un centre musulman de l'Haute Egypte médiévale: Quuṣ. Cairo: Institut Français d'archéologie orientale du Caire.
- Grand'Henry, Jacques. 1976. Les Parlers Arabes de la Région du Mzaab. Leiden: Brill.
- Gilliot, Claude. 1990. Exégèse, Langue et Théologie en Islam. Paris: Vrin.
- Glendening, P. J. 1961. Teach Yourself Icelandic. London: Teach Yourself Books.
- Goldziher, Ignaz. 1877. (ed. by Kinga Dévényi and Tamás Iványi) 1994. On the History of Grammar among the Arabs. Amsterdam: Benjamins.
- Gordon, Cyrus. 1965. A Ugaritic Textbook. Rome: Pontificum Institutum Biblicum.
- Greenberg, Joseph. 1972. "Linguistic Evidence Regarding Bantu Origins". Journal of African History. 13: 189216-.
- Greenberg, Joseph. 1978². "Some Universals of Grammar with Particular Reference to the Order of Meaningful Elements". in Joseph Greenberg ed. Universals of Language. Cambridge: MIT Press, pp. 73-113.
- Grotzfeld, Heinz. 1965. Syrisch-arabische Grammatik. Wiesbaden:

Harrassowitz.

- Guthrie, Malcom. 1962. "Bantu Origins: a Tentative New Hypothesis". *Journal of African Languages* 1: 921-.
- Hajje, Hassan. 1954. *Le parler arabe de Tripoli (Liban)*. Paris: Klincksieck.
- Harrama, Abduljalil. 1993. *Libyan Arabic Morphology: Al-Jabal Dialect*. PhD thesis, University of Arizona.
- Harviainen, Tapani et al. (eds.) 1995. *Dialectologia Arabica* (= *Festschrift for Heiki Palva*). Helsinki: Finnish Oriental Society.
- Hasselbach, Rebecca. 2004. "Final vowels of Pronominal Suffixes and Independent Presonal Pronouns in Semitic". *Journal of Semitic Studies*. 49: 120-.
- Haywood, John. 1965. *Arabic Lexicography*. Leiden: Brill.
- Heath, Jeffrey. 1997. "Lost Wax: Abrupt Replacement of Key Morphemes in Australian Agreement Complexes". *Diachronica* 14: 197232-.
- Heath, Jeffrey. 2002. *Jewish and Muslim Dialects of Moroccan Arabic*. London: Kegan Paul.
- Hecker, Karl. 1982. "Das Arabische im Rahmen der semitischen Sprachen". In Fischer (ed.), pp. 616-.
- Hetzron, Robert. 1976a. "The Agaw Languages". *Afroasiatic Linguistics* 3: 3175-.
- Hetzron, 1976b. "Two Principles of Genetic Reconstruction". *Lingua* 38: 89108-.
- Hillelson, S. 1925. *Sudan Arabic- English-Arabic Vocabulary*. London: The Sudan Government.
- Hirschfeld, H. 1926. *Literary History of Hebrew Grammarians and Lexicographers*. London.
- Holes, Clive. 1987. *Language Variation and Change in a Modernising Arab State*. London: Kegan Paul International.
- Holes, Clive. 1991. "Kashkasha with Fronting and Affrication of the Velar Stops Revisited: a Contribution to the Historical Phonology

- of the Peninsular Arabic Dialects”. In Alan Kaye (ed.), 65278-.
- Holes, Clive. 1995. *Modern Arabic: Structures, Functions and Varieties*. London: Longman.
 - Hudson, Grover. 1976. “Highland East Cushitic”. in Lionel Bender ed. *The Non-Semitic Languages of Ethiopia*. East Lansing: Michigan State Univ, pp. 23277-.
 - Ingham, Bruce. 1976. “Urban and Rural Arabic in Khuzistan”. *BSOAS* 36: 53353-.
 - Ingham, Bruce 1982. *North east Arabian Dialects*. Kegan Paul International: London.
 - Ingham, Bruce. 1994a. *Najdi Arabic, Central Arabian*. Amsterdam: Benjamins.
 - Ingham, Bruce. 1994b. “The Effect of Language Contact on the Arabic Dialect of Afghanistan”. in Jordi Aguadé, Federico Corriente and Marina Marugán (eds.) *Actas del Congreso Internacional sobre Interferencias Lingüísticas Arabo-Romances y Paralelos Extra-Iberos*. Zaragoza: Navarro e Navarro, pp. 105118-.
 - Ingham, Bruce. 1995. “Texts in the Dialect of the Rwalah of Northern Arabia”. in Harviainen et alia (eds.), pp. 121140-.
 - Ismail, Hanadi. 2004. “The Sociolinguistic Situation in Damascus: an Investigation into the Linguistic and Social Structures in Two Neighbourhoods in the City”. Conference paper, Urban Arabic Vernaculars. Aix en Provence.
 - Jankowsky, Kurt. 2001. “The Crisis of Historical-Comparative Linguistics in the 1860’s”. In Auroux et al. eds., pp. 1326-1338.
 - Jastrow, Otto. 1973. *Daragözü*. Nürnberg: Hans Carl.
 - Jastrow, Otto. 1978. *Die mesopotamisch-arabischen Qiltu-Dialekte*. Wiesbaden: Steiner.
 - Jastrow, Otto. 1998. “Zur Position des Uzbekistan-Arabischen”, in Holger Preissler and Heidi Stein (eds.). *Annäherung an das Fremde: XXVI Deutscher Orientalistentag*. Steiner: Wiesbaden, pp. 173-84.
 - Johnstone, T. M. 1963. “The Affrication of ‘kaaf’ and ‘qaaf’ in the Arabian Dialects of the Arabian Peninsula”. *Journal of Semitic*

Studies 8: 21026-

- --- 1967. Eastern Arabian Dialect Studies. London.
- Kahle, Paul. 1948. "The Qur'an and the 'Arabiyya". In S. Löwinger and Joseph Samogyi (eds.), Ignace Goldziher Memorial Volume I. Budapest, pp. 163182-.
- Kaye, Alan. 1975. Chadian and Sudanese Arabic in the Light of Comparative Arabic Dialectology. The Hague: Mouton.
- --- (ed.), 1991. Semitic Studies in Honor of Wolf Leslau. Wiesbaden: Harrassowitz,
- Kerswill, Paul. 2002. "Koinization and Accommodation". In Jack Chambers, Peter Turd Gill and Natalie Schilling-Estes (eds.). The Handbook of Language Variation and Change. Oxford: Blackwell, pp. 669702-.
- Khalafalla, Abdelghany. 1969. A Descriptive Grammar of Sa'idi Egyptian Colloquial Arabic. The Hague: Mouton.
- Khan, Geoffrey. 1988. Studies in Semitic Syntax. Oxford: OUP.
- Khan, Geoffrey. 1997. "The Arabic Dialect of the Karaite Jews of Hiit". ZAL 34: 53-102.
- Knoop, Ulrich. 1982. "Das Interesse an den Mundarten und die Grundlegung der Dialektologie". In Werner Besch, Ulrich Knoop, Wolfgang Putschke and Herbert Wiegand (eds.), Dialektologie. Berlin: Walter de Gruyter, pp. 1-23.
- Kofler, Hans. 1940-2. "Reste altarabischer dialekte". Wiener Zeitschrift für die Kunde des Morgenlands. 47: 61-130, 48: 52-88, 49: 15-30.
- Krumm, J. 1940. Wörter orientalischen Ursprungs in Suaheli. Berlin.
- Labov, William. 1994. Principles of Linguistic Change. Oxford: Blackwells.
- Larcher, Pierre. 2001. "Moyen arabe et Arabe moyen". Arabica 48: 578-609.
- Larcher, Pierre. 2003. "Du jussif au conditionnel en arabe classique: une hypothèse dérivationnelle". Romano-Arabica 3: 185-197.

- Larcher, Pierre. 2004. "Théologie et philologie dans l'islam médiéval: Relecture d'un texte célèbre de Ibn Faris (Xe siècle), dans 'Le discours sur la langue sous les régimes autoritaires'. Cahiers de l'ILSL, Université de Lausanne, n. 17, 101-114.
- Larcher, Pierre. 2005. "D'Ibn Faris à al-Farra? ou un retour aux sources sur la luyā al-fuṣḥaa». Cahiers de linguistique de l'INALCO, LIX: 797-814.
- Larcher, Pierre and Gilliot. ms. "Neuf traditions sur la langue coranique rapportés par al-Farra?". Paper presented at 22 Congress of European Arabicists and Islamicists. Cracow, September 2004.
- Latham, J. D. 1990. "Ibn al-Muqaffaʿ and Early Abbasid Prose". In J. Ashtiany, A. Beeston, T. M. Johnstone, R. B. Serjeant and G. R. Smith (eds.). The Cambridge History of Arabic Literature. 'Abbasid Belles Lettres. Cambridge: CUP, pp. 4877-.
- Lethem, G. 1920. Colloquial Arabic: Shuwa Dialect of Borno, Nigeria and of the Lake Chad Region. London: Crown Agent for the Colonies.
- Levin, Aryeh. 1985. "The Syntactic Technical Term Al-Mabniyy ʿalayhi". Jerusalem Studies in Arabic and Islam 6: 299352-.
- Levin, Aryeh. 1989. "What is Meant by ʾAkalûnî l-Barâʾîʾû". Jerusalem Studies in Arabic and Islam. 12: 4065-.
- Levin, Aryeh. 1998 (1992). "The Authenticity of Sibawaihi's Description of the 'Imaala". In Aryeh Levin, Arabic Linguistic Thought and Dialectology. Jerusalem: Institute of Asian and African Studies.
- Levin, Aryeh. 2002. "The Imaala in the Modern Arabic Dialect of Aleppo". In Arnold and Bobzin (eds.), pp. 42546-.
- Lewis, Bernard. 1970. "Egypt and Syria". Peter Holt, M., Ann Lambton and Bernard Lewis (eds.). 1970. The Cambridge History of Islam, I. Cambridge: CUP, pp. 175230-.
- Macdonald, M. C. 2000. "Reflections on the Linguistic Map of Pre-Islamic Arabia". Arabian Archaeology and Epigraphy. 11: 2879-.
- MacMichael, H. 1967 (1922). A History of the Arabs in the Sudan.

London: Cass.

- Macuch, Rudolph. 1982. Grammatik des samaritanischen Aramäisch. Berlin: de Gruyter.
- Maḥdi, Muḥsin (ed.). 1984. Kitaab ʿAlf Layla wa Layla. Leiden: Brill.
- Mahdi, Qasim. 1985. The Spoken Arabic of Baṣra, Iraq. PhD thesis, Exeter University.
- Malaika, Nisar. 1959. Grundzüge der Grammatik des arabischen Dialektes von Bagdads. Wiesbaden: Harrassowitz.
- Marçais, Philippe. 1956. Le Parler Arabe de Djidjelli. Algiers: Cellunaf.
- Marçais, Philippe. 1977. Esquisse grammaticale de l'Arabe magrébin. Paris: Maisonneuve.
- Marçais, Philippe. (collected and edited by D. Caubet, A. Martin and L. Denooz). 2001. Parlers arabes du Fezzan. Genève: Droz.
- Merx, A. 1891. "Reflections historiques sur l'origine de la grammaire arabe". Bulletin de l'Institut Egyptien, 1326-.
- Miller, Catherine. 2005. "Between Accommodation and resistance: Upper Egyptian migrants in Cairo". Linguistics 43: 903956-.
- Mitchell, Terence. 1960. "Prominence and Syllabification in Arabic". BSOAS 23: 36989-.
- Mitchell, Terence. 1975. Principles of Firthian Linguistics. London: Longmans.
- Mitchell, Terence. 1986. "What is Educated Spoken Arabic?" International Journal of the Sociology of Language. 61: 732-.
- Mol, Mark van. 2003. Variation in Modern Standard Arabic in Radio News Broadcasts. Leuven: Peeters.
- Molan, Peter. 1978. Medieval Western Arabic. Ann Arbor: Univ. Microfilms.
- Moscati, Sabatino, Anton Spitaler, Edward Ullendorf and Wolfram Von Soden. 1980². An Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages. Wiesbaden: Harrassowitz.

- Moscati, Sabatino. 1958. "On Semitic Case Endings". *Journal of Near Eastern Studies*. 17: 142-4.
- Müller, Walter. 1982. "Das Altarabische der Inschriften aus vorislamischer Zeit". in Fischer (ed.), pp. 30-36.
- Nettle, Daniel. 1998. *Linguistic Diversity*. Oxford: OUP.
- Nöldeke, Theodor. 1897 (1963). *Zur Grammatik des classischen Arabisch*. Darmstadt: Wissenschaftliche Buchgesellschaft.
- Nishio, Tetsuo. 1986. "On the Pronominal Suffixes in Proto-Colloquial-Arabic". *Linguistic Research* 5: 1-24.
- Nöldeke, Theodor. 1910. "Zur Sprache des Korʿaans". *Neue Beiträge zur semitischen Sprachwissenschaft*. Straßburg: Trübner
- Owens, Jonathan. 1980. "The Syllable as Prosody: a Reanalysis of Syllabification in Eastern Libyan Arabic". *BSOAS* 48: 27787-.
- Owens, Jonathan. 1985. *A Grammar of Harar Oromo*. Hamburg: Buske.
- Owens, Jonathan. 1988. *The Foundations of Grammar: an Introduction to Medieval Arabic Grammatical Theory*. Amsterdam: Benjamins.
- Owens, Jonathan. 1989. "Zur Pidginisierung und Kreolisierung im Arabischen". *Afrika und Übersee*. 72: 91107-.
- Owens, Jonathan. 1990. *Early Arabic Grammatical Theory: Heterogeneity and Standardization*. Amsterdam: Benjamins.
- Owens, Jonathan. 1993a. "Nigerian Arabic in Comparative Perspective". *Sprache und Geschichte in Afrika*. 14: 85-176.
- Owens, Jonathan. 1993b. *A Reference Grammar of Nigerian Arabic*. Wiesbaden: Harrassowitz.
- Owens, Jonathan. 1993c. "Imâla in Eastern Libyan Arabic". In Otto Jastrow and Hartmut Bobzin (eds.). *A Festschrift for Wolfdietrich Fischer*. (=Zeitschrift für Arabische Linguistik 25: 251-259).
- Owens, Jonathan. 1995. "Minority Languages and Urban Norms". *Linguistics* 33: 30558-.
- Owens, Jonathan. 1996. "Idiomatic Structure and the Theory of

Genetic Relationship”. *Diachronica* 13: 283318-.

- Owens, 1997a. “Arabic-based Pidgins and Creoles”. In S. Thomason (ed.), *Contact Languages: a Wider Perspective*. _Amsterdam: Benjamins, pp. 125172-.
- Owens, Jonathan. 1998a. *Neighborhood and Ancestry: Variation in the Spoken Arabic of Maiduguri, Nigeria*. Amsterdam: Benjamins
- Owens, Jonathan. 1998b. “Case and Proto-Arabic”. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 61: 5173- and 21727-.
- Owens, Jonathan. 1999. “Uniformity and Discontinuity: Toward a Characterization of Speech Communities”. *Linguistics* 37: 663-698.
- Owens, Jonathan. 2000. “Medieval Arabic Morphological Theory”. In Booij, G., C. Lehmann, and J. Mugdan (eds.). *Morphology: A Handbook on Inflection and Word Formation*. Berlin: Walter de Gruyter, pp. 6775-.
- Owens, Jonathan. 2001a. “Arabic Sociolinguistics”. *Arabica* 48: 41969-.
- Owens, Jonathan. 2001b. “Arabic Creoles: the Orphan of all Orphans”. *Anthropological Linguistics*: 43: 34878-.
- Owens, Jonathan. 2002. “Al-Idghaam al-Kabiyar and the History of Arabic”. In Harmut Bobzin and Werner Arnold (eds.). “Sprich doch mit deinen Knechten Aramäisch, wir verstehen es! (Festschrift for Otto Jastrow). Wiesbaden: Harrassowitz, pp. 50320-.
- Owens, Jonathan. 2003. “Arabic Dialect History and Historical Linguistic Mythology”. *Journal of the American Oriental Society*. 123: 715740-.
- Owens, Jonathan. 2005. “The Grammatical Tradition and Arabic Language Teaching: a View from Here”. In Alaa Elgibali (ed.), pp. 103116-.
- Palva, Heikki. 1976. *Studies in the Arabic Dialect of the Semi-Nomadic al-ʿAjaarma Tribe (al-Balqaa District, Jordan)*. Göteborg. Acta Universitatis Gothoburgensis.
- Pellat, Ch. 1960 (1986). “Lahn al-ʿAamma”. *EI* vol. V Leiden:

- Brill, pp. 605-10.
- Petráček, Karel. 1988. Altägyptisch, Hamitosemitisch. Prague: Univerzita Karlova.
 - Pommerol, Julien de. 1990. Da Hayyin (Tome 4). Ndjamen: CE-FOD.
 - Pommerol, Julien de. 1997. L'arabe tchadien: emergence d'une langue véhiculaire. Paris: Karthala.
 - Pommerol, Julien de. 1999. Grammaire pratique de l'arabe tchadien. Paris: Karthala.
 - Pretzl, Otto. 34. „Die Wissenschaft der Koranlesung“. Islamica VI: 290-331.
 - Prochazka, Stephan. 2002. Die arabischen Dialekte der Cukurova (Südtürkei). Wiesbaden: Harrassowitz.
 - Procházka, Theodore. 1981. “The Shi'i Dialects of Bahrain and their Relationship to the Eastern Arabian Dialect of Muḥarraḡ and the Omani Dialect of al-Ristaḡ”. ZAL 6: 1655-.
 - Procházka, Theodore. 1988. Saudi Arabian Dialects. London: Kegan Paul.
 - Puin, Gerd. 1996. “Observations on the Early Qur'an Manuscripts in Ṣan'a'”. In Stefan Wild (ed.) The Qur'an as Text. Leiden: Brill, pp. 10712-.
 - Rabin, Chaim. 1951. Ancient West Arabian. London: Taylor's Foreign Press.
 - Rabin, Chaim. 1955. “The Beginnings of Classical Arabic”. Studia Islamica 4: 1937-.
 - Rabin, Chaim. 1960 (1986). “Arabiyya”. EI I: 56167-.
 - Rabin, Chaim. 1969. “The Structure of the Semitic System of Case Endings”. Proceedings of the International Conference on Semitic Studies. Jerusalem: Israel Academy of Sciences and Humanities, pp. 190204-.
 - Rawi, Rosina. 1990. Studien zum arabischen Dialekt von Abu Daby. Heidelberg: Groos.

- Reckendorf, Hermann. 1895 (1967). Die syntaktischen Verhältnisse des Arabischen. Leiden: Brill.
- Reichmuth, Stefan. 1983. Der arabische Dialekt der Shukriyya im Ostsudan. Hildesheim: Georg Olms.
- Reinhardt, Carl. 1972 (1894). Ein arabischer Dialekt gesprochen in Oman und Zanzibar. Amsterdam: Philo Press.
- Retsö, Jan. 1988. "Pronominal Suffixes with -n(n)- in Arabic dialects and other Semitic Languages". ZAL 18: 7794-.
- Retsö, Jan. 1994. "ʔIṣṣab in the Forebears of Modern Arabic Dialects". in Dominique Caubet and Martine Vanhove (eds.). Actes des premières journées internationales de dialectologie arabe de Paris. Paris: INALCO, pp. 33342-.
- Retsö, Jan. 1995. "Pronominal State in Colloquial Arabic: A Diachronic Attempt". in Harviainen et al., eds. pp. 18392-.
- Retsö, Jan. 2003. The Arabs in Antiquity. London: Kegan Paul.
- Rössler, Otto. 1950. "Verbalbau und Verbalflexion in den semito-hamitischen Sprachen". ZDMG 100: 461514-.
- Rogers, David. 1987. "The Influence of Panini of Leonard Bloomfield". Historiographia Linguistica 14: 89138-.
- Rosenhouse, Judith. 1984. The Bedouin Arabic Dialects. Wiesbaden: Harrassowitz.
- Roth, Arlette. 1972. „Esquisse de la phonologie du parler arabe d’Abbeché“. Etudes Chamito-Semites 16: 32-79.
- --- 1979. Esquisse grammaticale du parler arabe d’Abbeche. Paris: Geuthner.
- Saeed, John. 1987. Somali Reference Grammar. Wheaton: Dunwoody Press.
- Sasse, Hans-Jürgen. 1971. Linguistische Analyse des arabischen Dialekts der Mhallamiye in der Provinz Mardin (Südosttürkei). PhD thesis: Munich University.
- Sasse, Hans-Jürgen. 1984. "Case in Cushitic, Semitic and Berber". in James Bynon ed. Current Progress in Afroasiatic Linguistics. Amsterdam: Benjamins, pp. 111126-.

- Schaade, A. 1911. Sibawaihi's Lautlehre. Leiden: Brill.
- Schabert, Peter. 1976. Laut- und Formenlehre des Maltesischen anhand zweier Mundarten. Erlangen: Palm und Enke.
- Seeger, U. 2002. "Zwei Texte im Dialekt der Araber von Chorasān". In Arnold and Bobzin (eds.), pp. 629-46.
- Shahin, Ayman. 2004. "Kitaab Faṣaltu wa ʔAḥṣaltu: Edition und statistische Auswertung". MA thesis (Magisterarbeit), Bayreuth University.
- Singer, Hans. 1984. Grammatik der arabischen Mundart der Medina von Tunis. Berlin: de Gruyter.
- Smart, J. 1990. "Pidginization in Gulf Arabic: a First Report". AL 32: 83-119.
- Spitaler, Anton. 1953. "Rezension von Fück, Arabiyya". Bibliotheca Orientalis 10: 144-150.
- Spuler, B. 1952. Iran in den früh-islamischen Zeiten. Wiesbaden: Steiner.
- Suleiman, Yasir. 1999. The Arabic Grammatical Tradition: A Study in Taḥlīl. Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Taine-Cheikh. Catherine. 2008. "Mauritania". Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics. Ed. by Kees Versteegh, Manfred Woidich and. Leiden: Brill, 447453-.
- Talay, Shabo. 1999. Der arabische Dialekt der Khawetna. Wiesbaden: Harrassowitz.
- Talmon, Rafael. 1990. "The Philosophizing Farraʔ: an Interpretation of an Obscure Saying Attributed to the Grammarian Ṭaḥlāb". in Versteegh and Carter (eds.), pp. 26580-.
- Talmon, Rafael. 2003. Eighth-Century Iraqi Grammar. Winona Lake: Eisenbrauns.
- Talmoudi, Fathi. 1980. The Arabic Dialect of Susa. Göteborg: Acta Universitatis Gothoburgensis.
- The Ethnologue. 2003. Internet version.
- Thomason, Sarah and Alaa Elgibali. 1986. "Before the Lingua



- Franca: Pidginized Arabic in the eleventh century”. *Lingua* 68: 317-349.
- Thomason, Sarah and Thomas Kaufman. 1988. *Language Contact, Creolization and Genetic Linguistics*. Berkeley: University of California Press.
 - Tosco, Mauro. 1993. “On Case Marking in the Ethiopian Language Area”. *Atti della 7ª Giornata di Studi Camito-Semitici e Indoeuropei*. Milan.
 - Trimmingham, J. 1959. *Sudan Colloquial Arabic*. Oxford: OUP.
 - Tropper, Josef. 1999. “Kasusverhältnisse in Arabischen Ausnahmesätzen: Absolutakkusativ nach ʔillaa”. *ZAL* 37: 25-31.
 - Trimmingham, John. 1946. *Sudan Colloquial Arabic*. Oxford: OUP.
 - Troupeau, Gérard. 1976. *Lexique-Index du Kitaab de Sibawayhi*. Paris: Klincksieck.
 - Vanhove, Martine. 1993. *La langue maltaise*. Wiesbaden: Harrassowitz.
 - Versteegh, Kees. 1977. *Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking*. Leiden: Brill.
 - Versteegh, Kees. 1983. “A Dissenting Grammarian: Qutrub on Declension”. In Kees Versteegh, Konrad Koerner and Hans-J. Niederehe (eds.), *The History of Linguistics in the Near East*. Amsterdam: Benjamins, pp. 167-193.
 - Versteegh, Kees. 1984a. *Pidginization and Creolization: the case of Arabic*. Amsterdam: Benjamins.
 - Versteegh, Kees. 1984b. “Word Order in Uzbekistan Arabic and Universal Grammar”. *Orientalia Suecana* 33/53-44/3 :35-.
 - Versteegh, Kees. 1989. “A Sociological View of the Arabic Grammatical Tradition: Grammarians and their Professions”. In Paul Wexler, Alexander Borg and Sasson Somekh (eds.), *Studia Linguistica et Orientalia Memoriae Haim Blanc Dedicata*, pp. 289-302.
 - Versteegh, Kees. 1993a. “Leveling in the Sudan: from Arabic Creoles to Arabic Dialect”. *International Journal of the Sociology*

of Linguistics. 99: 6580-.

- Versteegh, Kees. 1993b. Arabic Grammar and Qur'anic Exegesis in Early Islam. Leiden: Brill.
- Versteegh, Kees. 1997. The Arabic Language. Edinburgh: Edinburgh Univ. Press.
- Versteegh, Kees 1999. "Zayd ibn Alī's Commentary on the Qur'ān", Yasir Suleiman (ed.), Arabic Grammar and Linguistics, Richmond Surrey, Curzon Press, pp. 929-.
- Versteegh, Kees. 2004. "Pidginization and Creolization Revisited: The Case of Arabic". In Martine Haak, Rudolph de Jong and Kees Versteegh (eds.). A Festschrift for Manfred Woidich. Leiden: Brill, pp. 343358-.
- Versteegh, Kees. 2005. "Breaking the Rules without Wanting to: Hypercorrection in Middle Arabic Texts". In Elgibali (ed.), pp. 318-.
- Versteegh, Kees and Michael Carter (eds.) 1990. Studies in the History of Arabic Grammar II. Amsterdam: Benjamins.
- Voigt, Rainer. 1987. "The Two Prefix Conjugations in East Cushitic, East Semitic and Chadic". BSOAS 50: 33045-.
- Vollers, Karl. 1892. (1968) "The System of Arabic Sounds, as Based Upon Sibaweih and Ibn Ya'ish". In Edward Morgan (ed.), Transactions of the Ninth International Congress of Orientalists II. Nendeln: Kraus, pp. 130-54.
- Vollers, Karl. 1906 (1981). Volkssprache und Schriftsprache im alten Arabien. Amsterdam: Oriental Press.
- Von Soden, Wolfram. 1969. Grundriss der Akkadischen Grammatik. Rome: Pontificum Institutum Biblicum.
- Wansbrough, John. 1977. Quranic Studies. Oxford: OUP.
- Wallin, Georg. 1851, "Probe aus einer Anthologie neuarabischer Gesänge, in der Wüste gesammelt." ZDMG 5: 1-24.
- --- 1852. "Probe aus einer Anthologie neuarabischer Gesänge, in der Wüste gesammelt." ZDMG 6: 190-218, 369-378.
- --- 1855. „Über die Laute des Arabischen und ihre Bezeichnung“.

ZDMG 9: 1-68.

- --- 1858. "Bemerkungen über die Sprache der Beduinen". ZDMG 12: 66675-.
- Watson, Janet. 1992. "Kashkasha with Reference to Modern Yemeni Dialects". ZAL 24: 6081-.
- Wehr, Hans (ed.). (tr. J. Cowan) 1974. A Dictionary of Modern Written Arabic. Beirut: Librairie de Liban.
- Weil, Gotthold. 1915. „Zum Verhältnis der Methode der moslemischen Grammatiker“. In Gotthold Weil (ed.), Festschrift Eduard Sachau. Berlin: Georg Reimer.
- Wellens, Ineke. 2003. An Arabic Creole in Africa. The Nubi Language of Uganda. PhD thesis, Nijmegen University.

Weninger, Stefan. 1993. Gəʕəz. Munich: Lincom Europa

- Werbeck, Wolfgang. 2001. Laut- und Formenlehre des Nordjeminitischen Dialekts von Manaaxa. Münster: Rhema.
- Wilkinson, John. 1987. The Imamate Tradition of Oman. Cambridge: CUP.
- Wittrich, Michaela. 2001. Der arabische Dialekt von Azex. Wiesbaden: Harrassowitz.
- Woidich, Manfred. 1993. "Die Dialekte des Ägyptischen Oasen: westliches oder östliches Arabisch?" Zeitschrift für arabische Linguistik 25: 340-59.
- Woidich, Manfred. 1997. "Egyptian Arabic and Dialect Contact in Historical Perspective". In Humanism, Culture and Language in the Near East. Ed. Asma Afsaruddin and A. H. Mathias Zahniser. Winona Lake Ind.: Eisenbrauns, pp. 185-97.
- Woidich, Manfred and Peter Behnstedt. 1985. Die ägyptisch-arabischen Dialekte. Wiesbaden: Reichert.
- Wright, William. 1977 (1896/98-). A Grammar of the Arabic Language. Cambridge: CUP.
- Zaborski, Andrzej. 1995. "First Person Pronouns in Arabic in the

Light of Arabic and Hamito-Semitic Dialectology”. in Harviainen et alia (eds.), pp. 28994-.

- Zeltner, J-C and Fournier. 1971. “Notice pour suivre un enregistrement en arabe salamat de la région du lac Tchad”. Mimeograph. Fort-Lamy.
- Zeltner, Jean-Claude and Henry Tourneux. 1986. L’arabe dans le bassin du Tchad. Paris: Karthala.
- Zimmermann, Gerit. 2002. “Das arabische von Buchara zwischen alten Quellen und neuen Forschungsergebnissen”. MA thesis (Magisterarbeit), Bayreuth University.
- Zwettler, Michael. 1978. The Oral Tradition of Classical Arabic Poetry. Columbus: Ohio State Univ. Press.

Original Arabic sources

- Al-Aḥmar, Xalaf. Muqaddima fi l-Naḥw. Ed. by ‘Azz al-Din al-Tanuxi. Damascus, 1961.
- Al-Daani, Abu Amr. Kitaab al-Taysiyr fiy al-Qiraaʿaat al-Sabʿ. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1996.
- al-Farraʿ, Abu Zakariyya. Maʿaaniy al-Qurʿaan. Ed. by Mohammad Al-Najjar and Aḥmad Najatiy. Beirut: ʿAlam al-Kutub (no date).
- Al-Farraʿ, Abu Zakariyya. Al-Muḍakkār wa l-Muʿannaʿ. Ed. by Ramaḍan ‘Abd al-Tawwab. Cairo: Maktab Dar Al-Turath, 1975.
- Al-Farruwxiy, Muhammad. Manḍuwmat al-Farruwxiy. Ed. By Ibrahim Al-Zawi. Beirut: Dar al-Faṭḥ Li-l-Ṭibaʿa wa al-Nashr, 1984.
- Al-Zamaxshari, Abu Qasim. Al-Mufaṣṣal fiy ʿIlm al-ʿArabiyya. Ed. by Mohammad al-Halabi. Beirut: Dar al-Jil.
- Jazariy, Mohammad. Sharḥ Ṭayyibat al-Nashr. Ed. By Ans Mahra. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1997.

- Ibn Manḍur, Abu Faḍl. Lisan al-ʿArab. Beirut: Dar Ṣadir.
- Al-Mubarrad, Ibn Yazid. Al-Muqtaḍab. Ed. By ʿAbd l-Xaliq al-ʿUḍayma. Beirut: Alam al-Kutub (n.d.).
- Ibn Mujahid, Abu Bakr. Al-Sabʿ fiy al-Qiraaʿaat. Ed. By Shawqi Ḍayf. Cairo: Dar al-Maʿarif, 1972.
- Ibn al-Nadim. Al-Fihrist. Beirut: Dar al-Maʿrifa.
- Al-Jahid, Abu ʿUthman. al-Bayaan wa al-Tabyiyn. Beirut: Dar al-Kutub al-ʿAlamiyya.
- Quṭrub, Abu Ali. Muthallathaat Quṭrub. Ed. By Ibrahim Al-Zawi. Beirut: Dar al-Faḥ Li-l-Ṭibaʿa wa al-Nashr, 1984.
- Ibn al-Sarraj. Al-ʿUṣuwl fiy l-Naḥw. Beirut: Muʿassasat al-Risala. Ed. By Abd al-Husayn al-Fatli, 1985.
- Sibawaih, Uthman. Al-Kitaab. Ed. By H. Derenbourg. Hildesheim: Olms, 1970.
- Al-Suyuṭi, Jalal ad-Din. Kitaab al-Iqtiraah. Ed. By Ahmad Qasim. Cairo: Maṭbaʿa al-Saʿada, 1976.
- Zajjaji, Abu l-Qaasim. al-Iyḍaah fi ʿIlal al-Naḥw. Ed. by Mazin Mubarak. Beirut: Dar al-Nafaʿis.

فهرس الأعلام

472	الھواري Al-hawary
210	ألین Allen
363, 362	أمبروس
381	أمبروس Ambros
367, 246, 193, 375	إنغام
74	أوجست شلايشر
232	أورین قنسلر Orin Gensler
74	أوستهوف
43	إيرت
250	بارتولد Bart-hold
156, 149, 154, 461	بتراسك Petrácek
356	بدرو الكالا
153	برث Barth
365, 197, 137	بروخازكا Prochazka.
74	بروقمان

13, 20, 35, 160, 351, 473, 474,	ابن السراج
20, 472	ابن جني
76	ابن قريش
333	ادي Schaade
363	إزربلین
78, 79, 231	إغناسيو فيراندو Ignacio. Ferrando
363, 374, 381	أفويلينا
161, 204	البعليكي
348, 336, 213, 59	الداني
334, 114, 30, 471, 351, 335, 474, 473	الزمخشري
141, 140, 136, 30	السيوطي
452	الشافعي
83, 81, 35, 29, 26, 118, 117, 115, 113, 131, 125, 124, 120, 231, 193, 163, 162, 452, 436, 435, 390, 472	الفراء
209	المالكي
333	الناصر al-Nassir



150 ,149	توسكو Tosco
237 ,45 ,42	تومسون
,100 ,99 ,96 ,95 ,103 ,102 ,101 ,130 ,126 ,112 ,333 ,268 ,131 367	جاسترو -Jas- trow
154	جوردن -Gor- don
93	جوشو بلاو Joshua Blau
316	جون Jun
246	حايم بلانك Haim Blanc
75	دوايت ويتني
94	دوس Doss
51	دوسو
325	دي جونق de Jong

,55 ,35 ,34 ,31 ,135 ,89 ,88 ,283 ,142 ,136 434 ,430 ,395	بروكلمان
213	بريتزل -Pret- zl
247 ,246 ,173	بلانك Blanc
51	بلمي
,267 ,204 ,132 416 ,409 ,268	بنشتد
458 ,363	بورق Borg
81	بوزورث
244	بوميرول Pommerol
,56 ,55 ,54 ,53 ,187 ,142 ,133 ,392 ,390 ,387 ,413 ,395 ,393 ,435 ,434 ,430 441 ,440 ,437	بيركلاند
79	ببير لرشي
162	تالمون -Talm- on
179	تروبر -Trop- per
308 ,304 ,246	تلاي Talay
247	تورنيوكس Tourneux

دي جونق De Jong	251	سيبويه	,26 ,24 ,23 ,15,22 ,13 ,36 ,35 ,31 ,30 29 ,27 ,70 ,56 ,55 ,54 ,38 ,37 ,114 ,113 ,83 ,82 ,81 ,120 ,118 ,117 ,116 ,115 ,131 ,130 ,129 ,128 ,127 ,157 ,147 ,139 ,138 ,136 ,163 ,162 ,161 ,160 ,159 ,168 ,167 ,166 ,165 ,164 ,173 ,172 ,171 ,170 ,169 ,178 ,177 ,176 ,175 ,174 ,191 ,190 ,188 ,185 ,180 ,202 ,196 ,194 ,193 ,192 ,223 ,216 ,211 ,206 ,203 ,229 ,228 ,226 ,225 ,224 ,289 ,278 ,275 ,232 ,231 ,329 ,328 ,324 ,295 ,294 ,336 ,335 ,333,334 ,332 ,341 ,340 ,339 ,338 ,337 ,346 ,345 ,344 ,343 ,342 ,351 ,350 ,349 ,348 ,347 ,358 ,356 ,354 ,353 ,352 ,371 ,369 ,368 ,364 ,359 ,377 ,375 ,374 ,373 ,372 ,383 ,382 ,380 ,379 ,378 ,405 ,390 ,389 ,388 ,387 ,433 ,423 ,419 ,418 ,408 ,440 ,439 ,437 ,436 ,435 ,474 ,473 ,472
دياكنوف	149 ,35		
دياكونوف	149		
ديم Diem	,203 ,202 ,157 2 0 4		
رتسو Retsö	284 ,273		
ركيندورف Reckendorf	434		
رنفرو	43		
روث Roth	247		
روث لالي Roth-Laly	403		
ريشموت Re-ichmuth	250 ,103		
زابورسكي Zaborski	200		
زلتتر Zelt-ner	247,248		
ساسه Sasse	151 ,149 ,142		
سبُلر Spuler	250		
سودن Soden	153		
شابرَت Schabert	363 ,362		



336, 334, 333 3 7 7	قرونرت Grünert
150	قرينبرق Greenberg
112, 118, 120 124, 228, 230 2 3 1	قطرب
77	قلندر نق
79	قولدزيهر
472, 349, 160	كارتر Carter
148	كالندر Cal-lender
431, 430, 356	كانتينو Can-tineau
283, 209	كاهله Kahle
334, 101	كاوبي Caubet
	ك كاوبيت Caubet
321, 320	كبارسكي Kiparsky
184, 150	كروفت Croft
317, 315	كليمنتس Clements
458, 364	كورمكي

46	شاودسون
213	شوقي ضيف
113	شويمي Chouémi
377	عبد الجواد Ab-del-Jawad
92	عبود حجار
392, 85	فالين Wallin
363	فانهوف Van-hove
356	فرناندو
379, 347, 333, 79 383	فليش Fleisch
199, 142, 119 283, 231	فولرز Vol-lers
124	فير Wehr
93, 92, 79, 78, 57 162, 94	فيرستيغ
95, 92, 79, 58	فيرغسون Ferguson
83, 82, 81, 64, 35, 15 96, 95, 87, 85, 84 102, 101, 100, 99 130, 126, 112, 103 135, 133, 132, 131 188, 142, 137, 136 434, 382, 381, 195	فيشر

مارکس	
ماکمایکیل	265
MacMichael	
مرسیه	334
مکورتز	45
مهدي Mahdi	34
موريس	44
سوادش	
موسکاتي	85
موسکاتي	200, 185, 153, 85
Moscatti	
میتشل	,357, 312, 103, 28
Mitchell	376, 358
ناييا أبوت	452
ننل Nettle	288
نولدكه	82
Nöldeke	
نيشيو Nishio	434, 425
هاسلباخ Has-	443
selbach	
هوفيز Hoffiz	139
هولز	,100, 94, 79, 78
	418, 130, 128
هيتزون	186, 151, 146
Hetzron	
هيث Heath	101

کورینتی	,158, 157, 156, 26
Corriente	,356, 199, 159
	390, 381
کوستر	44
کوسترس	77
کوفلاي	
کوفلر	130
کولنز	45
کوهين Co-	95, 92, 79
hen	
لابوف	376, 336
Labov	
لاثم Latham	81
لاندبرق	283, 272
Landberg	
لأوجست فيشر	434
August	
Fischer	
لرشي	81, 79, 52
ليفين Levin	,333, 196, 165
	381, 344
ليونارد	75
بلومفيلد	
ماتراس	43
ماتيساوف	43
مارسيه	334, 101
Marçais	



419 ,100	واتسون son
363 ,362	وأزوباردي إلكزندير Azzopar- di-Alexander
320	واطسون
208	وانسبره Wansbor- ough
237 ,44 ,42	وكوفمان Kaufman
75	ويل
194 ,153	وينينغر Weninger
,90 ,89 ,55 ,32 2 8 3	يوهان فك

**اللهجات،
الناطقون بها،
أماكنها**

402, 412, 416, 458	البدول
173, 192, 194, 246, 262, 263	البغدادية
181, 184, 194, 203	التهامية
46	التونسية
190, 231, 458	الجليل
127, 169, 190, 191, 282, 322, 326, 327, 328, 330, 347	الحجازية
397	الخراسانية
292, 307	الداخلية
96, 405, 415, 417	الدمشقية
193, 402, 413, 414, 419, 426, 427, 462	الرولة.
33, 34, 66, 76, 85, 88, 89, 133, 140, 146, 147, 148, 149, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 178, 179, 185, 193, 200, 201, 202, 206, 232, 279, 283, 400, 443, 450	السامية
47, 408, 411, 412, 418, 419, 458	السُخنة
313, 334, 365, 366,	السورية
324, 325	السيناوية

248	آجيرى
12, 149, 150, 151	أرومو
403	آرخ
	إقليم هاطاي
153	الإبلاوية
12, 154	الأثيوبية
76, 153, 157, 194, 408, 409, 458	الأرامية
181, 184, 185, 192, 194, 356, 357, 381	الإسبانية
146, 147, 148, 149, 155, 156, 179, 200, 202	الأفروآسيوية
34, 35, 66, 151, 153, 154, 155, 179, 194, 200	الأكدية
16, 80, 82, 95, 333,	الألمانية
246, 262, 263, 288, 301, 302	الأناضولية
9, 14, 15, 16, 77, 257, 332, 339	الإنجليزية
69, 203, 334, 354, 356, 369, 370, 371, 372, 373, 381, 403, 413, 417	الأندلسية
66, 153, 154	الأوكرينية
77	الآيسلندية
41	البانتو
97, 100, 321, 423, 426, 456	البحرية



21, 27, 34, 49, 49, 62, 136, 137, 138, 142, 148, 156, 159, 179, 195, 198, 201, 202, 203, 206, 221, 231, 257, 270, 279, 285, 321, 372, 398, 412, 415, 416, 418, 419, 450, 451	العربية الأولية	96, 419	الشامية
		68, 103, 126, 184, 185, 190, 203, 243, 245, 249, 250, 251, 258, 260, 261, 262, 263, 272, 279, 281, 289, 303, 310, 313, 402, 409, 415, 455	الشكرية
		151	الصومالية
		307	الطرابلسية
		9, 76, 153, 179, 194, 202, 400, 401	العبرية
63, 190, 257, 400, 454,	العربية التشادية	458	العجامة
21, 50, 67, 79, 84, 85, 86, 87, 88, 94, 95, 96, 99, 100, 101, 102, 130, 131, 133, 135, 136, 138, 148, 157, 188, 195, 265, 266, 282, 430	العربية الجديدة	39, 66, 68, 189, 191, 247, 277, 282, 288, 301, 304, 305, 306, 308, 313	العراقية
		181, 184, 185, 192, 194, 356, 357	العربية الإسبانية
		181, 184, 203	العربية الأفغانية
62, 115, 208, 241, 410	العربية الشرقية	68, 103, 181, 245, 250, 254, 261, 262, 263, 264, 267, 268, 269, 272, 275, 277, 280, 281, 282, 289, 290, 291, 406, 415, 416, 420, 422	العربية الأوزبكية
37, 62	العربية الغربية		
37	العربية الغربية العتيقة		

26, 29, 31, 32, 34, 37, 38, 51, 55, 56, 57, 58, 59, 71, 81, 82, 83, 84, 85, 86, 87, 94, 112, 129, 131, 133, 134, 135, 136, 147, 149, 151, 154, 155, 156, 157, 158, 164, 172, 176, 184, 186, 188, 192, 193, 194, 196, 197, 198, 200, 202, 203, 208, 284, 294, 294, 321, 322, 327, 328, 329, 330, 345, 364, 386, 390, 393, 425, 428, 429, 435, 438, 443, 444	العربية الكلاسيكية	14, 20, 21, 24, 25, 26, 27, 29, 34, 36, 37, 38, 40, 50, 54, 56, 57, 59, 60, 61, 62, 97, 68, 69, 70, 74, 78, 79, 82, 84, 85, 86, 87, 96, 99, 100, 102, 103, 104, 112, 115, 117, 120, 126, 127, 129, 130, 131, 132, 133, 134, 135, 136, 137, 138, 142, 148, 156, 158, 161, 181, 182, 183, 193, 195, 196, 201, 206, 208, 221, 233, 270, 273, 279, 282, 324, 328, 329, 332, 333, 377, 381, 382, 383, 387, 397, 418, 422, 430, 434, 435, 438, 442, 443, 446, 447, 448, 452	العربية القديمة
74, 80	العربية الكُلية		
26, 27, 29, 51, 57, 58, 80, 86, 94, 100, 138, 140, 279, 289, 294, 295, 296, 298, 399, 402, 410, 413	العربية المعيارية		
255	العربية النصرانية		



8, 39, 46, 47, 58, 60, 90, 190, 194, 255, 271, 290, 304, 307, 394, 414, 424, 456	القاهرة
365, 403, 415, 425, 458, 459	القبرصية
12, 44, 45, 46, 56, 64	الكريلية
148, 149, 150, 151, 152	الكوشية
31, 70, 92, 95, 135, 304	الكوينية
32, 74, 79, 82, 85	اللغة الأدبية
16, 90, 91, 93	اللغة المبسطة
461	اللهجات العربية الجنوبية
	اللهجات العربية في آسيا
444	اللهجات المحكية
46, 47, 276, 334, 337, 338, 360, 361, 362, 363, 366, 370, 371, 372, 373, 378, 381, 382, 383	المالطية
60, 63, 77, 148, 149, 187, 189, 190, 191, 203, 251, 313, 456	المصرية

39, 46, 48, 58, 59, 60, 66, 102, 104, 105, 108, 110, 111, 114, 121, 122, 123, 126, 181, 182, 183, 188, 191, 198, 205, 255, 267, 268, 269, 289, 297, 302, 305, 307, 312, 314, 315, 316, 319, 320, 321, 322, 323, 324, 326, 327, 328, 330, 345, 400, 404, 405, 417, 438, 447	العربية النيجيرية
30, 84, 85, 86, 93, 94, 95, 158, 195	العربية الوسطى
255	العربية اليهودية
415	العلوين
23, 122, 124	الفارسية
25, 26, 27, 32, 33, 36, 38, 58, 86, 87, 134, 138, 180, 181, 199, 275, 283, 293, 386, 397, 447	الفصحى
26, 32, 199	الفصحى المعاصرة
410	الفلسطينية
153	الفينيقية

22, 181, 186, 243, 149, 253, 255, 256, 258, 260, 261, 262, 263, 266, 267, 268, 270, 275, 276, 277, 285, 288, 296, 307, 421, 447, 461	عربية أوزبكستان
410	عربية جنوب بلاد الرافدين
14, 271, 276, 306, 312, 321, 322, 324, 325, 327, 334, 338, 340, 355, 357, 358, 359, 360, 361, 367, 368, 369, 372, 373, 374, 382, 383, 425, 426, 427, 431	عربية شرق ليبيا
39, 66, 97, 190, 241, 242, 245, 247, 294, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 271, 277, 278, 279, 280, 281, 285, 288, 287, 288, 289, 290, 291, 295, 296, 298, 300, 306, 307, 308, 309, 316, 324, 392, 400, 401, 403, 404, 405, 406, 407, 412, 414, 415, 426, 438, 454	عربية غرب السودان

101	المغربية النجدية
39, 85, 86, 87, 97, 181, 184, 185, 187, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 198, 203, 324, 326, 328, 402, 415, 417, 426,	
462	النظير
10, 12, 14, 56, 57	النوبية
401	الهفوف
146	الهندو أوروبية
60, 97, 100, 132, 142, 190, 191, 194, 204, 289, 321, 327, 409, 416	اليمنية
37, 349	أهل الحجاز
247	بلهجة قُلتو
440	بنو أسد
77	جرمانية
27, 157, 324, 325, 401, 458	جنوب الأردن
100, 189	حوران
246	دجلة
246, 255, 309, 403, 460	دَرَقوزو
149	سيدامو
31	عربية الشعر
113	عربية القرآن
157, 159,	عربية النبط



414	لهجات شمال شرق الجزيرة العربية
247, 262, 268, 269, 277, 288, 459	لهجات فلت
246, 247, 256, 262, 263, 268, 269, 270, 275, 276, 277, 282, 288, 300, 301, 302, 308, 364, 372, 373, 382, 416, 423, 424, 459	لهجات قُلتو
303, 308, 403	لهجة آبشي
104	لهجة أربخونا
190, 458	لهجة الجليل
426	لهجة السوادي
410	لهجة السُّوادي
403, 407, 462	لهجة المُدَوَّر
251, 309	لهجة المسلمين البغادة
248, 290, 407, 410, 414	لهجة بقرمي
360, 376	لهجة بنغازي
325, 326	لهجة جنوب الحجاز
46, 101	لهجة جيجل
104	لهجة جينوا
460	لهجة خويتنا
47, 457	لهجة سوسة
246, 460	لهجة سيرت

455	عربية غرب نيجيريا
24, 128, 135	عربية ما بعد الشتات
93	عربية ما بعد العصور الكلاسيكية
129	عربية ما قبل العصور الكلاسيكية
137	غامد
246	كوزلك
148, 179	لغة البربر
153, 154, 179, 202	لغة الجَعَز
151	لغة أونقي
45, 247, 287	لغة مشتركة
365	العربية الصقلية
47, 100	لهجات الجزيرة العربية
292, 307	لهجات الخليج
292	لهجات الخليج على الشط الفارسي
414	لهجات بَسْكِنَتَا
46, 47, 98, 101, 189, 321, 325, 334, 377, 424	لهجات شمال أفريقيا
422	لهجات شمال الجزيرة العربية

462	لهجة عمان
456	لهجة غريان
393, 394, 431	لهجة قبيلة غنزة
457	لهجة مزاب
306	لهجة هيت
459	لهجة يهود هيت
100	لهجات عُمان
98, 99, 246, 255, 279, 295, 364, 365, 367, 403, 406, 424, 460	ماردين
246	مجموعة الفرات
248, 455	مدى
451, 303, 364, 366, 367, 403, 459	نصارى بغداد
174, 246, 295, 300, 301, 303, 364, 366, 373, 403, 459	يهود بغداد

فهرس الأماكن

48, 97, 244, 246, 247, 255, 262, 263, 307, 364, 365, 460,	الأناضول
23, 64, 185, 187, 276, 356, 372, 373, 382, 457,	الأندلس
128	أواسط الجزيرة العربية
23	أوروبا
23, 99, 181, 185, 186, 187, 192, 243, 249, 250, 253, 255, 256, 258, 260, 261, 262, 263, 265, 266, 267, 268, 270, 272, 275, 276, 277, 285, 286, 288, 295, 296, 307, 402, 403, 421, 447, 460, 461,	أوزبكستان
176	أولاد علي
265	إيران
400, 458	البتراء
63	البحر الأحمر
272, 461	البحرين
23, 49, 238, 248, 454, 455	بحيرة تشاد
249, 250, 461	بخارى
415, 458	بِسْكِنَتَا

247, 253, 256, 297, 298, 303, 308, 403, 455,	أُبَشِي
402, 426, 462	أبو ظبي
249	أُتِيَه
248	آجيرِي
244, 455	أداماوا Adamawa
14, 15, 17, 28, 42, 157, 189, 324, 325, 376, 377, 393, 400, 401, 410, 412, 416, 458, 459, 461	الأردن
356	إسبانيا
79, 376, 402, 410, 458, 459	إسرائيل
23, 456	أسوان
186	آسيا الوسطى
64, 78	آسيا
189, 190, 191, 203	أسيوط
181, 185, 187	أفغانستان
364, 460	إقليم هاطاي
15, 16, 41, 76, 146, 282	ألمانيا
249, 455	أَمِّ تَمَان
249, 455	أَمِّ حَجَر
9, 10, 11, 12, 13, 16	أمريكا



250	تركمانيستان
22, 47, 99, 197, 244, 403, 459, 460,	تركيا
22, 48, 62, 63, 97, 148, 190, 192, 196, 205, 238, 244, 247, 248, 249, 253, 299, 397, 403, 407, 454, 455	تنشاد
46, 47, 334, 368, 417, 423, 426, 456, 457	تونس
142, 210	الجزائر العاصمة Algiers
101, 189, 368, 426, 456, 457	الجزائر
23, 41, 47, 56, 64, 68, 79, 85, 100, 117, 128, 135, 154, 186, 187, 208, 244, 256, 265, 271, 273, 274, 276, 277, 280, 281, 283, 286, 321, 324, 376, 398, 409, 414, 418, 419, 422, 432, 434, 459, 461,	الجزيرة العربية
103, 249, 250,	جُفري
23, 37, 127, 130, 137, 190, 232, 321, 325, 326, 347, 349	الحجاز
272	حضر موت
27, 279	حلب

23, 128, 214, 216, 265, 349, 379, 402, 459	البصرة
174, 214, 246, 251, 255, 286, 295, 300, 301, 303, 364, 366, 367, 373, 403, 459	بغداد
110, 248, 256, 272, 280, 290, 307, 401, 402, 407, 408, 410, 414, 455,	بقيرمي
68, 99, 239, 242, 243, 244, 245, 245, 246, 247, 255, 259, 260, 261, 262, 263, 265, 266, 267, 268, 270, 275, 276, 277, 278, 279, 281, 282, 286, 287, 289, 296, 298, 299, 300, 302, 307, 354, 355, 364, 366, 367, 371, 372, 373, 375, 376, 381, 382, 383, 402, 405, 406, 408, 409, 410, 415, 426, 458, 459, 460	بلاد الرافدين
250, 265, 276	بلاد ما وراء النهر
248, 249	بنكي Banki
62, 244, 455	بورنو

8, 14, 22, 39, 45, 46, 48, 64, 68, 97, 99, 103, 185, 187, 190, 203, 239, 241, 242, 243, 244, 245, 247, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 270, 271, 272, 277, 278, 279, 280, 281, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 295, 296, 298, 300, 306, 307, 308, 309, 313, 316, 323, 324, 368, 392, 400, 401, 403, 404, 405, 406, 407, 409, 410, 412, 414, 415, 416, 426, 438, 454, 455, 456,	السودان	272, 401, 403, 407, 418, 460, 461,	خراسان
		402, 455	الخرطوم
		272	دائينة
		454	دارفور
		110, 111	دالا أخصري Dala Ax- deri
		111	دامبوا Dambua
		417	دجيلي Djidjelli
		109, 110	دِكْسري
		189	دلتا النيل
27, 28, 41, 47, 97, 103, 255, 279, 299, 364, 374, 376, 393, 403, 408, 409, 411, 412, 418, 458, 459, 460	سوريا	28, 47, 213, 214, 250, 264, 366, 458	دمشق
46, 47, 48, 417, 457,	سوسة		
41, 324, 401, 456, 458,	سيناء	86, 137, 181, 185, 254, 393, 407, 423, 458, 462	السعودية
96,	الشام		



23, 37, 39, 62, 65, 66, 68, 97, 189, 191, 238, 244, 247, 251, 265, 277, 282, 288, 301, 304, 305, 306, 308, 313, 324, 355, 364, 374, 459, 461	العراق	15	الشرق الأدنى
100, 272, 401, 402, 418, 461, 462, 456,	عُمان	17, 21, 47	الشرق الأوسط
423, 457	غريان	21, 46, 47, 48, 98, 101, 189, 240, 241, 255, 321, 325, 326, 334, 377, 416, 423, 424, 456,	شمال أفريقيا
41, 246, 279,	فاس	22	الصحراء الكبرى
22, 92, 456,	الفرات	249, 251, 253, 307, 313	الصعيد
47, 92, 190, 191, 192, 393, 456	القسطنطينية	47, 334, 364, 365, 528	صقلية
47	القاهرة	402, 418, 426	صنعاء
109, 110	القدس	10, 22	الصين
109, 110	قمبارو	403, 458	طرابلس لبنان
416, 426	قوانق	292, 307, 403, 423, 456, 458, 490,	طرابلس
62, 97, 244, 247, 248, 249, 397, 407, 454,	قوز	460	طرسوس
246, 426	الكاميرون	272,	عدن
14, 244, 454	کردستان		
23, 92, 214, 265,	کردفان		
146, 147	الكوفة		
248, 252, 272, 299, 301, 303, 310, 455,	الكونغو		
110	كيراناوا		
103, 334, 364, 403, 415, 458, 490	كينياندي		
	لبنان		

37, 214, 461	مكة
185, 254	المملكة العربية السعودية
455	مملكة شمال النوبة
22, 41, 238, 426, 454, 456, 457,	موريتانيا
110, 111	مُيُولُ شُواري
51, 157, 158, 159,	النبط
39, 59, 85, 86, 87, 97, 98, 115, 181, 184, 185, 187, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 198, 203, 232, 324, 326, 328, 402, 415, 417, 425, 426, 462	نجد
455	نجمين
325, 485	النقب
62	نهر المسيسبي
250	نهر جيحون
245, 249, 455	نهر عطبرة
146, 147, 205, 321	النيجر
10, 14, 16, 41, 48, 62, 65, 66, 97, 105, 110, 176, 205, 244, 248, 249, 2523, 289, 299, 314, 324, 397, 402, 407, 454, 455,	نيجيريا

14, 63, 100, 103, 126, 188, 189, 191, 192, 271, 276, 292, 306, 312, 321, 322, 323, 324, 325, 327, 334, 338, 340, 354, 355, 357, 358, 359, 360, 361, 367, 368, 369, 372, 373, 374, 376, 382, 383, 402, 425, 426, 427, 431, 456,	ليبيا
98, 99, 246, 255, 279, 295, 364, 365, 367, 403, 406, 424, 460	ماردين
110	ماقوناري
360	مالطة
14, 105, 109, 205, 248, 249,	مايدقوري
110	متن Mitene
248, 455	مدى Mada
23, 37, 76, 109, 214, 248, 288, 461	المدينة
48, 60, 63, 77, 97, 100, 148, 149, 185, 187, 189, 190, 191, 203, 238, 249, 250, 251, 254, 265, 292, 307, 313, 321, 324, 368, 400, 407, 423, 455, 456,	مصر
98, 99, 101, 189, 368, 426, 456, 457,	المغرب



41, 189, 265, 286, 456,	النيل
306, 364, 459,	هيت
97, 100	الواحات البحرية
292, 307	الواحات الداخلية
456	وادي النيل
37, 60, 97, 98, 100, 103, 126, 132, 137, 142, 181, 185, 190, 191, 192, 194, 204, 205, 238, 254, 256, 279, 289, 321, 327, 368, 397, 403, 407, 408, 409, 410, 416, 419, 461, 462	اليمن

فهرس الموضوعات

5	شكر وتقدير
7	رموز البحث
9	التعريف بالمؤلف
19	الفصل الأول: المقدمة
20	لغة لها أسرارها
21	1.1 العربية الأولية، مصطلحات أساسية
27	1.2. المصادر الباكراة
31	1.3 دور اللهجات الحديثة في تفسير تاريخ العربية
38	1.4 حدود الدراسة
42	1.5 التغير اللغوي وانتقال اللغة عبر الأجيال
50	1.6 نظرة نقدية لبعض بدهيات اللسانيات العربية التاريخية.
50	1.6.1 خطوة خاطئة: الحكم على الكل بالجزء
51	1.6.2 يمكننا توظيف المستقبل في إعادة بناء صورة الماضي إلا أن المستقبل الذي استعمل كأداة لا يمكن أن يلغي ما هو موجود أصلاً في الماضي فمثلاً: العربية الكلاسيكية لا يمكن الاستعانة بها لتحديد التنوعات التي سبقتها.
52	1.6.3 إعادة بناء صورة اللغة على أساس نتيجة محددة مسبقاً مقنعة، ولكن لا يمكن عدّها ضمن النهج المقارن
55	1.6.4 متلازمة الحلول السريعة
57	1.6.5 اللهجات لا يمكن أن نعدّها لغات، بل هي لحن
57	1.6.6 يزعمون أن التنويع الأكثر تعقيداً لها الأولية من الناحية التاريخية
58	الصّواتة
60	الصرف
61	1.6.7. لابد من التنبّه للتقسيمات المبسّطة حيث إن التسميات الجميلة لا تعكس بالضرورة مفاهيماً سليمة
64	1.6.8 اللهجات التي في الأطراف يمكن الافتراض ابتداءً بأنها لا علاقة لها بتفسير المشهد اللغوي
65	1.6.9 الحقيقة التي لا يساورها الشك أننا نجد اللغات محافظةً على نفسها بشكلٍ مدهش في جوانب متعددة
67	1.7 خلاصة الفصول
73	الفصل الثاني : العربية القديمة والعربية الجديدة واللسانيات المقارنة



74	2.1 منهج علمي مقابل مصفوفة منطقية
80	2.2 مراحل اللغة العربية
81	2.2.1 العربية الأدبية
84	2.2.2 العربية الشاملة
88	2.3 العربية واللهجات
88	2.3.1 بروكلمان: من القديم إلى الجديد بلا جدل
89	3.2 يوهان فك Fück : من القديم إلى الجديد، ما قبل الشتات وما بعد الشتات
93	2.3.3 نظرية بلاو: القديم ← المتوسط ← الجديد
95	2.4 العربية الجديدة والمدرسة الألمانية الجديدة
100	2.4.1 الكسرة في مقابل الفتحة دراسة حالة من وجهة نظر تفسيرية
103	2.4.1.1 الحركات العالية المعاصرة
108	الجدول 2.2 التنوع بين الكسرة /i/ الضمة u في العربية النيجيرية من خلال معجيمات مختارة:
109	الجدول 2.3 القرى مقابل إقليم مايدوقوري Maiduguri
110	الجدول 2.4 الكسرة /i/ الضمة u في ثلاثة أحياء في إقليم مايدوقوري Maiduguri
112	2.4.1.2 الحركات العالية في المصادر العربية القديمة
112	1. العربية القديمة
115	2. مصادر العربية القديمة، سببويه والفراء
118	3. الكتب التعليمية
121	4. مثال من لسان العرب
126	2.4.2 العربية القديمة متنوعة
132	2.4.3 شح في المعلومات
132	2.4.4 الفروقات الصحيحة
138	2.5 الماضي هو الحاضر: مصفوفة منطقية معاصرة
139	2.6 تراث العربية
142	الخاتمة
145	الفصل الثالث: الإعراب والعربية الأولية
148	3.1 المقدمة
148	3.2 الإعراب في فصيلة اللغات الأفروآسيوية

149	3.2.1 الإعراب في الكوشية
152	3.2.2 الإعراب في السامية
156	3.3 العربية الكلاسيكية
157	3.3.1 كورينتي
159	3.3.2 سيبيويه
164	3.3.2.1 مثال
168	3.3.2.2 حالة إعرابية مستقرة، تباين حر
171	3.3.2.3 الوقف وأنواع السياقات
179	43. اللهجات الحديثة
180	3.4.1 آثار الإعراب
188	3.4.2 حشو الحركة، الحركات في الآخر، وفي الجذوع
195	3.4.3 اللهجات في مقابل الخصائص اللغوية
199	3.5 العربية المشتملة على الإعراب والخالية منه
207	الفصل الرابع: الإدغام الكبير وحركة الإعراب
213	4.1 شرح طيبة النشر: أطروحةٌ ظهرت في القرن الخامس عشر (م) حول تنوع المُعَايِرَات في القراءات
217	4.2 الإسهامات اللسانية في ظاهرة الإدغام الكبير
221	4.3 ملخصٌ تفسيري
235	الفصل الخامس : عربية ما قبل الشتات في عصر الشتات: نهجٌ إحصائيٌّ حول تاريخ اللغة العربية
236	5.1 مقدمة
243	5.2 اللهجات، منهجيةٌ ذات نتائج أولية
243	5.2.1 المتغيرات اللغوية
244	5.2.2 اللهجات
246	5.2.2.1 منطقة بلاد الرافدين
247	5.2.2.2 عربية غرب السودان
249	5.2.2.3 عربية أوزبكستان والشكرية
251	5.2.3 الإجراء المتبع
252	5.2.4 التطور اللغوي الموروث والمستقل
257	5.2.5 توصيف المتغيرات في اللغة الاعتيادية



258	5.3 النتائج الإحصائية وما تعنيه
259	الجدول 5.2 مجموع الانحرافات المعيارية
260	الجدول 5.3 يدل على أن الانحرافات المعيارية للـ 49 متغيراً تتراوح بين الصّواتة والصرف
261	الجدول 5.4 عدد المتغيرات التي جعلت متوسط كل من عربية غرب السودان/ والرافدين أقرب إلى عربية أوزبكستان/واللهجة الشكرية.
262	جدول 5.5 هناك أكثر من متوسط كلها متماثلة، عربية غرب السودان وعربية الرافدين تقارنان بعربية أوزبكستان واللهجة الشكرية.
262	الجدول رقم 5.6 لهجات بلاد الرافدين الفرعية
266	5.4 التفسيرات
267	5.4.1 العربية الأوزبكية
269	الجدول 5.7 العربية الأوزبكية ومقارنتها بلهجات عربية أخرى في سبع متغيرات لهجية:
270	5.4.2 الذي لم نقف عليه في الكتابة لا نحكم بعدم وجوده في اللهجة عموماً
275	5.4.3 الجديد ليس جديداً حتى تثبت جدّه
277	5.4.4 الابتكارات اللغوية وما حافظت عليه اللغة: عربية غرب السودان؟
280	5.5 تفسير التاريخ اللساني للعربية
285	5.6 الإحصاء وإعادة البناء واختبار الفرضيات
289	5.7 ثلاث تحفّظات
289	5.7.1 الابتكارات اللغوية
291	5.7.2 الأشكال اللغوية التي تشكّل أقلية
292	5.7.3 ما الخصائص التي يمكن عدها ضمن المعايير
293	5.8 إشكاليات الترميز
293	5.8.1 قيم الترميز
296	الجدول 5.8
297	5.8.2 المتغيرات الهرمية
300	5.8.3 قاعدة واحدة أم اثنتان، حالة واحدة أم حالتان؟
303	5.8.4 التنوع: الصرف-صواتي واللسانيات الاجتماعية
306	5.8.5 كم من المُغايرات نحتاج لرصدها
308	5.8.6 السمات الهيكلية هي المستعملة في الفهرسة وليست المعجمية

309	5.8.7 جوانب أخرى
311	الفصل السادس: العربية النيجيرية وإعادة بناء صورة الفعل المضارع
312	6.1 الصوامت الأصول للفعل المضارع
319	6.2 المدلول التاريخي
321	الجدول 6.1 وزن مضارع (مجرد): وفيه التغير النسبي لوزن الفعل عبر العصور
326	6.3 حركة الحشو
328	6.4 دليل من العربية القديمة
329	6.5 إعادة بناء صورة اللغة ونهايات الفعل المتصرف في العربية الكلاسيكية
331	الفصل السابع: الإمالة
333	7.1 الإمالة في العربية القديمة
333	7.1.1 الأصوات والصّواتة
347	7.1.2 الإمالة هي ما يحلم به أنصار فكرة التنوع اللغوي
349	الجدول 7.1
350	الجدول 27. الهويات الاجتماعية، صفات الأسماء
351	7.1.3 إمالة الفتحة
354	7.2 الإمالة في اللهجات المعاصرة
356	7.2.1 الأندلس
357	7.2.2 عربية شرق ليبيا
360	7.2.3 مالطة
364	7.2.4 شمال بلاد الرافدين، قبرص
367	7.2.5 منطقة جنوب بلاد الرافدين ومناطق أخرى
368	7.3 إعادة بناء الصورة
368	7.3.1 انعكاسات فردية للإمالة في اللهجات
371	الشكل 7.4، الإمالة في بلاد الرافدين
372	7.3.2 التركيبية
372	الشكل 7.5 الإمالة تركيبية صوتية
377	7.3.3 سيويوه وإعادة بناء صورة اللغة
381	7.3.4 تناول المستعربين الأوروبيين للإمالة
385	الفصل الثامن: الضمير المتصل وإعادة بناء صورة اللغة
386	8.1 أشكال الوقف على السياقات الصوتية وعلامة الإعراب



391	8.2 الضمائر المتصلة وحركات الإعراب
392	8.3 الضمائر المتصلة، حركات الإعراب وحركات الحشو في اللهجات
395	8.4 بنية المقطع الصوتي
397	8.5 استطلاع للبيانات
399	8.6 في الحالات التي تخلو من الإشكاليات يمكن فيها إصدار التعميمات
400	8.6.1 ضمير المتكلم
401	8.6.2 ضمير المتكلمين = لنا (na*-)
402	8.6.3 جمع الإناث
402	8.6.4 حذف الهاءات، هـ h - h*، Ø*
404	جدول 8.1 إدغام هاء الضمير في العربية النيجيرية
407	8.6.5 ضمير الغائبة
408	8.6.6 الجمع
410	8.6.7 جمع الإناث
410	8.7 حالات أكثر تعقيداً
410	8.7.1 التنوع بين صوتي č و k في ضمائر المخاطب
411	8.7.2 جمع المخاطبات
412	8.7.3 ضمير المخاطبين
412	8.7.4 ضمير المخاطبة
419	8.7.5 ضمير المخاطبة
424	8.7.6 ضمير الغائب
428	8.8 آثار الإعراب
434	8.9 هاريس بيركلاند وإعادة بناء صورة ضمير المفعول في العربية القديمة
445	الفصل التاسع: الخلاصة
446	9.1 إعادة بناء صورة اللغة واستمرارية العربية القديمة
450	الخاتمة
453	ملحق 1: اللهجات المستشهد بها
454	عربية غرب السودان (الخريطة 3)
455	عربية السودان (الخريطة 3)
456	مصر الخريطة (1)
456	ليبيا الخريطة (1)

456	تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا (الخريطة 2)
457	الأندلس (الخريطة 2)
457	المالطية (الخريطة 1)
458	الأردن، سوريا، إسرائيل، فلسطين، لبنان (الخريطة 1)
458	العربية القبرصية (الخريطة 1)
459	عربية بلاد الرافدين (الخريطة 1)
460	جنوب وسط تركيا (الخريطة 1)
460	أوزبكستان وخراسان (الخريطة 1)
461	شبه الجزيرة العربية (الخريطة 1)
463	الملحق 2: Appendix 2
464	Appendix, summary of variables, Mesopotamia, .1 western Sudanic region, Uzbekistan, Shukriyya
464	Phonology 2.1
466	Morphology 2.2
471	الملحق 3: الإمالة عند الزمخشري
475	الملحق 4: مناقشة لترجمة المصطلحات اللسانية في الكتاب
489	المصادر الأجنبية لمناقشة ترجمة المصطلحات اللسانية في الكتاب
490	المصادر العربية لمناقشة ترجمة المصطلحات اللسانية في الكتاب
491	قائمة المصطلحات اللسانية
495	المصادر والمراجع References
496	AL Anthropological Linguistics
517	Weninger, Stefan. 1993. <i>Gəʕəz</i> . Munich: Lincom Europa
518	Original Arabic sources
521	فهرس الأعلام
529	اللهجات، الناطقون بها، أماكنها
537	فهرس الأماكن
545	فهرس الموضوعات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية
GCC Centre for Translation, Arabisation and Promotion of Arabic



☎ (+٩٦٨) ٢٤٩68859 | CTAPA@GCCSG.ORG ✉
📠 (+٩٦٨) ٢٤٦٧٥٥٠ | @CTAPA_GCC ✕

ص.ب: ٥٣٩، الرمز البريدي: ١٨١، مسقط، سلطنة عُمان